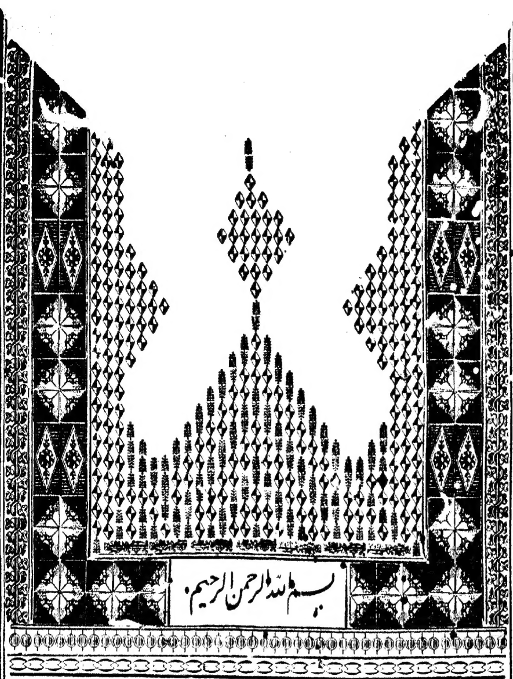
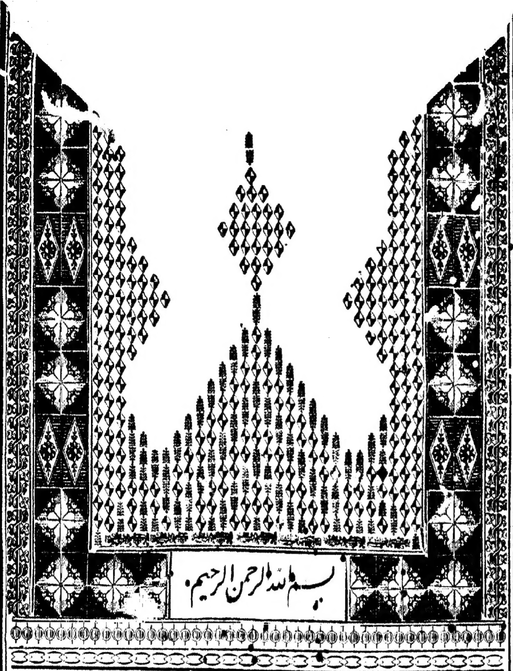


الحمد لله رب العالمين * والصلاة والسلام على أشرف الخلق أجمعين * وعلى آله وصحبه الاكرمين (قوله اعترض الخ) هذا الاعتراض فى قوة قياس من الشكل الاول لا يخفى تقريره والجواب الاول منع الصغراه والثانى منع الكبراه (قوله انما تفيد سبق حمد الخ) أى تفيد انه سبق منه انشاء ما ذكر ولا تفيد غيره كما هو قضية الحصر وفى هذا نظر من وجهين * الاول ان هذه العبارة محتملة لكون معناها اما بعد حمد غيرى وصلاته وسلامه كما هى محتملة لكون معناها اما بعد حمدى وصلاتى وسلامى فكيف يصح الحصر فى الثانى * والثانى ان المتبادر من كلامه انها تفيد سبق ما ذكر على وقت التكلم وهو لا يصح لان بعد واقعة فى حيز التعليق اذ المعنى مهما يوجد شئ بعد حمد الله الخ فهذا الشرح وهذا لا يقتضى سبق الحمد وما معه على وقت التكلم بل سبقه على وجود شئ ان كان الظرف من متعلقات الشرط أو على كون المشار اليه شرحا ان كان من متعلقات الجزاء وهذا صادق بوجود الحمد وما معه قبل التكلم أو بعده لا معه بناء على ما فهمه المعترض من عدم حصوله بهذه العبارة فكيف يصح الحصر فى الاول * ويجاب عن الاول بأن المتبادر حمده وصلاته وسلامه

اذ لا حماقة له بما لغيره وعن الثاني بأنه ليس المقصود من تركيب أما بعد الدال السابق
بل المقصود الاستلزام الجعلي بمعنى ان الجزاء حاصل لا محالة لتحقق ملزومه الجعلي
كما سيأتي بيانه فالجزاء هو الكون شرحا المسبوق بالحمد والصلاة والسلام منه
وملزومه الجعلي وجود شيء في الدنيا هذا على كون الظرف من متعلقات الجزاء . اما
على كونه من متعلقات الشرط فالجزاء هو الكون شرحا وملزومه وجود شيء
في الدنيا مسبوق بما ذكر ولا شك حينئذ في افادة العبارة السبق على وقت التكلم
واما احتمال كون المراد انها انما تفيد سبق ما ذكر على وجود شيء ان كان الظرف
من متعلقات الشرط أو على الكون شرحا ان كان من متعلقات الجزاء وان افادتها
هذا السبق على وجه التعليق فهو وان لم يتوجه عليه الوجه الثاني من وجهي
النظر بعيد من كلامه مع ما فيه من الاعتراف بأن التعليق في تركيب اما بعد
مقصود وقد علمت خلافه (قوله بأنا لا نسلم تلك الافادة الخ) محصله أن المقصود
من حمد الله انشاء الحمد بقرينة أن اللائق بكمال الشارح اتيانه بما طلب منه
فيكون هذا هو المفاد لا الاخبار بالسبق فضلا عن الحصر فيه كما توهمه المعترض
ومثله يقال في الصلاة والسلام فهذا الجواب منع لافادتها ما ذكره المعترض من
أصله لقيام القرينة على غيره المحصل للمطلوب لا منع للحصر فقط فلا صحة للاعتراض
على هذا الجواب بأن هذه الافادة مسلمة وكون القصد شيئا آخر لا يمنعها اذ غاية
ما فيه ان العبارة أفادت معنى لم يقصد بل قصد غيره حتى يحتاج للجواب بأن مراد
المحشي لا نسلم الحصر في تلك الافادة (قوله فكأنه قال أما بعد قولي أحمد الله منشئا
للحمد) أي بهذا اللفظ فقول القول مقصود لفظه الواقع في هذا التركيب المستعمل
في معناه الانشائي وليس مقول القول المذكور في هذا التركيب اسما للفظه
الواقع في تركيب آخر المستعمل في معناه نظير ضرب فعل ماض ومن حرف جر حتى
يقال انه لم يحصل الانشاء بهذا اللفظ الواقع الآن وسيأتي انما كلام في ذلك عند
قول المصنف في اسمي جئتنا فتأمل (قوله سلمنا تلك الافادة) أي نفسها لا الحصر
فيها كما علمت . (قوله ومثل ذلك) الاشارة راجعة للمذكور من الجوابين وقوله بناء
راجع للجواب الثاني اه شيخنا (قوله ما في كلام البعض) أي من انه اذا كان
اخبارا عن سبق ما ذكر لا يحصل المطلوب (قوله وما أجاب به هو وشيخنا الخ) فيه
ان شيخه انما أجاب عن اعتراض آخر وهذا الجواب حاسم له وعبارته قوله أما بعد



الحمد لله رب العالمين * والصلاة والسلام على أشرف الخلق أجمعين * وعلى آله وصحبه الاكرمين (قوله اعترض الخ) هذا الاعتراض فى قوة قياس من الشكل الاول لا يخفى تقريره والجواب الاول منع الصغراه والثانى منع الكبراه (قوله انما تفيد سبق حمد الخ) اى تفيد انه سبق منه انشاء ما ذكر ولا تفيد غيره كما هو قضية الحصر وفى هذا نظر من وجهين * الاول ان هذه العبارة محتملة لكون معناها اما بعد حمد غيرى وصلاته وسلامه كما هى محتملة لكون معناها اما بعد حمدى وصلاتى وسلامى فكيف يصح الحصر فى الثانى * والثانى ان المتبادر من كلامه انها تفيد سبق ما ذكر على وقت التكلم وهو لا يصح لان بعد واقعة فى حيز التعليق اذ المعنى مهما يوجد شئ بعد حمد الله الخ فهذا الشرح وهذا لا يقتضى سبق الحمد وما معه على وقت التكلم بل سبقه على وجود شئ ان كان الظرف من متعلقات الشرط او على كون المشار اليه شرحا ان كان من متعلقات الجزاء وهذا صادق بوجود الحمد وما معه قبل التكلم او بعده لا معه بناء على ما فهمه المعترض من عدم حصوله بهذه العبارة فكيف يصح الحصر فى الاول * ويجاب عن الاول بأن المتبادر حمده وصلاته وسلامه

اذلا اعانة له بما لغيره وعن الثانى بأنه ليس المقصود من تركيب أما بعد التعليق بل المقصود الاستلزام الجعلى بمعنى ان الجزاء حاصل لا محالة لتحقق ملزومه الجعلى كما سيأتى بيانه فالجزاء هو المكون شرحا المسبوق بالحمد والصلاة والسلام منه وملزومه الجعلى وجود شئ فى الدنيا هذا على كون الظرف من متعلقات الجزاء اما على كونه من متعلقات الشرط فالجزاء هو المكون شرحا وملزومه وجود شئ فى الدنيا مسبوق بما ذكر ولا شك حينئذ فى افادة العبارة السبق على وقت التكلم واما احتمال كون المراد انها انما تفيد سبق ما ذكر على وجود شئ ان كان الظرف من متعلقات الشرط أو على المكون شرحا ان كان من متعلقات الجزاء وان افادتها هذا السبق على وجه التعليق فهو وان لم يتوجه عليه الوجه الثانى من وجهى النظر بعيد من كلامه مع ما فيه من الاعتراف بأن التعليق فى تركيب اما بعد مقصود وقد علمت خلافه (قوله بأنا لا نسلم تلك الافادة الخ) محصله أن المقصود من حمد الله انشاء الحمد بقرينة أن اللائق بكمال الشارح اتيانه بما طلب منه فيكون هذا هو المفاد لا الاخبار بالسبق فضلا عن الحصر فيه كما توهمه المعترض ومثله يقال فى الصلاة والسلام فهذا الجواب منع لافادتها ما ذكره المعترض من أصله لقيام القرينة على غيره الحصل للمطلوب لا منع للحصر فقط فلا صحة للاعتراض على هذا الجواب بأن هذه الافادة مسلمة وكون القصد شيئا آخر لا يمنعها اذ غاية ما فيه ان العبارة أفادت معنى لم يقصد بل قصد غيره حتى يحتاج للجواب بأن مراد المحشى لا نسلم الحصر فى تلك الافادة (قوله فكأنه قال أما بعد قولى أحمد الله منشئا للحمد) أى بهذا اللفظ فقول القول مقصود لفظه الواقع فى هذا التركيب المستعمل فى معناه الانشائى وليس مقول القول المذكور فى هذا التركيب اسما للفظه الواقع فى تركيب آخر المستعمل فى معناه نظير ضرب فعل ماض ومن حرف جر حتى يقال انه لم يحصل الانشاء بهذا اللفظ الواقع الآن وسيأتى انما كلام فى ذلك عند قول المصنف فى اسمى جئتنا فتأمل (قوله سلمنا تلك الافادة) أى نفسها لا الحصر فيها كما علمت . (قوله ومثل ذلك) الاشارة راجعة للمذكور من الجوابين وقوله بناء راجع للجواب الثانى اه شيخنا (قوله ما فى كلام البعض) أى من انه اذا كان اخبارا عن سبق ما ذكر لا يحصل المطلوب (قوله وما أجاب به هو وشيخنا الخ) فيه ان شيخه انما أجاب عن اعتراض آخر وهذا الجواب حاسم له وعبارته قوله أما بعد

حمدا أنه الخ فيه انه لم يتقدم منه حمد وصلاة وسلام حتى يقول أما بعد حمدا الخ فان
هذا يقتضى ذلك الا أن يقال انه حمد وصلى وسلم قبل ولم يثبته خطا اه ومحصل
اعتراضه الذى أجاب عنه ان هذه العبارة تقتضى سبق ماذكر مع انه لم يسبق منه
ذلك فهو كذب ومحصل جوابه لا كذب لسبق ماذكر لفظا ولا شك فى حسمه هذا
الاعتراض وان لم يكن حاسما للاعتراض الذى ذكره المحشى فافهم (قوله أتى
بالثلاثة) أى فى ابتداء التأليف نعم لا حاجة لذلك على كلام شيخه لعدم توقف دفع
اعتراضه عليه (قوله غير نافع فى الصلاة والسلام) وكون الاتيان بالبسملة فيه
امتثال للنبى صلى الله عليه وسلم وهو يدل على التعظيم فيتم المطلوب بناء على انه
المقصود منهما أمر خفى لا اشعار للفظ به فلا يعول عليه * وفى الامير على المغنى ان
الحمد حصل باضافة الافضال للمولى فى قوله أما بعد حمد الله على افضاله فيقال هنا
بنظيره وهو حصوله بقوله فنحمد وقد (قوله لانشاء بجميل صراحة) ينافيه ما قاله
سم العبادى فى شرحه على الغاية من ان جملة الحمد لله على كونها خبرية لفظا
ومعنى يحصل بها الحمد بطريق اللازم اذ من لازم الاخبار عن الحمد بأنه مملوك
او مستحق لله وصفه بأنه مالك او مستحق له وذلك جميل قطعا فيكون الوصف به حمدا
لا بطريق المطابقة * ويمكن دفع المنافاة بأن سم نظر لظاهر الجملة والمحشى لكون
المجرور مخبرا عنه فى المعنى لكن قد يقال كونه مخبرا عنه فى المعنى انما هو بطريق
اللزوم فالمناسب أن يقال مراده بالصراحة لا بالاستلزام لقريب اذ ليس كالاستلزام
فى المضارعية والماضوية (قوله فمن بيانية) انتصر عليه فى التقرير لبعد
الابتدائية (قوله عند عدم استدعاء الخ) أما اذا استدعى المقام أحد الوجهين
لوجود قرينة لفظية أو معنوية تعين فمثال استدعاء كونها نكرة قولك مررت بما
معجب لك وقوله لما نافع يسعى اللبيب فلا تكن * لشئ بعيد نفعه الدهر ساعيا
وقوله ربما تكره النفوس من الامر له فرجة كحل العقال
وقولك لمخاطبك رأيت ما رأيت عند عدم قصد معين لافراد ما بعدها فى الاولين
ودخول رب فى الثالث وعدم قصد التعيين فى الرابع وشطر البيت الثانى على
الميم الساكنة وهو من بحر الخفيف والفرجة بالضم فى نحو الحائط وبالفتح المرة من
الفرج كان أبو عمرو بن العلاء متهربا من الحجاج فى اليمن فسمع اعرابيا يخبر بموته
وينشد البيت بالفتح قال فلم أدر بأيهما كنت أفرح فانا كالضم فرجة كذا فى الامير

على المعنى لكن فى القاموس ان الفرجة بمعنى الخلوص من الهم مثلثة وان فرجة نحو الحائط بالضم والعقال بالكسر الحبل الذى تشد به الدابة لمنعها من القيام ووجه الشبه المهولة والسرعة ومثال استدعاء كونها معرفة قولك لمخاطبك هل رأيت ما رأيت عند قصد شئ معين لا مرئى لاحضاره وتمثيله الا بالصلة (قوله لان المنكرة هى الاصل الخ) فيه نظر لان معنى كون الاصل التنكير ان الاصل فى الاشياء الابهام والتعيين طارئ عليها وما نكرة موصوفة فالتعيين لازم ولم نأت على أصل التنكير سلمنا ففيه مخالفة الاصل فى النعت لان الاصل فيه الافراد على ان الصفة لا بد من عهدها أيضا كما قاله العلامة الامير وفى قوله على ان الصفة الخ بحث وذلك لان معنى عهد الصلة علم المخاطب بها وعلم تعلقها بمعين بخلاف صفة النكرة فانه لا يشترط عهدها بهذا المعنى بل الشرط فيها علم المخاطب بها فقط ومنه يعلم وجه تعرف الموصول بصلته دون النكرة بصفتها كما أفاده المحشى فى باب الموصول وهو مأخوذ من كلام السعد فى شرحه على المفتاح ونص عبارته وفى الكلام اشارة الى أن الصلة يجب أن تكون خبرية معلومة فى نفسها وأن يعلم انتسابها الى مشار اليه أى أمر معين حسا أو عقلا وبهذا تتميز عن الجملة الواقعة صفة فانه يلزم كونها معلومة لا معلومة الانتساب الى معين بل الى شئ ما ولهذا لا تقع الا صفة للنكرة اه وذكر الدمامينى توجيها آخر لتعرف الموصول بصلته دون النكرة بصفتها وهو ان تعين الموصول بصلته وضعى لوضعه معرفة مشارا به الى المعهود بمضمون صلته بين المتكلم والمخاطب فمعنى قولك لقيت من ضربته اذا كانت موصولة لقيت الانسان المعهود بكونه مضروبا لك فهى موضوعة على أن تكون معرفة بصلتها وأما اذا جعلتها موصوفة فالمعنى لقيت انسانا مضروبا لك فالتخصيص بمضروبية المخاطب وان حصل لقولك انسانا لكنه ليس تخصيصا وضعيا بل هو عارض لان انسانا موضوع لانسان ما بخلاف الذى ومن مثلا فانهما وضعا للمخصوص بمضمون صلتهما فالفرق بين المعرفة والنكرة المخصصة ان تخصيص المعرفة وضعى وهو المراد بالتعريف عندهم وليس المراد به مطلق التخصيص ألا ترى أنك قد تخصص النكرة بوصف لا يشاركها فيه شئ آخر مع انها لا تسمى بذلك معرفة لكونه غير وضعى كقولك أعبد الها خلق السموات والارض (قوله اذا لم يكن للتعظيم) أى سواء كان معه تخويف نحو فغشيهم من اليم ما غشيهم أو لا نحو فأوحى الى عبده ما أوحى

وقوله أو التحقير نحو وأعطيته ما أعطيت تحقيرا للمعطى وعبارة التوضيح معهودة الا فى مقام التفخيم والتهويل فيحسن ابهامها اه فلم يذكر التحقير ومراده بالتفخيم التعظيم المجرد من التخويف فلا يقال ان من لازم التهويل التفخيم * وقال المحشى فيما يأتى قيل محل اشتراط العهد اذا أريد بالموصول معهودا فان أريد به الجنس أو الاستغراق فالشرط كون صلته كذلك و فى الرودانى بعد كلام والتحرير ان المراد بكون الصلة معهودة أن تكون معروفة للسامع سواء كان تعريفها تعريف العهد الخارجى نحو واذ تقول للذى أنعم الله عليه أو تعريف الحقيقة أى من حيث هى نحو المعطى خير من الآخذ أو تعريف الحقيقة فى ضمن بعض الافراد نحو كمثل الذى ينعق أو فى ضمن جميع الافراد نحو واقتلوا المشركين بناء على ان أل موصولة أو الذى يشرك أو الذين يشركون أو من يشرك أو نحو ذلك فالصلة فى الجميع معهودة والعهد خارجى فى الاول وذهنى فى غيره وأما نحو فغشيهم من اليم ما غشيهم فالظاهر انه من تعريف الحقيقة فى ضمن كل فرد و يحتمل العهد الخارجى أى الذى يعرف فى الخارج انه غشيهم فان المعهود خارجا وان لم يكون مجملا كما يكون مفصلا فظهر ان العهد فى الجميع وان استثناء مقام ارادة الجنس أو الاستغراق أو التهويل غير صحيح اه ومثل ذلك التفخيم والتحقير وبه تعلم ما هنا فى التمثيل لما تعريفها تعريف الحقيقة من حيث هى بنحو المعطى خير من الآخذ نظرا لان الحقيقة من حيث هى لا تتصف بالخيرية فالظاهر ان هذا مما أريد فيه الحقيقة فى ضمن بعض الافراد (قوله الا بتكلف) هو ادعاء مخاطب يعلم الصلة وانتسابها (قوله و يقوى هذا الخ) اختار العلامة العطار ان كونها موصولا اسميا أولى من كونها موصولا حرفيا لضعف مذهب الاخفش وضعف تبعيضية من لانها تكون معدية ومع متعد بنفسه ولان الحمد على الاثر أقوى لوجوه * الاول ان الحمد على الفعل فناء وعلى الاثر فرق وهو أولى * الثانى ان الحمد على الاثر فيه حمدان لان الحامد لما يه مشاهدته صادرا فكأنه حمد عليه وعلى صدوره * الثالث ان الذى ورد طلب ذكره والثناء عليه النعمة بمعنى المنعم به يا بنى اسرائيل اذكروا نعمتى الخ ومن كونها نكرة لان مقام الثناء يناسبه التعريف اه أى وما تقدم عن العلامة الامير فلا تغفل وقول العطار لانها تكون معدية ومع متعد بنفسه فيه ان من التبعيضية تكون مع المتعدى بنفسه لاجل افادة التبعيض نحو حتى تنفقوا مما

تحبون و يغفر لكم من ذنوبكم وعلامتها أن يخلفها بعض واهذا قرئ بعض ما تحبون ولا ينافى كون من تبعيضية فى الآية الثانية قوله تعالى ان الله يغفر الذنوب جميعا لان الذنوب فى الاول ذنوب أمة نوح عليه الصلاة والسلام وفى الثانى ذنوب أمة نبينا عليه أفضل الصلاة والسلام على انه لا تناقض الموجبة الجزئية الا السالبة الكلية لا الموجبة الكلية * وفى البيضاوى فى سورة نوح يغفر لكم من ذنوبكم بعض ذنوبكم وهو ماسبق فان الاسلام يجبه فلا يؤاخذكم به فى الآخرة وفيه أيضا فى سورة الاحقاف يغفر لكم من ذنوبكم بعض ذنوبكم وهو ما يكون من خالص حق الله فان المظالم لا تغفر بالايمان اه وقوله ان الحمد على الفعل فيناء فى اطلاقه نظر لانه قد يكون فرقا كما اذا لوحظ الفعل مع تعلقه بالمعمول كما هنا وقوله ان الحمد على الاثر الخ كلام ظاهرى اذ الحمد فى الحقيقة ليس الا واحدا اذ لا يعقل كون النعمة من حيث هى باعثة بل الباعث انما هو فعل المحمود وقوله الثالث الخ فيه ان النعمة بمعنى المنعم به انما ذكرت فى الآية لانها هى المشاهدة لهم فيتوصل بها الى الانعام الذى هو الباعث على الشكر ويدل على ذلك انه ورد الحمد على الفعل فى مواطن كثيرة منها الحمد لله الذى أنزل الحمد لله فاطر وقوله اذكروا نعمتى أى بالتفكر فيها والقيام بشكرها وتقييد النعمة بهم حيث قال التى أنعمت عليكم لان الانسان غيور حسود بالطبع فاذا نظر الى ما أنعم الله به على غيره حملته الغيرة والحسد على الكفران والسخط واذا نظر الى ما أنعم الله به عليه حمله حب النعمة على الرضا والشكر وقيل أراد بها ما أنعم الله به على آبائهم من الانجاء من فرعون والغرق ومن العفو عن اتخاذ العجل وعليهم من ادراك زمن محمد عليه الصلاة والسلام أفاده البيضاوى (قوله وعلى أثر بواسطته) أى لان الاثر من حيث هو لا يعقل كونه باعثا كما تقدم (قوله نكتتها الاشارة الخ) لعل مراده الاشارة القريبة بسبب الاتيان بلفظة من الموضوعة للتبعيض أو مراده به بعض النعم بعض الاسباب والابواب وبالكل جميع الاسباب والابواب واعترض شيخنا على المحشى فقال هذه النكتة لا تتوقف على من التبعيضية اذ المحمود عليه بدونها منح أسباب البيان وفتح أبواب التبيان وهذا بعض النعم لا كلها ولو جعلت النكتة الاشارة الى أن هناك أسبابا أخر وأبوابا أخر لم تمنح ولم تفتح بدليل ما يكون فى الآخرة عند كشف الحقائق لظهر تدبر (قوله وبابه قطع وضرب) فى القاموس

منحه كمنعه وضرب به أعطاه والاسم المنحة بالكسر اه وهو موافق لما نقله المحشي عن المختار ولا يمنع بقاعدة الصرفيين وهي ان الفعل اذا كانت عينه أو لامه حرفا حلقيا كان المضارع بفتح العين لا غير كسال يسال ومنع يمنع ولا يمنع حلقية وذلك لما سيأتي في المحشي نقلا عن الدماميني عند الكلام على قول المصنف والفتح والضم والكسر الثاني الخ من ان الحرف الحلقي عينا اولاما يؤثر الفتح في مضارع فعل اذا لم يكن دالا على الغلبة والا فلا يؤثر تقول فاخرني ففخرته أفخره بالضم وانه قد يجيء ذو الحلقي غير ذي الغلبة بكسر كنزع ينزع أو ضم كدخل يدخل وبكسر وفتح كمنع يمنع ويمنع وبضم وفتح كمحا يمحو ويمحى وبالتثليث كرجح يرجح ويرجح ويرجح والمعتمد في مجيء ذي الحلقي على ماذكر السماع فاذا فقد السماع رجع الى الفتح (قوله وبمعنى الفصاحة) هي خلوص اللغة والتكلم بالعربية وانطلاق اللسان يقال فصح الاعجمي اذا خلصت لغته وتكلم بالعربية وانطلق لسانه ومن هذا او مما نحن فيه حديث ان من البيان لسحرا أي من الفصاحة أو من المنطق الفصيح الخ وسيأتي زيادة على ذلك في عبارة القاموس (قوله لانه لا يوصف بالفصاحة حقيقة) في القاموس الفصح والفصاحة البيان الى أن قال أما اللفظ الفصيح أي ما يدرك حسنه بالسمع وفصح الاعجمي ككرم تكلم بالعربية وفهم عنه أو كان عربيا فازداد فصاحة اه والذي يتصف بالبيان والظهور أو بانه مدرك حسنه بالسمع انما هو المنطوق به لا النطق ولم يقل المحشي لانه لا يوصف بالفصاحة ولا بالاعراب كما قال بعض الحواشي لان الظاهر انه من صفات الشخص يقال أعرب عما في ضميره أظهره ولا يوصف به المنطوق به الا تجوزا (قوله وهذا هو المراد هنا) راجع لقوله وبمعنى المنطق كما هو ظاهر وفيه انه لا مانع من الثاني بل والاول (قوله كسلامة اللسان) أي وكالنظر والنحو واللغة والصرف والاشتقاق والمعاني والبديع والعروض (قوله من موانع الادراك) نحو غفلة وبلادة ومرض ونسيان (قوله لقصوره) أي على سلامة القلب في الغالب كذا قيل والاظهر انه حينئذ يكون قاصرا على مجموع تلك الامور التي بوجودها يوجد بالقوة وبانتفائها ينتفي ولا يشمل كل واحد على حدته أو على النطق به فيكون هو السبب والبقية شروط (قوله الفعلال) كالزلزال (قوله وشذ كسر تاء التبيان الخ) لا ينافي هذا اجماع السبعة على كسر تبيانا لكل شيء وتلقاء أصحاب النار لان

ماخالف

ماخالف القياس النحوى وهو الشاذ فيه قد يروى بالتواتر فلا يكون شاذا قراءة نسبا وهذا معنى قولهم قد تجمع السبعة على الشاذ اه شيخنا (قوله أو فى التبيان) بأن يشبه الكلام الفصيح الذى مع الدليل ببيت له أبواب واثبات الابواب تخييل والفتح ترشيح اماباق على حقيقته أو مستعار للتسهيل والتيسير (قوله مجرور بأن) هذا هو المتبادر ويحتمل الرفع على أن الجملة اعتراضية وعليه يندفع الاعتراض بأنه لم يصل ولم يسلم أفاده بعض الحواشى (قوله أو حال منهما) فيه انهم يشترطون شرط مجىء الحال من المضاف اليه الا أن يؤول بعينه بلا حقا للعجمة والصلاة والسلام ولا يلزم سد باب الامتناع لانه على فرض تسهيله مثل هذا التأويل فى كل موضع يكفى فى الامتناع عدم اعتبار هذا التأويل كما يكفى فى الجواز اعتبار التأويل فكل من الجواز والامتناع مداره على الاعتبار ولذلك نظائر أو يقال ان هذا مبنى على رأى الفارسى المجوز مجىء الحال من المضاف اليه فى غير المسائل الثلاثة كما نقله عنه أبو السعادات ابن الشجرى وغيره (قوله ومرادهم كما قاله الفاضل الخ) فيه انه حينئذ يلزم ضياع قوله على سبيل التنازع لفهمه من قوله وهو مطلوب أيضا الخ الا أن يكون مجرد ايضاح (قوله فقط ما اعترض به البعض الخ) عبارته قوله على من رفع تنازعه كل من الصلاة والسلام واعمل الثانى أقربه هكذا قيل وفيه نظر لان التنازع الخ فأنت تراه انما نظر فى هذا القيل الذى فيه وأعمل الثانى المتبادر منه التنازع العملى ولم يعترض على عبارة المدابغى التى نقلها المحشى على ان لفظ التنازع متى أطلق حمل على معناه عندهم (قوله لا فى التصرف) أى الاشتقاق (قوله عند غيره على قوله) وشموله ولم نجد له عزما أى تصميم رأى وثباتا على الامر اذ لو كان ذا عزم وتصلب لم يزله الشيطان ولم يستطع تغريره بيضاوى (قوله فتكون اضافة القواعد الخ) فيه ان هذا لا يتفرع الا بعد معرفة المراد من القواعد فكان الاولى تأخيره بعد بيانها وكذا يقال فى قوله الآتى فالاضافة من اضافة الاجزاء الى الكل (قوله كعقائد التوحيد) نحو يجب لله كل كمال وقوله وضوابط الخ نحو الاستنجاء واجب (قوله أو البراهين) صريحه ان الاضافة على هذا من اضافة المتعلق بالفتح له بالكسر وهو لا يتم الا اذا كان المراد بالايمان التصديق بتلك البراهين كالمعجزات أما اذا كان المراد به التصديق بما جاء به النبى صلى الله عليه وسلم من الامور المجمع عليها كانت الاضافة من اضافة

الشيب للسبب أى البراهين التى ينشأ عنها الايمان نفسه أو علم حقيقته الا أن يقال مراده بالتعلق بالنسبة لهذا تعلق مسبب بسبب (قوله الكاملين) هما الشرعيان لان الاسلام شرعا مشروط بوجود الايمان وبالعكس ومن صدق بقلبه واخترمته المنيه قبل أن ينطق فهو مؤمن ومسلم عند الله وكافر فى الظاهر كما ان المنافق قبل علم حاله بالعكس فتحقق التلازم وأما عدم التلازم فهو باعتبار المعنى اللغوى كما ذكروه فى غير هذا المحل فتأمل (قوله فالاضافة من اضافة الاجزاء الخ) مبنى على ان الاسلام هو الاعمال وهو خلاف التحقيق من انه الانقياد وعدم العناد وان لم يحصل عمل (قوله قلت التورية الخ) وفيه زيادة على التورية مواربة وهى أن يأتى المتكلم بما اذا توجه عليه لوم أمكنه اصلاحه اما بتحريف كلمة أو تصحيفها أو زيادة أو نقص أو غير ذلك وشاهد ذلك قول أبى نواس فى خالصة جارية أمير المؤمنين الرشيد هاجيا لها لقد ضاع شعرى على بابكم * كما ضاع حلى على خالصه فلما بلغ الرشيد ذلك انكر عليه وتهدده بسببه فقال لم أقل الا

لقد ضاء شعرى على بابكم * كما ضاء حلى على خالصه

فقد ازال خلله بضاء بدل ضاع فاستحسن الرشيد مواربته وقال بعض من حضر هذا بيت قلعت عيناه فابصر وكذا هذا بالجر بدل الجزم واللوم حاصل بقطع النظر عن جواب المحشى (قوله وهو أبو العرب) لعل المراد عرب مخصوصون والا فالعرب سابقة عليه لان العرب اسم للصنف المعروف من ولد اسماعيل وقحطان * وقال الشيخ ابن كثير المشهور ان العرب كانوا قبل اسماعيل ويقال لهم العرب العاربة أى الخالص وهم قبائل منهم عاد وثمود وقحطان وجرهم وأما العرب المستعربة فهم من ولد اسماعيل وهو أخذ العربية من جرهم وفى المصباح يقال العرب العاربة الذين تكلموا بلسان يعرب بن قحطان وهو اللسان القديم والعرب المستعربة الذين تكلموا بلسان اسماعيل بن ابراهيم عليهما الصلاة والسلام (قوله فعلم وجه ذكر معد وعدنان) أى من كون معدا أبا العرب وعدنان آخر النسب الصحيح (قوله وانما أخر عدنان الخ) هذا صحيح لان لعدنان ولدا يقال له عك بفتح العين وتشديد الكاف أبو قبيلة ولا يلزم اذن من كون النبى منتخبا من خلاصة معد أن يكون منتخبا من خلاصة عدنان لاحتمال أن يكون عك أو بعض أولاده خلاصة عدنان وأعلى وأفضل من معد وأولاده فكان لقوله ولباب عدنان فائدة ويلزم من كونه منتخبا

من لباب عدنان كونه منتخبا من خلاصة معد اذ هو من أولاده جزما فلو كان غير معد
وأولاده هو لباب عدنان لم يكن النبي من لباب عدنان لانه من أولاد معد مع أنه عليه
الصلاة والسلام من لباب عدنان فتعين ان لباب عدنان هو خلاصة معد تأمل
لتعرف الرد على من زعم انه ليس لعدنان ولد غير معد فلا فائدة لذكر لباب عدنان
بالنظر للخارج وأما بالنظر للامكان العقلي فله فائدة عند تأخيره لاحتمال أن يكون
له ولد آخر يكون لبابا فني ذكره نفيه وكذا عند تقديمه يكون لذكره معه فائدة لوجود
الاحتمال اى أنه يدفع أن يكون له ولد آخر هو اللباب منه النبي صلى الله عليه وسلم
بقطع النظر عن الخارج من كونه من أولاد معد فقوله لانه لا يلزم أي بالنظر
للواقع الخارجي وهو كون معد لباب عدنان لا للاحتمال العقلي لاحتمال أن
يكون لعدنان ولد أفضل من معد هو اللباب فاذا اختير منه لا يكون مختارا من معد
وقوله ولا عكس أي بالنظر للاحتمال العقلي لتجويزه ان لباب عدنان غير معد فلا
يلزم من اختياره من خلاصة معد اختياره من لباب عدنان اما بالنظر للواقع
الخارجي فيلزم فتحصل انه ان نظر للاحتمال العقلي فيهما فلا لزوم في أحدهما
أو للواقع الخارجي لزم من كل منهما الآخر فلا طهور لما قاله المحشي وحينئذ
فالحكمة في تقديم معد اما مراعاة السجع أو قربه الى الرسول اه ورده بعض
آخر انظر وجه اللزوم اه شيخنا بزيادة ٠(قوله ان سبحت مراتب العلو الخ) أي
جامع ان كلا يحصل السبق باحرازه (قوله فان لم تكن تراه الخ) معناه عند أهل
الظاهر ظاهر وعند الصوفية فان لم توجد وتغيب عن نفسك تراه لانه حينئذ يراك
لتجردك عن الكدرات البشرية فرؤيته رؤية اعتبار سبب لرؤيتك لا رؤية
استحضار قال تعالى يحبهم ويحبونه فتمكن تامة وتراه هو الجزاء ولا يضر فيه عدم
الجزم لما هو مقرر في علم العربية (قوله أو من الاستعارة) أى المصرحة
في الاول والمكنية أو التصريحية في الثاني ولك جعلها مكنية في الاول أيضا بأن
شبه اللسان بالرمح واثبات السنان تخييل (قوله للمقول) أى الحاضر في الذهن
حقيقة ان كانت الخطبة بعد التأليف أو حكما ان كانت قبله لان عزمه على تحصيل
تلك الالفاظ منزل منزلة حصولها بالفعل كما أفاده العلامة النووي (قوله بناه
في رسالتاني المجازات) محصله ان الصحيح ان استعارة المبهمات تبعية لانها ليست
باسم جنس لا تحقيقا ولا تأويلا لان معانيها جزئيات والاصلية مختصة به ولان

اصالة الاستعارة تتوقف على أصالة التشبيه أي جريانه في نفس مفهومي الطرفين وهذا لا يتصور الا فيما يصلح لان يكون موصوفا بسبب الاستقلال في الانفهام ومفهومات المبهمات محتاجة الى ضم ضميمة حتى يتم انفهامها من الدال عليها واذا كان كذلك فلا يتصور فيها تشبيه ولا استعارة اصالة فلا بد أن يعتبر التشبيه أولا في كليات تلك المعاني الجزئية و يعتبر سريان التشبيه منها اليها فتبنى الاستعارة على التشبيه الحاصل بالسراية فتكون تبعية اه ولنا كلام يتعلق بذلك فيما كتبناه عليها وبعضهم كالعلامة الشرقاوي قرر الاستعارة في اسم الاشارة كتقريرها في المصغر ونحوه لان هذا في تاويل مشار اليه وهو مشتق من الاشارة فهو مشتق حكما فتكون الاستعارة فيه تبعية (قوله لا بد أن يكون مستقبلا) أي بالنسبة لزمن التعليق لا بالنظر للشرط فقط فان هذا موجود حتى في شرط لو وقد قالوا انها لتعليق أمر على أمر كل منهما في الماضي (قوله غير مستقبل) أي بالنسبة لزمن التعليق بل هو حاصل من قبله (قوله فلا بد من تقدير أقول) أي ليكون مستقبلا بالنسبة لزمن التعليق لكن فيه انه يلزم ان جزاء الشرط لم يقع أصلا اذ قولك مهما يكن من شيء أقول كذا وكذا يقتضي انك تقوله في غير جملة التعليق عند وجود المعلق عليه والمعلق عليه هنا حاصل ولا قول غير ما في جملة التعليق مثلا لو قلت لصاحبك ان أعطيتني قلت انك عالم فأعطاك احتجت أن تقول انك عالم ولا يكتفي بما في جملة التعليق اه شيخنا (قوله مع ان المراد منه مجرد الاستلزام الخ) هو من أولى ما يقال لكن ينبغي أن يراد بالاستلزام التقارن لا معناه الحقيقي اه شيخنا أي فالمقصود ان الجزاء موجود لا محالة لزومه جعلا وادعاء لوجود شيء حاصل لا محالة (قوله فالتعليق قد يكون في الاستقبال) أي من حيث متعلقه وهو الشرط والجزاء والا فهو نفسه حاصل في الحال نحو ان قام زيد قام عمرو وكذا يقال فيما يأتي (قوله وقد يكون في الماضي الخ) أي لكن مع ترتب الثاني على الاول كما في قولك لو قام زيد قام عمرو (قوله فليكن هذا منه) لكن ليس هنا ترتب الا باعتبار الجعل والتخييل كأنه يقول نهاية ما يتخيل توقفه وترتبه على وجود شيء وجود شيء محقق فهذا محقق فيكون هذا كالجواب بأن المراد مجرد الاستلزام غاية الامر ان ذلك تخييل لزوم وهذا تخييل توقف وترتب اه شيخنا فالمراد بكون ما نحن فيه من هذا القبيل ان كلا من المعلق والمعلق عليه ماض

مع اعتبار ترتب الجواب على الشرط وان كانت لو دالة على الامتناع بخلاف ما نحن فيه (قوله وهو مبنى على ان الظرف الخ) يحتمل بناؤه على انه من متعلقات الشرط اذ يلزم من ترتب الجزاء على وجود شئ تقييد بكونه بعد الحمد تقييد الجزاء بكونه بعد الحمد الا انه على هذا يكون التقييد بطريق اللزوم وعلى مبناه يكون بطريق الصراحة (قوله مجازا عما لا يحجب الخ) بان شبه عدم حجبه للالفاظ مطلقا سواء كانت ألفاظ الشارح أم لا لما وراءها من المعانى بعدم حجب الزجاج مثلا لما وراءه من المحسوسات بجامع سهولة الاطلاع واستعير اسم الثانى وهو الالطف للاول واشتق منه لطيف فلا جمع بين الطرفين كما هو ظاهر خلافا لمن كتب على قول المحشى مجازا عما لا يحجب الخ ما نصه بان شبه الشارح بزجاج مثلا بجامع سهولة الاطلاع على ما وراء كل واستعير اسم الزجاج الذى هو لطيف هذا ما أشار اليه ولكن فيه جمع بين الطرفين على وجه ينبئ عن التشبيه فتأمل اه ولك جعل المجاز مرسلا علاقته التقييد والاطلاق (قوله محذوف خاص الخ) الاولى تعلقه بعام أى كائن على ألفية ابن مالك من كينونة المتعلق بالكسر على المتعلق بالفتح تعلق كشف وايضاح وتتميم وان كانت على مجازا على هذا بخلافه على تعلقها بالخاص المذكور فانها حقيقة اذ الدلالة تتعدى بعلى والاستعلاء الحقيقى ليس قاصرا على الحسى بل يكون معنويا أيضا كما اختاره الدمامينى نحو فضلنا بعضهم على بعض تدبر (قوله وفيه أنه يلزم الخ) ربما يقال سهل ذلك ان الصورة وان كانت مصدرا فهى بمعنى اسم الفاعل . اه شيخنا خلافا لمن قال ان تأويل شرح بشارح لا يمنع ما أورده المحشى فان صحة التعلق لا تتوقف على هذا التأويل فان العمل فى الظاهر للمصدر لا لاسم الفاعل اه نعم يرد ان الصحيح ان من شروط اعمال اسم الفاعل أن لا يوصف قبل تمام عمله كالمصدر وهذا هو مذهب البصريين والفراء وذهب الكسائى وبقية الكوفيين الى اجازة ذلك مطلقا كما سيأتى فى الشرح فى باب اعمال اسم الفاعل ولم يذكر خلافا فى اشتراط ماذكر فى اعمال المصدر (قوله والمقصود منهما وصف شرحه الخ) الا أن المسبوك بالمتن مختلف فالمسبوك فى الاول هو ما لا بد منه وفى الثانى ما زاد فلا تنافى (قوله تنقيص لبقية الشروح) بل وللمتن (قوله بضم الحاء الخ) يخالفه ما نقله السجاعى على الخطيب من المختار ان مضارع حل بمعنى نزل بالضم لا غير وحل ضد حرم

بالكسر لاغير والاضطان فى مضارع حل العذاب (قوله ولعل معنى كاشا الخ) قال شيخنا هو على حد أنت منى بمنزلة هارون من موسى أى هو بالنسبة اليها ينزل منزلتها الشجاعة بالنسبة للاسد وتلك المنزلة هى اللياقة أو ينزل نزولا كنزول الشجاعة بالنسبة للاسد فانه وصف لائق (قوله مايكتب فيه) وفى القاموس انه بالفتح يطلق على الطريق يقال رجع ادراجه أى فى الطريق الذى جاء منه وعلى هذا فيحتمل ان الادراج هى الالفاظ الخارجية والعبارات المضاف اليها هى الالفاظ الذهنية أو ان الاضافة للبيان أى ادراج هى عبارته وعلى كل فلا قلب لان للالفاظ الذهنية أو الخارجية تحقيقا فى العرف (قوله المكتوبة فيه) أى بواسطة النقوش أو الكلام على حذف مضاف (قوله ولك أن تجعل الخ) يظهر على هذين الاحتمالين أن اضافة بدر للتدقيق من اضافة المشبه به للمشبه قاله بعضهم ولعل وجه الظهور السهولة والافالاستعارة أدق (قوله ولا حاجة اليه) أى لان للعبارات التى هى الادراج تدقيقا وليس للادراج تحقيق ومتى دققت العبارة دقق المعنى الذى هو الاشارة فاندفع ما كتب هنا عن بعض الافاضل ان التدقيق للمعنى فيحتاج القلب للاشارة الى سريانه للادراج وهى العبارات اه شيخنا وقوله أى لان للعبارات الخ لعله بحسب العرف (قوله وانما آثر التعبير الخ) لم يجعله لقبا حقيقيا جريا على القول بأن ماوضع أولا هو الاسم وماوضع بعد ذلك ان أشعر بمدح أو ذم فهو اللقب أو صدر باب أو أم فهو الكنية على ما يأتى (قوله ولم أمنع أحدا جهدا) أى لم أمنع أحدا من الناس اجتهادى فيما ذكر بل بذلته اهم ولا حاجة لقول بعضهم ان فى على هذا الاحتمال سببية أى لم أمنع أحدا جهدا أى اجتهادا فى تحصيله بسبب انى نقحته وقربته اه ويصح أن يقدر نفسى بدل أحدا (قوله وتوجيهه الخ) محصله ان الباء وان دخلت فى الظاهر على الفاعل الا انها داخلة فى المعنى على غيره فلاقبح وقد يقال القبح موجود لوجود الايهام بحسب ظاهر اللفظ (قوله وان التوفيق الخ) دفع لما يقال يلزم على تقدير المضاف ان التقدير وماتوفيقى الا بتوفيق الله ولا معنى له (قوله وان كان قد يعتمد الخ) أى بحسب الظاهر (قوله فيه التفات) أى بالاتفاق (قوله فى أنواع من الفنون) الجمع ليس بقيد (قوله والذى يظهر ان الاسم الخ) بيان لحقائق الامور الثلاثة وهذه طريقة من طرق ستة ويرد عليها ان ماوضع لا أولا ولم يشعر ولم يصدر له يدخل فى القسمة فيلزم

القول بالواسطة مع ان صريح كلامهم انحصار العلم في الاقسام الثلاثة واجتماع الكنية واللقب مع ان ظاهر كلامهم التباين (قوله مع النهي عنه) أي نهي تحريم ولو لمن ليس اسمه محمد (قوله فلا يختص النهي بمن اسمه محمد كما قيل) وقيل الحرمة مخصوصة بزمنه صلى الله عليه وسلم والذي صححه النووي حرمتها مطلقا قال ابن حجر ومن الواضح ان محل الخلاف انما هو وضعها أولا وأما اذا وضعت لانسان واشتهر بها فلا يحرم ذلك لان النهي لا يشمله وللحاجة (قوله فأجاب عنه بأنه اسم الخ) أي فالحرمة متوقفة على كونه كنية لا اسما اقتصارا على مورد النص وهو قوله تسموا باسمي ولا تكنوا بكنيتي (قوله وليس كذلك) ان كان مراده الاعتراض على الشارح بأنه يوهم ما ليس صحيحا لزوم الفسادين وبأن تعين الرفع فالمعنى وليس الجر كذلك أي حاصلا وواقعا على وجه الصحة لانه الخ اذ يكن يدفع هذا وجود ألف ابن بقلم الحمرة في نسخ الشارح اذ لا يتوهم مع وجودها الجر اذ لو جر لحذفت وان كان المرام تبرئة ساحة الشارح من الخلل فالمعنى وليس التوهم في محله لوجود المانعين فيكون تبرئة لعبارة الشارح وبيانا لكون التقصير من المتوهم أي كيف يتوهم مع وجود المانعين لكن كان الانسب ولا يتوهم من صنيعه الجر لانه الخ تدبر اه شيخنا وقد يقال باختيار الشق الاول والمراد انه ذكر ابن مالك بعد عبدالله يوهم الجر الذي يلزمه محذوران تغيير اعراب المتن وثبوت الالف الواجب حذفها حينئذ فربما يغفل الناظر عن المحذورين فيجر (قوله وأيضا فهما تفاؤل الخ) عطف على قوله بل تمييزه الخ وقوله لانه ليس المقصود الخ ملحوظ في هذا أيضا وليس عطفا على قوله لانه ليس المقصود الخ حتى يرد انه لا يصلح جوابا للالباس بل نكتة للذكر والتفاؤل من جهة اضافته ونسبته الى مالك فلا يرد ان مالكا واقع على جده لا عليه (قوله فيه) أي المصحف (قوله غير نافع) أي لانه لم يفد حصول الفائدة بالأعم (قوله ان لا يعلم الخ) أي لكنه يعلم ذاتها حتى يصح الكلام معه (قوله من تمييز النسبة) أي النسبة الى ضمير المؤلف (قوله بسفح قاسيون) أي بالشام كذا في الدنابغي (قوله لعدم صحته في الجميع) فيه ان عدم الصحة في الجميع لا يقتضي انه غير محول في الجميع فليجعل محولا فيما يتأتى فيه التحويل ولعل الزاعم راعى الجملة بل الكل محول على ما يأتي وذلك ان الطائي نسبا ان كان النسب بمعنى الانتساب لم يظهر التحويل وان كان المراد بالنسب رجال القرابة كان محولا عن

الفاعل أى المنتسب لطيء رجاله والشافعي مذهبا محوّل ولابد أى المنتسب للشافعي مذهبه والجياني منشأ محوّل ان أريد بالمنشا المكان المخصوص الذى نشأ فيه من جيان فان أريد به نفس جيان كان غير محوّل والدمشقى دارا محوّل ان أريد بالدار ما يسمى فى عرف مصر بيتا فان أريد بها دمشق كان غير محوّل والدمشقى وفاة محوّل ولابد فلم يبق غير صحيح الا الاندلسى اقليما اذ لا يصح أن تقول المنتسب الى الاندلس اقليمه لان اقليمه هو عين الاندلس فيلزم نسبة الشئ لنفسه الا أن يجاب بأن اقليمه بحسب مفهومه لا الخارج أعم من الاندلس أو من نسبة الشئ لنفسه مبالغة كاحمرى نسبة للاحمر مبالغة أو يقال من نسبة المسمى الى الاسم بأن يعتبر فى المنسوب معناه وفى المنسوب اليه لفظه وان كان بعيدا فان اعتبر مثل هذا فى الجيانى منشأ والدمشقى دارا صح الاحتمال الثانى فيهما اه شيخنا مع زيادة (قوله ولا من تمييز المفرد وان قال شيخنا) عبارته قوله دارا ووفاة تمييزان من فاعل الدمشقى وهما من تمييز المفرد وسيأتى أن تمييز المفرد لا يكون محوّلا عن شئ فتأمل اه ومثل دارا ووفاة البقية اذ لا فرق (قوله والامر هنا ليس كذلك) أى فى الجميع اذ التمييزات المذكورة وهى نسبا ومذهبا ومنشأ الخ ليست عين المميز الذى هو المؤلف رحمه الله وقد يقال الامر هنا كذلك بل غاية ما فيه ان المميز مقدر كما فى قولك عندى قفيز برا اذ التقدير عندى مظروف قفيز اذ القفيز ليس هو البر بل مظروفه هو البر بل قال ابن الحاجب ان المميز فى تمييز النسبة مقدر اذ لا ابهام فى تعلق الطيب بزيد مثلا الذى هو النسبة بل فى متعلقها المنسوب اليه الطيب فيحتمل كونه داره أو علمه فطاب زيد نفسا فى تأويل طاب شئ زيد أى شئ يتعلق به وجنس هذا الشئ مبهم ففسر بنفسا فالتمييز فى الحقيقة لامر مقدر يتعلق بزيد كما تبين وانما سمى تمييز نسبة نظرا للظاهر فيقال فى الطائى نسبا المنتسب لطيئ شيئه وذلك الشئ هو النسب بمعنى رجال القرابة وفى الشافعي مذهبا المنتسب للشافعي شيئه وذلك الشئ هو المذهب وفى الجيانى منشأ المنتسب لجيان شيئه وذلك الشئ هو المنشأ أى المكان المخصوص وفى الاندلسى اقليما المنتسب للاندلس شيئه وذلك الشئ هو الاقليم بناء على ما تقدم والدمشقى دارا ووفاة المنتسب لدمشق شيئه وذلك الشئ هو الدار على ما تقدم والوفاة ولعل هذا هو مراد شيخه (وقال) شيخنا ما نصه قوله والامر هنا ليس كذلك فيه انه كذلك غاية الامر ان المميز هو المنسوب اليه الذى

تفيد صيغة النسب لكن بتأويل في بعض ذلك فمعنى الطائي المنسب لطيئ وطيئ هو عين النسب بمعنى المنسوب اليهم فانه أريد رجال مخصوصون منهم فمعنى الطائي المنسوب لبعض طيئ وهو عين نسبا والشافعي بمعنى المنسوب لشئ الشافعي وذلك الشئ عين المذهب والجياني المنسوب لجيان أو لبعض جيمان وذلك هو عين المنشأ العام أو الخاص والاندلسي المنسب للاندلس وهو عين الاقاليم والدمشقي المنتسب لدمشق أو لبعضها وهي أرهو الدار عموما أو خصوصا أو لشيئها أي الشئ الحاصل فيها وهو الوفاة ولعل هذا مراد شيخه اه وفيه انه لا يناسب كلام شيخه لانه جعله تمييزا للفاعل الذي هو ضمير عائد على المصنف فالحق في بيان مراد شيخه ماسبق لك فتأمل (قوله أي عام تمام الخ) تمام بمعنى متمم والاضافة للبيان دفع به توهم ان عام ماذكر من العدد يصدق بالمتمم وغيره وقد يقال لا حاجة لهذا التقدير لان المراد العام الذي يتحقق عنده اثنان الخ وليس هو الا العام المتمم (قوله غير صحيح) أجاب العلامتان الذهبي والخضري بأن كلام المعرب ومن تبعه مبني على ان جملة أحمد الخ حالية كما هو أحد وجهين ذكرهما المعرب وكلام المحشي مبني على الوجه المقول القول (وقال) بعض أصحابنا الظاهر ان الجماعة نظروا الى أن جملة أحمد انشائية معنى ولم يسبق للمصنف عبارة حمد في هذا التأليف وقد التفت عن التكلم الى الغيبة في قال محمد كما سبق فكان مقتضى الظاهر أن يجرى على نسقه ويأتي بفعل الغائب أيضا في الحمد قاصدا به الانشاء فعدوله الى فعل المتكلم مخالف لظاهر السياق فكان التفاتا والعلامة المحشي نظر الى ظاهر الجملة وهو انه سبق منه حمد وحيث سبق منه وأراد أن يعبر عنه فالظاهر أن يعبر عنه بما للمتكلم هذا ما ظهر لي بحسب ذهني القاصر اه وفيه ان الشخص اذا أتى بجملة خبرية قاصدا بها الانشاء يعبر عما يقتضيه الظاهر حالة الاخبار والظاهر حالة الاخبار هو التكلم (قوله وشرط الالتفات الخ) بيانه ان الالتفات هو التعبير عن معنى بطريق من الطرق الثلاثة التي هي التكلم والخطاب والغيبة بعد التعبير عن ذلك المعنى بطريق آخر من تلك الطرق لكن بشرط أن يكون التعبير الثاني على خلاف ما يقتضيه ظاهر الكلام ويترقبه السامع لا على خلاف ما يقتضيه ظاهر المقام ولذلك صوح البيضاوي على وفق اشارة صاحب الكشاف بوجود الالتفات في قوله تعالى وما يدريك لعله يزكى فان العدول فيه عن مقتضى ظاهر الكلام حيث كان سياقه وهو قوله تعالى عبس

وقولي أن جاء الاعمى على صيغة الغيبة لا عن مقتضى ظاهر المقام لان مقتضاه الخطاب في الموضعين وخرج بالشرط المذكور أنا زيد وأنت عمرو فانه وان عبر أولا عن الذات بطريق التكلم والخطاب وهو أنا وأنت وثانيا بطريق الغيبة وهو زيد وعمرو لان الاسم الظاهر حكمه حكم الغائب الا انه جار على ظاهر ما يستعمل في الكلام فلم يجر على خلاف ما يترقبه السامع لظهور الاخبار بالظاهر عن المضمر مطلقا فلا يكون من الالتفات ومثله قوله تعالى واياك نستعين واهدنا وانعمت فان الالتفات انما هو في اياك نعبد والباقي جار على أسلوبه وان صدق عليه أنه تعبير عن معنى بطريق بعد التعبير عنه بطريق آخر لكنه ليس على خلاف مقتضى الظاهر لانه لما التفت الى الخطاب صار الاسلوب للخطاب ومن زعم ان في مثل يا أيها الذين آمنوا التفاتا والقياس آمنتم فقد سها على ما يشهد به كتب النحو وذلك لان حق العائد الى الموصول أن يكون بلفظ الغيبة كما أن حق الكلام بعد تمام المنادى أن يكون بطريق الخطاب ولا يتم المنادى الموصول الا بصلته لانها كجزء منه فلا يراعى فيه حكم الخطاب العارض بالنداء الا بعد تمامه بالصلة وأما قوله أنا الذي سمتني أمي حيدره فقبيح شاذ عند النحويين كما قاله المرزوقي على ما في المطول لكن في المغني ان نحو أنت الذي فعلت مقيس لكنه قليل اه لكن مقيسيته على هذا القول لا تنافي كونه خلاف مقتضى الظاهر لان قلته تفيد كونه خلاف مقتضى الظاهر (قوله كان لفظيا أخطيا) أي كقوله

اذا ملك لم يكن ذا هبه * فدعه فدولته ذاهبه

انتهى ح ن (قوله ولا يتعين كون الخ) أي بل يصح ان الاضافة للبيان أي جلال هو عظمته أو لامية أي عظمة منسوبة لعظمته بناء على ان للعظمة عظمة حقيقة أو على سبيل المبالغة (قوله كما يوهمه كلام البعض) أي يوهم التعين لا انه يكون المذكور اذ هو مصرح به وعبارته قوله بجلال عظمته الخ من اضافة الصفة للموصوف كالذي بعده (قوله وان اقتضته مشاكلة الخ) قد يقال يصح في جزيل نعمه أن الاضافة على معنى من (قوله بحوج الخ) أي فلا احتياج الى التأويل يضعف كون المشاكلة مرجحا اذ هذا من قبيل المانع والمقتضى (قوله اذ المنفي لا يتأتى هنا) أي كان يقال لا أحمد الله وليس مقصوده بالمنفي نحو لا ازال أحمد أو لا احمد الا الله اذ الحمد هنا ليس منفيا بل مثبتا (قوله أي الموصوف الخ) حاصله

ازالة

انك بالخيار بين أن تجعل الاستمرار موصوفا بالتجدد أو تجعل التجدد موصوفا بالاستمرار فانه بعضهم (قوله من حيث تعيين الصفة الخ) هذا باعتبار الحمد الواقع من المتكلم بالجملة الاسمية وأما الحمد المخبر عنه فيما المحمود به بالتسمية الاسمية صادق بجميع الصفات و ببعضها الاعم من تلك الصفة لان معنى الحمد لله الثناء بالجميل ثابت لله وصفاته تعالى جميلة كلها أو بعضها (قوله والمعين أوقع في النفس) ولذا ابتدئ بها القران لكون المقام مقام تعليم يناسبه التعيين اه خ ف (قوله من حيث صدق المحمود به الخ) لا تتوهم ان هذا باعتبار الحمد المخبر بوقوعه في المستقبل لان الكلام في الحمد الواقع من المتكلم بالجملة المضارعية نظير ما تقدم في الجملة الاسمية والا فالمخبر عنه في الجملة الاسمية كذلك ولا باعتبار حمد المتكلم اللازم للاخبار لان المحمود به بالنسبة لهذا اللازم نتيجة خاصة هي كونه أهلا لأن نحمد بل باعتبار الحمد الواقع من المتكلم مطابقة بناء على كونها انشائية اذا المعنى انشئ الثناء بجميع صفاته وصفاته تعالى جميلة كلها أو بعضها كما قرره (قوله فالمضارعية أكثر فائدة) بهذا و بقوله سابقا والمعين أوقع في النفس تعلم ان المراد بالابلغية زيادة المزية لا كثرة المطابقة لمقتضى الحال تأمل (قوله تأكيدا لقوله كما) أي الى آخره كما هو ظاهر (قوله و يمكن دفعه الخ) هذا الدفع مبني على ان قول الشارح ومعناها الانشاء مراده به أنها نقلت للانشاء فصار مدلولها المطابقي وأولى منه ابقى الاستمرار التجددي على ظاهره فان المراد به انها متضمنة ومستلزمة للانشاء فهي خبرية بقيت على الاخبار وذلك يستلزم لان الله أهل لأن نحمد مرة بعد اخرى فيكون حامدا في الكتاب تضمنا واستلزاما فالمراد بالمعنى المعنى اللزومي تأمل اه شيخنا (قول الشارح أي كان آلاءه الخ) مدخول أي في الحقيقة نحمده وما زائدة والمشبه به هو مضمون الجملة وهو استمرار الآلاء متجددة فيكون المشبه هو استمرار الحامد متجددة ووجه الشبه تحقق كل في نفس الامر لكن فيه ان المقصود تشبيه الحامد بالمحمود عليه في ان كلا مستمر متجدد كما يقتضيه قوله أولا وقصد بذلك الموافقة بين الحمد والمحمود عليه فكان الظاهر أن يقول أي نحمده بحامد لا تزال تتجدد كآلائه التي لا تزال تتجدد الا أن يقال المقصود حاصل لزوما (قوله والطلاق شيخنا الوجوب في غير محله) الطلاق شيخه هو ما يقتضيه الكتاب وعبارته هذا باب ما ينتصب على اضمار الفعل المتروك اظهاره من المصادر في غير

الدعاء من ذلك قولك حمدا وشكرا لا كفرا وعجبا وافعل ذلك وكرامة ومسرة ونعمة عين فانما ينتصب على اضمار الفعل كأنك قلت أحمد الله حمدا وأشكر الله شكرا وكأنك قلت وأعجب عجبا وأكرمك كرامة وأسرك مسرة وانما اختزل الفعل ههنا لانهم جعلوا هذا بدلا من اللفظ بالفعل كما فعلوا ذلك في باب الدعاء وقد جاء بعض هذا رفعا يبتدأ ثم يبنى عليه سمعنا بعض العرب الموثوق بهم يقال له كيف أصبحت فيقول حمد الله وثناء عليه كأنه يحمله على مضمر في نيته هو المظهر كأنه يقول امري حمد الله وثناء عليه ولو نصب لكان الذي في نفسه الفعل ولم يكن مبتدأ يبني عليه ولا يكون مبنيا على شئ هو ما أظهر اه باختصار فتدبره تعرف عدم اشتراط وشكرا بل ان قوله في صدر العبارة من ذلك حمدا وشكرا الخ سرد للالفاظ التي تنصب بالعامل المحذوف وجوبا لانه بدل من اللفظ بالفعل كقوله وكرامة ومسرة ونعمة عين اذ لم يشترط أحد اجتماع تلك فجمعها في العبارة ليس المقصود منه انه يشترط اجتماعها ويؤيد هذا قوله وقد جاء بعض هذا رفعا فان اسم الاشارة يرجع للنصب بالعامل المحذوف وجوبا مع ذكره في بعض شواهده حمد الله وثناء عليه ومع قوله ولو نصب لكان الذي في نفسه الفعل والحال انه ليس في هذا الشاهد وشكرا وبذلك ظهر انه لا يشترط في حذف العامل وجوبا ذكر وشكرا ولا لا كفرا الا يقال وثناء قائم مقام وشكرا لانا نقول الشارط يعين وشكرا والشارط الآخر عنه مع لا كفرا تدبر بانصاف اه شيخنا وفيه انه ليس نصا في وجوب حذف العامل فيما ذكر وان كان متبادرا خصوصا من قوله المتروك اظهاره بعد قوله اضمار الفعل وعلى تسليمه يرد عليه جواز حمدت حمدا وشكرت شكرا والجواب عن ذلك بأن محل وجوب حذف العامل عند قصد الانشاء أما عند قصد الاخبار فيجوز ذكر العامل لا يطرد في بقية الامثلة التي ذكرها اذ حملها على الانشاء بعيد وليس هذا محل تحقيق المسئلة فتأمل ثم انه كان الاولى للمحشي التفريع (قوله العلة الغائية) هي المصلحة المترتبة على الفعل من حيث انها باعثة للفاعل عليه (قوله هو وجه حصر الحمد الخ) أي في الجملة الاسمية التي يعبر بها في مقامها (قوله بل جعل الاعظمية علة الذكر الخ) ليس كذلك اذ القاعدة الاستدلال بالمعلوم على المجهول فاذا قلت في دار العدو نار واهذا وجد الدخان كان استدلالا بوجود الدخان على وجود النار في داره ان

كانت أصله فهي علة موجودا وهو علتها علما والكلام هنا في الثاني تأمل اه
شيخنا (قوله ولئن سلم انه قال الخ) أي وان سلم انه قال ذلك معنى لكون مقوله بمعنى
ذلك والا فكيف يسلم انه قال ذلك وهو لم يقله أو المراد ولو فرض انه قال ذلك بلفظه
ولو صنع المحشي هكذا لكان ظاهرا تدبر اه شيخنا (قوله اذ الكتاب الخ) ان
كان استدلالا على كونها من الوضع الشخصي فقط بقطع النظر عن خصوصية
كل من الوضع والموضوع له والمعنى اذ الكتاب أي اذ اسم الكتاب كلفظ منهج
الطلاب لا يتعدد الا بتعدد التلفظ وذلك التعدد غير معتبر فالموضوع متشخص
لا تعدد فيه كان التنوير بقوله الا ترى الى أن قال لجعل الموضوع وهو لفظ الضرب
والقتل في غاية الظهور وان كان استدلالا على خصوص الموضوع له والوضع
والمعنى اذ موضوع الكتاب أي ماوضع له الكتاب لا يتعدد الخ وهو ما أشار له
بعض أرباب التآليف المحققين في النقل عن عصام وغيره أي فالموضوع له خاص
لا تعدد فيه كان قوله الا ترى الخ تنويرا أفاد به ان تعدد اللفظ غير معتبر وان كان في
تشخص الوضع وما قبله في خصوص الموضوع له اه شيخنا والشق الثاني هو المراد
لان المقصود من كلام عصام كما يؤخذ من رسالة المحشي البيانية رد ماقيل ان أسماء
الكتب من قبيل اللفظ الموضوع للمشخص بالوضع العام كأسماء الاشارة ثم بعد
مدة رأيت العصام في شرحه على الرسالة الوضعية ذكر عقب مانقله عنه المحشي
مانصه واسم الكتاب موضوع لأمر واحد ملحوظ بخصوصه فلا يكون موضوعا
بالوضع العام اه. فتعين حينئذ أن قوله اذ الكتاب الخ لبيان تشخص الموضوع
وقوله واسم الكتاب بيان لخصوص كل من الوضع والموضوع له وزال الاشكال
فلو ذكر المحشي بقية عبارته لكان أولى (قوله عن الالفاظ الخ) ظاهره
الخارجية اذ هي منصرفة لذلك عند الاطلاق ويدل عليه أيضا قوله الا بتعدد
التلفظ والظاهر ان كلا من الاسم والمسمى هو اللفظ الذهني لا الخارجي فتدبر
(قوله لا تعتبره أرباب العربية) اذ لو نطق بلفظ زيد شخصان فأكثر بحضرة
عربي وسئل هل هو لفظ واحد أو متعدد بسبب تعدد اللافظين به لقال انه لفظ
واحد ولو اعتبر هذا التعدد لزم تعدد القرآن بتعدد التالين له ومغايرة ما نتلوه لما
نزل على أشرف خلق الله صلى الله عليه وسلم وهو خلاف ما أجمع عليه المؤمنون
(واعلم) ان تعدد اللفظ بتعدد التلفظ تعدد حقيقي لا اعتباري كتعدد زيد باعتبار

الا ماكن اذا التعدد فى الاول موجود فى آن واحد وهو شاهد صدق على كونه حقيقيا بخلافه فى الثانى خلافا لمن اشتبه عليه الامر فجعل التعدد الذى هنا اعتباريا بكتعدد زيد باعتبار الاماكن كيف والعرض الواحد لا يقوم بمحلين فاكثر وهو وان كان حقيقيا الا انه تدقيق فلسفى لا تعتبره أرباب العربية لانهم يبنون الامور على الظاهر ولذلك يقولون فى مابس ثوب زيد انه مابس زيد (قوله وضعا شخصيا) أى عاما الوضع له عام ان كان مدلول المصدر الحدث الكلى أو عاما الموضوع له خاص ان كان مدلوله جزئيات ذلك الحدث الكلى بناء على ما جوزه فى وضع النكرة من انه من قبيل الوضع الشخصى العام الموضوع له خاص (قوله وان اشتهر الفرق) أى بين أسماء الكتب والتراجم وبين أسماء العلوم بجعل الأول من قبيل علم الجنس والثانية من قبيل علم الشخص أى فلا صحة لهذا الفرق للزوم التحكم * وقال العلامة الامير لا تحكم لان العلوم القصد منها القواعد والمسائل وهى معان لا ألفاظ والمعانى متحدة لا تعدد فيها وادراكها فى الاذهان لا يوجب تعددها لان الوجود الذهنى ليس وجودا حقيقة عند أهل السنة بل هو تصور وتخيل ضرورة انه لو كان حقيقيا لكان كل من ادرك النار فى ذهنه أحرقته بالفعل بخلاف أسماء الكتب والتراجم فان القصد منها الالفاظ لا المعانى والالفاظ توجد فى محالها وجودا حقيقيا فتعددت بتعدد محالها اهـ وهذا ميل الى أن المراد الالفاظ الخارجية وقيل عكس ما تقدم * وقد يوجه بأن أسماء الكتب والتراجم موضوعة لشئ معين لا يطرأ عليه زيادة بخلاف أسماء العلوم فانها موضوعة لماهيات كلية تشمل القواعد الحاصلة بالفعل والتى تحصل بعد ذلك والالزم ان ما لم يحصل وقت الوضع لا يكون من علم الفقه وليس كذلك ونقل عن السيد الجرجانى ان بعضهم فصل فى أسماء العلوم بين أن يراد بها القواعد أو الادراكات فجعلها على الاول اعلاما شخصية معللا بأن القواعد التى فى ذهن زيد هى التى فى ذهن عمرو من غير نظر الى التعدد بالمحل وعلى الثانى اعلاما جنسية معللا بأن الادراك أمر كلى له أفراد متميزة بالشخص ضرورة ان ادراك زيد يغاير ادراك عمرو وان لم ينظر الى المحل بخلاف ماسبق فان التمايز فيه انما جاء من محله اهـ وسكت عما اذا أريد بها الملكة والظاهر انها كالادراك والظاهر أن هذا التفصيل جار على القول بمغايرة العلم للمعلوم بالذات لا على ان المغايرة اعتبارية وان

الموجود فى الذهن عين المعلوم (قوله فلا ينافى تأخر الخطبة الخ) مقتضاه انه عند
تأخرها يكون الماضى على حقيقته وفيه انه يكون بعض المقول سابقا وهو المقصود
و بعضه الآخر متأخرا وهو قوله أحمد ربى الى آخر الخطبة فالصواب انه يكون
مستعملا فى حقيقته ومجازه أو من عموم المجاز الا أن يقال المقصود بالذات
انصباب القول على المقصود لا على الخطبة التى لم تحصل فلم يقدح فى كونه حقيقة
هذا ان جعل أحمد ربى الخ من جملة المقول كما جرى عليه وهو تبعا للشارح أما ان كان
حالا فلا اشكال (قوله يعنى انه لما حصل فى الذهن قوله) فيه ميل الى ان المقول
والقول شئ واحد وهو مبنى الفساد كما يأتى (قوله وأظهر) أى لان قوله اكتفاء
يوهم ان الحصول فى الماضى ذهنا يكتفى به فى التعبير بقال الماضى عن التنزيل
فيكون حقيقة ولا حاجة للتنزيل فيشكل كلامه كما وقع للحفنى (قوله فى مثل ما نحن
بصدده) وهو ان التنزيل فى مدلول اللفظ بخلاف ما اذا كان خارجا عنه فانه
لا يقتضى التجوز فى اللفظ وهذا منه مبنى على ان المقول والقول شئ واحد وعدم
التنبه للمغايرة كما تقدم (قوله وبهذا مع ما قررناه الخ) محصل ما يقال فى هذا
المقام ان قال فى المتن ماض ومقوله مستقبل بالنسبة اليه وهو أحمد الخ وكيف يتعلق
الفعل الماضى بالمستقبل بحيث يكون مقوله اذ لا بد من كون مقوله ماضيا أيضا
وهو حكاية عنه فاشكل كلام المتن * ويجاب اما بأن فى الظرف مجازا لغويا بأن
يشبه مطلق القول فى الاستقبال بالقول فى الماضى و يستعار الثانى للاول و يشتق
منه قال بمعنى يقول فيكون قال قد انتقل عن موضعه بالتجوز وصار فى موضع يقول
وحينئذ يتعلق بالمقول المستقبل واما بأن فى النسبة الايقاعية مجازا عقليا للملابسة
ومناسبة التحقق فيشبه المقول المستقبل بالمقول الماضى ولا يستعار المقول
الماضى للمقول المستقبل بل يحكى المقول المستقبل بقال الماضى الذى مدلوله
الحدث الماضى ولا تشبيه فى الحدثين فالفعل فى موضعه وحكى به مقول ماض تنزيلا
وتشبيها على حد ما ذكروه فى أتى أمر الله من أن فيه مجازا فى أتى لغويا أو ان اسناده
للامر المستقبل مجاز عقلى والشارح رحمه الله لم يوافق احدى الطريقتين كما
فى حاشية السيد الحفنى طريقة النحويين من ان المجاز عقلى بسبب التنزيل
وطريقة البيانيين من ان المجاز لغوى فى الفعل وأجاب السيد الحفنى بحمل التنزيل
الذى فى الشارح وهو تنزيل المقول على التشبيه الذى عند البيانيين وهو تشبيه

المصدر بالمصدر لكن على ضرب من المسامحة بأن يقدر في كلامه مضاف فقوله تنزيلا لمقوله أى لقول مقوله أى تشبيه قول المقول بقول المقول الآخر فليس مراد السيد الحنفي ان التنزيل غير التشبيه بل ان هذا التنزيل الجزئي الذي هو تنزيل المقول غير التشبيه المعهود قبله الذي هو تشبيه أحد المصدرين بالآخر ولا شك في تغايرهما وان كان مطلق التنزيل ومطلق التشبيه شيئا واحدا فحط الغيرية المدفوعة بالفاء على التنزيل المضاف للقول والتشبيه المضاف للمصدر وبهذا يندفع قول المحشى الذي يظهر لى أن التنزيل هو التشبيه اذ لا يخالف السيد الحنفي في هذا بل غاية ما ادعاه ان التنزيل الجزئي المذكور غير التشبيه الجزئي المتقدم وهذا لا شك فيه على ان لك أن تقول ان تنزيل الشئ منزلة آخر جعله في موضعه وذلك فرع التشبيه بمعنى اعتقاد التشابه في صفة ونحوه وغيره وقوله وان التنزيل في مثل الخ لا يسلم اذ الذي يقتضيه هو تنزيل مدلول لفظ منزلة مدلول آخر اذ لا يكون ذلك الآخر في مدلول الاول الا مجازا اذ هو كلمة استعملت في مدلول لم توضع له بل نقلت اليه على وجه مخصوص أما تنزيل مفعول منزلة مفعول فلا يقتضى تجوزا في الفعل المتعلق بذلك المفعول كرأيت أسدا تريد رجلا شجاعا التنزيله منزلته فان الفعل لا تجوز فيه وقوله والا لزم الخ لا يظهر للفرق بين ماذكره وما نحن فيه اذ لفظ الاسد قد شبه بمعناه فاذا نقل للمشبه كان مجازا ولم يلزم نظيره هنا الان لفظ قال لم يقع تشبيه بمعناه انما المشبه متعلقه بمتعلق يقول وتشبيه المتعلق بالمتعلق بالفتح فيهما لا يستدعى تجوزا في المتعلق بالكسر بل يستدعى التجوز في النسبة وقوله وبهذا مع ما قررنا الخ اذا تأملت مجاراته للشارح تجده قرر أوله بالتجوز وجاراه على ما هو عليه وغاية الامر انه جعل التنزيل هو التشبيه للقول بالمقول وهذا لا يوجب مجازية قال أصلا فاذن لا يصح كلام الشارح بظاهره بل لا بد من المسامحة التي قالها السيد الحنفي فيه ما قرره في دفع اعتراضه الاخير ظاهر اه شيخنا ولك جواب آخر عن الشارح بأن قوله أوقع الماضى موقع المستقبل أى من حيث النسبة الايقاعية أى حق النسبة الموجودة هنا ليقول لا لقال فقال واقعة موقع يقول من تلك الحيثية فيكون كلامه جاريا على طريقة النحاة (قوله حالا لازمة من محمد) أى حال كونه منسوبا للمالك بالنبوة (قوله ولا يرد عليه وجوب الخ) منافعا لما قبله اذ حيث لم يكن النعت هنا للمدح أو الذم أو الترحم كان للبيان فلا يقطع كما قرره

قبل

قبل الا أن يلاحظ انه للبيان باطنا ولا بيان به ادعاء فمن حيث الادعاء قطع ومن حيث الباطن وفي الحقيقة لم يحذف العامل والذي يفيده كلام الشاطبي حيث قال وقول الناظم يعني ابن مالك بالقطع والاظهار المبتدا التي به كذلك لان الصفة التي هي ابن مالك صفة بيان وذلك فيها جائز وان كان قليلا لان القطع مع حذف العامل هو المشروط بكون المنعوت متعينا بدون النعت اما مع ذكر العامل فلا يشترط ذلك ويكون قليلا والكثير عدم القطع وعليه فلا حاجة لتلك التكلفات بتلك الاعاريب ولا لهذا الكلام اه شيخنا * والحاصل ان النعت اذا كان للبيان والظاهر ان مثله ما اذا كان للتعميم أو التفصيل كما يفيده كلام المحشي في باب النعت يجوز قطعه مع ذكر العامل لكنه قليل والكثير عدم القطع رأسا ولا يجوز قطعه مع حذف العامل لعدم التعين واذا كان لمدح أو ذم أو ترحم جاز قطعه ووجب حذف العامل وانما وجب حذفه ليكون حذفه الواجب امارة على قصد انشاء المدح أو الذم أو الترحم (قوله أو بحسب العمل) أي ان العامل السابق لم يعمل بشبيه في البدل فالمبدل منه مطروح في عمل العامل السابق في البدل أي لم يتوسط فيه اذ العامل في البدل مقدر وهذا رأي الجمهور والمذهب الثاني انه كبقية التوابع متوسط في ذلك والعامل فيه عامل في البدل وليس المعنى ان المبدل منه مطروح بالنسبة للعمل فيه أي انه لم يعمل فيه العامل اذ ليس ذلك قولا أصلا اه شيخنا (قوله انه مستقل الخ) الضمير للبدل اذ هو الذي يقال فيه مستقل لا متمم اه شيخنا والمعنى ان المبدل منه مطروح معناه عن تتميمه بالبدل لان البدل مستقل (قوله كالنعت الخ) راجع للنفي (قوله بل مقتضى كلام ابن هشام الخ) أي حيث قال في مقام بيان حد النعت والمشتق والمؤول به مخرج لبقية التوابع فانها لا تكون مشتقة ولا مؤولة اه ح ف (قوله قد عرفت في الكلام الخ) هذا الذي ينبغي حمل الشارح عليه كما سبق لنا ليصح الاستمرار السابق للشارح بلا تخيل ولا تحيل اه شيخنا (قوله هذه الحال وان كانت مفردة الخ) انما يجيء هذا التقرير على ما يأتي له من انها مقارنة أما على انها مقدرة فلا يحتاج الى كونها في قوة ذلك اه شيخنا (قوله أو خبرية على ما مر) • أي من ان المقصود بالصلاة مجرد تعظيمه صلى الله عليه وسلم وهو حاصل بالاخبار بها أي احمد في حال كوني اصلي أي اخبر بأني اطلب

الصلاة عليه (قوله ويلزم على الوجه الاول الخ) لا مانع من ان يقال محل منعه اذا كان لفظ الجملة أما هنا فهو مفرد مؤول فبالنظر لصورته وقع حالا اه شيخنا وأجاب بعضهم بأنه على تقدير القول أى احمده ربى قائلا اللهم صل (قوله لكون الشاكر مصدرا) أى وان كان مراد الشارح مطلق الاخذ والمناسبة (قوله بقسم على كل من الاول الخ) اراد بالاول والثانى المأخذين وترك التعليلين وأما قول الشارح فعلى الاول أى المأخذ الاول المعلل بالعلة الاولى وقوله وعلى الثانى أى المأخذ الثانى المعلل بالعلة الثانية وبهذا الاعتبار لا يصح غير ما قرره اه شيخنا (قوله انما تقتضى الخ) مبنى على ان جملة احمد انشائية او خبرية مفيدة للحمد ضمنا والمقيد بالحالة هو الاخبار الذى هو حمد ضمنا والمعنى اخبركم بأنى احمد ربى فى حالة كونى فى وقت الاخبار مصليا فيكون حالا بالنظر للمعنى من فاعل اخبر أما على كونها خبرية والمقيد بالحالة هو الحمد والمعنى اخبركم بأنى احمد ربى حال كونى فى وقت الحمد الذى يقع فى المستقبل مصليا فيكون حالا من فاعل احمد وهو الظاهر كان المقيد بتلك الحالة هو الحمد الذى اخبر بأنه يقع منه فى المستقبل لا حمد فى المتن تأمل (قوله وفيه أنه حينئذ لا يكون مصليا) نعم ان جرينا على ان المقصود من الصلاة التعظيم كان مصليا كما هو ظاهر (قوله بناء على خبرية جملته) اما على انها انشائية فالحمد اللفظى حاصل بهذا اللفظ فلا يتأتى مقارنة الصلاة اللفظية له (قوله لكن يرد عليه الخ) مبنى على ان المراد عرف الصوفية او عرف الاصوليين كما قيل بذلك اما على الصحيح من ان المراد العرف العام عند الناس كما نص عليه ابن عبد الحق فلا يرد ما ذكر اذ حيث كان عرفا عاما فمن ابن ظهوره وحدوثه بعد النبى صلى الله عليه وسلم كما أفاده العلامة الامير فى شرحه على رسالة المحشى فى البسملة (قوله الخاص) لعل الاولى الخاص على صيغة اسم المفعول قاله بعضهم (قوله التورية) والقرينة الخفية هى عدم ذكر الصحب اه ح ف (قوله لعدم ملاءمته لقوله المستكملين) اى لان كمال الشرف غايته وهو لا يحصل الا بوجود جميع ما به الشرف بدليل على هذا قوله فيما يأتى واستشكل الخ ولك أن تقول المراد بكمال الشرف زيادته على أصله وهذا القدر حاصل فمن ليس عنده الا أصل الايمان فأصل الشرف هو شرف الخلقة الآدمية وزيادته تحصل بمجرد الايمان على ان هذا لا يظهر اذا كانت السين والتاء للطلب اذ المعنى الطالبين كمال الشرف فلا يستفاد من الوصف

بالمستكملين

بالمستكملين انه عندهم فحينئذ الاولى حمله على المؤمنين ولو عصاة لان العاصي
أحوج للدعاء والتورية حاصلة على هذا أيضا والقرينة الخفية كون مقام الدعاء
يناسبه التعميم (قوله صفة لازمة) أي بالنسبة لما فسر به الآل اذ الصلحاء لا تنفك
عنهم ذلك وأما بالنسبة لما فسر به الشارح الآل فهي مفارقة اذ قد لا توجد في الآل
بالمعنى الذي قاله الشارح نعم ان أريد بالكمال ولو باعتبار أصل الايمان بناء على
ما تقدم ثم انها فهي لازمة أيضا (قوله والمطلوب كمال الخ) دفع بذلك ما يقال انه
لا يلزم من طلب الكمال حصوله مع أنه حاصل لهم بل يقتضي عدم حصوله لان
الحاصل لا يطلب (قوله فهو كذلك) أي منصوب على التشبيه بالمفعول به أو على
نزع الخافض اه شيخنا (قوله أي كل شرف) هذا كقول المحشي لان المعمول
المذكور الشرف بأل الاستغراقية الخ مبني على ما تقدم له اما على ما اخترناه من
التعميم المطلوب في مقام الدعاء فتحمل أل في الشرفا جنسية أو يحمل الكلام على
المبالغة بجعل من حاز شرف الاعيان كأنه حاز جميع الشرف لانه أفضل أنواعه
(قوله وقد توقف العلم) أي لا نعلم اصالة الحرف في المكبر الا اذا وجد في المصغر
اه شيخنا (قوله توقف وجود) اذ لا يوجد مصغر الا بعد وجود مكبر اه شيخنا
(قوله الشرف باعتبار) هو هنا شرفه باعتبار الاضافة وقوله باعتبار آخر كاعتبار
ذات المضاف بقطع النظر عن الاضافة (قوله وسمع الخ) مقتضاه انه لم يسمع
مضافا للنكرة فانظره (قوله اهل شيبتهم الخ) الجمع باعتبارهما مع من تبعهما
كأبي بكر الزبيدي وفي الاسقاطي أن وجه المنع ان الاضمار يرد الكلمة الى
أصلها فالوجه وعلى أهله أولا تضمر فتقول آل محمد ورد بأنه غير مطرد ألا ترى انك
تقول يد ودمه وهذه بغير رد (قوله منع الحصر) أي في قوله والمنع عنهم الخ
(قوله بصورة الاعانة) أي فالجامع كون متعلق كل واقعا بين شيئين (قوله اذ لا يصدق
الخ) أي لانه لا مشاركة هنا اه شيخنا (قوله على بعض التقادير) من ان
باسم ربك متعلق باقرأ الاول وقد استوفينا الكلام على ذلك فيما كتبناه على
حاشية السيد أبي النجا فارجع اليها ان شئت (قوله لا يخفى بعده) أي لانها حينئذ
تكون من المشطور ويبعد ذلك كون كل شطرين على روي واحد اه ح ف (قوله
يجب حذفها الخ) أي كما نبه عليه الناظم بقوله

وعلم التثنية احذف للنسب * ومثل ذا في جمع تصحيح وجب

اهـ ح ف (قوله مصرعا) فيه نظر اذ المصرع هو ما غيرت عروضه عما تستحقه للالحاق بضربه في الوزن والروي مع فقد قيود المصرع الثلاثة كقوله

قفا نبك من ذكرى حبيب وعرفان * وربع خلت آياته منذ أزمان

أتت حجج بعدي عليها فأصبحت * كخط زبور في مصاحف رهبان

وهذان البيتان من الطويل وعروضه واجبة القبض وهو حذف الخامس الساكن ولم يقبضها في البيت الاول لالحاقها بضربها في الوزن والروي وقد وجدت فيه قيود جواز التصريع الثلاثة المتقدمة الا أن يقال مراده بالتصريع مطلق الموافقة في الوزن والروي لا الاصطلاحي كما أشار لذلك بقوله أعني الخ (قوله فعلى كل) تفريع على قوله مستقلا أولا وثانيا (قوله بناء قوافيها) أي الارجوزة (قوله الاكفاء) هو اختلاف الروي بحروف متقاربة المخارج كقوله

بنات وطاء على خد الليل * لا يشتكين عملا ما انقين فاختلف الروي باللام والنون وهما متقاربان في المخرج لان مخرج اللام من رأس حافة اللسان ومحاذيها من الحنك الاعلى من اللثة ومخرج النون من طرف اللسان ومحاذيه من اللثة تحت مخرج اللام بقليل وقيل فوقه (قوله والاجازة) هي اختلاف الروي بحروف متباعدة المخارج كقوله

الا هل ترى ان لم تكن أم مالك * بملك يدي ان الكفاء قليل

رأى من خليليه جفاء وغلظة * اذا قام يبتاع القلوص ذميم

فاختلف الروي باللام والميم وهما متباعدان فان اللام مخرجها ما علمت والميم مخرجها الشفتان (قوله والاقواء) هو اختلاف حركة الروي بكسر وضم كقوله

لا بأس بالقوم من طول ومن قصر * جسم البغال وأحلام العصافير

كأنهم قصب جوف أسافله * مثقب نفخت فيه الاعاصير

فالراء من العصافير مكسورة ومن الاعاصير مضمومة لانه فاعل نفخت (قوله والاصراف) اختلاف حركة الروي بفتح وغيره أي ضم أو كسر كقوله

أريتك ان منعت كلام يحيى * أتمنعني على يحيى البكاء

ففي طرفي على يحيى سهاد * وفي قلبي على يحيى البلاء

فحركة الروي في الاول فتحة لنصب البكاء على المفعولية وفي الثاني ضمة لرفع البلاء على الابتداء خبره ما قبله (قوله أخف) لعل وجهه ان التضمين يلزمه الجمع بين

الحقيقة

الحقيقة والمجاز المختلف فيه (قوله أى أصل هذه المادة) الاولى التعميم لظهور
الدليل الثانى الا أن يقال ان ضمير وما تصرف منها راجع لأصل المادة والتأنيث
باعتبار المعنى والاستعانة وما تصرف منها من متصرفات الاعانة تدبر (قوله بحسب
اللغة) أى فتشمل المهم وغيره (قوله تعريف الفن الخ) فيه ان النحو هنا اسم
الماهية كلية اذ الواحد بالشخص لا يحد كما فى ما سبق له من ان اسماء العلوم من
قبيل علم الشخص كذا قيل * وجوابه على ما يظهر ان النحو موضوع لمعنى أعم بحيث
يصدق على مجموع القواعد وعلى كل بعض منها أقل أو أكثر وهذا كلى والنحو فيه اسم
جنس وعليه التعريف لفظا أو معنى بالحد وموضوع أيضا لمعين هو مجموع
القواعد وهو بهذا المعنى علم شخص لخصوص وعلى هذا يحمل ما سبق له تأمل اه
شيخنا أو يقال معناه أنه لا يحد بذاتيات حقيقية بخلاف حده بعوارض خارجية
وأمور اعتبارية (قوله فيه) أى الفن متعلق بالشروع وكذا على تصبيره وقوله
علمها أى الامور متعلق بيتوقف (قوله من حيث عروض الاحوال) هو اقتصار
على الغالب والا فيعرف به أحوال غير الكلمات كالجمل التى لا محل لها من
الاعراب والتى لها محل وكالكلام جملة الصلة من حيث العائد وكونها لا تكون
انشائية وكذا جملة النعت والخبر وقولهم أيضا اعرابا وبناء اقتصار على الغالب
والا فيعرف به أحوال الكلام من غير الاعراب والبناء كان من جهة كسر همزها
أو فتحه وتخفيفها وشروط عملها وشروط عمل بقية النواسخ وكالعائد من حيث
حذفه وعدمه وغير ذلك اه أمير (قوله كالاعلال الخ) أى والبناء الاصلى كبناء
أنت وهو فانه يلحق الكلمة حال افرادها وقوله ما الاسم قبل التركيب موقوف على
الصحيح أى لا معرب ولا مبنى معناه الاسم الخالى عن موجب البناء كزيد لا كأنت
(قوله والبناء) أى فى نحو لا رجل ويا زيد (قوله وغايته الاستعانة الخ) مثله
فى المصرى على الازهرية وفى حاشية الشيخ عبد المعطى على شرح الآجرومية للشيخ
خالد ونظر فيه العلامة الامير بأنه صرح المحققون كالسمرقندى على رسالة
الوضع بأن الفائدة والغاية شئ واحد يختلف بالاعتبار كالعلة والغرض فما يقع فى
آخر الفعل من حيث انه ثمرة مترتبة عليه فائدة ومن حيث انه يأتى على طرف الفعل
وغايته غاية وما لأجله الفعل من حيث انه الباعث علة ومن حيث انه المقصود
غرض وقد صرح العلامة الفاكهى على القطر بأن غايته صون اللسان

والاستعانة معا (قوله أى التى من شأنها أن تعلم) سواء حصل علم بالفعل أولا (قوله لان النحو له حقيقة الخ) يفيد ان اعتبار الشأن ليس لعدم حصول العلم بالفعل بل لان العلم غير معتبر وان كان حاصلا وقد يقال الشأن غير معتبر أيضا أخذا من تعليله المراد بالعلوم مجرد الذات بقطع النظر عن العلم فعلا وشأنا فيكون من باب التجريد ولو سلم اعتباره فالمناسب أن يكون المجاز من باب اطلاق الخاص وهو المعلوم بالفعل على العام وهو ماشأنه أن يعلم علم بالفعل أولا لامن مجاز الاول كما قال لذلا يظهر الا بالنسبة للبعض الذى لم يعلم بالفعل مع ان التأويل ليس لأجله فقط كما علمت ولا يخفى أن العلم اسم للقواعد التى حصلت بالفعل والتى تحصل بعد ذلك واستحضرها الواضع بخصوصية من الخصوصيات لا اسم للقواعد الحاصلة بالفعل وان ما يحصل بعد ذلك لا يدخل فى المسمى الا بعد حصوله لانه خلاف الظاهر اذ يلزم تغيير المسمى بزيادة القواعد أو تعدد الوضع والاصل عدمهما الا أن يقال ان مالم يحصل داخل فى المسمى حين الوضع لكن لا باعتبار حالة عدمه بل باعتبار حالة وجوده وقال شيخنا قوله أى التى من شأنها الخ أنت خبير بأن النحو أمر اصطلاحى حادث بالاصطلاح كاسمه فاذن لاحقيقة له الا بعد الاصطلاح وبعد الاصطلاح تلك القواعد معلومة بالفعل لا بالشأن اذ قد تعلق بها علم المستنبطين لها * ان قلت وجه ماذكره ان الاسم يصدق على ما يحدث بعد استنباطه لوفرض فهذا لم يعلم بالفعل بل بالشأن ويكفى هذا فى زيادة الشأن * قلت ماحدث استنباطه لم يكن قبل الاستنباط من مسائل النحو تأمل (قوله وخرج بالمستخرج الخ) حاصله ان العلم جنس يشمل جميع العلوم ضروريها ونظريها والمستخرج مخرج لغير النظرى وقوله بالمقاييس هو تصوير للعلم وقوله المستنبط تصوير للمستخرج وقصد بهذا التصوير ان المعلوم هنا قواعد مستنبطة لا ما يشمل الذوات الحسية المستخرجة من احجارها وقوله من استقراء الخ مخرج لعلوم النظر بما عدا النحو والعروض والمعانى والبيان وغير ذلك من علوم العربية وقوله الموصلة مخرج لما عدا النحو تدبر اه شيخنا (قوله لانه يلزم عليه الخ) ويلزم عليه أيضا الاستغناء عن قوله الموصلة الخ (قوله لاصالة الياء الاولى) دفع بهذا توهم الهمز كقلائد فقال فى دفعه انه كمعايش مع انه لا يتوهم انه من هذا الباب أصلا اذ مقياس ليس فيه مدة أصلا كما قال

والمد زيد ثالثا فى الواحد * همزا يرى فى مثل كالقلائد

اه شيخنا (قوله وان أولت الكلام الخ) لا ينافيه قوله بعد الموصلة الى معرفة
أحكام أجزائه لاحتمال جعل الاضافة في أجزائه للبيان أو يكون في الكلام
استخدام ولا ينافيه أيضا قوله التي ائتلف منها لاحتمال بنائه للمجهول ولمراعاة
الاستخدام (قوله والطب ونحوه) بالرفع عطفا على المرفوع قبله كما لا يخفى
(قوله اثنى عشر علما) أى ثمانية أصول وأربعة فروع اذ البحث في الاصول اما عن
المفردات واما عن المركبات والاول اما من حيث جواهرها فاللغة أو هيئاتها
فالصرف أو انتساب بعضها الى بعض فالاشتقاق والثاني اما من حيث هيئاتها
التركيبية وتأديتها لمعانيها الاصلية فالنحو أو من حيث افادتها لمعان أخر فالمعاني
أو من حيث كيفية تلك التأدية في مراتب الوضوح فالبيان أو من حيث أوزانها
الشعرية ان كانت فالعروض أو من حيث أواخر الابيات فالقافية وفي الفروع اما
أن يختص بنقوش الكتابة فالخط أو بالمنظوم من حيث محسناته فقرض الشعر
أو بالمنثور من حيث استيفاء المقصود فانشاء النثر أو لا يختص بشيء منهما
فالمحاضرات ومنه التاريخ اه من شرح الجوهري على رسالة العيدروس
البيانية ولم يعدوا علم الوضع لانه كالجزء من اللغة والنحو واسقطوا علم التجويد
(قال) العلامة الامير انظر ما معنى كون التاريخ من علوم العربية وقال أيضا انظر
كيف لم يجعل البديع علما مستقلا وجعل الانشاء والقرض مع انه قد يدعى انهما
ثمرة غيرهما من العلوم اه وأما الاشتقاق والصرف فظاهر كلام المحشي وغيره
انهما علمان مستقلان وذلك لما ذكره السيد في شرح المفتاح من امتياز موضوع
كل منهما عن الآخر بالحيثية المعتبرة في موضوعات العلوم فيقال في تعريف علم
الصرف هو علم يبحث فيه عن مفردات الالفاظ من حيث اصالة حروفها وزيادتها
وصحتها واعتلالها وهيئاتها ويقال في تعريف علم الاشتقاق هو علم يبحث فيه
عن مفردات الالفاظ من حيث انتساب بعضها الى بعض بالاصالة والفرعية اه
وتقدم ما يقرب منه عن الجوهري قال الفنري وفيه ان هذا منقوض بالكلمات
المغيرة عن أصلها بالابدال ونحوه كما يقال في قال أصله قول فان هذا من علم
الصرف مع ان فيه البحث عن انتساب أحدهما الى الآخر بالاصالة والفرعية
فالفنري يميل الى أن الاشتقاق من الصرف وهو قياس ما سبق مما فيه التداخل
(قوله والمحاضرات) هي نقل نادرة أو شعر يوافق الحالة الراهنة (قوله ومنه

التواريخ) التاريخ معرفة أخبار الامم السابقة وتقلبات الزمن بمن مضى لتحصل ملكة التجارب والتحرز من مكايد الدهر (قوله انظر هل يجوز الخ) كان منشأه توهم ان مدلول اسم المصدر لفظ المصدر فاطلاقه على اسم المفعول محتاج لبناء المجاز على المجاز (قوله قيل لما كان اللغوى الخ) أو يقال انما قدمه لانه المراد من عبارة المصنف واللغوى ليس مرادا وتقديم المراد أنسب اه شيخنا (قوله ضبطه بعضهم الخ) الذى فى القاموس ذئل كعنب (قوله حيث قال الاشياء ظاهر الخ) فيه ان هذه ليست اعرابا فلعل المراد انها متعلق الاعراب بمعنى التطبيق على القواعد النحوية ثم ان كون القسمة ثلاثية هو المشهور وذهب بعضهم الى أن اسماء الاشارة من قبيل الظاهر قال ابن يعيش وهو القياس اذ لا تفتقر الى تقديم ظاهر فتكون من قبيل الضمير ولانه قد غلب عليها أحكام الظاهر كوصفها والوصف بها وتثنيتها وجمعها وغير ذلك وقد أشكل أمرها على قوم فجعلوها قسما مترددا بين الظاهر والمضمر لانها اشبهت كل منهما فمن حيث انها مبنية ولم يفارقها تعريف الاشارة كانت كالمضمر ومن حيث تصغيرها ووصفها والوصف بها كانت كالاسم الظاهر اه عطار على الازهرية (قوله يعنى اسم الاشارة) ان كان المراد بالتفاوت فيه أن بعض افراده أعرف من بعض كاسم الاشارة للقريب فانه أعرف منه للبعيد ورد ان الضمير كذلك اذ ما للمتكلم أعرف مما لغيره وان كان المراد ان الناظر يتشكك فيه فلا يدرى اهو من قبيل الظاهر أو من قبيل المضمر ورد انه لا خصوصية له بذلك بل الموصول كذلك وهو قد أدخله فى الظاهر وقد يقال المراد الثانى ولا يرد الموصول لان تعينه حصل بأمر لفظى بخلاف اسم الاشارة فان تعينه بالاشارة الحسية ولذلك وقع الخلاف فيه كما تقدم دون الموصول تأمل (قوله ان المناسب الخ) جرى عليه ابن الناظم (قوله لان البعد مقول بالتشكيك) أى افراده مختلفة بعضها أبعد من بعض فيصدق على الابعد انه بعيد مطابقة (قوله لان المعهود سببا الخ) هذا مبنى على ما اشتهر من عدم الفرق بين الايجاز والاختصار لا على ما سيأتى له عن المصباح من ان العذوبة والسهولة داخلان فى مفهوم الايجاز ويمكن حمل كلام سم بعد على هذا الا انه عبر بالمبالغة حملا للعذوبة والسهولة على الفرد الكامل من كل منهما كما هو الاصل عند الاطلاق وعليه فيندفع الاعتراض عليه (قوله بتقدير المضاف) لعل

الاولى بهذا التأويل اذ لا تقدير في كلام المصنف لعدم الحاجة اليه اذ اعتبار
الوصف المصرح به مغن فالشارح أول اشارة الى أن محط المصاحبة الوصف اه
شيخنا (قوله وما نقله البعض الخ) حيث قال ونقل عن بعضهم ان المصاحب بكسر
الحاء الالفية والمصاحب بفتح الحاء اللفظ الذي هو جزء الالفية وعليه فلا حاجة
في دفع الاتحاد الى تقدير ذلك المضاف اه ولعله لاحظ في الالفية المجموع
وفي اللفظ الموجز التفصيل فراده بجزء الجنس أو جرى على ان الالفية اسم لمجموع
اللفظ والمعنى فيكون المعنى شطرا من الموضوع له (قوله وان تفسيره أولا بالعطاء
الخ) أو يؤول العطاء بالمعطى فانه يوافق أيضا واذا جعل الضمير له كان أظهر اه
شيخنا (قوله أي من الفوائد الكثيرة) فهو من اضافة الصفة للموصوف (قوله
أو سببية) أي لان الوعد بسط بالبذل بسبب فيه عادة وبالاول أقرب (قوله اللاحق)
أي البعيد مخرج الواو التي من الشفتين من مخرج النون التي من طرف اللسان
(قوله أي عند الاطلاق) وقوله تعالى النار وعدها الله الذين كفروا فضمير النار
فيه مفعول أول والذين كفروا هو الثاني والنار تعيب ذلك فالوعد فيه احتيج على ان
الكلام في حالة الاطلاق والآية ليست كذلك (قوله على التجوز) فيه ان الاقتضاء
حقيقة في الاستلزام فليحرر (قوله لا يغني عن قوله فقط) مثل قوله تعالى ولا ينفعهم
بعد قوله ويتعلمون ما يضرهم (قوله متصلا بالعمر الخ) أي بحسب ما كان
والا فهذا الخندق لا وجود له الآن (قوله ويرفعها على الخبرية الخ) لا يتعين بل
يصح النصب ويراد بمن او الولادة الجزء من السنة الذي ولد فيه وهو مظروف
في السنة من ظرفية الجزء في الكل (قوله وان كانت نكرة) أي بدليل اجراء
الشارح لها فيما سبق على الموصوف الذي قدره (قوله وأحسن منه الخ) أي لان
الاصل عدم الحذف اتفاقا وتعدد الخبر جائز على الاصح فلا يقال ما وجه الاحسنية
مع جريان الخلاف في تعدد الخبر (قوله ولا يرد على الجواب الخ) يعني هذا الايراد
قول المصنف سبق (قوله عليه) أي على الغير (قوله أي لوجوب الخ) وهذا
أعم من الوجوب على المصنف لانه جزئي (قوله الظرفان صفتان لهبات) لكن
الظاهر ان في الداخلة على درجات بمعنى من البيانية اذ الدرجات بمعنى مراتب
السعادة هي عين الهبات (قوله ورتبة بمعنى الخ) عبارته وقول بعض أرباب الحواشي
هذا بيان لما في الصحاح فان المراتب تقال في ذي العلو غير سديد اذ كما قال فيما

ذكرته قال في مقابله فيقال مرتبة علية ومرتبة دنية كما هو ظاهر اه ولك رده بأن ذوي الهمم مرتبة دنية الدناءة فيه بالنسبة للاعلى مع ان المرتبة من جهة العلو والتصاعد وأما ما قصد به التسفل والتنازل فلا يقال في طبقاته مراتب ولهذا قال من المراتب ولم يقتصر على الطبقات حرر اه شيخنا (قوله وعلى هذا يأتي استشكال القرافي الخ) هو مندفع حتى على هذا لان محل الفرق ان ورد الجمعان ولم يرد جمع قلة لدرهم المنكير اه شيخنا (قوله لا شك الخ) دفع به ما اعترض به بعضهم من انه لم يشرح ما يتألف الكلام منه اه شيخنا (قوله ولا اشارة الخ) دفع لما يعترض به من تقدير شرح الثمانية مع انه لا حاجة اليها اه شيخنا (قوله على انه الخ) ترق في دفع الاعتراض بأن قول الشارح الاصل كذا ليس تقدير اعراب بل تقدير معنى اه شيخنا وهذا على ما في بعض نسخ الشارح وأما على النسخة التي كتب عليها المحشي فليس فيها ذكر لفظ الاصل بدليل اتيان المحشي بأي في اول القولة (قوله وان أوهم صنيع الشارح) خصوصا من تعبيره بالاصل على ما في بعض النسخ ومن تعبيره بالمختصر للوضوح تدبر (قوله أو عن الخبر والمضاف اليه) ولا اشكال في النيابة عن شيئين مختلفي الاعراب ألا ترى ان أما نابت عن مهما ويكن مع اختلافهما اعرابا رفعا وجزما اه شيخنا وقد يقال فرق بين النيابتين (قوله وقيل الصوت الهواء الخ) ليس الهواء أثر التصويت لتحققه قبله بل الاثر الحاصل بالمصدر الكيفية فليكن الحق الاول تأمل اه شيخنا (قوله كما قاله البعض) عبارته بعد ما هنا الا من اشتمال المطلق على المقيد أو العام على الخاص على ما توهمه بعض أرباب الحواشي كما يظهر لك بالتأمل اه وأقول التأمل الصادق يعطي ان الصوت جنس تحته نوعان الساذج والحرفي والكلام هنا في بيان ماهية اللفظ بالجنس والفصل فجنسها الصوت وفصلها مشتمل الخ احترازا من الساذج فليس لفظا فهو من اشتمال الكلي على جزئيه أو العام على الخاص أو المطلق على المقيد بمعنى تحققه فيه فكأنه قال اللفظ هو الصوت المتحقق في بعض الحروف توحد ذلك البعض أو تعدد وكلام السيد الحنفي انما يظهر فيما اذا قيل اشتملت الكلمة الفلانية أو اللفظ الفلاني على بعض الحروف ويحمل كما قاله المحشي على متعددة الحروف اذ لها اجزاء حينئذ أما اذا كانت الكلمة حرفا واحدا فلا يظهر أن يقال فيها انها من اشتمال الكل على جزئه ولا ما قاله المحشي من ان

مطلب الكلام وما يتألف منه

الاشتمال حينئذ من اشتمال المطلق على المقيد أو العام على الخاص اذ الكلمة المخصوصة كواو العطف ليست مطلقا ولا عاما انما يظهر ما قاله المحشي فيما لذا أسند الاشتمال الى الصوت وهو خلاف ما حمل عليه رحمه الله كلام السيد الحفني ففي الكلام تلفيق نعم قد يقال ان كلام السيد الحفني عام في الكلمة المتعددة الحروف وغيرها اذ واو العطف مثلا كل لانها مركبة من جزء مادي هو الحرف وجزء صوري هو الهيئة فيقال ان هذا الكل مشتمل على الجزء المادي فقول المحشي هذا الظاهر الخ غير مسلم بل متى أسند الاشتمال الى الكلمة المخصوصة كان من اشتمال الكل على جزئه المادي ولو كانت الكلمة حرفا واحدا لكن قد علمت أن الاشتمال هنا مسند للصوت الكلي لا للكلمة فكلام السيد الحفني والمحشي لم يصادف محلا اه شيخنا بتصرف (قوله كان من اشتمال المطلق الخ) الظاهر ان المراد بالمطلق والعام مطلق الكلي وان الاختلاف في العبارة تأمل (قوله ومن التحقيق الخ) يظهر لي انه من التقديري اذ الصوت أثر التصويت فكيف يتحقق بدونه وكذا ما بعده وقوله لتيسر النطق به هذه العلة لا تفيد التحقق انما تفيد قوة قربه من الفعل اه شيخنا (قوله فهو ليس من مقولة معينة الخ) يظهر لي انه من مقولة الكيف اذ المعقول كيفية نفسانية لانه صورة قائمة بالذهن فليست جسما ولا صوتا ولا غيرهما كالكيفية الجسمانية فقول الجامي ليس من مقولة الصوت أصلا أي باعتبار معقوليته والخارجي الذي صورته في الذهن ليس جزء الكلام اذ جزؤه ما يفهم ويعقل منه تأمل اه شيخنا وفي عبد الحكيم على عبد الغفور محشي الجامي ما نصه تحقيق المقام يقتضي بسطا في الكلام وهو انه لا شك ان ضرب في زيد ضرب يدل على الفاعل وبهذا يفيد التقوي بسبب تكرر الاسناد بخلاف ضرب زيد فلا يقال ان فاعله هو المقدم كما ذهب اليه البعض ومنعوا وجوب تأخير الفاعل فاما أن يقال ان الدال على الفاعل الفعل بنفسه من غير اعتبار أمر آخر معه وهو ظاهر البطلان والا لكان الفعل فقط مفيدا المعنى الجملة فلا يرتبط مع الفاعل في نحو ضرب زيد فلا بد أن يقال ان الواضع اعتبر مع الفعل حين عدم ذكر الظاهر أمرا آخر عبارة عما تقدم كالجزء والتتمة له واكتفى بذكر الفعل عن ذكره كما في الترخيم بجعل ما أبقى دليلا على ما ألقى نص عليه الرضي فيكون كالملفوظ ولذا قال بعض النحاة ان المقدر في نحو زيد ضرب ينبغي أن يكون أقل

من ألف ضربا نصفه أو ثلثه لا يكون ضمير المفرد أخف من ضمير التثنية ولما لم يتعلق
غرض الواضع في افادة ما قصد منه باعتباره بعينه لم يعتبره بخصوصه كونه حرفا
أو حركة أو هيئة من هيئات الكلمة بل اعتبره من حيث انه عبارة عما تقدم
وكالجزء له فلم يكن داخلا في شيء من المقولات ولا يكون من قبيل المحذوف اللازم
حذفه لانه معتبر بخصوصه وبما ذكرنا لك ظهر دخوله في تعريف الضمير المتصل
لكونه لفظا حكميا موضوعا للغائب تقدم ذكره وكالجزء عما قبله بحيث لا يصح
التلفظ الحكمي الا معا قبله فظهر فساد ما قيل من انه الفاعل المعقول واعتبر
جزأ من الكلام الملفوظ لجعله جزأ من الكلام المعقول فهو ليس من مقولة معينة
بل تارة يكون واجبا وتارة ممكنا جوهرا أو عرضا وتارة من مقولة الصوت بأن
يرجع الضمير الى الصوت فقوله ليس من مقولة الحرف والصوت ليس على ما ينبغي
اه لانه حينئذ كيف يصح جعله قسما من الضمير لان الوضع معتبر فيه وقد تنبه
ذلك القائل لهذه الدقيقة في شرح الرسالة الوضعية فالتجأ الى اعتبار الوضع
الحكمي وهذا أعجب من الأول لانه لا بد من المغايرة بين الموضوع والموضوع له
وان كان حكميا ولانه أي حاجة الى اعتبار هذا الوضع وما الدليل عليه وكذا ظهر
فساد ما قيل انه معدوم فلا يكون داخلا في شيء من المقولات لانه ان أراد انه
معدوم مطلقا فالمحل لتعلق الوضع به واعتبار اتصاله وان أراد انه معدوم من
اللفظ وان كان موجودا في نفسه فلا يفيد اه والقائل الأول هو العصام ويمكن
حمل القيل الثاني على ما اختاره تأمل (قوله بل تارة يكون واجبا) أي اذا أرجع
الضمير الى الواجب كاللهم اغفرلي أي أنت وقوله ممكنا كاضرب يا زيد وقوله جوهرا
كهذا المثال وقوله أو عرضا كحمرتك أعجبتني وهكذا يقال فيما بعد فعلى الاول
ليس من مقولة أصلا وعلى الثاني من مقولة الجوهر وعلى الثالث من احدى
مقولات العرض بحسب الحال لكن قد علمت ان هذا كله باعتبار معنى المرجع
الذي في الخارج وليس الكلام فيه (قوله مع ان المراد الخ) ترق في الجواب أي
حتى لو لم ترد بالوضع لم يرد ما ذكر حيث أريد الفائدة المخصوصة اذ كل من الصراخ
الدال عقلا على حياة الصارخ وأخ الدال طبعا على وجع الصدر ليس مفيدا
بمعنى انه مشتمل على النسبة المخصوصة اذ لا نسبة فيه تطابق المعنى المذكور (قوله
لا القصد) أي قصد التلفظ ليخرج كلام النائم والساهي لا قصد المتكلم افادة

السامع كما قيل لانه قد يوجد الكلام من الانسان في خلوته ولغير الافادة كالاذكار والاوراد (قوله لانه أدرجه في الافادة) أي لان حسن سكوت المتكلم الداخل في الافادة يستدعي قصده لما تكلم به كما سيأتي في المحشي (قوله لما كان بينه وبين فصله الخ) اذ يجتمعان في زيد قائم وينفرد اللفظ في زيد والمفيد في الاشارة اه ح ف قال شيخنا الوجه الباء بمعنى عن لكان أولى لضعف ما ذكره فان الفصل بعد اجرائه على الجنس لا يتناول ما ليس من الجنس حتى يخرج بالجنس تأمل اه وأيضا المفيد في الاصطلاح المستدعي للتركيب لا يصدق بنحو الاشارة حتى تخرج منه باللفظ (قوله من كل قول) أي كل ما نطق به ولو مفردا مهملا اه أمير ويطلق لغة أيضا على المعاني الكائنة في النفس المعبر عنها بالكلام الصناعي كقول الاخطل ان الكلام لفي الفؤاد وانما * جعل اللسان على الفؤاد دليلا وعلى التكليم كقوله فان عشت ابنة السهمي منا * بتنا الا تكلمنا كلاما كما في شرح علي باشا على التسهيل (قوله وقيد تصرله من الدوال الخ) هذا لا يناسب ما تقدم له من أن الجنس يخرج به ما دخل في عموم الفصل لا عدم دخول غير الدوال في الفصل نعم يقبال على ما تقدم عن شيخنا التعلق بالدوال لانه التوهم والا فاللفظ يخرج عنه غيره (قوله أي من العبارة) ظاهره من عبارة متنا وفيه انه لا يناسب التعليل الذي ذكره الشارح لانه لا ينتج ذلك انما ينتجه التعليل الذي ذكره المحشي بعد فالمناسب لتعليل الشارح أن يكون المراد بالعبارة التي هي محل الظهور عبارة شارح الكافية أي ان الظاهر من عبارة شارح الكافية أن يكون قول المصنف هنا كلا مستقيم تمثيلا والمناسب للتعليلين أن تحمل العبارة على ما هو أعم والكلام على التوزيع (قوله ولا ترد الاعداد الخ) رد لما أورده يس ونقله الاسقاطي من أن الافادة توجد بلا تركيب في الاعداد المسرودة وحاصل الرد ان الفائدة الدال عليها المفيد هي التي يحسن السكوت عليها وهي النسبة الايجابية أو السلبية بين شيئين فالتركيب لازم (قوله ضم كلمة الخ) هذا هو المسند وقوله الى أخرى الخ هو المسند اليه هذا هو الانسب وان صح خلافه وأراد بما يجري مجراها الجملة التي لها محل ولو لم يقصد لفظها والمركبات التقييدية أو الاضافية والصور أربعة لان المسند والمسند اليه اما أن يكونا مفردين نحو زيد قائم أو غير مفردين نحو زيد قائم يجب توكيده اذا ألقي الى المنكر أو المسند اليه

مفرداً والمسند غيره نحو زيد قام أو بالعكس نحو لا حول ولا قوة الا بالله كنز من كنوز الجنة (قوله فقد استشكله السيد الصفوي) لعل وجه الاشكال انه يلزم على كون النسبة جزأ من الكلام انه يكون دائما معقولا اذ المركب من المحسوس والمعقول معقول لا محسوس كيف ويقال سمعت الكلام أي ادركته بحاسة السمع على وجه الحقيقة ويمكن دفعه بان معنى كون النسبة جزأ انها معتبرة في المفهوم فمدلول الكلام هو اللفظ المتصف بالصفات لا مجموع اللفظ وما اعتبر معه حتى يرد ما ذكرناه فتأمل ثم بعد مدة رأيت في عبد الحكيم ان الاسناد عند القائل بجزئيته من الكلام عبارة عن ضم احدى الكلمتين الى الاخرى بمعنى الحاصل بالمصدر أي الهيئة كما صرح به عبد الغفور وكونه صفة قائمة بالطرفين لا ينافي جزئيته للكلام على ما وهم كالهيئة للسرير وان الهيئة ليست بملفوظة والمركب من اللفظ وغير اللفظ لا يكون لفظا الا على التسامح وجعل الكلام ملفوظا باعتبار أجزائه المادية وعدم الاعتداد بالهيئة وان الحق القول بالجزئية لاعتبار هيئة المركبات في الوضع واختلاف المعاني بسببها كاختلافها باختلاف الكلمات أنفسها فجعل أحدهما داخلا والآخر خارجا تحكم كيف وقد حكموا بجزئية الهيئة في المفردات واعتبروا في تعريف المفرد والمركب الاجزاء المرتبة في السمع كيلا ينتقض تعريفهما بالمشتقات (قوله ولو سلم) أي بأن اصطلحا على أن يتكلم أحدهما بمطلق اسم والآخر بمطلق فعل على ان كلا منهما مكمل للآخر فنطقا باسم وفعل مؤتلفين نحو قام زيد من غير أن يكون لكل منهما شعور بما نطق به الآخر حتى يقال ان أحد الجزء من مقدر فيما نطق به كل منهما وعلى هذا فالتسليم ليس جدليا (قوله أي لان الاسناد فيه ليس مقصودا لذاته الخ) هذا اشارة للمصنف والشارح والا فالمفيد يغني عن لذاته لان هذه لم تفد لنقص اسنادها بتوقفها على ما هي قيد له وهي قيد له لا يفيد الا بتركيبه مع غيره (قوله داخلان في مفهوم المفيد) كأنه فسر المفيد بما قصد النطق به لاجل الدلالة على نسبة ايجابية أو سلبية بين شيئين ضم أحدهما للآخر (قوله جواب عما يقال الخ) أشار بذلك الى ان المقصود بيان وجه تقدمه على الكلمات لا على الاعراب وما بعده والا فلا ينتج التعليل تأمل (قوله كلامه الآتي) أي كقوله واعلم ان الكلام الخ وقوله وعلى المختار يجوز في ضميره الخ (قوله لا من الكلام) اذ لو كان منه لكان أقل الكلام ست كلمات (قوله أي التي

يتركب من مجموعها) فيه انا لم ندع في هذه القضية ان الاسم والفعل والحرف أجزاء للكلام يتركب منها حتى يحتاج في دفع اشكاله بانه قد يكون من نوع الى مجموع اه شيخنا وهو مبني على ان قوله أي التي يتركب تفسيرا لقوله أجزائه فيكون أجزائه مجموعه في يتركب للكلام ومحصله ان الاجزاء هي مطلق الكلمات لا خصوص الاسم والفعل والحرف ولا شك ان الكلام فيه ثلاث كلمات دائما وقد يقال انه تفسير لقول الشارح أي الذي يتألف الكلام منه فيكون الضمير في قوله أي التي يتركب راجعا للكلام والكلام ليس متألفا من جميع الاجزاء التي هي ثلاث كلمات بل قد يكون من جزءين فافهم (قوله ما اعترض به البعض الخ) هو ان الاولى جعله المقسم الكلمة ما قاله صاحب التمرين من أن الكلام مبتدأ أول خبره جملة واحده كلمة وان اسم وفعل وحرف خبر مبتدا محذوف وان في النظم تقديما وتأخيرا وحذفا والاصل الكلام واحده كلمة وهي اسم وفعل وحرف وان في كلامه نوع تناف اذ قوله هنا أي الكلام الذي يتألف الخ يفيد انه بمعنى الكلمات النحوية وقوله فيما يأتي ان الكلام اسم جنس على المختار الخ يفيد انه بمعنى ما تركب من ثلاث كلمات اذ هو بهذا المعنى مورد الخلاف اه ودفع المحشي الثاني بقوله فيقول الخ والاول بقوله ثم انقسام الشئ الخ لكن قد يقال هذا لا يدفع الاول لانه ادعى الاولوية وهي مسلمة اذ ما لا تكلف فيه اولى تدبر (قوله بأن تجعل الكلام الخ) فيه انه لا يكون موافقا للمألوف من انهم يقسمون الكلمة لا انهم يخبرون بمجموع عن مجموع اه شيخنا (قوله والا لانث الخ) قد يقال لا استخدام ولا يؤنث الضمير اعتبارا بلفظ كلم فلا ملازمة اه شيخنا (قوله أي الانواع الثلاثة) ذكره الثلاثة لبيان الواقع بعد معرفة الانحصار والا فالعبارة تكون غير مفيدة له لان المعنى ان الكلمات الثلاثة هي الاسم والفعل والحرف وهذا لا ينافي ان الكلمات الاربعة هي هذه الثلاثة وشئ آخر فلا يأتي الحصر الا بضميمة كأن يقال التي لا غيرها موجود كيف والظاهر الشارح ان الحصر مأخوذ من العبارة اه شيخنا وهذا مبني على ان قول المحشي أي الانواع الخ تفسير للكلمات وقد يقال انه تفسير لحاصل الجملة بقطع النظر عن الحصر والانواع مبتدا وللكلمة هو والحصر أفاده أنه راجع لتقسيم الكلمة تأمل (قوله وهذا أولى) قد علمت انه مخالف للمألوف (قوله أو من نوع الاسم والفعل الخ) انظر لم يقل أو من نوع الفعل فقط أو الاسم والحرف أو الفعل والحرف (قوله من

تقديم الخبر الخ) أي لان تقديم الخبر الذي حقه التأخير بأن كان المبتدا معرفة أو نكرة لها مسوغ يفيد حصر المبتدا في الخبر نحو تميمي أنت أي أنت مقصور على التميمية لا تجاوزها الى القيسية بخلاف الخبر الواجب التقديم نحو في الدار رجل فان تقديمه لا يفيد الحصر لانه للتسويغ لا للحصر كما هو مبين في علم المعاني ولعله مأخوذ أيضا من تعريف المبتدا باللام (قوله في صحة قوله الثاني الخ) أي وكذا ما بعده تدبر (قوله ولان الحصر الخ) ربما ينتج التعين لا مجرد الاحسنية (قوله كالظروف) دخل تحت الكاف ما لازم النصب على المصدرية كسبحان (قوله هي تألف) أي المذكور ذلك التألف في الترجمة اذا المترجم له الكلام والكلم بقيد تألف الكلام منه فلا بد من بيان هذا القيد تأمل اه شيخنا (قوله والمراد بالضم الانضمام) فيه ان التألف ليس هو الانضمام اذ التألف صفة الكلام والانضمام صفة الكلمة فلا بد من تقدير مضاف أي لازم انضمام ليصح التصوير تأمل (قوله حال من الضم) أي أو صفة (قوله انما مثل بالماضي الخ) المعلل في الحقيقة هو التمثيل بالفاعل الظاهر (قوله هذه الطريقة) أي حذف الموصول مع بعض الصلة (قوله فيه ان هذا من حيث الانقسام الخ) الانقسام هو المراد في هذا المقام ولا تراخي باعتباره وقوله فيه ان ثم أدل على ذلك فيه انها توهم التراخي في الانقسام وهذا اضار فالعدول الى الواو والتي لا ايهام فيها أولى وقوله لان المتأخر الخ فيه ان علة الشارح ليست التقدم والتأخر لان معنى قوله ترتيب الناظم لها محافظته على ذلك تقديم الاسم اذ لو لم يرد الترتيب لقدم الفعل أي في كلامه قرينة على انه رتبها اذ ذكرها على حسب ترتيبها أي ترتبها أو ترتيب الناس لها شرفا على ان تعبيره بقد يدفع تلك المناقشة اذ الاصل مراعاة الغالب تدبر فان المقام مقام رد من الشارح على المرادي حيث جعل ثم على بابها للتنبيه على تراخي رتبة الحرف عن الفعل والاسم فلا يليق الا الاعتناء اذ لا يرد الشارح الا بعد امعان نظره اه شيخنا بزيادة لكن القرينة المذكورة خفية تأمل (قوله لدلالته وضعا على الماهية) وهي مطلق لفظ مستعمل وتخصيصه بثلاث كلمات على المختار الآتي نشأ من الاستعمال كما يأتي (قوله والغالب على الجمع تأنيثه) معناه ان كل لفظ يصدق عليه جمع يغلب تأنيثه على تذكيره وليس معناه ان الكثير من الالفاظ التي يصدق عليها جمع مؤنث والقليل منها مذكر حتى يرد أن يقال يجوز

ان

أن يكون الكلام من غير الغالب فلا يظهر هذا الرد على ان الرد بمخالفة الغالب صحيح حيث كان عينها مدوحة (قوله ورد بأن له واحدا الخ) لا ينهض هذا الرد حيث كان الغالب ما ذكر قاله بعضهم وقد علمت جوابه من العلاوة السابقة (قوله على الصواب) لان الجنس أى الماهية ليست جمعية بل الجمعية للفظ وتوسيم ان الماهية تتصف بالجمعية بمعنى تحققها فى جماعة من الافراد اقتضى الكلام ان اللفظ للماهية المتصفة بما ذكر مع انه ليس كذلك بخلاف ما اذا كان جمعى صفة لاسم وقال بعضهم انه صفة لجنس والمعنى ان اسم الجنس موضوع للماهية لا لمطلقا بل للماهية التى هى ماهية عدد مجتمع ثلاثة فاكثر فالواضع وضع كلم للماهية وحقيقة ثلاث كلمات اجتمعت وتركبت هذا هو الموضوع له وهو جنس وحقيقة وجمعى منسوب للجمع الذى هو العدد المجتمع فلا منافاة وهذا غير ما عليه الثقات كالرضى وغيره (قوله واعلم ان الجمع ما دل على آحاده الخ) قال العلامة الامير لم أر نصا فى اسم الجنس الجمعى والظاهر انه كاسم الجمع (قوله وفيه انه لا يدفع التجوز الخ) فيه ان المقصود انه مستعمل فى الافراد من حيث تحقق الجنس فيها لا من حيث خصوصها فهو حقيقة كما جرى عليه السعد فى مطوله على انه يحتمل أن يكون صاحب هذا القيل جاريا على مذهب المتقدمين من انه حقيقة مطلقا فلا وجه للرد (قوله ولان من اسم الجنس الجمعى الخ) منه يعلم أن مدار هذا الامر على السماع فالكلم مسموع فيه التذكير كثيرا او التأنيث قليلا وعلى هذا فلا معنى لتقييد جواز الامرين مع كثرة التذكير فى الكلم بالبناء على المختار فكان المناسب للشارح أن يحذف قوله على المختار الا أن يقال معناه انه عليه يجوز ما ذكر جوازا موافقا للغالب فى نوعه بخلافه على غيره تأمل (قوله كغنم) الاولى كثمر لان غنما مؤنث لما فى القاموس من انه اسم مؤنث لجنس وقد أنث فعله فى قوله تعالى اذ نفشت فيه غنم القوم (قوله وفيه انه لا تعرض الخ) قد يقال فيه تعرض لذلك حيث قال واحده كلمة وهذه العبارة لا تقال بحسب الاصطلاح فى مقام الجمع وانما تقال فى مقام ما ليس جمعا اصطلاحيا لان العادة فى الجمع الاصطلاحى التعبير بالمفرد فحيث قال المصنف أولا واسم وفعل ثم حرف الكلم ثم قال واحده كلمة ونطق بهما بالتأول على ان الكلم اسم جنس جمعى بواسطة التعبير بواحده و يفرق بينه و بين واحده بالتاء بواسطة الحاق التاء الكلمة اذ لا جائز أن يكون جمعا ولا اسم جمع

ولا اسم جنس افراديا ولا احاديا فتعين أن يكون جمعيا قاله بعضهم (قول الشارح وقد يفرق بينه وبين واحده الخ) قال العلامة الامير الظاهر ان روما وما معه ليس اسم جنس جمعيا يطلق على ثلاثة فقوق بل هو اسم للجيل المعلوم من الناس بتمامه وان اطلاقه على بعضه ولو ثلاثة مجاز والرومى منسوب اليه لكونه بعضه فهو من باب تميم للقبيلة المعلومة وتميمى للواحد منها وليس مما نحن فيه اه قال بعض الحواشى وانظر بماذا يسمى اه وقد يقال هو من اسم الجنس الجمعى وكونه يصح أن يطلق على الثلاثة وعلى الاكثر أمر أغلبي فلا ينافى ان منه مالا يطلق الا على الجيل بتمامه فتدبر (قوله شروط التطابق) هى أن يكون مشتقا أو مؤولا به لانحو مكان ونسمة وجماد وان لا يقصد به التذكير لانحو حسن وجوهها في هند حسن وجوهها لا يستوى فيه المذكر والمؤنث لانحو صبور وجريح (قوله لا يثنى الخ) أى ولا يؤنث (قوله فليس بمستقيم) لا يقال هو مستقيم لاكتساب المبتدا التأنيث من المضاف اليه لانا نقول هذا غير واجب تأمل (قوله والتاء فى الكلمة للوحدة) لقائل أن يمنع ذلك بأنها لمجرد التأنيث اللفظى بعد نقلها للمعنى الجنسى المصطلح عليه وان كان فيها معنى الوحدة بالنظر لمعناها اللغوى على أنه يجوز القول بتجريدها عنه كما جرد فى مقام التعريف أسماء الاجناس على معنى الوحدة على القول بوضعها للفرد المنتشر لا على القول بوضعها للمفهوم من حيث هو والوحدة مدلول تنوين التنكير ومنع الفاضل الهندى التجريد مستندا لكون التاء نصا فى الوحدة غير سديد اذ لو كانت نصا فيها لما جاز كلمة للجنس وكم للواحد حتى يمتنع التجريد وقيل الدليل على صحة التجريد وانها ليست نصا فى الوحدة قولهم كلمتان وتمرتان وفيه ان الوحدة معتبرة فى مدلول مفرد كل منهما فى نفسه فلا ينافى التعدد الذى هو مدلول التثنية من حيث الاجتماع نعم لو كان مدلول التاء الوحدة بمعنى الانفراد وعدم الاجتماع مع آخر لوجب التجريد فى التثنية لما ذكره عبد الحكيم فراجعه * وقيل ان التاء لوحدة الجنس لجواز اتصاف الجنس بالوحدة وفيه نظر لان هذه الوحدة مغايرة للوحدة التى هى مدلول التاء فانها شخصية لا جنسية * وأجيب بأن الكلمة لما نقلت من المعنى اللغوى الموصوف بالوحدة الشخصية الى المعنى الجنسى المصطلح عليه الموصوف بالوحدة الجنسية صارت التاء للوحدة الجنسية (قوله وخص الاصطلاح الخ) أى واذا كان التخصيص لنكتة فلا

يبالي بالابهام (قوله أحد قولين) مبني على ان المفرد ما لا يدل جزؤه على جزء
معناه فمجموع امرئ القيس مفرد على هذا وكل لفظة منهما جزء المفرد (قوله وان
المفرد عندهم اللفظة الواحدة) وحينئذ فاطلاق القول عليها بحسب حالها في حال
العلمية حتى تدخل في تعريف الكلمة بما ذكر تأمل (قوله وان تفسيره بما لا يدل
الخ) أي المقتضي ان مجموع امرئ القيس مفرد فيكون كلمة مع ان الواقع على هذا
القول انه كلمتان لا كلمة واحدة تدبر (قوله فجمع اسمية) أي جمع اصطلاحي
بخلاف سدر بالسكون فانه جمع لغوي بدليل ان الكلام في اسم الجنس الجمعي
فصحت المقابلة تدبر (قوله أي من الاسماء) أي المفردات كما هو الظاهر بخلاف
نحو نبق تأمل (قوله وان توهمه البعض) عبارته قوله في كل ما كان على فعل أي
من الاسماء بخلاف اللغة الرابعة فانها جارية فيها وفي الافعال كما صرح به الشارح
وحينئذ فكونها رابعة لا يظهر الا بالنسبة للاسماء تأمل (قوله أي القول) أي
ان الذي يعم ما ذكر هو القول بمعنى المقول أما القول الباقي على مصدريته فلا يعم
ما ذكر بل هو مباين له (قوله فانظره) عبارته ولي هنا تشكيك وهو أن يقال
دلالة اللفظ على المعنى تنقسم الى وضعية كما في المفردات الحقيقية والى عقلية كما
في المركبات وكما في المفردات المجازية والى طبيعية كأخ فانه يدل على ألم الصدر فان
أراد الاول كما هو ظاهر قوله في شرح القطر والقول خاص بالموضوع خرج عنه
المركبات والمفردات المجازية وان أراد الثاني خرج عنه المفردات الحقيقية وقد
قال ان القول أعم من الكلام والكلم والكلمة وان أراد مطلق الدلالة دخل نحو
أخ واللفظ المصحف اذا فهم معناه والمهمل كديز فانه يدل على حياة الناطق اه
ووجه سقوطه انا نختار الاول وقوله خرج عنه المركبات والمفردات المجازية
لا نسلمه لان الحق انها موضوعة بالوضع النوعي (قوله أي واحدا او اكثر) أي
فالمراد بالمعنى الجنس الصادق بالواحد والاكثر وهذا تفسير جواب بحث الذي
يحصله ان كونه دالا على معنى لا ينافي ان له معنى آخر فيكون المشترك داخلا اه
ودفع المحشي كالحفني بهذا ما أورد عليه من ان معنى نكرة في سياق الاثبات فيلزم
أن لا يكون المشترك قولا (قوله أي عم كلا من الثلاثة الخ) فيه انه حينئذ لا يكون
نصا في انفراده في مادة سوى الثلاثة لاحتمال انفراده عن كل واحد في أخرى
وانما يكون نصا في ذلك اذا كان المراد عم مجموع الثلاثة أو عم الثلاثة انفرادا

واجتماعا عم وما مطلقا الاطلاق عموم وشمول لافادته حينئذ انه ينفرد عن جميعها فلا يكون واحدا منها وهو المطلوب (قوله الى تكلف) هو ارتكاب الضرورة في حذف الهمزة ان جعل أفعل تفضيل وحذف الالف ان جعل اسم فاعل (قوله لجهة العموم الخ) فيه أن مجرد هذا لا يفيد الزيادة بنحو غلام زيد لما تقدم بل لا بد من كون المراد عم مجموع الثلاثة أو الثلاثة انفرادا واجتماعا كما تقدم (قوله فلم يكن جعله أفعل تفضيل الخ) على جعله أفعل تفضيل يستفاد الانفراد بنحو غلام زيد اذا كان المراد انه أعم من مجموع الثلاثة أو منها انفرادا واجتماعا ولو لم يحمل العموم على كونه مطلقا أما اذا كان المراد أعم من كل واحد من الثلاثة فلا يستفاد الانفراد فيما ذكر ولو حمل على كونه مطلقا فالفرق بين أفعل التفضيل وغيره انه على جعله أفعل تفضيل لا يحتاج في استفادة الانفراد فيما ذكر الى حمل العموم على كونه مطلقا بخلافه على غيره (قوله هكذا ينبغي الخ) قد علمت انه لا ينبغي (قوله بل أبعد) وجهه انه مع لزوم الضرورة بحذف الألف يحتاج الى جعل العموم مطلقا بخلاف أفعل التفضيل فانه لا يحتاج لذلك كما علمت (قوله جعله اسم فاعل) الكلام فيه كالكلام على الفعل فتنبه (قوله اذ لا قرينة الخ) قد يقال القرينة هي ان اللائق بكون الشارح خادما أن يكون الاستفتاح من كلام المصنف لا من كلامه الا انه تقييد (قوله غير مسلة لان كون الخ) فيه انه عرف الكلام بلفظ مفيد وسكت عن تركيبه هل من ثلاث أو أقل وأفاد ان واحد الكلم كلمة رايس متعين فتعين ان فيه معنى الجمعية وهي اجتماع ثلاث من المفرد على ان التعبير بواحد يشير الى كونه اسم جنس جمعيا كما تقدم وسكت عن بيان انه مفيد أولا والسكوت في الموضعين اطلاق ويفيد اه شيخنا بزيادة وقد يقال سكوته عن التركيب في الكلام معمول به لان المقام مقام تعريف المفيد ان ما يتوقف عليه تحقق المعرف هو ما ذكر في التعريف لا غير بخلاف سكوته عن الافادة في الكلم لا يعمل بمقتضاه لان قوله واحده كلمة ليس المقصود به التعريف بل مجرد الاخبار وحينئذ فلا يكون ذلك محل ظهور بل محل خفاء واحتمال كما قاله المحشي (قوله غير مسلة أيضا الجواز الخ) الجواز لا ينافي فهو مسلم أيضا تأمل اه شيخنا وفيه ان كلام الهوتي يفيد التعين ولا شك ان الجواز ينافيه (قوله كالقولين) دخل تحت الكاف القول بمرادفته للكلمة (قوله فاعتراض البعض الخ) عبارته قوله على

الصحيح الاولى اسقاطه لايهامه انه على مقابله وهما القول بمرادفة الكلام والقول بأنه أعم مطلقا منه ومن الكلم ليس كذلك وليس كذلك تأمل اه ولا يشك في صحة ما ادعاه من الاولوية المعللة بالايهام اذ كوراد المتبادر من المقابل ما ذكره لا ما لم يحكه (قوله يقتضى الخ) أى لان قاعدة التنويع أن يكون للمعنى لا للفظ اه شيخنا باجورى (قوله ويمكن أن يجاب الخ) حاصله انه لم يرد اللفظ بل المعنى فهلى ارادة ماصدق وان كان الماصدق معنا كما في قولك الجمائى برجل أى بما صدق من ماصدقات رجل وهذا وان كان معناه ونكرة فلذلك اعتبره الكودى منوعا فقال له الشارح لا حاجة لما قرره لانه حيث أريد لفظ كلمة من بين الماصدق فليجعل من باب ماقصد لفظه اه شيخنا (قوله موضوعة لانفسها) أى لان فهمها منها عند الطلاقها فهى دالة على انفسها وليست دلالتها عقلية لانحصارها في دلالة الاثر على المؤثر أو بالعكس ولا تأثير هنا ولا طبيعية لعدم مدخلية الطبع هنا فهى وضعية اه عبد الحكيم (قوله وقال السيد الخ) في عبد الغفور على الجامى حقق السيد الشريف أن الالفاظ غير دالة على انفسها بل هى تحضر بأنفسها لا بدوال في ذهن السامع فيحكم عليها ولئن سلمت دلالتها فليست بالوضع لثبوتها في الالفاظ المهملة ودعوى وضع المهملات لانفسها مما لا يقدم عليه من له مسكة في مباحث الالفاظ * ان قلت اذا لم تكن الالفاظ موضوعة لانفسها لم تكن اسما فكيف يصح الاخبار عنها ولحوق التنوين لها * قلنا ان الالفاظ لما صارت في تأويل الاسم المفرد قبلت أحكامه وخواصه أو ان الاخبار عنها ولحوق التنوين لها من الخواص الاضافية للاسم بمعنى انهما لا يوجدان في غير الاسم اذا كان ذلك الغير موضوعا لمعنى ومستعملا فيه أما اذا لم يكن كذلك جاز الاخبار عنه ولحوق التنوين له والالفاظ كلها متساوية الاقدام في ذلك مثلا تقول من حرف جر وضرب فعل ماض وجسق مهمل اه وكتب عليه عبد الحكيم ما نصه قوله غير دالة على انفسها اذ لا تغاير بين الشئ ونفسه حتى يتصور بينهما دلالة وقوله بل هى تحضر الخ بيان لمنشا غلط من توهم الوضع يعنى ان انفهامها بانفسها منها عند الاطلاق انما هو بواسطة حضورها بذواتها عند التلفظ في ذهن السامع لا بسبب حضور الدال عليها اذ انفهام الشئ بحضوره بنفسه ليس بدلالة وقوله فيحكم عليها عطف على تحضر أى تحضر بأنفسها في ذهن السامع فيحكم على تلك الالفاظ بأحوال عارضة لها

بالنظر الى ذواتها مثل زيد ثلاثي وبأحوال عارضة لها من حيث دلالتها على المعاني
نحو ضرب فعل ماض وقوله ولئن سلمت دلالتها ابتناء على التغاير الاعتباري بينهما
فليست تلك الدلالة بالوضع بل هي بالعقل فانها في الحقيقة دلالة اللفظ على الاعتبار
الذي بسببه التغاير وهو حال من أحواله وأثر من آثاره وقوله ودعوى الخ دفع لما
قال ذلك المتوهم من ان وضع المهملات لانفسها الاينافي كونها مهملة لان اهمالها
بمعنى أنها ليست موضوعة لمعان سوى انفسها وقوله مع ما لا يقدم عليه الخ فانهم
في جميع مباحث الالفاظ اعتبروا حال الالفاظ بالقياس الى معانيها كبحث
الدلالة والمفرد والمركب والمشترك وغير المشترك والكلي والجزئي ولو كانت
المهملات موضوعة لانفسها لما أخرجوها عن تلك التقسيمات ولان الحكمة
في احداث الموضوعات اللغوية اعلام ما في الضمائر واستعلامها ليتم المعاش فان
الانسان مدني بالطبع وذلك مفقود في وضع الالفاظ لانفسها والمسكة بالضم
العقل الوافر وقوله اذا لم تكن الالفاظ أي الالفاظ المهملة وقوله لم تكن أي
المهملات وقوله بكيف يصح الاخبار عنها الخ في قولنا جسق مهمل وديز مقلوب
زيد وقوله في تأويل الاسم المفرد لوقوعها في موقعه وقوله من الخواص الاضافية
الخاصة الاضافية ما تكون خاصة للشيء بالنسبة الى بعض ما عداه وقوله اذا كان
ذلك الغير موضوعا الخ فهما خاصتان بالقياس الى الفعل والحرف اذا كانا مستعملين
في المحاورات واعتبر قيد الاستعمال لانهما لا يوجدان في الاسم أيضا بدون
الاستعمال وقوله والالفاظ كلها مهملة كانت أو موضوعة فعلا أو حرفا أو اسما
وقوله في ذلك أي جواز الاخبار ولحوق التنوين (قوله للضرورة) قد يقال انه
مراعاة للمعنى القصدي (قوله ويشير اليه الشارح بذكر الخ) انظر لم نظر
لذكر العلاقة وجعلها مشيرة لكونه مجازا عند اللغويين ولم ينظر الى قوله فهو
مجاز مهمل عند النحاة المصرح بأنه مجاز ولكن النحاة اهملته قاله بعضهم
وفيه نظر ظاهر اذ كونه مجازا مهملا عند النحاة لا يفيد انه مجاز عند اللغويين
الذي هو المقصود حتى يتأتى بذلك الرد على البعض (قوله فلا يرد نحو الجنة الخ)
عبارة محشي قوله ألا كل شيء ما خلا الله باطل تمامه وكل نعيم لا محالة زائل
لا محالة بالفتح أي لا بد وقيل لا حيلة واعترض بأن الجنة نعيم وهي لا تزول وأجيب
بأنه قاله قبل اسلامه وكان يعتقد أن لا جنة أولا دوام لها أو يقال أراد به ما سوى

الجنة

الجنة من نعيم الدنيا الا انه كان بصدد ذمها والشاهد فيه انه أطلق الكلمة بمعنى الكلام قال شيخ الاسلام وغير خاف عليك ان الجواب الاول لا يلائم قوله عليه الصلاة والسلام في الحديث أصدق كلمة الخ لان الكلام حينئذ أي حين أريد به مايشمل الجنة غير صادق فضلا عن كونه أصدق فتأمل تأملناه فوجدناه غير ظاهر لان مقول النبي هو الشطر الاول فقط فهو الواقع خبرا عن قوله أصدق دون الشطر الثاني اه وبهامشه فيه ان لفظ باطل فيه بمعنى فان فساوى قوله زائل فيظهر كلامه الا أن يقال ان معنى باطل غير ملتفت اليه في الاعتماد اه وقول المحشي واعترض الخ ظاهره ان المعترض الشطر الثاني فقط فيكون موافقا للحفني والحق ان الاعتراض متوجه على الاول الا أن يقال مراده واعترض البيت لكن يدفعه التأويل في الاول وقوله في الجواب بناء على ظاهره كان يعتقد أن لا جنة أولا دوام لها الا بلا في الاعتراض اذ الاعتراض ان نعيم الجنة لا يزول بل يدوم بحاله نحو الحور والقصور أو يتجدد مثله بعد فنائه كالمأكول والمشروب والجواب خاص بذات الجنة الا أن يكون مكتفيا باللازم ورأيت في بعض الكتابات تمسما القصيدة سوى الجنة العليا فان نعيمها * يدوم ويبقى الخ ولا كلام على هذا والحاصل ان تأويل الشطر الاول ليصح أصدق يقتضي اجراء الشطر الثاني على ظاهره فلا ينبغي الاعتراض عليه وان كان الاعتراض على الشطرين فما تقدم ويدفع استشكال الصدق عما يصح تأمل اه شيخنا م (قوله نص على انه يجب الخ) في الرسالة البيانية للمحشي انه يشترط لهذه العلاقة أمران الاول أن يكون التركيب حقيقيا الثاني اما استلزام انتفاء الجزء للكل عرفا كما في اطلاق الرأس على الانسان واما كونه زائد الاختصاص بالمعنى المطلوب كما في اطلاق العين على الربيئة واما كونه أشرف كما في اطلاق القافية على القصيدة اه فعلم من ذلك ان الشرط الاول وهو التركيب الحقيقي موجود هنا وفي اطلاق القافية على البيت أو القصيدة لان الكلمات المخصوصة التي هي مدلول البيت أو القصيدة أو التي هي الجمل المفيدة مركبة تركيبا حقيقيا لاتصالها خارجا بخلاف مجموع السماء والارض ومجموع المعنيين في التضمين مثلا لعدم الاتصال في الخارج ويصح التمثيل بالقافية لاول صور الشرط الثاني لانه يلزم من انتفاء القافية انتفاء البيت أو القصيدة وبهذا تعلم ما في كلام المحشي هنا (قوله الا أن يحمل كلام السعد الخ) محصله منع

اطلاق الاشتراط هذا هو المتبادر ويحتمل على بعد ان محصله انه حيث عم كان له تهديدا اختصاص لصدقه بجزء من الكلام وعلى كل يلزمه صحة رأيت عذيرا مجازا عن كل الذات لان انعضو عام اه شيخنا (قوله التي لا دواء لها) قرر بعضهم ان المراد بالكلمة ما صدقها الالفظها أى بعض ما هي كلمة يراد به الكلام وذلك البعض كأحرف النداء النائبة عن ادعو وأحرف الجواب النائبة عنه كنعم في جواب هل قام زيد فلا مجاز أصلا وهو في غاية الحسن فيكون هو دواء الداء ولم يكن المصنف مصرحا بخلافه تدبر (قوله أو انه أراد بيان المعنى الخ) فيه ان هذا قريب من الاشكال فانه حيث لم يكن من استعمالات النحاة فلم ذكره وهو بصدد استعمالاتهم فذكره محض استطراد ولم يفد هذا الجواب شيئا قاله بعضهم (قول الشارح وقد يسمون القصيدة الخ) غير الاسلوب بأن لم يقل وتسمية القصيدة الخ مع انه أخصر اشارة للقلة بالنسبة لما قبله وقوله فانه كثير تعليل لقوله لا قليل في نفسه أى ليس مراده انه قليل في نفسه لانه في الواقع كثير فلا حاجة لقول بعضهم في الكلام نوع تأويل أى لا نحكم بقلته في نفسه لانه كثير دافعا به ورود تعليل الشئ بنفسه لان ظاهره ان المعنى استعمال الكلمة في الجمل كثير في نفسه لانه كثير اه ويصح جعل قد للتحقيق والمضارع بمعنى الماضي عبر به استحضارا للصورة الحسنة تدبر (قوله وان أجيب عن الثاني الخ) وعن الاول أيضا بأنه تعريف للجزء الاصلي (قوله بأنه تعريف لفظي الخ) رده العلامة الامير بأن التعريف اللفظي يخاطب به من يعلم المعرف والتعريف ويجهل وضع لفظ المعرف للتعريف كقولك البر القمح لمن يعلم ان القمح هو الحب المخصوص ويجهل تسميته بالبر وليس هنا كذلك اذ لو كان المخاطب عالما بهذا التعريف لكان عالما بالجر لانه مذكور فيه فلا يكون جاهلا بوضع اللفظ له (قوله ولا يرد عليه) أى ابن هشام وذكره في الايراد يوم ينفع نشأ من توهم المورد ان المراد بحرف الجر في كلام ابن هشام مطلق أداة الجر حتى يشمل المضاف وهو خلاف ما جرى عليه الشارح وكون الايراد على ابن هشام ونشأ ايراد الآية توهم مطلق الاداة مأخوذ من ظاهر عبارة الحفني ونصها بعد ذكر كلام ابن هشام لكن يرد عليه نحو من ان تقوم ويوم ينفع الصادقين صدقهم فان مدخول أداة الجر فيه ليس باسم الا أن يراد أن العلامة دخول الاداة من غير تأويل فيخرج ما ذكر لاحتياجه الى التأويل اه

ولا يخفى انك

ولا يخفى ان جواب المحشي عن الايراد المذكور غير جواب الحفني و يحتمل على بعد ان الايراد على كلام المصنف و بعضهم وزع فجعل الاول على ابن هشام والثاني على المصنف ويرد على الاحتمالين ان الجواب يفيد ان الجر يشمل الظاهر وغيره فحينئذ توجد علامة المصنف في عن وعلى ولو لم يكن الاسم فلم يترجح حينئذ ما لابن هشام وهو قد أقر ترجيحه وكتب شيخنا ما نصه قوله ورجح الخ يشعر ظاهره باقرار ما لابن هشام وقوله بعد ولا يرد عليه الخ ان كان ضميره لابن هشام فالوجه الاقتصار على من أن تقوم اذ هو الذي يتوهم وروده عليه وان كان للمصنف كما في بعض الهوامش القديمة كان الجواب بأن الاسمية في المحلين تأويلية مشعرا بأن العلامة وهي الجر حاصلة في الموضعين أعني الجر بالحرف في الاول والجر بالاضافة في الثاني ويحمل الجر حينئذ على الظاهر وغيره فحينئذ توجد علامة المصنف في عن وعلى والكاف الاسميات فلم يترجح ما لابن هشام فتدبر (قوله اندرتهما) لا حاجة لذلك بل الصحيح أنه لا جر بالتوهم في نحو قولك ليس زيد قائما ولا قاعد بل الجار هو الحرف المتوهم ولا بالمجاورة في نحو وأرجلكم بالجر عطفا على الوجوه ونحو جحر ضب خرب بل بحركة المجاور على انه قد يقال خرب من النعت السببي فلا جر فيه لأجل المجاورة أصلا. (قوله وسيأتيك عن الروداني) أي من أنه يحترز به عن نون اذن وضيفن فانهما نفس الآخر لا جئ قبله (قوله حتى يرد الخ) أي فيكون التعريف غير جامع وقوله في الدرج احترز به عن الوقف فانه لا تنوين فيه فلا يأتي صدق ولا عدمه اه شيخنا (قوله في الدرج) أي فيكون التعريف غير مانع وأما في الوقف فلا نون فيها فطلقا تأمل اه شيخنا (قوله كما فهم مما قدمته) وهو قوله المزيدة في آخر ضيفن (قوله وضيفان) صيغة تثنية (قوله من المتحرك الخ) فقد تكون بعض كلمة كما في قوله يقولون لا تهلك أسى وتجمل فانها من الجيم أو الحاء على اختلاف الروايتين الى الياء وقد تكون كلمة كقوله حتى بل دمعي محملي فجعلي هو القافية (قوله المصرعة) أي لا بمعنى الاصطلاحي كما تقدم التنبيه على ذلك (قوله بالهاء) أي لانها لا تكون رويا عندهم (قوله نعم يرد الى قوله فان الظاهر الخ) فيه ان هذه تعاريف لحقائق جعلت فاستظهار صحة شئ ثم ايراده لا ينبغي انما يورد المحقق تحقق اه شيخنا ولو سلم ان هذا من تنوين الترنم فيراد بقوله اللاحقة للقوافي ما هو أعم من اللاحقة لرويها أو لما قبله

لأنه ينبغي حمل الكلام على ما يصح تأمل (قوله وهو الاقرب) أى لانه لا يتم أمرها بذلك الا اذا كان مصيبا كما هو المعنى على الضم (قوله وهو المسكن) أراد به الخيم التي تعمل على الابل أو الذي لا تعمل وعليه فالباء بمعنى من ويفيد الاول قول المحشي أى لكن رحالنا الخ (قوله والاستثناء منقطع) وجه ذلك انه يعتبر في المتصل أمران أن يكون المستثنى داخلا في المستثنى منه وأن يكون حكم المستثنى نقيضا لحكم المستثنى منه فاذا فقد الامران أو أحدهما كان منقطعا وحكم المستثنى في هذا البيت ليس نقيضا اذ حكم المستثنى منه قرب الرحيل وحكم المستثنى عدم الذهاب بالفعل لا عدم قرب الرحيل فانتفى الامر الاول ثم ان اعتبرت ان الابل غير داخلة في المستثنى منه كان الامر الاول منتفيا أيضا والمعنى قرب ارتحالنا لكن الابل لم تذهب بالفعل فالضمير عبارة عن الآدميين فقط لا عما يشمل الابل تأمل (قوله أى لكن رحالنا الخ) دفع بهذا الاستدراك ما يتوهم من قرب رحيلهم انهم أرسلوا ابلهم قدامهم حاملة لرحالهم على ما يفيده كلام المحشي أو ارسلوها منها على الاحتمال الثاني وهذا كله على عدم الدخول في المستثنى منه واما على الدخول فيكون الاستدراك توكيدا لما استفيد مما قبله من عدم ذهاب الابل بالفعل لجريان العادة بسبقها (قوله كما في صه ويومئذ) أى فان أصل الهاء والذال الساكن فحركا بالكسر لدخول التنوين الساكن عليهما وان لم يكن غاليا (قوله وهذا خلاف ما أجمعوا عليه) راجع لقوله يسكن ما قبله لا لقوله ويقول الخ اذا اجتماع الساكنين في الوقف جائز اتفاقا ولو لم يكن الاول حرف لين كما اذا وقفت على بكر وزيد (قوله ويظهر لي الخ) كأنه لم يعتبر الاجماع (قوله محذوف) أى قطعته أفاد بعضهم انه مذكور في الابيات بعده وهو قوله تنشطته كل معلاة الوهق أى تناولت هذا المكان القاتم بحسن السداد في السير كل ناقة يعلوها الوهق أى الحبل الذي تقاد به وقيل المعلاة الناقة التي تبعد الخطوة في السير والوهق المبادرة فيه وتمام قوله وقاتم الخ مشتبه الاعلام لماع الخفقن ومشتبه أى مختلط والاعلام جمع علم وهو ما يهتدى به في الطريق ولماع الخفقن كثير لمعان السراب وهو ما تراه نصف النهار كأنه ماء وفي عبد الحكيم الخفق بالسكون الاضطراب يقال خفقت الدابة والقلب والسراب اذا اضطربت حرك للضرورة والمراد به السراب الخافق نعت بالمصدر والمعنى رب مفازة مظلمة الاطراف خالية

المرلم يسكها أحد ولا يتميز فيها اعلام لظلمتها أولنموه بها الماعة السراب (قوله اتجه عليه انه كان الخ) قد يقال ان الخط تابع للوقف فاطلق الوقف وأراد لازمه فيصح التعليل اه شيخنا ونقل أيضا عن شيخنا الباجوري نفعنا الله ببركتهم (قوله في مطلق المخالفة الخ) فتنوين القوافي مخالف للحقيقي بقصره على حالة الوقف وتنوين ضيقه مخالف له بكونه مشتركا بين الحالتين والتنوين الحقيقي مقصور على حالة الوصل اذلا يوجد في النطق الاحينئذ فتدبر (قوله لا يؤتى به وقفا) أي بل انما يؤتى به في حالة الوصل تأمل (قوله اذلا يعلم الخ) قد يقال يعلم ذلك بسكونه الا أن يقال المراد الاعلام القوي بقرينة لفظية وفي المغني وفائدته الفرق بين الوقف والوصل اه أي ان الاتيان به يدل على الوقف وحذفه يحتمل معه الوقف وعدمه وان كانت القاف ساكنة لاجل توافق الروي مطلقا كذا في الامير عليه وهو نظير ما في المحشي (قوله كتنوين مالا ينصرف) ثم اذا نون مالا ينصرف للضرورة عاد الجر بالكسرة لانه انما امتنع تبعا له وقد عاد فيعود وهذا ظاهر على القول بأن تنوين الضرورة تنوين صرف اما على القول بأنه تنوين آخر أتى به لمجرد الضرورة وهو الراجح فقيل لا يجر بالكسرة بل بالفتحة مع التنوين الضروري وقيل يجر بالكسرة نظرا الى أنه بصورة تنوين الصرف كما أفاده المحشي في الكلام على قوله وجر بالفتحة مالا ينصرف (قوله غايته ان أثر العلتين قد يتخلف) فيه ان أثر العلتين هو عدم تنوين الصرف لا مطلق التنوين وهو لم يتخلف الا أن يقال أراد بالاثر الجر بالفتحة (قوله ويرد الخ) على أن اعرابه ليس بالضمة ومطر مضموم نعم يظهر فيما نون منصوبا نحو ياعديا لقد وقتك الاواقي كما سيأتي عند قول المصنف واضمم أوانصب ما اضطرارا نونا * مما له استحقاق ضم بينا * ويقال له تنوين الصرف من اضافة العام للخاص على التحقيق من أن الصرف التنوين اه أمير (وجوز بعضهم الخ) فاذا سمي به عوض للتمكين كما اختاره الرضي ولا يرد عليه اختصاص تنوين التنكير بالمبنيات لان الذي يختص بها هو المتمحض للتنكير (قوله انسب بالاسم الاول) وهو تنوين الامكنية وقد يقال أشار الشارح بما ذكره الى أن التمكين والتمكن مرادهما الفرد الكامل فيكون راجعا للاسماء الثلاثة خلافا في ان أصل التمكن موجود في الاسم المعرب غير المنصرف فلا يرد ما قيل ان الاولى هو الاسم الاول لان التمكن حاصل بالاعراب فالممنوع من الصرف متمكن غير أمكن تأمل (قوله

على ظهور المراد) أى بواسطة الشهرة أى اشتهر فيما بينهم ان هذا البعض العلم المختوم بويه وأسماء الافعال والاصوات قاله بعضهم (قوله فلم تدخل هؤلاء الخ) الظاهر انه لولا ارادة ما أريد بالبعض لدخلت وليس كذلك بل هى خارجة بقوله فى حال تنكيره اذ هؤلاء اسم اشارة معرفة لا يعرض له التنكير وقول بعضهم انها خارجة بقوله ليدل على التنكير غير مرضى لخروجها بما قبله على انه ليس من التعريف بل هو زائد عليها بيان وجه التسمية اه شيخنا (قوله واعلم الم يعتبروا الخ) جواب سؤال نشأ مما تخلص به وهو انه هلا قلتم بالتفصيل فى الفعل فيكون ما مدلوله حدث معين معرفة وما مدلوله غير معين نكرة ولا تقولون انه نكرة دائما ويحتمل ان تقدير السؤال هلا قلتم بنظير ما تعتم فى اسم الفعل بأنه يصح التنوين فى الفعل للدلالة على التنكير وعدمه للدلالة على التعريف واقتصر بعضهم فى تقرير السؤال على الاول وهو الاليق بالجواب (قوله وأعيم) علة منع صرفه الوصفية ووزن الفعل لانه بوزن ادحرج (قوله ما قاله المبرد والزجاج) لو صح العوض عن حركات نحو حبلى بل كان أولى بالتعويض لان حركاته كلها يتعذر ظهورها والتعذر فوق الثقل كذا فى المغنى (قوله على ما قاله ابن مالك) انه مبنى على ان منع الصرف مقدم على الاعلال فمنع من الصرف أولا لوجود صيغة منتهى الجموع حقيقة ثم أعل بحذف الالف واستصحب منع الصرف وأتى بتنوين العوض أما اذا قدم الاعلال على منع الصرف بأن حذفت الالف أولا ثم منع من الصرف فلا يصح اذ لا وجه لمنعه من الصرف لعدم صيغة منتهى الجمع لا حقيقة ولا تقديرا اذ ليست الالف محذوفة لعلة حتى تكون فى حكم الثابت بخلاف جوار وانظر على قول ابن مالك بماذا ينطق حال الجر هل بالتنوين مع الفتحة لمنع الصرف أو به مع الكسرة تبعا للتنوين المشبه لتنوين الصرف قال شيخنا ولعل الاول أقرب (قوله واختار فى المغنى انه للصرف) حيث قال بعدما نقل الاول عن ابن مالك والذى يظهر خلافه وانه تنوين الصرف وليس ذهاب الالف التى هى علم الجمعية كذهاب الياء من نحو جوار وغواش اه أى ان ألف جنادل علامة الجمعية فحذفها مخل بها لان المحذوف اعتباطا كالعدم فاختلت الصيغة فصرف اه أمير وهو يفيد انه مصروف لاختلال الصيغة سواء كان الاعلال مقدما على منع الصرف أولا وان بنى شيخنا كلام المغنى على ان الاعلال مقدم على منع الصرف

(قوله

(قوله أقصر من هذا القدر) أى وهو منه وقوله أو زائدا عليه أى مع الاشتمال عليه (قوله وأما حينئذ الخ) أى فان لم يعتبر تقييد اذ بما تضاف اليه كانت الاضافة من اضافة أحد المترادفين الخ وان اعتبر كانت لبيان وهذا اذا استفدت اذ من تقييدها بالماضى فان قيدت به فالاضافة لبيان مطلقا هذا كلامه (قوله الا أن يقدر الخ) أو يقال انه توطئة لما بعده الذى هو محل الرد (قوله وكذا لو أدت اذن صحيح) أى مثل قوله بعافية فى انه حال من الكاف الاولى أو الثانية ويتحصل من ذلك أربع صور فتدبر (قول الشارح وزعم الاخفش الخ) مقابل قوله وكسرت وقوله ورد بملازمتها الخ أى وبانه سبق له حكم البناء فيستصحب الى أن يقوم دليل على خلافه وبان العرب بنت الظرف المضاف لاذ ولا علة له الا كونه مضافا لمبنى لعدم شبه الحرف فيه وبانهم قالوا يومئذ بفتح الذال أيضا ولو كان معربا لم يجز فتحه لانه مضاف اليه فدل على انه مبنى وحرك بالكسر تارة لانه الاصل فى التخلص من التقاء الساكنين وبالفتح تارة أخرى للتخفيف (قوله قال الرضى الخ) وقيل معنى كونه فى مقابلتها ان جمع المذكر السالم زيد فيه حرفان وفى المؤنث لم يزد الا حرف واحد لان التاء موجودة فى مفرده فزيد التنوين ليوازى النون فى جمع المذكر ورد بأن التاء التى فى المفرد ليست هى التى فى الجمع على ان هذا الجمع لا يختص بما فيه التاء بل يكون فيما تجرد عنها كهندات وزينبات وفى المذكر كاصطبلات والحكم فى الجميع واحد اه وفى ذلك الجواب بأن التاء موجودة فى نحو زينب تقديرا ونحو اصطبل لعدم العقل فى حكم المؤنث ففيه التاء حكما اه شيخنا (قوله فقط) أى فلا يدل على التمكين (قوله وقوله أولا الذى فى الواحد الخ) بل وثانيا لان جمع المذكر السالم قد لا يكون فى واحده تنوين كما فى ابراهيمون (قوله ولا يلزم من القيام المذكور) لعل الاولى من المقابلة المذكورة لا يقال المراد بالقيام قيام النون فى جمع المذكر مقام التنوين فى مفرده لانا نقول كان المناسب حينئذ أن يقول كونها فى رتبته لا كونه فى رتبتها كما لا يخفى (قوله تدخل فيما فيه تنوين المقابلة) أى تجتمع مع التنوين كما هو نص عبارة البيضاوى (قوله ولى فيه بحث الخ) ان كان مقصود المحشى الاعتراض على الشارح بأنه لا يتعين ما قاله لوجود احتمال آخر فحينئذ يسقط رده على الرضى فالامر ظاهر وان كان مقصوده الاعتراض بأن المتعين ان من نون نحو عرفات بنظر الخ ففيه نظر لانه يمكن رده بانا

لا نسلم تعين هذا التوزيع بل هذه اللغات كما يحتمل أن ينظر فيها للحالة الراهنة فالجر بالكسر مع التنوين ظاهر لأن العلتين انما تؤثران منع تنوين التمكين التابع له منع الجر بالكسرة لا مطلق التنوين وأما الجر بالكسرة من غير تنوين فلمشابهة هذا التنوين تنوين التمكين فمنع بوجود العلتين وبقي الجر بالكسرة تنبيها على ان هذا التنوين ليس تنوين تمكين وأما الجر بالفتحة من غير تنوين فلاعتبار المشابهة من جميع الوجوه (قوله وتشبهها) أي مشابهة تامة لا كالمشابهة في طالعا جبلا ولذلك نون د وبهذا اذ لا يجوز فيه التنوين فلا يقال لا مانع من قولك لا مالا زيدا بالنصب والتنوين على حد لا طالعا جبلا (قوله علما) يشمل الكنية واللقب وفي حكم العلم ما كني به من فلان وفلانة اه أمير (قوله موصوفا) لا ان كان خبرا وقوله الى علم خصه بعضهم بالأب لا الأم والجد لعدم الكثرة المخففة اه أمير (قوله من ابنه) بيان لما (قوله جارية الخ) تمامه * كريمة أخوالها والعصبه * وأخرج ابن جني البيت عن الضرورة بجعله ابن بدلا لا صفة اه أمير وفي بعض الكتابات ان تمامه * تزوجت شيخا غليظ الرقبه (قوله فألفيته الخ) قال ابو الفرج في الاغاني كان أبو الاسود الدؤلي يجلس الى فناء امرأة بالبصرة فيتحدث اليها وكانت برزة جميلة فقالت له يا أبا الاسود هل لك في أن أتزوجك فاني صناع الكف حسنة التدبير قانعة بالميسور قال نعم فجمعت أهلها وتزوجته فوجدها على خلاف ما قالت فجمع أهلها وانشدهم

أريت امرأ كنت لم أبله * أتاني فقال اتخذني خليلا
فخاللته ثم أكرمته * فلم أستفد من لديه فتيلا
وألفيته حين جربته * كذوب الحديث سروقا بخيلا
فذكرته ثم عاتبته * عتابا رفيقا وقولا جميلا
فألفيته غير مستعتب * ولا ذاكر الله الا قليلا
ألست حقيقا بتوديعه * واتباع ذلك صرما طويلا

فقالوا بلى والله يا أبا الاسود قال تلكم صاحبتكم وقد طلقتها فانصرفت معهم اه أمير (قوله لا بد خول حرف النداء الخ) مبني على ان المعنى الحرف الذي يصح استعماله للنداء وان لم يكن مستعملا فيه الآن لا على ان المعنى الحرف الذي استعمل الآن في النداء أي الدعاء (قوله على السري) هو كهدى السير ليلا كما

فى القاموس (قوله بل على نحو كفه) أى كما صرح به الشاعر فى بقية البيت وهو قوله * الاذراع العيس أو كف اليد (قوله وهذا التعبير الخ) أى لان الكلمة اذا كانت موضوعة على حرف واحد فلا ينطق بالاسم لا بالمسمى فيقال فى جه جيم وفى قه قاف وفى المتصل بالفعل فى نحو ضربت التاء فاعل ولا يقال ته فاعل وأما ما كان على حرف واحد عروضا لا اصالة نحو ق من نسلت فانه يعبر عنه بلفظه لا باسمه فيقال ق فعل أمر ولا يقال القاف فعل أمر واذا كان على اكثر من حرف يؤتى بمسماها (قوله حيث لا يعذر باعيا) أى بل خماسيا باعتبار الهمزة (قوله محمول كما قال السيوطى الخ) فى حاشية المنهج نقلا عن الحلبى ان الافضل الصوم سواء كان واجبا أو مندوبا كصوم الاثنين والخميس اذا كان ورداله مالم يخف ضررا نحو الم يشق احتماله عادة وان لم يبح التيمم اه وعبارة التحفة والصوم فى رمضان ويلحق به كما هو ظاهر كل صوم واجب نحو نذر أو قضاء أو كفارة ثم رأيت الزركشى نقل عنهم ان هذا التفصيل يجرى فى الواجب وغيره لمسافر سفر قصر أفضل من الفطر ان لم يتضرر به تعجيلا لبراءة ذمته ولانه الاكثر من أحواله صلى الله عليه وسلم فان تضرر به نحو الم يشق احتماله عادة فالفطر أفضل لخبر الصحيحين انه صلى الله عليه وسلم رأى رجلا صائما فى السفر قد ظلل عليه فقال ليس من البر أن تصوموا فى السفر أما اذا خشى منه نحو تلف منفعة عضو فيجب الفطر فان صام عصى واجزاه ولو خشى ضعفا ما لا لا حالا فالافضل الفطر فى سفر حج أو غزو وهو أفضل مطلقا لمن شك فيه أو وجد فى نفسه كراهة الترخص أو كان ممن يقتدى به بحضرة الناس وكذا سائر الرخص انتهت بالحرف وبه تعلم ما فى المحشى (قوله والنادر كالعدم) فقد صرحوا بأنه لا يرد نقضا فلا حاجة لاستثنائه اه حف (قوله وليس المحكوم عليه الخ) لا يقال لا حاجة فى زيد ثلاثى الى ارادة زيد المستعمل فى الذات الواقع فى تركيب آخر لان زيدا الواقع فى هذا التركيب ثلاثى أيضا * لانا نقول المقصود بالحكم عليه بالثلاثية المسمى اللفظى لزيد الواقع فى التركيب الآخر وهو لفظ زيد المراد منه الذات جريا على قاعدة ان الاحكام انما ترد على مسميات الالفاظ سواء كانت تلك المسميات ألفاظا أو معانى وأيضا الموضوع علما للذات هو زيد الواقع فى التركيب الآخر فهو أولى بأن يقصد بالحكم وأيضا اجراء باب الاسناد اللفظى على وتيرة واحدة يقتضى

ارادة الواقع فى التركيب الآخر وهذا كله لا ينافى ان نفس زيد الواقع فى هذا التركيب أيضا لا تنى غاية الامر ان هذا غير مقصود بالذات على ان كون هذا لا ثانيا يعلم تبيين الحكم بكون زيد الواقع فى تركيب آخر لا ثبات التوافق اللفظين اللفظ الذى جعلناه اسما واللفظ الذى جعلناه مسمى اه مؤلف وأقره شيخنا لكن يرد على التعليل الاول وهو قوله جريا على قاعدة الخ انه لا يفيد ارادة اللفظ الواقع فى التركيب الآخر اذ من جملة المسمى اللفظ الواقع فى هذا التركيب كما لا يخفى (قوله بالاسناد المعنوى) هو أن تسند الى الكلمة ما لمعناها كقولك زيد قائم فقد أسند فيه القيام الى لفظ زيد ظاهرا وهو فى الحقيقة لمعناه أعنى الذات المشخصة (قوله لان المحكوم عليه الخ) كقولك ضرب فعل ماض فقد أسندت فيه الفعلية والماضوية الى لفظ ضرب المذكور ظاهرا وهو فى الحقيقة لمعناه وهو لفظ ضرب الواقع فى نحو قولك ضرب زيد عمرا (قوله الى الاسم الخ) صوابه الى الكلمة مرادا منها لفظها جاز لك أن تعبر بها وقوله كسكون آخر الاسم صوابه كسكون آخر الكلمة كما عبر بذلك فى قوله واذا كان الثانى الكلمة الخ الا أن يقال أراد الاسمية التبعية بارادة اللفظ ثم تدبر اه شيخنا (قوله اذا كان لفظه حرفا) نحو من (قوله فيه ان صيغة الخ) هذا البحث للبهوتى كما فى حف ويمكن دفعه بأنه لم يجعله من أول الامر مصدر العقدم شهرته بل حمله على المشهور وانتقل منه لغيره لعلاقة وقرينة اذ يجوز الاستعمال فى أحد معانى المشترك لملاحظة علاقة بينه وبين معنى آخر من معانيه كما هو معلوم من فن البيان (قوله فى مقام التعريف) أى الذى منه التعريف بالخاصة كالعلامة هنا (قوله لا يؤثر) أى كما فى الحيثيات المرادة فى التعاريف (قوله أى قالوا التسمية) وتكون حكاية التفاتية والا فحكاية القياس لتسميته بالتكلم تأمل اه شيخنا (قوله تصغير معدّى) بتشديد الدال المكسورة (قوله بين الشديدين الخ) أى الحرفين الشديدين وهما الدالان اذ تصغير معد مشدد الدال معيدد فاجتمع ما ذكر وحرف بعض الكتاب فكتب التشديدين ونقل عن بعض الافاضل الاولى أن يقول كراهة للجمع بين الساكنين وهو كلام من لم يعرف التصغير تدبر اه شيخنا ويمكن أن يقال التشديدين تثنية تشديد بمعنى النطق بحرف شديد (قوله كما ستعرفه) أى من انها انما تضمر بعد كى ولام كى ولام الجحود وحتى وأو والفاء الواقعتين فى الجواب وبعد العاطف على اسم خالص

(قوله على ما قاله شيخنا) حيث قال فالمعنى هذا اللفظ مطية الكذب أى يقدمه الرجل امام كلامه ليتوصل به الى غرضه من نسبة الكذب الى القول المحكى كما يركب الرجل فى سيره مطية ليقضى عليها حاجته وقال بعضهم ولم أقف على ذلك فى شئ من كتب الامثال (قوله ويحتمل ان المراد الخ) لعل معناه انه اذا أراد الشخص حكاية كلام كذب توصل لذلك بالاتيان بالزعم فليس المقصود من الزعم افادة نسبة الكذب كما هو الاحتمال الاول بل التوصل الى حكاية القول الكذب عنده ليندفع عنه اللوم فقوله الكاذب أى حاكى الكذب وليس معناه أنه اذا أراد الشخص أن يختلق كلاما من عند نفسه عبر بقوله زعموا استرافا فهم (قوله وان أوهمه كلام البعض) عبارته قوله الممنوع صفة ونائب الفاعل ضمير مستتر يعود على الموصوف على تقدير مضاف أى الممنوع تقديمه اه فقوله على الموصوف يوهم ان المراد الموصوف المعنون عنه بهذا اللفظ فى قول الشارح الموصوف وان كان مراده الموصوف بقوله الممنوع وذلك الموصوف هو قوله معمول (قوله على حذف ثلاث مضافات الخ). ويحتمل ان التقدير الممنوع تأخيره عن معمول صفته تدبر (قوله بأن له علاما) أى أو بأن غلامه جاء بل هذا هو الاظهر (قوله وانما لم يكتفوا الخ) أى لم يمثلوا هذا بمثالين يجمعوا بين الامرين وكما هو الانسب بالتعليل تأمل (قوله أى الحكم الخ) احتاج لهذا لان التنوين ليس له معان أربعة بل معنى واحد وهو نون تلحق الآخر الخ والاربعة السابقة أنواع له فان أريد بمعانيه أنواعه كان الدليل عين الدعوى اذ المعنى حينئذ انما اختص التنوين بالاسم لاختصاص أنواعه بالاسم وكونه استدلالا على اختصاص الجنس باختصاص أنواعه فاسد لان المجعول علامة ليس الجنس بل جزئيات أنواعه فحوله الشيخ الى الاستدلال على اختصاص التنوين باختصاص ثمرات أنواعه اه شيخنا وقد يقال لا حاجة لهذا لانه يجوز أن يراد بالمعانى الانواع ويراد بالتنوين جزئياته لانها هى المجعولة علامة لا الجنس لعدم وجوده الا فى الذهن والمعنى وأما اختصاص التنوين بمعنى جزئياته فلان الانواع الصادقة عليه مختصة بالاسم ويلزم من اختصاص النوع اختصاص الافراد وبهذا تعلم ان ما يتبادر من كلام المحشى من ان المراد من التنوين الجنس غير مراد فتدبر (قوله على تقدير مضاف) أى وهو أنواع لان الحكم انما ذكروها للانواع ولك أن تقول لا حاجة الى هذا التقدير

ولا لما ادّعاه من ان الانسانية لأدنى ملابسة تأمل (قوله وكونه في جمع المؤنث الخ)
لا دلالة على تمام الاسم لاشتراكه والكلام في الحكم الخاصة تدبر (قوله
فظاهر الخ) عبارة حف أما الامكنية فلان معناها كون مدخول التنوين أمكن
أي لم يشبه الحرف فيبنى ولا الفعل فيمنع من الصرف وذلك مختص بالاسم كما هو
ظاهر وأما التنكير فلان معناه الدلالة على كون مدخوله منكرا وذلك المعنى
لا يكون الا في الاسم اه أي لان الدلالة على كون المدخول منكرا لا توجد الا اذا
تأتى أن يكون له حالة تعريف والفعل وضعه على الابهام دائما فلا تتأتى فيه الدلالة
المذكورة وهذا بناء على ما يأتي للمحشي وسيأتي عن الجامي توجيه آخر فتدبر
(قوله لا يعقبهما جملة) فان قيل قد يعقب الفعل جملة نحو زيد كان يضرب عمرا
فلو قال لا يعقبهما جملة مضاف اليها لان الجملة المعوض عنها لا بد أن تكون مضافا
اليها والمضاف لا يكون الا اسما لاستقام ويدفع منع العقبية في ذلك لوجود الفاصل
تقديرا وهو اسم كان تأمل (قوله محتملة لضمير المتكلم) فيه ان ضمير المتكلم
لا يستتر في أسماء الافعال كما قاله ابن الحاجب اه عبد الحكيم (قوله خفية
الخ) عبارة الحفني خفية لا يدركها المبتدي لتكثر الانواع بخلاف النداء اه
أي فيتحير هل أريد المفعولية أو فيه أوله أو معه أو الجميع بخلاف كون الكلمة
مطلوبا اقبال مدلولها لا يخفى على المبتدي اذ هو شيء واحد لا حيرة فيه بين شيء وشيء
وبهذا يندفع بحث سم الذي معناه كيف يدرك كون الكلمة منادات ولا يدرك
كونها مفعولا ومنشؤه اناطة النظر بالمعاني تأمل اه شيخنا بزيادة (قوله
لان وضع الفعل على التنكير الخ) عبارة الجامي وانما اختص دخول حرف
التعريف بالاسم لانه لتعيين معنى مستقل بالمفهومية يدل عليه اللفظ مطابقة
والحرف لا يدل على المعنى المستقل والفعل يدل عليه تضمنا لا مطابقة انتهت وناقشه
محشيه في قوله يدل عليه اللفظ مطابقة بأنه ان أريد بالمطابقة معناها الحقيقي
وهو دلالة اللفظ على تمام ما وضع له لزم أن لا تدخل لام التعريف على الاسم حال
كونه مستعملا في معناه المجازي لكونه خلاف وضعه فان المعنى المجازي غير
ما وضع له واللام موضوع لتعيين ما وضع له واللازم باطل وان أريد بها ما تكون
قصدية لا في ضمن دلالة اخرى سواء كانت على ما وضع له أو غير ما وضع له ولذلك قالوا
دلالة اللفظ على المعنى المجازي مطابقة لكون اللفظ مستعملا فيه مقصودا منه

والتضمن

والتضمن والالتزام فهم الجزء واللازم في ضمن الكل والملزوم لزم جواز دخول لام
التعريف على الفعل اذا استعمل في مجرد الحدث لكونه معنى مستقلا بحيث لولا له
مطابقة فهذا المعنى واللازم باطل اللهم الا أن يقال ان هذا التعليل وان اقتضى
جواز دخولها عليه لكن لما كان الاستعمال المجازي فرع الاستعمال الحقيقي
والاستعمال الحقيقي للفعل يأبى عن دخول اللام عليه لكون معناه الحقيقي غير
مستقل كان الاستعمال المجازي كذلك بخلاف الاسم فان كلاهما آتيه على
السواء لكون معناه الحقيقي والمجازي مستقلا أو يقال ان تجريد الفعل عن
النسبة مجرد فرض عقلي غير صحيح في الاستعمال ومادة النقض يجب أن تكون
موجودة (قوله على طريق الكناية) أي ان اعتبران هناك قرينة غير مانعة
وقوله أو المجاز المرسل أي ان اعتبران هناك قرينة مانعة وبهذا اندفع ما يقال ان
كانت القرينة مانعة تعين المجاز والا تعينت الكناية فلا وجه لجواز الامرين
تأمل (قوله أو أشار الخ) لو عبر بالواو لكان أصح وأما هذا فيفيد ان الجواب
الاول مبني على عدم الصحة المذكورة فكيف يصح الا أن يجاب بأن الملحوظ
مختلف وان كان لا بد منهما اه شيخنا وقد يقال صحة الجواب الاول لا تتوقف
على الاشارة الى صحة غير المروي بل على نفس الصحة كما لا يخفى وبعد فالمراد بصحة
غير المروي انه يصح عند الحل والبيان والامتزاج ذلك لانه يصح ذلك عند قراءة
كلام المصنف وحده لظهور بطلانه ومع ذلك فالمناسب عدم التعبير تدبر
(قوله ثم المراد بتاء الفاعل الخ) اخترع هذا المعنى للفاعل الذي لم يوافق اللغة
والاصطلاح ليدفع القصور والدور وفيه ان القصور لا يضر اذ غالب العلامات
قاصر فان قبول أل أو الجر مثلا في الاسم لا يعم كما ان تاء الفاعل حتى بالمعنى الذي
ذكره لا تعم الافعال كلها ألا ترى ان الامر لا يعرف الا بغيرها فاذا قصرت على
تاء نحو قمت وتعدت عما يصلح لها بناء على حمل اللفظ على ما يوافق الاصطلاح لم
يضر على انك لو سلمت ضرر قصورها عن نوع الماضي قلت المراد كل ما يطلق عليه
فاعل اصطلاحا حقيقة أو مجازا واما الدور فيدفع بان المخاطب هو من يعلم ان تاء
الفاعل تاء نحو ضربت ولا يعرف ان ضرب يقال له فعل اصطلاحا ويكون ذكر
الفاعل للتعيين خارجا عن التعريف وكذا يقال في تاء تأنيث الفاعل اه شيخنا
بزيادة وتغيير ولو قال الشارح بالتاء الضمير لاستغنى عن هذه التكلفات ولم

تبق عليه التاء اللاحقة لليس ولا غيرها (قوله ولزوم الدور) وجه اندفاعه ان الفاعل المذكور في علامة الفعل هو الفاعل المعنوي وهو من أوجد الفعل الخ والفاعل الذي أخذ في تعريفه الفعل هو الفاعل اللفظي وهو الاصطلاحي المفسر بالاسم المسند اليه فعل فبينهما التباين اذ ذاك معنى وهذا لفظ فتدبر (قوله بدخول التاء الخ) أي لانها يصدق عليها انها تاء الفاعل أي المنسوبة اليه من حيث كونها جزأ منه أو مجاورة له أو دالة عليه لزوما (قوله لانها ليست دالة بالمطابقة) بل باللزوم هنا لان التاء في أنت تدل على الخطاب والخطاب يستدعي مخاطبا والمخاطب هو الفاعل هذا على القول بأن الضمير أن اما على القول بأنه مجموع أنت فالتاء لا دلالة لها على شئ أصلا لانها كالزاي من زيد فهي خارجة بقوله الدالة (قوله فظاهر) هذا اذا كانت التاء تاء المتكلم لا غير كما يظهر من كلامه بعد اما اذا كانت تاء المخاطب أو المخاطبة ففاعل الرجاء هو المتكلم لا أحدهما فلا بد أن يراد بالفعل ما يشمل مدلول الخبر لذلك اه شيخنا (قوله أي تأنيث الفاعل) هذا يضيع الاحتراز بالساكنة من نحو تاء فاطمة في رأيت فاطمة وتاء قوة في ولا قوة ونحو تاء رب وثمت على لغة من حرك تاءهما الا أن يقال هذا التفسير ربما آل اليه الامر لكن لا نسب حينئذ ان يزيد الخ تأمل (قوله بالمعنى المتقدم) هو من وجد منه الفعل أو قام به أو نفي عنه وقوله لما مر أي من انه لا حدث لها وقوله بما مر أي من أن المراد بالفعل ما يشمل مدلول الخبر (قوله لا على ما يأتي عن السيد) أي من أن معناها ثبت انتفاء وصف ما أسندت اليه وظاهره انه على كلام السيد لا يحتاج للجواب بما مر وقد يوجه بأنك اذا قلت لست قائما كانت التاء دالة على من قام به معنى ليس وهو الثبوت المذكور من حيث ان الوصف المضاف اليه الانتفاء قائم بالمتكلم أو من حيث كون الانتفاء عن المتكلم وكذا يقال في ليست هند قائمة تأمل (قوله الا أن يجاب بما مر) أي في ليس من أن المراد بالفعل ما يشمل مدلول الخبر ومدلول الخبر كالقيام في عست هند أن تقوم أوجدته هند تنزيلا للمترجي منزلة الحاصل بالفعل ولو ذكر هذا فيما تقدم في عسى كما قاله شيخنا لكانت الحوالة هنا عليه اذ ما تقدم له في عسى لا ينفع هنا حتى تكون الحوالة عليه (قوله أي للتخلص الخ) حمل الكلام على العلة الباعثة فاحتاج لما ذكر ولو حمله على بيان السبب المتقدم لاستغنى عنه (قوله قياسا على ما النافية) هذا

منتقض بعسى على انها للترجى فان ظاهر الشارح انه يوافق على فعليتها (وقوله بعد أى قياسا على افعله منتقض بليس فان ظاهر الشارح انه يوافق على فعليتها الا أن يقال انه لا انتقاض وان كلا من أصحاب القولين يوافق الآخر على الحرفية واقتصار الشارح تعويل على من أظهر الخلاف (قوله بحرفيتها) فيه نظر وذلك لان النفى المدلول لليس معنى مستقل أى مقصود لذاته وليست آلة لتعرف حال شيئين بخلاف النفى الذى هو معنى ما فانه غير مستقل أى لم يقصد لذاته بل هو آلة لتعرف حال الغير فليست قائمة بمنزلة نفيت قيامى فعلى هذا يكون دخول التاء اللاحقة لها فى تاء الفاعل ظاهرا فى تاء المتكلم كذا عسى لا فى غيرها من تاء المخاطب والمخاطبة تأمل (لان النفى الخ) لا ينتج اذ المراد بكون الحروف معناها فى الغير انها آلة لتعرف حال الغير وليست مقصودة لذاتها ومن أين ثبوت هذا فى ليس مع استعمال العرب الدال على الاستقلال (قوله أما على كونها حرفا وهى للترجى) أى الذى هو آلة لتعرف حال الغير وهذا لا ينافى صحة بنائها على الفعلية على انها للترجى المقصود لذاته فتكون بمنزلة ترجيت كما استفيد مما ذكره سابقا فى تاء عسى لكن استعمال العرب يشهد للثانى (قوله ورد بأن هذا ليس من اثبات الخ مع قوله لان غاية ما فيه الخ) لا نسلم قصر القياس على ما ذكره وان قرره الحفنى ولا صلاحية ذلك لتلك العلامة والا لدخلت على نحو خلا فى قام النساء خلا هندا فان غاية ما فيه ادخال علامة على صالح لها على ما قاله وما هذا الا قياس فعل على فعل بجامع أن كلا ماض فان منع عدم السماع فى خلا فكذا منا على أنا لو سلمنا ان هذا ليس قياسا نقول هو فى حكمه اه شيخنا وقال بعضهم هذا الخلاف منظور فيه للمعنى لا للسماع وعدمه فالمصنف راعى أن معنى تبارك التنزه البالغ الذى لا يليق بغيره تعالى فمنع التاء لامتناع التأنيث فى جانبه تعالى ولاحظ الجبائى ان ذلك التنزيه يكون لاسمائه تعالى وصفاته أيضا أجازها اه وفى القاموس تبارك الله تقدس وتنزه صفة خاصة بالله تعالى (قوله لانه وضع اسم الخ) أى كوضع لفظ الخمر الموضوع للمسكر المتخذ من ماء العنب للمسكر المتخذ من ماء التمر مثلا بجامع الاسكار (قوله لان غاية ما فيه الخ) أى وهذا لا يتوقف على سماع بل هو أمر قياسى والا لتوقف دخول التاء فى كل جزئى من جزئيات الفعل الماضى على وروده ذلك عن العرب اذ لا فرق بين تبارك وغيره من الافعال ولا قائل به اه حفنى

وقد علمت اندفاعه بما تقدم عن شيخنا (قوله بقصر بالوزن) أي تعين القصر للوزن والأفهو جائز اختيارا كالمد كما تقدم عن الهمع (قوله سعد لشائح) خطاب لمحبوبته والمتيم من استعبده الحب والصبابة المحبة والعشق والجانح من جنح اذا مال وجواب الشرط محذوف أي ادام الله سعدك والضمير في يلك يرجع الى المتيم اه عيني وسهل دخول النون في هذا الشاهد كون الفعل بمعنى الدعاء (قوله كما يفيده صدر البيت) وحمل الجمع في قوله منكم على التعظيم خلاف الاصل والمتبادر (قوله أي ياليتني اعلم الخ) هذا حل معنى لا اعراب خلافا لقول العيني ان التقدير ياليتني أشعر فناب شعري مناب الخبر وهو أشعر ونابت الياء في شعري مناب اسم ليت (قوله حنيفا) أي مسلما وقوله منكم أي معدودا منكم فهو صفة لحنيفا بحسب الاصل فلما قدم أعرب حالا منه على القاعدة المشهورة أي واذا كنت مسلما معدودا منكم فالائق اعلامي بجواب هذا الاستفهام ويحتمل ان منكم متعلق بشعري أو لحال من يائه (قوله مفعول شعري) قال والمعنى ليت شعري بوجود مسلم منكم يشهر بعدنا السيوف الاقاتلة الاعداء موجود. (قوله أي على ان الولد الخ) في التصريح ان قبله أريت ان جاءت به املودا * مرجلا ويلبس البرودا وأصل أريت أرأيت حذفت منه الهمزة الثانية تخفيفا والاملود بضم الهمزة الغصن الناعم والمرجل بالجيم الذي شعره بين الجعودة والسبوطة يقول اخبرني ان جاءت هذه بشاب يتزوجها رجل الشعر حسن الملمس كالغصن الناعم أتأمر أنت باحضار الشهود لعقد نكاحها بنكر وقوع ذلك اه وعليه فقائلته مفرد لا جمع والكلام ليس في الولد بل في الزوج لكن نقل في التصريح عن العيني بعد نقله ما تقدم عن الدماميني ان الوصف مسند الى ضمير جماعة الذكور (قوله لا عرب) أي خلافا لما في التصريح من البناء (قوله من البعد) أي لان المعنى ليس على التكلم بل على خطاب الواحد أو الجمع وأيضا لو كان كذلك لاثبت الالف كما في لكنا هو الله ربي (قوله أي في ذهن افراد) فيه أن حاصله ان المميز هي الافراد لان الحكم على شيء باعتبار شيء آخر حكم على الشيء الآخر فاذن لا دخل للجنس في التسويغ بخلاف تمرة خير من جرادة لان الحكم بالخيرية انما هو على الجنس من حيث هو وعلى ما فيه فالاحسن ان المسوغ التنويع لانه نوع من الكلمة ولعل هذا مراد المعرب بجعله المسوغ كونه قسيما للمعرفة كما نقله عنه

المحشي آخراً فقوله المعرفة لبيان الواقع لا شرط في التنويع كما يعلم مما يأتي مقابل النوع خروجه بمخرج الجواب لمن قال افعل يخلي بشيء أو كونه فاعلاً في المعنى أفاده بعضهم (قوله وثانيهما جوازه وهو الاصح) أي لان المنع في الخبر الفعلي لأجل توهم كون المبتدأ فاعلاً وذلك منتف مع معموله وقد يقال في تقديم المعمول الفصل بين الخبر وبين عامله بالمبتدا وهو أجنبي لانه ليس من معمولات الخبر وقد يجعل ... في باب الاشتغال يمنع النصب في زيد أنت تضربه للفصل المذكور كما سيأتي فكيف يسوغ هذا الاصح مع ذلك الا أن يقال صاحب هذا القول لا يعتبر الفاصل المذكور لكونه ليس أجنبيا محضاً لعمله في الخبر مع ان الفعل قوي العمل أو انه لا يمنع الفصل الا مع تأخر الاجنبي والمعمول عن العامل كما في قائماً زيد في الدار لا مع تقدمه وما كما هنا فتأمل فان فيه مدقة أفاده بعضهم (قوله ولو قال أي الفعل بخلي الخ) الاوفق بكون كلام الشارح هنا عاما في الاسم والفعل أن يقول الاسم أو الفعل يتميز بكل واحد مما ذكره تدبر (قوله وقد يجاب عن أصل الخ) معناه أن القبول باحدى هذه الطرق لا غير وكل فعل وكل حرف لا يقبل الاسناد واحدة منها اما بالنفس فظاهر واما بالمرادف فانه لا يرادف الاسم أحدهما واما بمعنى المعنى فلان معنى الحرف لا معنى له اذ لا معنى له الا لفظ وهو معنى الحرف لفظا حتى يكون له معنى وكذلك الفعل معناه الذي هو الحدث والزمان والنسبة لا معنى له لانه ليس بلفظ أيضا حتى يكون له معنى فاندفع تنظير بعض الافاضل في الجواب المذكور بأنه يلزم عليه ان الى مثلا اسم لانها تقبل العلامة بمدلول مدلولها لان مدلولها انتهيت ومدلول انتهيت الانتهاء وهكذا كل حرف وكل فعل اه شيخنا (قوله لا يقبل الاسناد) مثل الاسناد في ذلك غيره مما يصلح (قوله وهو الوقت الماضي) لعل أل فيه وفيما بعده للجنس اذ لا دلالة للفظ قط ومامعه على التعيين تأمل (قوله المندرجة تحت النوع) أي الحقيقي بخلاف النوع الاضافي كالحيوان فان الكائنات المندرجة تحته أنواع لا أصناف تأمل (قوله انحطت رتبتها الخ) يفيد ان رتبة الاشتراك دون رتبة الاختصاص وفيه ان الاختصاص هنا بوضيع وهو الفعل بخلاف الاشتراك فانه بين وضيع وشريف هو الاسم فالاشتراك أوجب شرفاً الا أن يقال انه نظر للاشتراك من حيث هو فانه دون الاختصاص من حيث هو تأمل (قوله الجملة في محل نصب الخ) والمعنى الا ترى جواب هذا الاستفهام وجوابه

وجب لاختصاصها بالفعل حيث ذكر في تركيبها وقيل ان كيف منسلخة في هذا التركيب عن الاستفهام ومعناها حالة فتكون مفعولا الاترى واضافتها الجملة بعدها حقيقية ان أريد بها ذكر الفعل الذي نشأ عنه الوجوب المذكور أو للبيان وبأى عنهما مصرية أى الا بصرحالة ينشأ عنها الوجوب أوهى الوجوب وكون برأى هنا بصرية على سبيل المبالغة (قوله يجوز أن يليها الخ) وأما نحو هل زيدا رأيت فلا غير فممنوع باتفاق الكسائي وسيبويه (قوله ثابت لها الا انها الخ) محط التعليل قوله وان رأته في حيزها الخ وماقبله تمهيد (قوله وماقاله البعض الخ) عبارته قوله وذلك لانها الخ أى وبيان انها مشتركة نظرا الى ماعرض لها في الاستعمال مختصة بحسب أصلها ثابت لأجل انها الخ ففيه زيادة بيان على قوله ألا ترى اه فيكون كلام الشارح عليه تعليلا لكل من الشقين أعني الاشتراك العارض والاختصاص الاصلي على ترتيب اللف ولعل وجه عدم ظهور هذا ان الشق الاول لا ينتج الاشتراك بل المنتج له ارادتها أن تتشبث بأذيال الكرام وتصحب الاشرف وهو الاسم غيرة من الهمزة ولو سلم انتاجه فسياق الكلام في الاستدلال على الاختصاص بقرينة قوله ألا ترى وأيضا يلزم عليه عدم حسن السبك بخلاف ماصنعه المحشي فانه من باب التدقيق (قوله أى غافلة عنه الخ) فيه تناف لان الغافل عن الشئ ليس قاصدا تركه والتارك له في مقابلة تركه قاصد لذلك الترك مكافأة وقد يقال معنى غافلة متكافلة لغفلة لقصد المكافأة لا غافلة حقيقة (قوله ان حقه الخ) أى الصادق بالعمل المشترك أو عدم العمل رأسا (قول الشارح لانظرا الخ) عطف على قوله نظرا الى ماعرض الخ وفيه ان هذا لا يتوهم ثبوته حتى ينبه عليه بالنفي فكان المناسب أن يقول أما ان نظر لاصل الوضع فهي مختصة بالفعل وقوله وامتنع الرفع عطف لازم ووجوب النصب وامتناع الرفع هو ماصرح به الشارح في باب الاشتغال عند قول المصنف

• والنصب حتم ان تلا السابق ما * يختص بالفعل كان وحيثما

حيث جعل هنالك من جملة مايختص بالفعل أدوات الاستفهام غير الهمزة وأقره عليه هو واشيه وقوله بالابتداء لبيان الواقع اذلا يتأتى الرفع هنا على خلافه (قوله فانها أجزاء من المضارع الخ) أى بدليل انهم يقولون أقوم فعل فيخبرون بفعل عن لفظة اقوم لا عنها بعد الهمزة ودلالتها على التكلم لا تضر لانها تبعية فاندفع

بذلك

بذلك قول بعضهم أنهما بمنزلة الجزء فان لها دلالة مستقلة والجزء الحقيقي لا دلالة له مستقلة بل لا دلالة له أصلا كزاى زيد اه شيخنا (قوله موصولتان) أى سابكتان للفعل بالمصدر وفيه ان هذا رجما أبعد الجزئية لان الشئ لا يسبك بجزئه ولا بالقريب منه بل بشئ أجنبي فكيف يكون مناه ومقتضى الاجنبية مقتضيا لا التنزيل منزلة الجزء وقوله وعلل أى ذلك البعض فرارا من الايراد وفيه ان يكفى وأن يخصصا ان الفعل بالمستقبل فيردان الا أن يجاب بانهما لم يوضعا لذلك بخلاف نحو سوف ولعله لهذا كله قال المحشى فتأمله اه شيخنا بزيادة لكن ملحظ المحشى بقوله موصولتان انهما مع ما بعدهما فى موضع كلمة واحدة هى المصدر فاذا كانا كالجزء ولم ينظر لجهة السبك التى هى منشأ الابعاد عن الجزئية (قوله دون الجواب) ظاهر سكوته انه لا يقطع عرق النزاع فى هذا الا التعويل على السماع (قوله وان لطاق النفى) قد يقال مطلق النفى موجود فى لم وهى باقية على الجزم فكانت تحمل على لا أيضا ويدفع بأن لم موافقة للاصل وهذا تنكيت بعد السماع لا بيان الموجب تدبر (قوله واسبق الاستقبال الخ) فيه ان الامر كذلك فهلا قدم معه على الماضى فهذه علة غير ناهضة ولا تصلح جزأ يضم الى الشارح الا كفا يته فلله در الشارح اقتصر على ما ينبغى اه شيخنا نعم تصلح جزأ المقدر والتقدير واسبق الاستقبال على المضى والجزء على الكل من حيث ان علامته مفردة وعلامة الامر مركبة (قوله غير الطلب) أى كالتهديد فى اعملوا ما شئتم والاباحة فى جالس الحسن أو ابن سيرين (قوله صريح فى قبول الخ) مسلم لكن قبولا ذاتيا وقوله فيجوز الخ فيه انه لا يلزم من القبول الذاتى جواز ذلك نطقا لعارض الاستعمال بحيث لم يسمع لا يجوز كنظائره الآتية فى الشرح تدبر اه شيخنا (قوله كان الانسب) أى بكونه تتميما فانه انما يكون بعد المتمم بالفتح وأيضا ليكون فى أخذ محترزات المتن لفا ونشرا مرتبا (قوله والا كان الخ) نمنع اللزوم ونختار ان الكلام فى الاعم من القياسى وليس عليه ذكر جميع الشواذ بل ما فيه التوهم منها لمضاهاة الامر صورة ولذا اقتصر عليه اما ما لا فكقول اليك فهمه تدبر اه شيخنا (قوله سهوا عن قولهم الخ) لان ما هنا من قبيل الحالة الاولى المتعين فيها كون الجملة خبر الاجزاء ووجه التعيين انه لا وجه لارتكاب حذف الفاء الذى لا يجوز الا فى الضرورة مع امكان الحمل على حذف الجواب الجائز فى الاختيار اذا كان فعل الشرط ماضيا لفظا أو معنى كما

هذا وبهذا تعلم ان قولهم المذكور مفروض في ثلاث الحالة وهي ما اذا كان فعل الشرط
ماضيا لفظا أو معنى اما في غيرها فيجوز جعله جوابا حذفت منه الفاء للضرورة
والخبر محذوف على ماقاله الحفني أو جملة الشرط والجواب كما نص عليه في المغني كما
يجوز جعله خبرا والجواب محذوف للضرورة للزوم الضرورة على كل حال فلا ترجيح
لاحد الوجهين على الآخر ولذا جوزهما صاحب المغني الامرين في قول ابن معطي
واللفظ ان الخ فتم ماللسيد الحفني وسقط ماللمحشي (قوله وجوز ما جوزه الخ) فجوز ان
يكون هو الكلام خبرا والجواب محذوف للضرورة لعدم وجود شرط حذفه اختيارا
وان يكون جوابا حذفت فاؤه للضرورة وجملة الشرط وجوابه خبر اللفظ (قوله
فيحمل ماقاله البعض الخ) جواب عن مخالفة كلام المغني للقاعدة المذكورة وقد
علمت انه لا حاجة لذلك (قوله وبقي حالة ثالثة) فيه ان هذا ليس حالة ثالثة لما
تقدم لان الموضوع السابق مبتدأ متقدم على اداة الشرط وهذا الموضوع مبتدأ
هو اداة الشرط فكان المناسب أن يقول اما اذا كان المبتدأ اسم شرط ففي خبره
الخ فانه أريد بالشرط الفعل ولم تراع الاداة فهي حالة ثالثة وفيه ما فيه اه شيخنا
بزيادة (قوله وفي عبارته ميل الخ) لانهم متى قالوا مدلوله الطلب قصدوا ان المراد
منه معنى الفعل بتمامه ومتى قالوا مدلوله السكوت في صه أو النزول في نزال مثلا
قصدوا الحدث فقط يدلك على هذا عبارة السعد الآتية فلا يقال ان قوله الدالة
على الطلب يفيد ان مدلوله معنى المصدر اذ لم يتعرض للزمن ولا للنسبة فيكون
في كلامه ميل الى أن مدلول اسم الفعل معنى المصدر على ان المصدر الذي صه على
معناه هو السكوت لا طلبه تأمل (قوله وفي قوله الآتي الخ) لا يخفاك التوفيق
بين الكلامين (قوله لو مثل الخ) مبني على ان المقصود بيان اسم الفعل وليس
كذلك بل المقصود الاحتراز وبيان نفي فعلية الامر عما انتفى فيه جزء علامتيها
وهو قبول النون والتمثيل لما انتفت فعليته بانتفاء الاسمية أولى من التمثيل
بعضهما (قوله على المنصوب) انظر هل لغتهم في الوقف بالسكون خاصة بما فيه
الاعراب منه وبالا مبنيا فان كان كذلك كما هو ظاهر تعبيره بالمنصوب قلت لا يشمل
ماضمن فيه لبنائه والا فكان الصواب على المفتوح ولعل هذا هو الواقع والمراد
تأمل اه شيخنا (قوله جر الثلاثة ونصبها) والثلاثة على كل باعتبار النوع
لا الشخص والا فالاسماء كالافعال أكثر من ثلاث اه شيخنا (قوله أي الغالب

فيها

فيهما ذلك الخ) لعل الاولى السكوت عن هذا حتى يكون للايراد المشار اليه بقوله مع
كون هذه الاحرف الخ وجه الا أن يقال ان هذا بيان للمآل (قوله كما يعلم مما بعده)
أى من قوله لكونها مساوية للازم أى فهى ملزومة لازمة ومن قوله وهذا هو
الاصل فى العلامة (قوله لكن فى قوله ولا يلزم انعكاسها الخ) اعلم ان قوله ولا يلزم
انعكاسها معناه لا يلزم لزوم العدم لعدمها بل تارة وتارة فان ساوت حصل لزوم العدم
لعدمها وان لم تساو لم يحصل لان الفرض أخصيتها فصار محصل كلامه أن اللزوم
فى جانب الثبوت لازم فى كل مادة واللزوم فى جانب النفى غير لازم فى كل مادة بل تارة
وتارة وهذا ظاهر لا حزازة فيه ويدل لهذا قول المحشى مما تقدم أى الغالب فيهما
ذلك كما يعلم الخ اذ محصله أن الغالب أن لا تكون لازمة وذلك اذا كانت أخص وقد
تكون لازمة على خلاف الغالب وهى المساوية فهذا فى قوة لا لازمة دائما واما
كونها ملزومة فهو دائم لا غالب نعم يرد عليه انه لا يناسب ما قصده الشارح من
دفع الايراد المتوهم اذ لا يتوهم معه الايراد حتى يجاب وأيضا لا يلائم التفسير بقوله
ولا يلزم من عدمها العدم اذ كان المناسب فى التفسير حينئذ أن يقول ولا يلزم
لزوم العدم لعدمها ومبنى اعتراض المحشى أن اللزوم عدم الانعكاس اصلا
اذ ما ينفك فى بعض الاوقات لا لزوم له فيه فتأمل (قوله أى من الاسم والفعل)
أى والحرف لذكره أيضا بقوله وكل حرف الخ لكنه اقتصر على قوله والفعل للرد
على من جعله استطرادا اه شيخنا (قوله وتبعه البعض) عبارته قال الشنوانى
أى من الاسم بدليل ذكره المعرب من الفعل فى أثناء الكتاب وبدليل قوله
والاسم منه معرب ومبنى وما قاله غير ظاهر بل الظاهر ان المراد من الاسماء
والافعال لان الناظم قد ذكر فى هذا الباب المعرب والمبنى من الافعال أيضا
بقوله وفعل أمر ومضى بنيا واعربوا مضارعا الخ الا أن يقال ذكره هنا استطرادى
بدليل انه اكتفى فيه بالذكر الاجمالى اه فانت ترى المحصص غيره وانه هو لا يقول
بذلك وقوله الا أن يقال لا يفيد انه مرتضيه اه شيخنا (قوله لم يضمر الخ) معناه
انه عدل عن الاضمار الذى لا يفيد الغيرية الا بالاستخدام الذى هو تأويل الى
الاسم الظاهر الذى يحتمل الغيرية بلا تأويل اذ كون اعادة المعرفة معرفة
مقتضية للعينية اغلبى اه وأغلبى وقال شيخنا قوله لم يضمر الخ والاستخدام خلاف
الأصل لا وضوح فيه واعادة المعرفة معرفة لا تقتضى العينية دائما بل عند عدم

مطلب المعرب والمبنى

قرينة الغيرية كالعدول عن الضمير هنا الايهام العينية والا فهو أخصر اه وفيه انه يرد مثل هذا العينية الحاصلة من اعادة النكرة أو المعرفة معرفة بنحو جاءني الرجل فاكرمت الرجل والى فرعون رسولا فعصى فرعون الرسول مع ان فيه العدول عن الاظهار الى الأخصر الا أن يقال العدول وان كان حاصلا لاغيره ملحوظ فالمدار على ملاحظته (قوله حيث أخر بيان الاعراب الخ) يفيد انه لم يذكر البناء راسيا (قوله حتى يقال الخ) لا يتفرع هذا القول فان محل وجوب تقديم بيان معنى المشتق منه على بيان معنى المشتق اذا عرف لا ببيان مبدا الاشتقاق كأن يقال الضارب ذات ثبت لها الضرب والمعرب ذات ثبت لها الاعراب واما اذا عرف ببيان مبدا الاشتقاق كأن يقال الضارب ذات ثبت لها الحركات المخصوصة والمعرب ما تغير آخره الخ أوما سلم الخ فلا يجب تقديم معرفة المشتق منه بل ربما يتنبه لمعرفة المشتق منه من هذا فيفهم ان الاعراب هو تغيير أو اخراج الخ أو السلامة من شبه الحرف على التسامح حيث فسر الشئ بسببه تأمل (قوله وذلك لا يتوقف الخ) محل ذلك مالم يرد معرفة القابل والمقبول معا اما اذا أريد ذلك فلا بد من معرفة المقبول أيضا (قوله ودعواه الايهام ممنوعة) قد يقال هي صحيحة حيث اعقب ذلك الشارح بقوله فالاعراب الخ تأمل (قوله هذا لازم للتكلم بالعربية) أي ان كان هناك تركيب حتى يجيء الاعراب واللحن والا فالتكلم بالعربية صادق بالنطق بمفرد (قوله لكن هذا التعريف الخ) يجاب بأن هذا تعريف للاغلب (قوله الا أن يجعل التعريف لفظيا) تقدم انه لا ينفع فتنبه (قوله فان فسر بالطالب الخ) يفيد ان المقتضى في تعريف الاعراب على ما قرره وانه مراعى فيه الأغلب اذا المقصود دفع القصور في تعريف العامل فعلى هذا يكون المقتضى والمطلوب متغايرين والاولى أن يراد بهما شئ واحد هو الآثار اذ مقتضى الشئ هو مطلوبه فيكون معنى التعريف ان الاعراب هو الآثار التي جيء بها لبيان مطلوب العامل الذي هو تلك الآثار ولا يقال ان فيه بيان الشئ بنفسه بل هو بيان المجمل بالمفصل أو العام بالخاص فمقتضى جاء ومطلوبه هو الرفع المبين بالاعراب الذي هو خصوص الضمة في نحو جاء زيد وعلى هذا فالتعريف مراعى فيه الجميع لا الاغلب ويصح أن يحمل كلام المحشي على هذا فقوله ولا القصور أي في تعريف كل من الاعراب والعامل تأمل (قوله او من حيث ان اللفظ الخ) لا يقال يلزم ان الاعراب على تفسيره بتغييرا واخرالخ

يسمى

يسمى لفظيا لتعلقه باللفظ لانا نقول علة التسمية لا تقتضيها (قوله واستثنى كل البعض الخ) محصله ان أهل هذا المذهب يفيد تعريفهم ان الاعراب ونصب الفاعل وهو موافق للاصل من اخصية المعانى الاصطلاحية ويؤيد باشتقاق اسم المفعول فكيف يستشكل ويجاب بالتاويل المخالف للاصل والتأييد وظاهر المنقول اه شيخنا (قوله وقد صرحوا) عطف فى المعنى على قوله قول النحاة أى يدلك على هذا قول النحاة وتصريحهم (قوله حيث لم يدل قولهم الخ) غير مسلم لان عدم دلالة الاول لمانع التعريف وأما دلالة الثانى فؤيدة بما سبق مع عدم المانع اه شيخنا (قوله وحيث كان البناء اصطلاحا الخ) فيه ان هذا لا يلزم سيما والاول مقترن بالدليل فكيف يجعل مقابله مثله مع وجود معضدات خلاف مادل عليه الدليل فى قسيمه ولا يلزم أهل الاصطلاح فى المتقابلين اجراؤهما على سنن واحد بل ربما فرقوا بينهما لحكمة ككون النقل فى البناء لا يلزمه الخروج عن المعنى الاصلى من كل وجه لان اللزوم فيه من قولهم على صفة يراد بها الثبوت بخلاف الاعراب فانهم لو نقلوه لخرج عن المعنى الاصلى من كل وجه وبالجملة فظاهر عبارة أهل الاصطلاح وتعريفهم ان الاعراب وصف الفاعل والبناء وصف الكلمة والاول مؤيد بما سبق فلا نؤوله ليناسب الثانى بل نبقى كلا على حاله وان أولنا فالمناسب تأويل الثانى ليناسب الاول المؤيد ويحتمل انهم أشاروا بما ذكروه فى كل الى صحة كل من الأمرين فيهما اه شيخنا (قوله اذا لم تقم قرينة الخ) يرد بأن القرينة لم تقم على ذلك فانه لا يلزم تناسب القولين على انه يقال يؤول الثانى بقرينة الاول سيما وهو المؤيد اه شيخنا (قوله كما تقول) أى اتفاقا من غير نزاع (قوله والاضافة فى أواخر الخ) صواب الترتيب تقديم ان مقابلة الجمع بالجمع تقتضى القسمة آحاد الدفع ان فى اضافة اواخر الكلم حكما معنى بأن كل كلمة لها أواخر ثم تدفع بعد هذا استشكال الكلام باقتضائه انه لا بد من ثلاثة أواخر ثلاث كلمات بجعل الاضافة للجنس أما مع تقديم هذا فلا حاجة لذلك تأمل اه شيخنا (قوله وهى ليست الآخر حقيقة) بل الآخر حقيقة هو ما قبل الفاعل (قوله لكن لما كان الخ) هذا لا ينتج الا أن الفاعل هو الآخر والمتغير غير الآخر فلم يتم المقصود وهو ان المتغير هو الآخر فالمناسب أن يقال ان هذا مما تغير فيه صفة الآخر الحكمى بأن يراد بالصفة

بما يشمل الحروف والحركات فان العلامة وهي النون لحقت الآخر الحكمي الذي هو الفاعل (قوله والمثنى) مبني على ان آخر المثنى هو الألف أو الياء وأما النون فهي كالتنوين في المفرد فكما لا يمنع التنوين في نحو زيد كون الآخر هو الدال كذلك لا تمنع النون في المثنى كون الآخر هو الالف أو الياء ولك أن تقول المتغير هو الحرف اللاحق للآخر الذي هو علامة الاعراب ويكون الآخر هو الدال في نحو الزيدين (قوله لانهما وصفان للكلمة الخ) هذا كقوله السابق نظرا الى تقدم المحل على الحال مبني على اعتبار الحركات لا الحروف التي هي أجزاء نعم يظهر بالتسامح على ما تقدم لنا من ان الحروف ليست الآخر بل لاحقة له وهذا على ان كلا من الاعراب والبناء لفظي اما على انه معنوي فالامر ظاهر تأمل (قوله وأل في العوامل للجنس) المناسب تقديمه على ومنه يؤخذ الخ تأمل (قوله والمراد بدخول الخ) والوصف لبيان الواقع (قوله الاولى انهما راجعان الخ) أي لا الى تغير فقط وان كان الاولى بما سلكه رجوعه أيضا للاواخر والكلام ليدخل الآخر المقدر كآخر قاض وجوار والكلام المقدر (قوله ويمكن دفعه الخ) لا يخفى ان الاشكال باق اذ الاقرب الى الشئ كالقريب منه ليس ذلك الشئ وجواب المحشي واضح وتحصيله ان الاقربية بالنسبة لحكمنا أي حكمنا على هذا بالصوابية أقرب من حكمنا بها على ذلك لان هذا تدرك صوابيته بلا تكلف بخلاف ذلك لا تدرك صوابيته الا بالتأويل ولعل المحشي لاحظ ان صوابية نفس الامر لا ندريها انما ندري القريب منها لاحتمال أن يكون الامر خلاف ذلك لكن يرده انه لا معنى للشئ الاصطلاحي في نفس الامر الا ما قرره أهل الاصطلاح وان كانت العبارة غير مؤدية له تدبر اه شيخنا وقد يقال مقصود المحشي ان المعنون عنه بالصواب في ظننا هو المعنون عنه بالصواب في نفس الامر الا أن الفرق بينهما بالاعتبار أي باعتبار الصوابية في ظننا واعتبارها في نفس الامر ومن أجل هذا الفرق قال أقرب المفيد للمغايرة الا انها بذلك الاعتبار وأقربية هذا دون ذلك من حيث عدم التكلف فيه دون الثاني تأمل (قوله على تأويل الاختلاف الخ) أي مع جعل أل للجنس كما تقدم (قوله من تنافي كلام الشارح) فقوله أقرب يقتضي قرب الثاني وقوله لان العوامل الخ يقتضي فساده (قوله فاندفع ما اعترض به البعض) عبارته كان الاولى التعبير باثبات لكثرة استعمال الثبوت في مقابل

الانتفاء تأمل اه فان كان مراده ان التعبير بالثبوت يوهم مقابل الانتفاء فهو مدفوع بوجود القرينة على ان الثبات يوهم أيضا الدوام الحقيقي وانه كان مراده ان اللفظ الخاص بما نحن فيه وهو الثبات أولى من المشترك بينه وبين غيره وان قامت القرينة على المراد فهو مدفوع أيضا بأن الثبات مشترك أيضا بين الدوام العرفي المراد والدوام الحقيقي الغير المراد فليس خاصا بما نحن فيه تأمل (قوله ولا تخفيفا) منه سكون وقف فانه ليس بناء بل تخفيف لدفع كراهة توالي المتحركات اه شيخنا (قوله كان الاولى الخ) الآخر لغة مالا شئ بعده ولا يستدعي أولا ووسطا فلا حاجة لهذا اه شيخنا (قوله فلا يردان في آخر حيث الخ) ظاهره ان دفع الايراد موقوف على هذا المراد وليس كذلك اذ حيث لازمة لحالة واحدة باعتبار كل لغة على حدتها كما نبه عليه بعض الحواشي (قوله للزومه حالة واحدة مادام الخ) الاولى ما بعده اذ اعتبار هذا يؤدي الى التحكم اذ يقال زيد لازم لحالة واحدة مادام معمولا لعامل الرفع مثلا تأمل (قوله كالذي) أي فانها لازمة للفتحة المقدرة لأجل عامل النصب دائما وليس المراد اللزوم للسكون اذ هو ليس ناشئا من العامل بل من الاعتلال وليس هنالك ما يلزم السكون دائما لأجل عامل وبهذا تعلم ما في قول المحشي الآتي والاولى رجوع قوله الخ تأمل (قوله والاسم الواقع بعد لولا الخ) فيه ان اللازم لحالة واحدة لعامل معناه انه لا ينفك دائما عن هذا العامل ومدخول لولا الامتناعية ليس كذلك فان قيد بما دام معمولا لها ورد ما تقدم على قوله مادام منادى الخ (قوله أي تسمية الاعراب الخ) يحتمل ان مراد الشارح التسمية بالاعراب والمراد المناسبة بين المعنى اللغوي والاصطلاحي فان الاعراب يطلق لغة على الاظهار والتغيير والاول مناسب للمذهب الاول والثاني للثاني والبناء وضع شئ على شئ على صفة يراد بها الثبوت والبناء في الاصطلاح فيه وضع الحركات على الكلمة وان لم يظهر في البناء بالسكون والحذف لان المراد المناسبة في الجملة هذا على المذهب الاول وعلى الثاني فالمناسبة من حيث ان المعنى اللغوي اعتبر فيه اللزوم المعلوم من قوله على صفة الخ تأمل (قوله خلافا لبعض الشراح) كلام بعض الشراح مبني على انه مبني عطف على معرب فهو من عطف المفردات (قوله مدخولها) فيه مسامحة لان المعرب والمبني ليسا مدخولين لها بل مدخولها ضمير الاسم (قوله لما عرفت من ان الخ) أي فهو من عطف الجمل كلا نه

والشاهد (قوله الا انه راعى قوله لحلى الاصح) أى الذى لا يتفرع ويظهر لى انه تعليل أى اغماضات المتن على الحصر بهذا الحل لانه لا واسطة أخذا من كلامه على الاصح تأمل اه شيخنا (قوله أى مع قوله هنا الخ) قد يقال لا حاجة لذلك لان قول الشارح ونيابة وشبهه الخ من جملة مقول القول فى كلامه فتدبر (قوله فى الاطلاق) أى عدم التقييد بالجار والمجرور (قوله ثم يحكم للاسم بحكم الحرف) صريح فى أن الحرف وان تأخر وضعا متقدم حكما وهذا لا يليق بشرف الاسم الا أن يقال ان المتأخر هو أحكام الاسم الثابتة بالحمل على الحرف للضرورة فلا ينافى ان أحكام الاسم التى ليست كذلك متقدمة على الحرف وضعا وحكما وهذا لا ينافى الشرف (قوله وانما اكتفى فى بناء الاسم الخ) محصله انه لما كان بين الحرف وبين الاسم مباينة تامة فأى شئ من شبه الحرف يبعده عن الاسمية بخلافه مع الفعل ألا ترى انه لما كان بين العسل والمر منافرة تامة بعد أحدهما عن صفته بقليل وضع فيه من الآخر ولما كان بين العسل واللبن نوع قرب لم يبعد أحدهما عن صفته الا بشئ كثير من الآخر فاندفع التوقف بأن ما ذكره المحشى يقتضى العكس (قوله تلك المعانى) أى المفتقرة للاعراب وان توارد عليه معان افرادية كالالصاق والاستعانة والتعويض فى الباء مثلا (قوله وكل هذه فى التحقيق الخ) فاسم الفعل مشبه الحرف فى النيابة بلا تأثر كما سيأتى فى المتن ونحو حذام مشبه الحرف بواسطة فانه أشبه مشبه الحرف وهو نزال وزنا وعدلا وتعريفا وقيل لتضمنه معنى هاء التأنيث فهو من الشبه المعنوى بلا واسطة والمنادى مشبه الضمير أدعولك افرادا وتعريفا وخطابا المشبه لفظا ومعنى لكاف الخطاب فى نحو ذلك وجعل ابن الناظم بناء المنادى لتضمنه معنى كاف الخطاب واسم لا مشبه لمن الاستغراقية فى تضمن الاستغراق (قوله لكونه فى مظنة المنع) أى لما تقدم من انكار كثير له حتى قال أبو حيان لم أقف على هذا الشبه الا لهذا الرجل وان رد بأنه ثقة ومن حفظ حجة على من لم يحفظ (قوله فيما اذا كان المضاف اليه الخ) لا معنى حينئذ لهذا الاشتراط اذ كل جنس لشئ يصح الاخبار به عن ذلك الشئ اذ هو أعم والشئ أخص والذى يظهر لى الآن ان الاضافة على معنى اللام تأمل اه شيخنا واستظهر بعض انها على معنى فى وفيه ان الاضافة التى على معنى فى شرطها أن يكون الثانى ظرفا للاول نحو مكر الليل والالتفات الى ظرفية

الجزء فى الكل الا اعتبارية تكلف على انه ليس كما كان الثانى ظرفا كانت الاضافة على معنى فى بل حتى يقصد النص على الظرفية فقولك مشارع مصر اذا قصدت تحرير النسبة كانت اضافته على معنى اللام كما فى الامالى الحاجبية ولو سلم انه قصد هنا النص على الظرفية لا النسبة اللامية فلنا من شروطها أن يكون المضاف مقصودا أو مايتضمنه وليس المضاف هنا كذلك فالاضافية فى نحو قولك غلام الدار ليست من الاضافة التى على معنى فى بل من الاضافة اللامية كما أفاده العلامة يس وبهذا تعلم أن الحق مع شيخنا ثم ان كلام المحشى يقتضى أن اضافة الجزء الكل على معنى من وهو موافق لما نقله فى الهمع عن ابن كيسان والسيرافى من الاكتفاء بالبعضية وان كان مخالفا لما جرى عليه الشارح فيما يأتى من انها ما اجتمع فيها أمران * الاول كون المضاف بعضا من المضاف اليه والمراد بالبعض مايشمل الجزء والجزئى والثانى صحة الاخبار بالمضاف اليه عن المضاف فان فقدا معا كثوب زيد أو الاول فقط كيوم الخميس أو الثانى فقط كيد زيد فليست على معنى من بل هى فى هذه الامثلة على معنى لام الملك أو لام الاختصاص وانما قلنا والمراد بالبعض الخ لاجل أن يصح الشرط الثانى ويخرج به الجزء وسيأتى لهذا مزيد بيان عند الكلام على قوله ومعرب الاسماء فتأمل (قوله لان المراد اسمى مسمى الخ) أى نسبة الاسمين الى جئتنا الواقع فى كلام المصنف انما هى باعتبار مسماه وهو لفظ جئتنا الواقع فى التركيب المستعمل فى معناه كما فى قولك ضرب فعل ماض فان الحكم على المسمى اذ كل حكم ورد على الاسم ظاهرا فهو وارد على مسماه باطنا وليس مراد المحشى ان الكلام على حذف مضاف ولك أن تقول ان جئتنا اسم لنفسه الواقع فى هذا التركيب المستعمل فى معناه فكانه قال اسمى قولى جئتنا المستعمل فى معناه نظير قول المحشى عند الكلام على قول الشارح أما بعد حمد الله فكانه قال أما بعد قولى أحمد الله منشئا للحمد اه أى بهذا اللفظ الواقع الآن المستعمل فى معناه الانشائى ولا يلزم اجراء باب قصد اللفظ على وتيرة واحدة بل يقال فى كل محل بما يناسب وان تقدم نقلا عن المحشى ما يخالفه عند الكلام على زيد ثلاثى (قوله لم يخلص منه تقدير القول) فيه أن مقول القول بنصب الجملة المقصود لفظها فى التركيب المنطوق به لا فى تركيب آخر من حيث استعماله فى معناه كان تقول أقول لك الآن زيد قائم أى أخبرك بهذا اللفظ المستعمل فى معناه ويدل لذلك

ما تقدم عن المحشي من قوله فكأنه قال أما بعد قولي أحمد الله منشئا للحمد وحينئذ فتقدير الشارح القول المضاف الى المخاطب للتنبيه على أن المقصود لفظ الواقع من المخاطب المستعمل في معناه الذي لا شبهة في اسمية التاء وانفيه لا لان تقديره ضروري اذ الكلام مستقيم عند عدمه كما تقدم لك فتأمل (قوله لئلا يتزايد الثقل) أي لفظا وخطا أي يزيد على الثقل الحاصل بكثرة الاستعمال بخلاف النسب والتصغير فانهما مع عدم كثرة الاستعمال لم يحصل ثقل في الخط لان الحرف المشدد يكتب بصورة حرف واحد فاندفع اعتراض المحشي (قوله فلا يرد نحو ما المذكورة) فيه نظر بالنسبة للموصولة فانها لم تؤد معنى الحرف ولا يقال لا يظهر أيضا في نا الضمير لانا نقول هو متضمن معنى التكلم الذي حقه أن يؤدى بالحرف (قوله فلا اشكال) أي بأن من الموصوفة قد توصف بمفرد والافتقار انما يؤثر اذا كان لجملة على ان الافتقار للجملة لا يؤثر مطلقا بل لا بد من كونه لازما (قوله من أن معاني الحروف جزئيات وضعا واستعمالا) أي من جهة الوضع لها والاستعمال فيها ولو حذف معاني لكان أولى (قوله والظاهر أن مراده الخ) ووجه البناء حينئذ من حيث انه كالحرف في الاستعمال في الجزئي فعلى هذا ليس المراد بتأديته لمعنى الحرف أن يستعمل فيه بل كونه يفيده (قوله ولعل وجهه الخ) ليس وجها معتبرا فانهم يعبرون به في بيان معنى الحرف مع انه جزئي فكذا فيما أشبهه شيخنا (قوله الاشارة الحسية) لا يخفى أنها ليست نسبة وان أفادت نسبة هي كونك قاصدا للمشار اليه وتعيينه عندك واسم الاشارة لم يتضمن هذه الاشارة الحسية بل تضمن هذا المعنى الجزئي بواسطة تلك الاشارة الحسية الا ان يقال مراد المحشي بالاشارة الحسية المعنى الجزئي بواسطتها ثم ان بعضهم أورد على قول الشارح فما فعلوا أنه يلزم عليه ان الواضع أخل بما من حقه أن يفعله وهذا لا يليق بالواضع سيما على القول بأنه المولى سبحانه وتعالى فالأولى أن يقول لانها تضمنت معنى حرف لم نعثر عليه وحينئذ فكل معنى وضع له لفظ يدل عليه لكن تارة نعثر عليه وتارة لا وقد يقال معنى كون الواضع حقه أن يفعل ذلك أنه اللائق بالقواعد وهذا لا ينافي ان عدم الفعل هو اللائق لحكمة لم نطلع عليها كما ان وجوده مع فواته علينا هو اللائق أيضا لحكمة (قوله لكونه نسبة الخ) عرفت انه ليس بنسبة الا أن يجاب بما تقدم (قوله وكشبه نيابة) الاضافة للوجه (قوله كما يفيده عطفه الخ) أي ان عطفه على التمثيل المتقدم للشبه يقتضي ذلك

(قوله زاد في التصريح والمغني) لعل نكتة عدم زيادة شارحنا ذلك كون النيابة في المعنى لا يتوقف عليها البناء شيخنا (قوله بأن يأبى الخ) أي المصور بإباء ذلك للاعراب والمعنى يبنى الاسم لمجموع شيئين النيابة وإباء الوضع والمعنى الاعراب وقوله وبقولنا بحسب وضعه الخ أي المصور بإباء ذلك للاعراب اه شيخنا وكون الوضع والمعنى يأبيان الاعراب مبني على القول بأن مدلول اسم الفعل لفظ الفعل وكذا على القول بأنه معنى الفعل على ما استظهره المحشي في باب أسماء الافعال اذ هو حينئذ كالفعل لا موضع له من الاعراب أما على ان مدلوله الحدث فكل من الوضع والمعنى لا يأبى الاعراب اذ موضعه حينئذ نصب بالفعل الذي ناب عنه وظهر من هذا ان المراد انهما تأبى الاعراب اللفظي والتقديري والمحلي (قوله لما فيه من التهافت) أي من حيث ان وجود الشئ لا يعلل بعدم قبول ضده بل لا بد له من علة غير عدم قبول ضده وان كان قابل أحد الضدين المساوي لنقيض الآخر متى خلا عنه اتصف بضده ودفع هذا بما ذكره من الجوابين ظاهر وظاهر ان هذا الاعتراض بهذا الوجه المجاب عنه بالجوابين المذكورين لا يرد الا لو حمل القبول على مجرد الحصول أو قطع النظر عن لفظ القبول والا فلا وجه له أصلا حتى يجاب عنه بما ذكر لان مجرد لفظ القبول يدفعه ويحتمل ان التهافت من حيث جعل العدمي علة للوجودي ولو على وجه الجزئية اذ عدم شئ لا يصلح علة لشئ وجودي وان صح علامة له لكن فيه ان الجواب الثاني لا يدفع هذا وان اندفع بالاول لانه عليه صار جزء العلة وجوديا بعد ان لم يكن كذلك * وقيل ان التهافت من جهة ان فيه تعليل الشئ بنفسه لان عدم التأثر يرجع للبناء والعكس فكأنه قال يبنى الاسم لبنائه أو لا يتأثر لعدم تأثره ودفعه بالجواب الثاني ظاهر ووجه دفعه بالجواب الاول انه ليس المراد بعدم التأثر عدم قبول اللفظ للاعراب من حيث ذاته بل المراد عدم قبول الوضع والمعنى للاعراب فالمعلل بناء اللفظ والعلة عدم قبول المعنى والوضع للاعراب انتهى وفي هذا القيل نظر لان دعوى التهافت بهذا الوجه منافية للمناقشة الثانية المذكورة بقوله ولان عدم التأثر الخ اذ التهافت مبني على العينية والمناقشة بعد مبنية على الغيرية على ان العينية لا تسلم كما هو ظاهر ثم انك ان جعلت السبب هنا شاملا للسبب العلمي صح واندفع الاشكال الثاني والمعنى ان عدم قبول الاعراب سبب علم أنه مبني وان تأخر عنه وجودا فهو

في قوة العلامة ولكن ظاهر الشارح والمتن السببية الحقيقية فلذلك سلكه المحشي (قوله فكأنه قال الخ) اقتصر على جزء العلة لانه محل المناقشة فاندفع ما يقال ان ظاهر كلام المعترض انه جعل قوله بلا تأثر علة مستقلة وهو خلاف الغرض (قوله ولك أن تمنع الفرعية) أي بأن عدم تسلط عوامل الاسماء قد ينشأ من النظر للوضع والمنع بقطع النظر عن البناء وعدمه وتوجيه المنع بأنه قد وجد عدم تسلط العامل بدون بناء كما في الاسماء قبل التركيب ففيه ان المراد عدم صحة تسلط العامل والاسماء قبل التركيب يصح فيها تسلطه (قوله لكونها على صورة الحرف) أي الذي لا يقبل الاعراب لا لفظا ولا محلا ولا تقديرا (قوله معربة محلا) أي ان كانت مبنية للشبه اللفظي ان لم يعتبر انها بمعنى غيرها من الوضع الاصلي أو الوضعي ان اعتبر ذلك وقوله أو تقديرا أي ان كانت معربة لان الشبه اللفظي يجوز البناء أو لمعارضة الاضافة للشبه الوضعي الموجب للبناء (قوله وانها مضافة الخ) توطئة لما بعده والا فهو محل اتفاق (قوله على نقل اعراب الا) أي المتعين ذلك النقل على القول بأنها اسم بوجود الرفع في لفظ الجلالة أي وعلى نقل اعراب أل الموصولة الى ما بعدها في نحو جاء الضارب والظاهر ان النقل غير متعين فيما لم يسمع بخصوص النقل كما هنا بدليل انهم لم ينقلوا في قدر يدرهم بناء على لغة بنائها قد فان ما بعدها مجرور ولو نقل لكان مرفوعا ويدل أيضا للجواز ظهور الاعراب على قد في لغة اعرابها فاذا جاز الظهور جاز التقدير وكونه محليا من باب أولى تدبر (قوله فتحة حكاية الخ) ما المانع من كونها فتحة بناء على القول بأن اسم الفعل وراء فقط أو بنية على القول بأنه مجموع وراءك الا أن يقال مراده بذلك ان هذه الفتحة فتحة بناء أو بنية أتى بها دون غيرها حكاية لحالة الظرفية لانها حركة حكاية وحركة البناء مقدرة على القول الاول (قوله منصوبا بما ناب عنه) وهو تأخر وظاهر هذا انه اسم فعل معرب لفظا وهذا اتخالف ما ذكره في مقابل الصحيح من ان اعراب أسماء الافعال محلي كما يفيده قوله وانظر ما علة البناء الخ فهلا أخر هذا الى مقابل الصحيح وجعل المقابل ثلاثة أقوال وانظر هل يقصر ابن خروف الاعراب اللفظي في اسم الفعل على نحو وراءك ويوافق الصحيح أو أحد مقابليه في الباقي فيكون مفصلا أولا حرر مذهبه (قوله ولو قال ولا يدخل الخ) سبق له ان دخول العامل طلبه للمعمول فالدخول والعمل متلازمان ان لم يكونا بمعنى فلا يتوهم دخول بلا عمل ويشير اليه

صنيع الشارح اه شيخنا وقد يقال هذا تأويل للدخول بغير ما يتبادر منه والكلام هنا مبني على ما يتبادر تأمل (قوله دعيت نزال) أي دعيت هذه اللفظة وذكرت اه حف (قوله النمر) أي الخوف (قوله وانظر ما علة البناء الخ) في النكت عن ابن جني انها بنيت لتضمن اكثرها معنى لام الامر وحمل الباقي عليه اه وقال شيخنا العلة الشبه الجمودي (قوله اذا الوصل غير العارض) أي سواء كان لازما أم لا (قوله سبحان من علقمة الخ) عجز بيت من أبيات الكتاب قاله الأعشى يهجو به علقمة لمناصرته لعامر بن الطفيل صدره * قد قلت لما جاءني فخره * ومعنى سبحان من علقمة الفاخر براءة من فخره وتكبره فالفاخر بالخاء المعجمة لا بالجيم كما في خط الدنوشري وغيره اه يس على التصريح وفي حاشية البيضاوي للشهاب ان صدره * أقول لما جاءني فخره (قوله لقصد الدوام) هذا مبني على ما درج عليه الرضي في باب المفعول المطلق من ان وجوب حذف العامل مع النصب يفيد الدوام وتقدم للمحشي اعتماد ما ذكره الرضي في باب المبتدا من انه لا بد في افادة الدوام من الرفع لان النصب قرينة على ملاحظة الفعل الدال على الحدوث (قوله وابعد) أي صار ذا بعد فهو لازم أخذا مما بعده (قوله للزوم الدور) أي لان سبحان متوقف معرفته على معرفة المأخوذ منه وهو سبح هذا المعنى لجعل الأخذ طريق بيان المعنى وسبح متوقف على هذا المعنى الذي من جملته لفظ سبحان فتوقف الشيء على نفسه بواسطة وهذا دور أو نقول معرفة المأخوذ متوقفة على معرفة المأخوذ منه الذي من جملته سبحان وقد يقال الجهة منفكة فان توقف معرفة المأخوذ على معرفة معنى المأخوذ منه انما هو من حيث معنى المأخوذ وتوقف المأخوذ منه على المأخوذ من حيث النطق بلفظ المأخوذ فالاولى توجيه الدور بأن لفظ سبحان متوقف على لفظ سبح وجودا لان المشتق فرع المشتق منه وجودا ولفظ سبح متوقف على لفظ سبحان وجودا اذ لا يوضع سبح الا اذا وجد لفظ سبحان والقائل بهذا الأخذ يرى ان التنزيه هو قول سبحان الله فيقول التنزيه به وقول سبحان الله شيء واحد والا لزمه التفسير بالمباين وان كل لفظ سبحان الله ليس معناه الا هذا القول وبه اندفع ما يقال ان سبحان المأخوذ معناه قول سبحان الله ولفظ سبحان المذكور في معنى المأخوذ منه معناه التنزيه به فلا دور ووجه بعضهم الدور بأنه يصير معنى سبحان الله على هذا قول سبحان الله فقد أخذ

فى تعريف نفسه اه وفيه ما يعلم مما قدمناه ورأيت لبعضهم ما نصه قوله لازم الدور وجهه والله أعلم توقف تحقق مدلوله على النطق به حينئذ والنطق به متوقف على تحقق مدلوله اذ هو حكاية له واخبار عنه ويمكن التخلص بأنه اخبار عما تحقق به كما فى قولك أتكلم مخبرا عن كلام حاصل بنفس قولك أتكلم أو بأنه انشاء وعند التحقيق يتخلف اللازم اما الدور أو التسلسل فتدبر (قوله خلاف) بدل العلمية الجنسية عدم صرفه فى البيت اذ ليس المانع الا هى مع زيادة الالف والنون كما فى حواشى البيضاوى فراجعهما فان فيهما نفائس اه شيخنا (قوله فانهما قد تضاف الخ) أى فلم يعارض شبهها المعنوى (قوله فانهما انما تضاف الى الجملة) أى فلم يوجد المعارض بل انما وجد المحقق للشبه وانما لم تعارض الاضافة الى الجملة شبه الحرف لان الاضافة اليها كلا اضافة اذ هى فى الحقيقة الى مصادر الجمل فكان المضاف اليه محذوف (قوله ولو لم الخ) عبارة الدمامينى ويرد عليه قد الاسمية ولدن فانهما ملازمان للاضافة لمفرد وهما مبنيان ويجاب بأن لزوم الاضافة الى المفرد انما يعارض تحتم البناء لا جوازه وهذان يجوز اعرابهما فى لغة اه وفيما قرره كالمحشى نظر اذ البناء واجب فى لغة البناء فحينئذ يقال لم تعرب عنده للمعارضة واما لغة المعرب فلا اشكال فيها وليس اختلاف اللغات هو المتبادر من التجويز اه شيخنا فى حاشية المغنى إن بناء قد مذهب بصرى واعرابها مذهب كوفى وفى الاشمونى ان لدن مبنية الا فى لغة قيس وبلغتهم قرئ من لدنه اه أى باسكان الدال مع اشمامها الضم وكسر النون وهى قراءة أبى بكر عن عاصم وانما بنيت لدن لشبهها بالحرف فى الجمود لملازمتها الظرفية أو شبهها وقبل لان بعض لغاتها على وضع الحرف ان لم يشترط كون الثانى لينا وأجرى البقية مجراه وبناء قد لشبهها بقد الحرفية فى لفظها ولكثير من الحروف فى وضعها ان لم يشترط كون الثانى لينا (قوله اعترض بأن من قال بالاعراب الخ) ان كان المنقول عمن قال بالاعراب انهما تثنية حقيقية اتجه ما ذكر من الاعتراض والجواب وان لم ينقل عنه ذلك وكان معنى هذا الاعتراض انه يلزم من قال بالاعراب أن يحكم بأن التثنية حقيقية لم يتجه ما ذكر اذ لا يلزم ذلك لانه يحتمل ان من قال بالاعراب يشترط فى التثنية الحقيقية اعراب المفرد وقبوله للتنكير والمفرد هنا مبنى فهى وان أعربت ليست حقيقية لفقد هذا الشرط كاثنين فانه معرب وليس تثنية حقيقية لفقد الشرط

فهما من باب الملحقات وكلام الشارح ظاهر لا غبار عليه اه شيخنا (قوله ردهما على النشر الخ) فقوله برسم المصحف الخ رد لقوله وان هم الخ وقوله والاجماع الخ رد لقوله فلذلك بنيت ولك جعل قوله برسم الخ رد القوله مقطوعة عن الاضافة وقوله والاجماع رد القوله فلذلك بنيت وقوله وان هم أشد الخ من تعلقات قوله مقطوعة عن الاضافة وعلى هذا فهو لف ونشر مرتب لكن ما سلكه المحشي أولى ووجه الاحتجاج برسم المصحف ان رسم المصحف متى أمكن اجراؤه على القياس لا يعدل عنه الى ما يخالفه هنا وقد أمكن فيلزم على زعم ابن الطراوة اجراؤه على خلاف مقتضى القياس مع امكانه فلا يقال رسم المصحف لا يحتج به (قوله أى اللغوى الخ) ربما ينافيه قوله لانه لم يجر على سنن الجموع المعلل بأنه أخص فانه متبادر فى أن المراد الجموع الاصطلاحية فان عم التعليل الجموع اللغوية أيضا صح تأمل اه شيخنا (قوله يرد عليه ان التثنية الخ) هذا الايراد وجوابه انما يحتاج اليهما لو ثبت ان المبانى هنا معرب هناك ولا دليل على ذلك بل يحتمل ان المبانى هنا بان هناك والمعرب هناك معرب هنا وحينئذ فلا ايراد ولا جواب اه شيخنا (قوله فاذا اعتبرت) أى فى نفى المعارض وقوله دون الجهة اللفظية أى لم تعتبر ولم يلتفت اليها فى نفى المعارضة (قوله لانها الذى يستعمل فى العاقل الخ) أى فى المجموع الشامل للعاقل وغيره كما اذا قلت لم يهلك الله الخلق الذى وجد واردت بالخلق ما يشمل العاقل وغيره فان الذى يستعمل جمعا كالذى خاضوا والذين خاص بالعقلاء هذا نهاية ما يمكن تمشية الكلام به واما ان فهمت ان الذى فى حال الدلالة على المفرد يستعمل للعاقل وغيره فلا يضرنا هذا فان نحو ماش كذلك وقد خص جمعه العاقل اذ المدار فى الجمعية على ثلاثة أمثال المفرد كما سينبه عليه ويبحث هكذا فى الموصول اه شيخنا (قوله وأدخله ابن مالك الخ) لعله فى غير شرح الكافية لان ظاهر نقل الشارح عنه انه عده فى شرح الكافية سببا مستقلا فليحرر (قوله بل أريد الاعم) بان أريد بالشبه المعنوى مشابهته للحرف فى صفة ما متحققة فى افادة معناه أو اهماله وبالاستعمالى مشابهته للحرف فى استعماله ولو فى الاهمال (قوله الشبه الجمودى) أى كالمضمرات فانها عديمة التصرف فى لفظها بوجه حتى بالتصغير والوصف (قوله جاز اعرابه لفظا) أى فى غير القرآن كما هو ظاهر (وامكن جعله مركبا الخ) أى بان كان اسمين ولو حكما فان طاسين

اسم حكما لموازنة قابل واما اذا كان اكثر من اسم بنحو كم يعص فلا يمكن فيه
ذلك (قوله لثبوت ذلك) أى المذكور من المحل والاعراب وقوله أى التى لم تكن
مبنية الخ الاظهر أن يقول أى التى لم يقم بها سبب مما تقدم لا كمتى وأين (قوله مايشمل
الاسنادى والاضافى) امابعد التركيب الاسنادى فيعرب وامابعد التركيب
الاضافى فيعرب أيضا المضاف اليه واما المضاف فانه وان لم يكن معربا بالعدم تركيبه
مع عامل الا انه لايجىء فيه القول الاول وهو البناء لمشابهة الحرف فى كونه لا عاملا
ولا معمولا بل يتعين فيه القول الثانى وهو انه معرب لسلامته من شبه الحرف
فليس من محل الخلاف هذا ماظهر (فبين المبنى والمعرب الخ) أى من حيث
مدلولهما وهو الاعراب والبناء فالبناء ملكة لانه صفة ثبوتية قائمة بمحلها
والاعراب عدم تلك الملكة (قوله وليس النزاع) أى بين صاحب الكشاف المعبر
عنه فيما يأتى بالعلامة وبين ابن الحاجب المعبر عنه فيما يأتى بالمصنف ومحصل مافى
المقام ان صاحب الكشاف اعتبر فى المعرب الصلاحية لاستحقاق الاعراب
فيصدق بالاسماء قبل التركيب لانها حينئذ صالحة لان تستحق الاعراب بالفعل
اذا ركبت ويصدق أيضا بالاسماء بعد التركيب قبل اجراء الاعراب عليها
لانها مستحقة بالفعل للاعراب زيادة على الصلاحية لذلك الاستحقاق وان ابن
الحاجب اعتبر فى المعرب الاستحقاق بالفعل وذلك بالتركيب فلا يصدق
الا بالقسم الثانى من القسمين الصادق بهما المعرب عند صاحب الكشاف واما
المتصف بالاعراب بالفعل فهذا لاخلاف فى تسميته معربا منهما ولا من غيرهما
(قوله فاعتبر العلامة الخ) يعنى ان العلامة اكتفى فى تحقق المعرب بكونه قابلا
لوجود أسباب الاعراب فيه سواء وجدت كزيد قام زيد او لم توجد كزيد والمصنف
لم يكتف به بل زاد مع القابلية وجود الاسباب التى بها يستحق الاسم لان يعطى
الاعراب وهى التركيب وتحقق العامل معه وعدم المشابهة لمبنى الاصل اه عبد
الغفور قال عبد الحكيم أفاد بهذه العناية فوائد * الاولى انه ليس المراد من قوله اعتبر
الصلاحية المذكورة فى مفهوم المعرب فانه عرف المعرب بما اختلف آخره
باختلاف العوامل بل اعتبر فى تحقق المعرب فى الاسم أى فى كونه معربا * الثانية انه
ليس المراد من اعتباره مجرد الصلاحية المذكورة انما اعتبرها بشرط كونها
مجردة كما يتراءى من ظاهر العبارة فانه باطل للزوم ان لاتكون الاسماء حال

اتصافها

اتصافها بالاعراب أو استحقاقه له معربة بل المراد انه اعتبرها مجردة عن اعتبار
أمر آخر فيرجع الى انه يكتفى بالصلاحية * الثالثة أن الصلاحية بمعنى القابلية
فيجوز أن تجتمع مع الاستحقاق دون الاستعداد الذى لا يجامع حصول المستعد له
بالفعل * الرابعة ان الاستحقاق فى اللغة بمعنى الكون ذا اللياقة وهو بمعنى الصلاحية
فيرجع الى أنه اعتبر استحقاق استحقاق الاعراب ومعناه غير ظاهر فازال خفاءه
باقامة وجود أسباب الاعراب مقام الاستحقاق فيرجع المعنى الى أنه اعتبر
الصلاحية لوجود الاسباب التى يستحق بها الاعراب فاتضح المقصود غاية الاتضاح
والمراد بكونه قابلا لوجود الاسباب قابليته لوجود جميع الاسباب على ان الاضافة
للاستغراق كما هو الاصل فى الجمع المضاف وهذه القابلية بان لا يكون مبنى الاصل
ولا مناسبا له لان مبنى الاصل لعدم كونه محلا للمعانى المصورة لا يقبل التركيب
الذى يتحقق معه عامله والمناسب له لكونه متصفا بالمناسبة لا يقبل عدم المناسبة
وقوله سواء وجدت أى جميع الاسباب بالفعل كزيد فى زيد قام حيث تحقق التركيب
والعامل وعدم المناسبة أو لم يوجد الجميع بالفعل بل بعضه كزيد عند التعداد
حيث انتفى فيه التركيب وتحقق العامل وان وجد فيه عدم المناسبة * قوله بل
زاد مع القابلية وجود الاسباب الخ * فان قلت بعد اعتبار وجود اسباب الاعراب
فى تحقق المعرب ما الحاجة الى اعتبار القابلية اذ لا يمكن وجودها بدون القابلية
* قلت فائدته التصريح بأن مقابله منقسم قسمين ما انتفى فيه القابلية كهؤلاء وما
انتفى فيه الاسباب مع وجود القابلية كالاسماء المعدودة واخراج كل منهما عن
المعرب قصدا اه وقوله فى الفائدة الاولى انه ليس المراد الخ اى معناه انه فى مقام
التسمية اعتبر ما ذكر وفى مقام بيان المفهوم لم يعتبره وان كان اعتباره فى مقام
التسمية مفيدا الاعتبار فى مفهوم آخر له (قوله واعتبر المصنف مع الصلاحية الخ)
استشكل بان الحاصل له الاستحقاق بالفعل لا يقال فيه انه صالح لذلك
الاستحقاق اذ لا يوصف بالصلاحية للاستحقاق الا الذى لم يستحق بالفعل
وهو مدفوع بما تقدم لك عن عبد الحكيم فى الفائدة الثالثة (قوله
فلم يعتبره أحد) أى بل المعتبر اما مجرد الصلاحية للاستحقاق أو حصول
الاستحقاق بالفعل مع الصلاحية (قوله ولذلك الخ) أى ولاجل عدم اعتبار وجود
الاعراب بالفعل فى كون الاسم معربا يقال لم يعرب الكلمة أى لم يغير آخرها

بالفعل وهي معربة أي والحال انها معربة لاستحقاقها الاعراب أو اصلا حيثها لذلك الاستحقاق فقد نفي عنها في هذا القول الاعراب بالفعل مع تسميتها معربة بقوله وهي معربة حال من الكلمة وهو من جملة المقول (قوله وضابطها موجود الخ) هذا الضابط يفيد ان اضافة الجزء للكل ليست على معنى من اذ ليس بين الجزء والكل عموم وخصوص وجهي وهو خلاف ما تقدم له في الكلام على قول المصنف في اسمي جئتاء على انهم لم يذكروا هذا الضابط في باب الاضافة بل الضابط الذي ذكره الشارح هناك ان يكون المضاف بعضا بالمعنى المتقدم مع صحة الاخبار بالمضاف اليه عنه ونقل في الهمع عن ابن كيسان والسيرافي الاكتفاء بالبعضية فنحو يد زيد على معنى من على الثاني لا الاول (قوله واعتراض البعض الخ) ثم قال هذا البعض وصحة الحمل هنا لا تظهر الا بتكلف فالاحسن ان يكون من اضافة الصفة للموصوف اه والتكلف هو جعل أل جنسية فتبطل معنى الجمعية وقوله فالاحسن الخ فيه ان اضافة الصفة للموصوف سماعية على انه يلزم وصف الجمع بالمفرد فيحتاج الى تأويل المعرب بالمعربات أو تجعل أل في الاسماء جنسية فهذا هروب من تكلف الى شذوذ وتكلف تأمل (قوله مدفوع بما مر الخ) فيه ان الذي مر عن الروداني انه انما يكون شرطا فيما اذا كان الثاني جنسا للاول وتقدم الاعتراض عليه نعم هو يؤول الى اعتبار الغلبة ثم ان ظاهر هذا الدفع تسليم عدم صحة الحمل هنا وصحته في خاتم حديد ووجهه انه يصح لك ان تقول الخاتم حديد اذا أردت خاتما معينا الا كل خاتم ولا يصح هنا ان تقول المعرب الاسماء اذا أردت معينا لاختلاف المبتدا والخبر افرادا وجمعا وكذا اذا أردت جميع المعربات لان جميعها ليس هو الاسماء فقط وظاهر كلامه أيضا ان الضابط الذي ذكره ليس موجودا هنا وفيه انه ليس هناك شئ يصدق عليه معرب بالافراد واسماء بالجمع فلم توجد صورة الاجتماع * فان قلت الاختلاف بالافراد والجمع لا ينظر اليه لعروضه أولا مكان ان يقال ان أل في الاسماء جنسية فتبطل معنى الجمعية فتأتي حينئذ صورة الاجتماع * قلت حينئذ يصح الحمل بهذا الاعتبار فلا يصح ما أفاده كلامه من وجود الضابط وعدم صحة الحمل ولا يضر في صحة الاخبار الاحتياج الى التأويل ولذا كانت اضافة عدد الى عدد كثلثمائة على معنى من اتفاقا مع احتياج صحة الاخبار الى تأويل مائة بمئات كما نص عليه

المحشى فى باب الاضافة (قوله مع انفهامه من قوله الخ) قد لا يسلم لاحتمال ان يكون المعرب أخص مما ذكره فيجيء الواسطة ولذا كان هذا مع ما سبق دليلا على الواسطة ثم رأيت فى يس على التصريح ذكر المصنف فى الحواشى لهذا فائدة أخرى أوضحها بقوله ومعرب الاسماء الخ فائدة أخرى أى غير التوطئة الى التقسيم الى القسمين وهى الاشارة الى انحصار علة بناء الاسم فى شبه الحرف اذ لم يكن فى عبارته السابقة حصر * وقال الشهاب القاسمى فائدته التصريح بمعنى المعرب وضابطه اذ لا يلزم من كون المبنى ما اشبه الحرف الشبه المخصوص ان المعرب مجرد ما سلم من تلك المشابهة لجواز ان يعتبر فيه شئ آخر زيادة على ذلك ولم يسبق ما يستلزم ان المعرب ليس الا السالم من تلك المشابهة اه قال يس وهو فى غاية الحسن (قوله ولو قال فى التقسيم الخ) فيه ان اطلاق الشارح يشمل ما فى الترجمة بخلاف ما لو قال ذلك فتأمل (قوله والتعليل بعلة ناقصة) أى وهى علة الاعراب غير المحلى التوارد مع السلامة وأما الاعراب ولو محلا فعلته التوارد فقط ولا دخل للسلامة فى ذلك (قوله أى افراد موصوف الخ) لا حاجة لهذا لان الاسم المبنى معلول أى معروض علة أضيفت للبناء لانها الموجبة له فالمعلول هنا بمعنى معروض العلة أى الموصوف بها لا بمعنى الموجب المجلوب بها وبنى هو كغيره كلامه على الثانى فتكلف شيخنا (قوله ويصح ان يراد افراده الشخصية الخ) هذا الاحتمال هو الظاهر لان الافراد الشخصية هى المتبادرة وارادة الانواع مع ما فيها من الخروج عن المتبادر يلزم عليها ان أنواع المعربات ربما يدعى فيها الحصر فلا يصح قول الشارح بخلاف الخ تأمل (قوله أى فيما يأتى) أى من الكلام على المضمرات واسماء الاشارة ونحو ذلك هكذا فهم واستشكل بما ذكره بعد وفيه انه ليس كذلك بل المراد البيان فيما تقدم بقوله كالشبه الوضعى الخ وانما عبر بالمضارع لان البيان مستقبل بالنسبة لتقديم العلة أو حكاية لصورة الحال الماضية وقوله تقدم الخ أعاده توطئة لما بعده الذى هو محط التعليل وقوله ليبين الخ بيان لوجه انتاج العلة للتقديم ومحصل كلامه أنه لما كانت افراد معلول علة البناء محصورة والمحصور يستدعى البيان قدمت العلة ليبين تلك الافراد ببيانها مرتبطة بالعلة على الوجه الذى أراده المصنف كما يظهر من قوله لشبه من الحروف مدنى كالشبه الخ تأمل (قوله واستبعد) الاستبعاد ظاهر بالنسبة للمتصل بنون النسوة اذا كان معتلا اذ الظاهر

انه فى محل جزم بالحذف لا بالسكون فحينئذ أمره لم يبن على ما يجزم به مضارعه محلا وعلى هذا يحمل كلام السيد الحفنى والظاهر ان مثله المتصل بنون التوكيد مروءة ارته وأورد عليه أمر جمع المؤنث فانه مبنى على السكون صحيحا كاضربن أو معتلا كاخشين مع ان مضارعه ليس مجزوما بنائه لان شرط اعراب المضارع كما فى النظم أن لا يتصل بنون الاناث وكونه فى محل جزم على السكون بعيد اه فقول المحشى لكن يأتى قريبا ما يؤيده نهايته انه يأتى له ما يؤيد كونه فى محل جزم وبهذا لا يندفع الايراد اذ المعتل فى محل جزم بالحذف وأمره مبنى على السكون لا عليه فان جعل هذا وجه الاستبعاد كما حملنا عليه كلام الحفنى لم ينفع قوله لكن يأتى الخ اذ لا يأتى الا ما يؤيد ان له محل جزم لا ما يؤيد انه فى محل جزم بالسكون اه شيخنا (قوله لكن يأتى قريبا الخ) الآتى هو ان المضارع مع احدى النونين له محل نصب أو جزم اذا دخل عليه ناصب أو جازم ولا محل له عند التجرد عن العوامل (قوله بجعل كلامه أغلبيا) اولى منه ان المراد اذا كان المضارع معربا يبنى أمره على ما يجزم به أما اذا كان مبنيا فهو مثله أو المراد بما يجزم به ما يكون فيه مع الجازم ولو لم يكن جزما بل بناء تدبر شيخنا وفيه ان ذلك لا يظهر فيما اتصلت به نون التوكيد (قوله يقال هاتى الخ) أصله آتى يؤاتى مؤاتاة أبدلت الهمزة هاء كما فى يس على الفاكهى فاندفع ما نقل عن بعض الافاضل ان المهاتاة كثرة الكلام ولا كلام لنا فيها اه شيخنا (قوله ولا يرد على كراهتهم الخ) قد يقال مرادهم أربع حركات لازمة وهى حركات البنية والبناء ولم يوجد فيما ذكر ذلك تأمل (قوله لرفضهم الخ) قيل ان رفضهم ذلك انما هو فى الاسماء العربية وقلنسوة لفظ أعجمى اه لكن كلام القاموس يفيد انه عربى كما يعلم بمراجعته (قوله تحكم) اذ كل منهما لا غنى عنه (قوله لئلا يلزم الخ) ولا يحتاج للجواب بانه من ظرفية المفصل فى المجمل (قوله كما قيل بمثل ذلك فى مررت بغلامى) يحتمل ان معناه انه قيل ان كسرة غلامى للمناسبة الاصلية التى للاعراب ذهبت وعليه فيكون الفرق بعده فيه ردا لهذا أيضا و يحتمل ان معناه انه قيل بأن كسرة غلامى للمناسبة وان لم يكن فيه أصلية ذهبت وعلى هذا تكون قيل لمجرد العزو لا للتضعيف بخلافه على الاحتمال الاول و يكون الفرق بعده فيه اقرار لذلك وهذا هو الظاهر وقوله والفرق أى بين ضربا وغلامى حيث جعلت الفتحة فى الاول للبناء لا للمناسبة والكسرة فى الثانى للمناسبة

لا للاعراب (قوله واهم منع ذلك الخ) قال بعض اخواننا بالدرس لان لام الامر
قوية بنقل الفعل الى الانشائية فعملت محذوفة اه شيخنا (قوله لكونه مع الجنس)
هذه المعية لا تفيده الاستقلال فهو غير مستقل كما قدره الشارح عن ابن هشام
قال بعض الاخوان لما انضم الى المستقل صار مستقلا اه لكني لا أسلمه اه
شيخنا ويؤيد عدم التسليم انهم عند الكلام على الاستعارة التبعية نصوا على ان
المركب من المستقل وغيره غير مستقل والذي يظهر ان الامر المأخوذ من الفعل
مقصود لذاته فلذا كان مستقلا بخلافه اذا أخذ من الحرف فانه يكون غير مقصود
لذاته فلذلك كان غير مستقل (قوله بل اجزاء من أو آخر الخ) الظاهر ان مراده
ما يشمل ذلك وغيره كالزمن الحاضر فقط والحاضر والمستقبل فقط بخلاف
الماضي فقط والمستقبل فقط تأمل (قوله فانه يقبل اللام الخ) فيه ان هذه اللام
ليست لام الابتداء قال ابن الخباز في شرح الايضاح لا تدخل لام الابتداء على
الجمل الفعلية الا في باب ان اه وتفصيل الكلام في المغني وقد يقال لا يسلم ابن
مالك ان المدار على لام الابتداء بخصوصها كما يأتي انه لا يسلم ان علة اعراب الاسم
توارد المعاني التي لا يميزها الا الاعراب فكانه فهم ان اضافة لام الابتداء لبيان
الواقع وان المدار على قبول لام ما لا خصوص لام الابتداء وان المدار على توارد
معان يميزها الاعراب لا بقيد توقفها عليه فقط وان توصيفها بالتي لا يميزها الا
الاعراب ليس للتقييد الاحترازي بل لبيان الواقع وان صرح في كلامه بان المعاني
التي في الاسم لا يبينها الا الاعراب حيث قال لولا الاعراب لالتبست والحاصل
انك ان جعلت الاضافة والوصف لبيان الواقع والمدار على مقيدهما لا باعتبارهما
تم ما قاله ابن مالك وان جعلتهما قيدين احترازيين لم يتم اه شيخنا لكن التقييد بقوله
لولا الاعراب لالتبست انما هو لضرورة كون كلامه في بيان القبول الواجب
وكون علة الاعراب لا تتوقف على ذلك مستفاد من تعبيره بالجواز المفيد ان وجه
الشبه مطلق قبول المعاني المختلفة أعم من الجائز والواجب تأمل (قوله فقد لا يجري
المضارع الخ) كيعد ويقوم ان اعتبر الظاهر وكيفرح فانه غير جار على اسم الفاعل
الذي هو فرح وكيدع ويذر فان كلا منهما غير جار على اسم الفاعل لعدم وجوده (قوله
فالماضي قد يجري الخ) فيه ان المضارع جار دائما وهذا هو الموجب كما يستفاد من
قوله ولو سلم الذي معناه ولو سلم الاطراد بأن اعتبر الاصل في نحو يعد ويقوم

ومقتضى القياس وهو ماوازن فاعل في يفرح ويدع ويذر (قوله ودعوى ان قياس الخ) أي ايصاله الى قياس الشبه اه شيخنا (قوله لا يسلمها المصنف) بأن يقول هذا الحصر وان لم يكن في المضارع كما قالت أيها المعترض لكن يكفي وجود توارد المعاني في الاسم والمضارع وان كانت في الاسم لا يميزها الا الاعراب وفي المضارع يميزها أيضا وضع اسم مكانه هذا كلامه وأقول قوله لا يسلمها الخ أي قد ينازع فيه بأنها المتبادر من قوله لولا الاعراب لا التبست الا ان يقال هو وان ذكر هذا الوصف واعترف به فيجعله لبيان الواقع في الاسم لا لبيان جزء العلة وقيدا احترازيا كما سبق وبهذا اتم عدم التسليم اه شيخنا وتقدم ما يتعلق به (قوله حيث قال شابه الاسم الخ) عبارته وهو أي الاعراب في الاسم أصل لوجوب قبوله بصيغة واحدة معاني مختلفة والفعل والحرف ليسا كذلك فبنيا الا المضارع فانه شابه الاسم بجواز شبه ما وجب له فأعرب مالم يتصل به نون توكيد أو نون اناث (قوله ومعنى كون قبوله واجبا الخ) لك ان تقول معنى وجوب قبول الاسم لذلك ان قبوله ذاتي لازم اذ كل اسم قابل لذاته لكونه فاعلا أو مفعولا أو مضافا أو مضافا اليه ومعنى جواز قبول الفعل لذلك ان قبوله ليس ذاتيا بل طارئ في بعض التراكيب المجموع فيها افعلان بعد نهي وذات الفعل الذي يركب مع غيره لا تلزمه هذا القبول الا ترى نحو يضرب زيد مما هو كثير غير قابل لتلك المعاني اه شيخنا (قوله بأنه فاسد) علله بان الجائز هنا هو عين الواجب هناك لا شبهه فان الذي أوجب اعراب الاسم على ما ذكره هو القبول للمعاني المختلفة بصيغة واحدة وذلك ثابت للفعل لا أن الموجود شبهه وانما يصح لو نص على تلك المعاني المختلفة اه الملوي (قوله وسقط ما قد يقال الخ) أي بقوله ومعنى كون قبوله واجبا الخ (قوله وأجيب بأنه نادر الخ) لك ان تقول هذه المعاني لا يتوقف تمييزها مع الماضي على الاعراب لامكان تمييزها معه بالادوات الدالة عليها كان تقول ما صام وما اعتكف وما صام وقد اعتكف أي معتكفا وما صام ولكن اعتكف قاله بعضهم وقد يقال لم نعتبر هذا التوقف على ان المضارع كذلك كان يقال لا تعن بالجفاء ولا تمدح عمرا ولا تعن بالجفاء وأنت تمدح عمرا على ان الواو حالية ولا تعن بالجفاء ولكن تمدح عمرا الا يقال ان عدوله عن النصب الى وأنت تمدح عمرا الظاهر في الاستئناف لا الحالية اذ لو أرادها لأتى بما ينص عليها وهو النصب على انه لم يستغن عن الاعراب اذ في النهي عنهما جزم الفعل والفرض ان

التمييز بالادوات لا بالاعراب لانا نقول ان الكلام فيما اذا وجدت قرينة على
الحالية والافية قال ان تشرب اللبن بالرفع فى قولك لا تأكل السمك وتشرب اللبن
متبادر فى الاخبار من وقوع ذلك منه فى الحال أو الاستقبال لا فى الاباحة التى
هى المرادة ففهم الاباحة متوقف على القرينة وان الاعراب غير منظور اليه
ووقوعه فى المثال المذكور موافقة للاستعمال تأمل (قوله وفيه بحث) لعل وجهه
ان الالباس الذى لاجله الاعراب فى المضارع نادر أيضا فالفعلان على حد سواء اه
شيخنا (قوله بل يتحاشون الخ) أى فهو آخر والابس فى ذلك فسماه باسمه واشتق منه
التبست بمعنى انبهمت واحتملت تدبر لتدفع ما عساه يقال بل قيل ان هذا الجواب لم
يدفع السؤال اه شيخنا (قوله ومثل ذلك يقال الخ) بأن تقول لا يمكن منعنا أكل
سمك وشرب لبن عند ارادة النهى عن كل منهما أو مع شرب اللبن عند ارادة النهى
عن المصاحبة أو ولك شرب اللبن عند ارادة النهى عن الاول فقط اه حفنى (قوله
من غير سبب) لعله نظرا الى ان كلا من السببين مطعون فيه وان المضارع موجودة
فى الماضى وتوارد المعانى موجود فيه أيضا وقول المصنف بالندور معارض بالمثل فى
المضارع فلما لم يوجد سبب صحيح خال عن القادح علمنا ان الاعراب لذاته لا لسبب
وهذه شبهة صحيحة فكيف يقال بطل قاله بعضهم (قوله الا ان يقال التجرد ضعيف)
ان قلت ان الابتداء أيضا ضعيف لانه عامل معنوى مع ان معموله الذى هو المبتدأ
اذا كان مبنيا فى محل رفع نحو سيبويه عندى قلت لما كان الاعراب أصلا فى
الاسم دون المضارع كان المبتدأ محل رفع بخلافه اه قويسنى (قوله ثم رأيت شيخنا
الخ) الغرض بهذا ان ماقرره السيد استظهارا منه قول وان ما أشار اليه بقوله الا ان
يقال الخ هو ما اعتمد عليه من غيره قبله المقال اه شيخنا (قوله تنزيله منزلة الجزء
الخاتم) وانما كان هذا مفيدا للقوة لكون المانع حينئذ متصلا بالحرف الذى
يكون عليه الاعراب (قوله لا يظهر بالنسبة لياء الفاعلة الخ) فيه نظر اذ ياء الفاعلة
ليست منزلة منزلة الجزء الخاتم اذ بعدها النون فهى خارجة بقوله فيما تقدم الخاتم
لكن الظاهر ان المدار على الاتصال بما عليه أوبه الاعراب فكان الاولى ان يقول
أولا تنزيله منزلة الجزء المتصل بالآخر لئلا يتم له هذا الايراد وقد يقال ان النون علامة
الاعراب فليست من الفعل فالياء خاتم وهذا يؤيد ما تقدم لنا من ان النون حذفه
الآخر الحكمى فلا تغفل (قوله أقوى وأتم) أى لان معناها فى الحدث ان تأكده

وقوله صفة من صفاته بخلاف معنى الياء فانه الفاعل الخارج عن ذات الحدث
اشكل بردان نون النسوة كذا الفاعل مع كون الفعل مبنيا معها الا ان يقال ان نون
النسوة مخففة بنون التوكيد بجامع النونية فتم تنزلها دون الياء تأمل اه شيخنا
(قوله لانه ذكره) قد يقال هو تعليل لاصل البناء قصد به تفصيل وبيان التعليل
السابق الذى هو معارضة شبه الاسم فكأنه يقول خصيصة الفعل التركب مع
النون التركب المخصوص كتركب الجزء الخاتم مع ماقبله فبنى لاجلها والواقع ان
بناءه على الفتح للخفة هذا بالنسبة لنون التوكيد وكأنه يقول بالنسبة لنون النسوة
خصيصة الفعل سكونه مع نون النسوة فبنى لوجودها سواء كان سكون بناء
أو مناسبة والواقع ان المضارع مبنى على السكون لخفته أو اصالته فى البناء فليس
تعليلا لخصوص السكون (على هذا يستقيم العزو لشرح الكافية ويكون موافقا
لكلام الشارح الآتى اه شيخنا وفيه ان التعليل الثانى هو الحمل على الماضى
بجامع الاستواء فى اصالة السكون فلا يظهر قوله فكأنه يقول الخ وقد يقال هذا هو
المآل وبيان ذلك ان المضارع والماضى لما استويا فى اصالة السكون حمل الاول
على الثانى فى السكون عند وجود نون النسوة فقد أثرت نون النسوة عند طروها
عليهما السكون فكان للفعل خصوصية تامة بها فرجع المضارع الى أصله من
البناء وأبقى الماضى على حاله من البناء على الفتح غايته انه مقدر تأمل (قوله أى
فى كون كل ساكن الخ) ليس مقصوده بيان الجامع لذكر الشارح له بقوله لانهما
مستويان الخ وانما مقصوده بيان الحكم المترتب على القياس (قوله وهذا تعليل
للحمل الخ) محصل هذا التعليل أن بين الماضى والمضارع اشتراكا فى ان الاصل فى
كل السكون من جهة ان الاصل الاصيل فى الأفعال البناء والاصل فى المبنى
السكون وهذا لا يفيد ان سكون الماضى مع نون النسوة بناء وليس محصله ان
السكون الحاصل مع نون النسوة فى المضارع والماضى أصل حتى يفيد التعليل ان
سكون الماضى معها بناء فاند فع ما يقال ان قوله لانهما مستويان فى اصالة السكون
صريح فى ان الماضى مع النون مبنى على السكون لا على فتح مقدر لانه لولم يكن هذا
السكون سكون بناء لما كان أصليا فيه فينا فى ما مر من انه مبنى على فتح مقدر وقول
المحشى أى فى كون كل ساكن الآخر لفظا لا فى البناء على السكون لا يفيد مع
قوله مستو يان فى أصالة السكون فتدبر (قوله على حده) هذا خلاف المشهور لان

المشهور

الجمهور واشتراط كون الساكنين فى كلمة واحدة (قوله مخالفا لما أسلفه) تقدم ما فيه (قوله ولا يقاس على باب لا الخ) أى لوجود الفرق بأن لا لاعمالها وتأثيرها فيما دخلت عليه صارت معه كالشئ الواحد كما قالوا فى الفعل مع فاعله فساغ القول بالتركيب ولا كذلك نون التوكيد بالنسبة لما دخلت عليه تأمل اه حف (قوله والمسند للواحدة) الاولى حذفه لان المسند للواحد لا يلتبس به وقد يقال مراده انه لو أعرب بالضمة لالتبس بفعل الجماعة ولو كسر لدفع هذا اللبس لالتبس بفعل الواحدة فتعين الفتح (قوله علم من قوله الخ) أو من كون الواضع حكيما يعطى كل شئ ما يستحقه (قوله يحتاج التمييز بينها الخ) دفع به اعتراض الهوتى حيث قال الظاهر ان يقول ما يحتاج فيه الى الاعراب أى معان يحتاج اللفظ بسببها الى الاعراب اذ المعانى لا تحتاج وانما المحتاج الدوال (قوله أو المستصحب) أى لان الاصل عدم الحركات عند وضع المفردات فيستصحب اه شيخنا (قوله فمراد يسكن الخ) حقيقة ان يسكن يدخل فيه السكون أو يجعل ساكنا ولما قابله بذو فتح وذو كسر وذو ضم علم ان اسناد التسكين من حيث متعلقه وهو السكون وبذلك وافق عبارة النحاة فلذلك حمل بالسكون كما قاله المحشى وربما أفاد كلامه ان هذا موافقة عبارة فقط وليس كذلك بل التسكين الذى هو وصف الكلمة ليس بناء انما البناء السكون الذى هو عدم الحركة تأمل اه شيخنا (قوله فربما توهم عدم الخ) فيه انه لا توهم مع التعبير عنه فانها مشيرة لعدم الانحصار فيما ذكره كما صرح به المحشى بعد وقد يقال لا اشارة فيها لذلك بل فى الكلام تقدير أى ومنه ذو كسر الخ على حد فمنهم من آمن ومنهم من كفر ومنا ظعن ومنا أقام ولو سلم عدم التقدير واعتبران الثلاثة المذكورة بعد من فى المتن بعض لكان البعض الآخر الساكن فالتوهم موجود على كل حال اه شيخنا (قوله فى نحو لا وتران) فيه نظر لانه ليس مبنيا على الالف بل على فتحة مقدرة عليها الان من يلزم المثنى الالف يقدر اعرابه عليها كالمقصور فكذا بناؤه وأما نحو لا أبا لك فهو على قول سيبويه والجمهور انه مضاف للكاف واللام زائدة والخبر محذوف أى لا أباك موجود وليس معرفة لان الاضافة غير محضة كهى فى مثلك لانه لم يقصد نفى أب معين بل هو ومن يشبهه اذ هو دعاء بعدم الناصر معرب لا مبنى وقال الفارسى وابن الطراوة أبا مفرد مبنى جاء على لغة القصر أى ففتحه مقدر على الالف كاعرابه على

ثلاث اللغة لا مبني عليها ولان شرط نصبهما كونه مضافا وهو حينئذ غير مضاف فحذف تنوينه للبناء ولات خبر وقيل ان أبالك شبيه بالمضاف لوصفه بلك والخبر محذوف وحذف تنوينه تشبيها له بالمضاف وهذا مبني أيضا على لغة القصر كما سيأتي ذلك في باب لا وعلى هذا تخرج قوله

أخالك أخالك ان من لا أخاله * كساع الى الهيجا بغير سلاح

(قوله نظر) وجهه ان الفتح انما ينوب عن الكسر على القول بمنع صرفه لا على القول ببنائه الذي الكلام فيه اذلم يعهد استحقاق كسر من حيث البناء حتى ينوب عنه ماذكر انما عهدت نيابة الحركات أو الحروف في البناء فيما يقال فيه انه مبني على ما ينصب به أو يرفع به وهو المنادى واسم لا وليس شئ منهما مكسورا فلا ينوب الفتح عن كسر البناء أصلا على ان لي في كلام السيوطي من أوله الى آخره نظرا اذ المصنف رحمه الله ذكر في الاعراب أصوله وما ناب عنها بعد ذكر الانواع الشاملة للاصول والنوائب ولم يذكر في البناء الا الانواع الشاملة للاصول والنوائب فالضم هنا هو الضمة وما ناب عنها والفتح هو الفتحة وما ناب عنها وهكذا اذ الضم فيه يقابل الرفع في الاعراب وقد فسروه بالضمة وما ناب عنها وهكذا الباقي وليس الضم الضمة والفتح الفتحة وهكذا حتى يرد ما ذكر أفاده شيخنا الامير ويأتي ما يرشحه اه شيخنا (قوله وأما تعليل ثقله) أي المبني كما هو صريح عبارة البعض (قوله أشار به الى عدم الخ) تقدم انه لا اشارة فيه لذلك على ان الحرف في نحو يا زيدان ويا زيدون داخل في قوله ضم وفي نحو لا رجلين داخل في فتح والحذف داخل في السكون لما علمت من ان هذه أنواع شاملة للاصول والنوائب (قوله مع ان فيها الفتح الخ) الكل مع الالف أو الواو أو الياء وحيث بالسكون (قوله الضم أشهر) وما أرق قول بعضهم يهجو بخيلا

انا خليل له خصال * تنبئ عن أصله الأخس

كأن له مثل حيث كف * وددت لو انها كامس

أي له كف مضموم عن الاحسان وددت أن يكون مكسورا (قوله والكسرة للتخلص الخ) أي وليست كسرة بناء ولا يلزم من كون الساكنين هنا في كلمة أن تكون بناء اذ كونهما في كلمة غير موجب لذلك بل هو شرط له تأمل (قوله فلا خلاف في اعرابه الخ) أي لفوات شبه الحرف في عدم الشرط الاول ولمعارضته بخواص

الاسماء

الاسماء فى غيره (قوله وهو اليوم الذى يليه يومك) أى أو اليوم المعهود وان بعد على ما استظهره الشنوانى فيكون كالمحلى بال (قوله وجواز ذكرها) فى نسخة بعد هذا او امتناع ذكرها وكتب عليها بعض انها وجدت بهامش نسخة المؤلف ملحقا عليها أى اشارة الى شطبها وكتب بعض آخر عليها انه لا معنى لها بعد ما قبلها وفهم بعض ان المراد مع امتناع ذكرها فى المعدول اذ لو ذكرت لكان المعدول عنه فجواز الذكر معناه جواز الرجوع للاصل بخلافه على التضمين لا رجوع فيه للاصل جائز اه شيخنا (قوله أسلفناه الخ) محصله انهم قالوا فى تعريف البناء ولا تخلصا من سكونين فاقتضى ان حركة التخلص ليست بناء والجواب تخصيص ما سبق بالكلمتين وما هنا فى كلمة اه شيخنا ومثله يقال فى الاتباع ايرادا وجوابا (قوله أعم من ذلك) وهو الحكمة والداعى اه شيخنا (قوله أى على لغة من ينتظر الخ) قد يقال مقصود الشارح انه على لغة من لا ينتظر كما يصح البناء على الضمة لفظا الذى هو المشهور يصح البناء على الفتحة مراعاة لكون آخره الاولى مفتوحة فتحة بنية بحسب الاصل والشارح مطلع وهكذا يقال فى الموضعين الآتيين فليحرر (قوله وأورد عليه الخ) يدفعه ان هذه حكمة بعد الوقوع الا أن يقال هو ايراد على الاستعمال لا على التعليل ثم هنالك جواب آخر غير جواب المحشى هو ان المستغاث مطلوب منه الفتح والنصر ففتحت لامه والمستغاث منه مطلوب كسره فكسرت لامه كذا وجد اه شيخنا ولعل المعنى مطلوب لعدوه كسره أو كسره لعدوه تأمل (قوله متصل) أى بأن يكونا فى كلمة لا بأن لا يفصل بينهما فاصل كما فهم بعض وادعى ان الالف فى دعوا فاصلة الى آخر ما خلط به اه شيخنا (قوله نقض بكاف الخ) فيه ان السبب بمعنى الحكمة فلا يلزم اطراده شيخنا (قوله أى فى ان كلا الخ) وأيضا الصورة واحدة شيخنا (قوله واعترض الخ) تقدم ان السبب هنا بمعنى الحكمة وهى لا يلزم اطرادها اه شيخنا (قول الشارح والاتباع نحو ذه) يظهر انه حرك لشبه المعرب الذى هو العلم فى التعيين وكسر لما ذكره اه شيخنا (قوله مغايرته لما قبله) أى لان الملحوظ فى الاول جهة كونه متمكنا معربا بقطع النظر عن كون الضمة ثابتة له حال الاعراب أولا والملحوظ فى الثانى كون الضمة ليست ثابتة له حال الاعراب اه شيخنا (قوله المتحد مع قول الخ) يظهر لى ان قول السيرافى أخص من الاول لاعتباره حالة النداء حيث

قال اذا نكرا واضيف واعتبار الاول حالة التمكن والاعراب الصادقة باعرابه في غير النداء فالاقوال ثلاثة ولا ترجع الى اثنين اه شيخنا (قوله أي وهو منادى) التقييد هنا لا يفيد تقييد القول الاول بالسكون منادى اذ الداعي هنا تصحيح عدم الضمة في حالة الاعراب بخلاف كونه حالة تمكن واعراب اه شيخنا (قوله عين القول الاول) أي لا فرق بينهما الا بالاجمال والتفصيل وتقدم ما فيه (قوله أحد أقوال) وقال الفراء وثعلب لما تضمن معنى التثنية والجمع قوى بأقوى الحركات وهو الضمة وقال الزجاج تحن لجماعة ومن علامة الجمع الواو والضمة من جنس الواو وقال الاخفش الصغير نحن للمرفوع فحرك بالشبه للرفع وقال المبرد تشبيها بقبل وبعد لانها متعلقة بشئ وهو الاخبار عن اثنين وقال هشام الاصل نحن بضم الحاء وسكون النون نقلت حركة الحاء الى النون فسكنت الحاء اه حفني (قوله للشئ) أي حركة واو اخشوا على نظيره وهو ضمة آخر قل ووجه الشبه ما ذكره المحشي وانما كان ضم آخر قل أصلا وضم آخر اخشوا فرعا لما أشار اليه المحشي من ان ضم آخر قل في آخر الفعل حقيقة وضم آخر اخشوا في آخر الفعل تنزيلا كذا بهامش ولو جعل الشئ اخشوا ونظيره قل فيحمل الاول على الثاني بجامع ان كلا فعل أمر اتصل به ساكن في الاتيان بالضمة لكان أظهر (قوله الاصلية) عرفت انه لا حاجة لهذا وكذا قوله و بالاصلية الخ شيخنا (قوله اتحادهما معنى) أي فيطلق كل منهما على ما فيهما وعلى البقية مع امتناع أن يقال هنا البناء هو الضم أو هو الفتح الخ أو يقال الفتح هو الضم أو الضم هو الفتح لاستلزام الاول حمل الاخص على الأعم والثاني حمل المباين فبتقدير أنواع مع توزيع الالقاب عليها المأخوذ من مقابلة الجمع بالجمع اندفع ذلك الاعتراض وكذا يقال في ألقاب الاعراب اه شيخنا (قوله واصطلحوا على تسميتها الضمة الخ) فيه ما تقدم عن العلامة الامير (قوله ولا يخلو منه كلام) أي بحسب الاصل وعلى المشهور الكثير فلا يرد نحو الاماء وان حراسنا أسدا (قوله بأن تأكيد الفعل الخ) فيه ان تأكيده تقوية لحدثه وحصوله البتة ولا يقتضي ذلك تقديمه وتأخير المعمول بل قد يدعو الداعي لتقديم المعمول وتأكيد العامل وربما جعل منه ما هنا فالمعنى والرفع والنصب لا غيرهما اجعلهما البتة مشتركين ولعله لهذا قال ان سلم تأمل اه شيخنا (قوله كما هو الاكثر) أي فلا حاجة الى ما ادعاه بعضهم من القلب للاختلاف في قبوله وان تضمن معنى لطيفا كما هنا وهو

المبالغة

المبالغة فى دعوى اختصاص الجر بالاسم حتى كان الاسم مقصور عليه وكما فى قوله
ومهمه مغبرة أرجاؤه * كأن لون أرضه سماؤه
اه حفنى (قوله أى عامل الجر اصالة) قيد بأصالة احترازا عن المضاف فعمله الجر فى المضاف اليه وهو مستقل (قوله أى غير الجر فى الاسم الخ) عبارة التسهيل مع شرحه لعلى باشا وخص الجر بالاسم لان عامله لا يستقل لافتقاره الى ما يتعلق به فيحمل بالنصب غيره أى غير الاسم المجرور عليه ومن ثمة يفقد الجر من المضارع بخلاف الرفع والنصب لاستقلال عامل كل منهما فحمل الفعل مشاركا للاسم فيهما بطريق الحمل والتفريع عليه انتهت ببعض حذف فاستفيد منها ان الحمل المنفى هو حمل غير الاسم عليه فى الجر وأما على كلام المحشى فهو حمل الجر فى الفعل على الجر فى الاسم فى حصول كل وتحققه خارجا والاول أقرب تدبر (قوله لقوة عاملهما اصالة) احترز باصالة عن الحروف الناصبة الرافعة كان وأخواتها (قوله المعنى الاصلى للجزم) وهو المصدر والاذى والآن أثر مخصوص جلبه العامل (قوله فان قلت الخ) محصله أن تقول كان القياس خفض المضارع اذا أضيف اليه أسماء الزمان لوجود عامل الجر مع شبه المضارع بالاسم وجزم الاسم الذى لا ينصرف لشبهه بالفعل فقد تهيأ وتأهل لدخول الجازم فالقياس أن يدخل عليه ويجزم فلم يخفض المضارع ويوافق به القياس ولم يدخل عامل الجزم على الاسم الذى لا ينصرف ويوافق به القياس هذا هو السؤال والجواب عنه أن يقال أما الاول فالاضافة فيه فى المعنى الى المصدر لا الى الفعل الدال على الحدث والزمن اذ الزمن المضاف قد عين بحدث الفعل لا بزمنه أيضا فلم يتسلط الزمن المضاف على الفعل معنى والحروف الجارة كذلك لانها توصل معانى الأفعال الى الأسماء لا الى الأفعال فهناك مانع معنوى منع تسلط عامل الجر على الفعل والقياس لا يتأتى مع وجود المانع وأما الثانى فيلزم لو سلط الجازم على الاسم وجزمه الاجحاف بحذف الحركة بعد حذف التنوين اذ ليس فى كلامهم حذف شيئين من جهة واحدة كشبه الفعل هنا فامتنع القياس هذا ايضاح عبارة المحشى مع زيادة فاندفع توقف بعض الأفاضل بأنه لم يدخل عامل جزم على الاسم المذكور فكيف يقال القياس جزمه اه شيخنا وبعد فما نقله الشارح عن التسهيل من وجه اختصاص الجر بالاسم كاف فى امتناع جر الأفعال بالاسماء وامتناع دخول

حروف الجر عليها (قوله بصنفه) أي لان الضم بمعنى الضمة يشمل كل ضمة وليس المراد بالضم الضمة وماناب عنها حتى يكون من تصوير الشئ بتمامه لان الكلام الآن في الاصل وسيأتي الكلام على النائب بقوله وغيرماذكرالخ (قوله والخلاف انما يظهر في الضمة الخ) هذا يقتضي ان الضم بمعنى الضمة وكذا الباقي لكن قوله بقي شئ آخر الى أن قال ويمكن أن يقال في عبارة المصنف مسامحة والاصل فارفع بضمة الخ يقتضي ان الضم هنا غير الضمة وقوله قال شيخنا السيد الخ يفيد ذلك فكأنه يقول اما ان الضم بمعنى الضمة واما ان الضم الذي هو لقب البناء يطلق على علامات الاعراب اه شيخنا لكن يقصر الضم على كلام السيد على خصوص الضمة بقرينة قوله وغيرماذكر ينوب (قوله مسامحة) أي بحذف التاء من الاسم للضرورة (قوله وقال شيخنا السيد الخ) عبارة بعضهم عن نص الرضي على ان الضم وأخواته تطلق عند البصريين على حركات الاعراب تسمحا مع القرينة والمقام هنا قرينة واضحة وأما عند الاطلاق فلا تنصرف الا لحركات غير اعرابية كضم البناء والبنية في حيث وقفل وعلى هذا فهي اكثر موردا من ألقاب الاعراب ولعل ذلك هو وجه استعمال الضمة وأخواتها فيهما دون الرفعة وأخواتها اه وقال بعضهم رأيت عبارة الرضي في شرح الكافية ونصها التمييز بين حركات الاعراب وحركات البناء وسكونهما في اصطلاح جميع البصريين وأما الكوفيون فيطلقون هذه على هذه ولا يفرقون بينهما فانظره مع مانقله المحشي عن شيخنا السيد اه وقد يقال لا منافاة بل ماقاله الشيخ السيد محمول على ما اذا وجدت القرينة وكلام الرضي محمول على حالة الاطلاق ثم رأيت في الجامي وحواشيه ماحصله ان الحركات الثلاث تسمى ضمة وفتحة وكسرة اعرابية كانت أولا لكنها اذا أطلقت بلا قرينة يرادبها الغير الاعرابية وان الضم والفتح والكسر اسماء للحركات البنائية وماناب عنها وان الرفع والنصب والجر اسماء للحركات الاعرابية وماناب عنها فلا تطلق الاولى على الثانية وبالعكس هذا مذهب البصريين وأما الكوفيون فيجيزون ذلك الاطلاق بشقيه (قوله من الاعراب بالحروف) أولى من هذا عندي من أجل ان جعيته لا تكون الامع أحد حرفين مخصوصين من حروف العلة للركة فيما حل به مع ان المقصود تعيين المواضع والمعين به يجب أن يكون غير ما حكم به تأمل شيخنا (قوله ليجانس الفرع) وهو الحروف الاصل وهو الحركات شيخنا (قوله

على

على ماناب فيه حركة عن حركة) ولو قدم هذا لكان له وجه لانه معرب بالاصل الأصيل في حالتين بخلاف ماناب فيه حرف عن حركة والحركات لا تزاحم (قوله المناسب الفاء) أى التفصيلية لا التفريعية أخذا مما بعده (قوله اذا كانت مستعملة الخ) أى واذا كانت مضافة أيضا وهى هنا غير مضافة (قوله واشتراط كون الشاغل الخ) معناه لا يشترط ما ذكر فيصدق بنفى الموضوع ولو قال ووجود شاغل وكونه ضميرا اكثرى لكان أوضح اذ لا شاغل هنا ولذا أولنا عبارته اه شيخنا وأما الجواب عنه بأن لفظ كون فى كلامه مصدر كان التامة بمعنى وجود وضميرا حال من الشاغل فلا يخفى ما فيه (قوله وقد يقال اذا جعل الخ) فيه ان غايته ان رتبته التقديم وكون رتبته التقديم لا يصيره مقدرا بعدها فاصلا لها من الاسم تقديرا اذ فرق بين التطلع الرتبى والتقديرى ولذا أجاز الكسائى هل زيدا رأيته دون هل زيدا رأيت بلا ضمير كما تقدم (قوله دفعا التوهم الخ) كذا أجاب الشنوانى وقال الشاوى احترز عن الموصولة لأن لها حالة اعراب اذ لها وجهان الاعراب والبناء اه سم وكان تحصيله لمن قيد ليكون كلامه فى المعرب اجماعا احترازا من محل الخلاف تأمل اه شيخنا (قوله واعترض كلامه الخ) إن كان معنى هذا الاعتراض ان كلام المصنف يوهم اصالة الميم وفرعية الواو والامر بخلافه اذ الواو هى الاصل والميم فرع كما يدل على ذلك قول الشارح فيما يأتى واذا أفرد فوك عوض من عينه وهى الواو ميم ورد ان قوله وقد يقال لا نسلم الخ لا يصح لانه ان أراد انا لا نسلم قصر الاصالة على الواو بل الميم أصل أيضا كما يدل عليه المنقول عن الناظم المفيد انها أصول عديدة لم يفد دفع الاعتراض بل هو باق اذ ايهام فرعية الواو عن الميم لم يزل وان أراد به ان الميم أصل والواو فرع لزم مخالفته للمنقول بعد عن الناظم وقد يقال نختار الاول ونجعل قوله وقد يقال الخ قدحا فى الاعتراض وخدشا لما ادعاه المعترض من فرعية الميم عن الواو لا جوابا عنه وان كان معناه ان كلام المصنف يوهم اصالة الميم أى انها ليست فرعا مع انها فرع عن الواو كان الجواب دافعا اذ محصله انا لا نسلم حصر الاصالة فى الواو بل الميم أصل أيضا وحينئذ فما جرى عليه الشارح فيما يأتى من فرعية الميم عن الواو خلاف الصحيح المنقول عن الناظم أو مؤول بأن يراد بالتعويض الاتيان بحرف مكان حرف آخر رجوعا لأصل آخر (قوله يوهم ان الاصل فم) لانه يفيد سبق

وجودهما على الاتيان بحروف الاعراب (قوله فالذي ينبغي) أي لانه الأصل (قوله وأجيب الخ) لو قرر الكلام بهذا ابتداء لأغناه عما سبق الذي فيه ما سمعت (قوله حيث الميم من دالهما) أي لم يكن فيه بل فيه غيره وهو الواو اه شيخنا ثم ذكره المضاف في متنه لا حاجة له مع ذكره قبل الفم لان الضمير يعود على المضاف لا على المضاف اليه فعند ذكر المضاف يعود الضمير اليه و بعد حذفه واقامة المضاف اليه مقامه يتغير الحال كبقية الاحكام (قوله وافصحها فتح فائه منقوصا) المتبادر منه ان المراد النقص المتقدم في كلامه وهو جعل الاعراب على الحرف المحذوف كقاض وحينئذ فيخالف قول الشارح وفصحاهن فتح فائه منقوصا بناء على ما جرى عليه المحشي من ان مراده بالنقص حذف اللام وجعل الاعراب على الميم فالأولى أن يكون المراد بالنقص في كلام الشارح جعل الاعراب على الحرف المحذوف كقاض المناسب للتعبير بالقصر وحينئذ فلا مخالفة نعم قد يقال ان كون فتح الفاء مع النقص بالمعنى الذي جرى عليه المحشي أفصح من بقية اللغات العشرة لا ينافي ان الافصح من الاثنى عشر فتح الفاء مع النقص بالمعنى المأخوذ من كلام شيخ الاسلام فيكون افصح من الافصح اذ الافصحية مقولة بالتشكيك ولك وان بعد حمل النقص في كلام شيخ الاسلام على حذف اللام فيوافق ما في الشارح بناء على ما جرى عليه المحشي فليحرر (قوله فانقله البعض الخ) عبارته قوله وفيه حينئذ عشر لغات أي حين اذ لم ينفصل عنه الميم وأوصلها بعضهم الى عشرين قال لان التضعيف يأتي على كل من لغة نقصه وقصره وهو متوقف على نقل عن العرب قال الهوتي ثم رأيته في شرح الشذور لشيخ الاسلام اه وتصوير كلامه لا يتأتى الا بأن يراد بالنقص ما يشمل الاعراب بالحركات على الميم والاعراب على الياء كقاض فهو ناقص ومنقوص ومقصور مضعفا وغير مضعف فهو ستة مثلثة الفاء فهي ثمانية عشر والاتباع يأتي في النقص بمعنى جعل الاعراب على الميم مع تضعيف وبدونه خلافا لما جرى عليه المحشي فيما يأتي فهذان اثنان يضمان للثمانية عشر فالمجموع عشرون اما الثمانية عشر فربما تؤخذ من هذه العبارة التي نقلها المحشي بأن يخص قوله مع تضعيف ميمه وبدونه بما اذا لم يكن منقوصا ولا مقصورا او يعمم في قوله ومنقوصا ومقصورا أي سواء كان مع تضعيف أولا وقوله بتثليث فائه راجع لجميع ذلك ولا يضر في هذا قوله فهذه مع

لغة حذف الميم ثلاث عشرة لغة فان الاثنتي عشرة اجمال واما اللغة الاتباع ففي شرح ابن هشام فان كان معنى قول الهورني ثم رأيته في شرح الشذور رأيت الايصال الى عشرين بضميمة ما هنا فلا كلام فيه وان كان معناه انه رأى العشرين فيه فلا مانع ولا يرد عليه بهذه العبارة المنقولة للمحشي انما يرد بانه استقراء شرح شيخ الاسلام لاحتمال انه ذكر الباقي في موضع آخر من ذلك الشرح تأمل اه شيخنا (قوله مراده بالنقص الخ) فسر بهذا لمقابلة التضعيف له شيخنا وفيه انه بعد تسليمه كان المناسب لمقابلته بالقصر تفسيره بجعل الاعراب على الحرف المحذوف ويكون النقص في قوله وفتحها من الخ بهذا المعنى فيوافق ما تقدم في كلام شيخ الاسلام كما تقدم (قوله أي في حالة نقصه) انظر من أين له هذا وبظهر لي وحالة تضعيفه مع الاعراب على الميم اه شيخنا (قوله أي أكثر) أخذ هذا من قول الشارح بعد وقلة الاتمام الخ (قوله ضد الخفاء) فهي الوضوح بحيث يكون معلوما من العرب ومع ذلك هو نادر لكن أنت خبير بان المتبادر ان منشأ الشهرة كثرة الاستعمال كما يفيده كلام الشارح الآتي وحينئذ فالاولى ما أجاب به المحشي فيما يأتي من ان الندرة نسبية لا تنافي الكثرة في ذاتها (قوله لان المتن لم يصرح بالاكثرية) ربما يفيد انه يومئ لها وهو كذلك اذ قوله أشهر يومئ لها لان الاكثرية منشأ الاشهرية (قوله الشاهد في الثالث صراحة) واحتمال ان البيت من الاتمام وهو الاعراب بالحروف والالف في اباها الثانية للتثنية كالف فيكون مجرورا بياء مقدرة منع منها ألف التثنية كالف لا يمنع الصراحة (قوله قال في التصريح قيل الخ) ذكر في التصريح قولا آخر ثم قال بعده وقيل أول من قاله عمرو الخ فحذف المحشي للواو قبل قيل يوهم ان المصرح اقتصر على ذلك تدبر (قوله نحو ذوانا) هو تثنية ذات حذفت نونه للاضافة اذ لا بد من اضافته كما في ذوانا افنان (قوله أي فالمقتضي لقلب اللام الخ) هذا متوقف على كون حركة الهمز الطارئة بفتحة حتى يوجد المقتضي (قوله وأخف من الياء) أي الموحدة ودفع بذلك ما يرد ان الباء الموحدة من مخرج الواو كالميم فهي لا عوضت ولا التفات لما في بعض النسخ من التصحيف (قوله ويكفي هذان في صرف الخ) لا حاجة لهذا كله مع ابدال المصنف الاعراب من اسم الاشارة اذ القصر الذي هو أقرب مذكور ليس اعرابا حتى يكون اسم الاشارة له (قوله فلا اعتراض على المصنف) أي بان كلامه يوهم ان اسم

الاشارة راجع لاقرب مذكور وهو القصر مع ان الواقع انه لا يشترط فيه هذه الشروط بل الشروط انما هي للاعراب بالحروف كما قال الشارح وسيأتي في كلام يتعلق بذلك (قوله خالط الخ) تمامه كما في حف مهباء خيطوما عقارا قرقفا والاربعة من أسماء الخمر (قوله وأورد عليه الخ) قد يقال ان الشرط الاول مراعى فيه المجموع لا الجميع تنزيلا للكلام على الواقع كما هو دأب المحصلين (قوله فيه ما فيه) قد يقال لا شئ فيه فان الشارح نظر الى مجموع الشرطين فان ذو والفم بلا ميم يأتي فيهما الشرط الثاني وذلك لان ذو تضاف عند المبرد للضمائر فاشار الى اعتبار هذا الشرط على هذا القول ليفيد انه لابد عليه من اضافتها لغير الياء والفم بدون الميم يضاف للضمائر فلابد من بيان اضافته لغير الياء أفاده سم أو يقال المراد مجموع الكلمات الست لا جميعها (قوله والقاطع للاشكال من أصله) أي ايراد لا أبالك ولا أبالي (قوله على لغة القصر) أي ولا اضافة أخذا من قوله بعد وانما ترك الخ (قوله لاي اسم) المناسب لغير الياء لا للياء لان شرط العطف بلا أن لا يصدق المعطوف عليه على المعطوف فلا يقال جاءني شخص لا امرأة بل جاءني رجل لا امرأة (قوله فلا يردان ذو والفم بالميم الخ) ولا ينافي هذا ما في الشارح من ان الفم بفرد لانه باعتبار حالة وجود الميم كما لا يخفى (قوله يظهر لي انه ليس بقيد) الظاهر انه قيد لان الكلام في لغة من يتم عند الاضافة فيتعين عنده النقص عند عدمها وأما ما أطلقوه من جواز قصرها فذاك لغة أخرى اه شيخنا فتأمل (قوله لاطلاقهم جواز قصرها) أي لم يقيدوه بوجود الشروط التي من جملتها الاضافة وقال بعضهم لا نسلم له الاستظهار المستند للاطلاق المذكور كيف وقد شهروا القصر عن النقص مع انه عند عدم الاضافة لا شك في ندرة القصر ندرة قوية بالنسبة للنقص مع تصريح المصنف فيما تقدم بخلافه اه ورد بانه يحتمل ان هذه الشروط بالنسبة للاتمام شروط صحة وبالنسبة للقصر شروط أشهرية على النقص فتحصل انه عند توفر الشروط يصح الاتمام ويكون أشهر من القصر وهو أشهر من النقص وعند عدم توفرها يمتنع الاتمام ويبقى القصر والنقص ويكون النقص أشهر من القصر (قوله وجه التعويض الخ) توجيه التعويض وتقريره مبنيان على خلاف الصحيح (قوله وتقدم وجه ايثار الخ) وهو انهما من مخرج الواو وأخف من الباء (قوله أي الحرف المذكور قبل) أي في صدر البيت

وهو كالحوت لا يرويه شئ بافمه أي يبتلعه (قوله وقلبها ياء) لاجتماع ثلاث الإمات وهي واوات مع ياء المتكلم فيقال في أبي أصله أبوي اجتمعت الواو والياء وسبقت احداهما بالسكون وهي الواو فقلبت ياء وادغمت في الياء وقلبت الضمة كسرة لمناسبة الياء اه شيخنا نقلا عن شيخه السلموني (قوله ان ذو صلة الخ) تدبر هذا الكلام فانه لا وصف بالمال في ذو مال الا أن يقال كانهم أفادت ان المال يشتق منه متمول فكانه قيل في أنت ذو مال أنت متمول وهذا وصف جاء من ذو اذ المتمول صاحب المال فلولاها لما أول وأما الضمير والجملة والعلم فليست كذلك والمشتق لا يحتاج للتأويل بالمشتق حتى يؤتى بذو ولذلك فلا يقال أنت ذو عالم بمعنى انك عالم فان أردت أنت صاحب شخص آخر عالم فات ماقصد بها من ارجاع ماليس مشتقا الى كونه مشتقا اه شيخنا وفي كلام بعضهم ان الجملة تصلح بنفسها للوصف بها فهي كالمشتق لا تحتاج للتوصل وبهذا اندفع ماقيل ان عدم صحة الاتيان بها مع المشتق اذا أريد ثبوت الوصف للموصوف بها دون ما اذا أريد ثبوته لصحوبه كقولك أنت ذو عالم أي صاحب شخص آخر غيرك عالم اذ الظاهر جواز هذه الاضافة ولا مانع منها اه ورد أيضا بانه عند ارادة هذا المعنى ان كان المراد الوصف بصحبة المشتق يؤتى بالوصف الصريح فيقال أنت صاحب عالم وان كان المراد الوصف بمعنى الصاحب يؤتى بالسببي فيقال أنت عالم صاحبك بلا ضرورة حينئذ الى الاتيان بذو فيقتصر فيهما على ماورد (قوله كما جعلوه في المثنى الخ) هذا الظاهر ان كان الخصم يلتزم اعراب المثنى والمجموع على حده كذلك وعليه يشكل ما يأتي للشارح من انهم أعربوا بعض المفردات بالحروف ليؤنس الاعراب بالحروف فلا ينفرعنه في المثنى والمجموع الا ان لا يلتزمه الخصم تدبر اه شيخنا وقوله ان كان الخصم يلتزم الخ الخصم هو سيبويه ومن وافقه سيأتي في الشرح عند الكلام على اعراب المثنى والجمع على حده مانصه وذهب سيبويه ومن وافقه الى ان اعرابهما بحركات مقدرة على الاحرف اه فعلم منه ان الخصم لا يلتزم ذلك فحينئذ لا يصح الاحتجاج عليه بهما تأمل (قوله في وقت صاحب سلامة) في كلام غيره في طريق بدل في وقت والطريق يذكر ويؤنث ويحتمل ان ذي في المثال اسم اشارة للطريق مثلا والباء للظرفية وتسلم مجزوم في جواب اذهب أي اذهب في هذا الطريق تسلم (قوله أو رد عليه ان حركة الخ) هذا لا يصح مع تصريحهم بباب اجازة واعانة واعادة

واستعمالاذة وتحوهما بما قالوه من انقلاب الواو ألفا مع ان الفتحة قبلها عارضة
اذ الاصل اجوارة نقلت حركة الواو الى الساكن قبلها ثم قلبت ألفا لتحركها
في الاصل وانفتاح ما قبلها الآن فلم يعتبروا العروض في القلب فلا وجه للسؤال
والجواب لما علمت من انه لا يشترط اصالة فتح ما قبل الواو والياء نعم يشترط اصالة
حركتهما كما قال من واوا و ياء بتحريك أصل فاعل ذلك اشتباه (قوله الاولى
والمناسب الخ) وأيضا هذا التعليل المذكور هنا لا ينتج جوة الخصوص (قول
الشارح أما لفظا فلانها الخ) فيه ان شبهها بالمثنى على هذا لم يحصل الا بالضافة انها التى
هى شرط في اعرابها ولم يكن لها ذلك الشبه من قبل وحيث لم يكن لها ذلك من
قبل فلا يصلح ان يكون وجه الاختيارها دون غيرها من الاسماء لانه يقال لم
تعتبر غيرها من الاسماء ويعتبر له شرط مثل هذا ليكون به الشبه بالمثنى وفيه أيضا
ان التعليل المذكور لا يفيد المشابهة لفظا الا ان لفظ الزيدين مثلا كلمة واحدة
لفظا لا كلمتان كالمضاف والمضاف اليه بل تصلح للمشابهة معنى الا أن يقال ان
الزيدين شيئان باعتبار الزيد عليه وهو زيد والزيادة التى هى الالف والنون
أو الياء والنون (قوله فهو المعطوف كثيرا) أى مأخوذ من تثنيت العود اذا عطفته
والكثرة من التضعيف (قوله فلا يرد الخ) المورد اللقانى كما فى الحفنى (قوله
ليست بطريق الوضع) بل عارضة للقرينة فلا تعتبر بخلاف المسمى به كالبحرين
فانه بوضع جديد (قوله بتثنيته) متعلق باللبس وقد عطف عليه قوله وجمعه
(قوله فاذا جاز) أى العدول وقوله فى احدهما أى وهو المتفقان وقوله
فى الآخر أى وهو المختلفان (قوله وعندى الخ) فيه ان العسكرى ناقل
لا مستنبط حتى ينصب بينه و بينه بحيث كانت لغتهم كذلك والمنقول
عن العرب ذلك فلا قياس وقول العسكرى لان النعت كالمنعوت تعليل مقول
المنقول وليس تعليلا لقياس الادعاء على انه قد يقال لو قيل الظريفان لافاد ذلك عدم
التفاوت بين الوصفين وقد يقصد الترتيب فيه والتفاوت فيلبس التثنية وعلى هذا
يحمل كلام العسكرى فمعنى قوله لان النعت كالمنعوت أى ان النعت قد يقصد فيه
الترتيب والتفاوت كالمنعوت والذى يغتفر فى التابع ما لا يوجب خللا تأمل شيخنا
(قوله والمعهود المعطوف الخ) مثله فى ذلك المعطوف عليه (قوله فلا يرد ان التعريف
الخ) مبنى على كلام شيخه الآتى والا فذكر خارج بالزيادة على ما للشارح لا بعهدية

المعطوف (قوله وهو خلاف المألوف) لكن وجه ما صنعه ان الموصوف وصفته كشئ واحد وماذكر غير داخل فيه فيغني عن الفضلية التي قصد بها الاخراج اه شيخنا (قوله لكنه أنث العدد) أي عامله معاملة عدد المؤنث خروجا من التأكيد (قوله اهتماما بالنساء) قد يقال ان الحديث على فرض ثبوت لفظ الثلاث فيه من تغليب الاكثر على الاقل الذي هو الطيب فتغليب المؤنث فيه من حيث كونه أكثر وهذه الحيثية هي الملحوظة فليس من قبيل ما قبله لكن هذا لا يتم الا اذا كان الثالث الصلاة أو قرة العين فيها أما اذا كان جعل قرة العين في الصلاة فالمذكر هو الاكثر لا المؤنث (قوله قال الدماميني هذا من المبالغة الخ) في الامير على المغني انه من مبالغة العشاق فادعى ان القمر المعلوم قمر مجازا بالنسبة لها فانها أكمل بهاء يعني ماقمر السماء حقيقة الا وجهها وقد رآها ليلة الوصل بعينه فالتشكل هي حيث رأت قمر السماء رأت بعينه لكن لاحظ الحقيقة المتعارفة من ان رائي المحبوب انما رأى القمر المجازي فاعترف انه رأى قمرا مجازيا لكنه صرفه لا كوكب الفلك وقال رأيت القمر المجازي لكن بعينها الناظرة ثمة له وهذا قسم من جنون العشق ويحتمل انه اشارة الى انطباع صورته في وجهها وقال بعض المتصوفة هو من اشارات الفناء والبقاء ووحدة الوجود * (قوله لانه يعني رأيته بعينها الخ) حاصله ان ما رأته بعينها هو القمر الحقيقي وما رآه بعينه هو القمر المجازي وذلك عند أهل العرف لا عنده فكأنه يقول اني رأيت ما رأته عينها وهو القمر الحقيقي فقد رأيت القمر الحقيقي لكن هو وجهها بحسب ما عندي اما هي فقد رأت ما رأيته بعيني وهو القمر المجازي عند أهل العرف وان كان هو الحقيقي عندي تدبر (قوله فيه انهم لم يضعوا الخ) فيه ان المراد بالاثنين ما يعم القسمين المتساويين فشفع يصدق باثنين واثنين وثلاثة وثلاثة وهكذا كما يصدق بواحد وواحد (قوله زكا) بالزاي والكاف على وزن فتى ومثله في هذا الوزن خسا بخاء معجمة فسين مهملة وهو ضده قال الكميت

مكارم لا تحصى اذا نحن لم نقل * زكا وخسا فيما نعد خلالها

أي لم نقل عند عد مكارم ذلك الممدوح هي زوج أو فرد لعدم احصائها اه حفني (قوله فالاول نحو كلا) أي لان ألفه بدل من لام الكلمة التي هي واو او ياء كما يأتي له فلا زيادة فيه بخلاف كلتا فألفها زائدة وتاؤها بدل من اللام وقيل بالعكس كما يأتي (قوله ومن هذا يعلم الخ) أقول محصل هذا المسلك الذي سلكه شيخنا ان المراد بالزيادة

الزيادة على أصول الكلمة فلا زيادة في نحو كلاوز وج وشفع وفيما بعد ذلك زيادة لا تفني فبزيادة قيد وأغنت خرج ذلك فهي على هذا أربعة قيود لكن الشارح لم يسلك هذا المسلك أصلا كما يفيده جعله إياها ثلاثة بل مسلكه ان المراد بالزيادة الزيادة على أحد الاسمين الاثنين النائب عنهما الاسم الدال على اثنين فجميع ما ذكر خارج بالزيادة على هذا وعليه فيندفع ما قاله المحشي وترك نحو زوج لبداهة خروجه اذ لا تتوهم فيه زيادة بخلاف ما ذكره الشارح ففيه وهم الزيادة بالمعنى الغير المراد حتى في كلا إذ ربما يتوهم ان الالف زائدة بمعنى انها ليست الاصل الذي هو الواو أو الياء ذهولا على ما يتوهم خلافه فافهم مراده فلله دره من شارح محقق اه شيخنا بزيادة (قوله فلا ينافي انه شذ سواآن) أي في قول الشاعر

فيا رب ان لم تقسم الحب بيننا * سواءين فاجعلني على حبها جلدا

(قوله أو ملحق) عطف على تثنية غير وقوله أو نفيره لك معطوف عليه أيضا (قوله الثامن أن يكون له ثان الخ) فيه ان هذا خارج بالشرط الخامس والسادس (قوله ويظهر ان المركب الخ) يظهر لي تثنية الجزأين كصفة وموصوف فليتدبر اه شيخنا وهو موافق لما في يس على التصريح نقلا عن الدنوشري وبعد فلي هذا لا يظهر فيه مجرد ما يظهر بل لا بد فيه من السماع عمن يوثق به فتدبر (قوله ورد زيادته) مبتدأ خبره قوله غير ظاهر لا يقال هو ظاهر وذلك لانك إذا قلت كلاك أو دارك مثلا كان المراد بأحد الكلبين أو الدارين جنسا أو نوعا مثلا وبالآخر جنسا أو نوعا آخر مثلا لا تقدير التثنية ولا شك انه عند اختلاف الجنس مثلا يلزم اختلاف المعنى وقد شرطنا اتفاقه لانا نقول المراد بالاتفاق في المعنى أن لا يكون المعنيان للفظ مشترك اشتراكا لفظيا كعين وان لا يكون أحدهما حقيقيا والآخر مجازيا كما يدل لذلك كلامهم في محترز هذا الشرط وليس المراد به كون مدلول اللفظين المراد تثنيتهما واحدا إذ الاتفاق بهذا المعنى ليس موجودا أصلا ألا ترى الزيدين والعمرين فان كل ذات مغايرة للاخرى ولو رد هذا الشرط بالثامن لربما كان له وجه (قوله في بعض النسخ الخ) وواحدة صفة لسلامى وضمير رجلها للنعامة كما في بعض الهوامش وتمام البيت كلاهما مقرونة بزائدة (قوله قيل بدل الخ) فأصل كلا كلو بكسر الكاف وفتح اللام وتحرك الواو وقلبت ألفا لتحركها وانفتاح ما قبلها أو كلي كذلك وأصل كلتا كلوا بكسر الكاف وسكون اللام أو كليا كذلك (قوله

لا الحاق

للالحاق) أي بنحو كرى تدر (قوله وقيل للتأنيث) أي وقيل زائدة للتأنيث
(قوله وفيه ما مر) تقدم ما فيه فلا تغفل (قوله فعلم ما في كلام شيخنا) كلامه
شيخه مبني على ما يفهم بواسطة الذوق من قولك وصل كذا بكذا من ان الباء دخول
الباء متأخر (قوله هذا هو الظاهر) مقابله ان كلتا معطوف على اثنى بحرف
عطف محذوف وكذلك حال (قوله مفردا) أي كقوله

ان للخير وللشر مدى * وكلا ذلك وجه وقبل

فاسم الاشارة مفرد دل على اثنين بحسب القصد والقبل بفتحتين الجهة أي وكلا
ذلك ذو وجهة يصرف اليها (قوله أو جمعا) نحو كلا رؤس الكبشين مرؤس وان
كان جمعا الا انه دل على اثنين بحسب القصد (قوله والشاهد في اقلما الخ) وأما
بينهما او انفسهما فلان القريب رجوع الضمير فيهما الى ما عاد عليه المضاف اليه
(قوله اكثر من رجوعه للمضاف) محل كثرته ما لم يكن لفظ كل او بعض ومثلهما
كلا وكلتا كما هو الظاهر وحينئذ كان الاولى اسقاط قوله وان كان الخ كذا نقل
عن العلامة الشبيني وفيه ان هذا متوقف على السماع (قوله كلانا غني الخ)
جزء بيت تمامه حياته ونحن اذا متنا أشد تغانيا (قوله وتبعه البعض)
عبارته بعد التعميم مفردا أو مركبا أو أصله نحو اثناي وثنتاكم ولا يقال اثناكما
لان ضمير التثنية نص في الاثنين فاضافة اثنين اليه اضافة الشيء الى نفسه وهو
لا يجوز بخلاف ضمير الجمع فليس نصا في عدد مخصوص فاضافة اثنين اليه من
اضافة الخاص الى العام وبخلاف كلا وكلتا فانهما ليسا نصين في التثنية لان
لفظهما مفرد ومعناهما مثنى فحصل الفرق بينهما وبين اثنين اه باختصار ما
والذي أفهمه من هذا ان المراد اضافة المثنى لنفسه لفظا اي ان كلا من الكلمتين
نص في التثنية فكأنك قلت اثنا اثنين فيقبح التكرار اللفظي كما قاله في توجيه قولهم
صغت قلوبكما لم يقل قلباكما فرارا من تكرار التثنية ولو كان المضاف اليه غير
المضاف لا معنى حتى يلزم ما قرره المحشي ويؤيد هذا الفهم ان الجادة في التأكيد
انفسهما لا نفساهما لذلك واضافة الشيء لنفسه معنى شائعة في التوكيد نحو زيد
نفسه القوم كلهم وأيضا عند التحقيق الاضافة هنا وفيما ذكر من اضافة العام
للخاص فهي للبيان وكلاهما لما كان لفظ كلا فيه مفردا وان كان مثنى معنى
لم يوجد التكرار فقوله وهو لا يجوز أي في الفصيح والمحشي فهم ان المراد المنع من

أصله وانه للمعنى فقال ماقال وما أيديه من تصريح بعضهم بالجواز المعارض لتقييد الذى ادعاه الحفنى مبنى على مافهم والافهو مؤيد لما قلنا اذ تصريح بعضهم بالجواز مشعر بأنه غير الجادة فيفيد ان الجادة المنع اه شيخنا بزيادة (قوله لان الغالب الخ) فيه انه يجب أن يكون الحال رافعا لضمير صاحبها وعلى هذا يلزم أن يكون لضمير غيره الا أن يقال لما كان المضاف اليه هنا عين المضاف فى المعنى ساغ ذلك وكان تحصل توجيهه انه راجع لصاحب الحال باعتبار معناه تأمل (قوله اذا انضم الخ) أى بخلاف نحو رجلان (قوله أى عض ونيب) وجه ذلك ان الضمير فى أطرق عائد على الثعبان وهو المراد بالشجاع الثانى فى الواقع فاعلا لرأى بخلاف الشجاع الاول فان المراد به الرجل الشجاع والمعنى ان الثعبان اذا لم يجد أحدا يعضه خفض رأسه متحسرا على مافاته كالرجل الشجاع اذا لم يجد أحدا يفترس به فانه يخفض رأسه لذلك ولو رأى الثعبان محلا لنابيه لرفع رأسه وعض ذلك المحل ويحتمل غير ذلك (قوله وساحران خبر مبتدا محذوف) احتاج لذلك لان لام الابتداء لا تدخل على خبر تقدم عليه بخلاف قوله لدليل هو لام الابتداء (قوله وقيل هذان مبنى الخ) مرجحه ان التوجيهين السابقين على اعرابه وهو كذلك (قوله وانما قال الاكثر) أى وهم أهل اللغة الفصحى (قوله وهى السنة المجدبة) فى كلام بعضهم انه تثنية اشهباب مصدر اشهاب من الشهبة وهى لون معروف (قوله على التحقيق) محصله ان التحقيق فى مسلمى من جاء مسلمى انه معرب بواو انقلبت ياء لحرف الاعراب وهو الواو موجود لا مقدر غاية الامر انه تغيرت صفته بالقلب ياء ومقابله ماذهب اليه العمدة ابن الحاجب من انه معرب بواو مقدرة للثقل ورد عليه بأن الحركة فى الفتى قبل قلب لامه ألفا مقدرة للثقل وقد حكم بالتعذر نظرا للحالة الراهنة فليكن مسلمى كذلك اذ مادامت الياء الاولى تتعذر الواو * وأجاب العلامة الامير بانا نظرنا للحالة الراهنة فيهما لكن المانع من حركة الفتى كون الالف لا تقبل التحريك وهو وصف ذاتى لازم فظهور الحركة متعذر وأما المانع من ظهور الواو فى مسلمى فهو تحقق الياء وهو ليس بلازم لجواز حذفها فتأتى الواو ويقال مساوى الا انه ثقيل فالمانع منه الثقل وهذا لا غبار عليه اه وفى قوله وهو ليس بلازم الخ نظر لان فيه ميلا لغير الحالة الراهنة وهو حذف الياء والمعترض قيد بمادامت الياء فالاولى فى الجواب ان عدم تحريك الالف أمر

عقلي يستحيل تخلفه بخلاف الاتيان بالواو مع الياء الاولى فليس مستحيلا عقليا وانما قاعدتهم لا يجتمع العوض والمعوض ان قلنا الياء عوض أو قلب الساكن السابق من الواو والياء ان لم نقل عوض ولم نشترط تحرك الثاني والا فلا لعدم السكون ما معناه كذا قيل وفي هذا الجواب أيضا نظر لان مراد من اعترض على ابن الحاجب انه مادامت الياء لا يمكن الاتيان بالواو لكون الياء في محل الواو اذ لا يمكن شغل المحل الواحد بشيئين في آن واحد كما قاله ابن هشام في المضاف لياء المتكلم من انه لما اشتغل ما قبل الياء بكسرة المناسبة تعذر شغله أيضا بحركات الاعراب اذ المحل الواحد لا يقبل حركتين في آن واحد فحينئذ الاتيان بالواو مع الياء مستحيل عقلا وقوله وهذا الاعتبار عليه قيل عليه غبار اما أولا فلان الواو لا تأتي الا عند حذف الياء ولا توجد مع وجودها وكذلك الحركة لا تأتي الا عند زوال الألف ولا توجد مع وجودها فعند الامعان لا فرق واما ثانيا فلانهم عدوا من المقدر للتعذر اعراب المضاف لياء المتكلم وظاهر أنه يجري فيه ما ذكره في مسلمي فالانصاف ما رد به على ابن الحاجب اه (قوله للفصل به) أي بالمعطوف عليه أي مع ضعف العامل بالتأخير (قوله اذ لا جمع لهما غير سالم) غير مسلم في عامر فان له جمع تكسير هو عوامر كما سيأتي للشارح في شرح قول الناظم

فواعل لفوعل وفاعل * وفاعلاء مع نحو كاهل

فانه قال هناك ورابعها فاعل اسما علما أو غير علم نحو جابر وجوابر وكاهل وكواهل ومسلم في مذهب لما سيأتي في جمع التكسير عن المصنف وغيره ان نحو منقاد ومختار ومضروب ومكرم لا تكسير بل يجب جمعها تصحيحا فيكون مذهب مثلها (قوله كما يفهم من قوله لسلامة الخ) أي حيث أضاف السلامة الى بناء الواحد فيدل ان التعليل المذكور في الشرح وان أفهم ذلك لكنه يرجح نصب السالم في كلام الشارح صفة لجمع حيث قال لسلامة بناء واحده برجوع الضمير للجمع ولم يقل لسلامته أو لسلامة بنائه برجوع الضمير للمذكر الواقع على المفرد وأيضا تفريع الشارح قوله فيسمى هذا الجمع على قول الناظم سالم جمع يفيد ذلك وان كانت السلامة في المعنى قائمة بالواحد الا أن يقال مقصود المحشي ترجيح الجر في غير تركيب الشرح اه وفيه نظر اما أولا فانما قال لسلامة بناء واحده لان المعلل تسمية الجمع بهذا الاسم المشتمل على وصف السلامة للمذكر فالجمع هو المحدث عنه فيعود الضمير

اليه لا الى المذكر واما ثانيا فلان الموجود بأيدينا من النسخ و يسمى هذا الجمع بالواو لانتفاء التغيير (قوله أى لغيراعلال) متعلق بسلامة لان معناها انتفاء التغيير فلا يقال كان الصواب أى من التغيير لغير اعلال أى فلا يشترط السلامة منه (قوله والعلم لتأويله بالمسمى الخ) يفيد ان اشتراط العلمية لا لذاتها وهو التشخص حتى تنافى اشتراط التنكير بل لتحصيل الوصفية تأويلا فهى المشروطة فى الحقيقة وهى شرط للجمعية بالفعل موجودة لم تزل لانفس العلمية فلاحاجة لما أطال به فيما يأتى من قوله ثم اشتراط الخ وتوضيح ذلك ان دلالة الواو على الجمعية انما هى بالاصالة فى الفعل بدليل اسميتها فيه فلا يجمع بها الا ما أشبهه معنى وصحة واعلالا وهو الوصف المشتق وحمل عليه العلم لانه وصف تأويلا لتأويله بالمسمى دون أسماء الأجناس الجامدة فلا يقال التأويل بالمسمى يمكن فيها أيضا فيؤول رجل بمسمى برجل لانا نقول ليس المدار على مطلق الامكان بل على قصد المتكلم لذلك التأويل لزوما بحيث لا ينفك عنه ذلك لوجود ما يدعو اليه حين الجمعية وهو تنافى العلمية والجمعية فلا توجد الصفة التأويلية الا حينئذ وهذا موجود فى الاعلام دون أسماء الأجناس الجامدة لعدم الاضطرار فيها الى التأويل حتى يقصده المتكلم ولك جواب آخر وهو أن التأويل بالمسمى أنسب بالاعلام دون أسماء الأجناس الجامدة ثم ان هذا كله يجرى فى المثنى اذ دلالة الألف على التثنية انما هى بالاصالة فى الفعل بدليل اسميتها فيه فكان يلزم بمقتضى هذا ان لا يثنى الا العلم أو الصفة مع انه ليس كذلك لورود نحو وقال رجلان من الذين يخافون أنعم الله عليهما الا أن يقال ما ذكر توجيه لما سمع لا موجب أو لعدم ما يغنى عن تثنية غيرهما بخلاف الجمع فانه يغنى عنه جمع التكسير تأمل (قوله لتأويله بالمسمى) أى لزوما فى قصد المتكلم كما تقدم (قوله للاقدام) أى لا للجمعية بخلافها على الجواب الثانى فانها شرط للجمعية (قوله الا بعد قصد تنكيره) قد يقال اذا كان جمع العلم وتثنيته باعتبار تنكيره وهو شاذ كان كل من جمعه وتثنيته شاذا أيضا مع أن الواقع انه قياسى ويجاب بأن تنكير العلم غير ضرورى عند عدم التثنية والجمع لانه يمكن استعماله علما فى كل موضع فجعله نكرة فى غير ضرورة اخراج له عن أصله فيكون شاذا بخلافه عندهما فانه لا يمكن تثنيته وجمعه علما لان كلا من الجمعية والتثنية ينافى العلمية فلا يلزم من شذوذ ما يمكن اجراؤه على أصله شذوذ

مالا يمكن اجراؤه على أصله (قوله انه يكفى ذكوره بعض الخ) نحو زيد والهندات
أو والحمير منطلقون (قوله في تعريف كل الخ) لم يتقدم تعريف الجمع ولعل تعريفه
بأنه اسم ناب عن ثلاثة فأكثر متفقة في الوزن والحروف بزيادة أغنت عن العاطف
والمعطوف (قوله بحذف المقصورة) أى ولا لبس لان بقاء فتح ماقبلها دافع له
(قوله اللبس بجمع مالا تاء فيه) أى وفتح ماقبلها لا يدفع اللبس لان الفتح انما يشعر
بالألف لا بالتاء وان كان فتح ماقبلها لازما (قوله متضادين الخ) وسوّغ ذلك فى الالف
الممدودة ذهاب صورتها (قوله فلو حذفوا التاء) أى فابقوه وثنوا الضرورة بخلاف
الجمع فلا تبقى لما سبق ولا تحذف لما سبق بل ينتقل عند ارادته لصيغتها الخاصة
تأمل اه شيخنا (قوله ولك أن تقول لا دليل الخ) فيه أن قول الشارح وأشار
بقوله وشبهه الى أن الذى يجمع هذا الجمع الخ صريح فى ارادة خصوص جمع
السلامة وأيضا كون موضوع المصنف الذى ينبغى أن يكون الشارح على طبقه
الاعراب بالحروف النائبة يفيد ذلك فما ذكره هو الدليل فكيف ينفيه كذا قيل
وفيه ان هذا خروج عن مقصود المحشى لان مقصوده ان الشروط التى ذكرها
الشارح لخصوص جمع المذكر السالم الذى الكلام فيه لاتخصه فى الواقع وليس
فى عبارة الشارح مايفيد أن هذه الشروط لاتكون الا فيه فالمحشى معترف بأن
الكلام فى خصوص جمع المذكر السالم (قوله لم يستوف مطلق شروطه) اذ بقى له
شروط تقدمت فى المثنى (قوله من اضافة المسمى الى الاسم) أى فهى اضافة
حقيقية على معنى اللام ففى ذو برق نحو صاحب هذا الاسم أى ذات مسماة
بهذا الاسم أى مسمى كل منهما بذلك لا مجموعهما كما لا يخفى (قوله كذات مرة) أى
صاحبة هذا الاسم وهو مرة كأن تقول هذه الخطوة من الخطوات ذات مرة أى
خطوة صاحبة هذا الاسم وهو مرة وهكذا يقال فى ذات يوم ويحتمل أن المراد
بذات فى ذات مرة وما بعده النفس أى نفس مسماة بمرة ويوم اذ ذات الشئ تطلق
على نفسه وعلى كل ليس المراد صاحبة مرة بمعنى امرأة صاحبة مرة من الوصال
مثلا وصاحبة يوم بمعنى امرأة صاحبة يوم من أيام السرور مثلا اذ هذا ليس مما نحن
فيه تأمل (قوله قال الروداني لا أظن الخ) من هذا يؤخذ ما اختاره العلامة الأمير
من أن اطلاق المذهبين لا يحسن بل العلم الاضافى ان انفرد فيه المضاف اليه جمع
الصدر فقط قولا واحدا كضاربى زيد وان تعدد كل منهما كضارب زيد المصرى

وضارب زيد الشامى وضارب زيد المكى مثلا فالوجه جمعه جمعا كضاربى الزيدين اه قال بعضهم وما اختاره العلامة لا يظهر الا عند جعل المركب الاضافى علما لمن وجد فيه معنى ذلك المركب الاضافى وهو غير لازم اذ قد يجعل علما لمن لم يوجد فيه ذلك أصلا كان يجعل ضارب زيد علما على أشخاص لم تضرب زيدا أصلا على ان كلا من ضارب وحده وزيد وحده لا معنى له كالزاى من زيد وحينئذ فامتناع جمع الجزء الثانى فى عبد الله ظاهر لايهام ما لا يليق فى هذه المادة ونحوها لا لعدم التعدد حتى يقال ان وجد التعدد صح جمعه وحينئذ فلا أخذ تأمل (قوله لا يرد عليه الجمع الخ) محصل الايراد أن التقييد بالتذكير والعقل باطل بهذه الجموع الواردة فى القرآن (قوله هو معنى قول التوضيح الخ) أى لان ما خرج بقوله ليت من باب الخ خارج بقول الموضح قابلة للتاء وما دخل فيه من نحو أفضل داخل بقوله أو تدل على التفضيل هذا معناه وبعد ذلك فيه نظر اذ عبارة الموضح لا تشمل أكبر ولا لحيان بخلاف عبارة الشارح الا ان يراد بما تدل على التفضيل ما تفيده ولو لم تكن صيغة تفضيل فان أكبر لعظيم الكمرة ولحيان لطويل اللحية وفى ذلك زيادة (قوله من عد جمع الثلاثى المذكور الخ) أى عد ما حذفت لامه فى قول المصنف والسنون وبابه وعد ما حذفت فاؤه فى قول الشارح وشذ رقون فى جمع رقة وهى الفضة الخ) فعلم ان المنافاة المتوهمة بالنسبة لكل مما عوض من لامه أو فائه تاء التأنيث لا بالنسبة للاول فقط (قوله ويرد على البيت الخ) يرد عليه أيضا ان العانس صادق على الاول وهو الذى لم ينبت شاربه مع بلوغه أوان الانبات فيخص العانس بمن أنبت (قوله ولا من معناه قيل له) واحد من معناه وهو واحد وقد يقال لو كان واحده واحد للزم اطلاقه على ثلاثة من جنس ذلك الواحد مع ان عشرين ونحوه لا يطلق على ثلاثة أفرادا الا ان يدعى انه غالب على بعض ما يصدق عليه (قوله أى وانطلاق عشرين) فى الدليل شئ اذ لا يلزم ما ذكر لاحتمال ان يغلب اللفظ على بعض ما صدقه مع جعل أقل الجمع اثنين فى عشرين فالدليل ان لا مفرد لعشرين اذ لا يقال عشر بالكسر وباقى الاعداد مثله ولو حملا عليه تأمل اه شيخنا نعم قد يقال مفرده عشرة وان المفرد حصل فيه تغيير حين الجمعية فيكون من جموع التكسير السماعية (قوله لا يقبل التاء الخ) قد يقال هو قابل باعتبار المعنى ويأتى نظيره تأمل اه شيخنا وربما يفرق كما يأتى (قوله ويكتب بالواو ولا يقال)

يلتبس مع كتابته بالواو بأولوا المركبة من أو ولولا نا نقول اللبس مدفوع بكتابة
الالف آخرا فيما نحن فيه دون هذا نعم يقال هو ملتبس بأولوا فعل ماض أو فعل أمر
من التأويل من نحو قولك القوم أولوا العدل أو يا قوم أولوا الجمل تأمل (قوله أى بل
يكون اسم جمع) أى اسم جماعة متسو بعلة بكونها اجزاءه وليس المراد اسم الجمع
الصادق على ثلاثة أمثال المفرد والا أشكل اه شيخنا (قوله أى على مجموع
ماسوى الله تعالى الخ) فى عبد الحكيم على الخيالى هو اسم موضوع للقدر المشترك
بين جميع الاجناس أعنى ماسوى الله من الاجناس فان القول بتعدد الوضع بحسب
كل جنس كلفظ العين قول بلا دليل وكذا جعل الوضع عاما والموضوع له خاصا فانه
مخصوص بمواضع واذا كان موضوعا لمعنى واحد مشترك بين جميع الاجناس
فيجوز اطلاقه على كل واحد من الاجناس وعلى كلها كاطلاق الانسان على كل
من زيد وعمرو و بكر وعلى كلها فليس موضوعا للمجموع فقط ولا لما صح جمعه على
عالمين والقول بالاشتراك بين الكل وكل واحد خلاف الاصل لا يصار اليه بلا ضرورة
قال السعد فى شرح الكشاف هو اسم لكل جنس وليس اسما للمجموع بحيث لا يكون
له افراد بل أجزاء فيمتنع جمعه اه وعلى كل فزيد ليس بعالم بل من العالم (قوله لم
يكن فى الجمع فائدة) ذكروا ان فائدته التنصيص على العموم وقوله ولم يتم قولهم الخ
فيه انهم يقولون هذا اغلبى فكيف يلزمون بعدم تمامه هذا وان كان الحق ما جرى
عليه المحشى اه شيخنا (قوله الاعتراض بان الجمع الخ) كل من الاعتراض
والجواب مبنى على ان مفرد عالمين عالم بمعنى صنف من الاصناف عاقل وغير عاقل
لا خصوص العاقل كصنف الملائكة وصنف الانس وصنف الجن (قوله والالزم
الخ) أى والا يكن المعتبر العموم الشمولى بأن اعتبر العموم الزم ان غالب الجموع
وهى كل جمع لغير علم كالرجال والصالحين مساو لمفردها بل أخص فى نحو
الماشين والشاربين والا كان اذا لم يرتكب التغليب فيبطل قولهم ان كون
الجمع أعم اغلبى اذ العموم لا يكون على هذا الا فى جمع الاعلام أما الصفات
كالصالحين والماشين وأسماء الاجناس كالرجال فلا يكون فيها عموم بل مساواة
أو أخصية كما سمعت لكن ربما يفيد كلامه ان المساواة هى الغالبة ولا أخصية
أصلا وليس كذلك الا ان ارتكبنا التغليب فى مثل الماشين والا ففيه الاخصية
والحاصل ان الاعلام فيها اعمية وأسماء الاجناس فيها مساواة والصفات فيها

مساواة فى نحو الصالحين وكذا فى نحو الماشين لكن بالتغليب والاجابات الأخص% اهـ شيخنا وربما يقال بالمساواة للمفرد فى نحو الماشين والشاربين لأن هذا الجمع لا يكون مفرده الا عاقلا وان كان الماشى أو الشارب فى حد ذاته يشمل العاقل وغيره الا انه لا يجمع هذا الجمع الا اذا اعتبر العقل فى مفرده والكلام فى الجمع ومفرده المستوفى للشروط فنحو الماشين ومفرده بهذا الاعتبار كالصالحين ومفرده ويدل على ذلك قولهم فى سابق ان كان صفة عاقل جمع كالسابقون السابقون أو صفة فرس فلا وكون الاعلام فيها أعجمية انما هو بقطع النظر عن عروض الاشتراك والا فبالنظر اليه لا أعجمية بل مساواة تأمل (قوله فيكون جمعه مستوفيا الخ) فيه ان لفظه لا يقبل التاء ولا يدل على التفضيل فلولا اعتبار القبول معنى لم يتم هذا وهذا هو النظير الذى وعدنا به اهـ شيخنا الا أن يفرق بأن العالم فى لفظه قوة الاشتقاق بدليل قوله الذى يعلم منه ذات موجده فكأنه مأخوذ من العلامة بخلاف لفظ أهل (قوله تسكينها ضرورة) أى كما فى قوله

لقد ضجت الارضون اذ قام من بنى * سدوس خطيب فوق أعواد منبر.

(قوله يستحق هذا الاعراب) ان أراد اصالة وقياسا لا الحاقا فلا بدله من دليل وان أراد الحاقا كان مكابرة فى شذوذ بعض الملحقات اهـ شيخنا نعم المتبادر من كلامهم فى قولهم اذا سمى به ولو سميت اعراب ما انشأت تسمية بذلك من غير توقف على السماع فانظاهر ما قاله الدمامينى وسيأتى عن بعض النزاع فى شذوذ جميع الملحقات (قوله الا ترى الخ) استدلال على الغاية (قوله الى قنسرين ونصيبين) سيأتى للمحشى نقلا عن الرودانى انهما وفلسطين من المرتجل المشبه (قوله بل صرح الخ) ترق من الاستنباط الى التصريح لواقع مبهم وفيه زيادة المرتجل المشبه للجمع وفيه ان هذا التصريح لا يفيد القياسية لان قوله ففيه ثلاث لغات محتمل لكون ذلك بطريق الالحاق (قوله وكل جائز) فيه نظر فان اخراج أو زون بقيد الحذف يقتضى دخوله فى أول المسألة مع انه خارج منه فعلى الشارح فيه مؤاخذة واذا كان كذلك فأين الجواز وقوله أولا لبيان الواقع لا الاحتراز لا يدفع هذا الا أن يقال مراده ان هذا اللفظ خارج عن التعريف فلا ينظر اليه فى الدخول والخروج وانما ذكره للاشارة الى أن هذا الباب لا يكون الا ثلاثيا كما هو الواقع (قوله وشرط بعضهم الخ) قد يقال يغنى عنه قيد ولم تكسر اذ سمع اهنا ودعوى انه تكسير المذكر

قد لا تسلم (قوله والبيت يعطى الخ) قال شيخنا مراده أبداً احتمالين في الغيب لا الاعتراض (قوله محذوفة العين) فأصله أثوب حذفت الواو التي هي العين وقصد تعويض التاء عنها (قوله كناسبة هراوة هراوى)* أي لم تقلب الواو في هراوى همزة لمناسبة ابقائها في هراوة والا فالقاعدة قلبها همزة ككساء هذه على ما في كثير من النسخ وحينئذ فليحرر لفظ هراوى وضبطه وعلى هو جائز أم لا ومن أي الانواع هو وفي بعض النسخ كمناسبة هراوا والهراوة أي كمناسبة الجمع الذي هو هراوا لمفرده الذي هو هراوة حيث أبدلوا الهمزة في الجمع واواً لتناسب مفرده في ان كلا منهما فيه واو رابعة بعد ألف ولم يقلبوها ياء كما فعلوا في قضايا وهدايا وبيان ذلك كما يؤخذ من الشارح عند الكلام على قول المصنف * وافتح وردّ الهمز يا فيما أعل * لاما وفي مثل هراوة جعل * واوا ان الجمع على مثال مفاعل اذا كانت لامه واوا وسلمت في الواحد كهراوة وهراوا جعلت الهمزة فيه واوا فيقال هراوا والاصل هرائو بقلب ألف هراوة همزة ثم هرائي بقلب الواو ياء لتطرفها بعد كسرة ثم خفف بالفتح فصار هراءى ثم قلبت الياء ألفاً لتحركها وانفتاح ما قبلها فصار هراءا فكرهوا ألفين بينهما همزة لاجتماع شبه ثلاث ألفات وهم يكرهون اجتماع الأمثال فأبدلوا الهمزة واواً طلباً للتشاكل لان الواو ظهرت في واحده رابعة بعد ألف وان كانت في الواحد لام الكلمة وفي الجمع بدلا من الهمزة الزائدة المبدلة من ألف الواحد فصار هراوا بعد خمسة أعمال وعلى هذا فالاشكال والهراوة العصا الضخمة كما في التصريح تدبر (قوله فيجمع بالالف والتاء) لعله سماعا والا فهو ليس مما ذكر في قوله وقسه في ذي التاء الخ الا أن يعتبر كونه وصفا لغير العاقل تأمل (قوله من اعلالين) أي في الواو على ان أصلها شوهة بسكون الواو فأحد الاعلالين تحريكها بعد السكون وثانيهما قلبها ألفا وعلى القول فيها الثاني فقط لتحركها اصالة (قوله أظبو كأرجل) قلبت الواو ياء لانه ليس في العربية اسم معرب آخره واو قبلها ضمة والضمة كسرة لتناسبها ثم أعل كقاض (قوله على الكسر في ذين فقط) أي لا في مضموم الفاء مطلقا (قوله والذي يجوز الخ) السياق يقتضي تخصيصه بمضموم الفاء مع انه يجري في مفتوحها ومكسورها* لكن كلام الشارح يفيد ضعف الضم فيهما مطلقا (قوله بيا) يقال ما بيت القوم فتمتهم

مانع كما فى القاموس وقوله فيها أى اللام (قوله وانظر ما علة منع الصرف) قد يقال علته جزمها بالفتحة تبعية الكسرة للتنوين وقال بعضهم شبه الوصفية وشبه الزيادة ارتكب فى هذا خصوصه (قوله والظاهر ان اعرابه الخ) مقابله تقدير الحركات على النون المانع من ظهورها فتحة المشابهة بجمع المذكر القياسى (قوله بحركات مقدرة) شامل للفتحة (قوله فلا ركاكة فى حل الشارح) لكن ينبغى أن يراد بقول الشارح وما حمل عليه غير باب سنة والاجات الركاكة بالنسبة اليه (قوله وفى هذا دور) فافهم فيه انه لا دور اذ اعراب الاسماء الستة متوقف على ارادة اعراب المثنى والمجموع بالحروف واعراب المثنى والمجموع بها متوقف على اعراب الاسماء بها بالفعل فأحد التوقفين فعلى والآخر ارادى فمن فعل شيئا فى شئ لبرتب عليه أن يفعله فى نظيره لك الشئ ثم فعل ذلك فى هذا النظير لوجوده فى ذلك الشئ لا يقال فعله دورى أى فارادة اعراب المثنى والمجموع بالحروف سبب فى اعراب الاسماء بها فلما حصل هذا الاعراب فيها بالفعل المترتب على الارادة المذكورة كان حصوله فى تلك الاسماء بالفعل سببا لحصوله فى المثنى والمجموع بالفعل وهذا لا دور فيه (قوله بل لمفردهما) أى فلا تظهر الفرعية الا فى مثنى الاسماء الستة وجمعها فلو أعربا بالحركات لزم مزية الفرع على أصله وأما مثنى وجمع غيرها فهو فرع عنه لا عنها فلو أعربا بالحركات لم يلزم مزية الفرع على الاصل اذ أصلهما هو مفردهما وهو معرب بالحركات لا الاسماء الستة وبهذا تعلم عدم ملاقاة الجواب الثانى للايراد اذ المعترض يسلم ان من جملة المثنى أبوان وأخوان الخ اه شيخنا ويحتمل ان معناه ان التثنية والجمع ليسا فرعين لكل مفرد بل لمفردهما وهو ليس معربا بالحروف بل بالحركات دائما فيكون هذا الاعتراض ذهولا عن كون الاسماء الستة تثنى وتجمع أو مبنيا على ان التثنية والجمع لنحو أب وأخ لا لنحو أبوك وأخوك الذى من الاسماء الستة وحينئذ فالجواب الثانى ملاق للايراد على انه ملاق أيضا على الاول كما يعلم مما يأتى لنا فى بيانه (قوله وليس كذلك) أى ليس كل جمع معربا بالحروف فان جموع تكسير الاسماء الستة معربة بالحركات مع ان مفردها معرب بالحروف اه شيخنا ويحتمل ان معناه وليس الواقع فى اعراب كل جمع كذلك أى مثل ذلك المقتضى الذى هو اعرابه بالحروف بل بعض الجموع معرب بالحركات كجمع المؤنث وجمع التكسير سواء كان ذلك للاسماء الستة أو لغيرها

تأمل

تأمل (قوله ويجاب عن الاول الخ) محصل الجواب تسليم ان المراد بالمثنى والجمع
في قوله ولو أعرب المثنى والجمع جميع افرادهما وهو منشأ الايراد لكون المراد بقوله لزم
أن يكون للفرع مزية على الاصل ان ذلك في الجملة ويحصل التبيان مع كون المراد
بهما فيه ذلك بعض ما مفرده معرب بالحروف وهو مثنى وجمع الاسماء الستة وسكت
عن غير ذلك من المثنى والجمع لظهور طرد الباب خلافا لمن توهم انهما جوابان واحد
اذ اعادة الباء دافعة لذلك تدبر (قوله أو مع الواو في حال الرفع) أي ان لم يقل بضم
ما قبل واو الجمع وفتح ما قبل واو المثنى والا فلا لبس (قوله ونحوه) بناء على ان معنى
قول الشارح على حد اعراب الاسماء الستة انه على طريقتها في مجرد الرفع بالواو
والنصب بالالف والجر بالياء أما اذا كان معناه انه على طريقتها فيما ذكر
وفي اتباع ما قبل الآخر للآخر فلا نحو اذ ما قبل الياء حينئذ مكسور فيحصل اللبس
(قوله ورد عليه ان المقدم الخ) منع للملازمة ما ذكره مبني على ان المراد بقول
الشارح ولو جعل اعراب أحدهما كذلك دون الآخر جعل كله له لا للآخر
واختصاصه به من حيث المجموع ولا دليل على هذا لجواز أن يكون المراد جعل
مجموعها واختصاصه بالاحد بحيث لا يعطى منه للآخر شيء وحينئذ يبقى الآخر
بلا اعراب أصلا اذ اعطاء الاعراب بالحركات غير ممكن فلا يلزم المزية كما تقدم
فتمت الملازمة ولزم المحذور المذكور وقد يقال لا يلزم المحذور المذكور بمجرد
ذلك في اعراب أحدهما بالثلاث والآخر باثنين منها أو واحد فلا بد من بيان
ابطال هذا أيضا حتى يلزم المحذور المذكور (قوله لا يمكن) هو مضر للزوم
التحكم اذ كل فرع منهما يلحق أحدهما بالاصل دون الآخر مع استوائهما فيها
فان قلت لا تحكم ولذا يعطى الحروف الثلاثة دون المثنى لسبقه على الجمع فله مزية
لزم ان أعطى الجمع في حال الرفع الواو للبس بالمثنى وان أعطى فيها الالف لم يحصل
التناسب فعلم ان اللازم على هذا اما التحكم أو الالتباس أو عدم التناسب
(قوله فلا يتم التوجيه) أي توجيه التوزيع المطلوب (قوله في الرفع والنصب) مثلا
لو أعرب الجمع المذكور على حد الاسماء الستة ورفع المثنى بالواو ونصب بالالف
وحمل عليه الجر أدى الى الالتباس رفعا ونصبا وجرا والفرق بالعامل يختلف
في نحو رأيت الضاربين الزيدين اذ يحتمل نصب الزيدين بضاربين فيكون جمعا أو
جره فيكون مثنى (قوله وحينئذ يحصل الالتباس ونحوه) أي سواء كان الحرف

الآخر الالف أو الياء اما بالنسبة للواو فظاهر واما بالنسبة للحرف الآخر فان كان
الالف ... في حالة النصب دون الجر على كلامه أو والجر على ما تقدم لنا
وان كان الياء الساكن في حال الجر دون النصب أو دائما فالياء تمام على كلامه
أو والنصب على ما تقدم لنا والا فلا لبس معها أصلا (قوله لكن هذا يؤذى الخ) أى
وهذا خلاف المتبادر من عبارته (قوله فلو أميل الى الشفتين) هو ظاهر وفيما قبله
شئ اه شيخنا (قوله لما حملوا النصب على الجر) اى لما حملوا حالة النصب على حالة
الجر في النطق بالياء ولم يكن الاعراب بها الا ان الكلام الآن على مذهب سيبويه
ومن وافقه القائلين بتقدير الاعراب تأمل (قوله ومن الثاني الخ) ان كان الرد للثاني
مرتبا على الاول بمعنى انه لو ظهرت الفتحة لقلبت الياء ألفا فالجواب الاول كاف
دافع وان كان مستقلا على تقدير الفتحة فلا حاجة اليه ولا للجواب الا ان قلنا
ان الحركة المقدرة توجب القلب بدليل قولهم في بعض الكلمات تحركت الياء
أو الواو بحسب الاصل وقد يفرق بان ذلك كان فيه حركة أصلية لا هذا تأمل
اه شيخنا (قوله من المثنى وغيره) أى كالفتى فلو قلبت في المثنى لالتبس بالمقصور
عند الاضافة كفتاك ومصطفاك زيد لأن ما قبلها مفتوح ولو قيل بدله فصلا
للفرق بين صورة المثنى المرفوع وغيره لكان أقرب ويمكن حمل كلامه
عليه (قوله نحو خليلي الخ) حذفت النون في خليلي للاضافة و... الصادة فهي
للضرورة والتقصير أن القائل لم يكن هو مضافا اليه فلم يكن مضافا فالياء فالحذف
حيث للاضافة ولا يمنع منها وجود الكون الى الوصف ولا يضر عدم وصلها
بالثاني لان الوصف مثنى كما قال

وكثر ذا الوصف كاف ان وقع * مثنى او جمعا سبيله اتبع

أى كان عن اتباع مضاف اليه ... يتعين كونه مثلا الكل ... كان قصد
الشئ ... لضرورة وورد عليه انه محل (قوله أى وزيادة فرق)
بناه على أن الضمير في بينه عائد على الجمع وعليه فيحتاج الى تأويل قوله بين نون
المثنى بان يقال بين مثنى ذى النون أما لو رجع الضمير في بينه لنون الجمع فلا
يحتاج الى قوله أى وزيادة الخ ولا الى تأويل قول الشارح وبين نون المثنى اه شيخنا
(قوله حذف الف الجمع) أى كما سيأتي في قوله

واحذف من المقصور في جمع على * حد المثنى ما به تكملا

والفتح

* والفتح أبى مشتهراً تباحذف * (قوله وتاب ألف المثنى ياء) أى كما سيأتى فى قوله

آخر مقصور تثنى اجعله يا * ان كان عن ثلاثة مرتقيا

(قوله استشهد الخ) يحتمل ان النطق به منقول عن أهل اللغة فصح الاستشهاد فى ابتدائه اه شيخنا (قوله لما ذكره المصنف) قد يقال لم يذكر شيئاً لان ... انه ذكر لما ذا (قوله لصحته) أى ولم يخرج كلا وكلتا (قوله المدروين) اسم جنس ... الآية ولم يستعمل له مفرد والثنايان اسم جنس اطرفى العقال وهو الحبل الذى يربط به البعير ولم يستعمل مفرده بما أفاده فى الشرح (قوله فى حكاه البصريون) عبارته بعكس ذلك النون استعملوه هذا فى التثنية وهو اعكس اللغوى ... فى ... المراد ... ان هذا الاسم ... كسره فيها أكثر ... من فتح ... فيها أكثر من كسره ولذا قال

ونون مجموع وما به التحق * فافتح وقل من بكسره نطق

... من ذلك افاده ابو حيان ... الكسر فى كسر النون وفتحها ... كسرها فى المثنى على خلاف كسرها فى الجمع فانه فى المثنى كثير وفى الجمع قليل وفتح نون المثنى على خلاف فتحها فى الجمع فانه فى المثنى قليل وفى الجمع كثير ... نفسها كما هو ظاهر كلام ابن ... مع الشارح ... ليس ... تبدل حرفها مع ... الصدق والكذب فيما عدا الموجبة الكلية حتى يكون عكسا منطقيا وليست شيئية ... أو ... احرنا ... حتى يكون عكسا لغويا ... الطاهر المحشى أجاب عما يؤخذ من علته وهو ان الكافرة ... الادلة ... جعل ... اه شيخنا (قوله لانه جرى فى قوله واعتن ... الخ) ... ان الشارح ... فتح النون بعد الالف ظاهر كلام الشاطبي والا فاتى الكلام بها ألف الرفع لا ... التى تلزم ... لان كلا ... وباب النيابة ... ان يكون ... مبتدأ خبره محذوف أى كذلك ... كون البيت جاريا على ... ب ... ب ... رفعا أو بالياء نصبا أو جرا ... فلا ... من هذه الجهة اه شيخنا (قوله وقال الدماميني الخ) لك ان تقول ... ذلك فتح النون وكسرها وحينئذ فلا اتفاق أصلا (قوله فتح الاسم الخ) أى وأما كسر الياء وفتح ... فلم يوجد فى كتب اللغة اه حفني (قوله فى ...) أى أو فى ... كما فى عبارة غيره ... أو ... أى أو ... الطف

أو الحسن ورعايدل السكون مراد الشاعر الذم وقوله قبل هذا البيت

إن سلمى عندنا زانا * أخبرني فلان عن فلانا

كان جوزا عمرت رمانا * فهي ترى سينها حسانا

أعرف الخ (قوله دفع الالتباس بالوقف الخ) فعلى الوقف اختياري بالباء الموحدة إذ
لا يصح الوقف الاختياري بالياء التحتية على المضاف ووقف الضرورة لضيق
النفس لا يتأتى إذ لا يعقل أن يضيق نفسه عن الكاف ولا يضيق عن النون المعادة
تدبر (قوله أي بين نوني الخ) هذا لا يناسب قول الشارح وإنما لم يكتف الخ فإنه يفيد أن
الكلام في الفرق بين المثنى والجمع لا بين النونين إلا بمعونة أن الفرق بين النونين
يؤدي لفرق بين مدخولهما ولا يناسب أيضا ما قدم له من أن الفرق بين المثنى
والجمع لا بتلك المعونة وانظر أي داع لذلك ولو حمل كل موضع على ظاهره لاندفع
الكلام انتهى بل هنا ومنه لك (قوله أما الثاني فأمران الخ) دفع باعتباره مراد
ما يقال إن قوله أكثر يقتضي أن مقابله كثير مع أنه لا وجود له إلا في موضع واحد
وهو ما لا ينصرف (قوله أو نعت مانعا على مفرد) اختاره الشارح كمن عبر بالمطرد
ودفع له إشكال باب المفرد الآتي فيه الألف والتاء للدلالة على الجمعية هو غير
الجمع فيما بعده (قوله تاء التأنيث مطلقا) أي علما أولا مؤنثا أولا (قوله ألف
التأنيث مطلقا) مقصورة وممدودة نظرا لبعضهم فيه كما ساه حيث إذا كان علما
لمذكر كزكريا جمع أم لا (قوله وقوله) بضم القاف وفتح اللام مخففة تابعة للصبيان
قاله بعض الأفاضل وفي بعض النسخ قوله بالهاء وكتب عليه هي لغة في فلانة كما أن
فل لغة في فلان فهي كناية عن علم لا تقبل التنكير (قوله مقصور للضرورة) أي
متعين قصره لا حالها كما تقدم نظيره (قوله من اجتماع الحرف) أي الصالح
للإعراب (قوله يلزم من زيادتهما الخ) أي بدليل أرطاة وسعلاة وبهماة (قوله
بدونهما لم نجد الخ) أو يقال نحو أرطاة وسعلاة ليس فيه ألف وتاء مزيدتان إذ
الذي فيه هاء لا تاء (قوله غير المفرد هو الجمع معنى ومنه أولات فهو كالسادات الف
والتاء فيه زائدتان لكن جمعا لفظا أيضا لأنه مما لا يوجد إلا فيما هو كذلك
وإذا كان جمعا لفظا بسبب زيادتهما فما خالفه فرض من أنه ليس جمعا لفظا بل
هو ملحق به (قوله الذكر محل الخ) فيه أن الفقهاء الأخيرة صرح الشارح فيما سبق بأن
صاحبها إذا وقف يقف بالهاء فيكون مؤنثا بها وحينئذ فلا حاجة للتقييد بالنسبة

لهذه اللغة بكون المسمى مؤنثا اه شيخنا (قوله ونحو ما لم يجمل الخ) غير منحرز على الملاقية كما علمت اه شيخنا (قوله كما سيأتي) أي في قوله بكون مؤنث مطلقا (قوله ويعد عنده وقوته الخ) فيه انه هو الظاهر اذ كان المثنى علما لمؤنث وغيره وغيرها الاعراب خاص بالمؤنث القديم لغة أو خلط على ان الغالب في أيضا المثنى كيد نحو ما زيد وعمر وأيضا (قوله أراد القبول القياس الخ) هذا مبني على ان ملحقات جمع المذكر السالم التي قياسية لا شذوذ فيها بكاهل ذي عرس وعارته ثم هذه الملحقات أي ملحقات جمع المذكر السالم لا شذوذ فيها كما لا شذوذ في ملحقات المثنى ونحوه اه وتقدم عن الدماميني البحث في شذوذ اعراب الجمع المسمى به كما له لكن هذا كله غير ما جرى عليه المصنف حيث عبر بالالحاق فيما تقدم المتبادر في الشذوذ وهو المتبادر من كلامه بالمعنى مع فقد المدرس كلامه في خصوص الاصول القياسية (قوله لا في حال الجر) أي بثبت الكسرة نائبة عن الفتحة في حال الجر من توهم نيابتها عنها كشيخنا نظرا الى الحالة الراهنة فان حق جره ان يكون بالفتحة فاذا جر بالكسرة نيابة عنها (قوله يعني فلا يرد الخ) هذا بادي على انه لا فرق بين المذكر والمؤنث وقوله على ان التأنيث المعنوي الخ بنافيه ويفيد انه لا بد من التأنيث المعنوي وهو مبني على ما قدمه وقد عرفت ما فيه اه شيخنا (قوله لا يخفى) بادي له ولا ظهور لما فيه من المبالغة المبنية على التخييل كما هو عادة العشاق وأهل الاشواق (قوله وأدنى دارها الخ) يحتمل ان تكون هذه الجملة مسوقة لتكان تخيله من نظرها (قوله واعراب من سماه الخ) أو يعاب بان الامر النوع الجموع افراد يحتمل كما سيأتي عن الروداني وبقية احكامه تعلم بالقياس على ما هنا (قوله وقد كتب الروداني الخ) أفاد به ان شرط ما لم يكن أعجميا الا يصح لما ذكره وأما شرط ان لا يسمى به مؤنث فهل يبقيه أو يلتزم تنوينه وان سمي به مؤنث عند أهل هذه اللغة ضعف شبه الفعل بصورة الجمعية فلا تقوى علته مع الصرف كعلة البناء اذا ضعفت وكما في لغة اعراب الاصل فيما سمي به من الجمع بالالف والتاء مؤنث ينبغي في السند ولا يكفي مثله المحشي وسكت عليه مرة وقالوا حجة لحنا فان الظاهر انه استنباط اه شيخنا (قوله بل هي اسماء مرتجلات) تقدم للمحشي في قنسرين ونصيبين ما يفيد انه منقول عن جمع وتقدم التنبيه هنالك على ردة هنا (قوله ويؤيده انه لا معنى الخ) قد

بقائه له معنى وهو لزوم فتح النون انما كان الاسم الحق فى كلامه مبتدأ أشار اليه
اللهم الا أن يجاب بما يأتى من أن التقدير المذكور بعد انشاء كلامه (قوله اعراب
أصله) صادق بالفتحة التى هى نائبة [illegible] وبالفتحة نيابة راجح فيها الحالتان
(قوله فتمثيله للجر بالفتحة) وفى هذا التمثيل [illegible] وقابع ان الفتحة
أحسن من الكسرة فيهما لوجود الخفة ولا زيادة التطويل حينئذ (قوله
وبقى اذا اقترنت الخ) يرد ان فيهما تؤثر التقليل أو التكثير فى مجرورها وبدونه
فى ذلك الحكم وليس التقليل أو التكثير والحكم الا فى المجرور حتى يندفع ايرادها
الا أن يجاب بطرد باب حروف الجر على وتيرة واحدة ونقل الغزى جوابا عن
الاعتراض بحروف الجر غير الجواب الذى أشار له المحشى وهو ان حروف الجر جاءت
لتوصيل معانى الافعال الى الاسماء فقولك ذهبت بزيد بمنزلة أذهبت زيدا فكان
معدودا من جملة الفعل من جهة المعنى فيصير كأنه لم يتصل بالاسم واما أل فبخلاف
ذلك اذ هى من جملة الاسم واحد حروفه اه أى وحمل بقية الحروف الغير الموصلة
كرب ونحوها (قوله وفى الحالية نظر) يمكن دفعه بأن المضاف كالجزء يستغنى
عنه بأن يقال تثبت بالاولى أى ما قبله بتجريده الذى هو ثبوت ال الخ [illegible]
اه شيخنا أو لانه متأول بالاضافة لا يستغنى عنها [illegible] ولا يخفى ما على كل هو
بعيد (قوله ونحو جرة بكسرة الخ) جواب عما يقال ان الجر بالكسرة
أخو التنوين فكيف لم يمتنع وحاصل الجواب ان الجر بالكسرة ليتبع
التنوين فيه ليس بلازم أن [illegible] لولا ما فيه من أل
أو الاضافة [illegible] لوجود المانع الذى هو ال
أو الاضافة [illegible] بعدم التنوين حتى فى المنصرف الاصلى كذا اه
شيخنا (قوله لان العلم لا يضاف الخ) سيأتى فى باب النكرة والمعرفة تحقيقه
ودفع ما عليه ان شاء الله تعالى (قوله مشابه فعل الخ) أى فى اشتمال كل على مبدل
على التثنية والجمع مرفوعا بحروف ثم ان هذا يقتضى ان مفرد الافعال فرع المثنى
والجمع فى الاعراب بالحروف وهو لا يناسب ما تقدم له من أن الجمع فرع الفعل
فى خروج الواو له من حيث وجود الواو وقطع النظر عن الاعراب وتقدم له الجواب
بأن هذا ينبغى أن يكون كذلك فيجوز أن يكون الواضع اعتبر [illegible] الواو والالف
فى الفعل ثم حمل عليهما الاسم المجموع والمثنى فى ذلك ثم اعتبر اعراب الجمع والمثنى

بالحروف

بالحروف لما تقدمه مقدمة واهتم بعد ذلك باعراب تلك الافعال بالحروف الحاقا
لها بما هو الاصل (قوله وحمل على الفعلين الخ) انما حمل عليهما دون الجمع مع انه
يشبهه في حالة الجر والنصب لانه لا يشبه المثنى في حالة الرفع وهو لا يشبههما أي الجمع
ولا المثنى في حالة الرفع على ان المشابه للجمع في حالة النصب والجر ليست تامة لدلالة
الياء في الجمعية للذكور الجمع وهي هنا ليست في الفعل المذكور بل هي
دالة على المفرد المؤنث (قوله لما كانت الامثلة مقدرة الخ) اي بناء على احتمال تقديرها
على النون وترديده غير ظاهر الا ان يقال لم يذكره لظهور مقابله اذ النون حرف
يسهل عليها ظهور الاعراب فعدم ظهوره عليها في كلام العرب دليل على انها
ليست محله لكن قد يقال عدم ظهور الاعراب على النون لالتزامهم فيها ما التزم
في نون المثنى والجمع مع وجود المشابه فعدم ظهوره لا يدل على ذلك اللهم الا ان
يقال تقديرا الاعراب على النون بدلا من المشابهة التي تقرره (قوله ولا يقدر
اعراب كله الخ) غرضه لا يقدر اعراب أل الموصولة على [illegible] كما [illegible] في
والمرقي كما ان الاعراب التي بمعنى غير نحو [illegible] وكذلك لا التي بمعناها
فان أجيب بان المراد ويقدر اعراب كلمة بتمامها الخ كان ذلك بخلاف ما ذكر
ورد عليك ان القائل بهذا الرد لا يقول بالمبني اذ الكلام هنا فيما هو
لا يقبل الاعراب كما يعرف بذلك في بيان الشق الثاني من الترديد وفي منع المحشي
لهذا الشق الاول بهذا الجواب فتأمل (قوله لانها اسماء [illegible]) [illegible] على اللغة
الفصحى او بالنسبة لبعض الامثلة على غيرها (قوله دخلها الجازم الخ) يمكن
الفرق بانها كانت هذه الوجود انما هو على لغة لم يؤثر فيها الجازم
بخلاف غيرها (قوله لوجوب حذفها الخ) فيه انه لا ضرر في هذا مثل المنقوص
كما في [illegible] لا ترى جاء قاضي البلد ورأيت قاضي البلد ومررت بقاضي البلد
حيث تحذف الواو والياء لالتقاء الساكنين لزوما ولم يضر ذلك في الاعراب بها
وايضا لو كان وجوب الحذف مانعا من ذلك لما دل على النون بالاظهار فانه يجب
حذفها كما في [illegible] الاثر الا ان يقال ان ذلك نادر او لعارض يزول او يمكن دفعه
بعدم [illegible] بخلاف ما نحن فيه فانه يكون محذوفا دائما ولا يوجد في حالة ما لا يقال
لا يلزم وجوب حذفها لامكان ان يجب حذفها في ترك [illegible] في اجتماعها مع نون
التوكيد لانا نقول هي كلمات محمولة على الحذف غيرها لذا لا يفوت بحذفها معنى

(قوله وتبدل ألفا في الوقف) فيه ان هذا في النون اللفظية فقط وكلامنا
في اللفظية والخطية الا ان يقال المعتبر مشابهة ظاهر نون (قوله الثالثة فتحا) اما له
احترز به عن الثالثة كسرا أو ضما فيما اذا اكد الفعل بالنون الخفيفة وحذفت
نون الرفع للتخفيف والواو والياء لالتقاء الساكنين في نحو والله هل تضربن
يا زيدون أو هل تضربن يا هند وقد تكون النون محذوفة للجزم في الثالثة ضما
أو كسرا نحو لا تخافن يا زيدون فتحذف أو لا تخافن يا هند فتحذف (قوله وتبقى
تذكى) الشاهد فيما وهو مبني على ان أبيت وتبيتي ناقصان وأسرى وتذكى خبر
ان أو تامان وأسرى وتذكى حالان واللام لام خبر لا استفهام اما ان جعلا تامين
وأسرى وتذكى بدلا من الفعلين وقدر في الكلام همزة الاستفهام كان تبيتي
منصوبا بأن مضمرة بعد واو المعية وتذكى منصوبا أيضا لان البدل تابع للمبدل منه
وحينئذ فلا شاهد الا ان يكون مثالا يكفيه الاحتمال أو يكتفى في الشاهد بالورود
على الظاهر المتبادر (قوله لكن قال الخ) استدراك على قوله وبقية في قولك
(قوله يظاهرا) بفتح الياء التحتية وشد الظاء المثلثة قراءة شاذة بالتاء أوله لانه
لم يقرأ به اه شيخنا (قوله على المعنى المصدري) وهو لا ينافي ان الجزم الاصطلاحي
بمعنى الاثر عين الحذف (قوله لا باعتبار اسمية الخ) وسيأتي القول باعتبار اسمية
الالف الخ يكون قوله خمسة على اللغتين معا اما هي خمسة باعتبار مجموع اللغتين
لا باعتبار كل لغة على حدتها (قوله للضمير) وهو هما وقوله على الظاهر وهو الزيدان
(قوله وكسرها على الكثير) أي وان كان خلاف القياس لان مفعل المثلث
قياسه الفتح الا ان كان مضارعه مكسورا كما هنا للمكان أو الزمان فقياسه الكسر
فان أريد هنا مكان الفتح أو زمانه تعين الكسر (قوله ولو قدمه الشارح الخ) وجه
صنيعه تتميم الكلام على كلام المتن بالتشبيه ثم ذكر المثال اه شيخنا (قوله فرقا بين
صورتين الخ) ولم يحتج للفرق بين المنصوب والمجزوم لكفاية العامل في ذلك وأورد
عليه انه لو كفى العامل كان كافيا في الفرق بينهما وبين المرفوع وأجاب بعضهم بأنه لم
يكتف بالفرق بالعامل بينهما وبين المرفوع لان عامل الجزم والنصب قد يهمل عن
العمل فلو ثبتت النون مع الجازم أو الناصب توهم ان العامل مهمل وان الفعل
مرفوع فيندفع هذا التوهم بحذف النون عنده فتأمل (قوله لكن والابتداء
بالاسم الخ) أي فالمناسب للناظم تقديم الكلام على الفعل المعتل لتتصل أبواب

النيابة

النيابة بعضها ببعض ولا نظر فى هذه الاشرفية الاسم فان الشكات العارضة أهم بالمراعاة من الخواص الذاتية وقد يقال مقصود الشرح كما هو المتبادر ان الكلام السابق متعلق بالصحيح من الأسماء والأفعال من جهة الإعراب الأصلي وغيره وهذا الكلام متعلق بالمعتل منهما من جهة الاعراب الأصلى وغيره وقدم من المعتل أحد قسميه الأشرف وهذا ظاهر وأجيب بأن الاسم المعتل قد يكون اعرابه من باب النيابة كالمقصور أو المنقوص الذى فيه سبب منع الصرف وكلام المصنف يشمل ذلك لان قوله فالاول الاعراب فيه قدر الخ يشمل الفتحة النائبة عن الكسرة فى نحو موسى وكذا قوله كذا أيضا بجر فان الجر شامل للفتحة المقدرة النائبة عن الكسرة فى نحو جوار وحينئذ لا يقال فيه الفصل بين النظائر (قوله ما فيه حرف علة) أى فى أصوله ذلك (قوله لمماثلته الصحيح الخ) وقيل لمماثلته الصحيح فى احتمال الحركات والأجوف فى زنة الأمر نحو عد كبع (قوله أجوف) أى لخلو ما هو كالجوف له من الصحة (قوله والمعتل بالفاء والعين) أى كويل ويوم ولبس فى كلامهم اسم اجتمع فى أوله يا آن الا بين اسم بلد وقوله أو بالعين واللام كهوى وغوى (قوله لفيف مقرون) لالتفاف أى اجتماع حرفى العلة فيه واقترانهما لعدم الفاصل بينهما يقال للمجتمعين من قبائل شتى لفيف (قوله أو بالفاء واللام) أى كوقى ووعى (قوله مفروقا) لافتراق حرفى العلة فى أوله وآخره بوجود الفاصل بينهما (قوله كالواو) أى اسما للحرف فانه معتل الثلاثة (قوله والافلا) أى كالخطا والشد وخطأ وشذ (قوله واعترض الخ) مدفوع بأن المراد باللزوم وجودها فى الأحوال الثلاثة احترازا عن ألف المثنى والأسماء الخمسة لاعدم ذهابها أصلا ولا شك ان الالف موجودة فى الأحوال الثلاثة عند القلب الشاذ وكذا يقال فيما بعده فلا حاجة للاعتراض والجواب اه شيخنا (قوله اذ يجوز النطق بدلها بالهمزة) أى فلم تلزمه فى الأحوال الثلاثة اذ معنى لزومها فيها وجودها غير منفكة فى حال منها لاطلاق وجودها فى الاحوال وألف مقرا وان وجدت فى الاحوال الثلاثة فوجودها فيها غير لازم اذ يجوز فيها النطق بدلها بالهمزة هذا توضيح كلامه وقد علمت ما فيه عن شيخنا (قوله أى دائما) يرد عليه موسى وعيسى ويدفع بان المراد ان أعل فدائما اعلاله بالقلب سواء صحبه اعلال بالحذف أم لا ولا يوجد فيه اعلال من غير قلب أصلا (قوله وفيه

ان الاول الخ) يدفع بأن الاعلال بالحذف لما كان غير مطرد في الاول اعتبر المطرد وهو القلب ولما لم يطرد في الثاني القلب بل ندر وكثر الاعلال فيه بالحذف لم يعتبر فيه الاعلال بالقلب واعتبر الاعلال بالحذف كما أشير الى بعض ذلك قبل (قوله معمولا للمؤكد) بفتح الكاف لان الاعراب عامل في جملة فيه قدرا الرفع لانها خبر له (قوله ويستثنى الخ) لا حاجة لهذا الا لو قال المصنف والحركات جميعها تقدر وهو لم يقل ذلك بل قال الاعراب وهذا شامل للجر بالفتحة ولا يتوهم جر ما لا ينصرف بالكسرة لما سبق له من التنصيص على ذلك (قوله وهو الزائد عن المد الخ) اذ لا بد من زيادته على حركتين في المتصل نحو سماء وصحراء وقبوله للزيادة عليهما في المنفصل نحو يا أيها بالخلاف الطبيعي فانه لا يزيد عليهما كما لا ينقص عنهما (قوله لما مر) أي من انه وجه التسمية لا بوجهها (قوله وقالي قلا) اسم موضع (قوله ييبيع) بضم التحتية الاولى وسكون الموحدة وفتح التحتية الثانية مبني للمجهول وقوله ورمي أي بفتح الياء (قوله والا قدرت الفتحة) مثله في الحفني والظاهر انه يأتي هنا خلاف ابن فلاح الجاري فيما قبله (قوله أي وفاء غير ما) قد أشار الى انه صفة لمفعول مطلق محذوف وبقية البيت * ويوما ترى منهن غولا تغول * ويوافين يجازين من المجازاة كما هي رواية الزمخشري وقال ابن بري يروى يجارين بالراء المهملة أي يجارين الهوى بالستهن ولا يعصينه ويروى صابي بدل ماضي من صبا يصبو بالصاد المهملة أي من غير صبي منهن الي وعلى هذا فلا شاهد فيه والغول بالضم أخبث السعالي جمع سعلاة وهي ساحرة الجن وتغول أصله تتغول حذفت منه احدى التاءين من تغولت الغول الانسان أي ذهبت به وأهلكته يصفهن بانهن يوما يجازين العشاق بوصل منقطع ويوما يهلكهم بالصدود والهجران (قوله وعلى هذا فقوله الخ) ليس تعيينا للرفع بل لدفع اشكاله بناء على انه الرواية وهو المحفوظ والا فيحتمل كما في الحفني ان الرواية بالنصب عطفا على ألف ولا ينافيه رسم واو بدون ألف لان رسم ربيعة كوقفها اه شيخنا (قوله يعني ان علوه الخ) وقبل هذا الشطر * فما سودتني عامر عن وراثة * أراد بعامر القبيلة ولذا أنث الفعل وعن وراثة متعلق بمحذوف صفة مصدر محذوف أي ما سودتني عامر سيادة حاصلة عن وراثة (قوله محتمل لهذا المذهب) بأن يقال المعنى احذف ثلاثهن عند الجازم لابه ولا ينافيه قوله فالالف انوفيه غير الجزم لان المراد أبق الالف وانوفيها أي في

الالف

الالف الباقية غير الجزم وأما الجزم فحكمه ما يأتى من الحذف عنده أى عند النية في الالف المحذوفة لكن يبعد هذا الاحتمال ان الكلام في باب النيابة على ما تقدم له (قوله وقولنا بخلافه الخ) هذا زيادة منه على الحفنى فان الحفنى سكت على مقابل هذا ولا حاجة الى تلك الزيادة بأن تقول معنى قوله لتعذر الاعراب بالحركة أى ظهورا أو تقديرا اذلا جائز ان تقدر على الضمائر ولا على ما قبلها بخلاف ما هنا فان الحركة تظهر في الواو والياء ولا تتعذر وفي الالف تتعذر ولا يتعذر تقديرها كالافعال الخمسة اه شيخنا (قوله وقال بعضهم الخ) متعلق بمذهب سيبويه كما لا يخفى (قوله فهو شاذ) أى لكون الهمزة متعاصية بالحركة عن الابدال (قوله بناء الخ) أى لان الجازم لا يحذف الا الحرف الاصلى وعلى هذا فهو مجزوم بحذف الحركة المقدرة على الهمزة المبدلة الفا أو على الالف كذا وجدته (قوله والمحكى) عطف على ما سكن وكذا قوله والمشتغل آخره وقوله والمضاف لياء المتكلم والضمير في قوله ومنه ما جعل الخ يرجع للمحكى هذا هو المتبادر (قوله ويا أبتا) أصله يا أبتى بفتح الياء ثم اتبعت حركة التاء لحركة الياء ثم تحركت الياء وانفتح ما قبلها فقلبت الفا فهو منصوب بفتحة مقدرة على ما قبل ياء المتكلم المنقلبة الفا وكذا يقال فيما قبله وما بعده (قوله كما في الاسماء الستة) أى فتقدر فيها الاحرف الثلاثة كأبى الحسن وقوله المثنى أى فتقدر فيه الالف وتظهر الياء نصبا وجرا نحو جاء صالحا القوم ورأيت صالحى القوم ومررت بصالحى القوم وقوله والجمع أى فتقدر فيه الواو رفعا والياء نصبا وجرا (قوله لغة) أى فلا يختص بالشعر (قوله بحذف الحركة المقدرة) وقيل بحذف الحركة الظاهرة لانها قد تظهر على الواو والياء فى الشعر اه حفنى (قوله والياء اشباع) رد بان مدة الاشباع لا ترسم وان كان رسم المصحف لا يقاس عليه (قوله فلا اعتراض) أى ليست الجملة معترضة وقوله ولا زيادة أى للياء (قوله باسقاط الضمة المقدرة) وقيل باسقاط الضمة الظاهرة لانها قد تظهر على الواو والياء كما تقدم اه حفنى ولو قيل ان القائلين بالضرورة يقولون ان الاثر هنا أعنى الجزم منع منه مانع الضرورة لم يبعد اه شيخنا (قوله لنكر وعرف) أى بالتشديد والا فهما مصدران للمخففين يقال نكرت الرجل بالكسر ضد عرفته (قوله ثم جعلا) أى نقلا الى ذلك وال فيهما للعهد الخارجى أى المعهود ان عند النحاة كما تقول جاء الامير اذا لم يكن فى البلد الا أمير واحد (قوله لا علمين)

مطلب النكرة والمعرفة

والا لمنعها الصرف ولم يدخل عليهما أل ودعوى ان التنوين للحكاية وان أل زائدة أو انه قصد التنكير لا دليل عليها (قوله والتحقيق الخ) وعلى هذا فالتقسيم لمنع الجمع والخلو معا فبينهما تباين ومما يدل على ذلك تعبير المصنف بالغيرية فانها صريحة في التباين (قوله لان المعرف بلام الجنس نكرة معنى) قال يس على الفاكهي لعل مرادهم به ما أريد به الحقيقة في ضمن فرد مبهم وهو الذي جوزوا نعته بالجمل الخبرية (قوله في فرد ما) المناسب اسقاطه لان المعرف بأل الجنسية كعلم الجنس في ان كلا للماهية المشخصة ذهنا باعتبار تشخصها الذهني مع قطع النظر عن الافراد واذا اعتبر ظهور تلك الماهية في الافراد كما قال كان هو والنكرة بعينها على ما يأتي في العلم واذا كان المعرف المذكور موضوعا للماهية المشخصة ذهنا باعتبار تشخصها المذكور كان معرفة ولا يضر شيوعه وصدقه على أي فرد كان لان ذلك ليس بأصل الوضع وانما هو بسبب كون الماهية الموضوع لها تتحقق في أي فرد كان كذا قيل وفيه انه سيأتي في المعرف بأداة التعريف ان اسم الجنس الداخلة عليه أداة التعريف قد يشار به بواسطتها الى نفس حقيقته الحاضرة في الذهن من غير اعتبار لشيء مما صدق عليه من الافراد نحو الانسان حيوان ناطق فالاداة في هذا لتعريف الجنس ومدخولها كعلم الجنس الا ان علم الجنس يدل على الحقيقة بجوهره والمعرف بأل بواسطتها وقد يشار به بواسطتها الى الحقيقة في ضمن فرد معين في الخارج لتقدم الذكر صريحا أو كناية أو للحضور فالاداة لتعريف العهد الخارجي ومدخولها كعلم الشخص الا ان الاول دال على ذلك بواسطتها والثاني بجوهره وقد يشار به بواسطتها الى الحقيقة في ضمن فرد مبهم نحو ادخل السوق وهذا كالنكرة بالنظر الى الفرد المبهم الذي اعتبرت الحقيقة في ضمنه فلا ينافي انه معرفة لتعين الحقيقة في نفسها ذهنا وتقييدها بكونها في ضمن فرد مبهم لا يخرجها عن التعيين وقد يشار به بواسطتها الى الحقيقة في ضمن الافراد على سبيل الشمول اما حقيقة أو مجازا وهذا أحد طرق تأتي فكلام الروداني الذي أقره المحشي مناسب لهذه الطريقة كما لا يخفى عليك بعد فهم ما ألقي اليك فتدبر (قوله بدل من واو) فاصله وحد (قوله لانها لا تقبل أل) ان سلم يكون قولهم الغير والشبه مولدا (قوله لان أل الداخلة الخ) فخروج ما ذكر بقيد مؤثر بخلاف ما قبله وما بعده فان خروجه بقيد قبول أل وحينئذ فالاولى والاخصر أن يعطف الحائل

وما معه على الاسماء المتوغلة ويقال ذلك مرة واحدة بقوله لانها لا تقبل أل ويؤخر خروج أسماء الفاعلين والمفعولين عن ذلك كله تأمل (قوله والتأنيث) أى المعنوى لانهما علمان على القبيلتين (قوله ولا يضر عدم قبولها الخ) فربما يقبلها فى تركيب آخر نحو جاء زيد الراكب وقد يقال أل فى اسم الفاعل موصولة فيحتاج الى الجواب بأنه واقع موقع ما يقبلها أو يقال كلامه فيما الحال التى لم تسبق من قبيل اسم الفاعل أو المفعول نحو جاء زيد أسدا (قوله حكمة تعداد الامثلة) هى الاشارة الى انه لا فرق بين العاقل وغيره وفى غير العاقل بين ذى الروح وغيره وفى الغير بين المؤنث والمذكر أو الى انه لا فرق بين ما وجد منه افراد فى الخارج كالاولين أو لا كالاخيرين ولا بين المذكر والمؤنث من كل منهما وقدم فى النوع الاول المذكر لشرفه بالعقل والتذكير وفى الثانى المؤنث لشرفه بكثرة الانتفاع ولحقته بسكون وسطه اه حفنى (قوله فهى موضوعة لقدر مشترك) فتكون من قبيل المشترك المعنوى ويحتمل أن تكون موضوعة لكل من الامرين فهو اشتراك لفظى اه حفنى (قوله على شائع فى جنسه) المراد بالجنس المفهوم المشترك سواء اختلفت المشتركات فيه بالماهية كالحيوان أو اتفقت كالانسان وسواء كان المفهوم ذاتيا لافراده كما ذكرنا وعارضا كالابيض لا ما اصطلح عليه المناطقة وهو الذاتى المقول على ذى الكثرة المختلفة فى جواب ما هو لقصوره عن أداء المرام اه حفنى (قوله بجواز ان يقال الخ) أى قولا موافقا للغة فكل من الجواب بالمعرفة والنكرة صحيح والمطابقة غير لازمة وان كانت مستحسنة (قوله عن ايرادالخ) صورته كيف يكون من وما فى الشرط والاستفهام واقعتين موقع انسان وشئ مع عدم دلالة كل من انسان وشئ على الشرط والاستفهام ومحصل الجواب ان المراد وقوعهما موقعهما باعتبار وضعهما الاصلى (قوله أى النائبين) لعل الاولى النائبان اذ القصة فى الموصوف للحكاية فلا تراعى فى الصفة (قوله المراد بهما) أى الفعلين أى فهذا معنى مراد لا وضعى وقد ترقى عن ذلك الى كونه وضعيا بقوله على ان الخ فهذه العلاوة ترق فى دفع اعتراض اللقانى فقول اللقانى لان اسكت الخ غير مسلم (قوله من حيث هو) أى بقطع النظر عن التعيين والتنكير (قوله غير محمول على المعرف) أى لئلا يحكم عليه قبل تصوره (قوله حمل مواطأة الخ) هو حمل هو هو كزيد قائم وحمل الاشتقاق حمل هو ذو هو كزيد عدل أى ذو عدل

(قوله بل هو تصور ساذج) أى فهو على حذف أى التفسيرية أو عطف بيان عليه كما نزيد أبو عبد الله وليس خبرا عنه حتى يحتاج لمسوغ (قوله اذ لا تخلو قضية عن تصور حكم) والحكم على الشئ لا يتوقف على التصور التام الحاصل بالتعريف بل على التصور بوجه ما ولو بالاسم (قوله لازما) أى فهو حاصل تبعا (قوله أى فى ضمن الافراد) فيه انه حينئذ لا دخل للجنس فى التنويع اذ الحكم حينئذ على الافراد وقد تقدم نظير هذا فلا تغفل (قوله فى معرض التقسيم) أى لان قوله هنا نكرة قسيم معرفة فى قوله وغيره معرفة (قوله وقيل غير ذلك) كالجرى على الموصوف المحذوف والتقدير اسم نكرة وعلى هذا الاشكال فى تذكير الخبر نعم يرد أنه اسم جنس للمنكر كامر لا وصف الا أن يلاحظ أصله اوه والمصدر وتؤول المشتق (قوله ولا يعترض بتذكير الخبر الخ) لا حاجة لهذا لان ارادة الجنس تغنى عما ذكر نعم ان كان الاعتراض على غير ارادة الجنس عما ذكره اتجه (قوله وهو الانسب الخ) أى لأجل أن يعرب كل من المتقابلين باعراب الآخر وهو الخبرية وهذه الأنسبية باعتبار ظاهر قوله وغيره معرفة والا فسيأتى انه مقلوب (قوله ومراده بالمستقل الخ) وأفعل التفضيل على غير بابه والمعنى والمنفرد فى بعض الصور حقيق بالاصالة أى الكثرة (قوله ولو عبر بدله الخ) فيه انه يصير نظم العبارة والاكثر أولى بالاصالة أى الكثرة والغلبة ولا يخفى ما فيه من الركة الا أن تحمل الاصالة على السبق فى الذكر نعم الاوضح أن يقول والاكثر أولى بالتقديم وكان الاولى له أيضا أن يقول بدل العلة الثانية وأسبقها تعقلا واعتبارا لانها تدل على الشئ من حيث هو والمعرفة لابد لها من تعيين ما فى القصد لما يرد على علته من انه تطلق على الشئ أول وجوده المعارف أيضا كهو وهذا والذى ولد والمولود (قوله أى ما شأنه أن يذكر) أدخل به مغيبات لا تذكر وقوله أى ما شأنه أن يعلم أدخل به مغيبات لم تعلم فهو وكما قبله بالنسبة لنا لا بالنسبة له تعالى اذ علمه متعلق بكل شئ كما ان كلامه دال على كل شئ فلا حاجة للشائبة ثم هذان متساويان وانحو موجود ومعدوم فتقابلان فالمشابهة مختلفة اه شيخنا (قوله اجيب الخ) اى بدليل انه من مشمولات رجل (قوله وفيه ما فيه) وجهه ان النظر فى المقام لمدلولات الالفاظ الوضعية (قوله هذا باعتبار غالب الخ) وأما قوله أعم مما تحته فلا يحتاج لنظير ذلك لان المراد ما تحته ولو باعتبار نفس الامر وعالم تحته فقيه أو نحوى مثلا (قوله غالب)

أى تقديم وتأخير (قوله على انا قدمنا الخ) نعم سبق ان الامور الاصطلاحية لاحقائق لها سوى ما بينه أهل الاصطلاح لكن فيه ان ذلك فى شئ لم يبينوا غيره وهنا قد بينوا ان النكرة ما شاع فى جنس الخ وهذا هو الكلى الذاتى المندرج تحت الاسم فهو النوع والحقيقة وقبول أل والوقوع موقع القابل خاصتان للمندرجين تحته فهما من خواصه اه شيخنا اللهم الا أن يقال هى مما تعدد الاصطلاح فى تعريفها وكل اصطلاح لا مشاحة فيه وكل ذاتى عند أهله (قوله ومن جملة ما عال الخ) أى فلا يتأتى فصل بعد الجنس يدخلهما معا من جهة التعريف ويخرجهما من جهة التنكير للتنافى فان مدخل اللفظى يخرج المعنوى وعكسه (قوله وهو كلام ظاهرى الخ) على انه على تسليمه كما ينتج العجز عن الوصول الى حد المعرفة ينتج العجز عن الوصول الى حد النكرة وهو خلاف المفروض وأيضا التعريف الذى أشار اليه المصنف هنا مردود بذلك أيضا الا أن يدفع هذا الاخير بأن المصنف لما لم يسقه مساق التعريف لم يبال بذلك (قوله على انهم من يرد الخ) فيقول تعريف اسم الفعل بالعلمية أو بأل مقدرة وتعريف أجمع ونحوه بالعلمية أو الاضافة المقدرة وتعريف الباقى بأل مقدرة (قوله وقيل تعرف بالنداء الخ) وعليه فيدخل فى المقصود وان شاع المقصود فى النكرة الاصلية فعلى هذا يقال المنكر المقصود نداؤه أعم من أن يكون تنكيره أصليا أو عارضا بالنية (قوله بيان لوجه زيادته) وحينئذ فقوله وذهب قوم الخ مقابل لقوله وزاد فى شرح الكافية الخ أى ذهب قوم الى انه لا زيادة لدخوله فى المحلى بأل قيل يحتمل ان قوله واختار فى التسهيل الخ مقابل أيضا لقوله وزاد فى شرح الكافية الخ أفاد به انه من قبيل ما عرف بالاشارة (قوله ضمنه الخ) ويشير اليه قوله لضيق النظم (قوله من الرباعى المجهول) وهو عرف بالتشديد تقول هذه الكلمة عرفت أى عرفها الغير وهذا مبنى على ان الاخذ من مادة التعريف وقد يقال الاخذ من مادة المعرفة وان الفعل ثلاثى مجهول وهو عرف تقول عرفت الكلمة أى عرف مدلولها وتعين كما تقول نكرت الكلمة أى جهل مدلولها وأبهم فأعرف المعارف أشدها معروفية ففيه شذوذ المجهولية فقط اه شيخنا (قوله المفوق) أى الادنى (قوله فى سلام على من أنزل عليه الكتاب) فان من أنزل عليه الكتاب وان كان مشتركا الا أن الشهرة والمقام يجعلانه متبادرا فى النبى صلى الله عليه وسلم وكذلك محمد وان كان

ومثله كان المقام يجعله متبادرا فيه عليه الصلاة والسلام فالموصول ومحمد متساويان في هذا المقام ولعل عدول المحشي عن قول الحفني سلام الله على من أنزل عليه القرآن لعدم مساواته لمحمد لكونه نصا في النبي بخلاف محمد لاشتراكه والمقصود المساواة (قوله أو فاتقا الخ) أي فانه لو قال انا لم يكتف السائل وأما لو أجاب باسمه الذي لم يشاركه فيه أحد اكتفى به أفاده شيخنا نقلا عن شيخه السلموني (قوله وقيل أعرفها الخ) هذه أقوال في تفضيل جملة النوع وأما القول الآتي فهو وان قابل الاصح كما يأتي للمحشي لكنه في تفضيل بعض نوع على نوع وتأخير بعضه اه شيخنا (قوله يعني فليس الخ) دفع به ما يتوهم من ان التقييد نهاية ما يفيده انه لا يلي الضمير وهو لا ينافي انه رتبة بين العلم الخاص واسم الاشارة وانما دفع ذلك لانه لو كان هذا هو المراد لم يكن للتقييد والاخراج فائدة لانه حينئذ من قبيل التفاوت في مراتب العلم ويكون هذا أدناها فيكون العلم كله مرتبة واحدة متفاوتة كما جعلوا الضمير مرتبة واحدة متفاوتة فكان ينبغي حينئذ التنبيه على تفاوت مراتب العلم وجعل هذا أدناها لا التقييد اه شيخنا (قوله وانظر ما رتبته) عن بعض الافاضل انه في رتبة المحلى بأل الجنسية وهو ظاهر اذ كل منهما للماهية المعينة شيخنا خلافا لما في بعض حواشي ابن عقيل من انه دون الجميع (قوله وهو يقتضي الخ) قد يقال أل التي للجنس وللاستغراق عهدية أيضا والمعهود الحقيقة في ضمن جميع الافراد في الثاني أو في ذاتها في الاول اه شيخنا على ان الموصول قد يكون للجنس وللاستغراق أيضا فلا اقتضاء (قوله أو مقطوع) أي أو غير بدل بل نعت مقطوع واشتراط عدم الاعرفية انما هو في التابع اه شيخنا (قوله على أعرفية المحلى) أي التي هي مدعاه اه شيخنا (قوله كذا قالوا) وعللوه بأن الحاكم في مقام الايضاح انما يحكم معبرا عن المحكوم عليه بأوضح دواله ان كان فاذا لم يفهم السامع أوضحه بضم الدون أو المساوي اذ لم يبق أوضح وانما يعبر بالاوضح أولا لئلا يطول ان عبر بالخفي ثم الواضح أو يخل ان اقتصر على الخفي وحينئذ يسوغ لهم ان يقولوا ان الصفة لا تكون أعرف ولا يتوجه عليهم ما قاله الشيخ برمته اه شيخنا (قوله والاظهر عندي الخ) حاصل المقام ان الاقوال في المضاف ثلاثة كونه في رتبة المضاف اليه مطلقا وهو مذهب الناظم والتفصيل بين المضاف للضمير فدون ولغيره ففي الرتبة وهو مذهب الاكثر وكونه

دونامطلقا وهو مذهب المبرد واختاره المحشي لما ذكره ولم يقل أحد انه أعلى من المضاف اليه لانه تعرف به وعلى ما اختاره المحشي فضاف الضمير كالعلم ومضاف العلم كاسم الاشارة وهكذا ومضاف المحلى دونه فتزيد الرتب على ستة اه شيخنا (قوله وان قولهم الخ) قال العلامة الامير على ان جعلهم المضاف في رتبة المضاف اليه ممنوع كيف وغلام زيد صادق باي غلمانه وأيضا ما سبق في ترتيب المعارف لا يظهر لا وضعا ولا استعمالا وذلك ان الضمير والموصول والاشارة سواء موضوعة عند الجمهور لكل فرد فرد وعند السعد للكلي بشرط الاستعمال في الجزئي فهي مستوية وضعا واستعمالا فما معنى كون أحدها أعرف نعم ربما يسلم في ضمير المتكلم لانه لا يحتمل غيره معناه بوجه من الوجوه فلعل هذا الترتيب له استناد لقولهم لا مشاحة في الاصطلاح بل نقول أصل المعرفة والنكرة لا بد فيه من الاستناد لذلك والا فما معنى الحكم بان أخ زيد معرفة وضارب زيد نكرة فليتأمل اه ودفع بعضهم قوله وأيضا الخ بان تعريفها من أمر زائد على الوضع كالمرجع والحضور في الضمير والاشارة في اسم الاشارة والصلة في الموصول ولا شك ان بعض هذه أوضح من بعض فالترتيب انما هو باعتبارها لا بالوضع اه وكذا أيضا رد قوله والا فما معنى الحكم بان أخ زيد الخ بان أخ زيد أصله قبل الاضافة أخ فقط وبعدها تعين بالاضافة بخلاف ضارب زيد فان أصله قبل الاضافة ضارب زيدا بنصب زيد وتنوين ضارب وبعد الاضافة لم يستفد تعيين زائد على ما كان اذ لم يحصل بها الا مجرد أمر لفظي هو التخفيف تدبر (قوله لا يقال المانع الخ) قد عرفت ان المانع غير هذا اه شيخنا (قوله لانا نقول الخ) هو مبني على ما قدره وقد علمت من تعليلهم ان القصد من النعت الايضاح ولا يتأتى أوضح غير المعبر به أولا الى آخر ما مر وأما البدل فليس القصد منه الايضاح حتى يتعين أولا التعبير بالاوضح فلا مانع من ابدال المعرفة بالنكرة ولو سلم ما قرره أولا أمكن الفرق بين الصفة والبدل بانه مستقل فكانه ليس بتابع اه شيخنا (قوله ثم رأيت الخ) يقول ما قررته بحثا يوافق طريقة منقولة لكن تلك الطريق أدق وهذه ان سلكت دون اه شيخنا (قوله وان الناظم الخ) يشير الى اتجاهه بالترجيح لكن ليس كل ما رجح مقبولا ترجيحه اه شيخنا (قوله وبما ذكر يعلم عدم اتجاه الخ) هو متجه عند أهل تلك الطريق عند كون القائل منهم اذ لا يرد بذلك الاعلى من يسلمه

اه شيخنا (قوله فتأمل منصفا) قد عرفت الانصاف اه شيخنا (قوله من النظر) عبارة الحفنى ونظر فيه بعضهم بانه ان كان ثم دليل على عوده للاول فلا ابهام والا فهو تام قريب حتما فلا ابهام أيضا اه وهو سديد وسيأتى للمحشى نقلا عن التسهيل ما يصرح به فلعله هنا لم يكن استحضر ما يأتى وليس ببعيد اه شيخنا (قوله وقد اختلف فى ضمير الغائب الخ) هذا منقول فى الحفنى عن الشنوانى ومحصله أقوال أربعة معرفة مطلقا أوان تخصص مرجعه بحكم أوان لم يجب تنكيره نكرة مطلقا وهذا كما تراه فى اسم نكرة واحد وهذا سالم من الابهام على تفسير التصريح السابق وصادق بالسالم وغيره على تفسير المحشى لشمول النكرة للموصوفة ولغيرها وقد ذكر الشارح فى السالم قولين كونه قبل العلم وكونه دونه وزاد الحفنى فيه قولا بالمساواة وقد ذكر المحشى فى غير السالم قولين مساواته للعلم وتأخره عنه فانظر هل هذه الاقوال الثلاثة فى الاول والقولان فى الثانى تفصيل لقول التعريف المطلق أوعند التخصيص بحكم أوعند عدم وجوب التنكير اه شيخنا (قوله فغير السالم بالاولى) فرتبة كل منهما بعد العلم وقبل اسم الاشارة (قوله وتماواقعة على جامد) أى على لفظ جامد فاللفظ هو الجنس وجامد قيد فيه لا ان الجنس هو جامد بدليل اخراجه به الا ان قلنا يخرج بالجنس عند كونه عاما وجوبيا أو جعلنا الباء بمعنى عن وعلى أى وجه فليست واقعة على اسم لان هذا تعريف لما يسمى بالضمير ولا يسمى بالضمير الا الاسم أولان هذا اقسام من المعرفة ولا تكون الا اسما لان ايقاع جنس التعريف على مخصوص بقرينة خصوص المعرف لا يسوغ والا لم يعترض على تعريف بانه أعم أصلا ومن هنا ساغ للمحشى ان يخرج الحروف التى أخرجها لانها داخلة فى الجنس اه شيخنا (قوله وياء الغيبة) أى فى نحو يقوم (قوله صريحا) أى ملفوظا به قبل الضمير سواء كان مقدما من حيث الرتبة أيضا كمثاله الاول أولا كمثاله الثانى (قوله على قول) مقابله ان الضمير راجع للصافنات الجياد التى هى الخيل القائمة على ثلاثة قوائم السريعة الجرى وذلك ان رباط الخيل كان مندوبا اليه فى دينهم كما أنه كذلك فى ديننا ثم ان سليمان عليه السلام احتاج الى غزو فجلس وأمر باحضار الخيل وذكر انه لا يحبها لاجل الدنيا ونصيب النفس وانما أحبها لامر الله تعالى وتقوية دينه وهو المراد من قوله عن ذكر ربى ثم انه عليه السلام أمر باعدائها وجريها حتى

توارت بالحجاب أى غابت عن بصره ثم أمر بردّها عليه وهو قوله ردوها على فلما
عادت اليه طفق يمسح بسوقها وأعناقها والغرض من ذلك المسح أمور الأول
تشريفها لكونها من أعظم الأعوان فى دفع العدو والثانى انه أراد أن يظهر انه
فى ضبط السياسة والمملكة يبلغ أنه يباشر الأمور بنفسه الثالث انه كان أعلم
بأحوال الخيل وأمراضها وعيوبها من غيره فكان يمسحها ويمسح سوقها
وأعناقها حتى يعلم هل فيها ما يدل على المرض وما قيل انها كانت خيلا من البحر
لها أجنحة تصلى سليمان الظهر وقعد على كرسيه وهى تعرض عليه فعرض عليه
منها تسعمائة فرس فتنبه لصلاة العصر فاذا الشمس قد غربت وفاتته الصلاة
فاغتم لذلك وقال ردوها على فأقبل يضرب سوقها وأعناقها بالسيف تقربا لله
تعالى وطلبا لمرضاته حيث اشتغل بها عن طاعته وكان ذلك مباحا له وان كان
حراما علينا وبقى منها مائة فرس فالذى فى أيدى الناس قيل انه من نسل تلك
المائة فلما عقرها الله أبدله الله خيرا منها وأسرع وهى الريح تجرى بأمره كيف
شاء رده الفخر فراجعه (قوله ذكر العشى) هو من الزوال الى الغروب (قوله
وهذا) أى حكم الواضع وهذا محط الرد على الحفنى فانه بعد ان بين التقدم اللفظى
والمعنوى قال والتقدم الحكمى أن يتأخر المرجع عن الضمير لفظا ولا يكون
هناك ما يقتضى تقدمه الا ان الضمير الطالب بأصل وضعه لتقدم المرجع لكن
خولف ذلك الأصل لنكتة الابهام ثم التفصيل هكذا قال بعض المحققين وذلك
مخالف لما صرح به النحاة ولما مثل به البيانيون لغير الفصيح وهو ضرب غلامه زيدا بعد
قولهم كالاضمار قبل الذكر لفظا ومعنى وحكما تأمل ووجه الرد ان الحكمى
ما حكم فيه الواضع بأن المتأخر كالمتقدم وهو لم يحكم بذلك الا فى المسائل الست
وليس الحكمى بمعنى ما ناسب للحكم بأن الضمير يجب فيه التقدم فهو طالب للتقدم
بأصل وضعه اه شيخنا لكن رأيت فى الحفنى زيادة على ذلك ولعله لم يقف عليها
شيخنا وهى قوله بعد هكذا قال بعض المحققين وهو يقتضى ان الضمير العائد على
ما رتبته التقديم مما تقدم مرجعه معنى لا حكما وذلك مخالف الى آخر ما نقله شيخنا
وحينئذ فيقال فى رد ذلك بالنظر لمخالفة النحاة انه على تسليم تصريح النحاة بأنه
من الحكمى تندفع المخالفة بأن مرادهم بالحكمى غير اللفظى فيشمل المعنوى
والحكمى بالمعنى الذى قرره المحشى ويكون الضمير العائد على ما رتبته التقديم من

المعنوى لا الحكمى بالمعنى الذى قاله المحشى وان كان من الحكمى بالمعنى المقابل للفظى وبالنظر لمخالفة البيانيين بأنا لا نسلم مخالفته لما مثل به البيانيون لغير الفصيح لأن ضربته زيد لم يدخل فى التقدم الحكمى بالمعنى المذكور لأن ذلك محصور فى المسائل الست فتأمل (قوله وخرج بذلك نحو ضربته زيدا) محله ما اذا لم يجعل زيد ابدلا بأن جعل مفعولا لمقدر اما اذا جعل بدلا فلا يخرج لانه من باب ابدال المفسر (قوله ورفعه بأول المتنازعين) أى المعمل ثانيهما نحو جفونى ولم أجف الاخلاء (قوله نحو هى النفس) فالنفس خبر مفسر وكذا العرب والجملة بعده حال (قوله وقيل الضمير فيه للقصة) وعلى هذا فالنفس والعرب مبتدآن وما بعدهما خبر اذ ضمير الشان والقصة لا يخبر عنهما الا بجملة (قوله وجوز الزمخشرى) أى فتكون المسائل سبعا ولا يقال يجعل باب التفسير بالتمييز شاملا لا باب نعم ومثل هذا لانه يبعده عد باب رب مستقلا ومقابل هذا التجويز انه من باب البدل (قوله نحو وما يعمر الخ) أى من أحد معمر وانما سمى معمرا باعتبار مصيره أى وما يمد فى عمر أحد ولا ينقص من عمره أى من عمر أحد على طريقة قولهم لا يثيب الله عبدا ولا يعاقبه الا بحق لكن لا على معنى لا ينقص عمره بعد كونه زائدا بل على معنى لا يجعل من الابتداء ناقصا وقيل الزيادة والنقص فى عمر واحد باعتبار أسباب مختلفة أثبتت فى اللوح المحفوظ مثل أن يكتب فيه ان حج فلان فعمره ستون والا فاربعون واليه أشار عليه الصلاة والسلام بقوله الصدقة والصلة تعمران الديار وتزيدان فى الاعمار وقيل المراد بالنقص ما يمر من عمره وينقص فانه يكتب فى الصحيفة عمره كذا وكذا سنة ثم يكتب تحت ذلك ذهب يوم ذهب يومان وهكذا حتى يأتى على آخره الا فى كتاب عن ابن عباس رضى الله عنهما انه اللوح وقيل علم الله عز وجل وقيل صحيفة كل انسان اهـ أبو السعود ببعض حذف (قوله وهو خطأ) أى لأن تقدير المضاف الجائز اتفاقا يغنى عن ارتكاب أمر لم ينص عليه الجمهور وقال شيخنا والظاهر انهما ملكان صحيحان اما تقدير المضاف واما عود الضمير على النظير وينفع تقدير المضاف حتى فى الآية أى من مثل عمره فى مطلق العمرية وان اقتصر على مثل النصف المتبادر انه فى البيت والمثال فلعله مثال (قوله قال فى التسهيل الخ) هذا هو الموعود به (قوله الا بدليل) أى على ان المراد الا بعد نحو ووهبنا له اسحاق ويعقوب وجعلنا فى ذريته النبوة والكتاب

فضمير

فضمير ذريته لإبراهيم لا لاسحاق ولا يعقوب لكونه المحدث عنه من أول القصة
الى آخرها ونحو وآمنوا بالله ورسوله وأنفقوا مما جعلكم مستخلفين فيه فان ضمير
جعل لله لانه هو الجاعل كذا في شرح علي باشا (قوله الا بدليل) كقوله كمثل
الحمار يحمل أسفارا (قوله لتغليب غيرهما عليهما) أورد عليه ان التغليب
انما يكون اذا أطلق اللفظ على مجموع شيئين أو أشياء دفعة واحدة والا فرع ...
ليس كذلك فان اللفظ يطلق على أحدهما بدلا عن الآخر فالمناسب أن يقول
لشبههما بغيرهما في المعنى والاحكام (قوله أي رفع قوته وأضعفه الخ) فيه تسامح
للايهام وقيل لا ايهام لان الحضور في الضمير من أصل الوضع وفي اسم الاشارة
عارض ضرورة لزومه للاشارة الحسية المعتبرة في مدلول اسم الاشارة (قوله لكنه
رفض) كأنه لانه لا اتصال بها من حيث الرسم أصلا بخلاف الفعل مثلا في بعض
صوره كضرب بك وان اتفق في نحو رمالك اه شيخنا وفيه انه نظر في الفعل للنوع
وقياسه أن ينظر لنوع الاوه والحرف ولاشك ان الاتصال موجود في بعض صوره
(قوله فلا يأتي على مذهب الخ) مع ان تعريف المتصل والمنفصل بذلك لا يختص
بمذهب كما هو الظاهر اه حفني (قوله بيان للواقع) فيه ان الواقع ليس خصوص
الاستثنائية بل ما يعم الوصفية الا أن يقال مراده انه لم يقصد به الاحتراز فلا ينافي
ان الوصفية كذلك أو مراده بالاستثنائية ولو حكما فتدخل الوصفية
فيكون هذا القيد واقعيا أو مراده بالواقع ما يقع غالبا فلا ينافي ان غيره مثله (قوله
في محل نصب على الاستثناء) يصح جعل الا بمعنى غير فتكون في محل نصب على
الحال من ديار والكاف في محل جر (قوله وعيم ساكنة) هذه حالة أولى
وقوله ويجوز ضم الميم حالة ثانية وقوله موصولة بواو حال قصد بها التقييد والشرطية
للجواز اذ الضم مع عدم الوصل شاذ كما قال بعد وشذ ضمها الخ وقوله بل هو أي هذا
الجائز أكثر حالة ثالثة وقوله من التسكين هو الحالة الاولى وهي سكون الميم وقوله
اذ أولى راجع لقوله بل هو أكثر وقوله وشذ ضمها بلا وصل أي بلا وصل واو وهذه
حالة رابعة عند عدم ولى الميم ضمير متصل ومحصل كلامه انه عند عدم الوصل بواو تارة
تسكن الميم وتارة تضم والضم شاذ وعند وصلها بواو تارة يكون بعد الواو ضمير متصل
وتارة لا والقسم الاول من هذين مع كونه جائزا أكثر من التسكين مع عدم الواو الذي
هو الحالة الاولى وأما القسم الثاني من هذين فليس أكثر من التسكين المذكور

فيحتمل أن يكون مساوياله أو أقل منه لكن لا يخفى ما في تفصيل الحالة الثالثة على الاولى من عدم الظهور لاختلاف الموضوع وكون المراد من قوله بل هو أكثر من التسكين اذا ولي الخ انه عند اتصال الميم بالضمير المتصل يجوز لك التسكين بأن تقول ضربتمه بسكون الميم ويجوز لك الضم والاتيان بالواو بأن تقول ضربتموه وان هذا الثاني اكثر من الاول متوقف على نقل ثم رأيت في التسهيل وشرحه لعلي باشا وتسكين ميم الجمع ان لم يلها ضمير متصل نحو قمتم أولى من اتصالها بواو كما هو الاصل بدليل لزوم الاشباع في التثنية ومن ثم رجع اليه متصلا بالميم ضمير نصب متصل كضربتموه لرد الضمائر الاشياء الى أصولها غالبا ومن وصلها قبل همزة القطع واسكانها قبل غيرها ومن الاختلاس وهو ضمها غير موصولة وان وليها أي الميم لم يجز التسكين بل تقول ضربتموه ولا يجوز ضربتمه خلافا ليونس في اجازته الدرهم أعطيتكمه اه وفي همع الهوامع واذا أريد الجمع المذكر زيد ميم فقط نحو ضربتم وفي هذه الميم أربع لغات أحسنها السكون ويقابلها الضم باشباع وباختلاس والضم قبل همزة قطع والسكون قبل غيرها فان وليها ضمير متصل فالضم واجب عند ابن مالك راجح مع جواز السكون عند سيبويه ويونس نحو ضربتموه ومنه انلزمكموها وقرئ انلزمكمها بالسكون ووجه الضم ان الاضمار يرد الاشياء الى أصولها غالبا والاصل في ضمير الجمع الاشباع بالواو كما أشبع ضمير التثنية بالالف وتماثرك للتخفيف اه (قوله عقيل) بضم العين وقوله اضطرارا أي كقوله وأشرب الماء مابي نحوه عطش * الالأن عيونه سال واديها وقوله عسى ذات يوم أن يعود لها النوى * على ذي هوى حيران قلبه طائر وقوله بحذف صفة ساكن وقوله جزما أي لأجله وبناء عطف عليه وقوله جازت الاوجه الثلاثة أي الاشباع نظرا الى اللفظ لاتصال الهاء بحركة والاختلاس استصحابا لما ثبت للهاء قبل الحذف لعروضه والعارض غير معتد به غالبا والاسكان نظرا الى وقوع الهاء موقع المحذوف الذي حقه الاسكان فأعطيت الهاء ما استحقه المحل من السكون كذا يستفاد من شرح علي باشا (قوله دونه) أي الساكن أي انه لم يكن قبل ساكن (قوله كان الاولى الخ) في الحفني انما لم يذكرها بعد تعريف الضمير ولم يؤخرها الى آخر الباب لانه لما ذكر الاشارة الى تقسيم الضمير بحسب مواقع الاعراب كان مظنة ان يتوهم اعرابها فدفع ذلك للاشارة

الى ان ذلك التقسيم باعتبار محلها اه أى انه ذكر ذلك قبل الوهم باصقه ليدفع الوهم من أول وهلة بلا حاجة الى اعمال نكرة (قوله ولا يخفى انه لا يستفاد الخ) عبارة الحفنى فائدة هذا مع انه سلف بناء الضمائر أول باب المعرب والمبنى فى قوله كالشبه الوضعى فى اسمى جئتنا انه لما ذكران سبب بناء الشبه الوضعى وهو غير مطرد فى جميعها ربما كان يتوهم ان ما كان موضوعا على أزيد من حرفين أو على ثانيهما والثانى غير لين على ما فيه لا يكون مبنيا دفعه بهذه القاعدة الكلية للاشارة الى ان لبنائها أسبابا أخراه وهو ظاهر وقول المحشى انه لا يستفاد بناء الضمائر جميعها الخ ان أراد صريحا لم يجد اذ لم يزعمه الحفنى اذ لو زعمه لم يذكر هذه الفائدة ضرورة ان الصريح لا وهم معه وان أراد اشارة لم يسلم لان الاشارة حاصلة اذ بعض النوع اذا حكم عليه بحكم يتبادر ان الباقى كذلك لكن ان وجد فارق كما هنا يتوهم ان الباقى بخلافه فدفع هذا الوهم اه شيخنا فتدبره (قوله أى يلزم) أى يلازم ولا ينفك ولو عبر به لكان أوضح أى فالوجوب هنا بمعنى الملازمة وعدم الانفكاك لا بمعنى اللوم على الترك والمدح على الفعل (قوله وأقره) مراده ان البعض أقر البهوتى على ان الوجوب لا يقتضى الحصول كالاستحقاق مع انه غير مسلم فى الوجوب وان سلم فى الاستحقاق فلا ينافى ان البهوتى ذكر انه يجاب عن الاعتراض هنا بما أجيب به هناك كما نقله عنه الحفنى وليس المراد انه أقر الاعتراض بمعنى انه لم يجب عنه (قوله اعترض بان الافتقار الخ) رد بانه يمكن ان صاحب هذا القول لا يلتزم هذا الشرط لان الافتقار من حيث هو تضمحل معه صفات الكمال وفيه انه يلزم بناء كل ما اضمحلت فيه صفة الكمال وليس كذلك (قوله أى مشابهة الحرف فى الاستغناء) فيه ان وجه الشبه يكون متحققا فى الطرفين والاستغناء عن الاعراب بسبب اختلاف الصيغ لاختلاف المعانى التركيبية كالفاعلية وان كان موجودا فى الضمائر غير موجود فى الحرف اذ لم تختلف صيغه لاختلاف المعانى التركيبية لان معانيه افرادية وصيغته واحدة فى الكل وعدم اعرابه من حيث ان المعانى الافرادية لا تميز بالاعراب فحينئذ لا مشابهة بينها وبين الحرف فى ذلك والجواب عن ذلك بانه يعتبر وجه الشبه مطلق استغناء فى افادة مطلق معنى لتتأتى المشابهة وينحصر سبب البناء فى مشابهة الحرف تكلف مع كون هذه لم تعد من أنواع المشابهة وخروج عن ظاهر الشارح اذ ظاهره حيث ذكر المشابهة

في المواضع قبل وتركها هنا ان السبب هو نفس الاستغناء ولا تسلم انحصار علة
البناء في مشابهة الحرف اه شيخنا (قوله الباء سببية) الاقرب انها لمجرد التعدية
(قوله يعارضه الخ) لا معارضة اذلا مانع من وجود سببين احدهما معتبر في الجميع
والآخر معتبر في البعض اه شيخنا (قوله الاضافة للبيان) قصد بهذا الفرار من
جعلها بمعنى اللام لما يلزم عليه أن يكون المحكوم عليه بالجر والنصب المدلول ولك
الحمل على اللامية بجعل اللفظ بالمعنى المصدري أى تلفظك بما جر كتلفظك بما
نصب في انه مادة الملفوظ به واحدة فلا يتعين ما ذكره اه شيخنا السكرى يبعده
كون المقصود الحكم على الفاظ الضمائر بانها كذا وكذا التلفظ بها بالفعل أم لا
بدليل ناصلح وألف والواو والنون الى غير ذلك (قوله فكيف يطلق) أى فان ظاهر
عبارة المصنف ان لفظ ضمير الجر الذى لا يكون الا متصلا كلفظ ضمير النصب
مطلقا سواء كان متصلا أو منفصلا اذلم يقيده بالمتصل مع ان الواجب التقييد (قوله
ونون المضارعة) أى أخذا من الدخول على قول المصنف نغتبط فافهم (قوله أى
اعترف) دفع به ما يقال ان أعرف يتعدى بنفسه لا بالباء (قوله والجواب الخ) أحسن
منه ان المراد صلح لكل من الثلاثة وحده والرفع في كونى وكونهم ليس وحده بل
مع الجر بل هو الاصل بدليل ظهوره في كون زيد مسافر اه شيخنا (قوله عارض)
اذ الاصل في المضاف اليه الجر (قوله والقراءة طلحة الخ) فيه ان كلامنا في الضمائر
والواو في الآية حرف كما قال وأيضا حذف الواو فيها لالتقاء الساكنين ولا يضر
عدم رسمها كما في ولا يصدنك وكلامنا في حذفها للاستغناء عنها بالضمة وحينئذ
فلا يرد بها على أبي حيان اذ دعواه الضرورة في حذف الواو الاسمية للاستغناء
بالضمة كما في كان حولى (قوله كما في مثاله) المناسب امثلتهما أى المصنف والشارح
الا ان يقال المراد كما في مثاله أى المصنف نصر بحار تلو بحا فصرح بقاما ولوح
بقاموا وقن وصرح باعلما ولوح باعلموا واعلمن ومثاله مفرد مضاف فيعم (قوله
بدلالة العقل) أى لان كل حدث لا بد له من محدث وكل صفة لا بد لها من موصوف
وقوله واللفظ أى لان لفظ الفعل يقتضى فاعلا وقيل دلالة اللفظ عند تصوره
بانسم مثلا فان هذا اللفظ دال على المستتر لا عينه (قوله بان لا يرتفع بعامله) ترويج
لما يأتى له من تزييف ما للمغنى وفسر المغنى هنا بقوله أى لا يصح أن يخلفه ويقع
موقعه اه شيخنا (قوله ثانيها منفصل) ردبأنه لا يبتدأ به ولا يلى الا بل لا ينطق

به أصلا (قوله بإلتها واسطة) اختاره في الجامع لان الاتصال والانفصال من
عوارض الالفاظ المحققة اهـ نكت (قوله برز الضمير منفصلا) كقوله
اذا أنا لم أطعن اذا الخيل كرّت * فأطعن مفسر للفعل المحذوف الرافع
للضمير المذكور والاصل اذا لم أطعن فحذف الفعل مع لم لانهما كالجزء وانفصل
الضمير ومثله قوله * فنحن نؤمنه يبيت وهو آمن * (قوله زاد بعضهم الصفة
الجارية الخ) أفر هذا وردّ زيادة فاعل نعم الخ فدل على انه ارتضى هنا وفيه انه
غير ما يفيده ضابط واجب الاستتار وجائزه ولعله أشار الى انه طريقة بعضهم
بلفظ زاد بعضهم وان المرضى ما أفاده الضابط اهـ شيخنا (قوله فعلا) نحو جاء
زيد ورجل يضربه فان الضمير راجع لرجل ولو أبرزته يتوهم رجوعه لزيد
وقوله أو غيره نحو جاء زيد ورجل ضاربه وهو نظير ما قبله (قوله بأن يرتفع الخ) هو
تنويع أيضا كما سبق اهـ شيخنا (قوله التي لم يغلب عليها الاسمية) أي غير
ما تقدم من أفعل التفضيل ثم انه لا يصح هنا ان يراد الجارية على غير من هي له عند
البصري مطلقا اذ لا استتار فيها بل يجب الابراز ولا ما يخاف فيها اللبس عند
الكوفي لذلك فدار الامر بين ما لا يخاف فيها اللبس عند الكوفي وبين الجارية
على من هي له ولا يصح ارادة هذه على زيادة بعضهم السابقة لوجوب الستر فانحصر
الامر فيما لا يخاف لبسه عند الكوفي ولا أظن الشارح أراده بل الظاهر ارادة
الجارية على من هي له فيكون مخالفا لزيادة بعضهم وقد علمت ما فيها اهـ شيخنا (قوله
قال سم الخ) في كلامه زيادة عن تعريفهم هي قوله في الرفع عامله ترويحا وفي المغني
ان قول الشارح اذ الاستتار في نحو زيد قام واجب الخ أي بمقتضى تعريفهم أي
للمستتر وجوبا اذ معنى قولهم لا يخلفه الظاهر الخ لا يقع في موقع المستتر ولا يحل محله
محكوما عليه بحكمه فنحو زيد قام لا يقع في موقع المستتر ومحله ظاهر ولا ضمير بارز
لانه عند وجود أحدهما يختلف الموقع والمحل ان كان البارز محصورا فان لم يكن
محصورا وقع الموقع والمحل لكن لم يحكم عليه بحكمه بل بحكم آخر أشار اليه
الشارح هو التوكيد أي على المختار وان أجاز سيبويه فاعليته وقوله فتركيب آخر
أي وكلامهم في تعريف واجب الاستتار وجائزه بما ذكره يقتضي أن التركيب
واحد وان لم يصرحوا به لان معنى كونه يخلفه الظاهر والضمير البارز انهما
يحلان محله بالقيد المتقدم ولا يكون كذلك الا اذا كان التركيب واحدا فعلمت من

ذلك ان نظر العلامة ابن هشام المالك من هذا الفن الزمام متوجه ولذلك نقله وأقره الشارح الهمام ولما لم يقف القوم على مراده الناطق به السنة التعريفين قالوا حيث فسر المستتر جوازا بما يخلفه الظاهر أو الضمير المنفصل لم يرد هذا الاعتراض وانما يرد لو فسر بجواز ابرازه على الفاعلية ولا مشاحة فى الاصطلاح ثم يقالوا فالنظر الصحيح يقتضى ان يقال ماذهب اليه ابن مالك وابن يعيش وغيرهما مشكل لانه لا يخلوا اما ان يريدوا بجواز الاستتار انه يجوز ابرازه متصلا وذلك متعذر أو منفصلا فخلاف القاعدة المقررة من انه اذا أمكن الاتصال لا يعدل عنه الى الانفصال الا فيما استثنى وليس هذا منه وأجيب عنه باختيار الثانى وقوله فخلاف القاعدة ممنوع لان المراد به بقرينة الامثلة جواز ابرازه مع سوغ انتهى من كلام الحفنى * أقول كيف هذا الترديد فى نظرهم الزاعمين صحته مع قولهم فى تعريف جائز الاستتار ما يخلفه الظاهر الخ اذ يعلم منه انهم لم يعولوا فيه على جواز ابرازه متصلا أو منفصلا بل على حلول الظاهر أو الضمير البارز فى محله و يلزمه لزوم العرض للجوهر ما أورده ذلك العلامة اهـ باختصار ما * قال شيخنا وأقول محصله ان عبارتهم تفيد الحلول فى المحل مع اعطاء الحكم وذلك يوجب صحة تعريف المستتر وجوبا وشموله لسائر الضمائر المستترة وفساد تعريف المستتر جوازا وعدم صدقه على ضمير ما وهو ظاهر لا غبار عليه وحمل تعريفهم على الخليفة فى عمل العامل خروج عن الظاهر والمراد ان سلم لا يدفع الايراد بدون نصب قرينة عليه وادعاء ان القرينة فساده لولا ذلك لا يجدى اذ يلزم ان فساد كل فاسد قرينة على ارادة ما لا فساد معه اهـ وأنت خبير بأن العلامة معترف بأن معنى الخليفة المتقدم ظاهر عبارتهم فقط وليست نصا فيه ففيه تسليم لاحتمالها الوجه آخر نعم معه هو ما قاله العلامة سم وحيث كانت تصح العبارة بوجه محتمل لا قرينة على امتناعه فأى داع الى ارتكاب الظاهر المؤدى للفساد وكم من ظاهر مصروف عن ظاهره وكلام سم فيه اعتراف بورود النظر على ظاهر التعريف وقوله أى فى الرفع الخ تأويل له ممكن ولا يقال ان هذا التأويل انما جاء من الفساد لظاهر التعريف ولا يصح أن يكون هذا داعيا للتأويل والا كان كل فاسد صحيحا باعتبار تأويله بقرينة فساده لانا نقول لا مانع من كون الفساد قرينة على ذلك اذا لم يكن هناك مانع ولا مانع هنا (قوله ولو أتى بها الخ) أى لعدم مرجع هنا الا أن المرجع هو

الضمير المتقدم راجعا وغيره المفهوم من الحصر اه شيخنا (قوله وبهذا يعلم ما في قوله أولا) أى الضمير والظاهر فان المتبادر منه الضمير المستتر فيبقى عليه المنفصل فكان الاولى أن يقول أى الضمير المستتر وغيره الا أن يراد الضمير مطلقا على الاستخدام (قوله والاطراد) فيه انه يغنى عنه الكثرة فان الشاذ قليل الا أن يقال يحتمل انه شاذ قياسا فقط مع كثرة استعماله (قوله ولا عملا كذيه المنصوب الخ) كرأيتك أنت ومررت بك أنت (قوله وقد تسكن بعد همزة الاستفهام) أى كقوله

فقمت للطيف مرتاعا فأرقنى * فقلت أهى سرت أم عادنى حلم

وقوله وكاف الجر أى كقوله

وقد علموا ما هن كهى فكيف لى * سلو ولا أنفك صبا متيما

وقوله وقد تحذف الخ مثال الاول قوله

بيناه فى دار صدق قد أقام بها * حينا يعللنا وما نعلله

بضم هاء بيناه والاصل بينا هو ومثال الثانى

سالمت من أجل سلمى قومها وهم * عدا ولولاه كانوا فى الفلا رمما

بكسر هاء لولاه والاصل لولا هى وقوله وتسكينهما أى الواو والياء كقوله

أدعوته بالله ثم قتلته * لو هو دعاك بذمة لم يغدر

وقوله وتشديدهما همدان أى كقوله

وان لسانى شهدة يشتفى بها * وهو على من صبه الله علقم

كذا يؤخذ من شرح على باشا (قوله بزيادة كلمة) هى لفظة قد فى قوله وقد تحذف الواو (قوله عبر هنا بالتفريع) أى بدلا من فرع المناسب للاصل الواحد المتروك لضيق النظم والمراد بالفرع الجنس فتم ما ذكره اه شيخنا (قوله وكذا اضرب) أى بصيغة الامر وقوله مع تضرب أى المبدوء بالفوقية وكان عليه أن يزيد وكذا يضرب بالتحتية مع ضرب وكذا تضرب بتاء التأنيث مع ضربت بتاء التأنيث أيضا (قوله ما فى كلام البعض وغيره من القصور) عبارته قوله على خمسة أنواع وأفراد كل نوع اثنا عشر فتكون جملة الضمائر ستين وزاد بعضهم فى ضمائر الرفع المتصلة ياء المخاطبة ولعل عدم ذكر الجمهور لها نظرا لاقول بأنها حرف انتهى والجواب عن العلامة بأن المراد بالنوع الاول ضمائر الرفع المتصلة المتفق عليها

كما يشير اليه هذا الترجي لينذفع القصور اذ في المستتر خلاف قد ما المحشي يرد عليه ان المستتر من الستة عشر خمسة تضرب ضربت اضرب نضرب تضرب فاذا اسقطت من الياء كان الباقي عشرة لا اثني عشر (قوله يضربن) أي ونون وتحذف الالف لالتقاء الساكنين كفني (قوله كهاء السكت) ولذا عاقبتها في قول حاتم هذه تصميدتي انه اه حفني (قوله وهو ضعيف) أي لان حروف الاشباع لا تحرك ولا تثبت الا في الضرورة (قوله اسم ظاهر) أي بمعنى نفس فاياك بمعنى نفسك لا ضمير كما قال الخليل ولا حرف زائد تعتمد عليه اللواحق كما هو المحكي قبل ذلك (قوله كما في علا زيدنا الخ) يفيد ان العلم يضاف باقياء على علميته وقد وعدنا بذلك سابقا (قوله فمشكل) أي للتنافي بين الضرورة وتأتي الاتصال اه شيخنا (قوله أو انه لا مفهوم الخ) مراده ان المفهوم معطل لا ما يتبادر منه ان حكم المفهوم والمنطوق واحد اه شيخنا (قوله مضاف الى منصوب الخ) أما لو قيل بنصرنا لكم فهو وان تأتى فيه الاتصال الا انه خلاف الفرض فان هذا مضاف الى مرفوعه (قوله وان يفصله) أي العامل (قوله فآليت لا انفك الخ) قاله خويلد ابن خالد الهذلي من قصيدة يخاطب بها ابن أخته حين استمال معشوقته وأفسدها عليه وأولها

تريدين كيما تجمعيني وخالدا * وهل يجمع السيفان ويحك في غمد
أخالد ما راعيت من ذي قرابة * فتحفظني بالغيب أو بعض ما تبدي
دعاك اليها مقلتاها وجيدها * فملت كما مال المحب على عمد
فكنت كرقراق السحاب اذا جرى * لقوم وقد بات المطير بهم يحدي

البيت وأحذو بالحاء المهملة والذال المعجمة من حذوت النعل بالنعل حذوا جعلت احداهما على قدر الاخرى ويروى بالدال المهملة أي أغني في أثر البعير لينشط في السير واياها الأم عمرو وضمير بها للقصيدة اه حفني (قوله نحو اما أنا الخ) في شرح على باشا نحو قام اما أنا واما أنت وقوله

بك أو بي استعان فليل اما * أنا أو أنت ما ابتغى المستعين

(قوله في بيت قبله) هو اني حلفت ولم أحلف على فند * فناء بيت من الساعين معمور الفند بفتحتين الكذب والبيت الكعبة (قوله تكفلت بابدانهم) أي بحفظها (قوله قد يقال ما قبله محصور فيه أيضا) أي وكلامه يقتضي ان التقديم لا يفيد

الحصر فلو قال إلا أو كونه محصورا فيه بالا أو انما أو بالتقديم وذكر مثال التقديم بعد لكان أولى وليس مراده ان قوله أو كونه محصورا أعم كيف وقد قيده بالا أو انما (قوله بانما أو بما والا) أى لا بالتقديم (قوله فى نحو ضربوناً) أى من كل ما يشتمل على ضميرين ليس أسبقهما أخص وكان مرفوعا كضربوهم وقوله فى نحو أعطاه أى مما كان كذلك لكنه منصوب وانما وجب الفصل فى ذلك لانه عند تقديم غير الأخص لا يجوز الوصل أخذا من قوله ويقدم الاخص فى اتصال وعند اتحاد الرتبة لا يجوز الوصل أيضا أخذا من قوله وفى اتحاد الرتبة الزم فصلا ولما قال كما ستعرفه (قوله فلو كان مرفوعا وجب الوصل) أى لان الفصل انما جاز للهرب من اتصال فضلتين بالعامل وذلك مفقود هنا والمرفوع كجزء الفعل فيجب وصله ولو غير أعرف كضربونا (قوله أما اذا كان اسما الخ) هذا أيضا مستثنى من قوله وفى اختيار الخ فهو زيادة على الابواب الثلاثة (قوله فيتعين الوصل) وكذا يتعين الوصل فى أنا ضاربه بلا أل لتعين الاضافة فيه فان نون الوصف تعين الفصل كضارب اياه بقى ان موضوع المسألة الضميران فلو أبدل أحدهما بظاهر كالدرهم أعطيته زيدا تعين الوصل أخذا من عبارة الهمع الآتية (قوله فمال) نحو هند الصبور اعلمكها اياه زيد (قوله واحدا) نحو ما علمتك زيدا قائما (قوله أول وثان) نحو اذ يريكهم الآية ونحو زيد أعلمتكه قائما وهذا هو محل تأييد عبارة الهمع للجواب المذكور قبلها (قوله أو ثالث) أى أول وثالث نحو القائم أعلمتك زيدا اياه (قوله أو ثان وثالث) نحو هند الصبور وأعلمتها اياه عمرا على ان عمرا هو المفعول الاول عند وجود قرينة (قوله فى هذه الجملة فقط) أى دون الثانية لوجوب الفصل فيها لتقدم غير الاعرف (قوله لا لمفعوليه) رد به على الحفنى فانه لم يذكر سواه (قوله لا يناسب سياق القصيدة) وهو استعطافه للملك المفيد انه لا يستطيع منعه منها وان احتمل ان المعنى منعى الملك منها مستطاع عنده أى يمكنه دفع هذا المنع فلا فائدة فى منعى الا انه بعيد (قوله فى الابيات الخ) قبله

ابيت اللعن ان سكاب علق * نفيس لا تعار ولا تباع

مفداة مكرمة علينا * تجاع لها العيال ولا تجاع

وسكاب كحذام والعلق بالكسر النفيس من كل شئ (قوله سواء كان الاسم ضميرا الخ) فتفارق هذه المسألة ما قبلها بأن أول الضميرين مرفوع ويصح الاتيان

في محله بالظاهر والعامل ناسخ لهما معا فالفرق من وجوه ثلاثة بخلاف المسألة الثالثة فانه لا فرق بينها وبين الاولى الا بالنسخ والفرق بينها وبين الثانية من وجهين العامل ما تقدم (قوله الآتى ذكره) هو مقول القول (قوله نهاه عن الخمر) لأنه كان تاجرا واضطرب أمر البضاعة بسبب تناوله الخمر (قوله لكان حسنا) أي فيكون تعليلا خاصا بعد عام ولا يقال ان التعليل الثاني يؤول للاول لان المعنى شابه سابقه الذي الاتصال فيه أرجح للاصالة لانا نقول المقصود في التعليل الثاني هو المشابهة بما اتفق على رجحان الوصل فيه بقطع النظر عن علته (قوله لأن كلا من الضمير ين في البابين منصوب) فيه انه قد يكون غير منصوب كما في حيلك ومنعكها الا أن يقال اعتبر الفعل لان الظاهر انه هو الذي يترجح فيه الاتصال (قوله انظر مرجع الضمير) الظاهر انه المحبوب اه شيخنا (قوله لا أن أخى منادى) مبنى على ان ضمير اياه حينئذ راجع للمحبوب اذ ملء ارجاء الصدر بالاضغان لا تنافى المحبوبية وأما اذا كان راجعا للحب فلا مانع من كونه منادى لان ملء ارجاء الصدر بالاضغان ينافى المحبة اذ مقصوده ظننت المحب في تلك الحالة المنافية لهذا الظن (قوله في باب سلنيه) لعله خصه بالذكر لدفع توهم أن لا حاجة للتقييد المذكور بالنسبة له لأخذه من قوله فيه وما أشبهه والا فهو تقييد للابواب الثلاثة كما قاله الشارح اه شيخنا لكن المراد بوجوب تقديم الأخص في الابواب الثلاثة انه عند وجوده لا بد من تقديمه فلا يرد انه قد لا يوجد أخص أصلا كما في ان يكنه فلن تسلط عليه والا يكنه فلا خير لك في قتله ونحو الصديق كأنه زيد (قوله متعلق بباب سلنيه وخلتنيه الخ) يفيد أنه ليس متعلقا بباب كنته وهو كذلك فيجوز فيه الوصل مع اتحاد الرتبة نحو ان يكنه فلن تسلط عليه والا يكنه فلا خير لك في قتله وذلك لان امتناع الوصل في البابين المذكورين انما هو لتوالى المثلين مع ايهام كون الثاني توكيدا وهو مفقود هنا لان استتار أحد الضميرين مانع من توالى المثلين واختلاف محلهما مانع من التوكيد نعم ان كان هناك مانع آخر من الوصل كما في كنتنى بضم التاء وكنتك بفتحها اذا أردت الاخبار عن نفسك بأنك كنت فيما مضى اياك الآن على حد شعرى شعرى في الاول وأردت الاخبار عن مخاطبك بأنه كان فيما مضى اياه الآن على حده أيضا في الثاني امتنع الوصل وذلك لانه وان لم يوجد توالى المثلين مع ايهام كون الثاني توكيدا الاختلاف لفظ

الضميرين وابرازهما هناك مانع آخر وهو ان كون الفاعل والمفعول ضميرين متصلين لمسمى واحد من خواص أفعال القلوب فعلم ان فى باب كنته تفصيلا فتأمل (قوله لان من قيودهما الخ) بخلاف باب كنته فان ذلك ليس قيدا فيه كما فى ان يكنه (قوله مفهوم هذا القيد) انما جعل هذا مفهوما لا عتبار ذاك أولا وان كان هذا دليلا على ذلك (قوله أى سواء اختلف الخ) فالاطلاق راجع للغيبة فقط بدليل عطفه بأو دون ما قبله (قوله أى واتحاد المبتدا او الخبر الخ) مبنى على ان مرجع الضميرين واحد نحو زيد خلته اياه وهو غير متعين لاحتمال ان مرجع الضمير متعدد نحو زيدا الصديق خلته أى زيدا اياه أى الصديق (قوله اسمان يجرى) بضم أوله مبنيا للمفعول من أجرى أى يخرج فاندفع ما يقال المناسب فاسمان يدل على الخ واسمان يدل على المذهب الخ لان المذاهب تستفاد من هذا لا ان هذا يجرى عليها (قوله ويشتكى الخ) حله لا يناسب الشكاية بل الشماتة والمناسب للشكاية ان يقال وقد جعلت نفسى تطيب بان يحصل لهما ضغمة لاجل ضغمهما الى مثلها أولا جل ضغمهما نفسى فالضغمة الاولى على هذا من الدهر لهما وعلى الاول له وضغم مصدر مضاف لفاعله والضمير الثانى على حذف مضاف عائد على الضغمة السابقة أولا حذف فيه عائد على النفس كما أشرنا لذلك فى الحل (قوله عند تباعد الهاءين) أى بان فصل بينهما باكثر من حرف كما فى انضرهموها (قوله الشارح أعتذر الشارح الخ) لك الاعتذار أيضا بانه أشار بالتعبير بقد فى قوله وقد يبيح الخ الى ان الضمير الغائب لا يبيح الوصل دائما بل فى حالة دون حالة وتلك الحالة هى اختلافه (قوله مبنى) بفتح النون (قوله أى مناسبة) بفتح السين وهو منصوب مفعول لاجله (قوله ليس فعلا موضوعا للامر) لان فاعل فعل الامر لا يكون الا ضميرا لمخاطب وفاعل اسم الفعل هنا ضمير الغائب بدليل الهاء التى هى حرف غيبة كما ان الكاف فى هاك حرف خطاب والفاعل مستتر (قوله لامر استحسانى) هو وقايتها الفعل المضارع المعرب بالنون وان كانت الوقاية واجبة فى غيره أخذا من كلام المحشى بعد ومن قول ابن الحاجب ونون الوقاية مع الياء لازمة فى الماضى وفى المضارع عرى عن نون الاعراب وأنت مع النون الاعرابية ومع لدن الخ أى حال كون المضارع عرى عن نون هى الاعراب (قوله فكان ينبغى الخ) ومن أبعد البعيد حمل الكسرة على الظاهرة والمقدرة كما أن الاعراب كذلك لوجود الفرق (قوله

وقوله انما يتحد الخ) فيه ان مقصود البعض ان احتياجه للعمل في الماضي دليل على انه لا لبس فيه مع انه قد يوجد فيه اللبس وان كان بوجه آخر فلا يحتاج للعمل (قول الشارح كمنية جابر الخ) تمامه * أصادفه وافقد جل مالي * وقبله

تمنى مزيد زيدا فلاقى * أخا ثقة اذا اختلف العوالي

والمراد بزيد زيد الخيل الذي سماه النبي صلى الله عليه وسلم زيد الخير كان كل من مزيد وجابر يتمنى لقاء زيد لعداوة بينهما وبينه فلما القياه طعنهما فهربا فانشد زيد تمنى الخ والمنية التمني أي كتمني جابر والعوالي الرماح (قوله على غير بابه) أي لانهما عكس فشا وندر ولانه ليس هنالك الاشيئان أحدهما كثير والآخر قليل لا أربعة (قوله والقبر الغلاف الخ) قيل يحتمل ان المراد به مكان الدفن وبالابيض الشخص المتصف بالبياض ورعايشيرا لهذا رواية الاكرم بدل الابيض (قول الشارح لعل أبي المغوار الخ) عجز بيت صدره * فقلت ادع أخرى وارفع الصوت جهرة * وهو من قصيدة قالها كعب بن سعدي الغنوي يرثي بها أخاه المكنى أبا المغوار واسمه هرم أو شبيب وقبله

وداع دعا يامن يجيب الى الندا * فلم يستجبه عند ذاك مجيب

وبعده يجبك كما قد كان يفعل انه * مجيب لابواب العلا وطلوب

والمعنى فقلت للداعي الطالب للنداء ادع مرة أخرى وارفع صوتك بالنداء لعل هذا الرجل الكريم يجيبك كما قد كان يفعل في حياته (قوله في انا) أي بالتشديد (قوله ومنع الثاني أوفق الخ) لعله من جهة ان الجزء الثالث في الشطر الثاني يكون موافقا للجزء الثالث في الشطر الاول في ان كلا وزنه فعلن بالخبن الذي هو حذف الثاني الساكن اذ اصله فاعلن ولو صرف قيس الثاني لاختلفا بوجود الخبن في ثالث الشطر الاول دون ثالث الثاني والبيت من الرمل ووزنه فاعلاتن فاعلاتن فاعلن مرتين (قوله لتقي الآخر من الحركة) وذلك في الساكن فلا موجب هنا لنون الوقاية قال شيخنا وفي الجواب نظر اذ لا نسلم ان الموجب حفظ السكون ووقاية الآخر من الحركة فقد تكون لوقاية الحركة وحفظها ولو انها خلاف الاصل ونهايته ان ذلك قليل فالقيل لا يندفع والشاهد لا يشهد لحذف النون للاحتمال وايراد القيل على الشارح لا المتن لان المتن انما ذكر ان لفظة قليلة بالنسبة للفظة أخرى ولم يذكر جهة ذلك هل هي حذف نون الوقاية أو الحاقها المتحرك وان

كان المقام يفيد ماف الشرح انتهى وهو بعيد (قوله وأشار بقدالخ) هو مستفاد أيضا من أيضا (قوله قيل أراد بهما عبدالله الى أن قال غير التغليب) فيه ان علم عبدالله أبو خبيب لا خبيب فقط والمثنى خبيب فلعل التغليب بعد التصرف فى العلم بحذف جزئه الاول (قوله وفيه نظر) أى لأن الاول يطلق عليه خبيب كما ان الثانى يطلق عليه أبو خبيب لكن فيه ان المثنى هو خبيب فلا بد من تغليب خبيب على أبى خبيب وتسميته باسمه ثم تثنيته فلا نظر ولذلك تركه الحفنى والمحشى نظر للتصرف فى العلم كما هو مبنى القيل قبله ولا يخفى انه ليس بلازم فتدبر (قول الشارح قدنى من نصر الخ) تمامه ليس الامام بالشحيح الملحد والشحيح البخيل والملحد الجائر الحائد عن الحق والبيت خطاب لعبد الملك بن مروان وتعريض بابن الزبير لانه كان فى الحرم يشير الى قوله تعالى ومن يرد فيه بالحاد الخ وحاشا أن يكون ابن الزبير ملحدا والبيت لحميد الأرقط أولأبى بجدلة (قوله وقد يقال الخ) فيه انه مازال الاحتمال موجودا وهو مانع للاستشهاد الا أن يكون الاحتمال البعيد لا ينظر اليه فى ذلك المنع (قوله حتى يضع رب العزة الخ) كناية عن التجلى عليها بقهره وكبريائه (قول الشارح وليس بمغنينى) اسم ليس ضمير الاعياء بمعنى الفقر وممتع أى نافع كذا قيل ولا يتعين لاحتمال أن يكون صديق اسمها وصديق آخر البيت اظهار فى مقام الاضمار ان كان صديق الثانى عين الاول أولا اظهار ان كان غيره والمعنى على الاول وليس صديق مجزنى وقت اعيائه وافتقاره والحال ان فى الناس ممتع أى نافع وعلى الثانى وليس صديق مجزنى وقت اعياء صديق آخر أى افتقاره الى والحال ان فى الناس ممتع بل أعطى كلا من الصديقين ما يؤمله وضمن اعيا معنى صعب فعداه بعلى ويحتمل ان صديق آخر البيت اسمها والاول صفة ممتع ولا اظهار ويحتمل ان اسمها ضمير مستتر راجع لشخص معلوم من المقام أى وليس هذا الشخص مجزنى وقت ارادة صديقى اعيائى والحال ان فى الناس نافعا موصوفا بكونه صديقا أى لا يمكنه ذلك فى تلك الحالة وعلى هذا لا اظهار أيضا (قوله ان يجل) بالباء ثم الجيم المفتوحتين كما فى حرف الباء من المغنى (قوله أى أخوف مخوفاتى) أى الامور التى أخاف منها فاخوف حينئذ بمعنى أشد مخوفية لان أفعل التفضيل بعض ما يضاف اليه فهو مصاغ من المبنى للمجهول كما صرح به آخرا وانما لم يشتد خوفه علينا من الدجال

لعلمنا به فيه فلا يخفى علينا تلبيسه بخلاف غيره فرب مستتر بالصلاح أضر على الامة من متظاهر بالفسق وقوله وان غير الدجال الخ عطف على ان الدجال الخ أى وان الدجال هو البعض الآخر من المضاف اليه ووجه اندفاع كل من الامرين بل الثلاثة بقوله أى أخوف الخ ان الاخوف يصدق عليه حينئذ انه بعض المخوفات التى أضيف هو اليها فهو مخوف من جملتها (قوله لانه علامة على مسماه) هذا موجود فى النكرة الا ان علة التسمية لا توجبها (قوله أغلبى) رد بانه كلى والتعيين فى المثال الاول خارجى لانه لم يوضع له من حيث التعيين الذهنى بل من حيث التعيين الخارجى والتعيين الذهنى هنا طريق للخارجى وعلم القبيلة من قبيل علم الجنس بدليل صحة اطلاقه على البعض بلا تجوز * ان قلت حيث كان علم الشخص موضوعا للشخص المعين لزم ان استعماله فيه بعد زيادة جزء أو نقص جزء مثلا مجاز ولا قائل به * قلت أجاب بعضهم بان هذه المغايرة غير معتد بها وان الشخص واحد فى الصغر والكبر عقلا وعادة وشرعا وأجاب عبد الحكيم بان المشخصات أمارات لا موجبات محصلة للتشخص بحيث تكون هى منشأه ولا تنفك عنه والامارة التى هى العلامة خارجة ولا يلزم من تبدلها تبدل العلم (قوله لان المعرف الخ) لك ان تقول لا يلزم ذلك بل اذا اخبرت عن حقيقة بان اسمها كذا حصل التعريف فيكون الاخبار بالاسم طريقا من طرق التعريف وقوله ولان علم معرفة الخ قد يقال النكرة اذا وصفت تعامل معاملة المعرفة فيصح جعلها مبتدأ كما قاله الاخفش فغاية ما فى الباب الاولوية لا التعين (قوله والمراد غير الوضع الخ) ليس زائدا على التعريف بل هو ايضاح وبيان اذ الاسم لفظ موضوع غير فعل وحرف فبالضرورة يراد بالقرينة ماعدا الوضع اذ الوضع قد ذكر فلا يتوهم شمول القرينة له حتى يراد قيد يحترز به (قول الشارح بقية المعارف) توضيحه على ما عليه المحققون ان حقيقة التعريف الاشارة الى ما عرفه مخاطبك وانما عرفة ما يشار به الى أمر متعين أى معلوم عند السامع من حيث انه كذلك والنكرة ما يشار به الى أمر متعين من حيث ذاته ولا يقصد ملاحظة تعيينه وان كان متعينا فى نفسه فان بين مصاحبة التعيين وملاحظته فرقا بينا وتحقيق ذلك ان فهم المعنى من الالفاظ انما هو بعد العلم بالوضع فلابد ان تكون المعانى متميزة متعينة عند السامع فاذا دل الاسم على معنى فان كان كونه متميزا معهودا عند السامع ملحوظا مع ذلك المعنى فهو معرفة وان لم يكن ملحوظا معه

مطلب العلم

يكون نكرة ثم ذلك التعيين المشار اليه فى المعرفة ان كان مستفادا من جوهر اللفظ فهو علم اما جنسى ان كان المعهود الجنس واما شخصى ان كان حصة وان لم يكن مستفادا من جوهر اللفظ فلابد من قرينة خارجية يستفاد منها ذلك فان كانت الاشارة الحسية فهى أسماء الاشارة وان كانت الحضور وتقدم المرجع فهى المضمرات وان كانت الصلة فهى الموصولات وان كانت صورة الاضافة فهى المضاف الى أحدها وان كانت حرف التعريف فاما حرف النداء فهو المنادى واما اللام فهو المعرف باللام ثم المعرف باللام ان أشير به الى حصة معينة من مفهوم مدخولها فهو المعرف بلام العهد وان اشير به الى نفس مفهومه فهو المعرف بلام الجنس وأما القسمان الباقيان فهما فرعا الجنس وان أردت زيادة فى المقام فعليك بالسيد وعبد الحكيم على المطول عند الكلام على تعريف المسند اليه (قوله ما قابل الفعل والحرف) أى فيشمل أنواع العلم الثلاثة (قوله والفرق بينها الخ) فى عبد الحكيم بعد نقل هذا الفرق عن الرضى مانصه وعندى ان التعظيم غير المدح والذم فالفرق بين الكنية واللقب ظاهر (قوله والمتجه عندى الخ) ان كان معناه ان الواضع وضع اللفظ للذات قصدا وللصفة التى يشعر بها اللفظ بحسب وضعه الاصلى تبعا فاللفظ باعتبار الوضع العلمى دال على أمرين أحدهما قصدى والآخر تبعى كان مباينا قطعا لكلام أرباب الحواشى حيث قالوا بحسب وضعه العلمى لا اشعار له الا بالذات وقد لا يسلم وان كان معناه ان الواضع وضع اللفظ لمجرد الذات بحسب الوضع العلمى وقصد مع ذلك الدلالة بهذا اللفظ على الصفة المأخوذة من ذلك اللفظ بحسب وضعه الاصلى تبعا أى ان اشعاره مقصود فى وضعه العلمى من جهة ان له مفهوما آخر يلاحظ تبعا ويلتفت اليه وان كان المقصود منه بالاصالة مجرد الذات لم يكن مباينا له بل عينه وقول المحشى فى النقل عنهم اذ بحسب وضعه الخ هذا ليس موجودا فى عبارة احدهم بل اقتصر على ما قبل ذلك (قوله ثم رأيت فى التصريح) عبارته وفرق الابهرى فى حواشى العضد بين الاسم واللقب فقال الاسم يقصد به دلالته على الذات المعينة واللقب يقصد به الذات مع الوصف ولذلك يختار اللقب عند ارادة التعظيم أو الاهانة اه ومحل التأييد قوله مع الوصف لكن لا يخفاك ان هذا محتمل للمعنى الثانى الذى اراده أرباب الحواشى (قوله وأورد على تعريف اللقب الخ) لا يتم هذا الايراد الا لو سلم الورد عليه ان عمية

الاول وكنية الثاني وعرف اللقب بما يشملهما مع ان الشارح قد لا يسلم ذلك ويجعلهما من قبيل اللقب (قوله واجيب الخ) معناه ان كلام الشارح يحمل على ذلك فلا يقال ان هذه طريقة أخرى غير التي جرى عليها الشارح والمتبادر من كلام الشارح مباينة الاسم لكل من اللقب والكنية وجواز اجتماعهما هذا ان لم نعتبر تقييد الكنية بنقيض ماذكر في تعريف اللقب والعكس فان اعتبر ذلك كانت الاقسام متباينة وعلى كل لا يلزم القول بالواسطة ولا يخالف قول المحدثين اسمها كنيتها لاحتمال ان معناه انه لا اسم لها انما لها كنية تقوم مقام الاسم (قوله وان الكنية الخ) فيه ان اطلاق الكنية عن التقييد بالوضع لا أولا وتقييد اللقب بذلك مما لا وجه له (قوله فيلزم عليه كون ماذكر واسطة) فيه انه يلزم الواسطة على ماقاله أيضا اذ ماوضع لا أولا ولم يشعر ولم يصدر لم يدخل في واحد من الثلاثة مع انهم حصروا أفراد العلم فيها (قوله مخالف لكلام المحدثين الخ) لا يتأتى هنا الجواب بالاحتمال السابق لان أم كلثوم وضع أولا لا ثانيا (قوله ويرد عليه أيضا الخ) يرد عليه أيضا لزوم الواسطة اذ ماوضع لا أولا ولم يشعر ولم يصدر لم يدخل في واحد من الثلاثة وان كان لا يلزم عليه الواسطة المخصوصة التي بينها فيما تقدم وعبارة ابن هشام في شرح القطر ان بدئ باب أو أم كان كنية كابي بكر وأم بكر وأبي عمرو وأم عمرو والا فان أشعر برفعة المسمى كزين العابدين أو ضعته كقفة وبطة وأنف الناقة فلقب والا فاسم كزيد وعمرو اه وفي شرح الجامي نحو ذلك ونصه العلم اسما كان أو لقبا أو كنية لانه ان صدر بالاب أو الام أو الابن أو البنت فهو كنية والا فان قصد به مدح أو ذم فهو لقب والا فهو اسم اه قال عبد الحكيم عليه هكذا في الاقليد اه فبينها التباين بالذات ولا يلزم القول بالواسطة ولا المخالفة لكلام المحدثين لما علمت (قوله يؤخذ منه الخ) معناه ان الشهرة اذا طرأت على مافيه الايهام منعته فاذا وجدت فيما لا ايهام فيه المحمول على الموهم منعته أيضا فجاز تقديم اللقب وظاهر كلامهم انه لا يستثنى الا مسئلة الشهرة فقط والا فالايهام مندفع في صور كثيرة ومع ذلك لم يجوزوا تقديمه على الاسم فكان الانسب الاستثناء المعلل بانه بالشهرة بعد عن الاشعار فكانه ليس بلقب بل في الاخذ تأمل (قوله جاز تقديمه) ولا نظر لما فيه من معنى الصفة المقتضي عدم تقديمه مطلقا لاضمحلاله بالاشتهار الذي صيره مستقلا وفائدة ذكر الاسم بعده

التوضيح الحاصل من الاجتماع وان كان الاول أوضح كما قالوه في عطف البيان (قوله ومراد الشاعر الخ) أي لان مزيقيا كان من ملوك اليمن ومنذر هو ابن امرئ القيس بن النعمان بن امرئ القيس وكان من ملوك الحيرة وعمال الاكاسرة (قوله بمحال الدهر) هو بكسر الميم كيده ومكره (قوله ذهب قوم كابن الضائع الخ) هذا مكرر مع قوله سابقا وأبقاه كثير على عمومه الخ (قوله فلا تنافي الخ) فيه أن التنافي موجود قطعا كما قاله الجماعة اذ قوله هنا فأضف حتما يقتضي المراد الاضافة في المتحدين معنى وقوله في الاضافة ولا يضاف اسم لما به اتحد الخ يقتضي منعها اتفاقا وعدم المراد هنا ويقتصر على ماورد منه مع تأويله وقد ذكروا هذا الذي من جملة ماورد ويجب تأويله اضافة الاسم الى اللقب ولا ينفع في هذا الجواب المحشي فانهم معترفون بالتأويل في كل من البابين الا أن الكلام هنا يقتضي المراد الاضافة مع التأويل وما سيأتي يقتضي منعها ولو بالتأويل والتأويل انما يكون في الوارد مع الاقتصار عليه * وأجاب بعضهم بأن هذا بيان للوارد وان غاب العلم من الوارد الواجب تأويله ومعنى قوله فأضف حتما اي الاضافة الواردة مع تأويلها وأورد على هذا الجواب انه يلزم عليه عدم صحة الخلاف بين الفريقين الذي ذكره الشارح وعدم صحة كلام المحشي الآتي عن الرضي اذ الوارد يتبع حيث كان الكلام فيه وعدم افادة قول المتن * واخرن ذا ان سواه صحبا * بالنسبة للمفردين لانه على هذا الجواب لا يؤتى بمفردين جديدين حتى يأمرك بتأخير اللقب ويمكن دفع ذلك بأن الخلاف في المسموع فجمهور البصريين يقولون ان المسموع هو الاضافة لا غير والكوفيون يقولون المسموع هو الاضافة تارة والاتباع اخرى وكذا يقول الرضي فيما اذا كان الاول مفردا والثاني مركبا فمعنى قول المصنف فأضف حتما فالتزم الوارد فيه من الاضافة على نقل جمهور البصريين أوفجوزها فيه ورودا أي اعتقد انها واردة على وجه عدم التحتم على نقل غيرهم ومعنى قول المصنف وأخرن ذا بالنسبة للمفردين أدم تأخيره لكن هذا كله يقتضي منع اختراع اضافة اسم للقب لم يوجد اقبل والظاهر من فحوى الكلام عدم منع ذلك وان الباب قياسي ويمكن حمل الكلام على مايفيد عدم المنع وذلك بأن يقال انه يكفي في السماع سماع النوع كما نصوا عليه في باب العلاقات وغيرها وحينئذ فما ورد شخصه مضافا يبقى اتفاقا على اضافته مع التأويل ومالم يرد وكان من نوع ماورد يجري فيه الخلاف فالبصريون

يمنعون فيه الاضافة لواردة في نوعه مع التأويل والكوفيون يجوزونها والاتباع
فقول المصنف فأضف أى أبق الاضافة الوارد شخصها وهذا محل اتفاق أو نوعها
وهو محل الخلاف وقوله فيما يأتى ولا يضاف اسم لما به اتحد معنى لا ينافى اختراع
تركيب كذلك معتبر فيه التأويل لانه مع التأويل لا اتحاد وقوله وأول موهما اذا
ورد لا ينافى ذلك أيضا لانه أتى به لدفع ما يتوهم من قصر قوله ولا يضاف اسم لما به
اتحد على غير الوارد وان الوارد يبقى على حاله ويمكن حمل جواب المحشى على هذا
هذا غاية ما أمكن فى هذا المقام (قوله وككون اللقب وصفا الخ) فيه ان أل فى
المضاف اليه لا تمنع الاضافة كغلام الرجل وعبد الامير انما المانع وجودها فى
المضاف * وأجاب شيخنا بأن وجود أل مقو لجانب الوصفية والموصوف لا يضاف
لصفته فراعيناها هذا الجانب ولم نضف وراعينا العلمية فجعلناه بدلا أو بيانا
لا نعتا بخلاف نحو كرز فانه لم يقو فيه جانب الوصفية أما لكونه غير وصف أو لكونه
وصفا ليس معه أل فأضيف اذ لا مانع الا صورة اضافة الشئ الى نفسه وبالتأويل
يندفع ذلك فالمانع كونه وصفا مع أل لا أل فقط تدبر (قوله الاولى سبق وضعه) أى
وان كان يحتمل ان يراد الاستعمال ولو بالقوة الا انه لا يمنع الاولوية (قوله وفى
القاموس انهم معه الخ) قيل يمكن ان حبابا فى البيت اسم لابى الحباب فهو بدل
أو عطف بيان على أبوك الذى هو مبتدا خبره سارق وحاؤه مضمومة أو مفتوحة
أو مكسورة (قوله الا ان يقال لنقل الخ) تقرر ان الاحتمال المرجوح لا يمنع
الاستشهاد فلا اعتراض على الجواب بتطرق الاحتمال (قوله وأما الثانى فلانه سبق
له استعمال الخ) هذا ظاهر فى العلم بالغلبة التحقيقية له بالتقدير بهذا لانه لو قال
وأما الثانى فلانه سبق له وضع فى غير العلمية اللهم الا ان يراد الاستعمال ولو بالقوة
تدبر (قوله لعدم صدقه الخ) اللهم الا ان يراد الاستعمال ولو بالقوة كما تقدم (قوله
بأن المراد العلمية الحاضرة) أى نوعا ليدخل العلم الشخصى المشترك كما تقدم له ثم انه
قد يقال لا دليل على قيد الحضور هنا بخلاف ما مر فان أل فيه تدل عليه اللهم الا ان
يقال ان القيد هنا يعلم من المقابلة بين المنقول والمرتجل وان كان تعريف كل منهما
منقطعا عن الآخر (قوله وفيه انه الخ) يدفعه أن المعنى لم يسبق وضعه لغيره نوعا أى
لغير نوعه وان وضع الشئ من نوع ما وضع له الآن والعجب ان الشيخ الحفنى اذا اعترض
ظاهر الشارح يدفعه المحشى بجلب مقدر واذا كرما يحوج لتقدير ما يعترضه اه

شيخنا (قوله نوزع بأنه الخ) عبارة شيخ الاسلام أدد علم رجل مشتق من الدد بمعنى الود فهمزته بدل من واو وعند غيره من الأدد بفتح الهمزة وكسرها وهو الغضب فهمزته أصلية اهـ قال بعضهم ولعل ارتجاله مبني على هذا (قوله متعلق بقوله عرفت الخ) يظهر انه حال من الديار (قوله في البيت السابق) هو قوله

عرفت الديار كرقم الدوى * يزبره الكاتب الحميري وتمام البيت الذي ذكره الشارح الا الثمام والا العصى والثمام بضم المثلثة نبت يحشى به فرج البيوت والمعنى عرفت دار المحبوبة كأنها مرقومة أي مكتوبة رقمها الكاتب الحميري يعني اندرست آثارها وعرفت ديارها لي هذه المغارة قد بليت خيامها الا ثمامها وعصيها اهـ حفني (قوله تقديره يصيحون الخ) والمعنى انهم يصيحون ويبكون على وعلى أنفسهم من أجل الظلم الحاصل لي ولهم (قوله كما هو الجدير) أي لاجل ان تتصل المفاعيل ببعضها وقال شيخنا ما صنعه التصريح أجدر من حيث ان المفعول الثالث يكون عليه مذكورا ويكون المحذوف جواب سؤال لم يصيحون ويكون لهم قيدا فأجيب بأنهم يصيحون ظلما فالمقدر أنسب بالمصدر كما ان المذكور أنسب بالمذكور (قوله فوق حرف) يصدق بالثلاثي كعلي والرباعي كحتى ولعل وقوله بأن يضعف الخ انما يحتاج للتضعيف في الثنائي وقوله ويجوز حكايته مقابل قوله فان الاجود الخ وقوله وقيل يجب الاعراب والاضافة في ثلاثي أي مطلقا وقوله صحيح قيد في ثنائي وقوله والحكاية الخ أي وتجب الحكاية في ثنائي معتل أي لئلا يخرج الحال الى التضعيف لو أعرب فحاصله ان الاول أوجبه الثاني مخالفا فيما يخرج الى التضعيف ووجبا فيه الحكاية فرارا من التضعيف وليس صحيح راجعا الى كل من الاثنين وان الثلاثي المعتل يجوز فيه الاعراب والا لذكره هذا القسم اذ القول المفصل المقابل لغيره يلزم فيه ذكر أقسامه كاملة على ان قوله في ثنائي يخرج الثلاثي والمتبادر من خروجه من الحكم الاخير دخوله في مقابله وهو الاول ثم لعله يوجب الاعراب أيضا فيما زاد على الثلاثي ويمكن دخوله فيه بأن يراد به ما عدا الثنائي اهـ شيخنا (قوله فكالمفرد الخ) فيه انه ملبس اذ المتبادر التوصيف سيما اذا كان مشتقا ولا على الوصف ولعله لهذا تبرأ منه الحفني حيث قال قالوا ولو سمي بعامل ومعمول كقائم أبواه أعرب قائم بحسب العوامل وبقي معموله بحاله ولو سمي بتابع ومتبوع نحو رجل عاقل أعرب الاول وتبعه الثاني ولو سمي بعاطف ومعطوف نحو وزيدا وثم

زيد حكي اهـ والاخير ظاهر اهـ شيخنا (قوله أي ويكون معربا بتقدير الخ)
عبارة الحفني قوله ان يحكى أصله ظاهره انه لا معرب ولا مبني وهو موافق لقول ابن
الضائع ان العلم الجملة لا يوصف باعراب ولا بناء بل هو محكي وذهب بعضهم وهو
الشهور الى انه مبني والحق انه معرب بحركات في آخره كالالف في شاب قرناها
واليه ذهب السيد اهـ وانما قال ظاهره لاحتمال ان يريد الشارح بالحكاية
مشابهة الحالة الاولى لفظا فيجري على أي مذهب من تلك المذاهب والمحشي رحمه
الله حمل المحكي على المعرب تقديرا وجعل المبني غير محكي فخالف ظاهر الشارح
وبالمنه اهـ شيخنا لكن المحشي موافق لما اشتهر من لزوم الاعراب تقديرا
للحكاية (قوله واحترز من المضمر الخ) عبارة الحفني قال الهوري أجاز بعضهم في نحو
قمت علما الاعراب بالحركات الثلاث على التاء والتنوين ووجه ذلك بأن الكلمتين
كالكلمة الواحدة لانهما في الأصل فعل وفاعل وقد غير الفعل لاجل الضمير
ويؤخذ من التعليل ان قمنا كذلك فيعرب اعراب المقصور بخلاف قاما اتهمت
ببعض حذف ومنها تعلم ان اجازة بعضهم فيها الاعراب فيما اذا كان العجز ضميرا ليس
على الطلاق الضمير بل نحو التاء ونون النسوة ونا على ما سمعت خلاف ما يوهمه
المحشي اهـ شيخنا (قوله فلا يجوز فيهما الا الحكاية) ربما يفهم من سابق كلامه
ان الاعراب مقدر لا غير حيث فسر الحكاية بذلك ويظهر لي ان الحكاية هنا نظير
ما سبق لي ويأتي الخلاف البناء والاعراب لا ولا اهـ شيخنا (قوله الاولى ومن
المنقول) مبني على انه يكفي في النقل وضع المفردين قبل التسمية بمجموعهما أو على انه
لا يصح في العلم المزجي ان يعمد الى لفظتين مهملتين ويوضع مجموعهما علما كما يفهم
ذلك من تعريف الشارح للمزجي بكل اسمين الخ ومن تعريفهم الاولى من تعريفه
بكل كلمتين ليشمل المركب من فعل واسم كحضرموت أما اذا قلنا بعدم الاكتفاء في
النقل بذلك بل قلنا انه لا بد من وضع المنقول بتمامه لمعنى ونقل بتمامه عن ذلك
أو قلنا بصحة ان يعمد الى لفظتين مهملتين ويمزجا ويوضع مجموعهما علما لم يكن
التعبير بالمنقول أولى (قوله وقضية الخ) لك الجواب بأن هذا بيان معنى لا بيان
تصريف ولا شك ان محل عدو الكرب وتجاوزه يقال فيه عداه الكرب وتجاوزه
ولو لم يكن اسم مفعول اهـ شيخنا (قوله ويبعد كونه اسم مفعول الخ) تقدم له ان
الاعلام كثيرا ما تغير عند النقل (قوله أي تشبيها بصنف آخر الخ) أي فالمشبه هو

المركب الذي حصل فيه المزج عند التسمية به لا قبلها والمشبه به هو المركب العددي
الذي حصل فيه المزج وان لم يسم به (قوله لكن قال يس الخ) استدراك لدفع ما يتوهم
من ان كلام الناظم بعد هذا لا اعتراض عليه (قوله والناظم لم يذكر الحكاية)
أي بل الاعراب بحركات ظاهرة (قوله لان كلامه في المزجي غير العددي) أي بحسب
قصره على ذلك أخذا من حكمه بالاعراب وان كان كلامه مطلقا (قوله نحو
هذا رام هرمز) أي فهرمز ممنوع من الصرف للعلمية والتأنيث لانه علم بلدة
(قوله وفي كلامه اشارة الخ) أي حيث نسب الوضع الى العرب لكن اختلافهم
في أسماء الكتب والتراجم والعلوم هل هي اعلام اشخاص أو اعلام أجناس
يدل على القياسية وهو الظاهر اذ باب التسمية جنسية أو شخصية لا حجر فيه
(قوله وقد يوضع العلم الجنسي لجنس يؤلف الخ) اعلم من غير الغالب أيضا ما وضع لغير
الحيوانات كبنات أوبر وكبرة لكبرة وفجار للفجرة فحينئذ معنى قول الشارح التي
لا تؤلف غالبا أي الحيوانات التي لا تؤلف غالبا فغير الغالب ما لم يكن حيوانا أصلا
كبرة أو حيوانا يؤلف كهيان بن بيان (قوله من الكمأة) هو نبت يشبه القلقاس
وأكثر ما يوجد في بلاد الشام (قوله لانه أكثر ما يستعمل الخ) علة لمقدر أي بل
الدليل دال على عدمها الا نادرا الخ ورد هذا التعليل بأن الاضافة لا تمنع من العلمية
لانه انما يضاف بعد قصد تنكيره كعلم الشخص وفيه نظر أو هي للايضاح كما تقدم
وفيه نظر اذ معناه ان اضافة الاعلام قليلة وهذا أكثر أحواله الاضافة (قوله
كقوله خالط من سلمى الخ) الاصل خياشيمها وفاها والتشبيه بذلك في حذف المضاف
اليه ونيته لا في ذلك مع بقاء المضاف على حاله لان هذا لا يظهر في البيت لا في
المعطوف عليه ولا في المعطوف أما الاول فلانه لا يتأتى فيه التنوين حال عدم
الاضافة لانه ممنوع من الصرف وأما الثاني فلانه ليس مقصورا حتى يتوهم فيه
التنوين حال عدمها أيضا بدليل انهم مثلوا به للاعراب بالالف مع الاضافة المنوية
وقد يقال التشبيه في مطلق الحال أيضا والحال هنا الاعراب بالحرف (قوله ويتعين
عليه) اما على النسخة الاولى فيصح الجر لان الوصف حينئذ معرفة بالاضافة
(قوله على النعتية) والبدلية غير مرادة كما لا يخفى ومثل النعتية عطف البيان
لاشتراط الموافقة فيه (قوله كالآمدي الخ) فاسم الجنس والنكرة عند هؤلاء
واحد وهو ما وضع للفرد المنتشر (قوله ففيه ما فيه) لان ظاهره يفيد ان اسم

الجنس موضوع للماهية عند جميع النحاة وليس كذلك بل قيل انه للفرد المنتشر كما علمت (قوله لان المجموع الخ) هذا التعليل بالنسبة لعلم الشخص كما لا يخفى (قوله وكل من اللازمين الخ) لا وجه للبعد فضلا عن البطلان لانه اذا كان وجه البعد أو البطلان منافاة كون الموضوع له في العلم الشخصي الامر الخارجي الوجودي لكونه حينئذ اعتباريا فلا يسلم لانه ان أريد انه اعتبار محض لم يصح وان أريد انه اعتباري باعتبار بعض الاجزاء والبعض الآخر وجودي فلنا يكفي في الخارجية هذا البعض ولا يخفى ان اعتبارية المدلول في علم الجنس لا ضرر فيها أصلا وان كان ربما يتوهم من كلامه ان الاعتراض متوجه فيهما هذا بالنسبة الى الاول واما بالنسبة الى الثاني فلانه اذا كان وجه البعد أو البطلان ان السامع لا يفهم من اللفظ الذات والتعين حتى تكون الدلالة على الذات تضمنا اذ هي فهم الجزء في ضمن الكل بل انما يفهم منه مجرد الذات فتكون الدلالة عليها مطابقة فهو غير مسلم لان السامع العالم بالوضع يفهمهما معا لا يقال اذا قلت جاء زيد لزم ان المحكوم عليه بالمجيء هو الذات والتعين مصطحبين وليس كذلك بل المحكوم عليه الذات فقط لانا نقول لم يعتبر التعين جزأ مستقلا يتركب منه مع الجزء الآخر مجموع بل اعتبر صفة للجزء الآخر داخلة في المسمى كما قاله العلامة الامير وأخذ بعضهم منه سقوط ما للمحشي لكن سقوط الاول به ظاهر بخلاف الثاني (قوله ويؤيد ذلك) أي ما ذكر من لزوم كون اسم الجنس معرفة على ذلك التقدير وكون عدم اعتبار قيد الحضور لا يخرجها عن التعين (قوله ان النكرة وضع لمعين أيضا) وذلك لان الواضع انما وضع رجلا مثلا لكل فرد من افراد حقيقة الانسان الذكر البالغ من بني آدم وذلك معين بتعين حقيقته هذا على القول بوضعها للفرد المنتشر اما على القول بوضعها للماهية فالتعين ظاهر (قوله فتبين الخ) أي من كلام هم المؤيد بما بعده فلو كان مجرد كون الموضوع له معينا كافيا في كون اللفظ معرفة وان اعتبار التعين لا دخل له كما قاله البعض لزم ان النكرات معارف لان الموضوع له فيها معين ولا قائل به (قوله وفي ظني اني رأيت ما يؤيده الخ) لعله ما ذكره الجوهري في رسالته بقوله وثالثها أي الفروق بين علم الجنس واسمه ما فرق به الامام السبكي من ان العلم ما قصد به تمييز الجنس مع غيره مع قطع النظر عن افراده والاسم ما قصد به مسمى الجنس باعتبار وقوعه على الافراد حتى اذا دخلت عليه اللام الجنسية صار

مساويا

مساو يا بالعلم الجنس لانهما التعريف الماهية وفرع على ذلك ان علم الجنس لا يثنى ولا يجمع لان الحقيقة من حيث هي لا تقبل جمعا ولا تثنية لانهما من خواص الافراد اه وقد تقدم الكلام على تثنيته وجمعه قريبا فلا تغفل (قوله ويمكن مثله في فرقنا أيضا) أي فيقال ان الفرق بين اسامة واسد اعتباري اذ يصح لك في أسد اعتبار الوضع للماهية المعتبر فيها التعين دون الصدق وفي اسامة اعتبار الوضع للماهية المعتبر فيها الصدق دون التعين عكس ماقلنا وفرق ليس بقيد بل الفرق الذي قبله مثله وبعد ذلك ففي الامكان نظر اذ لا يصح عكس ماقاله في اسامة وأسد لان اجراء أحكام المعارف على الاول دون الثاني تعين ما اعتبره في كل بخلاف أسد ورجل فان كون الاول للماهية والثاني للفرد لا دليل عليه بل مجرد اعتبار يجوز لك عكسه هذا على مايتبادر من كلامه ويحتمل ان مراده انه يمكن مثله في فرقنا بين اسم الجنس والنكرة اللازم لفرقنا بين علم الجنس واسمه فيقال ان الفرق بين أسد ورجل بأن الاول موضوع للماهية بقيد الصدق والثاني موضوع للفرد المنتشر اعتباري اذ يصح العكس وعلى هذا الاشكال في كلامه فليحمل عليه فتأمل (قوله ان المراد بالذهن الخ) قال العلامة الامير الاحتمالات سبعة وهي ان المراد ذهن الواضع أو المتكلم أو السامع أو اثنان منها أو الثلاثة وفي رسالة الجوهري احتمال انه لا يعتبر ذهن مخصوص فمعنى كون علم الجنس موضوعا للحقيقة المعينة في الذهن انه موضوع لها باعتبار تميزها عما عداها من الماهيات في الاذهان بقطع النظر عن ذهن مخصوص (قوله ويعكر عليه الخ) عبارة الجوهري ثم بعد كتبي ذلك كما اطلعت على نص للخسروشاهي بأن المراد ذهن الواضع وهو أول من أبدى ذلك الفرق وكان يتبجح به ويقول ان أهل مصر الى الآن لا يعلمون الفرق بين اسم الجنس وعلمه وعلى هذا فتى أبدى ذلك الفرق الذي له فلا بدّ له من اعتبار ذهن الواضع والا كان تصحيفا عليه نعم ان ذكر فرق آخر فشيء آخر وبهذا يرد على شيخنا البليدي حيث ذكر فرقه ثم شنع على من يقول بانه ذهن الواضع وهو عجيب منه مع سعة اطلاعه والفرق منقول عنه كذلك في الاشباه والنظائر للسبكي وفي شرح الدماميني على المغني في بحث أل فليراجع (قوله من حيث وجودها فيه وصدقها عليه) يحتمل انه أشار بقوله من حيث وجودها فيه للقول بوجود الكلي في ضمن الجزئي وبقوله وصدقها عليه للقول بعدم

ويجوده في ضمنه وفي رسالة الامير اتفقوا على ان الماهية الكلية لا وجود لها في الخارج استقلالا والا كانت مشخصة كيف وهي كلية واختلفوا هل توجد في ضمن الفرد والتحقيق انها اعتبارية وتحققها فيه بالذهن فقط ومما ينبغي التنبه له ان الماهية التي تحقق في الفرد هي الماهية لا بشرط شئ أما الماهية بشرط لا شئ فهي الكلي من حيث كليته وهو لا يحتوي عليه الفرد والماهية بشرط شئ هي نفس الجزئيات فانها ماهيات بتشخصات (قوله عطف على محذوف) بناء على انه من جملة المفرع ولك عطفه على قوله باعتبار الوجود المذكور وأل في قوله فمعناه التعدد ضمنا للعهد أي التعدد المعهود الناشئ من اعتبار الوجود (قوله أي مسئلة الفرق) والمراد باشكالها خفاؤها ولذلك اختلف فيها (قوله في البيت قبله) هو

اعلمت يوم عكاظ حين لقيتني * تحت العجاج فما شققت غباري

وانما قال في خطاب زرعة بن عمرو واحتمالات لان افتعل للتكثير خاصة فأراد النابغة أن يهجو زرعة بكثرة غدره وايثار الفجور فذكر اللفظة التي يراد بها الكثرة خاصة ليكون أبلغ في الهجو وأما قوله تعالى لها ما كسبت وعليها ما اكتسبت فالوجه انه لما كان الانسان يجازى على القليل والكثير من الخير فضلا منه تعالى استعمل فيها اللفظ الصالح لهما ولما كان لا يجازى الا على الكبائر لان الصغائر في محل العفو استعمل معها اللفظ الذي لا يصلح الا للكثير اه حفني بحذف (قوله بالبناء للمفعول الخ) ويحتمل كونه مبنيا للفاعل وكيسان مفعوله أي اذا طلبوا الغدر اه حفني أي أرادوه (قوله على مذهب غير المصنف) اما على مذهبه فهو تقسيم باعتبار المفهوم لانه الفرد المنتشر (قوله هو من أسماء الاضداد الخ) ولك أن تقول هي هنة بينة من حيث كونها مألوفة وان كانت ليست كذلك من حيث جهلها اه حفني (قوله أي اسم تصحبه الخ) بناء على ما يأتي وسيأتي ما يتعلق بذلك (قوله جزء المعرف) أي الذي هو اشارة المذكور في ضمن مشارا اليه المأخوذ في التعريف (قوله اصطلاحية) هي الاشارة الذهنية كالحاصلة بأل والضمير وسيأتي ما يعلم منه وجه آخر (قوله ففيه ان المراد بالمعرف الخ) قد يقال لا نسلم ان ذلك هو المراد لاحتمال ان المراد اسم هو الاشارة الاصطلاحية التي هي الالفاظ المذكورة في كلام النحويين وهي ذا وذي الخ اذ كثيرا ما يطلقون على ذلك لفظ اشارة من غير زيادة لفظ اسم وحينئذ تم الجواب ثم ان

مطلب الاشارة

الاظهر أن يقال ان اسم الاشارة عند مركب اضافى لا معنى لكل واحد من جزأيه على انفراده فحينئذ الاشارة فى التعريف لغوية وفى المعرف لا معنى لها (قوله وهى سبعة عشر) أى باعتبار ما ذكره المصنف والشارح لا المصنف وحده ولا باعتبار نفس الامر (قوله بالتحريك) أى من غير تنوين لبنائه وكذا يقال فيما بعد واعلم ان هذه التصاريف شانها ما يأتى ان الحرف وشبهه برئ من الصرف الا أن يحمل ذلك على الغالب (قوله ورد الاول) أى من القولين المحكيين بقيل المقابلين للقول الاول فى أصله بعد كونه ثلاثيا (قوله وقيل التذكير الخ) وقيل هو باعتبار الخبر نظير ما يأتى (قوله وهو الاثنان) بيان للمدلول (قوله أولا تقدير الخ) هذا هو الاظهر ويليه الاول وأضعفها معنى أوسطها كما لا يخفى (قوله فعال) بضم الفاء وقوله فعل بضمها وفتح العين (قوله لعدم التمكن) أى وغير المتمكن برئ من الصرف (قوله وتكتب ألف المقصورة ياء) وكذا الممدودة فى نحو أولائك (قوله على ما يظهر لى) فى للاستعلاء على الراجح الكثير لانه الواجب لو فك الادغام (قوله لا بمعنى اعلمت) أى لان الكاف المتصلة بهذا المعنى ضمير المفعول لا حرف (قوله مغنيا) حال من الكاف وقوله بها أى الكاف فتقول ارأيتك زيدا ما صنع وارأيتكما زيدا ما صنع وأرأيتكم زيدا ما صنع وهكذا (قوله مجردة عن الخطاب) يؤخذ من كلام البيضاوى وغيره عدم تجردها عنه حيث جعلوا الكاف لتأكيد الخطاب (قوله وعكس الفراء الخ) رد بصحة الاستغناء عن الكاف دون التاء وانها لم تقع قط مرفوعة نقط فلا يرد نحو ضربك باضافة المصدر الى فاعله (قوله والكاف فاعلا) أى لكونها المطابقة للمسند اليه افرادا وتثنية وجمعا بخلاف التاء فانها لازمة لحالة واحدة (قوله والكاف مفعول) رد بأن هذا ما لا معنى له اذ لا معنى لقولنا ارأيت نفسك زيدا ما صنع الا ان يكون المعنى على التشبيه أى ارأيت نفسك كزيد فى الاطلاع على أحواله حتى تخبرنى بما صنع لكن هذا المعنى يقبح فى ارأيتك هذا الذى كرمت على وبأنه الذى يلزمه كما فى المغنى صحة الاقتصار على المنصوب فى نحو ارأيتك زيدا ما صنع فتقول ارأيتك زيدا مع ان الفائدة لا تتم ولا يرد أرأيتك هذا الذى كرمت على لان المفعول الثانى فيه محذوف أى لم كرمته على وقد يقال لا يلزمه ذلك لان الزائد وان لم يكن مفعولا لكنه قد يجب اعتباره لنكتة اخرى كما هو كذلك على كلام الرضى فتأمل (قوله

يعني ان هذا الكلام الخ) فأصل الكلام في نحو ارأيتك زيدا ما صنع انشاء الاستفهام عن علم المخاطب بزيد من حيث الحالة المستفهم عنها ثانيا ثم نقل الى انشاء آخر هو طلب الاخبار بتلك الحالة فيجاب بقولك صنع كذا وكذا ولو كان باقيا على حاله من الاستفهام لكان لطلب التصديق فيجاب بنعم أو بلا كما تقول لمن قال أجاءزيد نعم أو لا (قوله وقال الرضى الخ) ويحتمل ان ارأيت باقية على كونها بصرية والمقصود منها الاستفهام وطلب الاخبار بالحالة المقصودة مأخوذ من الاستفهام عنها ثانيا كأنه قيل ان كنت شاهدت حاله فاخبرني عنها (قوله وقد يحذف نحو ارأيتكم) تقديره آلهتكم أو غير الله لدلالة الاستفهام بعد عليه وعبارة أبي السعود قل ارأيتكم أمر لرسول الله صلى الله عليه وسلم بأن يبكتهم ويلقمهم الحجر بما لا سبيل لهم الى النكير والكاف حرف جيء به لتأكيد الخطاب لا محل له من الاعراب ومبنى التركيب وان كان على الاستخبار عن الرؤية قلبية كانت أو بصرية لكن المراد به الاستخبار عن متعلقها أي اخبروني ان اتاكم عذاب الله حسبما أتى الامم السابقة من أنواع العذاب الدنيوي أو أتتكم الساعة التي لا محيص عنها البتة أغير الله تدعون هذا مناط الاستخبار ومحط التبكيت (قوله نحو ارأيتك الخ) عبارة أبي السعود ارأيتك هذا الذي كرمت علي الكاف لتأكيد الخطاب لا محل لها من الاعراب وهذا مفعول أول والموصول صفة والثاني محذوف لدلالة الصلة عليه أي اخبرني عن هذا الذي كرمته علي بأن أمرتني بالسجود له لم كرمته علي وقيل هذا مبتدأ حذف منه حرف الاستفهام والموصول مع صلته خبره ومقصوده الاستصغار والاستحقار أي اخبرني أهذا من كرمته علي وقيل معنى ارأيتك اتأملت كأن المتكلم ينبه المخاطب على استحضار ما يخاطبه به عقبه (قوله أي خبر زيد) أي فهو مفعول مطلق على حذف مضاف (قوله وقد يختار ما أشار اليه الخ) وقد يقال هو مفعول به نظرا الى المنقول عنه كما أجاب به المحشي بعد عن ابن هشام (قوله ما في كلام البعض من السهو) عبارته قوله فذلك ستة وثلاثون أي بالنظر الى القسمة العقلية وأما بالنظر للواقع فالاقسام أربعة وعشرون لانه يسقط من ستة المشار اليه أحد الجمعين لاشتراكهما في لفظ واحد يضرب في ستة المخاطب ومن ستة المخاطب أحد المثنيين لذلك يضرب في ستة فجملة الساقط اثنا عشر اهـ ووجه السهو انه أسقط

صورة مرتين وهى أحد الجمعين مع أحد المثنيين فالصواب أن يقول أولا فالاقسام خمسة وعشرون وثانيا ومن ستة المخاطب أحد المثنيين لذلك يضرب فى خمسة وهى ماعدا أحد الجمعين فجملة الساقط أحد عشر (قوله واعلم انك اذا ضربت الخ) حاصل مافى المقام ان المشار اليه امامفرد أو مثنى أو جمع مذكرا أو مؤنثا فتلك ستة تضرب فى ستة المخاطب كذلك بست وثلاثين صورة فى المراتب الثلاثة بمائة وثمانية وهذا بالنظر للمعنى وامابا عتبار الالفاظ الدالة عليها فنقول يتعذر ثلاثون من مرتبة القرب لانه لم يوجد فيها الاستة الفاظ باعتبار المشار اليه تدل عليه ولا تعدد فيها باعتبار دال المخاطب الذى هو الكاف لعدم لحوقها لها وهى ثابتة بأنفسها مع كل مخاطب تقول كيف هذا الرجل وذى المرأة يارجل أو يارجلان الخ وهذه الستة ليست دالة على تمام معانى الصور الستة المعدودة من الستة والثلاثين اذ كل صورة معتبر فيها مشار اليه ومخاطب والدلالة بهذه الستة انما هى على المشار اليه فقط فهى دال باعتبار الجزء فحينئذ يصح ان القول بتعذر الستة والثلاثين من مرتبة القرب لعدم وجود لفظ دال على تمام كل صورة ويمتنع من مرتبة البعد اثناعشر صورة تبقى صور الجواز ستة وستين وهى مرتبة التوسط بتمامها وستة من مرتبة القرب بالاعتبار السابق وأربعة وعشرون من مرتبة البعد وان اعتبرت تعدد أدوات الاشارة ولحوق ها التنبيه وعدمه تكاثرت الصور ثم صنع المحشى لستة القرب فى حالة المفرد المذكر المخاطب ليس لان المخاطب فيها كذلك وان أوهمه صنيعه بل لانها أول والاول وضع فى غيرها الساغ (قوله وهى ما اجتمع فيها الكاف واللام) أى من المثنى المشار اليه مذكرا أو مؤنثا المضروب بصورتيه فى ستة المخاطب وحمل الجمع على المقصور لا على الممدود والا امتنع معه الكاف واللام كالمثنى وبهذا تعلم مافى عبارته من ايهام ماللاجمع والقصور عن بعض الممنوع كهؤلاء لك بالمد (قوله علامة على انه ليس لذلك الاسم علامة الخ) أى فيسقط تعدداه باعتبار المخاطب ويبقى أصله ستة المشار اليه الثابتة مع كل مخاطب فى نفسها من غير ذكر علامة هى الكاف (قوله لا يقبل شيأ ما أصلا) أى فلا يضاف ولو لمجرد الايضاح بخلاف العلم فانه لما قبل ذلك صحت اضافته ولو مع بقائه على العلمية لمجرد الايضاح (قوله وفى الدمامينى والهمع الخ) والظاهر منعها أيضا مع ذا وذه بالضم وكذا بالكسر من اشارات المذكر وكل مالا تجىء معه الكاف لا تجىء معه اللام

وعلى هذا فيقيد كلام الشارح (قوله وقد أسافنا هنالك الخ) قد تقدم لك رده فالحق مع الحفني هنا وهنالك (قوله فلا يصح ان ينبه الخ) لا يقال مقتضى هذا عدم صحة الجمع بين الهاء والكاف لا قلته لانا نقول لا اقتضاء مع تعبير المحشي بربما (قوله وقيل الفقراء) هذا هو الانسب بمقابلته بأهل الطراف وعطف الصعاليك على الفقراء مرادف ففي القاموس الصعلوك كعصفور الفقير وتصعلك افتقر (قوله ولو مكانا وقع غير ظرف) نحو هذا مكان طيب ولا تستعمل في مكان وقع ظرفا فلا تقول انا هذا قاعد دون أي في هذا المكان هذا مراده (قوله ظاهره مساواة الخ) أي لان المتبادر ان اللام في الكاف للعهد الذكري والمذكور هو الكاف المتصرفة (قوله وذات نصب على الظرفية بالعامل في بها) الظاهر انه بدل من بها مفصل له كأن هنا وما عطف عليه بدل مفصل من في ارجائها في قوله في البيت السابق للجن بالليل في ارجائها زجل أي صوت رفيع خلافا لقول العيني انه ظرف لزجل (قوله لات هنا مهملة) أي لتقديم الخبر وهو هنا على المبتدا وهو حنت ولانها لا تعمل الا في الحين ولانه لا يجمع بين معموليها بل لا بد من حذف أحدهما وقيل انها عاملة وهنا اسمها وحنت خبرها على حذف مضاف والفعل المضاف اليه مجرد الحدث والتقدير وليس الوقت وقت حنين وضعف بانه فيه اخراج هنا عن الظرفية وهي من الظروف التي لا تتصرف واعمال لات في معرفة ظاهرة وانما تعمل في نكرة ظاهرا وان كان المقدر لا بد ان يكون معرفة اذا كان اسمها والجمع بين معموليها وحذف المضاف الى جملة وانما لم يحرر صاحب هذا القيل على الكثير من استعمال هنا للمكان فرارا من عمل لات في غير الزمان (قوله كما عند الفارسي) عبارة الشارح في فصل ما ولا ولات وان المشبهات بليس مانصه تنبيه للنحويين في لات الواقع بعدها هنا كقوله حنت نوار ولات هنا حنت مذهبان أحدهما ان لات مهملة لا اسم لها ولا خبر وهنا في موضع نصب على الظرفية لانه اشارة الى المكان وحنت مع ان مقدرة قبلها في موضع رفع بالابتداء والتقدير حنت نوار ولات هنالك حنين وهذا توجيه الفارسي اهـ والثاني هو ما حكيناه فيما تقدم بقيل فعلم منه ان الفارسي جعلها ظرف مكان لا زمان كما يوهمه كلام المحشي وان كان الحكم واحدا على هذا التوجيه (قوله بيت من كلام النابغة) هو ها ان ذي عذرة ان لا تكن نفعت فان صاحبها مشارك النكد (قوله أي الاسمي)

مطلب الموصول

أي فأل عهدية لا استغراقية (قوله وال فيه معرفة) هذا ان جعل اسم جنس على ما افتقر أبدا الخ أما ان جعل علما على ذلك فتكون أل للمح الاصل لا معرفة ولا موصولة (قوله من باب الحذف والايصال) أي حذف الجار وايصال الفعل الى الضمير النائب عن نائب الفاعل وهو غيرها بعد حذفه وسيأتي لك ما فيه (قوله اعترضه بهم) أنت خبير بان معنى خرج بقيد كذا كذا معناه احترز بقيد كذا عن كذا وهذا لا يخص التعريفات بل يكون في غيرها كالاحكام والمعنى هنا احترز عن الحرفي فلا يعرف بما في الشارح أولا يحكم عليه بما في المتن اه شيخنا (قوله بينها وبين الفصل عموم وجهي) لعل مراده بالفصل افتقر الى جملة الخ وقطع النظر عن قوله الى عائد أوخلفه والا فلا يتأتى العموم والخصوص لوجهي اه شيخنا (قوله لان المعمو دالخ) فيه ان هذا لا يعهد الا اذا كان المعرف مفردا أما اذا عرف الجمع كالاسماء المعربة فيؤخذ جنسها جمعا كان يقال هي الاسماء السالمة من شبه الحرف اه شيخنا (قوله ولانها خبر الخ) قد يقال موصول الاسماء جمع في المعنى بجعل الاضافة للاستغراق أي جميع الموصولات من الاسماء على ان لك جعل الاضافة من اضافة الصفة للموصوف بنوع تأويل أي الاسماء الموصولة (قوله والقياس في رحمته) أي مراعاة للفظ الذي لانه من قبيل الغيبة (قوله وان كان يجوز الخ) أي مراعاة لمعناه مع المبتدا وصدر هذا البيت * فيارب أنت الله في كل موطن (قوله وقد علمت سقوطه بما كتبناه الخ) فيه انه لا يظهر مما كتبه اذ معنى قوله أومؤوله على ما تقدم له أوجملة مؤول بها غيرها وتلك الجملة التي أول بها الغير ليست هي الظرف والجار والمجرور والوصف الصريح بل هذه الامور هي نفس الغير الذي أول بالجملة فبقي قول الشارح وأراد بالمؤوله الخ غير صحيح وكذلك لا يصح في دفع ذلك قول بعضهم وقد يقال المراد بقوله أومؤوله أي مفرد يؤول بها لحذف الجار واتصل الضمير لان قوله أومؤوله يعطف على صريحة الواقع صفة لجملة على ما هو الظاهر مع عدم استقامته في نفسه والجواب النافع هو ان يقال ان معنى قوله أومؤوله أوجملة محصلة بالتأويل أي محصل جمليتها بالتأويل وذلك هو الظرف وما عطف عليه فان الظرف مثلا جملة صريحة تأمل (قوله دون اخفة من ينطق الخ) أي فيكتب علما بالامين ولم يبال بلبس الجمع بالتثنية مع الياء (قوله يوجب الثقل) أي في اللفظ والكتابة

كاللفظ لانها تؤدى. وذا منهما كانا عينه فثقل احدهما اثقل للآخر وتخفيفه كذلك تخفيف فى الكتابة بحذف احدى اللامين فلا يقال الثقل الذى يوجبه لزوم حالة واحدة متعلق باللفظ والتخفيف بحذف احدى اللامين متعلق بالكتابة فأى مناسبة بين الثقل فى اللفظ والتخفيف فى الكتابة (قوله كان الاولى عالما الخ) فيه انه ان كان مقصوده الاعتراض بالقصور قلنا لا قصور لانه اذا لم يطلق عليه تعالى عاقل كان داخلا فى الغير اذ الغير هو من لم يتصف بالعقل سواء كان عالما وهو الله سبحانه وتعالى أم لا نعم هذا الاعتراض يرد على قولهم من للعاقل وان كان مقصوده الاعتراض بان هذا التعميم فى مقابلة التقييد فى من ومافتوهم ان من للعاقل وما للغير العاقل مع ان من للعالم وما لغير العالم فهو صحيح (قوله وهو غير متعين لجواز الخ) يرد على احتماله ان لفظ التى لا يقال له انثى لان الانثى هى الذات ذات الفرج بخلاف مؤنث فانه يطلق على اللفظ أيضا يقال لفظ مؤنث الا ان يرتكب التجوز باطلاق اسم المدلول على الدال (قوله كان الواجب رفع تثبت) أى وهو فى كلام الناظم مكسور لمناسبة الياء وحركات الاعراب لا تغير للضرورة قياسا بخلافه على الاول فان المغير هو السكون الى الكسر وهو جائز للضرورة ولا ضرورة أى لا ضرورة يصح ارتكابها بخلافه على الاول لصحة ارتكابها اهـ هذا كلامه (قوله والمراد لا يحتاج الخ) لا يحتاج لذلك الا على الوجه الثانى المذكور بقوله وأما جعله الخ أما على الاول فلا (قوله عمى) تثنية عم والالذاخبران (قوله عميم) عميم كل شئ خالصه وأصله كما فى القاموس (قوله اتماما كيد الفرق) أى وأصل الفرق حاصل بحذف الياء فى الذى والتى والالف فى ذا وتا (قوله فى البيت قبله) هو قوله

فتلك خطوب قد تملت شبابنا * قديما فتبلينا المنون وما نبلى

الخطوب جمع خطب وهو الامر العظيم وتملت استمتعت والمنون المنية ومفعول نبلى محذوف أى وما نبليها أى نحن ما نقدر على ابلاء المنون بخلافها (قول الشارح كأنهم سيوف) أى كان أنوفهم سيوف فهو على حذف مضاف (قوله لاختصاص الذين الخ) سيأتى له ما فيه (قوله ولهذا) أى لكون الجمع ليس حقيقيا (قوله بخلاف التثنية) أى فانها لما كانت حقيقية اتفق العرب على اجرائها مجرى المعرب من الاتيان بالالف تارة والياء تارة وهذا مبنى على انه لا يشترط فيما يثنى أن يكون معربا ويحتمل أن المعنى بخلاف التثنية فانها لما لم يتعدد فيها المانع كالجمع اتفق العرب على اجرائها

الخ (قوله ورد بأن عموم الخ) قد يقال يحتمل ان مراد الشارح كابن الناظم ان الذى
يطلق على العاقل وغيره دفعة واحدة كما ان العالم يطلق على ما سوى الله دفعة
واحدة بل هذا هو المتبادر من التنظير بالعالم والعالمين وحينئذ فلا يتم هذا الرد نعم
يقال فى الرد ان الذى كما يطلق على المجموع يطلق أيضا على كل فرد على حدته
والعالم كما يطلق على المجموع يطلق على كل صنف وحينئذ فلا يتم توجيه الشارح
كابن الناظم فتأمل (قوله والتثنية) أى والحق ان التثنية وقوله على ما حققه الخ أى
على حذف حقه أن يكون ذلك الحذف طريقة المبنيات كما بين ذلك بعد (قوله فكيف
يقاس الخ) فيه انه تنظير لا قياس قصد به المعارضة فكأنه يقول هذه الجهة التى
جعلها الشارح سببا لعدم الجمعية متحققة فى الوصف ومع ذلك لم تمنع من الجمعية
وعلى تسليم انه قياس فهذا الفارق غير مضر كما لا يخفى (قوله أى فيكون الذين اسم
جمع) تقدم لك ان اسم الجمع كالجمع فى انه لا بد أن يكون أعم من مفرده (قوله بمعنى
على) أى لان الجمع يتعدى بعلى فى استعماله الاتم وان كان بالاستعلاء معنويا (قوله
اولا له) لا وجه له الا أن يكون المعنى التى قد نطق بجمعه بسبب وجود اللات واللائى
(قوله هذا عطف الخ) دفع توهم عطفه على تجمع قبل المقتضى أنه من جملة ما تقدم
(قوله وان أتربوا الخ) أترب بمعنى استغنى كان ماله عدد التراب وترب ضده كأنه
التصق بالتراب اه صحاح وعفوا الاولى وزان غزوا من العفو وعفوا الثانية وزان
كفوا بتشديد الفاء من العفة (قوله ويمكن ارجاع كلام الشارح اليه) فيه انه
لو كان هو المقصود لقال وكالذين ونزرا حالان من فاعل وقع فالظاهر حمل كلام
الشارح على انه متعلق به على انه صفة لمصدره (قوله ما فى كلام البعض) عبارته قوله
وكالذين متعلق به ويصح جعله حالا كما أفاده المعرب اه فتفهم منها المحشى ان
مقابل الحالية هو كونه ظرفا لغوا وانه محمل كلام الشارح وليس كما فهم بل مراد
المحشى ان مقابل الحالية هو كونه صفة لمصدر وانه محمل كلام الشارح لعدم تبادر
الحالية منه وعدم ظهور اللغوية كما علمت تأمل (قوله بقلته) أى استعمال اللاء
بمعنى الذين وقوله ويؤيده أى يؤيد كونه مجازا (قوله لو قال فى الاستعمال الخ)
يدفعه ان المساواة معلوم انها فى المدلول وأما قول الشارح فى الموصولية فمعناه فى
حال الموصولية المدلول عليها بمقام عد الموصولات أى بينها وبين ما ذكر التساوى
مدلولا حالة الموصولية فتكون من الموصولات المشتركة اه شيخنا (قوله علاقته

الجزئية) أي في نحو ولله يسجد من في السموات ومن في الارض لان من موضوعة للعاقل فقط وقد استعملت فيه وغيره معا والواحد جزء مجموع الاثنين لا في نحو للابوين اذ ليس هذا اللفظ موضوعا لشئ واحد واستعمل في مجموع شيئين والظاهر ان من في هذه الآية من قبيل ما جمع فيه بين الحقيقة والمجاز لا من قبيل المجاز لانها لم تستعمل في المجموع من حيث هو مجموع حتى يكون غير ما وضعت له بل دالة على ما وضعت له وغيره من باب الكناية التي هي كثيرة الافراد حقيقية ومجازية ومن يمنع جمعهما ان يجعلها من عموم المجاز بأن يراد بها مطلق ذات فتعمهما او على تسليم ارادة المجموع فالشرط أن يكون التركيب حقيقيا والمجموع من حيث هو مجموع مركب تركيبا اعتباريا وقوله أو العلاقة المجاورة أي لتجاور العاقل وغيره في اللفظ العام السابق أو في التفصيل وتحقيق المقام يطلب مما كتبناه على رسالة المحشي البيانية (قوله مع ان من فيه نكرة) اذ ليس القصد الى قطاة معينة بل أي قطاة اه شيخنا وحمل من على الموصول الجنسي مرجوح لان النكرة هي الاصل على ما تقدم (قوله مشرقا الصيف الخ) وقيل مشرق الشمس ومشرق الفجر ومغرب الشمس ومغرب الشفق وقيل غير ذلك (قوله أي مغروب فيه) من خفق النجم غرب وقيل لا تغايب وانه من خفق اضطرب لاضطراب الرياح والكواكب أو الليل فيهما (قوله لا باعبدوا) أي فلا يلزم تعليل الشئ بنفسه اه أمير وهو مبني على ان لعل لتعليل العبادة المأمور بها وان التقوى هي العبادة وعبارة البيضاوي لعلكم تتقون حال من الضمير في اعبدوا كأنه قال اعبدوا ربكم راجين ان تنخرطوا في سلك المتقين الفائزين بالهدى والفلاح المستوجبين لجوار الله تعالى نبه به على ان التقوى منتهى درجات السالكين وهو التبري عن كل شئ سوى الله الى الله وان العابد ينبغي أن لا يغتر بعبادته ويكون ذا خوف ورجاء كما قال تعالى يدعون ربهم خوفا وطمعا يرجون رحمته ويخافون عذابه أو من مفعول خلقكم والمعطوف عليه على معنى انه خلقكم ومن قبلكم في صورة من يرجى منه التقوى لترجح أمره باجتماع أسبابه وكثرة الدواعي اليه وغلب المخاطبين على الغائبين في اللفظ والمعنى على ارادتهم جميعا وقيل تعليل للخلق اى خلقكم لكي تتقوا كما قال وما خلقت الجن والانس الا ليعبدون وهو ضعيف اذ لم يثبت في اللغة مثله اه وقوله كأنه قال الخ يعني ان لعل على حقيقتها وهي الترجي

سواء كان من المتكلم أو المخاطب أو غيرهما والمراد رجاء المخاطبين والمراد من
التقوى المعنى الشرعي وهو ان يتقي نفسه عما يضره في الآخرة (وأشار بقوله نبه به
الخ الى دفع ماقاله السيد في شرح المفتاح من انه لا فائدة في جعله حالا من فاعل
اعبدوا وبقوله وان العابد ينبغي الخ الى دفع ماقاله التفتازاني في شرح الكشاف من
ان تقييد العبادة بترجي التقوى ليس له كبير معنى انما المناسب تقييدها بالتقوى
اذ معناه ان في ايراد لفظ الترجي تنبيها على ان العابد ينبغي له ان لا يغتر بعبادته في
ترتب التقوى وما هو ثمرته فانه مجرد موهبة وقوله في صورة من يرجى منه الخ اشارة
الى انه على هذا الوجه لا يمكن حمل لعل على حقيقتها لا بالنظر الى المتكلم لاستحالة
الترجي على عالم الغيب والشهادة ولا بالنظر الى المخاطبين لانهم حين الخلق لم يكونوا
من أهل العلم حتى يحصل منهم الرجاء ولا يجوز جعلها حالا مقدرة لان المقدر والتقوى
حال الخلق التقوى لا رجاؤها كما قال وما خلقت الجن والانس الا ليعبدون فلا بد
ان يحمل على المعنى المجازي بأن يشبه طلب التقوى منهم بعد اجتماع أسبابه
ودواعيه بالترجي في ان متعلق كل واحد منهما متمكن ان يفعل وان لا يفعل مع رجحان
جانب الفعل ويحتمل التمثيلية والاستعارة بالكناية كما بين في حواشيه وقوله تعليل
للخلق أي مستعملة بمعنى الغاية مجازا دون الغرض لئلا يلزم استكماله تعالى (قوله
كما قال الخ تأكيد لكونها للتعليل بأن القرآن يفسر بعضه بعضا وقوله اذ لم يثبت
الخ أي لان الثابت في اللغة اما المعنى الحقيقي أو ماله علاقة به مصححة وكلا الامرين
منتف ههنا قال السيد في شرح المفتاح قد وقع في عباراتهم ان معنى لعلكم تتقون
لكي تتقوا فتوهم بعضهم ان لعل ههنا بمعنى كي وليس بشيء بل ما ذكروه بيان للمعنى
الحاصل من كيفية ربط لعل بما قبله بعد الاستعارة المتقدمة وبين وجه كونه
ليس بشيء في انتهائه بقوله اذ لم يثبت كون لعل بمعنى كي حقيقة ولا مناسبة مصححة
للتجوز كما بين الارادة والترجي ووجه كونه بيانا للحاصل المعنى بأنه اذا أراد منهم
الاتقاء كان هذا هو الباعث على خلقهم فقد ظهر لك من كلامه ان جعل لعل بمعنى
كي حقيقة أو مجازا غير صحيح وانه بعد استعارتها للارادة والطلب يؤول المعنى الى
التعليل وفرق بين ان يستعمل اللفظ في شيء وبين ان يعود حاصله اليه بعد استعماله
في معناه وان أردت زيادة على ذلك فعليك بحواشيه (قوله بناء على ان من تبعيضية)
أي أما على انها ابتدائية والمعنى وكانت مبتدأة من الرجال الصالحين أي أنها من

نساءهم فلا تغليب لكن في الاول جبرا مهما حيث طلبت غلاما (قوله ولذا عد جماعة الخ) أي انه لما كان واحدا منهم على سبيل التغليب كان الاستثناء متصلا وقيل هو منقطع لانه ليس من الملائكة وتناول الامر بالسجود على هذا له بالتبع كالعامة مع العلماء وان كان كبيرا اذ ذاك ظاهرا فقد كان في الجسم أعظم منه (قوله أو لتعودن فيه) فيه تغليبان هم في العود وهو في الخطاب حيث خاطبهم بالجمع مع ان المخاطب هو فقط لكن كلام المحشي تبعا للمغني في الاول فقط (قوله في يذرؤكم) تغليب المخاطبين وأتى بالكاف والعاقلين وأتى بالميم (قوله جعل لكم من أنفسكم) أي من جنسكم أزواجا أي نساء ومن الانعام أي وجعل للانعام من جنسها أزواجا أو خلق لكم من الانعام أصنافا أو ذكورا واناثا اه بيضاوي (قوله ومعنى يذرؤكم فيه الخ) عبارة المغني ومعنى يذرؤكم فيه يبثكم ويكثركم في هذا التدبير وهو ان جعل للناس والانعام أزواجا حتى حصل بينهما التوالد فجعل هذا التدبير كالمنبع والمعدن للبث والتكثير فلهذا جيء بفي دون الباء (قوله بل من الاول) سيأتي له انه منهما (قوله تفننا) أي فالنظمان بمعنى لكن ارتكب الشارح احداهما المخالفة في المغني للتفنن ووجه ذلك ان السبب هو التغليب وسبب التغليب الاختلاط وسبب السبب سبب فكأنه قال في الاول أو اختلاط فلو قال هنا أو اختلاط لتكرر اللفظ فتفنن لدفع ثقل التكرار اللفظي فاندفع ما عساه يقال السابق سببان التشبيه والتغليب ولم يسبق من الاسباب الاختلاط على انه يكفي في التفنن سبق الاختلاط ولو على أنه سبب السبب اه شيخنا (قوله أو لحمله العموم في صورة التغليب على الكل المجموعي) أي لان من في قوله يسجد له مستعملة في الكل المجموعي على ما فيه وقوله وفي هذه الآية على الكل الافرادي أي لان العموم في كل دابة افرادي أي معتبر فيه كل فرد على حدته ولا اختلاط فيما اعتبر فيه كل فرد على حدته هذا وقال شيخنا معنى قوله أو لحمله العموم الخ انه عبر بمن عن مجموع المختلط ومعنى قوله وفي هذه الآية على الكل الخ أي انه عبر بمن عن صنف منفرد من العموم لا عن مجموع اصناف العموم ولا اختلاط في المعبر عنه بما انما فيه اقتران في عام شامل وابن هشام اعتبر السابق وسماه اختلاطا والشارح لم يعتبره وسماه اقترانا (قوله بيانه انه يحتمل الخ) لا وروده هذا أصلا بعد قوله فيما سبق والضمير في تستعمل عائد على من لا بقيد كونها موصولة وسيأتي له نظير

ذلك

ذلك في قوله والا كبر في ضميرها (قوله لا من سألك) لعله من جملة المثال والا فلا يحتاج لقوله بعد فلا يقال أعط من سألك و بعد فلا حاجة اليه فالاولى حذفه وسيأتي كلام يتعلق بهذا المثال قبيل قول المصنف وجملة أوشبهها الخ (قوله رفى الموصول وخبره) أي لان من مذكر وقد قوى اعتبار تذكيره بتذكير الصلة في الصورة الاولى وعجزها في الثانية وقد أخبر عنه بمؤنث وهو الام وقوله وفي الصورة الثالثة في الموصول الخ أي لان من مذكر وقد قوى اعتبار تذكيره بتذكير الجزائن في الصلة وقد أخبر عنه بمؤنث هو الام فلا يقال انه في الصورة التي لا قبح فيها قد أخبر بمونث هو الام عن مذكر هو من لانه حيث أنث الجزآن في الصلة ضعف اعتبار التذكير في من خصوصا والموصول وصلته شئ واحد (قوله وان من النسوان الخ) تمامه * تحبج الرياض قبلها فتصوح * التصويح كما في القاموس التخفيف (قوله ولي فيه بحث) هو مدفوع بان روضة خبر تشبيهي أي كروضة وذلك يصح في المذكر الحقيقي كقولك زيد روضة فما هنا أولى اذ تذكيره لفظي وقوله اذ لا فرق بين المونث بالتاء الخ كل هذا مسلم الا انه في الخبر الحقيقي لا التشبيهي اه شيخنا على انه قيل ان التاء في روضة للوحدة لا للتأنيث فلا قبح في هو روضة كما لا قبح في زيد علامة (قوله وعلاوة الخ) تبرأ منه لان فيما قبله أيضا الباسا بعد البيان ولم يذكروه (قوله قيل أي ماعندكم الخ) تمريضه لان المعتبر المالية أي المال الذي عندكم اه شيخنا (قوله في غير العالم) للاختلاط به سواء اسقاط غيركما لا يخفى (قوله لئلا يرد عليه الخ) أي فيلزم عليه حينئذ أن من تستعمل في غير العالم الذي هو الصفة ولا فرق بين من وما (قوله مانصه وقيل الخ) خبر عن عبارة الكشاف أي وعبارة الكشاف كلام افظه وقيل الخ ولو قال وفي الكشاف بحذف عبارة مع الاتيان بفي أو نصها مع حذف ماوتأنيث الضمير لكان موافقا للمألوف في التعبير (قوله وفي الموصولة الخ) مقابل لمحذوف أي هذا التفصيل في الاستفهامية (قوله لكن بحكم الوضع) أي فيصح الاتيان بمن نظرا لجانب الذات والاتيان بما نظرا لجانب الصفة (قوله قال المصنف وكذا لو علمت الخ) فيه ان كلا من الذكر والانثى من افراد العالم فالوقع لمن لا لما وأي تأثير للجهل بصفة مع عدم خروجه عن الامرين الا أن يقال لما انبهم معناه في الجملة لعدم تعين احدى الصفتين نزل منزلة المبهم على الاطلاق بجامع مطلق الابهام اه سم (قوله كقوله تعالى انى نذرت

الخ) فيه انها لم تقدر ما في بطنها الا ذكرا او لم تظن بحسب قوة رجائها ما في الله
الا ذاك بقرينة قولها محررا لان التحرير وهو العتق لخدمة بيت المقدس كان
خاصا بالذكور فلا ولو ان يقال انها أنثت ما لان الحمل في حكم الجماد ما لم ينفصل
أو لملاحظة الصفة وهي الذكورة مع الذات بدليل أنها حررته ولم يحرر الا الذكور
(قوله كما في حيثما) أي وكما في ربما يود الذين كفروا فانها هيأت رب للدخول على
الافعال (قوله نحو لامر ما الخ) هو مثل وأصله في قصة الزباء وجدع بالدال المهملة
مبني للفاعل وقصير بوزن أمير اسم رجل فاعل وانفه مفعول والمعنى لامر عظيم وهو
التحيل على أخذ ثار جذيمة الابرش من قاتلته الزباء قطع قصير انف نفسه هكذا قيل
والذي رأيته بخط بعض الافاضل ضبط جدع بالبناء للمجهول وعليه فقصير نائب
فاعل وانفه بدل منه وظاهر كلامهم في بيان القصة يقتضيه وحاصله ان الزباء بالمد
مالكة الجزيرة خرج أبوها من اليمن فنزل الجزيرة وأعالي الفرات وملكها فغزاه
جذيمة الابرش فقتله وبدد جموعه وهربت الزباء عند قتل أبيها الى الروم فلما رجع
جذيمة الى بلاده رجعت الى بلاد أبيها وبنت مدينة على الفرات وبنت قصرا
وحصنا وجعلت تحت الارض نفقا أي سربا ومنفذا لا يعلم به أحد أعدته ليوم
حصارها ثم عزمت على الاخذ بثار أبيها فقالت لها أختها وكانت ذات رأي انك
امرأة مطموع فيها ولكن خذيه بالخديعة فكتبت اليه اني أردت ان تصل جناحي
بجناحك وملكي بملكك فاقبل فاستشار أصحابه فأشاروا بالمسير اليها الا قصير بن
سعد وهو مولى لجذيمة فانه أشار اليه أن لا يفعل فسار اليها وجعل على ملكه عمرو
ابن عدي ولما قرب جذيمة من قصر الزباء أشرفت عليه من القصر ولم يكن معها غير
الجواري فقالت ما أحسنه من عروس فلما دخل القصر قالت للجواري وهو
بحيث يسمع كلامها ولا يرى شكلها خذوا بيد سيدكن ثم أمرتهن بقطع رواهشه
في طشت الى ان يموت والرواهش عروق في باطن الذراع وانما جمعت دمه في
طشت لان المنجمين قالوا لها ان قطر من دمه في غير الطشت قطرة طولبت بدمه
وقتلت به وفر قصير الى عمرو فقال له عمرو ماوراءك فقال سعى القدر بالملك الى حتفه
على رغم انفي وانفه فقم فاطلب بثاره فقال عمرو فكيف وهي امنع من عقاب الجو
قال قصير فاجدع انفي واضرب بالسياط ظهري فقال له عمرو وانك لا تستحق ذلك منا
فجدع قصير انف نفسه وضرب ظهر نفسه ولحق بالزباء فقيل لها هذا قصير مجدوع

الانف مضروب الظهر فقالت لامر ما جدع قصير انفه فلما حضر بين يديها قالت من فعل بك هذا قال عمرو قال لى أنت الذى أشرت على جذيمة بالمسير اليها وأراد قتلى فشفع أصحابه فى فجدع أنفى وضرب ظهرى وتوعدنى بالقتل فهربت فأكرمته وقالت أقم عندنا فأقام مدة يتحيل فى قتلها وأخذ بلادها ثم قال ان لى ببلاد العراق أموالا وأحب أن تأذنى لى فى التوجه لاحضارها فأذنت له فقدم العراق وأرسل الى عمرو أن أرسل الى أحمالا من التحف والهدايا فانفذ اليه فقدم عليها بها فأعجبها ثم فعل ذلك مرارا حتى قال لعمرو ابعث الى ألفى رجل على الجمال فى الغرائر بالسيوف فجهز له ما قال وتجهز عمرو فيهم فلما رأت ذلك من أعلى قصرها ارتابت وقالت

ما للجمال مشيها وئيدا * أجندلا يحملن أم حديدا
أم صرفانا باردا شديدا * أم الرجال جثما قعودا

ولما دخلوا اخترطوا رؤس الغرائر وأوثبوا فى الناس السيوف وقصدت الزباء باب النفق لتهرب منه فوجدت عمرا وقصيرا وكان قصير يعرفه فسبقها اليه وكان معها فص مسموم فأهوت له بفمها وقالت بيدى لا بيد لك وأدركها عمرو فقتلها وخرب مدينتها وعاد الى الحيرة والصرفان بمهملة وفتحات جنس من التمر كانت تحبه والجثم جمع جاثم من يلبد بالارض فعلم من ذلك ان قائل لأمر ما جدع قصير أنفه هو الزباء وقاله قبل علمها بالفاعل فالظاهر منه انه سابنت الفعل للمفعول وان لأمر ما معناه لأمر عظيم مهم عندها ليس هو التحيل واحتمال انها بنته للفاعل توهما منها انه الفاعل لأجل التحيل بعيد فى القيل نظر من وجهين فالظاهر ما ضبطه بعض الافاضل الا أن يدفع الثانى بأنه تفسير للواقع فتدبر (قول الشارح رب من انضجت الخ) هو من قصيدة لسويد بن أبى كاهل اليشكرى وبعده

ويرانى كالشجى فى حلقه * عسرا مخرجه ما ينتزع
ويحيينى اذا لاقيته * واذا يمكن من لحمى رتع

وكانت العرب تقدم هذه القصيدة وتعدها من الحكم وهو مخضرم عاش فى الجاهلية دهرا وعمر فى الاسلام حتى أدرك الحجاج (قوله أى وصفا فيه) يمكن أن يراد بمدخول من الجنس وبالمفعول فرد منه اه أمير (قوله وفيه وفى الاول انه الخ) الظاهر انه مجرد بيان لا اعتراض ويراد بالبعض فى قولهم ولا يجوز الا اذا كان الموصوف بعض اسم الخ ما يشمل الصفة فانها كالجزء الظاهر فى التقدير الاول ويحتمل

أنه اعتراض وذلك ان الاسم السابق ليس كالمحذوف عليهما لانه موصوفه على الاول ومفرد على الثاني وان أقيم مقام الجمع على ان تقدير المحذوف بعد الاسم المجرور بمن ليس بلازم هنا وان قدره كذلك صاحب المغني (قوله اذ جملة له فرجة الخ) وأما قوله من الامر فالظاهر انه حال من المحذوف وان كان نكرة لوجود المسوغ وهو التقديم على كلامه (قوله في محل نصب على الحال) أي من فاعل نعم المستتر (قوله تقديره وثابت) هكذا فيما رأيناه من النسخ بجر ثابت نعتا لهو والصواب نصبه حالا منه كما هو كذلك في عبارة المغني لانه معرفة (قوله وفيه انه لا يتعين الخ) أي في كلام الدماميني لا في كلام ابن هشام لان المخصوص عند الحذف لا يكون الا ضميرا وقد يدفع هذا الاعتراض بأنه ليس في كلامه تعيين تقديره وفلعله جائز أو أولى اه شيخنا وانظر ما وجه كون المخصوص عند الحذف لا يكون الا ضميرا بل ظاهر قولهم في تفسير قوله عليه الصلاة والسلام من توضأ يوم الجمعة فبها ونعمت أي فبالسنة أخذ ونعمت الخصلة الوضوء ان المخصوص المحذوف يكون غير ضمير كالوضوء في هذا وان احتمل انه بيان لمعنى الضمير فالظاهر أن هذا الاعتراض كما يرد على الدماميني يرد على ابن هشام (قوله لو كان كذلك لكان متعلقا بكون عام) وجه الملازمة انه لو تعلق بكون خاص بقرينة المدح لم يكن الجار والمجرور هو الخبر كما هو الفرض بل الخبر حينئذ هو المتعلق الخاص اذ لم يذهب أحد الى ان الخبر هو الجار والمجرور فيما اذا كان متعلقه خاصا سواء ذكر أو حذف انما الخلاف المشهور فيما اذا كان المتعلق كونا عاما كما نص عليه المحشي في باب المبتدا والخبر اذا علمت هذا تعلم انه لا صحة لقول المحشي وفيه انه يجوز الخ تأمل (قوله اعترض بأنه الخ) أجاب شيخنا بحمل كلام الشارح على التعيين فالمعنى انها يتعين كونها موصولة في كذا واستفهامية في كذا الخ فلا خدش مستثنى ممن يعين (قوله لا وقات الخ) أي عملا بالاستقراء (قوله لو كانت كذلك لمنعت الخ) هذا غير لبس الشارح الآتي فانه مفروض في المغني وقوله ويدخولها الخ هو الرابع في كلام الشارح الا أن يراد بالجملة ما يشمل الاسمية نحو من لنوم الرسول الله مهم والظرفية في نحو من لا يزال شاكرا على المعه اذ أداة التعريف لا تدخل على ذلك والاصل عدم الزيادة فيكون هذا أعم من الرابع (قوله ترمي بكفي الخ) ترمي بالتاء الفوقية لرجوع ضميره الى مؤنث وهي الكبداء في قوله مالك عندي غير سهم وحجر * وغير كبداء شديدة الوتر

والكبداء

والكبداء بفتح الكاف وسكون الموحدة بعدها دال مهملة القوس الواسعة المقبض قاله الشمني والدماميني وغيرهما (قوله وقد يقال الخ) قد يقال لا هنا غير صالح لان المقصود الصفة وهي هنا التقوى وهي ليست مفلحة انما المفلح الشخص بخلاف نحو سابغات فان الصفة أعني السبوغ معمولة اه شيخنا وفيه ان المحشي فسر في باب النعت اله لوحية لمباشرة العامل بقوله بأن يكون مفردا ان كان منعوته فاعلا مثلا أو جملة مشتملة على الرابط ان كان المنعوت خبرا مثلا نحو أنت يضرب زيدا بالياء التحتية أي انت رجل يضرب زيدا اه وعليه فالنعت هنا صالح لمباشرة العامل اذ هو مفرد ومنعوته فاعل فتدبر (قوله أي حين اذ كانت غير موصولة بل حرف تعريف) منه يستفاد ان هذا الثالث لا ينتج الاسمية التي ادعاها الشارح بل انما ينفي كونها حرف تعريف وبعد ذلك فيحتمل انها موصول اسمي أو حرفي وكذلك الدليل الرابع كما لا يخفى فكان المناسب للمحشي التنبيه على ذلك (قوله وبحث الدماميني في الجواب الخ) يبحث فيه أيضا بانه يقتضي ان الموصول الذي صلته جملة حيث تعذر ظهور الاعراب على آخر الصلة يعتبر الاعراب في آخرها محلا كما انه لما تعذر في نحو سيبويه اعتبر الاعراب في آخره محلا لا في آخر الجزء الاول مع ان الاعراب المحلي للموصول نفسه الا أن يلتزم الناظم كون الاعراب المحلي على آخر الصلة (قوله وأجاب الرضي عن الدليل) أي دليل الحرفية (قوله لما كانت على صورة الحرف) وهو أل في نحو الرجل أي والحرف لا يقبل الاعراب لا لفظا ولا محلا ولا تقديرا فكذا ما هو على صورته ثم ان هذا مجرد حكمة والتماس نكتة لما سمع لا موجب فلا يقتضي نقل اعراب تدلما عد في نحو قد زيد درهم تأمل (قوله نحو جاء الضارب) أي في مقام جاء الضاربان أو الضاربون لا في مقام الضاربة اذ يتعين في ذلك جاءت الضارب والا لا لبس اه شيخنا وفيه أن الالباس موجود في التثنية والجمع فالظاهر أنه لا بد من دفعه بوجود قرينة حالية أو مقالية كما انه لا بد من دفعه في صورة ارادة المؤنث بأي قرينة كانت ولو غير تأنيث الفعل اذ لا تنحصر القرينة فيه فالمثال صحيح حتى في مقام جاءت الضاربة وان مقصود أبي حيان ان صلة أل يجوز أن تكون مفردة مذكرة دائما وأبدا وهذا لا ينافي وجود قرينة دافعة للالتباس حالية أو مقالية خارجة عن نفس الصلة (قوله والمشرفي السيف الخ) والظاهر ان عبارة الشارح مقلوبة والاصل فان الفرائض

المشبرفى (قوله ينبغى حذف الخ) وقال على الضم حال لازمة وبحط البقاء البناء ردا على قول الاعراب أى أنه يبقى بناؤها حال كونه فى الواقع على الضم لكان أولى ولا اقتضاء فى العبارة حينئذ نعم هى موهمة اه شيخنا (قوله لاقتضائه) بناء على أن على الضم ظرف للبقاء ويدفع بما تقدم اه شيخنا (قوله أى مع التنوين لعدم الاضافة) أى بخلافهما بمعنى صاحبة وصاحبات وقياسه ثبوت النون فى تثنية ذو وذات وجمع ذو فيقال ذوان قاما وذوون قاموا وذواتان قامتا لعدم الاضافة وان كان فى نسخ ابن عقيل حذف النون نعم ان ورد السماع بذلك وجه بأنها لما شابهت ما بمعنى صاحب فى التصرف اعتبر مشابهتها لها أيضا فى حذف النون وأما التنوين فقد جاء على الاصل فلا يعارض هذا (قوله فى الاحوال كلها) أى أحوال الاعراب (قوله والرابعة تصريفها الخ) مقتضاه ان ذات تعرب بالحركات الثلاثة وأن يقال فى تثنيتها ذواتا وذواتى بواو بعد الذال كالتى التى بمعنى صاحبة وان ذوات يعرب كجمع المؤنث السالم كالتى بمعنى صاحبات على هذه اللغة (قوله المتجه ان الجار الخ) مقابله ما فى الحفنى من احتمال أن يكون فى تثنية الخ متعلقا بالطلق ومتعلق القول محذوف أى القول فى خروج ذو عن الافراد والتذكير والمعنى انه لم يقيد الخروج المذكور بالمفرد المؤنث وجمعه بل جعله شاملا للمثنى مطلقا وجمع المذكر أيضا (قوله فعليه مؤاخذة الخ) من هنا يتحرك الذهن لمؤاخذة المتن بالاطلاق فى ذات وذوات ولعل الشارح أشار لها فى حل وكالتى الخ وقيل انه أشار الى أن البعضية تفهم من المتن حيث فسره بذلك أخذا من كونه مقابلا لقوله وهكذا ذو عند طيئ شهر (قوله وذو وذات فى لغة طيئ) ظاهره النسبة للجميع وهو غير مسلم فى ذات كما علمت (قوله ان يقول وحكى الخ) فيه انه لو قال ذلك لأفاد ان ذلك محكى عن غيره لا انه مستنبط فلا يتوجه ما نقله الشارح بعد عن الناظم فالمناسب أن يقول وذكر الخ تدبر (قوله لموازنتها اذا ولخفتها الخ) محصله انه اختار مادون من لأمرين أحدهما الموازنة فى النطق لاشتمال كل على حرفين مبنيين بهيئة واحدة وآخر كل منهما ألف فالمراد موازنة مخصوصة وثانيهما خفة ما سبب اختتامها بالالف وبهذا الاعتبار عليهما فاعتراض بعضهم على المحشى بأن الموازنة لذا مع عدم اعتبار الاختتام بالالف ليس خاصا بما اذ مثلها فى ذلك من وال وذو وحينئذ فلا يصح جعل ما ذكر من الموازنة والاختتام علتين مستقلتين بل

ينبغي له أن يقول في التعليل لموازنتها اذا مع خفة اختتامها بالالف لا يخفى عليك ما فيه تأمل (قوله موصولا) أو نكرة موصوفة كما في قوله

دعي ماذا علمت سأتقيه * ولكن بالمغيب نبئيني

فماذا كلها اسم موصول بجملة علمت عند السيرافي ونكرة موصوفة بها عنده الفارسي قال لان التركيب انما ثبت في أسماء الاجناس كابن عرس لا في الموصولات أي اتركي الذي علمته أنا وخبريني بما تغيب عني لأ جتنبه وفي المغني ما يفيد ان تاء علمت مكسورة وان أردت زيادة على ذلك فارجع للمغني ومواده ولعل سماع تركيب الموصولية والموصوفية انما هو مع دون من فلذلك اقتصر المحشي عليها وان كان ظاهر كلام الحفني الاطلاق كما يعلم بمراجعته (قوله فتثبت الالف) أي لان ما ليست للاستفهام بل هي جزء ما به الاستفهام بخلافها على الثاني قال الدماميني وقع في صحيح مسلم في حديث كعب بن مالك أحد الثلاثة الذين تخلفوا فلما بلغني انه توجه قافلا حضرني همي وطفقت اتذكر الكذب وأقول بم ذا أخرج من سخطه هكذا بحذف الالف مع التركيب فيعد مثل هذا شاذا (قوله لا مجموع الموصول والصلة كما صنع الشارح) ما صنعه الشارح هو ما يفيده جواب الناظم السابق كما علمت (قوله قال الدماميني الخ) ان كان مراده الاستشكال على الاستشهاد دفع بأنه تكلف الاصل عدمه اذ كل من الاحتمالين فيه حذف والاصل عدمه كما ذكره فيما بعد اه شيخنا (قوله مخصوص بالشعر) سيأتي لنا عن همع الهوامع في باب الابتداء ان عامل المبتدا لا يحذف عند الجمهور الا اذا كان مجرورا بحرف ولم يؤد حذفه الى تهيئة عامل آخر نحو السمن منوان بدرهم أي منوان منه بخلاف ما اذا لم يكن مجرورا أو مجرورا باضافة نحو زيد قام غلامه أو أدى الى التهيئة المذكورة نحو الرغيف أكلت زيد منه وقد يحذف في غير ذلك شذوذا نحو وكلا وعد الله الحسنى ووراء هذه الطريقة طرق والمختار الحذف ان دل دليل على المحذوف ولم يؤد الى التهيئة المذكورة لا فرق بين المرفوع والمنصوب والمجرور (قوله من قصيدة الخ) ربما يفيد ان هذا البيت قاله قبل أن يسجن وقوله فنفرت فقال ذلك يفيد انه قاله بعده الا أن يقال انه قاله بعد السجن تتميما للقصيدة التي هجاه بها قبل فليحرر (قوله بريدا) في القاموس البريد هو الرسول والمرتب (قوله تأكيد له) والجملة المذكورة صلة الموصول الثاني وأما الاول فصلته محذوفة لدلالة المذكورة عليها

فلا يقال لا يتبع الموصول بشئ من التوابع الخمسة قبل تمام الصلة (قوله وفى البيضاوى الخ) عبارته من ذا الذى يقرض الله من استفهامية مرفوعة الموضع بالابتداء وذا خبره والذى صفة ذا أو بدله اه قال بعض من أعرب القرآن بعد نقله ما ذكر والظاهر ان داعى هذين الوجهين اسم اشارة ولعل مقابل الظاهر انها موصولة حينئذ صلتها الدلالة صلة الثانى نظيرما تقدم فى التوكيد (قوله مشتركا فيها) نحو صل الذى والتى توصلا اليك وان بعدرحمهما (قوله أومدلولا بها الخ) كقوله عند الذى واللاتى عدنك احنة * عليك فلا يغررك كيد العوائد التقدير عند الذى عادلك أى زارك وكمن ذا الذى يشفع على بعض الاحتمالات (قوله ويجوز الفصل الخ) مقابل البعدية المتبادر منها العقبية و يحتمل انه تفصيل لها (قوله بالجملة القسمية) كقوله

ذاك الذى وأبيك يعرف مالكا * والحق يرفع ترهات الباطل

(قوله والندائية) كقوله * نكن مثل من ياذئب يصطحبان * والاعتراضية كقوله وانى لراج نظرة قبل التى * لعلى وان شطت نواها أزورها

على جعل أزورها صلة الموصول وخبر لعل محذوف دل عليه المذكور (قوله مشارا به الى المعهود) سواء كان المعهود فردا أو ماهية فدخل الموصول الذى أريد به الجنس (قوله ان لم يكن) أى الموصول (قوله وكذا اشتدامتزاج أل) أى اشتد امتزاجها اشتدادا مثل الاشتداد السابق لكونها بصورة الحرف فلذلك ثبت المنع معها وفى بعض النسخ ولذا والانسب الاول (قوله الى أن يعد وامن الزاهدين) أى البالغين الغاية فى الزهد أخذا من أل التى للكمال (قوله ويعلم تعلقها بمعين) سواء كان ذلك المعين فردا أو ماهية كما تقدم (قوله نحو المعطى الخ) فيه انه لا معنى لتفضيل الحقيقة من حيث هى فالظاهر ان هذا من قبيل الحقيقة فى ضمن بعض الافراد (قوله أو التهويل) أى كما فى عبارة التوضيح الآتية (قوله بهذا الاعتبار) أى بكونه شيئا عظيما (قوله والبعض) عبارته وقد يقال ان عرفت الصلة الموصول مع ابهامها فى نحو ذلك فلا معنى لاشتراط العهد والا فكيف يكون الموصول معرفة بها والتنزيل المذكور لا دخل له فى التعريف اه ومحصل الدفع ان الابهام الحاصل فى مقام التهويل ونحوه يدعو الى التعظيم فيحصل باعتبار افادته التعظيم التعيين بخلاف الابهام فى بقية الصور لا يحصل معه تعريف فلذلك اشترط العهد

(قوله

(قوله مطلقا) أى فى جميع الصور (قوله كما فى الموصولات الخاصة) دخل تحت الكاف المشتركة فيما اذا وافق اللفظ المعنى نحو يعجبنى من قام عند ارادة المفرد المذكر (قوله الظاهر ان بقية الروابط الخ) فيه انها ان ورد السماع بها فلا استظهار وان لم يرد فكيف يصح ادعاء الظهور مع أن الشارح نص على كون الظاهر هنا شاذ الايقاس عليه (قوله اعترض بأن اللازم الخ) قد يقال ان اللازم ليس كما قال الشارح لانك اذا قلت اعط من سألك مرادا به المؤنث تبادر الى الذهن المذكر وتبادر غير المراد لبس اه شيخنا والظاهر ان قول الشارح لا من سألك من تتمة المثال فيظهر الاجمال لا الالباس ويؤيده المثال المتقدم فى المحشى على انه ربما يدفع هذا التبادر ان الغالب مراعاة اللفظ وان كان المعنى مؤنثا فاذا سمع العالم بأحوال الاستعمال الذى هو المعتبر فى المخاطبات هذا المثال لا يتبادر الى ذهنه الا أن التذكير لمراعاة اللفظ فقط كما هو الكثير الغالب فى الاستعمال ويبقى احتمال التذكير والتأنيث معنى على حد سواء من غير ترجيح وهذا اجمال (قوله وظاهر الخ) انما قال ظاهر لاحتمال انه حل معنى اذ الكل السابق فى كلها موصول وأل قامت مقام كل اه شيخنا (قوله الجملة المقدرة) فيه انه يدخل فى الشبه حينئذ الصلة المقدرة فى نحو نحن الاولى ما جمع جمعا مع انه لا يقال انها شبه فان أجيب بأن مراده المقدرة وجوبا ورد عليه المتعلق الخاص المحذوف لقرينة فانه جائز الذكر الا أن يقال ان الاصل العام وهذا تبع فالاولى أن يراد بالجملة ما عدا متعلق الظرف والجار والمجرور بنوعيه خاصا وعاما وبعد هذا فالذكر لا يناسب بيانهم شبه الجملة بالظرف والمجرور التامين فالاولى أن يراد به ما يفيد معناهما على وجه مخصوص كما يشير الى ذلك كلام الشارح (قوله باعتبار الاصل) لا يقال حينئذ يدخل فى الخبرية رحمه الله المقصود بها الانشاء وقد أخرجها الشارح بها لانا نقول قد أشار المحشى الى دفعه بأن المراد بالاصل الحال التى قبل جعلها صلة لا أصل الوضع (قوله عدم موافقة النحاة) أى للبيانيين (قوله الجملة القسمية) نحو وان منكم لمن ليبطئن (قوله قال الروداني دفعا الخ) هذا مبنى على مسايرة نحو صاحب التوضيح فى استثناء مقام التهويل ونحوه من اشتراط العهد اما على اشتراطه فى الكل من غير استثناء فلا يحتاج لهذا الجواب (قوله علة لمحذوف) لا مانع من جعله علة لقوله وليست ذا موصولة أى انما حكمنا

عليها بعدم الموصولية لان معنى انشائية كاعل فلا تصلح لكونها صلة فاضطررنا الى الحكم بعدم الموصولية (قوله فانها بحسبه انشائية) يعلم من هذا انه كان الاولى حذف هذا الشرط للاستغناء عنه بقوله وان تكون خبرية فالجملة التعجبية خارجة به كما خرج به رحمه الله (قوله لكل أحد) ينبغى تعلقه بثابتة محذوفة بعد معلومة لا بمعلومة اه شيخنا (قوله ولعل مراد القائل الخ) هذا لا يتم الا اذا كان قوله لا شبه ليس من كلام القائل والا فلا يصح له نفى الشبه (قوله لانهما حينئذ صفة مشبهة) أى لا اسم فاعل ولا اسم مفعول وبهذا تعلم ان قوله أولا أى اللذان الخ ليس تقييدا بل هو بيان وايضاح (قوله أو غير مضارعية) أى الذى هو شاذ (قوله من رفع) كما فى قولك انى لك الينذر وقوله أو نصب كما فى قوله لا أحب المروح للهو وقوله أو جر كما فى قوله الترضى حكومته (قوله يمكن أن يرد هذا البحث الخ) على هذا يكون الاعراب المحلى لأل باقيا لم ينقل لغيره وفيه ان المانع وهو كونها بصورة الحرف موجود وقد يقال لما اتصلت بالفعل أو بالجملة الاسمية ضعفت صورة أل الحرفية لانها انما تدخل على اسم مفرد فلا مانع حينئذ من بقاء الاعراب عليها (قوله لتمكنه الخ) ولا يرد انه كان يجب تأنيث المرضى فينكسر الوزن لان نائب الفاعل مؤنث مجازا أو لتأويل الحكومة بالحكم (قوله أى على شخص الخ) فيه ان الشخص الواحد لا يقال فيه أيهم أفضل انما يقال هذا فى الفريق ويدفع بأن المعنى انه يقال فيه جواب هذا الاستفهام ولا شك ان الجواب يقال فى الشخص الواحد بأن يقال هذا الشخص هو الأفضل أو المعنى فسلم على شخص يقال فى شأنه أى بنى مالك أفضل منه أى ليس أحد منهم أفضل منه (قوله ما ليلى بنام صاحبه) ظاهره الاحتياج لتقدير القول فى هذا أيضا وليس كذلك لان الجملة خبرية لا انشائية بخلاف ما قبله (قوله وسيأتى جوابه) وهو ان القول لا يضمر بين حرف الجر وما يصلح لان يكون معمولا له وأى تصلح لكونها معمولا ان جعلت موصولة فأى ضرورة للعدول عن ذلك وتقدير القول (قوله للتأنيث) أى اللفظى فى أية والمعنوى فى أيات لان المانع هو هاء التأنيث لا تاؤه تأمل (قوله لتنزيل المضاف اليه الخ) فيه انه لا يمكن هذا التنزيل فى نحو أيهم قائم لاختلاف المضاف اليه وصدر الصلة جمعا وافرادا فيلزم الاخبار بمفرد عن جمع وان أمكن فى نحو أيهم أشد لان أفعل التفضيل يخبر به عن الواحد وغيره الا أن يقال ان هذا التنزيل

انما هو من جهة اللفظ لا من جهة المعنى والحكم اذ ليس المقصود الحكم على المضاف اليه حتى يلزم ما ذكر أو يقال يحمل الاول على الثاني لمرد الالباب (قوله الظاهره التقييد الخ) نقل عن بعضهم انه قيد لا بد منه فلا يحذف صدر الصلة الا اذا كان ضميرا أما اذا كان اسما ظاهرا نحو جاء أيهم زيد ضارب فلا يجوز حذفه كما نص عليه السيد عبد الله العجمي في شرح لب الالباب للبيضاوي ولعل وجهه انه عند حذف الظاهر يكون المقدر حينئذ هو الضمير لا الظاهر ان علم المرجع والا فلا يجوز الحذف رأسا (قوله فالمفعول على قول الخليل الخ) وعلى هذا يحتاج لتقدير والمعنى ثم لننزعن من كل شيعة الذي يقال فيه جواب هذا الاستفهام وهو الفريق الاشد والا فهذا الاستفهام انما يقال في الفريق الشامل للاشد وغيره وليس مرادا الا ان يمنع الخليل ذلك ويجيء هذا الاحتمال الثاني فيما تقدم (قوله وجملة الاستفهام مستأنفة) الظاهر ان الاستفهام على هذا انكاري بمعنى النفي اه أمير (قوله اعترض عليه بأن الاستفهام الخ) هذا اعتراض على يونس اذ الاستفهام على كلام الخليل بعد القول المقدر فهذه القولة مقدمة من تأخير بدليل قوله أيضا وهذا الاعتراض مدفوع بما أشار اليه الشارح من ان التعليق الشامل لما بالاستفهام غير مختص عنده بأفعال القلوب والمعنى عنده ثم لننزعن من كل شيعة متعلق هذا الاستفهام كان المعنى مع فعل القلب فيما اذا قلت أعلمت أقام زيد أم عمرو أعلمت جواب هذا الاستفهام فلا بد من تقدير والا فالاستفهام لا يصلح ان يكون معه ولا للقلبي ولا لغيره معنى بلا تقدير اه شيخنا (قوله وهو اسم الاستفهام) هذا مجاراة للقول بانها فيه اسم استفهام والا فلا تأتي لكونه معه ولا للجار لا يكون اسم استفهام لخروجه حينئذ عن الصدارة لسبق عامله عليه فيكون المانع موجودا كما في بنعم الولد فالليافة حينئذ لا تأتي الا اذا كانت موصولة وهو المراد فكان الاولى له أن يقول وهو أي بدل قوله وهو اسم الاستفهام ومعنى الشارح ان اللفظ الموجود متى صح عمل الجار فيه لا يقدر بينه وبين الجار قول واللفظ الموجود وهو أي هنا يصح عمل الجار فيه بتقدير الموصولية فلا حاجة لجعلها استفهاما مع التقدير (قوله الدالة على متعدد) أي بان كانت مثناة أو مجموعة (قوله نحو أي الرجال الخ) وأي الرجال أتاك فأكرمه (قوله لوضعها على الابهام) أي المشروط ازالته كما صرح به بعد ومعناه ان مدلولها بحسب ذاتها مبهم ابهاما تاما وتعيينه وان كان

معتبرا في الوضع الا انه خارجي أو يقال ان الواضع وضعها أولا لمطلق ذات في غاية الابهام ثم بعد ذلك وضعها للذات مع التعيين ان كانت موصولة أولها مع الاستفهام ان كانت استفهامية أولها مع الشرط ان كانت شرطية و بقيت على الوضع الاول في الحالية والنعتية والوصلية تأمل (قوله الجنس) كما في يعجبني أي الحيوانات هو ناطق فان الصلة لم تعرف منها الا ما عرفت كليا ومحصل الجواب ان العين لا تخص الشخص بل تشمل الكلي الذي هو قسم من الجنس المفاد بالمضاف اليه والجنس في المثال المذكور هو الحيوانات وقسمه هو ناطق ومثال ما عرفت فيه الصلة الشخص يعجبني أي الرجال هو زيد أو أي الرجال هو قائم اذا عهدت هذه الصلة في فرد معين (قوله المعرف بالاضافة صفة لجنس) أي الجنس الحاصل تعيينه بالاضافة وأما قسمه فهو معرف بالصلة أي حاصل تعيينه بها (قوله فقد يتميز الشئ الخ) أي بأن كانت الصفة التي يتميز بها لا تخص الجنس كقولك يعجبني أي الرجال أفضل فان الصفة وهي الافضلية لا تخص الجنس الذي قصده المتكلم وهو الرجال لوجودها في النساء فلو لم يؤت بالمضاف اليه وهو الرجال لم يعلم بيان الجنس الذي قصده المتكلم وفيه ان هذه الصلة لم تعين العين بمعنى الشخص أو قسم الجنس الا بعد اجرائها على الجنس اذ قولك أفضل لم يعلم منه شخص من الرجال هو الفاضل أو نوع منه هو ماهية كل فاضل من الرجال الا بعد اجرائه على الجنس وحينئذ فيلزم انه متى كانت الصلة معينة بنفسها عين الشخص أو قسم الجنس لزم تعريف الجنس بأن قلت يعجبني أي هو أفضل الرجال الا ان يقال انه قد يكون هناك عهد بين المتكلم والمخاطب بالافضلية في ذات مخصوصة مثلا مع جهله الجنس فاذا قال له يعجبني أي أفضل عرف عين ما وقعت عليه أي ولم يعرف جنسه (قوله ظاهر) انما قال ذلك لان الاضافة للنكرة اقتضت تعيين جنسه وهو المقصود من المضاف اليه أما تعيين العين فانما يحصل بالصلة (قوله ووجه ابن السراج الخ) أي بين وجها معقولا مخالفا للكسائي الذي معنى كلامه ان لغة العرب هكذا ولا ندري له وجها (قوله كان على التعيين) أي التام ففيه منافرة لما هو وضعها وفيه ان ازالة الابهام هي المطلوبة لما علمت وسيأتي انه وان كان وضعها على الابهام الا انه مشروط بما يزيله والحق مع الكسائي (قوله الشخص الذي وقع منه القيام) أي سواء كان الشخص واحدا أو متعددا وقوله فهو متعين في الخارج الخ التعيين لا ينافي التعدد (قوله لعدم تعينه بوقوع القيام منه)

خارجا اذ الذي يتعلق به القيام في المستقبل كما يصدق بزيد يصدق بعمرو وهكذا ويصدق بالواحد والمتعدد الغير المحصور فعدم التعيين ليس من كل وجه بل هو حاصل اذ كل صلة معينة لموصولها ولو مستقبلة بخلاف من تعلق به القيام في الماضي فانه اما واحد أو متعدد محصور فالتعيين حينئذ كلي لا جزئي وقد يقال هذا ظاهر ان لم يكن هناك عهد بين المتكلم والمخاطب أما اذا كان هناك عهد بينهما في واحد معين يتعلق به القيام في المستقبل فلا يظهر الا ان يقال يكفي الفرق ولو باعتبار بعض الصور أو ينظر لدلول اللفظ بقطع النظر عن العهد (قوله نعم يرد ان مفاد الخ) قد يقال نظروا الى اعتبار مناسبة الصلة للعامل فمتى كان العامل ماضيا كانت الصلة كذلك ومتى كان مستقبلا كانت كذلك وربما يشير لذلك ان الشارح حيث مثل للعامل الماضي أتى في الصلة بالفعل الماضي وأيضا الموصول وصلته في قوة المشتق فيؤذن بعلية ما منه الاشتقاق وهو القيام في المثالين المذكورين والاليق أن يكون منشأ الاعجاب الماضي قياما ماضيا لا مستقبلا ومنشأ الاعجاب المستقبل قياما مستقبلا لا ماضيا ومحصل التوجيه حينئذ ان العامل متى كان ماضيا كانت الصلة ماضية فيتعين الموصول الخ والمعتبر انما الاليق لا اللازم لانه لا مانع من كون الاعجاب الماضي متعلقا بالشئ الذي يقدر المتكلم وقوعه في المستقبل ولا من كون الاعجاب المستقبل متعلقا بالشئ الماضي فكان المتكلم يقول في الاول أخبرك باعجابي الواقع مني في الماضي المتعلق بهذا الامر المستقبل المظنون وقوعه أو المحقق وفي الثاني أخبرك بانه يعجبني في المستقبل هذا الشئ الماضي ولا يعجبني الآتي لوجود مانع الا انهم لم ينظروا لذلك اعتبارا للمناسبة (قوله المخصص) المناسب قراءته بصيغة المفعول لانه في مقابلة المبهم وكونه مخصصا بصيغة اسم الفاعل معلوم من قوله الذي يزيل الخ (قوله أي فيما أضيفت اليه) المناسب ان يقول أي في الموصوف باعتبار المضاف اليه (قوله قد يزال ابهامه الخ) أي وقد لا يزال بذلك فيحتاج الى الوصف (قوله الى مماثل الموصوف) المراد الموصوف ولو معنى ليشمل صاحب الحال (قوله لفظا ومعنى الخ) فيه ان هذا لا يظهر في مررت بزيد أي رجل ونحوه من صور الحالية الا ان يقال المراد المماثلة ولو باعتبار اندراج زيد في رجل بخلاف مررت برجل أي عالم فان عالما لخصوصه يحتمل ان يدخل فيه رجل وان لا يدخل فبالنظر لعدم الدخول لا مماثلة (قوله أي يطيلها المناسب يطاله) بحذف الياء وتذكير

الضمير الا انه راعى كون الوصل صلة ولم يراع الجازم فى التفسير (قوله لا تتوقف على بنائه للفاعل) بل كما تكون معه أى ان يطل بفتح الياء وأصل يستطل على هذا يستطيل تكون مع البناء للمفعول كما قال (قوله لخلو الصلة الخ) أى لانه على الوجه الاول يكون الضمير المستكن فى الظرف عائدا على المبتدا أعنى اله لا على الموصول وفى الثانى لا ضمير أصلا لان الظرف حيث عمل فى الظاهر لا يعمل فى المضمر لا يقال اله من قبيل الظاهر الذى هو خلف عن الضمير العائد لانا نقول اله أعم من الضمير الذى حقه ان يرجع الى الموصول لان الموصول مراد منه الذات العلية لا يقال حيث كان أعم فالرابط هو العموم لما قدمه المحشى عن شيخه ان روابط المبتدأ تأتى هنا لانا نقول العموم الرابط هو الشمولى لا البدلى على انه تقدم لك ان الباب سماعى فلا تأتى هنا روابط المبتدا (قوله واله الاول والثانى بدلان الخ) والمعنى وهو الذى استقر فى السماء اله وفى الارض اله فليس هناك الا ضمير واحد فى الفعل واله الاول والثانى بدلان منه (قوله لتضمنه الابدال مرتين) ظاهره تسليم صحة البدلية وفيه انه حيث كان اله أعم فلا يظهر جعله بدلا اذ ليس بعضا ولا عين الاول ولا اشتمال بحيث يتقاضاه الكلام السابق كما فى نفعنى زيد علمه فان أجيب عن ذلك بأن ماصدق اله هو ماصدق الضمير وان المراد منهما واحد ورد انه حينئذ يصح الوجهان قبل و يكون اله من قبيل الظاهر الواقع خلفا عن الضمير (قوله لئلا يلزم فساد المعنى) أى لانه يفيد حينئذ تعدد الالهة ويرد أيضا على جميع الاوجه المذكورة ماعدا ماجرى عليه الشارح ايهام الحلول فى المكان (قوله بنصب أحسن) لو قال بفتح أحسن لكان أوجه اذ على الوجهين الاولين لا نصب بل الفتحة فتحة بناء وعلى الثالث لا نصب بل الفتحة علامة جر نيابة عن الكسرة ولعله عبر بذلك لمشاكلة الرفع اه شيخنا (قوله والاكثر فائدة الخ) لكن ماصنعه الشارح مرعى فيه سبق المرجع فانه الانسب بالمراعاة اه شيخنا (قوله نفيه صورة الاخبار الخ) هذا لا يظهر فيما اذا كان الخبر يصلح للواحد وغيره نحو جاء الذى زيد وهو جريح أو صبور وانما المانع فى ذلك اللبس وكذا يقال فيما بعد (قوله بقيده الآتى) وهو ان يكون كونا عاما كما عليه الجمهور (قوله ان لا يكون بعد حرف الخ) أى لان حرف النفى لا يدخل على المفرد (قوله لانه أرجح) أى لان الانصال عند اتحاد الرتبة ممنوع الا فى ضمير الغيبة فيجوز

على قلة كما قال وقد يبيح الغيب فيه وصلا (قوله فات الذى اعتمد الخ) محصله ان الشرط فى ضمير اعتمد بالحذف اه شيخنا (قوله اتفاقا) أى من القراء أى لم تتفق القراء على اثباته الا فى هذه المواضع الثلاثة أما فى غيرها فبعضهم يقرأ بالحذف وبعضهم بالاثبات (قوله مع ان الراجح انفصاله) أى لان باب سلنيه الارجح فيه فيما اذا كان العامل وصفا الانفصال بخلاف ما اذا كان العامل فعلا فان الراجح الاتصال كما تقدم فى الشارح (قوله أو بحرفين) كما فى بما أناهما اياه (قوله أى فى الشئ الذى الخ) وذلك الشئ هو الذل والنكال (قوله أهل البغى) فيه لقامة الظاهر مقام المضمر أى أهله (قوله رأهل مفعوله الاول الخ) فيه ان المفعول الاول هو الفاعل فى المعنى والفاعل فى المعنى هو مدلول الضمير اذ المعنى فى الشئ الذى يجعله البغى عاقبا لاهل البغى أى حاصلا فى العقب لكنه راعى ان المعنى فى الشئ الذى اعطاه البغى لاهله فالفاعل حينئذ هو أهله لانهم الآخذون تأمل (قوله الى الاخ قيل صوابه) الى الذى اه وقد يقال يجوز كون الذى مبتدأ خبره أخ وما لك اسم كان وخبرها محذوف عائد على الذى فيكون ما صدق الذى هو الاخ فالمحشى نظر الى المعنى ويحتمل ان الذى مبتدأ خبره مالك واسم كان ضمير يعود على الاخ وخبر كان ضمير يعود على الذى والجملة خبر عن أخ ويصح حمل كلام المحشى على هذا ويكون مراده بيان الضمير المرفوع الذى هو اسم كان ويحتمل ان الذى صفة العهد ومالك اسم كان وخبرها ضمير محذوف عائد على الذى على تقدير مضاف أو مبالغة ولعل هذا مبنى القيل ويحتمل ان مالك مبتدأ مؤخر وأخ خبره مقدم والموصول صفة للعهد وكان تامة وعلى هذا فلا شاهد فى البيت فليحرر (قوله لو حذف لفظ هذا الخ) فيه ان الكلام فى حذف العائد المنصوب (قوله نحو جاء الذى أنت مضروبه) أى لانه فاعل فى المعنى لا مفعول (قوله وظاهره ولو اسم الخ) هذا لا يصح بعد قول التصريح عقب هذه العبارة ملاصه وانما لم يجز حذفه فيهن أى فى الامثلة الثلاثة المتقدمة فى كلامه وهى جاء الذى قام أبوه وجاء الذى أنا أمس ضاربه وجاء الذى أنا مضروبه لانه ليس منصوبا تقديرا اه فان الضمير الثانى فى مثال المحشى منصوب تقديرا (قوله المنصوب) فقط كالضمير فى موليكه فانه منصوب فقط اذ لا يصح كونه مجرورا لاضافة الوصف الى ضمير المخاطب فلا يضاف ثانيا الى ضمير الغائب (قوله وان يكون الجار له موافقا الخ) اعتبر الموافقة

اللفظية قيدا والموافقة المعنوية قيدا آخر وكذا يقال فيما بعده (قوله أما حذفه في نحو الخ) فيه ان الجار هنا متعين لان المبشر به لا يجر الا بالباء وتقديره يبشر فيه يأباه ان سياق الآية في بيان المبشر به لا في مكان البشارة وسيأتي له انه متى تعين الجار لم يشترط في الحذف شيء من تلك الشروط فالحذف في الآية قياسي وكذا في قوله تعالى فاصدع بما تؤمر فلا حاجة لما يأتي له بعد (قوله ظاهر صنيعه الخ) لا يخفى ان شرط اتفاق الحرفين لفظا ومعنى سابق وهو أعم من ان يتحد المتعلق لفظا ومعنى أولا وشرط اتحاد المتعلق ذكر بعده لخصوص عمومه ومحترز الشرط ما نافاه ان عاما فعام وان خاصا فخاص فهذا المحترز منافي شرط اتحاد الحرفين أعم من ان يتحد فيه المتعلق أو يختلف لخصوص الاتحاد والاختلاف في ذلك الآن لا يعتبر حتى يرد ما ذكر فما ذكره ان هذا ظاهر كلامه ليس كذلك فعلم ان القاعدة في أخذ المحترزات انك تأخذ محترز الاول سواء وجدت الشروط التي بعده أم لا ثم تعتبر الشرط الاول وتأخذ محترز الثاني سواء وجدت الشروط التي بعده أم لا ثم تعتبر الشرط الاول والثاني وتأخذ محترز الشرط الثالث سواء وجدت الشروط التي بعده أم لا وهكذا فما قبل يعتبر وجوده وما بعده لا يعتبر وجوده بل أعم من ان يوجد أم لا اه شيخنا (قوله وقال الاول الخ) فيه ما سيأتي اه شيخنا (قوله كما في البيتين قيل هذا ظاهر في الاول لعود الضمير على الموصول الواقع على الزمان وهو واذا كان ظرفا لا يجر الا بفي نحو أعجبني اليوم الذي جئت اي فيه فالمحذوف متعين بخلاف الثاني اذ يحتمل ان صب بمعنى سلط فيتعدى بعلى وبمعنى ألحق فيتعدى بعن فالمحذوف غير متعين (قوله تظهر فائدة الخلاف الخ) فيه ان ظاهر الشرح ان هذا الخلاف بعد وجود الشروط فالكسائي يشترط الشروط ثم اذا حصلت يحصل الحذف تدريجيا فلا تظهر الفائدة المذكورة ولا ما بعدها اه شيخنا (قوله ما بعدها) أي بالاسابك اذ همزة التسوية لا دخل لها في السبك كما صرحوا به وقوله لا هو معها المراد بالمعية المصاحبة على وجه الآلية أي ليس ما بعدها مؤولا بسببها بحيث تكون آلة في السبك بخلاف الحروف الموصولة فان ما بعدها مؤول بسببها اذ هي آلة في السبك فحينئذ معنى قول الشارح أول مع صلته أو ان صلته معه اي تبعا له لان تأويلها بواسطته غايته انه قبح التعبير بالمعية في مدخليته بالآلية وحينئذ فلا ترد همزة التسوية لما علمت من ان المؤول ما بعدها

لا بواسطتها

لا بواسطتها فاندفع تنظير المحشي في الجواب الاول اه شيخنا (قوله أو بدعي عدها الخ) هذا مبني على تسليم انها كغيرها من الموصولات الحرفية في انها آلة في السبك أي ان سلم انها آلة في السبك عدت من الموصولات الحرفية لشمول الضابط لها وعدم ذكرهم اياها عند العد لا يقتضي انها ليست منها اذ العدد لا مفهوم له والاخبار بالقليل لا ينافيه بالكثير فلا تعب فاندفع تنظير المحشي في الجواب الثاني اه شيخنا وهذا الجواب هو الظاهر اذ كون الهمزة لا دخل لها في السبك بخلاف غيرها وان صرحوا به متوقف على فارق فتأمل (قوله والاقرب الخ) فيه انه ان كان معنى مصدري منسوب للمصدر بالسبك ساوى العبارة المنطوق بها في الشارح فلم يفده شيئا وان كان معنى مصدري مسمى عندهم بالمصدري خرجت همزة التسوية لانها لا تسمى بذلك لكن الظاهر ان مرادهم بمصدري المعنى الاول فتأمل اه شيخنا (قوله لانها لما أثرت القلب الخ) وكذلك لما أثرت ان المصدرية التخليص الى الاستقبال في معنى المضارع أثرت النصب في لفظه اه مغني وتعقب بانه لا يلزم من التأثير في المعنى التأثير في اللفظ بشهادة السين وسوف ولك ان تقول هذه حكمة لا يلزم اطرادها أو انها مشروطة بانتفاء المانع والمانع من العمل في السين كونه كالجزء من الفعل وجزء الشئ لا يعمل فيه وحملت سوف عليها لانها أختها وأما جواب الشمني بان هذا لازم في الوجود كالظل في الشمس للجسم وهو يتخلف في بعض الافراد كالهواء فانه لا ظل له انما الذي لا يتخلف لازم الماهية أي كالحيوان للانسان ففيه انه لا معنى للزوم في الوجود الا انه كلما وجد هذا وجد ذاك فكيف يتخلف الا أن يلاحظ الغالب فيرجع لما قلنا ان الحكمة لا يلزم اطرادها فتدبر اه أمير (قوله وقال أبو حيان لا يقوى عندي الخ) فزعم انها لا توصل بالامر وان كل شئ سمع من ذلك فان فيه تفسيرية اه مغني وقد سبق أبا حيان لذلك الرضي ولكن كتاب الرضي لم يصل القاهرة الا بعد وفاة ابن هشام فلذلك نسب المخالفة في ذلك لابي حيان كما ذكره عبد القادر البغدادي في شرح شواهده قال السيوطي وقد ناقض أبو حيان نفسه فجعل في تفسيره البحر أن من قوله تعالى وأن احكم بينهم مصدرية عطفا على الكتاب أو الحق او محذوفة الخبر أي من الواجب حكمك أفاده الامير (قوله والثاني انه لا يوجد في كلامهم الخ) أي انها لا تقع

مع الامر فاعلا كالمثال المذكور ولا مفعولا نحو كرهت أن قم بخلافها مع المضارع والماضي (قوله ونحوه أي كالكراهة) كما صرح به في المغني (قوله بالانشاء) قال ابن الصائغ أين الانشاء اذا أول بالمصدر بل أين الجملة من أصلها ولك أن تقول صورة اللفظ قبل التأويل معتبرة اه أمير (قوله ففي الكشاف ما يفيد الخ) قال العلامة الامير بعد نقله ماذكر ولا يخفى ان هذا مناقض لما أسلفه عن الكشاف من أن السبك من مادة الفعل كما سبق فقد اضطرب نقله عنه (قوله فلا نسلم ان فوات الامر الخ) فيه ان الذي قاس عليه ابن هشام فوات خصوص المضي والاستقبال واللازم انما هو مطلق زمن اه أمير (قوله في الجواب عن الثاني الخ) هذا مرتب على ماقبله وقد علمت مما سبق ان كلام ابن هشام مبني على الصورة الظاهرة فتدبر (قوله هي الناصبة للمضارع) أي فيحتمل انها غيرها وهذا الظاهر بالنسبة للموصولة بالماضي لوجود قول ابن طاهر واما بالنسبة للامر فلا اذلم يسبق فيه قول بوصل ان مغايرة للناصبة فكان الظاهر الاقتصار على الماضي ثم يقول ولا دليل لهم أيضا الخ لان قول أبي حيان انها لا توصل بالأمر اه شيخنا وقد يقال مراده بأن غير الناصبة بالنسبة للامر المفسرة كما تقدم عن أبي حيان أو هي الزائدة كما أفاده بعد أولا يلزم اجراؤه على قول (قوله والدلالة على امكان الفعل الخ) أي لدلالة الفعل على التجدد والحدوث بخلاف المصدر الصريح فلا يدل على امكان كما لا يدل على وجوب أو استحالة لعدم دلالته على التجدد والحدوث (قوله والدلالة على تعلق الحكم بنفس الحدث الخ) وذلك لان ان بمنزلة الطابع على الحدث والصواب المانع من عوارض الاحتمال كذا في حاشية السيوطي نقلا عن ابن القيم اه أمير (قوله فالتقدير ماثبت الخ) أي فهي داخلة تقديرا على جملة فعلية (قوله وجعل الأخفش) كما في المغني عبارته وزعم ابن خروف ان ما المصدرية حرف باتفاق ورد على من نقل فيها خلافا والصواب مع ناقل الخلاف فقد صرح الاخفش وأبو بكر باسميتها ويرجحه ان فيه تخليصا من دعوى اشتراك لا داعي اليه فان ما الموصولة الاسمية ثابتة باتفاق وهي موضوعة لما لا يعقل والاحداث من جملة مالا يعقل فاذا قيل أعجبني ماقمت قلنا التقدير أعجبني الذي قمته وهو يعطي معنى قولهم أعجبني قيامك (قوله واقعة على الحدث الخ) فيه انها ليست مصدرية بمعنى انها سابكة ما بعدها بمصدر بل بمعنى صدقها على

المصدر

مطلب المعرف بأداة التعريف

المصدر وهي اسم موصول (قوله الى أن ما بعدها) أي لو الشرطية نحو ولو أنهم صبروا حتى تخرج اليهم لكان خيرا لهم (قوله والانسب بتراجم الخ) أي حيث قال فيما تقدم العلم واسم الاشارة والموصول ولم يقل المعرف بالعلمية والمعرف بالاشارة والمعرف بالصلة (قوله ذو الاداة) أي والمقام يقتضيها قيل يصح جعل الباء في بأداة التعريف بمعنى مع لانه حدث عنها كثيرا واما على جعلها السببية كما هو ظاهر كلام المحشي فيكون الكلام عليها تبرعا منه أو انه يؤول الى الكلام عليه تأمل (قوله والمغايرة) أي التي هي شرط في التشبيه الذي رده الحفني بالاتحاد وارتضى ان الكاف بمعنى على وحينئذ فكل من المحشي والحفني ارتضى غير ما ارتضاه الآخر ولو جعلت الكاف تعليلية وما مصدرية لانها توصل بالاسمية ويكون تعليلا للحكم أي حكمت بهذا لكونه مذهب الخ اسلم مما أورده كل منهما اه شيخنا (قوله بالاعتبار) هذا وعين التدقيق الفلسفي الذي لا تعتبره أهل العربية وذلك لان أهل العربية يبنون الامور على الظاهر ولذلك يقولون في ماسك ثوب زيد انه ماسك زيدا وان أردت زيادة بيان فارجع لما كتبناه عند الكلام على الخطبة (قوله الى سيبويه) أي والخليل (قوله وهو اتحاد الخ) ولا يكفي المغايرة بينهما بالاعتبار السابق اذ لا بد من مغايرة المبني للمبني عليه حقيقة حتى يتأتى البناء والترتب كذا قيل وفيه نظر ويصح دفع الاتحاد أيضا بأن المبني هو حكم المصنف والمبني عليه قول الخليل وسيبويه (قوله لا للضمير والا لكان قولا ثالثا في المسئلة (قوله وقط بمعنى حسب) أي حال من اللام أو خبر عنها وكون قط بمعنى حسب أو اسم فعل مذكور في المغني خلافا لمن ادعى عدم صحة ذلك (قوله وانه مخالف الخ) فمحل اداة التنكير وهو التنوين الآخر ومحل اداة التعريف الاول (قوله سوغ الابتداء به الوصف) مبني على ان نمط مقصود معناه فهو نكرة وحينئذ يكون قوله عرفت اما راجعا له مرادا منه معناه والمراد بتعريفه حينئذ تعيينه أو ادخال الاداة عليه أي على داله فهو على حذف مضاف واما راجعا له مرادا منه لفظه ففيه حينئذ استخدام ويراد بتعريفه ادخال الاداة عليه والضمير في قوله فيه ان كان راجعا له مرادا منه معناه كان الكلام على تقدير مضاف وان كان راجعا له مرادا منه لفظه كان فيه استخدام اما على انه مقصود لفظه فهو علم على نفسه فلا يحتاج لمسوغ ويكون جملة قوله عرفت حالا لا نعتا كما هو قاعدة الجمل

بعد المعارف ويكون وصفه بالتعريف والحكم عليه بأنك تقول فيه النمط باعتباره
في تركيب آخر مراداً منه معناه لانه في هذا التركيب علم لا يقبل تعريفاً آخر
ولا تدخل عليه أل نظير قولهم من حرف جر تأمل (قوله فعلية لا همزة) أي لا يلاحظ
وجوده اثم سقوطها بخلافه على القولين قبله (قوله دليل لقوله همزة قطع) أي
ولا يلزم من ذلك كونها أصلية ألا ترى همزة أكرم فانها همزة قطع مع كونها
زائدة (قوله وما عدا الخ) ويلزم من كونها أصلية كونها همزة قطع اذ همزة الوصل
لا تكون الا زائدة (قوله فيه) أي التذكر (قوله فيقولون ألي) أي ثم يتذكرون
فيقولون الرجل مثلا (قوله وتعاد) أي وجوبا (قوله ولهذا) أي لكونها تعاد وجوبا
على كلا الطريقين (قوله ما في كلام الشارح) أي فان عبارته تفيد عدم الاعادة في
التذكر والاعادة عند الاضطرار وأن البيتين الاولين من الوقف للتذكر والاخير
من الاعادة للاضطرار (قوله ولو قال وحيث اضطر الخ) وجه الاستقامة ان قوله
وللوقف عليها في التذكر واعادتها بكمالها نوع أول فيكون قوله واعادتها الخ من
تمام ما قبله وقوله وحيث اضطر الى الوقف نوع ثان ويكون التمثيل بعد على اللف
والنشر المشوش ثم انه قد يقال ان هذين الامرين انما يمنعان القول بالزيادة مع عدم
الاعتداد وضعا لمانع الاعتداد فلا اذا المعتد به كالاصلي فلا مانع من الوقف كما
ان الدليل الاول انما يرد على سيبويه اذ الزيادة على الحرف ليست تصرفا فيه بخلاف
الزيادة فيه (قوله والضمير فيه للمعنى) وكذا ضمير بعدك الا ان فيه التفاتا من
الغيبة الى الخطاب ويحتمل عوده الى المتكلم والاصل بعدى الا انه جرد وخاطب
أو الى الخليل ولا يمنع منه التثنية لانها صورية على عادة العرب من خطاب الواحد
بخطاب الاثنين وقيل ان عفى الخ استئناف بجعول جواب المنزل المستخبر منه
والخطاب حينئذ في بعدك للشاعر الطالب الاستخبار من المنزل (قوله بلا مال)
أي بناء على ان لا حرف لا اسم بمعنى غير (قوله وهذا ابطال للشيء الثاني) قد
يقال مراده بعلم التنكير فيما تقدم مفيده وداله وهو التنوين في نحو صه ومه
وحينئذ فلا يرد عليه لا التي لنفي الجنس ولا رب لانهما وان اختصا بالنكرة ليس
معناهما التنكير بل معنى الاولى النفي والثانية التقليل أو التكثير تأمل (قوله
أراد به ما يشمل الخ) أي لانه لو أريد خصوص أحدهما لزم تقسيم الشيء لنفسه
ولغيره وهو باطل وهو مبني على ما فهمه من أن المراد بالحصة الفرد وسيأتي ما فيه

(قوله وصريح كلامه الخ) سيأتى مافيه فتنبه اه شيخنا (قوله أولها الحقيقة الخ) فى الحفنى ظاهر كلام الشارح بل صريحه ان أقسام أل أربعة وأنها بالحقيقة لام الحقيقة ولام العهد الخارجى الشامل للعلمى والحضورى ولام الاستغراق الشامل للحقيقى والمجازى ولام العهد الذهنى وهو أحد احتمالات ثانيها ان الأل قسمان لام العهد الخارجى بأقسامه وهى المشار بها الى حصة من المسمى معهودة بين المتكلم والمخاطب واحدا كانت أو أكثر ولام الجنس وهى المشار بها الى المسمى وتحتها ثلاثة أقسام فان قصد المسمى من حيث هو فلام الحقيقة وان قصد من حيث وجوده فى ضمن فرد مبهم بأن قامت قرينة البعضية فلام العهد الذهنى وان قصد من حيث وجوده فى ضمن جميع الافراد بأن قامت قرينة الكلية أولم تقم قرينة أصلا فلام الاستغراق وثالثها ان اللام موضوعة للماهية لا بشرط شئ وتتشعب منها شعب أربع اه فأنت تراه لم يجعل الفرد مدلولا أصلا ولفظ الحصة لا يقتضيه اه شيخنا (قوله أى حقيقة الرجل الخ) فيه أن الحكم بالخيرية لا يعقل الا باعتبار الفرد كما قاله شيخنا الباجورى وكذا يقال فى نظائره (قوله وهو هنا) أى ودخولها هنا (قوله فلابد فى الحنث الخ) فى حاشية المنهج نقلا عن الزيادى انه لو حلف بالله لا يتزوج النساء حنث بواحدة بخلاف ما لو حلف بالله لا يتزوج نساء فلا يحنث الا بالثلاث ففرق بين المعرف والمنكر وهذا بخلاف الحلف بالطلاق فانه لو حلف بالطلاق انه لا يتزوج النساء أو نساء فهو للجمع فيهما فلا يحنث الا بالثلاث لان العصمة محققة وقد شككنا فى زوالها بالجنس فلا تزول الا بيقين (قوله بواحدة) أى من النساء أى وبواحد من الثياب (قوله لانه حقيقة كلامه) أى ان اطلاق أل على الاستغراق حقيقة ولذلك عند عدم قرينة البعضية تحمل على الاستغراق سواء وجدت قرينة الكلية أم لا لا يقال اذا كان كذلك لم يحتج فى الحمل عليه الى نية الحالف بل يكفى الاطلاق لانا نقول لما كان الحمل على الاستغراق فى هذين المثالين ونحوهما بعيدا اذ تزوج نساء الدنيا ولبس ثيابها غير ممكن عادة فقلما يقصد افتقر الى نية لانه حينئذ أشبه المعنى المجازى كما يشير لذلك كلام التفتازانى (قوله غير صفة ولا نسبة) أى بل موصوف نحو حى عريض الأظفار مستوى القامة كناية عن الانسان والمطلوب بها صفة نحو زيد طويل النجاد كناية عن طول القامة ومهزول الفصيل كناية عن الكرم والمطلوب بها نسبة نحو

ان السماحة والمروءة والندى * فى قبة ضربت على ابن الحشرج
كناية عن ثبوت هذه الصفات الثلاثة لابن الحشرج فان الشاعر أراد أن يثبتها
له فترك التصريح بذلك بأن يقول هذه الصفات ثبتت لابن الحشرج مثلا الى
الكناية بأن جعلها فى قبة مضروبة عليه لانه اذا أثبت الشئ فى مكان الرجل
وحيزه فقد أثبت له ومن ذلك قولهم المجد بين ثوبيه والكرم بين برديه حيث تركوا
التصريح بثبوت المجد والكرم الى الكناية عن ذلك بأن جعل ذلك بين ثوبيه
وبرديه وان أردت زيادة ايضاح لذلك فعليك بما كتبناه على رسالة أبى البركات
مولانا الدردير نفعنا الله به (قوله ولا يتأتى جريان الكناية الخ) هذا مبنى على
مافهمه صاحب التلخيص من ظاهر كلام السكاكى لا على تأويل كلام السكاكى
بأن مراده باللازم التابع وبالملزوم المتبوع وأنه لا بد من كون اللازم ملزوما والا
لم يصح الانتقال منه كما بينه مولاه (قوله ليس لازما) أى لانه لو كان لازما لكان الذكر
ملزوما والملزوم لا يوجد بدون لازمه كيف والذكر يوجد بلا تحرير (قوله أى
الاحساس به الخ) يحتمل ان المراد به الحاسة كالبصر ويراد بعلم المخاطب
ذهنه ليتناسب المعطوف والمعطوف عليه تأمل (قوله جعل غيره الخ) انظر هل
سلك هذا الغير مسلك الشارح فى هذا التقسيم الا فى هذا القسم فجعلها للحقيقة
من حيث هى تارة وللحصة المعينة تارة وللحقيقة فى فرد مبهم تارة ولجميع الافراد
تارة مخالفا للسعد (قوله والقوشجى الخ) فتكون الطرق أربعة بطريقة الشارح
أو يوافق أحدهما وهذا من المحشى مبنى على مافهمه من كلام الشارح وسيأتى
مافيه اه شيخنا (قوله أى باعتبار مافيه من الحقيقة) فيه ان مافيه من الحقيقة
ليس هو المدلول فكيف يكتفى به فى عهدية الذهن ويكون المحلى المذكور معرفة
فالظاهر فى فهم الشارح انه كالقوشجى وان محصله انه مشار به اما للحقيقة من
حيث هى واما للحقيقة المتحققة فى فرد معين أو غير معين أو فى جميع الافراد فمراد
بالحصة فى كلامه الماهية وانما سماها حصة لانها منظور اليها باعتبار التحقق
فى الفرد اما المعين واما المبهم ولذلك لما لم ينظر الى الفرد فى القسم الاول أصلا
ولا البعض فى الاخير بل المنظور اليه جميع الافراد لم يعبر فيهما بالحصة وقوله مما
صدق الخ أى الحقيقة المأخوذة من ذلك أو المعتبر تحققها فيه فمن اما باقية على حالها
أو بمعنى فى وقوله معينة فى الخارج أى من حيث انه اعتبر تحققها فى فرد معين

فى الخارج وقوله غير معينة فى الخارج أى من حيث انه اعتبر تحققها فى فرد مبهم وقوله بل فى الذهن أى من حيث نفسها وعلى هذا الاشكال فى عهديه الذهنى وان المحلى المذكور معرفة ويحتمل انه كالسعد ولا يخفى عليك بعد استحضارك اه هذا تطبيق كلام الشارح على ما له أفاده شيخنا (قوله وأقر اه) عبارة الحفيد لا غالم تجعل الجملة حالا لان المعنى ان ذلك دأبه لا انه يسبه فى حال المرور اه فقوله لا انه يسبه الخ يفيد ظاهره ان الحالية تقتضى تقييد السب بحالة المرور كما قاله المحشى (قوله الذى سمعته منه لما مررت عليه) أى فيستفاد من ذلك انه لا يسب الا فى حالة المرور وليس دأبه ذلك وقد يمنع (قوله مع ان الحال الخ) فيه ان المتبادر الحمل على الغالب وهو المفارقة وهذا الجعل لا دليل عليه فلا تقييد الحالية الدائمة اه شيخنا (قوله ويدل له هذا قوله فى الثانى لاستغراق خصائصه) كتب الامير على قول المغنى لاستغراق خصائص الافراد الاضافة لادنى ملابسة أى استغراق الافراد من جهة الخصائص أى جنسها ولو واحدة كالعلم كانه لا افراد غيره فهما تنزيلا لغيره منزلة العدم (قوله فى المفرد) لا حاجة اليه (قوله أى جميع أحوالها) أو جميع العلوم المتفرقة فى الرجال فى قولك أنت الرجل علما ويحتمل شمول كلامه لذلك قول الشارح أو مجازا لا يدخل فى ذلك الاستغراق العرفى نحو جمع الامير الصاغة أى صاغة مملكته أو بلده بل هو داخل فى النوع الاول فان كل تخالفها حقيقة عرفية وان كان مجاز الغويا من حيث انه قصر للعام على بعض افراده لكن النظر لما الاستغراق فيه وهو العرف فلا يقال الضابط الاول غير جامع والثانى غير مانع اه أمير (قوله راجع الى لفظة أل) فالجملة عطف على الخبر فكانه قال أل قسمان حرف تعريف وزائدة أو مستأنفة (قوله وبهذا يندفع اعتراض الدمامينى الخ) ظاهر ان اعتراضه مبنى على ان زيادتها هى صلاحيتها للسقوط فحينئذ قوله ومثل هذا لا يقال بأنه زائد أى فضلا عن أن يقال انه لازم والظاهر ان اعتراضه مبنى على ان زيادتها عدم جزئيتها من الكلمة فيدفع بأن المراد بها عدم افادتها التعريف وان كانت جزءا وهذا يفيد تسليم انها جزء من الدال على المعنى العلمى وربما يفيد قول الشارح قارنت أل وضعها أن الدال مصحوب بها الا انها من جملته وان أمكن حمله على أنها من جملته فتدبر (قوله وما قارنت ارتجاله كالسموأل) قال الدمامينى قد يقال انه منقول من السمول بمعنى ذباب

الحل كما فى القاموس اهـ أمير وعبارة القاموس والصوءل بالهمز طائر يكنى أبابراء والطائر كالصوأل وذباب النحل وذكر له من المعانى غير ذلك فراجعه (قوله العربى المصروف) أى وأما الاسم فهو عربى غير مصروف وعلة منع الصرف العلمية ووزن الفعل وقد يقال وجود أل مضر بل لوزن الفعل على ان وجودها زائدة ولو لم تزل به احدى العلتين مانع من كون الاسم ممنوعا من الصرف الا أن يقال هو جار على القول بأن وجودها أو الاضافة لا يمنع من كونه غير منصرف ولو زالت احدى العلتين كما هو أحد الاقوال ويقطع النظر عن أل أو يقال ان مراده انه غير مصروف قبل دخولها اذا جعل علما وعلى هذا الاخير تحصل المخالفة بينه وبين الحفنى وكذلك منع صرفه على كونه أعجميا للعلمية والعجمة مشكل لعدم الزيادة على الثلاث بقطع النظر عن أل ولما تقدم من أن وجودها مانع من كونه ممنوعا من الصرف الا أن يدفع هذا الاخير بما تقدم تأمل (قوله بأنه يتوقف الخ) وأيضا لا مانع من أن العربى أو العجمى ركب لفظتين احداهما من لغته والاخرى من غيره وجعلهما علما لشئ (قوله نافاه قوله معرف الخ) أى وقوله أو انه متضمن الخ (قوله ويمكن اختيار الثانى الخ) لا يتم الا اذا كان هناك قول بأن من أسماء الاشارة ما تعرف بتضمنه معنى اداة التعريف ليصح قول الشارح أو انه متضمن الخ وبأن منها ما تعرف بأل ليصح قوله اما على القول بأن الاداة الخ الا أن يكون مقابلا بقطع النظر عن الغرض وهو كونه اسم اشارة حقيقة (قوله وفيه ان التعريف الخ) ربما يقال ان الاشارة الحسية انما عرفت بواسطة الحضور ولما لم يتمكن هنا اعتبر الاصل اهـ شيخنا (قوله مبنى على لغة الاكثر) أى لجزمه هنا بأفصح اللغات وقوله وقد يقال الخ أى على لغة وقيل ان حذف أل فى ذلك شاذ كما فى سلام عليكم بغير تنوين يريدون السلام عليكم فعلى هذا يكون جزمه فى موضعه اذ لا عبرة بالشاذ اهـ شيخنا (قوله دخلته أل المعرفة) أى للمضاف اليه فيتعرف المضاف وعلى هذا فالمعنى اكمؤ صغيرة منسوبة للاوبر أى الشئ الاوبر وهو الجنس الذى هذه نوع منه اهـ شيخنا (قوله الا أن يكون كلامه الخ) عبارته قوله كبنات أوبر جمع ابن أوبر بهذا فرقا بين جمع من يعقل وغيره كما قالوا فى جمع ابن عرس بنات عرس وهو متبادر فيما استدرك به المحشى اذ لا يسعه انكار ما فى الشرح وبعد سهوه عنه اهـ شيخنا (قوله مزغبة) أى ذات زغب فى القاموس الزغب محركة صغار الشعر والريش ولينه أو أول ما يبدو منهما وما يبقى فى رأس

الشيخ عند رقة شعره ثم قال وأزغب الكرم جرى فيه الماء وبدا كوروقه اه وبنات أوبر يضرب بها المثل في الخسة يقال بنوفلان بنات أوبر كما في الامير (قوله وطروء الاسمية) أي الجنسية (قوله يخلص) بضم اللام مجزوم في جواب الامر ونسيمها بعد فاعل (قوله ماني كلام المصرح) أي حيث مثل بالبيت لمضموم النون المجرد من أل الذي هم دخولها عليه للمح الاصل (قوله نفسها الضعيف بفتح الفاء) أي نفس الريح الضعيف والمراد به الريح اللطيفة التي هي صافي الريح (قوله الاولى القوية) هذا هو المتبادر من كلامه ويحتمل ان المراد نفس المحبوبة ومعنى ضعفه انه لا يقوى على الوصول بنفسه بل بالنسيم فلذلك نسبه اليه (قوله ويؤيد هذا الخ) وجه التأييد انه اذا كان الضمير عائدا للصبا على رواية طريق فليكن عائدا على النسيم على رواية نسيم ليتفق الروايتان على معنى واحد لان اضافة نسيم للصبا بيانية فرجوعه للصبا هو عين رجوعه للنسيم اذ هو الصبا وعلى رواية طريق فالمراد نسيم الصبا نفس الصبا الضعيف على ما هو المتبادر المتقدم أو نفس المحبوبة على ما هو البعيد وفي التأييد نظر اذ لا مانع على رواية طريق من رجوع الضمير للمحبوبة والذي يظهر ان الضمير لنسيم الصبا على الرواية الاولى واضافة نسيم الى الصبا اما حقيقية أو للبيان وللصبا على الرواية الثانية لا للمحبوبة علم مما بدا يل قوله بعد فان الصبا ريح الخ فان المتبادر منه ان مطلوبه نفس الصبا لا نسيم المحبوبة وان احتمل ذلك بأن يراد بتنسمت الخ أوصلت نسيم المحبوبة الى قلب المحب لاهبوبها نفسها على قلبه فتأمل (قوله وتخلو) بنون بعد التاء لا بقاف بعدها (قوله مع ان اشعار العرب مملوءة الخ) من ذلك قول الشاعر

ألا يا صبا نجد متى هجت من نجد * فقد زادني مسراك وجدا على وجد
بكيت كما يبكي الوليد صبابة * وذبت من الحزن المبرح والجهد
وقد زعموا ان المحب اذا دنا * يمل وان النأي يشفي من الوجد
بكل تداوينا فلم يشف ما بنا * على ان قرب الدار خير من البعد
على ان قرب الدار ليس بنافع * اذا كان من تهواه ليس بذي ود

قول الشارح وأفهم قوله وبعض الاعلام الخ هذا الافهام لا يصح الا اذا كانت الاعلام في كلام المصنف مقيدة بالمنقولة مع ان المصنف لم يقيدها بذلك فيحتمل انها شاملة للمنقولة وغيرها وان البعض هو جميع الاعلام المنقولة فلا افهام لما ذكره

فكان الاولى للشارح أن يقول وأفهم قوله وبعض الاعلام عليه دخلا ان الباب سماعي ومعلوم ان المسموع ليس جميع المنقولات بل بعضها فلا يثبت هذا الحكم للجميع الا أن يقال ان هذا مراده غايته ان قوله وأفهم قوله وبعض الاعلام فيه حذف أي الى آخره تأمل (قوله فاندفع اعتراض شيخنا الخ) كان وجه الاعتراض ان زيادة لمحو لا تدخل ما سمع من الاعلام المنقولة مقرونا بأل التي للمح وفيه انه كيف يتوهم هذا بعد تعليل الشارح المفيد ان المراد بالنحو ما لم يرد دخول أل عليه للمح ولذلك قال السيد الحفني لم يتبين لي وجهه وكلام المحشي ربما يفيد انه موجه يندفع بما بينه فتأمل (قوله فالقيود المتقدمة) المراد بالجمع ما فوق الواحد اذ هما قيدان النقل وكون المنقول عنه مما يقبل أل الا أن يقال هي ثلاثة بعد للمح الاصل واحدا احترازا عن المنقول عما يقبل أل لكن لم يلمح فيه الاصل وان لم يذكره الشارح محترزا (قوله بل بيان لمورد السماع) أي بيان لما سمع فيه أل للمح فلا ينافي ان بعض المحترزات مسموع أيضا كاليزيد الا ان أل فيه ليست للمح اذ الاصل وهو الفعل لا يلمح ويشار اليه بأل لعدم قبوله لها فأل فيه انما هي لمحض الضرورة وقوله حيث كان الباب سماعيا أي من حيث المادة هذا تقرير كلامه وأنت اذا علمت كون الباب سماعيا في المادة فلا تقاس مادة اخرى قياسا في المسمى بها فيقاس مسمى بها غير مسماهم عليه فتدخل أل على المادة المسمى بها الغير فعلم ان قوله ليدمث شروط الجواز ادخال أل للمح مردود بأنها شروط لجواز الادخال قياسا لكن في المادة المسموعة والقياسية باعتبار المسمى وقوله بل بيان لمورد السماع مردود بأنه بيان لمورد القياس باعتبار المسمى وأما ما لم يوجد فيه الشروط كاليزيد فلا يصح أن يقاس عليه مسمى غير مسماهم فلا تدخل أل فيه اذا سمي به غير مسماهم والمحشي نظر لجهة المادة السماعية لا لجهة المسمى القياسية لكن ما سلكاه أولى لانه حينئذ يكون هناك كبير حاجة الى التقييد والاحتراز فيندفع ما قاله سم بخلاف على ما سلكه فان الحاجة الى ذلك ليست كبيرة فلا يندفع به ما قاله سم أفاده شيخنا (قوله وقيل نكرا الخ) مقابل ضرورة الذي معناها انها ليست للمح الاصل اذ الاصل هنا لا يلمح لانه الفعل ولا للتعريف بل لمجرد الاضطرار اه شيخنا (قوله وعندي فيه نظر الخ) فيه ان التنكير هو ازالة العلمية بأن يراد به مطلق مسمى بهذا الاسم وهو حينئذ يقبل أل وليس المراد به الرجوع الى الاصل الذي هو الفعلية لانه انما يحتاج للرجوع الى الاصل في أل اللمحية وأل

على هذا القول تعريفية داخلة على نكرة فاندفع النظر اه شيخنا (قوله للعلة الباعثة) لعل المراد بها السبب الحامل المتقدم وجودا والا فالعلة الغائية باعثة أيضا لانها المصلحة المترتبة على الفعل من حيث انها باعثة عليه وان الفعل لأجلها بخلاف الغاية فانها المصلحة المترتبة على الفعل من حيث انها في طرفه كما في شرح السمرقندي على الرسالة الوضعية (قوله المتكلم) قيل الانسب الواضع كما عبر به بعد اه ولعل التعبير بالمتكلم هو الانسب لانه ليس بلازم ان يدخلها الواضع بعد وضعه بل المدخل هو المتكلم بعد الوضع سواء كان واضعا أم لا فما هنا هو الظاهر دون ما سيأتي (قوله أي النظر الخ) جعل يدخل رباعيا فاحتاج لما ذكر ولو جعله ثلاثيا لم يحتج له اه شيخنا (قوله اعترض بأن ذكر الخ) أجاب شيخنا بأن مراد الشارح فائدة مخصوصة وهي اللمح لحصوله قبل دخول أل والدلالة المذكورة غير معتبرة اذ كل لفظ دليل للسامع على ان المتكلم أراد معناه (قوله دليل على أن الدخول الخ) أي لا على حمل كلامه على انه ماسبان من حيث عدم افادة التعريف اه حفني (قوله ان يذكر عبد الله بن عمرو الخ) المناسب لغرضه اسقاط قوله عبد الله والاقتصار على ما بعده (قوله وليس بشئ الخ) قد يقال هو شئ له ورود ولو لم يقل غلب اسم العبادلة الخ فان المتبادر من العبادلة في كلام الشارح المعنى الغالبي وبهذا المعنى لم يدخل فيه ابن مسعود ويحتاج للجواب عنه بما ذكره المحشي آخرا الا أن يقال مراده ليس بشئ معتبر بحيث لا يمكن الجواب عنه بخلاف ما لو قال غلب اسم العبادلة الخ فانه حينئذ شئ معتبر لا يمكن الجواب عنه تأمل (قوله بالمعنى الوضعي) وهو جمع عبدل بزيادة اللام كما قال في زيد زيدل وهي زيادة شائعة في مثله من الاسماء أو ان عبدل مأخوذ من عبد الله ومثل هذا يسمى نحتا لا اشتقاقا لانه لا يكون من كلمتين في قياس التصريف كما أفاده الاسقاطي (قوله دون من عداه بعده) في كلام الناصر كما نقله المدابغي ما نصه والعهد قد لا يتفق الا في ذلك الفرد فلا دليل على انه علم له غالب عليه اه وهذا هو محط الاشكال وهو لا يندفع بما قاله المحشي لانه غايته انه وضع ليستعمل في كل فرد عهد على البدل فان عهدت افراد واستعمل فيها وغلب على فرد منها فالغلبة تحقيقية وان لم يستعمل في شئ منها سوى فرد غلب عليه فتقديرية وأما اذا لم يعهد الا فرد فلا يدل دليل على علميته بالغلبة اه شيخنا أي لاحتمال ان تعيينه اشير اليه بأل العهدية فلا يكون

علما بالغلبة أو أشير اليه بجوهر اللفظ بواسطة الغلبة فيكون علما بالغلبة وأل زائدة وعلى تسليم ذلك يقال ان المصنف لم يدع ان كل مصحوب أل يكون علما بالغلبة (قوله بأن أل) اى بجميع أقسامها اذ المعترض التخصيص فافهم (قوله حتى لا يتوصل الخ) أى لان شرط أل التى يتوصل بأى أو باسم الاشارة الى نداء مصحوبها أن تكون جنسية وأل في نحو النابغة والصعق ليست كذلك فلم يبق الا الحذف اه اسقاطى وهو يفيد ان كل ما لم تكن أل فيه جنسية نحو الرجل بأل العهدية والحارث بأل اللمحية لا يتوصل الى ندائه بذلك فيبقى الاشكال بها على التخصيص فهذا الجواب لا ينفع بالنسبة الى النداء أيضا فيما ذكر وكذا لا ينفع في دفع ذلك قول شيخنا أقول يدفع أصل الاعتراض بالنسبة للنداء والاضافة بأن المفهوم فيه تفصيل فغير هذه تارة يثبت في النداء عند التوصل وتارة لا عند عدمه بخلاف هذه لا تثبت مطلقا وتارة يثبت عند الاضافة في المسائل المعلومة كالجعد الشعر وتارة لا كما في غيرها فقول المعترض ان أل أى بأقسامها لا تجامع الاضافة غير مسلم كما ان قوله وكذا النداء غير مسلم (قوله لدفع توهم الخ) فيه انها في بعض ما تقدم زائدة أيضا ففيها التوهم المذكور فلا وجه للتخصيص (قوله كاليسع) التمثيل به للمرتجل مبنى على ما تقدم من انه أعجمى وأل قارنت ارتجاله لا على انه عربى وأل قارنت نقله من مضارع وسع (قوله والسموءل) تقدم ما فيه عن الدمامينى فتنبه (قوله قال ابن مالك الخ) المقصود منه الاستدلال على ما تقدم وبيان ان المشبه وهو ما قارنت أل وضعه أولى من المشبه به وهو ما غلب بها في الحكم المذكور وهو اللزوم ودفع ما يتوهم من كون المشبه هنا دون المشبه به وليس المقصود منه البحث فيما تقدم بأنه اذا كان أحق بعدم التجرد لما قاله فلا تحذف أل مطلقا ولو في حال النداء والاضافة هذا هو اللائق بصنيع المحشى والا ضاع قوله بعد نعم قد يقال الخ (قوله ياعز بضم العين وتشديد الزاى) أصله العزى بأل فحذفت للنداء ورخم بحذف آخره وهو علم صنم أو شجرة لغطفان كما تقدم وكافات الخطاب بعده مكسورة (قوله أى الحق) أشار الى ان حقا ظرف وفى الحفنى احتمال كونه صفة لمصدر محذوف أى هجانى هجوا حقا اه وعليه فان بالكسر واقتصر المحشى على ما ذكر لانه الأليق وصدر البيت الا أبلغ بنى خلف رسولا * ورسولا حال من الفاعل أو اسم مصدر من الرسالة فيكون مفعولا ثانيا لابلغ (قوله وبحث فى التمثيل الخ) يقال ان يوم الاثنين هو العلم بالغلبة

على اليوم المعلوم ومعناه فى الاصل أى يوم كان منهـ و بالاثنين أى اليومين الاثنين أى
انه واحد منهما ولاشك ان المعنى الغالبى فرد من افراد الموضوع له لانه واحد من
يومين أعنى الاحد والاثنين وحذفت منه أل فى غير النداء والاضافة فعلى هذا يكون
العلم بالغلبة المصحوب بأل أعم من ان تصحبه أل فى أوله أو فى آخره وحينئذ يجمع
فى العلم بالغلبة أل والاضافة وتحذف فيه عند الاضافة لا عند النداء لعدم مباشرة
أل لاداته فيراد بأل فى قوله وحذف أل ذي أل التى فى العلم بالغلبة الشاملة لأل
فى نحو يوم الاثنين بالنسبة لقوله أو تضف و يراد بقوله وفى غيرهما قد تحذف غير
حالة النداء والاضافة وان لم يكن للنداء تأثير عند وجوده فى حذفها (قوله ان أسماء
الاسبوع الخ) أى ماعدا الجمعة والسبت (قوله وأل فيها مقارنة الخ) أى بخلاف
أل التى للمح فى نحو الحارث والفضل فانها طارئة بعد النقل للعلمية ولذلك جاز
حذفها كثيرا بدون نداء واضافة فعلى هذا أل اللمحية قسمان فقول الشارح
فى التنبيه المتقدم فى بناء على هذا فالاداة فيه لازمة والتى للمح الاصل ليست لازمة
محمول على التى هى طارئة للمح فاندفع ما يقال ان مقتضى كونها للمح انها غير لازمة
ومقتضى كونها مقارنة للنقل انها لازمة تدبر (قوله ناقض ماتقدم الخ) لا مناقضة لان
ماتقدم انما هو فى اضافة الاسم الى اللقب نحو عبد الله أنف الناقة أو عبد الله بطة
ووجه المنع فيه الطول الخالى عن الفائدة مع الاحتياج الى التأويل اذ مفاد العلمين
واحد بخلاف مانحن فيه فانه لم يوجد فيه ذلك لان فائدة الاضافة هنا التوضيح فأين
هذا من ذاك اه شيخنا (قوله ويمكن الجواب عن هذا برعاية الخ) هذا الجواب
لا محيص عنه اذ اضافة ابن الى عباس منظور فيها أيضا للاصل والا فكل منهما الآن
لا معنى له حتى يضاف أحدهما الى الآخر (قوله ليس توضيح معنى المضاف اليه)
أى لانه لا معنى له اذ هو بمنزلة الزاى من زيد وقوله معنى العلم بتمامه التمام
لا يتوقف على تعدد وأجزاء فاندفع ما يقال لا جزء له معنى هنا حتى يعبر بتمام وقوله
ويمكن الجواب الخ معناه ان المركب الاضافى يضاف عجزه نظرا للاصل من
كونه كلمة مستقلة لكن تلك الاضافة لتوضيح المدلول العلمى مباشرة ولا يلزم من
اعتبار الاصل اعتبار توضيح معنى العجز اذ رعاية الاصل مصححة لصورة الاضافة
لا موجبة لملاحظة معنى ذلك العجز وليس معناه انه ينظر للاصل فيضاف العجز
لتوضيح المدلول العلمى بواسطة السراية من توضيح معناه حتى يقال ان العجز باعتبار

الآن لا معنى له من باعتبار الأصل الا يتأتى التوضيح بواسطة المرآة من توضيح معناه (قوله وظاهر قوله بنيا الخ) ان أراد بيان هذا الظاهر وتقريره مذهبا كوفيا وبيان مقابله وهو المذهب البصري فهو صحيح لكن يعكر عليه ويمكن أن يقال الخ الا ان يريد به بيان تأويل كلام الشارح لا ثبات انه ليس هناك الا طريقة واحدة وان أراد التورك فلا يظهر اذ كيف يتورك على ما اقتضاه كلام السكوفي بمذهب البصري بعد بيان السكوفي انهما كلمتان مستقلتان مرادفهما العطف كما أفاده الشارح المتبادر في بناء كل كلمة (قوله ولا الأحد عشر الدرهم الخ) أي لان المدار في المنع على تعريف التمييز وهذا كقول الشارح ولا يجوز الخ مجرد تتميم والا فالدرهم خارج عن العدد المركب الذي الكلام في تعريفه (قوله غالبا) احترازا عن أقل رجل يقول ذلك (قوله عدم تلازم المبتدا الخ) أي ان المبتدا لا يلزمه خبر خلافا لما يتوهم من تعبيره بالتلازم (قوله للاشارة في الترجمة الخ) ولما كانت هذه الاشارة خفية نبه على انه العامل بقوله ورفعوا مبتدأ بالابتدا قيل عطفا على تعليل المحشي ولان في التعبير بالمبتدا صراحة والاكتفاء في الخبر باللزوم ترجيحا من غير مرجح لاستوائهما في القصد الذاتي من هذا الباب الا ان تكلفت نكتة كون المبتدا هو المبدوء به وكذا الواقتصر على الخبر والتعبير بالابتداء فيه السلامة من ذلك لاستوائهما في مطلق اللزوم وان كان لزوم المبتدا بلا واسطة والخبر بها (قوله لانه مبدوء به) أي فهو باق على ما هو الاصل في المسند اليه وهو التقديم بخلاف الفاعل ولانه يحكم عليه بكل حكم جامد ومشتق فكان أقوى بخلاف الفاعل فانه لا يحكم عليه الا بالمشتق حقيقة أو حكما فان المصدر العامل في قوة ان والفعل وهذا التعميم انما يحتاج اليه اذا أريد بالحكم مجرد الاسناد أما اذا أريد به الاسناد التام أي الذي يصح السكوت عليه فلا لعدم كون اسناد المصدر حكما بهذا المعنى ولانه يجوز تعدد الخبر لمبتدأ واحد فللمبتدا استيعاب الاخبار وشمولها وهو فضيلة وكمال بخلاف الفعل فانه لا يجوز تعدده لفاعل واحد ولان ما عداه يصلح ان يرد اليه فهو أم المرفوعات قال السعد في شرح المفتاح في بحث تعريف المسند اليه كل جزء من أجزاء الجملة عمدة كان أو فضلة قد حكم عليه بشيء هو له فالمسند قد حكم عليه بانه ثابت للمسند اليه والمفعول بانه واقع عليه الفعل وقس على ذلك (قوله لان عامله لفظي) ولانه جزء الجملة الفعلية التي هي

مطلب الابتداء

أصل الجمل لاشتمالها على ما هو موضوع للاسناد (قوله لكونه متغيرا فيقع فيه الابهام) أي بخلاف الذات فانها دائمة مستمرة فلا ابهام فيها وقد يقال فيها ابهام من حيث احتمالها الذات زيدو بكروخالدوهكذا فلذلك ساغ كون المسؤل عنه تارة هو الذات كما سيأتي (قوله لتدخل العوامل المقدرة) أي في العوامل اللفظية (قوله فيخرج نحو لاهية الخ) ظاهره خروجه باشتراط العرو وهذا مبني على ما في كثير من النسخ من حذف المرفوع بعد الاسم أما على ما في بعضها من ثبوته فما ذكر خارج به لا باشتراط العرو ويدل لعدم ثبوته وانه زيادة من النساخ عدم تعرض الشارح له في المحترزات وهذا كله على قراءة نصب لاهية حالا من فاعل استمعوه أو يلعبون أما على قراءة رفعه وهي شاذة خبرا ثانيا عن الضمير فالخروج باشتراط العرو وعلى أي حال (قوله لا يدخل لانولك الخ) أي ونحوه كاعدل الزيدان أي عادل (قوله غير صحيح قد يقال هو) جار على طريقة الزمخشري أي من اطلاق الفاعل على نائبه اذهو في حكمه (قوله على ان بعضهم أجاز الخ) اختار هذا العلامة الامير ورد جعل الجملة صفة أغنت عن الخبر لزوم خلو التركيب عن الحكم أصلا لان المعنى حينئذ أقل رجل موصوف بكونه يقول ولا فائدة في ذلك فتتعين الخبرية لتحصل الفائدة اه أي الا على التأويل (قوله الا في نحو كم مالك) أي من كل اسم استفهام بعده معرفة نحو من أبوك قال في الهمع لان أكثر ما يقع بعد أسماء الاستفهام النكرة والجمل والظروف ويتعين اذ ذاك كون اسم الاستفهام مبتدأ نحو من قائم ومن قام ومن عندك فحمل الاول على الاكثر اه محشي (قوله وخير منك زيد) أي ونحو خير منك زيد من كل أفعل تفضيل نكرة بعده معرفة وهذا المثال من أمثلة سيبويه ومنه يعلم انه لا يشترط كون أفعل التفضيل المذكور جزء جملة هي صفة لنكرة نحو مررت برجل أفضل منه أبوه خلافا للرضي ومن تبعه اه محشي (قوله مطلقا سواء) في نحو كم مالك وخير منك زيدا أو في غيرهما لا في النسخ اذ فيه الاخبار بمعرفة عن نكرة اتفاقا (قوله لان هل لا تدخل الخ) وأيضا يلزم عليه اثبات خالق غير الله والاستفهام عن رزقه مع انه غير ثابت الا ان يقال اثباته على سبيل التهكم به وبعابديه أو النفي راجع للموضوع أيضا على خلاف الغالب (قول الشارح ومخبرا عنه أو وصفا الى آخره مخرج لاسماء الخ لعله قال الخ لانه أراد بالاسماء قبل التركيب ما يشمل الاوصاف نحو قائم وضارب اذ لا تخرج

الاول لكن كان المناسب له حينئذ ان يقول عطفا على أسماء الافعال ونحو قائم من قولك الخ ويستغني عن قوله وخرج به نحو قائم الخ الا ان يقال لما احتاج لافراد قوله ورافعا المستغني به بالذكر وان كان مندرجا تحت قوله الخ لاجل بيان الشمول الذي ذكره ضم الى ذلك ما يخرج به وفي بعض النسخ اسقاط الى آخره وعلى هذا افراد بالاسماء مبتدا الصفات وتكون الصفات قبل التركيب خارجة بقوله رافعا المستغني به زيادة على ما أخرجه الشارح أولا يلزمه استيفاء المخرجات وهذا كله على ما في كثير من النسخ من اسقاط المرفوع (قوله الاولى ومستغني به الخ) لا أولوية مع قوله وخرج به نحو قائم فان هذا يخرج بالمستغني به بل برافعه فما في الشارح محوج لمضاف هنا والمعنى يشمل مبتدأ الفاعل ونائبه ويخرج به الخ وما ذكره المحشي لا يخرج هنا ويحوج في وخرج به أي بمبتدائه الا أولوية اه شيخنا وقد يقال ما سلكه المحشي لا يحوج لتقدير في وخرج به نحو قائم اذ المعنى وخرج بقيد ومستغني به عن تعريف المبتدا نحو وقائم فلا يكون من افراد المعرف وهذا اوضح (قوله لاحتياج الضمير الى مفسره) أي فحينئذ يصح أن يكون زيد مبتدأ وقائم مبتدأ ثانيا وأبوه فاعلا به والجملة خبر الاول (قوله ويكون زيد مبتدا الخ) أي اذ لم يصح كون قائم مبتدأ ثانيا وأبوه فاعلا به كما قاله الشارح تعين أن يكون أحد احتمالين وهو ان يكون زيد مبتدا وقائم خبرا الخ فهذان الاحتمالان مقابلين للاحتمال الذي منعه الشارح (قوله وجوز بعضهم الخ) هذا البعض جوز ما منعه الشارح (قوله وقد يمنع) أي بان يقال لا نسلم ان الاستفهام داخل على زيد في الحقيقة بل هو داخل على قائم في الحقيقة والظاهر معا والتقدير زيد أقائم أبوه لان همزة الاستفهام يليها المسؤل عنه ويكون الاستفهام له الصدارة انما هو بالنسبة لجملته وهو على هذا التقدير كذلك ولو سلم دخوله على زيد وان التقدير أزيد قائم أبوه وان الاستفهام له الصدارة مطلقا نقول المقصود الاستفهام عن القيام لا عن زيد وقد ولي المسؤل عنه همزة الاستفهام لفظا (قوله نعم يظهر لي ان محل المنع) أي المأخوذ من قول الشارح وخرج به نحو قائم الخ واستدرك بهذا لدفع ما يتوهم من دخول ما مثل به المحشي في قول الشارح نحو قائم وسبقه الى ذلك العلامة عصم (قوله تعليلهم هو قوله) لاحتياج الضمير الى مفسر يسبقه وقول الشارح فان مرفوعه غير مستغني به ونحو ذلك كقول بعض الشراح اذ لا يحسن

السكوت عليه (قوله بل قاعد خبر مبتدا الخ) هذا ان أعرب قائم مبتدأ وزيد فاعل كما هو مقتضى السياق أما ان أعرب قائم خبرا مقدما وزيد مبتدأ مؤخرا فقاعد عطف على قائم ومبتداهما واحد هو زيد (قوله لانه عطف بأم المتصلة) لان ما بعدها مفرد لانه وان كان فاعله مغنيا عن الخبر الا انه لما كان مستترا لم يعد معه جملة ظاهرا وان كان جملة فى الحقيقة أو ان قوام الوصف مع مرفوعه المغنى عن الخبر بعد جملة مخصوص بغير هذا (قوله والعطف من عطف الجمل) أى بخلافه على الاول فانه من عطف المفردات على ما تقدم (قوله شرط فى العمل) أى عمل الرفع الذى الكلام فيه أما عمل النصب فلا بد فيه من الاعتماد أو الاقتران بال (قوله أرجحهما الثانى) أى لان العمل فى المرفوع لا يحتاج لشرط لشدة طلبه له تأمل (قوله ولا عيب فيما صنع الخ) فمدار غاية ما ادعاه البعض أولوية ان يقول بلفظ صالح لمباشرة الاسم ولا شك فى ثبوتها اذ ابقاء المتن على ظاهره أولى مما يحوج للتأويل (قوله باعتبار كونه مبتدأ) فى الاصل وهو بهذا الاعتبار عار عن العوامل فافهم (قوله نائب فاعل الوصف) يحتمل ان تجعل غير خبر مبتدأ محذوف ومأسوف مصدر جاء على مفعول كالميسور والمعسور بمعنى اليسر والعسر والمراد به اسم الفاعل أى أنا غير آسف على زمن هذه صفته وعلى هذا الاشاهد فيه (قوله بعد موافقته اياهم) اى بقوله وهو قليل جدا المفيد لاصل الجواز الذى قال به المصنف والاخفش والكوفيون (قوله من منافاتها لعبارة المتن) وجه المنافاة التى قالها ان قوله ولا يجوز نحو فائز أولو الرشد دال على عدم الجواز أصلا وظاهر المتن الجواز وأقره الشارح أولا بقوله وهو قليل جدا (قوله وأما تعليل المصرح) أى تعليله العمل هنا مع عدم الاعتماد لا تعليل تسويغ الابتداء بالنكرة وعبارته فان قلت اذا جوز الاخفش كون الوصف مبتدأ من غير ان يعتمد على نفى أو استفهام فما مسوغ الابتداء به وهو نكرة قلت عمله فى المرفوع بعده وسيأتى ان العمل من جملة المسوغات فان قلت العمل مشروط بالاعتماد وقد تخلف هنا قلت الاخفش لا يشترط فى عمل الوصف اعتماده على شئ كما حكاه السهيلى عنه اه وهى مفيدة لما قلنا وحقق الدمامينى ان الوصف الرافع المغنى عن الخبر شرطه التنكير كما نصوا عليه فلا يحتاج لمسوغ لانه محكوم به لا عليه والتسويغ انما هو فى المبتدأ المحكوم عليه كما هو مستفاد من تعليلهم امتناع الابتداء بالنكرة بانها مجهولة والحكم على المجهول لا يفيد وسيأتى

ذلك فى المحشى (قوله مقتضاه عدم الاعتماد هنا) هذا المقتضى هو الحق الذى لا محيص عنه وذلك ان الاعتماد على المسند اليه وهو هنا المرفوع بالوصف لا يسوغ العمل فيه لان قولهم شرط عمله فى المعمول ان يعتمد صريح فى ان الاعتماد حاصل أولا والعمل يتبعه وليس كذلك هنا فقوله وليس كذلك ليس فى محله (قوله وان سلم) أراد عدم الاعتماد المسوغ للعمل وهو الحق كما علمت (قوله يشترط فى عمله الاعتماد الاعم) أى الشامل للاعتماد على المسند اليه وفيه نظر اذ المصنف انما يشترط ذلك فى عمل النصب لا الرفع كما قرره ابن هشام وان بحث فيه المحشى فيما يأتى بانه شرط فى عمله مطلقا كيف هذا البحث ولم يوجد الاعتماد الاعم هنا اذ الاعتماد على المسند اليه هنا لا يصح أن يكون مسوغا للعمل كما علمت (قوله وأنواعها) أى أوقات ز واها ونحوه (قوله أى سواء كان جمع تصحيح الخ) تعميم فى الوصف وقوله أو جمع تكسير نحو أقيام الزيدون فيمتنع فى هذا الفاعلية و يتعين الابتدائية وقوله وقيل جمع التكسير كالمفرد أى فيجوز فى نحو قولك أقيام الزيدون الوجهان الفاعلية والابتداء (قوله بمعنى المطابق) أى على سبيل الحقيقة حتى يصح له الرد (قوله لان الأصل عدم التقديم والتأخير) قد يعارض بأن الاصل فى المبتدا أن يكون مسندا اليه وهنا قد خالف الاصل حيث وقع مسندا كما يؤخذ من عبارة عبد الغفور الآتية فكان مقتضى هذا استواء الوجهين (قوله اذ يلزم على الفاعلية الخ) هذا ظاهر ان كان فاعلا بالظرف أما ان جعل فاعلا بمتعلقه فلا لان رتبة الفاعل التقدم على المجرور الا ان يقال لما قام الجار والمجرور مقام العامل كان رتبتهما التقدم (قوله والمستحق للتقديم هو المبتدا) أى من حيث كونه مبتدا وان كان من حيث كونه مضافا أيضا يستحق التقديم مع المضاف اليه ضرورة ان المضاف والمضاف اليه كالشئ الواحد (قوله تسع) أى لان صور الوصف ثلاثة وهى المفرد والمثنى والجمع تضرب فى نظيرها من المرفوع فالجملة ما ذكر (قوله واذا فصلت الجمع) أى جمع الوصف لانه تقدم فى كلامه التعميم فيه بذلك وقوله كانت الصور اثنتى عشرة أى حاصلة من ضرب أربعة الوصف فى ثلاثة المرفوع بعده وقيل مراده جمع المرفوع بعده فالاثنتا عشرة على هذا حاصلة من ضرب ثلاثة الوصف فى أربعة المرفوع فالثلاثة الزائدة على التسع هى على الاول أقيام زيد أقيام الزيدان أقيام الزيدون وعلى الثانى أقائم الزيود أقائمان الزيود أقائمون الزيود والظاهر ان يفصل الجمع

الى صحيح ومكسر فى كل من الوصف والمرفوع بعده فتكون الصور ست عشرة حاصلة من ضرب أربعة الوصف فى أربعة المرفوع فتقول أقائم زيد أقائم الزيدان أقائم الزيدون أقائم الزيود فيجوز الوجهان فى الاول وتتعين الفاعلية فيما بعده أقائمان زيد أقائمان الزيدان أقائمان الزيدون أقائمان الزيود فتتعين خبرية الوصف فى الثانى والتركيب فاسد فيما عداه أقائمون زيد أقائمون الزيدان أقائمون الزيدون أقائمون الزيود فتتعين خبرية الوصف فى الاخيرين والتركيب فاسد فى الاولين أقيام زيد أقيام الزيدان أقيام الزيدون أقيام الزيود فالتركيب فاسد فى الاول ويجوز الوجهان فى الأخيرين بناء على ان جمع التكسير كالمفرد نل وفى الثانى وان كان الوصف جمعا والمرفوع بعده مثنى اقول التكسير ومثل المفرد فى ذلك أى جواز الوجهين الجمع المكسر نحو أقعود الزيدان وفيه وقفة وان وافقه على ذلك بعض حواشى ابن عقيل فليحرر ويزاد على الست عشرة أربع صور يجوز فيها الوجهان وذلك اذا كان الوصف مما يستوى فيه المفرد وغيره نحو أجنب زيد أو الزيدان أو الزيدون أو الزيود فالمجموع عشرون ترجع الى أربعة أحكام امتناع الخبرية فى الوصف المفرد مع المثنى والجمع صحيحا أو مكسرا وامتناع الفاعلية فى التطابق تثنية وجمع تصحيح وكون الوصف جمع تصحيح والمرفوع جمع تكسير نحو أقائمان الزيدان أقائمون الزيدون أقائمون الزيود وامتناع الامرين فى نحو أقائمان زيد أقائمان الزيدون أقائمان الزيود أقائمون زيد أقائمون الزيدان أقيام زيد وجواز الامرين فيما اذا تطابقا افرادا نحو أقائم زيد أو كان الوصف مما يستوى فيه المفرد وغيره نحو أجنب زيد أو الزيدان أو الزيدون أو الزيود أو جمع تكسير مع مثنى أو مجموع تصحيحا أو تكسيرا لا مع مفرد نحو أقيام الزيدان أو الزيدون أو الزيود بناء على ان جمع التكسير كالمفرد فامتناع الخبرية فى ثلاثة وامتناع الفاعلية فى ثلاثة أيضا وامتناع الامرين فى ستة وجواز الوجهين فى ثمانية فتدبر (قوله احتمال لا الباس) أى بناء على أن الوجهين على حد سواء للمعارضة السابقة وفى عبد الغفور قيل لم يجتنبوا عن التباس المبتدا بالفاعل فى مثل أقائم زيد واجتنبوا عن التباس المبتدا بالفاعل فى مثل زيد قام فلم يجوزوا تأخير المبتدا فأجيب بان جواز الوجهين ليس الا فيما اذا كان كل من الوجهين مخالفا للاصل كما نحن فيه فان فى جعل زيد فى أقائم زيد فاعلا مخالفة للاصل وهو جعل

المبتدا مسندا وفى جعله مبتدا مخالفة لاصل آخر وهو تغيير النظم الطبيعى للمبتدا او الالتباس المحذور رايس الافيما اذا كان احد الوجهين وافقا للاصل فيسبق الذهن اليه ماهو الاصل من غير معارض فيورث التشويش والالتباس اه (قوله لم يجتنبوا الخ) أى حيث جوزوا كون زيد مبتدا مع تأخيره ولم يعينوا كونه فاعلا (قوله ليس الا فيما اذا كان كل الخ) أى فانه حينئذ لا يلتبس احد الوجهين بالآخر ولا يختص به (قوله الا فيما اذا كان احد الخ) أى فان احد الوجهين لتبادره الى الذهن يوجب التباس الوجه الاخر واختفاءه والخلل بفهمه وبحث فيه عبد الحكيم بان ما اقتضاه هذا الجواب من ضابط الالتباس وجواز الامرين منقوض بالوجوه المذكورة فى التفاسير فانهم يجوزون الوجوه المتعددة فى نظم القرآن مع ان بعضها راجح وبعضها مرجوح على مالا يخفى على الناظر فيها فالوجه ان جواز الامرين فيما اذا كان مؤدى الامرين واحدا والالتباس فيما اذا كان مؤدى الوجهين مختلفا (قوله وان رفعهم اياه الخ) هذا مجرد توضيح لا اشارة الى تقدير فى الكلام لان بالابتداء متعلق برفعوا (قوله الاول اقرب) اعلم وجهه ان محط القصد هو القيد الزائد على المسند والمسند اليه قال الشيخ عبد القاهر ان ما فيه أمر زائد على مجرد اثبات شئ لشئ الا وهو الغرض الاصلى والمقصود من الكلام وعلى جعل كذلك حالا وبالمبتدا خبرا يكون القيد الزائد على المسند والمسند هو الحال اعنى كذلك فيكون هو محط القصد فخالف الواقع من ان المقصود افادة ان رفع الخبر انما هو بالمبتدا الافادة ان لرفع بالمبتدا مثل رفع المبتدا بالابتدا فى الانتساب الى الجمهور وعلى جعل كذلك خبرا وبالمبتدا متعلقا برفع يكون القيد الزائد عليهما هو قوله بالمبتدا فيكون هو محط القصد كما هو الواقع ويوافقه قوله ورفعوا مبتدأ بالابتدا لان القيد الزائد هو بالابتدا فيكون محط القصد واستوجه العلامة السجاعى العكس ولعله فهم ان محط الفائدة الخبر لا القيد الزائد (قوله على ان اختلاف الخ) أى لان الرفع من عوارض الالفاظ (قوله وعن الثانى الخ) نظر المحشى للظاهر وامتزاج أل بما بعدها فاجاب بهذا الجواب التسليمى ولك ان تجيب بالمنع بان المبتدا هو أل فهى العاملة فى الخبر والعامل فى الفاعل هو لوصف الذى هو صلتها فتدبر (قوله بان ماذكر فيه) أى فى الثالث وماذكر فيه هو قوله والعامل اذا كان الخ ويبعد أن ضمير فيه عائد على العامل وماذكر فيه هو عدم جواز تقدم معموله اذا كان غير

متصرف عليه (قوله في التنظير نظر الخ) فيه ان كان ما عملت الا تضمنها هذا المعنى والتنظير من حيث ان المقتضي لشيئين يعمل فيهما بنفسه ان لم يوجد له دال أو داله ان وجد فاندفع هذا اه شيخنا (قوله وأيضا العملان الخ) يغني عنه ما في الشرح اه شيخنا (قوله مجموع كل منهما الخ) فيه انه يلزم عليه ان العامل بعضه معنوي وبعضه لفظي وهو قول عالا نظير له (قوله وقد يفرق الخ) فيه ان هذا الفرق غير مؤثر (قوله ومنعه بعضهم الخ) قد يقال غاية ما أفاده هذا وجود الثمرة بين القول الثاني وبقية الاقوال وأما بين الاقوال الباقية بعضها مع بعض فلا فيمكن ان قول الشارح لفظي انما هو باعتبار المجموع (قوله ومن حيث نفس الاسناد) عطف على قوله ولو بحسب الاصل وهو رد للعلة الثانية كما ان المعطوف عليه رد للعلة الاولى (قوله افادها يضرب وحده الخ) فيه ان يضرب وحده الذي هو جزء من الجملة الواقعة خبرا في زيد يضرب أبوه لا ضمير فيه فاذن لا فائدة فيه والحق عدم وروده من أصله (قوله انه استشكل الخ) وجه الاشكال ان الاستدراك هو تعقيب الكلام برفع ما يتوهم ثبوته أو باثبات ما يتوهم نفيه وذلك يستدعي ان يسبق الاستدراك حكم يتوهم منه حكم آخر يرفع بالاستدراك وفي هذا المثال جعل المحكوم به هو جملة الاستدراك فلم يسبقه حكم (قوله وخرجه بعضهم الخ) هذا جواب بتسليم ان جملة الاستدراك خبر لكن مع اعتبار ان الغاية قيدا في المبتدا والغاية فيها حكم يوهم حكما آخر وفي المثال أي البخل فجيء بالاستدراك رافعا لهذا التوهم الحاصل من القيد وخبرا عن المبتدا فهو استدراك من جهة الغاية خبر من جهة الابتدائية كانه قيل زيد مستدرك على الحكم عليه بكثرة المال بالحكم بالبخل (قوله وبعضهم جعل الخ) هذا جواب بمنع ان جملة الاستدراك خبر بل الخبر محذوف وجملة الاستدراك حينئذ مستقلة أتى بها رافعا لما يتوهم من الحكم بالمحذوف فكانه قيل زيد كثير المال لكنه بخيل وان كثر ماله وهذا المحذوف دل عليه بالغاية وقول بعض ان التقدير على هذا زيد وان كثر ماله متواضع مثلا اذ التواضع يناسبه ثبوت الكرم ونفي البخل وبعض آخر ان التقدير زيد وان كثر ماله شجاع مثلا فيه انه خروج عن المقصود كما لا يخفى فتأمل (قوله ومقابله البعض الخ) محصله ان الملتبس بالخبر هو الفعل من جهة كون كل حديثا فهو الأحق بالاخراج وان كان الفاعل أيضا خارجا وليس مراده ان جهة التحديث

معتبرة في التعريف فلا يصح الا اخراج الفعل لعدم الدليل على هذا الاعتبار ومن هنا يعلم وجه التأمل الآتي في كلام شيخنا (قوله من انه لو قيل الخ) على هذا يستغنى عن قوله غير الوصف المذكور (قوله خرج الفعل) أي والوصف أيضا في نحو أقائم زيد لانه كالفعل ملتبس بالخبر من جهة كون كل حديثا فهو خارج بقوله مع مبتدأ الذي خرج به الفعل (قوله لانه الذي) يلتبس بالخبر وأيضا المبتدأ في قوله مع مبتدأ فيه جهتان جهة الابتدائية وجهة الاسمية والمنظور له جهة الابتدائية وأما جهة الاسمية فقررة قبل غير منظور لها في الاخراج فكأنه قال مع اسم مبتدأ الا مطلق اسم ليخرج الفعل فانه مسند لاسم لكنه ليس مبتدأ اهـ شيخنا (قوله بان الفاعل يلتبس أيضا الخ) فيه ان تلك الجهات لم تعتبر في تعريف الخبر حتى يجيء الالتباس منها ولك تمشية الشارح على ما اختاره الحفني بان يقال معنى قوله فلا يرد الفاعل أي من حيث فعله أي فلا يرد ما تمت به الفائدة مع الفاعل وهو الفعل بعد قولنا مع مبتدأ حيث قيدناه بالابتدائية ولم نقل مع اسم اهـ شيخنا وفيه تأمل (قوله لو قال الخ) يمكن التعميم له بان يقال الفعل ولو حكما والفاعل ولو مجازا والمبتدا والخبر ولو بحسب الاصل ولهذا قال لكان أحسن (قوله يقدر بعدهم) أي يقدر هذا اللفظ (قوله وهي تشكل على مانقله الدماميني الخ) في عبد الغفور انه يجوز حذف الضمير العائد على المبتدا قياسا اذا كان الضمير مجرورا بمن في جملة اسمية يكون المبتدا فيها جزأ من المبتدا الاول لان جزئيته تشعر بالضمير فيحذف الجار والمجرور للتخفيف وسماعا ان كان غير ذلك وذلك في الضمير المنصوب والمجرور لا في المرفوع اهـ فالمجرور نحو قوله تعالى ولمن صبر وغفر ان ذلك من عزم الامور أي منه والمنصوب نحو زيد أنا ضارب ويشترط فيه كونه منصوبا بفعل لفظا أو بصفة محلا ومع كونه سماعا لا يختص بالشعر كذا في الرضي وقوله لا في المرفوع أي لكونه عمدة أفاده عبد الحكيم وفي همع الهوامع للسيوطي ويجب فيها أي الجملة الواقعة خبرا ان لم تكنه معنى ضمير عائد للمبتدا مطابق ولا يحذف مطلقا عند الجمهور الا في نحو السمن منوان بدرهم أي من كل ما جر بحرف ولم يؤد حذفه الى تهيئة عامل آخر بخلاف ما اذا جر باضافة نحو زيد قام غلامه وزيد أنا ضارب به أو أدى الى التهيئة نحو الرغيف أكلت ترسدمنه أو شذوذ وقيل يجوز حذفه مبتدأ نحو زيد هو قائم وعليه صاحب البسيط وقال انه لا مانع منه ورد بانه لا يدري أحذف شيء أم لا

اصلاحية المذكور للاستقلال بالخبرية وثالثها منصوبا بفعل تام متصرف بقلة وعليه ابن أبي الربيع كقراءة ابن عامر وكل وعد الله الحسنى أي وعده ورابعها بكثرة وعليه هشام من الكوفيين نحو زيد ضربت وخامسها ان كان المبتدأ استفهاما أو كلا أو كلتا أو كلا وعليه الفراء كالآية المذكورة وقوله * علي ذنبا كله لم أصنع * وقولك أيهم ضربت وسادسها ان كان صدرا نحو كم وأي أو لا يتصرف نحو من وما وحكى هذا عن الفراء أيضا وسابعها ان اقتضى عموما نحو كل وما أشبهها في اقتضاء العموم حكى عن الفراء أيضا نحو رجل يدعو الى خير أجيب وثامنها ان نصب بجامد نحو وأبوك ما أحسن أي أحسنه وعليه الكسائي وتاسعها ان نصب بصفة نحو الدرهم أنا معطيك وعاشرها ان كان مجرورا أصله النصب بان كان المضاف اسم فاعل نحو زيد أنا ضارب واختار الجواز بشرطين احدهما وجود دليل يدل على المحذوف ثانيهما ان لا يؤدي الى رجحان عمل آخر كما في الرغيف أكلت منه ومتى فقد أحد الشرطين لم يجز الحذف سواء في حالتي الجواز والمنع المرفوع والمنصوب والمجرور وقال بعضهم لا يجوز الحذف الا بخمسة شروط أن لا يكون فاعلا ولا نائبا عنه ولا مؤديا الى لبس نحو زيد ضربته في داره ولا الى الاخلال نحو زيد قام غلامه لان حذفه يخل بالتعريف الذي استفاده الغلام منه ولا الى التهيئة والقطع كما في نحو الرغيف أكلت منه وهذه الخمسة ترجع الى الشرطين اللذين اخترناهما فالهما ملخصا وبهذا تعلم ما في المحشي (قوله ذ ره على الصحيح قد يقال ليس بلازم عليه اذ الرابط على الصحيح مقدر والمقدر لا بد له من قرينة وعند وجودها لا لبس بخلاف عوضية أل فانه لا يحتاج لقرينة بل المدار فيها على امكان الاتيان بضمير بدلها مع صحة المعنى وهذا حاصل في نحو زيد الاب قائم اذ لو قيل أبوه لصح واستقام معناه فاذا أراده المتكلم التبس على ان اعتقد لا يعرف بناسها الا بشروط على ما تقدم فتم كلام الشارح نعم يقال على الشارح ان محل العوضية عند الكوفيين ما لم يلزم لبس والا فلا عوضية كما أفاده بعد تأمل (قوله بنظير ذلك) أي نحو ما ذهبوا اليه من جعل أل عوضا عن الضمير اذا لم يحصل لبس والا وجب التصريح (قوله لان وضع الظاهر موضع الضمير) يأتي في عبد الغفور ان وضع الظاهر موضع المضمر ان كان في معرض التفخيم جاز قياسا في الخبر وغيره والا فعند سيبويه يجوز في الشعر بشرط أن يكون بلفظ الاول وعند الاخفش يجوز

مطلقا في الشعر وغيره الاول وغيره وعليه قوله تعالى الذين آمنوا وعملوا الصالحات
انا لا نضيع أجر من أحسن عملا أي لا نضيع أجرهم وأقره عبد الحكيم (قوله ويراد
بالناس زيد مبالغة) الظاهر الا يصح زيد مات الناس ويراد بالناس زيد مبالغة وكذا
يقال في خالد الرجل والظاهر الصحة (قوله كحديث) أي لفظ حديث فانه بمعنى محدث
به وهو لفظ زيد قائم في قولك حديثي زيد قائم (قوله فكل مبتدا وخبر كذلك) فيه
نظر اذ نحو زيد قام أبوه وزيد قام لم يتحد المبتدأ مع الخبر في الماصدق لان ماصدق
الجملة هو ماصدق مضمونها وماصدق قيام الاب أو قيام زيد ليس عين زيد كما لا يخفى
الا أن يقال قام أبوه وقام في قوة قائم الاب وقائم وكل منهما عين زيد بحسب ارادة
المتكلم فالاتحاد في الماصدق موجود فيما ذكر بعد اعتبار التأويل المذكور
(قوله لانه يؤدي الى الغاء الحمل) يرد عليه نحو البر القمح فان الحمل صحيح مع الاتحاد
مفهوما فالمناسب التعليل بأن مفهوم المفرد غير مفهوم الجملة هكذا قيل وقد يقال
ان الحمل في نحو البر القمح ليس حقيقيا بل المقصود التفسير (قوله وهذا يدل الخ)
أي قوله ومنه ضمير الشأن أي من المفرد الدال على جملة ضمير الشأن وقد يقال لا دلالة
لاحتمال ان يراد بقوله يدل على جملة ما يعم الدلالة على لفظها وعلى مضمونها وقوله
كحديث مثال لبعض الافراد كما ان قوله ومنه الخ مثال للبعض الآخر ولك حمل
المتن على هذا أي وان تكن الجملة عين المبتدأ في المعنى من حيث اللفظ بأن يكون
لفظها هو المعنى المراد من المبتدأ كما في نطقي الله حسبي أو من حيث المعنى بأن
يكون مضمونها هو المعنى المراد منه أيضا كما في قل هو الله أحد فان مضمون الجملة
هو الاحدية هو المعنى المراد من لفظ هو بخلاف ما اذا لم تكن عينا نحو زيد قام
وعمرو قام أبوه فان لفظ الجملة ليس هو المعنى المراد من المبتدا كما هو ظاهر
ولا مضمونها هو المعنى المراد منه أيضا اذ قيام زيد في الاول وقيام أبي عمرو في الثاني
ليس زيدا وعمرا كما لا يخفى فتأمل (قوله يصح الاخبار الخ) قد يقال انما لم يصح
لان المقصود الابهام ثم الايضاح والايضاح لا يكون تاما الا بالجملة وأيضا ضمير
الشأن لا يؤتى به الا في مقام التفخيم والمناسب فيه الاتيان بالجملة (قوله غير
مناسب) بل المناسب كونها زائدة (قوله لان الخبر حينئذ مفرد) والجواب عن
البعض بأنه جملة بحسب الصورة نظير ما تقدم في نحو نطقي الله حسبي يرده ان ان
المخففة مانعة من اعتبار تلك الصورة بخلاف الله حسبي فانه لا مانع فيه لفظي

فالاولى الجواب عنه بأن مراد الشارح التمثيل بالآية من جهة الاخبار بجملة الحمد
لله عن ضمير الشأن الذي هو مبتدأ قبل دخول ان المخففة وخبر ضمير الشأن عينه كما
تقدم لكن يبقى الكلام في الاخبار عن آخر دعواهم بالمصدر المؤول به ان مع
معمولها اه والكون المضاف للمسند اليه المحكوم عليه المسند فيصير التقدير وآخر
دعواهم كون الشأن الحمد لله رب العالمين ولا معنى له فالاولى ما جرى عليه المحقق
من ان ان زائدة وان الشاهد في الاخبار عن آخر (قوله لانه لا يجوز خلو الخبر) أي
بحيث لا يكون فيهما ولا في ما هما بمعناه ضمير أصلا فاندفع ما قيل ان قوله تحمله معنى
المجموع يفيد ان المتحمل هو المعنى والجزآن خاليان منه فقد اثبت أولا ما نفى
جوازه ثانيا بالدليل (قوله وتظهر ثمرة الخلاف الخ) هي ظاهرة في الرابع وكل
واحد من البقية لا بين البقية بعضها مع بعض (قوله وأجاب شيخنا بأن فرض الخ)
كيف هذا الجواب مع قول الشارح بعد قول المصنف وابرزنه أي الضمير المذكور
ولم يذكر الا الضمير الراجع لمبتدائه كما يفيد بذلك وهذا هو وجه قول العلامة
الحفني وقول بعض أرباب الحواشي وقد يقال ان هذا لا يرد لان كلام الناظم
في الضمير المستكن وهو في نحو زيد عمرو ضاربه هو بارز منفصل ليتمه ما قاله لانه
لا يجدي نفعا في المقام عند من له معرفة بمواقع الكلام أدنى المام اه واختار جواب
سم بأن المراد الى مبتدأ ذات الخبر أو ما في حكمه كالمبتدا الاول أو بأن هذا
كالمستثنى وقد نبه على ذلك بقوله وابرزنه الخ فيكون كالمخصص لما هنا اه شيخنا
وقوله فيكون كالمخصص الخ أي فيكون قول الشارح يرجع الى المبتدأ بالنسبة الى
الصور الباقية بعد التخصيص وقوله أي الضمير المذكور أي في المتن وهو المستكن
لا بقيد رجوعه الى المبتدأ الا ان هذا القيد لم يعتبره الشارح الا بعد ملاحظة
التخصيص بقوله وأبرزنه الخ فاندفع بذلك ما قد يقال ان الجواب الثاني لم يفد
اصلاح كلام الشارح (قوله كركب عمرو الخ) أمثلة للثلاثة على الترتيب (قوله
وبكر الفرس الخ) بكر مبتدأ أول والفرس مبتدأ ثان خبره الراكبه والجملة خبر
الاول (قوله ضاربتاهما هما) فهما الثاني تأكيد للضمير المستتر في ضاربتاهما
واما الالف فهي حرف دال على التثنية ويرد على هذا انه يلزم عليه اجتماع تثنيتين
كما قيل به في قوله تعالى قلوبكما لو قيل قلبا كما (قوله ومثل ذلك الجمع) فتقول على
فاعلية الضمير الهندات الزيدون ضاربتهم هن وعلى التأكيد ضارباتهم هن (قوله

والمجموع الخ) تأييد لمذهب البصريين (قوله ينبغي أن يخص الخ) هذا ظاهر على مذهب الكوفيين المجوزين للابراز والاستتار في الصورة المذكورة كما يؤخذ من الشارح اما على مذهب البصريين فالاتصال لا يتأتى عندهم في ذلك لانهم يوجبون الابراز مطلقا فقيام المانع عندهم من الاستتار فليحرر (قوله للعلم الخ) أى المرشح لذلك بالاتيان بواو العقلاء وبالهاء (قوله وقصره على المكاني الخ) فيه انه يلزم على التعميم التكرار مع قوله وان يفد فأخبرا فكان ينبغي على العموم هنا ان يقتصر المصنف فيما هو كالاستثناء على الصورة المخرجة بأن يقول ولا يكون اسم زمان خبرا عن جثة مالم يفد فقصر السيد الحفني ماهنا على المكاني لدفع التكرار ثم قد يرد عليه ان الاخبار باسم الزمان عن المعنى لم يدخل هنا ولا هناك الا أن يقال هو مستفاد من قوله عن جثة فانه يفيد انه يكون خبرا عن المعنى على انه لا مانع من شمول قوله وان يفد فأخبراله وأجاب بعضهم عن المحشى بانه لا يلزم التكرار لانه قصد بقوله وان يفد تقييد قوله ولا يكون اسم زمان الخ كأنه يقول محل ذلك اذا لم يحصل بالاخبار عن الجثة فائدة (قوله بناء على انه الخبر) أى على ان المتعلق هو الخبر فهو ومما ناه ان بنينا على ان الخبر هو الجار والمجرور لا يكون محل المجرور نصبا بالمتعلق المحذوف ولعل وجهه ان المتعلق حينئذ غير معتبر أصلا حتى يعمل وفيه انا لو جرينا على ذلك لانقطع النظر عنه فالمجرور في محل نصب به على كل حال تأمل (قوله لا يقتضى الخ) أى لان مراد الرضى بيان المحل الذى يقتضيه المتعلق بدليل تعليله لا محل الخبرية الذى يلزمه ان صاحب ذلك المحل يكون هو الخبر (قوله وللمجرور فقط) أى انه لا محل لمجموع الجار والمجرور أصلا في اللغو (قوله وقيل الظرف الخ) هذه المقابلة مبنية على مافهمه المحشى من أن الشارح جار على القول بأن الخبر هو المتعلق وحده والذى يظهر لي من كلام الشارح انه جار على القول بأن الخبر هو الجار والمجرور الذى جرى عليه المصنف ولا ينافيه تعليله نية المتعلق بقوله اذ هو الخبر حقيقة لان القائل بأن الخبر هو الجار والمجرور انما اعتبر الظاهر ونيابته عن المتعلق والا فالخبر عنده باعتبار الحقيقة والاصالة هو ذلك المتعلق فقوله حذف وجوبا أى وأنيب عنه كل من الظرف والجار والمجرور في الخبرية والعمل في الضمير يدل لك على هذا قوله وانتقل الخ وكون السياق في تقرير كلام المصنف الجارى على مراعاة الظاهر من ان كلا منهما هو الخبر لا المتعلق وعلى هذا يندفع اعتراضه الآتي بالتلفيق

بناء على مافهمه وقال شيخنا يتبادر لى ان مراد الشارح اجراء المتن على ان الخبر المجموع عملا بالباطن والظاهر وان احتمل كلا من المذاهب الثلاثة وانه لا تلفيق في كلامه لاحتمال أن يكون القائل بأن الخبر هو المجموع يجعل الضمير في الباقي لا في المحذوف وعلى هذا فلا تصح مقابلته بقوله وقيل المجموع لانه عينه (قوله اعطيا) لان القائل بأنه المحذوف نظر الى العامل الذى هو الاصل وهو مقيد بقيد لا بد من اعتباره والقائل بأنه المذكور نظر الى الظاهر وهو معمول لعامل لا بد من اعتباره والقائل بأنه مجموعهما نظر الى المعنى المقصود اه اسقاطى (قوله علم انه حقيقى) فمن قال ان الخبر المتعلق وحده قال انه لا محل لمجموع الجار والمجرور ومن قال انه مجموع الجار والمجرور جعل المحل له ومن قال انه مجموع المتعلق والجار والمجرور جعل المحل لهذا المجموع لكن الظاهر انه اعطى الاعراب للجزء الاول الذى هو المتعلق من باب اعطاء حكم الكل للجزء ومن الفوائد انتقال الضمير وعدمه كما بينه المحشى بعد وان ترك الكلام على القول الثالث والظاهر ان الضمير عليه لم ينتقل وتقدم عن شيخنا احتمال الانتقال ومن الفوائد أيضا انه على القول بأن الخبر المتعلق أوهو مع الظرف يكون الاخبار بجملة ان قدر فعلا و بمفرد ان قدر وصفا وعلى القول بأنه الظرف يكون الخبر قسما ثالثا على ما فيه (قوله نحو يوم الجمعة صمت فيه الخ) فيه ان الضمير لم يستقر في الظرف في هذا المثال ولا فيما بعده فلا تظهر التسمية بالمستقر بناء على توجيهها بما ذكره المحشى بعد أما ان وجهت باستقرار معنى عامله فيه وفهمه منه فلا بما الظهر ان اعتبر الفهم ولو بواسطة القرينة (قوله أى مستقرا فيه) عبارة الامير والظرف حينئذ مستقر لاستقرار الضمير فيه بعد حذف المتعلق فمستقر اسم مكان لان اسم المفعول من غير الثلاثى يأتى بمعنى مفعل فلا حاجة للقول بانه حذف وايصال والاصل مستقر فيه (قوله لاستقرار الضمير فيه) هذا التوجيه لا يظهر الا ان قلنا ان كلا من الظرف والجار والمجرور هو الخبر أما ان قلنا انه المتعلق أو المجموع فلا فهذا التوجيه غير مطرد فالاولى التوجيه المتقدم (قوله فى هذا المقام) احترازعن نحو يوم الجمعة صمت فيه (قوله فى عمله الرفع) أى فى الضمير فيما نحن فيه و يقاس عليه عمله فى نحو أفى الله شك (قوله لا يلزم عليه شئ) لان تفريغ العامل من الضمير انما هو مع اعتبار نيابة الظرف عنه فكانه لا تفريغ وحذف العامل مع نقل الضمير للظرف ممكن

لان الضمير حينئذ متصل بالعامل النائب الذى هو الظرف اذ معنى نقل الضمير اليه اعتباره فيه بعد ان كان فى المتعلق (قوله بخلاف الثانى) هو كون الانتقال قبل حذفه (قوله ناب عنه الظرف) أى موجوده فى النائب كوجوده فيه (قوله وبخلاف الثالث) هو كون الانتقال بعد حذف العامل وحده بلا ضمير كما هو الفرض (قوله مع بقائه) أى الضمير المتصل لما علمت من ان الفرض حذف العامل وحده (قوله وهو غير ممكن) أى لان الضمير المتصل لابد له من عامل يتصل به فكيف يحذف العامل وحده ويبقى هو بلا اتصال بعامل أما ان قلنا بحذف العامل مع الضمير ثم نقل الضمير الى الظرف فلا يلزم ما ذكر بل اللازم بقاء الخبر الظرف فى مدة بغير ضمير وتلك المدة هى ما بين الحذف والانتقال ويجاب بعدم اعتبار هذه المدة لقصرها (قوله مبالغة فى سترها) ربما يضعفه كسر الكاف بعد فلو علل بالتعظيم لكان أولى (قوله وهكذا) أى يتسلسل هذا ان قدر الآخر فقط كائن أيضا وهكذا بخلاف ما اذا قدر نحو مستقر (قوله بحث فيه الدماميني الخ) أنت خبير بأن معنى كلام الشارح انك متى حكمت على جملة بأنها فى محل كذا لابد من ملاحظة ما حلت محله وهو هنا اسم الفاعل لانه لابد من تأويلها بالمفرد ولا ريب فى تلك الملاحظة فانها ضرورية فالمناسب الاقتصار على هذا المحول ولا تلاحظ غيره محتاجا الى ملاحظته اه شيخنا (قوله الى تقدير الفعل) فيه ما مر وكذا قوله أى فلابد من تقدير الفعل به ثانيا اه شيخنا (قوله وفيه ان هذا يقتضى الخ) لا اقتضاء لان مراد الشارح انهم حكموا على ان الاعراب لمحل الجملة فلابد من اعتبار ما تحل محله بخلاف نحو قاض فانهم لم يحكموا فيه بأن الاعراب لمحله بل هو مقدر فيه فلا يحتاج لملاحظة شئ آخر وهذا أمر ذهب اليه الناس فما كيه ليس عليه شئ من البأس فان أراد بقوله ان كل ما لم يظهر فيه الاعراب الخ ما اعرابه محلى قلنا ان قوله ولم يذهب أحد الى ذلك ممنوع الا ان حكم على المحل الا بدلالة التقدير أى الملاحظة لا التأويل الذى فهمه وبنى عليه كلامه (قوله فالحق الخ) بناء على ما فهمه وقد علمت ما فيه (قوله فى قوة التعليل الخ) الكلام مستقيم بلا تقدير وتعليل اذ ما آله ان بعض المواضع يحتمل التقديرين وبعض المواضع يتعين فيه تقدير اسم الفاعل فيرجح المحتمل للمعين اه شيخنا (قوله كان ينبغى الخ) فيه ان الشارح بصدد منع الاستدلال والمانع يكفيه الجواز وان كان الامر على الوجوب على انه لو عبر بذلك لكان مدعيا فيكون غاصبا

لمنصب الاستدلال وأجاب شيخنا بأن المراد بالجواز الاحتمال المتعين بذلك التسليم وليس المراد مقابل الايجاب اه وكان مآله الى ان الجواز بمعنى الصحة الجامعة للوجوب (قوله نظرا للغالب) لان كل معنى من فعل أو حركة مثلا لا بدّ له من زمان ومكان يخصه وكذا الجثة بالنسبة للمكان فيحصل بالاخبار فائدة بيان هذا الخاص بخلافهما بالنسبة للزمان أفاده بعض الفضلاء في شرح التسهيل مذهب الجمهور انه لا يجوز الاخبار بظرف الزمان عن الجثة سواء نصب أو جر في من غير تفصيل وتأولوا ما ورد من ذلك على حذف مضاف وفي العباب ظرف الزمان لا يكون خبرا الا عن حدث غير مستمر أي لا يكون خبرا عن اسم عين أو عن حدث مستمر فلا يجوز زيد يوم الجمعة ولا يجوز طلوع الشمس يوم الجمعة لعدم الفائدة وذلك لان زيدا لا ينقطع يوما دون يوم لان زيدا يوم الجمعة هو زيد يوم السبت وكذا طلوع الشمس حاصل على الاستمرار لا يختص بيوم دون يوم اه وفي عبد الغفور وعبد الحكيم عليه ما محصله انهم قالوا ان ظرف الزمان لا يجري على اسم العين بأن يكون خبرا أو صفة أو حالا والعين ما يقوم بنفسه ويعبر عنه بالجثة أيضا قيل لان العين لا تعلق لها بالزمان وذلك لان الزمان باعتبار تجدده ظرف للامور المتجددة وفيه أن الظرف سواء كان زمانا أو مكانا متعلق بالحصول والاستقرار عندهم وذلك معنى فالظرف مطلقا لا يقع جاريا على اسم العين فلا وجه للتخصيص بالزمان وان المعنى أي ما يقوم بغيره فلا تعلق له بالزمان باعتبار ذاته بل باعتبار حدوثه وهذا التعلق حاصل لاسم العين أيضا فلا وجه لتخصيص اسم العين بأنه لا يجري عليه ظرف الزمان فان قيل مراد القائل ان اسم العين لا تعلق لحدوثه بالزمان المخصوص حتى يفيد الاخبار به لحصوله في جميع الاوقات قلت فلا يكون الدليل مثبتا للحكم المطلق لعدم جريانه في الاعيان المتجددة وجريانه في المعاني المستمرة فالوجه ان يقال لان الزمان لا يتعلق بحصول العين واستقرارها لعدم الفائدة لان الأزمنة المعينة ظرف للمخلوقات الكائنة معها كلها فلا فائدة في تخصيص بعضها بها بخلاف الامكنة فانها ليست ظرفا الا لبعضها لان ظرفية المكان للجسم هي شغله به وفيه أن كون الازمنة ظرفا لكل المخلوقات لا يقتضي عدم الفائدة لجواز أن يكون السامع جاهلا بكونه معها مثلا وذلك الزمان في الخريف يفيد سامعا لم يعرف كونه في الخريف على انه لو تم هذا الوجه لدل على عدم جواز جريان ظرف الزمان على اسم المعنى لان

المخلوقات شاملة للمعانى أيضا (قوله ومن المعنى الزمان) أى من حيث جواز الاخبار عنه وسيأتى الكلام على خبره من حيث الرفع وغيره (قوله يرفع غالبا ان استغرق الخ) وجهه انه لما استغرق كأنه عينه فرفع اسم الزمن وانما قيد بكون الزمان نكرة لان شأن الخبر التنكير (قوله أى زمن الصوم الخ) هذا بيان للمعنى المراد والا فلا حاجة لذلك كما علمت (قوله وقد ينصب) ويجوز جره بفى قال فى شرح التسهيل منع الكوفيون النصب والجر بفى ومستندهم صون اللفظ عما يوهم التبعيض فيما يقصد به الاستغراق وفى الرضى خلافا للكوفيين لان فى عندهم توجب التبعيض فلا يجوز صمت فى يوم الجمعة وهذا مشعر بأن الخلاف فى الجر بفى (قوله نصب أو جر بفى) أى اتفاقا من البصريين والكوفيين كما فى عبد الغفور وعبد الحكيم (قوله ومنه) أى من الرفع فى حالة تنكير الزمن الذى لم يستغرق المعنى جميعه ولا أكثره وقال يس ان الرفع فى الآية من الغالب لانه لما تأكد أمر الحج ودعا الناس الى الاستعداد له كانت أفعاله كأنها مستغرقة لجميع الاشهر الثلاثة ومثل لغير الغالب بموعدكم يوم الزينة (قوله نحو المسلمون جانب الخ) انما كان الاخبار باسم المكان النكرة مفيدا هنا بخلاف نحو القتال أو زيد مكانا لتضمنه مع ما بعده الانقسام ففيه فائدة اثبات الانقسام والتمايز فيما يمكن فيه الاختلاط فان العسكرين يمكن اختلاطهما فيستفيد السامع تمايزهما بهذا التركيب (قوله الظاهر ان اسم المعنى) أى فان كان المكان نكرة ترجح رفعه نحو الحلم مكان والعلم مكان والفائدة فى هذا المثال افادة الانقسام والتمايز فيما يمكن فيه الاختلاط فان الحلم والعلم يمكن اختلاطهما فى مكان واحد فافاد الانقسام والتمايز وان كان معرفة ترجح نصبه نحو القتال خلفك والخير أمامك ولم يذكر الجر بفى فى ظرف المكان والظاهر ان حكمه حكم النصب ولم يذكر أيضا حكم ترجح النصب والجر بفى أو الرفع فيما اذا أخبر باسم الزمان عن الجثة والظاهر انه فى الامر الثانى والثالث من الامور الثلاثة التى تحصل بها الفائدة كحكم الترجح فيما اذا أخبر به عن المعنى أما فى الامر الاول منها فهو مجرور لا غير وقد نظم شيخ مشايخنا العلامة القويسنى ما ذكره فى الهمع بقوله

ان اخبروا باسم زمان نكره * عن معنى استغرقه أو أكثره
فالرفع رجحه ونصبه رجح * ان عرفوا أو فقد الاستغراق صح
واختير نصب فى مكان عرفا * ورفعه منكرا تصرفا

(قوله لم ينظروا الى ذلك) أى الشبه (قوله ومقتضاه الخ) الاولى التعليل بعدم حصول الفائدة بسبب نفرة السامع عند سماع المنكر واعراضه عن استماع الحكم عليه لانه غير معلوم له والحكم على غير المعلوم تأبى النفس عنه فلا يرد انقاعل لان المسموع فى تركيبه أولا هو الفعل فلا تأبى النفس عن استماع المحكوم عليه ولو صادفته منكرا ولا يرد نحو قائم رجل لان قائم صالح للحكم عليه بخلاف الفعل فربما فهم السامع ان قائم محكوم عليه فتنفر نفسه عن استماعه وعلى هذا لا اشكال بذلك نعم يرد المسوّغات المتأخرة عن النكرة كالوصف فيحتاج الى تكلف الجواب بأنها لما وصفت أو كان الحكم غريبا نحو بقرة تكلمت عادت النفس الى الاصغاء فحصل المقصود (قوله ثم ماذكره مبنى على اشتراط الخ) قال العلامة الامير بعد نقله ماذكر وقد يمنع اه ولعل وجه المنع ان عدم الفائدة هنا من حيث الحكم على المجهول بخلاف عدم الفائدة فى نحو السماء فوقنا فانها من جهة تقرر ذلك عند السامع وفرق بينهما فتدبر (قوله لنا انكرة لاتحتاج الخ) مراده ان مذ ومنذ نكرتان لفظا ولا يحتاجان لمسوغ لكونهما معرفتين معنى اذ المعنى فى مارأيته مذ أومنذ يومان أمد انقطاع الرؤية يومان كذا قيل فتدبر (قوله من اظهرها أن من تبعيضية الخ) يلزم عليه ان الفريق المخل شامل لبعض المتأخرين ولبعض آخر من غيرهم كما هو قاعدة من التبعيضية والبعض الآخر من غيرهم ليس الا من المتقدمين مع ان المتقدمين لم يعددوا المسوغات حتى يحصل منهم أو من بعضهم اقلال واخلال فالمتعين جعل من للابتداء أو زائدة على هذا الاحتمال الذى سلكه الا أن يقال ليس المراد بالمقل والمخل من وقع منه اقلال واخلال فى تعداد المسوّغات فقط بل المراد به من وقع منه اقلال واخلال فى تعداد المسوّغات أو غيرها ومن الاحتمالات ان من بمعنى فى أى فانحصروا فى فريق مقل مخل وفى فريق مكثر معدد لما لا يصح وفى فريق معدد لأمور متداخلة أو بمعنى عن أى ثم يخرجوا عن فريق مقل الخ (قوله قد يتوقف فى اندراج الخ) يمكن ادراجها فى العامة بغيرها اه شيخنا أى لانها واقعة بعد النفى معنى وان انتقض بالا اذ التقدير مارجل الا قائم وفيه انه ليس المعنى ماذكر بل المعنى ان رجلا قائم لا غير فلا عموم فى الرجل على ان انما دالة على النفى والاثبات فالانتقاض حاصل أوّلا واعلم انهم قد ذكروا من جملة المسوّغات قصد التنويع المعبر عنه بالتفصيل والتقسيم كقوله

فأقبلت زحفا على الركبتين * فثوب لبست وثوب أجر

وكونها خلفا عن موصوف نحو مؤمن خير من كافر ويعبر عن هذا أيضا بكونها صفة لمحذوف فهما مسوغ واحد لا اثنان وان يراد بها واحد مخصوص كقول أبى دولة اقريش حين أسلم عمر رجل اختار لنفسه أمرا فما تريدون وكونها فى معنى الأمر كوصية لازواجهم وكونها أتى بها للمناقضة كرجل قائم لمن قال ان امرأة قامت فلينظر ما يدخل فيه ذلك وقد يقال لا نسلم ان الاول مسوغ وشاهده لا يدل لاحتمال ان جملتى لبست وأجر صفتان لا خبران والثانى داخل فى التخصيص بالصفة لانه شامل لما ذكر فيه الصفة والموصوف نحو ولعبد مؤمن خير والموصوف فقط نحو وطائفة قد أهمتهم أنفسهم والصفة فقط نحو مؤمن خير من كافر لحذف الموصوف وأقيمت صفته مقامه كما قاله الموضح والثالث غير مسلم وشاهده محتمل لحذف المبتدأ والرابع داخل فى كونها بمعنى الفعل والخامس داخل فى كونها جوابا السؤال اذ المراد سؤال ولو مقدرا فكأنه قيل له قيل ان امرأة قامت هل صدق هذا الرجل أم لا فأجاب بقوله رجل قائم بهذا العنوان قصد المناقضة (قوله ووجه تمريض هذا القول الخ) الاولى فى بيانه ان تقديم النكرة يوجب نفرة المخاطب عن استماع الحكم وإعراضه فلا يفيده الكلام وعند سماع الظرف وما معه لا ينفر لتعينها للحكم بها وليس الوجه التخصيص حتى يتوجه ما ذكره بقوله وقد يقال اه شيخنا (قوله يوهم كلامه الخ) أى حيث مثل للثلاثة فى جانب المحترز به واقتصر على اثنين فى جانب المحترز عنه (قوله على تقدير اختصاصه) مقتضاه انه غير مختص وليس كذلك لان المسند اليه هو الضمير المستتر وهو صالح للاخبار عنه وأجاب شيخنا بأنه مبنى على ان ضمير النكرة نكرة كما هو مبنى تمثيل الهوتى ويمكن الجواب عن الهوتى بأن فساد التركيب من جهة اخرى لا يمنع صحة التمثيل نعم الاولى التمثيل بما نشأ فيه الفساد من جهة فوات الاختصاص فقط (قوله فينزل عليه) مثال المصنف بأن يراد بفتى كل فتى كما فى علمت نفس أى كل نفس وفيه ان العموم حينئذ لم يحصل بواسطة الغير الذى قصده الشارح على ان قصد هذا المعنى هنا بعيد فالاولى الجواب الثانى (قوله أثرها الاضافة بيانية) أى أثر هو النكتة على ما هو الاقرب (قوله وقيل المسوغ معنى العموم) أى الشمول اذ المراد كل عبد مجازا وقيل وجه العموم ان المقصود الحقيقة وابن مالك أدخل قصد

الحقيقة فى العموم لوجودها فى كل فرد وفيه نظر يعلم من المحشى (قوله فيه نظر) يمكن دفعه بأن المراد انه لا يصح فى الثانى التصريح بالوصف على وجه التأسيس ولا ينافى الصحة على وجه التأكيد لما استفيد من صيغة التصغير (قوله فى كل يوم وليلة) استفيد منه ان أل استغراقية (قوله نظر علم مما أسلفناه) أى لان الحقيقة فى ضمن فرد ما عموما بدلى لا شمولى فلا يصح التفريع وتعليله بقوله لانه ليس بعض الافراد أولى لا ينتج العموم الشمولى بل غايته منع التخصيص وقيل وجه النظر انه علم مما تقدم ان الحقيقة فى ضمن فرد ما قسيم للحقيقة التى فى ضمن كل فرد وذلك يفيد التغاير وقال شيخنا هذا النظر مبنى على ان التفريع فى كلام شرح الجامع منظور فيه لمجرد التحقق فى الفرد وليس كذلك بل هو منظور فيه الى عدم التعيين وعدم التعيين بعلة عدم الاولوية يقتضى عموم كل الافراد اذ لو خص بعض لكان أولى فيتعين والفرض عدم التعيين اه وحينئذ فالعموم عند ارادة الحقيقة فى ضمن الفرد انما جاء بواسطة الدليل الخارجى بخلاف الحقيقة فى ضمن كل فرد فلا ينافى ما أفاده كلامه من التغاير (قوله مجرورا) اراد به الظرف (قوله بجعل نسبة الخ) أى فليس هناك حكم على مجهول ابتداء حتى لا يفيد بل هو قيد لحكم على معلوم وبهذا ظهر انه غير تعليل المغنى اذ ذلك منظور فيه لكون الافادة جاءت من مخالفة العادة اه شيخنا (قوله وناقشه الشمنى الخ) تدفع مناقشته بأن سوق ترانى بعد الذئب يطرقها يقتضى ان المراد تراه لا من حيث ذاته بل من حيث ما يتعلق بها مما يسىء فأشعر المبدل منه حينئذ بالبدل وتقاضاه اه شيخنا (قوله غير ظاهرة) الصواب اسقاط غير لظهور التفرقة كالشمس اذ معناه ان الذئب اساءته قليلة وان اساءتى كثيرة اه شيخنا (قوله لأن يقدر الخ) هو مفيد بلا هذا التقدير وحينئذ تزيد طرق الافادة عن ثلاثة الا أن يدخر فيما تجدد تأمل (قوله لتخصيص مدخولها) بالتأكيد فيه ان التأكيد للنسبة لا لمدخولها الا أن يقال المراد لتخصيص مدخولها ونسبته مؤكدة (قوله أو للاستفهام التهكمى) اشار به الى أن قول الشارح الخبرية ليس قيدا (قوله تمنطق الثعالب الخ) أى تجعلها مناطق كهما (قوله فى بيت قبله) هو

أبا هند لا تنكحى بوهة * عليه عقيقته احسبا

والبوهة الاحمق وعقيقته شعره الذى ولد به لكونه لا يتنظف والأحسب الاحمر فى سواد (قوله انه لا حاجة لما تكلمه الخ) محصله ان الحقيقة هى الذات والكلام

على حذف مضاف أي صفة الحقيقة أو يراد بها الصفة ولا تقدير (وقوله أو على شيء من سببيه) أي صفة من صفات سببيه ولا يخفاك ان الحاجة الداعية لذلك هي لون المقصود من الخبر والصفة ما فهم ما قام بالذات لا نفس الذات فقوله لا حاجة الخ غير مسلم اه شيخنا (قوله لا قتضائه الخ) لعل وجهه فهمه ان الكلام على حذف مضاف وفي اما باقية على حالها أو بمعنى من والتقدير وان لم يصل درجة الصفة المندرجة في درجات وجوب التأخير والكائنة منها وهذا يفيد ان للوجوب درجات منها دون ذلك ودفع هذا المحشي بأن المعنى ليس على ذلك بل على ما بينه (قوله الى آخره من الاعرف) أي ولو كان مجهولا والمعلوم غيره (قوله والتحقيق الخ) حاصله انه جعل المبتدا منوطا بالاعرف تقدم أو تأخر في ثلاث صور علم المخاطب بالمبتدا والخبر وجهله بهما بغير الاعرف مع علمه بالاعرف وجعله منوطا بالمعلوم للمخاطب تقدم أو تأخر في صورتين جهله بالاعرف مع علمه بغيره تساويهما تعريفا فقوله أو بغير الاعرف عطف على قوله لهما وقوله والمعلوم له في المحلين عطف على الاعرف في قوله هو الاعرف وقوله غير الاعرف نعت للمعلوم قبله وعند التأمل تجد المعول عليه أولا في الابتدائية هو المعلومية فمتى كان أحدهما معلوما والآخر مجهولا فالمبتدا هو المعلوم سواء كان أعرف أو غير أعرف أو مساويا فان استويا في المعلومية أو عدمها عول على الاعرفية هذا ما يتعلق بالصور الخمس وسيأتي الكلام على البقية (قوله عند علم المخاطب الخ) معنى كونهما معلومين انهما مقرران عند مخاطبك وهو بحسب زعمك كالطالب لان يحكم بأحدهما على الآخر فالمجهول له النسبة وذلك لانه وان علمهما يجوز كونهما متعددين في الخارج فاستفاد من الكلام انهما متحدان في الوجود بحسب الذات ومعنى جهله بهما عدم تقررهما عنده فلا ينافي انه متصور للطرفين لان الحكم على الشيء وبه فرع تصوره اه أمير (قوله فان علمهما الخ) بقي عليه ما اذا جهلهما وبه تتم الصور سبعة وحاصلها انهما ان اختلفا تعريفا بأن كان أحدهما أعرف والآخر غير أعرف فاما ان يستويا علما أو جهلا أو يعلم الاعرف ويجهل غيره أو بالعكس وان استويا تعريفا فاما ان يستويا علما أو جهلا أو يعلم أحدهما ويجهل الآخر ومحصل أحكامها ان الحكم للمعلوم والا فللاعرف فان استويا تعريفا وعلما أو جهلا فالحكم للمتقدم (قوله وجهل النسبة) هذا لا بد منه

في

فى الجميع (قوله ورد بأن المعنى الخ) يعنى ان تعيين الاسم للابتداء والصفة للخبر
انما يثبت بالدليل المذكور اذا كانت دلالة الاسم على الذات والصفة على الامر
النسبى متعينة وهو ممنوع لان المعنى الشخص الذى له هذه الصفة صاحب هذا
الاسم فما قيل ان النزاع على تقدير هذا المعنى لفظى وهم اه عبد الحكيم (قوله
صاحب هذا الاسم) قد يذهب الى الوهم ان تأويل زيد بصاحب هذا الاسم مما
لا حاجة اليه عند من لا يشترط فى الخبر أن يكون مشتقا وهو الصحيح من مذهب
البصريين وجوابه ان الاحتياج الى التأويل المذكور انما هو من جهة ان السامع
قد عرف ذلك الشخص بعينه وانما المجهول عنده هو اتصافه بكونه صاحب اسم
زيد وسوق هذا الكلام تنبيه ولافادة هذا المعنى ومحصله ان التأويل المذكور
ناشئ من خصوص المثال المذكور لا من كون الخبر جامدا لان المقصود الحكم على
الذات المعينة المعلومة بالصفة ولا يعلم ان ذلك الا بملاحظته باعتبار مفهوم مجهول
اتصاف الذات به كيلا يلزم حمل الشئ على نفسه وأما عند المنطقيين فهذا التأويل
واجب قطعا لان الجزئى الحقيقى لا يكون محمولا البتة فلا بد من تأويله بمعنى كلى
وان كان فى الواقع منحصرا فى شخص ووجه ذلك ان زيدا مثلا ذات متأصلة فى الوجود
ينتزع منها معان كلية فتحمل هى عليه ولا يحمل هو على شئ منها يظهر ذلك بالرجوع
الى الفطرة السليمة فالحكم بالاتحاد انما يصح من جانب ما هو موجود بالتبع بما
هو موجود بالاصالة وان كان الاتحاد من الجانبين وأما حمل زيد على ما عداه فهو
صحيح لكنه ليس بحمل حقيقة وما وقع فى بعض كتب الميزان من ان الجزئى الحقيقى
محمول على واحد دون كثير من كلام ظاهرى كذا فى المطول وحاشيته للسيد
وعبد الحكيم (قوله قال بهاء الدين السبكى الخ) قصد به أيضا الرد على الفخر وهو
تقوية لصاحب التلخيص فى الرد عليه وان كان فيه أيضا ردا على صاحب التلخيص
بأن الدال على الذات هو أل والصفة دالة على المعنى (قوله هو وما بعده المخاطب الخ)
أى ولو كان غير أعرف (قوله والاستواء) فى نوع التنكير عطف على قوله الاستواء
فى جنس التعريف فهو من مدخول المراد (قوله نكرة محضة) فيه انه لا يصح
حينئذ الابتداء بأحدهما لعدم المسوغ الا أن يمثل له بما رأيته مذ يومان أو منذ
يومان بناء على ظاهر كلام يس المتقدم لكن فيه انه يتعين ابتدائية مذ ومنذ سواء
قدما أو أخرا (قوله فلا يؤثر الاستواء) أى فى منع التقديم بل تجعل المسوغة مبتدأ

وغيرهما خبرا تقدم أوتأخر (قوله بخلاف الوصف) مثله اسم الفعل لجريان ماذكر فيه وقد يفرق بينهما بأن أزيد قائم مفيد للدوام لا للتقوى لان الوصف مع ضميره المستتر من قبيل المفرد فليس الا اسناد واحد لزيد وعند تقديم أقائم وفاعلية زيد لم يفت هذا الغرض وزيد هيهات مفيد للدوام وللتقوى لان اسم الفعل مع مرفوعه جملة في محل رفع خبر اذ هيهات وحده لا يتأثر بالعوامل وعند تقديم هيهات وفاعلية زيد فات غرض التقوى لخروج التركيب عند التقديم من اسمية الى اسمية اخرى مضمر ان فات الغرض من الاولى كالخروج من الاسمية الى الفعلية لان المدار على فوات الغرض وعدمه (قوله أو الوصل بنية الوقف) أى فيأتى بالالف فى الوصل ناويا الوقف عندها (قوله أى وجود المحذور الخ) ومحل كلام الشارح اذا كان المخاطب يعرف الجادة ولم يكن من أهل لغة أكلونى البراغيث اذ الحمل عنده على التقديم اكثر من هذه اللغة أما اذا كان لا يعرف الا لغة أكلونى البراغيث أو كان من أهلها فالظاهر المنع لوجود اللبس حينئذ اه شيخنا (قوله وأول العجز عليهم) أى أول الشطر الاخير لفظ عليهم فيكون البيت هكذا

" فيارب هل الا بك النصر يرتجى * عليهم وهل الا عليك المعوّل

(قوله مانعة من ذلك) أى من كونه فاعلا وقوله لانه أى المذكور من الجار والمجرور وأيضا الا مانعة من الاعتماد قاله بعضهم ولا ينافيه ماتقدم عن التصريح من انه لا يضر الانتقاض ولذلك صح كون الزيدان فاعلا بالوصف فى قولك ماقائم الا الزيدان لان الانتقاض هنا قبل العامل فيضر بخلافه بعده كما فى المثال المذكور تأمل (قوله وان كانت من موصولة) قيل أنها شرطية وفعل الشرط كان الشأنية محذوفة وجملة جريرخاله خبرها ويرده ان حذف فعل الشرط بعد غيران شاذ ولذلك لم يسلكه المحشى رحمه الله (قوله وبالضم واقتصر بيان للمادة) من حيث هى فان أراد بيان مافى البيت صح الا أنه يكون موقوصا اه شيخنا (قوله منه ضمير الشان قال الشاطبى فان قلت كيف يكون ضمير الشان من الاسماء اللازمة للصدر وأنت تدخل عليه العوامل نحو كان وان فانك تقول كانه زيد قائم وانه زيد قائم وأدوات الصدر اذا كانت أسماء لا تدخل عليها العوامل الا متأخرة حيث يمكن تأخيرها فالجواب ان ملازمة الصدر فى كلامه محتملة لان يراد بها امتناع سبقية العامل لها كاسماء الشرط والاستفهام وان يراد بها مايلزم الصدر بالنسبة الى جزأى الجملة خاصة وعلى هذا الثانى يدخل

ضمير الشان ثم أورد على ذلك ان حمله على هذا الثانى غير مستقيم لدخول جميع ماتقدم من قوله فامنعه حين يستوى الجزآن الى هنا الان المبتدا فيها لازم الصدر بالنسبة الى جزأى الجملة وأطال فى ذلك فراجعه (قوله وما أشبهه) أى فى ان كلا مفسر بجملة ولو بحسب الظاهر (قوله نحو كلامى الخ) أى من كل ما أخبر عنه بجملة هى عينه فى المعنى كنطقى الله حسبى (قوله كما فى التسهيل عبارته و يجوز تقديم أى الخبران لم يوهم ابتدائية الخبر الى ان قال ولم يكن خبرا لضمير الشان أو اشبهه وعلل ذلك على باشا بانه لو أخر ضمير الشان لخرج عما وضع له من التفخيم بذكر الايهام ثم التفسير ولو أخر كلامى عن زيد منطلق لم يفد شيئا ضرورة علم السامع بذكره أولا انه كلام لشخص كانك قلت كلامى كلامى اه فأنت تراه لم يصرح بانه من قبيل لازم الصدر وقد لا نسلم عدم الفائدة تدبر (قوله فى مجرده الخ) ومعنى غلام من يقم أقم معه ان يقم غلام اشخص أقم معه أى مع ذلك الغلام قاله بعضهم (قوله و بقيت أشياء الخ) انظر ما وجه الوجوب فيها (قوله على لغة الاهمال) أما على لغة الاعمال فالخبر متأخر قطعا لاشتراط الترتيب وأيضا الكلام فى المبتدا والخبر بحسب الآن (قوله اعترض بان هذا معلوم الخ) اسم الاشارة راجع لالتزام تقديم الخبر فى نحو عندى درهم الخ واليه يرجع الضمير فى قوله بان ذكره وحينئذ فكان المناسب ان يزيد لفظ الى آخره ووجه الاعتراض ان ظاهر قول المصنف كعند زيد نمرة انه لا يصح الابتداء بالنكرة فى هذا المثال ونحوه الا عند التقديم فيعلم انه واجب فيغنى عما هنا (قوله فان أمكن صح) المناسب فى التعبير فانه يصح حينئذ تأخيرا الخ (قوله فى الصورتين) أى فيجب فيهما التقديم أما فى الاولى فظاهر وأما فى الثانية فلانهم يرون تقديم الخبر المعلى اه شيخنا (قوله وأما قول البعض الخ) عبارته الاولى ابقاؤه على ظاهره ويكون احترازا عما اذا عاد الضمير على ما اتصل بالخبر فان فيه تفصيلا ان لم يمكن تقديم المفسر وحده بان كان مجرورا أو مضافا اليه وجب التأخير والا جاز كنافع عمرا علمه اذ يجوز ان يقال عمرا علمه نافع ومثل هذا وارد على تقدير المضاف اذ الملابسة أعم من ان تكون بالاضافة أو غيرها الا ان يقيد الملابس بما لا يمكن فصله وفى التسهيل وتقديم المفسر أى وحده على المبتدا ان أمكن مصحح أى لتأخير الخبر سواء كان جائزا نحو زيدا أجله محرز أو واجبا نحو زيدا أجله أحرز خلافا للكوفيين الا هشاما ووافق الكسائى فى جواز الاول

دون الثانى اه ووجه عدم استقامته ان ابقاء المتن على ظاهره لا يتم الا اذا
كان هناك فى الامثلة اعادة للضمير على نفس الخبر وليس كذلك بل جميع الامثلة
فيها الاعادة على الملابس حتى على التمرة مثلها زيدا بناء على ان الخبر هو الجار
والمجرور كما هو مبنى التمثيل لان المجرور جزء الخبر والجزء ملابس للكل نعم ان اراد
الشارح بعوده على الخبر عوده على جزئه وبعوده على ملابسه عوده على ما هو خارج
عنه كالمضاف اليه فى على التمرة مثلها زيدا او المفعول فى نافع عمرا اهله والمجرور فى على
التمرة مثلها زبدا بناء على ان الخبر المتعلق استقام كلامه لكن كلام الشارح وغيره
يفيد ان العود على جزء الخبر من قبيل العود على الملابس لكن لا يلزم الحفنى الموافقة
اذ هو اعتبار صحيح تدبر وليس عدم الاستقامة من جهة ان صواب قوله وجب
التأخير وجب التقديم لان مراده كما هو ظاهر تأخير المبتدا لا تأخير الخبر فتأمل
(قوله ما لو قرن المبتدا بفاء الجزاء) فيه ان ذلك لصحة ما قاله والا فلو قصد ادخالها على
الخبر لصح تأخيره بان تقول اما زيد فعندك (قوله او كان الخبر اسم اشارة الخ) انظر
ما وجه وجوب تقديم الخبر هنا ثم رأيت فى الهمع الرابع ان يكون اسم اشارة
ظرفا نحو ثم زيد وهنا عمرو ووجه تقديمه القياس على سائر الاشارات فانك تقول
هذا زيد ولا تقول زيد هذا (قوله اى عينه) اى من حيث كون المدلول معينا بان
تدل القرينة عليه فيتعين الدال حينئذ باعتبار تعين المدلول لا باعتبار تعينه فى نفسه
ولا باعتبار تعينه للابتدائية او الخبرية بدليل انه يصح فى الجواب بدنف تقدير زيد
وتقديره وكما سيأتى وبدليل مسئلة الدوران المذكورة بعد او يقال فى مسئلة
الدوران ان التعيين حاصل باعتبار قرينة كل واحد على حدتها تأمل (قوله اى غير
ممتنع الخ) هذا غير لازم لقول الشارح واعلم ان حذف المبتدا الخ المفيد حمل الجواز
على مقابل المنع والوجوب معا الا ان يقال ان قوله كما سلف اى فى التفصيل بقوله
كما تقول زيد فى جواب الخ وقوله وهذا شروع فى بيانه اى تفصيلا فلا ينافى تقدم
القسمين اجمالا فى قوله وحذف ما يعلم جائز (قوله بوجوب حذف المبتدا) لم يذكره
المصنف فى التفصيل بل ذكره الشارح فى التنبيه الآتى (قوله والا بمعنى لكن) اى
فهو استثناء منقطع (قوله وهو مبنى على ان كيف الخ) اى الذى هو قول السيرافى
والاخفش قوله وهذه عبارة يس اول المصنف قوله انها ظرف بانه ليس معناه انها
فى محل نصب دائما على الظرفية المجازية كما توهم بل انها فى تأويل ما يسمى ظرفا

وهو الجار والمجرور ولانها تفسر بقولك على أى حال لكونها سؤالا عن الاحوال واستحسنه فى المغنى وأيده وحينئذ تكون فى محل رفع عندبس أيضا ويكون تفسيرها المطابق للفظها فى كيف أنت أصحيح أنت وفى كيف جاء زيد أراكبا جاء زيد مثلا وحق الجواب صحيح أوسقيم وراكبا أوماشيا ويكون تفسيرها بقولهم على أى حال أوفى أى حال وجوابها بنحو على خير ابس بالنظر للألفاظ على قوله كما توهم لما علمت من رجوعه الى الاول بل هو تفسير لمعناها قولا واحدا اذهى سؤال عن الاحوال العامة ولذا قال الزمخشرى انها سؤال تفويض كانك فوضت للمخاطب ان يجيب بما أراد بخلاف الهمزة فسؤال حصر أى عن وصف بخصوصه فينحصر الجواب فيه كذا قال بعضهم عازيا للدمامينى وقوله ويكون تفسيرها المطابق للفظها الخ) أى المطابق له من حيث الرفع أوالنصب والافليس فى ذلك التفسير تفويض لخصوصه (قوله ونصب مع غيره) أماعلى الحال ككيف جاء زيد أوعلى المفعول المطلق نحو كيف فعل ربك أى أى فعل فعله (قوله والمراد بالوصف عنها اللفظ الخ) وعلى هذا يكون المقصود بدنف ان اوقع فى الجواب لفظه وهو لايناسب كلام المصنف اذ التقدير على هذا نعته دنف لا زيد دنف الا ان يقال التقدير زيد دنف على حذف مضاف أى نعت زيد دنف تأمل (قوله ولعل كلام الشارح مبنى على هذا) أى فيصح تقييده حينئذ لعدم ورود صحة الجواب بنعم لانه لاحذف معها على هذا القول (قوله لاقتران الخبر بالفاء الخ) بناه على ان ههنا ثلاثة أشياء خبر وجواب الشرط محذوف وهذا مما لاداعى اليه بل هو جواب الشرط والشرط وجوابه خبر المبتدأ وهى ارتيتم شككتم فى عدتهن ماهى (قوله لان المتقدم) بفتح الدال كما لا يخفى (قوله ويكون العلم بالمحذوف الخ) أى والايراد والجواب هنا لايأتيان الا ان جعل قوله للعلم به علة لوجوب الحذف لانه هو الذى يخالف فيه المطلق المقيد فيحتاج حينئذ للفرق بينهما بان الحذف فى المطلق مقتضى قولا وفى المقيد بالقرينة الخارجية بخلاف جعله علة لاصل الحذف فان المطلق والمقيد مستويان فيه فلا ايراد ولا جواب على هذا والسيد الحفنى جعل قوله للعلم به علة لاصل الحذف وسد جوابه امسده علة لوجوبه ثم ذكر الايراد والجواب المقتضيين ان قوله للعلم به علة لوجوب الحذف مع انه معترف بانه علة لاصله فاختل كلامه هذا توضيح مراد المحشى (قوله علة الحذفت الخ) يصح جعله علة لقوله موقع مفرد أى انما كان الموقع للمفرد

لتقدم المعنى الذى كنى به عنه (قوله وان مشى على وروده الخ) عبارة الحفنى قوله للعلم به علة للحذف والمراد ان ذلك معلوم بمقتضى لولا اذ هى دالة على امتناع لوجود والمدلول على امتناعه هو الجواب وعلى وجوده هو المبتدا فاذا قيل لولا زيد لاكرمتك علم ان وجود زيد مانع من الاكرام فصح الحذف لتعين المحذوف وبما ذكرناه سقط ما قيل ان العلة موجودة اذا كان الخبر وجودا مقيدا ودلت القرينة الخارجية عليه لان علم ذلك من القرينة لا من مقتضى لولا قوله وسد جوابها مسده علة لوجوب الحذف أى فيكون عوضا عنه ولا يجمع بين العوض والمعوض اه فأنت تراه موافقا فى التعليلين والايراد الذى أورده انما أورده على صحة الحذف أى ان القرينة الدالة على الكون المقيد لا تكفى فى حذفه فلا يصح حذفه لانها ليست بمقتضى لولا والمحشى رحمه الله فهم منه خلاف ذلك حيث جعله محط الاشكال مع ان الحذف غير واجب ورتب عليه ثم دفع الاحتياج اليه مما يجعل للعلم علة للحذف وقوله ولهذا قال سم الخ عبارة سم ليست نصا فى دعواه بل يمكن ان المراد منها ما قرره الحفنى وقوله ثم قد يقال الخ هذا لا يقال على عبارة الحفنى حتى يحتاج لجوابه المستعان فى صحته بالله اذ لا حذف على عبارته حتى يكون واجبا أو غير واجب اه شيخنا لكن يرد على الحفنى بناء على هذا الفهم ان عدم كفاية القرينة فى صحة الحذف لا يقتضيه عقل ولا نقل مع مخالفته للنظائر والمنصوص عليه فالظاهر ما فهمه المحشى منه وتقدم بيانه فتأمل (قوله تحكم ممنوع اذ دلالة لولا أتم لانها مغيرة لمعنى الكلام عن أصله بافادة التعليق وما جاء جواب الا لاجلها اه شيخنا (قوله ولهذا قال سم الخ) أى ولاجل لزوم التحكم على الشق الثانى قال سم الخ أى لجعل المعتبر الدلالة من الكلام وذلك صادق بالدلالة من نفس لولا ومن غيرها من أجزاء الكلام فهما على حد سواء فى اقتضاء وجوب الحذف وجعل المنفى القرينة الخارجية عن الكلام رأسا فقط ولو كان المعتبر فى الدلالة لولا دون غيرها من اجزاء الكلام لقال مدلولا عليه من لولا لا من خارج عنها حتى يصدق الخارج بغيرها من أجزاء الكلام وبالقرينة الخارجية عن الكلام رأسا (قوله اللهم الا أن يمنع الخ) استعان فى هذا الجواب بالله تعالى لانه يقال عليه ما وجه المنع فان كان قيام القرينة مقامه فكانها السادة ولا بسد الجواب بخلاف لولا فانها لا تقوم مقامه ولا تسد مسده لضعفها عن أداء

معناها والقيام مقامه فى الدلالة على المعنى وردان هذا ليس معنى السد بل معناه مايأتى له الا أن يمنع الحصر فى المعنى الآتى اه شيخنا (قوله فان قلت الخ) هذا مبنى على رجوع ضمير سكه لكل عضب ولك ارجاعه لما رجع اليه ضمير منه والمراد بسيلانه على هذا خروجه من الغمد لا الاذابة تدبر (قوله اسال منه) أى من الغمد على الارض (قوله فالمنفى سيلان خاص) وهو سيلانه من الغمد على الأرض واما المثبت أولا بقوله يذيب فهو سيلانه وتميعه فى نفسه داخل الغمد للرعب والفزع من هذا السيف الممدوح (قوله ورد بأنه يؤدى الخ) هذا لا ينهض مع جزمهم بأن ماهنا مروى بالمعنى لقيام الدليل عندهم على ذلك انما الناهض مابعده ولذلك اقتصر عليه الحفنى اه شيخنا (قوله ورده شيخنا الخ) هذا ظاهر لان أباحيان أسقط الاستدلال بمجرد الاحتمال ولا يلايم مانحن فيه من الجزم بالرواية بالمعنى اه شيخنا (قوله فى غير مالم يدوّن الصواب) حذف غير بقرينة قوله اما ماروّن وبعد ذلك فقد يتوقف فى عدم جواز الروايه بالمعنى ان بعد الصدر الاول ويمكن حمله على ما اذا نقل ديوانا كصحيح البخارى وكتبه بالمعنى وترك الفاظه اه شيخنا الباجورى وهو شامل لما اذا لم ينسبه لصاحب الديوان مع بيان انه مروى بالمعنى ولما اذا نسبه له أو ولم يبين انه بالمعنى والاولى يتوقف فى عدم جوازها واعل وجه المنع فى الاخيرة اللبس بتبادر خلاف الواقع ووجه المنع فى الصورتين الباقيتين ظاهر لكنه ليس خاصا بالاحاديث فالظاهر ان مراد ابن خلدون ان الصدر الاول تجوزلهم الرواية بالمعنى مع عدم التنبيه على انها بالمعنى وذلك لعدم تدوين الكتب الموجب لعسر نقل الالفاظ بعينها واما من بعده فلا تجوز له الرواية بالمعنى مع عدم التنبيه على انها بالمعنى وذلك لتدوين الكتب فلا يعسر نقل الالفاظ بعينها واما الرواية بالمعنى مع التنبيه على انها بالمعنى فالظاهر انه لا خلاف فى جوازها تدبر (قوله كقول زهير) أى وقولها

فوالله لولا الله تخشى عواقبه * لزحزح من هذا السرير جوانبه

وقول الزبير بن العوام فى زوجته أسماء وكان ضرابا للنساء

ولولا بنوها حولها لخبطتها * كخبطة عصفور ولم أتلعثم

وقول الامام الشافعى رضى الله تعالى عنه

ولولا الشعر بالعلماء يزرى * لكنت اليوم أشعر من لبيد

والذي عليه المعول ان الشافعي من العرب العرباء فصح حينئذ أن يستدل بكلامه في النحو (قوله ولولا زهير جفاني الخ) تمامه * ولم أك من جانحا للسلم ان جنحوا * (قوله وعلامة التزلزل الخ) هذا الظاهر في الآية لا فيما نحن فيه اذ عدم التزلزل لا يعقل في المعاني بل في المحسوسات الا أن يراد به معنى يناسب المعنى (قوله انما جاء من مادة الخبر) هذا مسلم في المثال لا في البيت لان بالتقيان لا يفيد الاقتران والمصاحبة التي في كل رجل وضيعته بل ان اللقي يحصل ولو بعد حين كما هو الموافق للواقع فالواو مع مدخولها في البيت للمعية أصلا فلو أريد كل امرئ وقبول الموت بالتقيان بالفعل كانت الواو مع مدخولها الظاهرة في المعية فيكون ذكر الخبر شاذا اذا قاله بعضهم (قوله بل يجوزان الخ) نحو زيد وعمرو وأردت مقترنان فانه يجوز حذفه اعتمادا على ان السامع يفهم من اقتصارك على الاسم الظاهر معنى الاقتران وجاز ذكره لان الواو مع مدخولها في البيت ظاهرة فيه بخلاف قائمان مثلا لعدم دليله (قوله أو المفعول) نحو ضربي زيدا قائما (قوله فيجب رفعه) لعل المراد انه لا يصح النصب مع الحذف فلا ينافي صحة النصب مع ذكر جملة كان مع الظرف على الاحتمال الثاني في كلامه بل هو الاوفق بالمعنى لكن ظاهر كلامهم عدم صحة النصب أصلا (قوله كما في قوله تعالى واذا قيل لهم الخ) أي حالهم المستمرة وشأنهم اللازم لهم انهم اذا حصل لهم ما ذكر في المستقبل فعلوا ما ذكر فيه أو انهم اذا حصل لهم ما ذكر في وقت ما فعلوا ما ذكر (قوله لكن الظاهر عندي الخ) قيل لينظر ما معنى البيت على كل فان مقتضى مقابلة خير بشر والرضى بالغضب أن يقول وشر قربي منه الخ اه وقد يقال المعنى اقترابي الذي هو الخير حاصل اذا كان راضيا وبعدي الذي هو الشر الذي اذا كان غضبانا فافعل التفضيل على غير بابه أو هما صفتان مشبهتان وعلى كل فالاضافة من اضافة الصفة للموصوف أو المعنى أحسن أفراد قربي حاصل اذا كان راضيا والحسن اذا كان غير راض ونظير ذلك يقال في الشطر الثاني فقصد بالشطر الاول بيان أحوال القرب كما قصد بالثاني بيان أحوال البعد وعليه فافعل التفضيل على بابه والاقتراب هو امتثال الاوامر واجتناب النواهي والبعد عدم ذلك وكل قد يصحبه رضى وقد يصحبه غضب ومبنى القيل ان افعل فيهما على غير بابه أو صفة مشبهة والاضافة على معنى من وان الاقتراب لا يكون خيرا الا في حال الرضى وما كان منه في حال الغضب لا يكون الا شرا (قوله وفيه ان الفصل الخ) أي

فكان الاولى التعليل بأنه لا يصح الاخبار عن المصدر قبل تمام عمله (قوله بفوات المعنى الخ) أي ان الحصر المخصوص وهو حصر المبتدا في الخبر المقيد بالحال فات على كلام الكوفيين بل الحاصل على رأيهم حصر آخر وهو حصر المبتدا المقيد بالحال في الخبر وليس مراده انه على كلام الكوفيين لا حصر أصلا كيف وطريقه موجودة (قوله في كونه حال الاساءة) أي في حصوله حال الاساءة وهذا من المحشي اما قصر للمسافة أو جرى على ان محط الحصر قيد الخبر الذي هو الحال فلا يقال كان الواجب أن يقول في حصوله في وقت وجود العبد في حالة الاساءة تأمل (قوله ولعل وجه افادة الخ) هذا الوجه لا يظهر الا اذا كان المصدر مضافا وهو غير لازم كما تقدم للمحشي فيكون الاعتراض عليهم بفوات المعنى المقصود انما هو بالنسبة لبعض التراكيب والوجه العام أن يقال ان الحال على غير رأيهم قيد للحكم والقيد يفيد الحصر واما على رأيهم فلا يكون قيد الحكم بل هو من عنوان المبتدا والحكم على خاص لا ينافيه على غيره اه شيخنا وفيه ان ذلك في خاص بنفسه نحو زيد قائم لا في خاص بقيد زائد عليه نحو الحيوان الناطق انسان فانه مفيد ان غير الناطق ليس بانسان مع ان الناطق قيد للمحكوم عليه وما نحن فيه من قبيل الثاني (قوله الاضافة للبيان الخ) لم يذكر احتمال التنوين نظير ما تقدم لانه عليه يتبادر ان ذي صفة لضمير مع انه معرفة والمنعوت نكرة وان كان يحتمل البدلية (قوله وجب النصب وذكر الخبر) فيه ان شروط المسئلة السابقة موجودة فكان الواجب حذف الخبر لا ذكره ويرشحه بحث المحشي في القيل الآتي (قوله أو ضربه شديدا) أي على كلام الاخفش وفيه ان هذا لا يناسب الغرض من قصد جعله حالا من ضمير معمول المصدر المستتر في الخبر اذ الضمير المستتر في الخبر هو الضمير في كان تأمل (قوله وذكر الخبر) فيه مامر (قوله أي في زيد قائما الخ) اما في حكمك مسمطا فلا مانع من تقدير حاصل اذا كان مسمطا (قوله على غير القول الخ) خبر التقدير وغير ذلك القول هو القول بأنها حرف أو ظرف زمان فظاهره انه يقدر ذلك على القول بأنها ظرف زمان ولا تجعل هي خبرا لئلا يلزم الاخبار بالزمان عن الجثة (قوله اذا كان المجرور ضمير المخاطب) هذا التقييد والتعليل بعد انما يجريان فيما اذا كان المجرور مبنيا للمفعول وكان المصدر نائبا عن فعل المخاطب نحو سقيا لك أي اسق يا الله لك يا زيد أما اذا كان مبنيا للفاعل نحو سقيا لك أي اسق يا الله لك يا الله او سقى الله لك يا الله فلا يظهر التعليل

فيه بما ذكر ولا يحتاج للتقييد المذكور وكذا اذا كان مبنيا للمفعول وكان المصدر نائبا عن فعل الغائب نحو سقيا لك بمعنى سقاك الله وحاصل المقام انه لم يجعل الجار والمجرور متعلقا بالمصدر المذكور في صورة بيان المفعول لامتناع خطابين لاثنين في جملة واحدة ومحل ذلك كما ترى اذا كان المصدر نائبا عن فعل المخاطب وكان المجرور ضمير المخاطب فان ناب عن غير فعل المخاطب كسقيا لك أي سقاك الله وشكرا لك أي شكرك الله أو كان المجرور غير ضمير المخاطب كسقيا لزيد أي اسق يا الله زيدا كانت اللام لتقوية العامل ومدخولها معمولا للمصدر وفي صورة بيان الفاعل لان الفاعل لا يجر باللام وأيضا فاعل فعل الامر لواحد لا يكون بارزا ولا اسما ظاهرا فكذا المصدر النائب عنه ان كان نائبا عنه هذا ان جعل المجرور فاعلا للمصدر فان جعل تأكيدا للفاعل المستتر فيه فلا يصح أيضا لان المؤكد لا يجر باللام ولا فرق في مبين الفاعل بين أن يكون ضمير خطاب أو اسما ظاهرا ولا بين كون المصدر فيه نائبا عن فعل المخاطب أو غيره لعموم العلة وبهذا تعلم ما في تحقيقه رحمه الله اه شيخنا بتصرف (قوله وقيل للاشعار الخ) وجهه ان تغيير اللفظ بالحذف علامة على تغيير المعنى من صفة الخبرية الى صفة الانشائية وفي الجامي وانما وجب حذفه ليعلم انه كان في الاصل صفة فقطع لقصد المدح أو الذم أو غير ذلك فلو ظهر المبتدأ لم يتبين ذلك اه وحاصله انه صفة لما قبله في المعنى لكنه قطع عنه وجعل اعرابه مخالفا لاعراب ما قبله لان في الافتنان وتغيير الاعراب المألوف زيادة تنبيه وتحريض للسامع على الاصغاء اليه لتوجيه الخواطر الى الحوادث وذلك لشدة الاهتمام بالمدح أو الذم أو الترحم فكأن القاطع للوصف أراد ان هذا الوصف امتاز من بين الصفات بالمدح أو الذم أو الترحم ولو ذكر المبتدأ لم يبق في صورة الوصف فلم يتبين انه في الاصل وصف ثم غير فلا يطابق نكتة التغيير (قوله وسده مسده) تقدم له ان وجوب حذف المبتدأ لا يشترط فيه سد شئ مسده (قوله موهمة اه الخ) فيه ان هذا انما يظهر اذا جعل حنان من كلام الشاعر وقدر المبتدأ لفظ وقولها مثلا وأما لو جعل من كلامها وقدر المبتدأ لفظ أمري كما فعل الشارح فلا (قوله بنية قوا في الخ) قبله

وبت كنوم الذئب في ذي حفيظة * أكلت طعاما دونه وهو جائع

(قوله فيخرج هذا المثال) أي فانه يصدق فيه ان يقال بعضه أسود وبعضه أبيض

بخلاف

بخلاف الرمان حلو حامض (قوله تقول البعض الخ) عبارته قوله وان يتوسط الخ أى وان يتقدما على المبتدأ هكذا قال بعضهم ولا وجه له اه فقوله ولا وجه له ان كان مراده انه لا وجه لاستدلال بعضهم بامتناع ان يتقدما كما هو المتبادر من العبارة كان كلامه مسموعا اذ لا وجه لهذا الاستدلال لان امتناع تقدمهما لا يدل على وحدة كما لا يدل على تعدد وان كان مراده انه لا وجه لهذا الحكم ولان كان منقولا عن الا كثر الذى عبر عنه بالبعض اذ الا كثر بعض كان ممنوعا أيضا ولا يندفع الا ببيان الوجه ولم يبينه المحشى ولك ان تقول فى بيانه هو جار مجرى الأمثال فلا يغير عما ورد وقد فهم المحشى ان مراده انكار هذا الحكم الذى قاله بعضهم بأنه غير ثابت فرد عليه بنقله عن الا كثر تأمل اه شيخنا بتصرف (قوله فى داره) لا حاجة اليه لاغناء ضمير ضارب عنه (قوله وفيه بحث أبديته الخ) عبارته فيها وهذا الذى ذكرته من كون دخول الفاء هنا قليلا صرح به بعضهم وهو مسلم ان كان العبرة عند تعدد الصفة بالصفة الاولى والا فلا بل يكون من الكثير لان المبتدأ مضاف الى موصوف بفعل صالح للشرطية وهو ولا يبعد أفاشبه اسم الشرط فى العموم واستقبال معنى مابعده اه وفيه انه ليس مشبها لاسم الشرط عندهم ولو نظر للصفة الثانية لما سيأتى له عند قول الشارح فلو عدم العموم من ان معنى عدم العموم عندهم تقييد الصلة أو الصفة أو الموصوف نحو كل رجل كريم يأتينى له درهم فكل أمر ذى بال لا يبدأ فيه بمنزلة كل رجل كريم يأتينى فالفاء فيه على القليل لفقد الشرط ولا بد ار الامر حينئذ على ترديد العبرة فالحديث لا يتأتى اجراؤه على الكثير على طريقتهم نعم على بحثه الآتى يكون من الكثير على أحد ترديدى العبرة وسيأتى مافيه فتأمل اه شيخنا (قوله اما تقييد الصفة الخ) الظاهر ان مثل هذا التقييد ما اذا اريد بالموصول أو الموصوف معهود معين أو الجنس واشتراط العموم انما هو لجواز الدخول فى الاغلب كما فى عبد الغفور حيث قال فى قوله تعالى قل ان الموت الذى تفرون منه الخ ما ملخصه ان قيل الموصول ليس عاما اذ لا يريد ان كل موت تفرون منه يلقاكم اذ رب موت فر منه الشخص فما لاقاه كالموت بالقتل فالمراد الجنس وهو أمر متعين لا عموم فيه ولا ابهام وصحة دخول الفاء مبنية على العموم الذى هو وجه الشبه بأسماء الشرط فحينئذ تكون فاء فانه ملاقيكم زائدة كما ذهب اليه الاخفش من جواز زيادتها فى جميع خبر المبتدأ قلنا قال الشيخ

الرضى لايجب العموم فى الموصول نعم الاغلب العموم اه وفيه فى موضع آخر جواز كون الصلة أو الصفة ماضية أريد بها المضى لكنه قليل (قوله لا وجه لارادة الى ان قال لانه لو حذ الخ) لا يسلم فان تقييد فعل الشرط لايخرج اسم الشرط عن عمومه فمعنى من يقم فى المسجد ان يقم فى المسجد شخص فشخص على عمومه الاصلى بخلاف الذى يقوم فى المسجد فان تقييد الفعل يخرج الموصول عن عمومه لان الصلة لبيان الموصول فذكر القيد بعد الصلة العامة بدون هذا القيد مقيد للاعراض عن اعتبار عموم الموصول فتنتفى المشابهة باسم الشرط اه شيخنا (قوله لزوال الشبه المبتدا الخ) الاولى اضعف شبه المبتدا الخ (قوله بخلاف بقية اخوات ان الخ) أى كلعل وليت فانهما يخرجان الكلام من الخبرية الى الانشائية (قوله يعم جميع مدلولات اخواتها) أى حتى ليس (قوله لا فعيل) أى والغالب فى المضموم فعيل فلا يرد كمل بالضم فهو كامل وقد يقال ان كامل اسم فاعل كمل بالفتح أو بالكسر (قوله كلازم التصدير) أى كاسم الشرط والاستفهام ودخل تحت الكاف أين فى القسم بناء على جواز جعله مبتدا أو خبرا أما على انه لا يكون الا مبتدا فهو داخل فى قوله ومالا يتصرف (قوله الا ضمير الشان) نحو كان الناس صنفان (قوله كالمخبر عنه دخل) تحت الكاف بقية الصور المتقدمة لحذف المبتدا وجوبا (قوله بأن يلزم الابتداء) فالمراد بعدم التصرف هنا الملازمة للابتداء بأن لا يقع فاعلا ولا مفعولا ولا مجرورا الا لزوم صيغة واحدة والا ورد من وما الموصولتان فانهما لازمان لصيغة واحدة مع جواز دخول كان عليهما (قوله كطوبى الخ) أى وويل للكافر واقل رجل يقول ذلك ولله درك وما التعجبية فان هذه الاشياء لجريانها مجرى الامثال لا تغير ودخل تحت الكاف أيضا ما لزم الابتداء بغيره كمصحوب لولا واذا الفجائية فانهما لا يصاحبان غير المبتدا (قوله ورد مذهبهم الخ) سيأتى عنهم ان الخبر منصوب على الحال والظاهر انه حال من الاسم وحينئذ يكون العامل فى الحال غير العامل فى صاحبها فان العامل فى الحال كان والعامل فى صاحبها الخبر الذى صار الآن حالا ولا يسوغ لهم ان يقولوا ان العامل فى الحال عامل فى صاحبها لئلا يلزم عمل الشئ فى نفسه وهو باطل ولو اعتبر انه عامل باعتبار كونه خبرا فى نفسه باعتبار كونه حالا و يلزم عليه أيضا ان يكون الفعل مهملا عن العمل رأسا وليس فى معنى الحرف ٧ ومما يرد عليهم اتصال الضمير بها نحو

كان واخواتها

٧ قوله وليس فى معنى الحرف احتراز عن ليس فانها مهمل لكونها بمعنى الحرف وفى العبارة تورية اه منه

كانوا

كانوا هم الظالمين والضمير بالاستقراء لا يتصل الا بعامله (قوله يناقض آخر الكلام أوّله) أى لان أوّله يفيد الحصول فى الماضى وآخره يفيد الحصول فى الحال ان اعتبر زمن الطلب أو الحصول فى المستقبل ان اعتبر زمن المطلوب ثم هذا اذا كان العامل الناقص فعلا ماضيا أما اذا كان مضارعا فان أريد به الاستقبال فلا تنافى ان اعتبر زمن المطلوب فان اعتبر زمن الطلب فالتنافى حاصل وان أريد به الحال جاء التنافى ان اعتبر زمن المطلوب ولا تنافى ان اعتبر زمن الطلب نعم يلزم التكرار لاستفادة الزمن مرتين فيستغنى عن الفعل الناقص لعلم الزمن من الخبر فلعل هذا هو المانع بالنسبة لما ذكر ومقتضى هذا أن لا يصح كون الخبر جملة مضارعية مع كون الناقص مضارعا أيضا للزوم التكرار والاستغناء ان أريد منهما الحال أو الاستقبال الا ان يقال فيه الاجمال والتفصيل والتنافى ان أريد الحال من أحدهما والاستقبال من الآخر وكذا كونه جملة ماضوية والناقص ماضيا للزوم التكرار والاستغناء الا ان يقال قد يكون الناقص مفيد الانقطاع وهذا كله فى كان أما غيرها فيقال ان ليس لا تنافى ولا تكرار فى وقوع خبرها جملة طلبية لان زمن الحال المستفاد منها انما هو للنفى والزمن المستفاد من الخبر الذى هو الحال أو الاستقبال انما هو للطلب أو المطلوب على ان فيها افادة الانتفاء على أى حال وأما البقية المفيدة لحدث خاص كالحصول فى صار والاستمرار فى نحو مازال وزمن خاص مأخوذ من المادة كوقت الصباح فى أصبح فلا يخفى عليك الكلام فيها الا ان يقال لعل المانع فى غير كان أمر آخر ككون النفى لا يرتبط الا بالنسبة الخبرية أو الحمل على الام أم الباب فليحرر (قوله والمنفى بما) أى سواء كان مما يشترط فيه النفى وشبهه كزال أولا أخذا مما بعده (قوله قد يكون جملة) أى ولو بحسب الظاهر كجملة القول (قوله ومعنى كان) أى مع معموليها (قوله لخفة الفتح قد يقال) هو وان كان أخف من بقية الحركات لكن السكون أخف منه (قوله بل كان يلزم الخ) فيه انه لا يلزم لان القلب تصرف والحرف وشبهه كليس فانها شبهه فى الجمود والمعنى من التصرف برى (قوله بضم اللام) أى فهو من باب ظرف نقلت حركة الياء الى اللام بعد سلب حركتها فحذفت الياء لالتقاء الساكنين (قوله وحكى الفراء الخ) هذا يدل لما قاله الجمهور من ان أصلها الكسر وقولهم لست بفتح اللام لا يدل لكون أصل الياء الفتح ثم نقل للام لان فتح اللام أصلى لا منقول حتى يدل لذلك (قوله مصوغا من المصدر) أى مصدر

الافعال الناقصة كالكون فى كان وكالامساء الذى معناه الحصول فى وقت المساء فى أمسى والاصباح الذى معناه الحصول فى وقت الصباح فى أصبح وهكذا (قوله أو يحذف الخبر وحده) هذا هو المراد فالكلام فى حذف الاسم أو الخبر استقلالا وأما الحذف فيما ذكرفتابع لحذف الفعل وتخصيص اسم الاستفهام بحذف الخبر لا وجه له لانهم جوزوا فى نحو أزيد خبر حذف الاسم أيضا بل سيأتى ان المطرد هو حذفه معها بخلاف حذف الخبر معها فانه غير مطرد فكان الاولى بالاستفهام هو الاسم فتدبر (قوله خرج نحو ليس خلق الخ) الانسب أن يقول قوله وعند التقييد بزمن الخ ومنه نحو ليس الخ والتقييد فى ليس خلق الخ من خلق وفى ألا يوم يأتيهم من يأتيهم (قوله ويمكن أن يجاب الخ) أى لكن حدث اخبارها لا بد له من زمن فحمل على الحال لانه الاقرب (قوله احترازا عن زال) ماضى يزيل هذا الى قوله ومصدر الثانى الزوال سيأتى فى أول تنبيهين فى شرح قول المصنف والنقص فى فتئ الخ فهو من باب تحصيل الفائدة بلا احواج الى مراجعة الشارح فيما يأتى (قوله كما فى البيت) فان المختار كونها فيه للدعاء لتناسب ما عطف عليها ثم فرارا من عطف الانشاء على الخبر (قوله ووجه الشبه) أى بين النفى وبين النهى والدعاء (قوله من باب سلب العموم الخ) وجه ذلك انه اذا جعل كل اسم ليس كان التقدير ليس كل ذى عفة الخ ينفك ذا غنى أى ينتفى عنه مصاحبة الغنى أى ليس كل ذى عفة الخ منتفيا عنه مصاحبة الغنى فهو من سلب العموم لتقدم أداة النفى على أداته فيصدق بثبوت مصاحبة الغنى لبعض ذى العفة وانتفائها عن البعض الآخر مع ان المقصود عموم السلب أى المقصود ان انتفاء مصاحبة الغنى منفى عن كل فرد من أفراد أصحاب العفة والمفيد لهذا المقصود أن يجعل كل اسم ينفك ويكون الكلام اثباتا مفيدا للمعنى الذى يقصد من عموم السلب وانما لم يكن على هذا من سلب العموم لان اداة العموم ليست بعد اداة النفى لان السابق حينئذ على اداة العموم انما هو نفى النفى الذى هو اثبات فلم يتقدمها نفى فقول المحشى والقصد عموم السلب ليس معناه ان التركيب مع جعل كل اسم ينفك من عموم السلب بحيث يدخل فى ضابطه بل معناه ما علمت اذ هو حينئذ من قبيل الاثبات لا من عموم السلب ولا من سلب العموم فتأمل (قوله وهما خبران) واما نحمد الله فهو متعلق بالاستمرار المفهوم من ابرح مع النفى (قوله فنقلت ضمة الواو) أى التى بعد حذف عينه للساكنين على انها واو وانظر

لم جعل مفتوحا مع انه لا يتصرف على الصحيح وقد يقال الكثرة الفتح وخفته والحمل على التامة لانها جاء وصفها على فاعل وهو قليل فى المضموم والمكسور (قوله وانسبها الخ) يفيد ان لغيرهما مناسبة وهو كذلك بأن يراد الكريم على سبيل المجاز المشبه به فى كثرة الانتفاع وميل الطباع (قوله من المؤاخذات) أولها انه يفيد انه ليس له معنى الا الكريم مع انه يطلق على غيره ثانيها انه يفيد ان صاحب القاموس اقتصر على هذا المعنى وليس كذلك ثالثها ان قوله والمراد به الخ يفيد ان الغليظ معنى مجازى وليس كذلك لكن هذا لازم للاول رابعها انه يفيد انه لا يصح ارادة غيره وليس كذلك قول الشارح ولى الحديث الخ فى المواهب اللدنية عن أبى هريرة رضى الله عنه ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال بينا أنا نائم رأيتنى على قليب وعليها دلو فنزعت منها ما شاء الله ثم أخذها ابن أبى قحافة فنزع منها ذنوبا أو ذنوبين وفى نزعه ضعف والله يغفر له ثم استحالت غربا فأخذها عمر بن الخطاب فلم أر عبقريا من الناس ينزع نزع ابن الخطاب حتى ضرب الناس بعطن وقوله قليب أى بئر وابن أبى قحافة هو أبو بكر وقوله وفى نزعه ضعف اخبار عن حاله فى قصر مدة خلافته وليس فى قوله عليه الصلاة والسلام والله يغفر له تنقيص له ولا اشارة الى وقوع ذنب وانما هى كلمة كانوا يقولونها ويعتادونها فى المخاطبات وقوله فأخذها عمر ابن الخطاب الخ اشارة الى أن خلافة عمر تطول ويكثر انتفاع الناس بها ويتسع بها دائرة الاسلام ويكثر بها الفتوحات وتمصير الامصار وتدوين الدواوين وقوله عبقريا عبقرى القوم سيدهم وكبيرهم وقويهم وقوله حتى ضرب الناس بعطن أى حتى أوقفوا ابلهم فى العطن بفتح المهملتين آخره نون ما حول البئر من مبارك الابل وعادة العرب انهم يوردون الابل على الماء المرة بعد المرة فاذا شربت أولا أخروها عن الحوض وأوقفوها فى العطن لتستريح وتعود للشرب ثانيا (قوله مصدر ابكان) هو بالهمز وتشديد النون كما فى مثال الشارح (قوله ولو ارالعال) يحتمل ان صاحب الحال ومتعلق بتهاء فى لابيات قبل ويحتمل ان فى الكلام حذفا تقديره مرتشا مثلا فليحرر (قوله فى الاستشهاد به نظر الخ) أى فكون الخبر مضيا دليل على ان أصبح ليست هنا بمعنى صار وكذا يقال فيما بعد (قوله وهو كذلك على الصحيح) أى لانه لا يبنى للمفعول الا الفعل المتعدى أو وصفه والافعال الناقصة وأوصافها غير متعدية ومقابل الصحيح جواز بنائها له لانها بنصبها الخبر أشبهت الافعال

والاوصاف المتعدية فيحذف اسمها وعليه فالاصح انه لا يقام خبرها مقامه لانه مسند اليه فلو اقيم لبقي المسند بغير المسند اليه بل يقام الظرف أو الجار والمجرور مقامه فيقال مكون فيه أو عندك قائما فان لم يكن هناك ظرف أو جار ومجرور فالنائب هو ضمير المصدر المفهوم منه نحو مكون قائما ولا يلزم عليه بقاء المسند بدون المسند اليه اسند الظرف أو الجار والمجرور أو ضمير المصدر مسنده وقال الفراء يجوز اقامة خبرها مقام اسمها و بقاء المسند بدون المسند اليه لا يضر اذ كثيرا ما يحذف المسند اليه ويبقى المسند من غير انابة شئ منابه كما في صور حذف المبتدا مع بقاء الخبر ولا يرد عليه حصرهم النائب عن الفاعل في المفعول والمصدر والظرف لاحتمال انه لا يسلم ذلك أو يخصه بالفاعل الحقيقي بخلاف الشبيه به ومقتضى استناد الفراء في عدم ضرر بقاء المسند بدون المسند اليه الى صور حذف المبتدا مع بقاء الخبران الاسم المحذوف هنا منظور اليه تقديرا كما انه منظور الى المبتدا تقديرا في صور حذفه وللمانع ان يفرق بينهما فتدبر (قوله مع التمام الصحيح) أي تمام التصرف أو نقصانه (قوله ولى بالاقدمين اسوة) قال شيخنا الى بأصحاب الصحيح اتساؤ وذلك لان شرط نقصها تقدم ما الظرفية المصدرية عليها ولا شك ان ذلك يوجب ان المقصود الحدث وهو الدوام لا الزمن لئلا يلزم ان للزمان زمانا هو المضاف فهي اذن لهذا الشرط مجردة من الزمان والاصل في الافعال الماضي فيؤدى به المعنى المراد ولا يؤتى بمضارع الا لاختلاف الزمان ولا زمان هنا واستقبال الزمن أو مضيه مأخوذ من العامل فاذا قلت تركتك مادمت عاصيا كان للمضي واذا قلت لا أكلمك مادمت عاصيا كان للاستقبال فهذا هو الموجب لعدم مضارع لها وبهذا يندفع قوله لعدم ظهور الفرق نعم ما قرره في شأن المصدر متين اه وقوله لئلا يلزم ان للزمان الخ قد يقال ان زمان الفعل ملحوظ فيه وجه كونه ظرفا للحدث فلو قصد من الفعل الحدث والزمان معا على هذا الوجه وأتى بما الظرفية المصدرية لم يلزم ان للزمان زمانا بل اللازم ان للحدث الواقع في زمن خاص زمن مطلق عين بذلك الخاص وقوله والاصل في الافعال الخ فيه ان أصلها على الاصح هو المضارع بناء على ما هو التحقيق من اسبقيته زمانا لان الماضي كان قبل وجوده مستقبلا وحين وجوده حالا وبعد وجوده ماضيا ومقابله ان الاصل هو الماضي لسبق زمانه على زمان المضارع بمضيه وهذا القائل فرض زماني الفعلين في شيئين بخلاف الاول فانه فرض الازمنة في شئ

واحد

واحدفهو وأولى بالترجيح كما أفاده المحشي في باب المصدر وقوله ولا يؤتى بمضارع الالاختلاف الزمان لعل هذا الحصر مبني على الاصل أو الغالب والا فقد يؤتى به لمجرد الحدث كما قالوه في تسمع بالمعيدي خير من أن تراه وهذا يوم ينفع الصادقين صدقهم وبعد تسليم ذلك كله يلزمه أن لا تدخل ما المصدرية على مضارع غير دائم أيضا لوجود دليله فيه فليحرر (قوله بأن ذلك) أي المصدر المسبك (قوله فلذا لما كان المقتضي الخ) وقولهم المحذوف لغير العلة كالعدم انما هو في المحذوف لزوما كما في نحو يدوم (قوله كان منفك مبتدأ ناقصا) أي لانه اسم فاعل من انفك الذي هو فعل ناقص وأصله منفك بكسر الكاف لا اسم مفعول والا لم يؤت بالاسم لانه بمنزلة الفاعل يلزم حذفه لبناء الوصف للمفعول ومثل هذا المثال ما كائن عمرو قائما (قوله فهل هو الخ) أي فهل ذلك المرفوع الساد مجموع الخ فيفيد ان جهات الترديد كلها مفروض رفعها ولا يظهر الا لواعتبر المحل أو التقدير فحينئذ لا يرد ما أورده على الاول من اقامة مرفوع ومنصوب مقام مرفوع اذ لم يقم الا مجموع مرفوع ولا ما أورده على الثالث من أن الخبر منصوب فلا ينوب عن مرفوع اذ هو مرفوع محلا أو تقديرا من حيث كونه سادا مسد الخبر ولا يصح قوله ولا يضر كونه منصوبا لانه ليس خبرا الخ ولا منازعة ذلك بقولهم ويغني عن الخبر مرفوع وصف لان ذلك مرفوع كما هو الغرض نعم لو قال بدل قوله والى مرفوع الخ والى ما يسد عن الخبر بدون ذكر مرفوع لصح وانظر هل عبارة الحلبي كذلك أو الشيخ كساها من الخالل الحالل اه شيخنا وقد يقال المقصود من قوله فهل هو المجموع الخ سبر ما يحتمل انه المرفوع الساد عن الخبر وتوسيع الدائرة فيه ليبين بطلان كل احتمال وليس المراد ان هذه الاحتمالات مذاهب للناس ثم الرد عليهم بما ذكر فكلام المحشي مستقيم نعم ما ذكره شيخنا يصلح جوابا عن الايرادات ان سلم والا فيمكن المنع بأن المتبادر من قولهم يغني عن الخبر مرفوع وصف ان المرفوع بالوصف الثابت رفعه أولا بقطع النظر عن السد والنيابة عن الخبر يغني عن الخبر ويسد مسده لا ان المرفوع ولو من حيث السد والنيابة عن الخبر يغني عن الخبر فافهم والذي استظهره الغنيمي ان الخبر من حيث الابتداء مصدر خبرها مضافا لاسمها عملا بقولهم يغني عن الخبر مرفوع وصف اذ مرفوع الوصف هو ذلك المصدر (قوله يلزم على الاعراب الاول الفصل الخ) لكن سهله كون العامل

في هذا العامل والاجنبي واحدا وهو دام (قوله ان كان المراد من نفي الخلاف الخ) أي وان كان المراد من الجواز على خلاف ما يتبادر لان الذي صرح بالجواز انما هو المصنف والشارح انما ذكر الاجماع عليه ونفي الخلاف فيه لم يرد ان المثبت للخلاف مقدم على النافي (قوله فلا ينبغي اعتبارها) أي كما قال

وليس كل خلاف جاء معتبرا * الا خلاف له حظ من النظر

(قوله وأجاب سم بأن مراد الشارح الخ) يؤيد ان مراده ذلك تعليله بقوله لما عرفت أي من لزوم عود الضمير على متأخر لفظا ورتبة ولزوم ما ذكر انما يكون اذا أخر الخبر وينتفي عند تقدمه على الناسخ كما ينتفي عند توسطه (قوله الصواب الجواز في مثل هذا الخ) وعليه فقول الشارح في تعليله لما عرفت أي في شرح قوله كذا اذا عاد الخ لا يصلح تعليلا للمنع لان ما عرف فيما سبق يدل على الجواز لا على المنع وجل من لا يسهو كما أشار له الحفني وفي اسم على الشنكت ان المنع مبني على قول الكوفيين لان المتقدم في الرتبة هو المضاف فقط وان رد بأن المضاف والمضاف اليه كشيء واحد فاذا كان المضاف حقه التقديم كان المضاف اليه كذلك وعلى كلام الكوفيين يحمل الشرح (قوله وقد نقل الخلاف سم عبارته) أي منع كل النحاة أو العرب سبق خبر دام عليها او يصدق كلامه بشيئين ان يسبق ما المقرونة بدام نحو قائما ما دام زيد وان يسبق دام و يتأخر عن ما نحو ما قائما دام زيد وفي هذا خلاف وان أشعر كلامه بأنه متفق عليه اه بحروفه (قوله يحمل الاجماع الخ) جواب عن اعتراض سم الغزي (قوله كان) أي نحو يعجبني ان تضرب زيدا (قوله توكيد لما قبله) وفيه أيضا اشارة الى أن ما تلزم صدر حاتها أبدا (قوله المجوزين تقديم المعمول) أي دون العامل وهذا هو محل الاختصاص بالبصريين (قوله من قوله سابقا وكلاهما الخ) أي ومن قوله سابقا ووافق ابن كيسان الخ فكان المناسب للمحشي أن يزيد لفظ الى آخره (قوله جاز بلا اثم) تقدم انه اذا جعل عن آلهتي متعلقا براغب الواقع خبرا مقدما عن انت في قوله تعالى أراغب أنت عن آلهتي لزم الفصل بالاجنبي وهو ممنوع وهو مناف لهذا اذ المعمول في الآية جار ومجرور الا ان يكون ما هنا طريقة غير ما تقدم (قوله حال) أي من ضمير يأتيهم العائد على العذاب (قوله فرسمة) أي لعدم فهمها من العامل والصاحب (قوله مؤكدة) منشأه ان عذاب الكفار دائم بقرينة الآيات الدالة على ذلك وفيه ان هذا غير معتبر (قوله معارضة) أي اقامة دليل ينتج نقيض

ما

ما أنتجه دليل المستدل فمن قال بالجواز استدل بتقديم المعمول فيقال له هذا الدليل ينتج عدم الجواز وهو القياس الاولوى على عسى (قوله اماهى فتدل على حدث الخ) الضمير راجع للافعال الناقصة لا لخصوص كان ويدل له مابعده وهذا مخالف لما نقله عن الرضى فى الرسالة البيانية وعبارته نهما قال أى الرضى ماملخصه كان فى نحو كان زيد قائما يدل على السكون المطلق وخبره على السكون المخصوص وهو حصول القيام فجىء أولا بالدال على حصول ماثم عين بالخبر ذلك الحاصل فكأنك قلت حصل شئ لزيد ثم قلت حصل القيام وانما اورد مطلق الحصول أولا ثم خصوصه ثانيا لان الاجمال ثم التفصيل أوقع فى النفس ولو قلت قام زيد لم تحصل هذه الفائدة ولو قلت زيد قائم لم تحصل الدلالة على زمن القيام فكان تدل على حدث مطلق تقييده فى خبرها وخبرها على زمن مطلق تقييده فى كان لكن دلالة كان على الحدث المطلق وضعية ودلالة الخبر على الزمن المطلق عقلية واما سائر الافعال الناقصة نحو صار الدال على الانتقال وأصبح الدال على السكون فى الصبح ومازال الدال على الاستمرار وليس الدال على الانتفاء فدلالتها على حدث لا يدل عليه الخبر فى غاية الظهور اه فانت تراه انما جعل الحدث المطلق المقيد بالخبر فى خصوص كان وعلى هذا فلا يصح تعليل نقصها بتجردها عن الحدث المقيد فى الجميع وقد يقال مراده بما نقله هنا ان كان وأخواتها تدل على حدث مطلق بالنسبة للخبر فصار يدل على تحول شئ ما وتقييده بالقيام مأخوذ من الخبر فى نحو صار زيد قائما ومازال يدل على استمرار شئ ما وتقييده بالقيام مأخوذ من الخبر فى نحو مازال زيد قائما وبين حدثهما وحدث الخبر عموم وخصوص وجهى وهكذا يقال فى نظائرهما بخلاف حدث كان وحدث خبرها فان بينهما عموما وخصوصا مطلقا وبما نقله فى الرسالة البيانية ان الدال على الحدث العام على الاطلاق هو كان لا غير فلا تنافى بين النقلين (قوله ثم قال) أى صاحب القاموس وقوله عن ابن مالك أى ان ما تقدم من أن فتى بالفتح بمعنى كسر الخ منقول عن ابن مالك وقوله عزاه أى ابن مالك وقوله وهو صحيح الخ تأييد من صاحب القاموس لابن مالك وقوله فى تغليطه أى ابن مالك (قوله بجزئيات معناه) معنى كان التامة ثبت و ثبوت كل شئ بحسبه فتارة يعبر عنه بالازلية نحو كان الله ولا شئ معه وتارة بحدث نحو قوله اذا كان الشتاء فأدفئونى وتارة بحضر نحو قوله تعالى وان كان ذو عسرة أى

حضر وتارة يقدر نحو وماشاء الله كان أو يراد بها كفل نحو كنته أي كفلته أو غزل نحو كنت الصوف أي غزلته اه مدابغي نقلا عن شرح الجامع ثم قال ومنه يعلم ان لا تنافي بين تفسير الاشموني كان في الآية بحضر وتفسير التصريح بحصل اه وقوله أو يراد بها كفل الخ يحتمل ان هذا المعنى من جزئيات المعنى العام لا مقابل له كما فهمه المحشي (قوله وقال الراغب الخ) يرد ان الخبر لا يحذف في هذا الباب استقلالا كما مر لكن تقدم في المحشي ان بعض النحويين أجاز حذفه لقرينة اختيارا (قوله اسم فاعل من العور فيكون معناه الآخذ أو المذهب أو الذاهب أو المتلف (قوله متقاربان) يقال انفلت الخاتم من يدي أي انفصل وانفلت الاسير أي خلص وتقاربهما ظاهر (قوله بمعمول غيره) أي غير ذلك المعمول لانه أجنبي بالنسبة للمعمول الاول وان كان ذلك الغير معمولا لذلك العامل ويصح رجوع الضمير للعامل بل ربما ترجحه قوله بعد لان سبب المنع الخ والمراد بالمعمول في قوله للفصل بين العامل والمعمول المعمول الذي كالجزء كاسم كان وفاعل جاء في المثال الآتي فلذلك جاز كان آكلا زيد طعامك مع ان فيه الفصل بين العامل وهو آكلا وبين المعمول وهو طعامك بمعمول غيره وهو زيد (قوله فلو قيل جاء الخ) مثله ما لو قيل جاء عمرا زيد يضرب (قوله فانه يجوز اجماعا) يقال العلة وهي الفصل بين العامل ومعموله بمعمول غيره موجودة فكيف الجواز اجماعا الا انا نقول الفصل حينئذ انما هو بمعمول العامل الذي هو آكلا وأما طعامك فهو من تتمة آكلا فليس منظورا اليه في الفصل ومن هنا ظهرت حكمة الاتيان بلا عذر (قوله فان ذكر بعده زيد الخ) هو بصورتيه جائز وكذا ان ذكر بعده آكلا وقوله وان ذكر بعده طعامك الخ هو بصورتيه ممتنع (قوله وقس على ذلك) أي فان قدمت زيدا ففيه أيضا ستة لانه اما ان يليه كان وحينئذ فيتقدم آكلا على طعامك أو يتأخر واما ان يليه آكلا وحينئذ فيتقدم كان على طعامك أو يتأخر واما ان يليه طعامك وحينئذ فيتقدم كان على آكلا أو يتأخر وكل هذه الصور الستة جائزة لانه عند تقدم زيد يكون اسم كان مستترا فيها ولا يجوز ان يكون هو زيد المتقدم لما تقدم عن ابن هشام ان الاسم مشبه بالفاعل وحيث كان اسمها مستترا انتفت العلة كما تقدم في صدر المسئلة عن سم وان قدمت طعامك ففيه أيضا ستة لانه اما ان يليه كان وحينئذ فيتقدم آكلا على زيد أو يتأخر واما ان يليه آكلا وحينئذ فيتقدم زيد على كان

أو يتأخر وأما ان يليه زيد وحينئذ فيتقدم كان على آكلا أو يتأخر وكل هذه الصور الستة جائزة أيضا لتقدم معمول الخبر على كان فلا يلاء أصلا والضمير مستتر في كان في بعض هذه الصور ولما علمت وان قدمت آكلا ففيه ستة أيضا لانه اما ان يليه زيد وحينئذ فيتقدم كان على طعامك أو يتأخر واسمها في هذين مستتر ولا امتناع واما ان يليه طعامك وحينئذ فيتقدم كان على زيد ويكون اسمها أو يتأخر ويكون اسمها ضميرا مستترا فلا امتناع أيضا لفقد العلة واما ان يليه كان وحينئذ فيتقدم زيد على طعامك فلا امتناع لفقد العلة أو يتأخر فيمتنع حينئذ لوجود العلة فظهر انه لا امتناع الا في ثلاث صور كما قاله المحشي رحمه الله واندفع ما قيل لا ينحصر المنع بالصور الثلاث التي ذكرها المحشي ألا ترى ان جميع صور تقديم الاسم ممنوعة كما نقله المحشي عن ابن هشام وأقره وكذا غيرهما اه نعم قد تزيد الصور على أربعة وعشرين ان اعتبر انه عند تقديم زيد على كان تارة يعتبر انه اسمها وتارة يعتبر انه مبتدأ واسمها مستتر تأمل (قوله وقيل واسطة) قال شيخنا الناظر على هذا ما الحكم في الضمير اه وقد يقال حكمه انه فاعل بها فلا تكون ناقصة لما هو ظاهر ولا تامة لاحتمال اشتراط هذا القائل في التامة ان تستغني بمرفوعها وهذه لا تستغني به لاحتياجه للمفسر واستظهر بعض انه مبتدأ وكان الشأنية مهملة (قوله مؤنث) عمدة نحو هي الدنيا تقول بملء فمها * حذار حذار من بطشي وفتكي

(قوله مرجوح هنا) أي لان العطف ممكن من غير ضعف فلا يعدل عنه كما يأتي في قوله والعطف ان يمكن بلا ضعف أحق (قوله وضعف قول كثير) عطف على ضعف قول الزمخشري وقوله اسم ان المفتوحة المخففة ضمير شان أي دائما وقوله فالاولى الخ أي الاولى في اسم ان المفتوحة المخففة وقوله ويؤيده أي يؤيد هذا الاولى (قوله وعلى الرفع مخففة) أي اسمها ضمير المخاطب لا ضمير الشان (قوله فاسمها ضمير الشان) أي لا المساكين لئلا يلزم الفصل المتقدم و يلزم تقديم الخبر الفعلي على اسم ليس وهو ممتنع فيما يظهر كالمبتدا والخبر ولم أر من ذكره هنا لكن سيأتي في أفعال المقاربة ما يؤيده كذا في بعض حواشي ابن عقيل (قوله خلاف الظاهر) يؤيد التقدير المذكور التصريح بالجملة في قوله وآخر مثن كذا قيل وفيه ان المتبادر ان مثن صفة لآخر لا خبر عنه واليه يشير صنيع المحشي فافهم (قوله لان مقتضى الخ) قد يقال يحتمل انهم اتفقوا على انها لا حدث لها وأتى بالمرفوع نظرا للصورة ولا اسناد في الحقيقة

ولو فى نحو كانوا كرام وربعيا يؤيد ذلك انهم جعلوا مرفوعها فى بعض الصور ضمير المصدر ودعوى ان مدلوله عين مدلولها الحدثى فكيف يسند الشئ لنفسه وليس ذلك كضرب الضرب لان معناه أوقع وان احتمل تأويل كان ثبت والضمير بالحدوث تأمل اه شيخنا (قوله وهو مبنى على ان الخ) هذا مع ماقبله يؤدى الى رد مذهب عبد القاهر فالمناسب فى تقرير عبارة الشارح ابدال قوله وليس الخ مع أقول المستشكل الزائد لا يعمل ويسنده القياس على الالغاء اه شيخنا (قوله ليس كالزيادة أى لان الغاء العامل عدم عمله النصب وهذا لاينافى اسناده للمرفوع وأيضا العامل فى الالغاء باق على معناه فهو محتاج اليه بخلاف الزائد (قوله ففيه استعارة تصريحية تبعية الخ) يحتمل بقاؤه على حقيقته والمعنى انى لبست مايلبسه الشباب وهو مالها انى شباب (قوله مقلوب شمال) أى انه قدمت همزته (قوله الغميران للدنيا) أى فى ابردها وادفاها ثم المراد بزيادة أصبح وامسى عدم عملهما الرفع والنصب وان كان المعنى عليهما لان المراد التعجب من برد الدنيا فى الصباح ومن دفئها فى المساء على ماهو الظاهر كان الظاهر ان المراد الاستقبال المأخوذ من تكون فى قولها أنت تكون ماجد الخ (قوله أى باله) أى لما عز عليه (قوله والغالب الخ) ومن غير الغالب قوله انطق بحق وان مستخرج بالحنا (قوله ولايجوز الاحشف ولو تمرا) أى لان التمر اعم من الحشف والذى فى التصريح ان أباحيان شرط اندراج مابعدها فيما قبلها وانه مردود بقولهم الا حشف ولو تمرا وبه تعلم مافى المحشى (قوله وانما كثر حذفها الخ) عبارة التصريح مع المتن ويكثر ذلك بعد ان ولو الشرطيتين لانهما من الادوات الطالبة لفعلين فيطول الكلام فيخفف بالحذف وخص ذلك بان ولو دون بقية أدوات الشرط لان ان الى آخر ماهنا (قوله قد يفيد) أى حيث قال وان صح ولم يقل وان ورد اه شيخنا (قوله مطلقا) أى لابلفظ الناس مجزيون الخ ولا بلفظ المرء مجزى الخ (قوله أى بجنس عمله) هذا الظاهر لقولهم الجزاء من جنس العمل أى فى مطلق الخيرية والشرية أو المراد بجزائه بالجنس انه ان أنعم على شخص بشئ أنعم عليه بمثل ذلك الشئ أو عاقب شخصا بشئ يعاقب بمثل ذلك الشئ فى الدنيا أو فى الآخرة وفى بعض النسخ بسبب بدل بجنس (قوله لم يقدر كان التامة الخ) عبارة الحفنى انما لم يقدر كان التامة ويستغنى عن تقدير الخبر لان تقدير الناقصة مع النصب متعين وهو مع الرفع ممكن فرجح رد المحتمل الى مالا احتمال فيه

ولان الشامة قليلة الاستعمال ولا يحذف الا كثير الاستعمال للتخفيف (قوله أى ان كان قتل بسيف الخ) هذا الحل يقتضى ان اسم كان ليس عائدا على المجرور بهذا المتقدم فخالف ماهو بصدده الا ان يقال انه حل معنى وأما حل الاعراب أى ان كان أى ماقتل به سيف والباء فى بسيف أما زائدة أو للتصوير أو للملابسة من ملابسة العام للخاص اذ ما واقعة على آلة القتل أو الشئ أنفسه مبالغة فهو من باب التجريد أو يقال ان عوده على المجرور رفى حال نصب المقرون بان قبله الجر لان التقدير حينئذ ان كان سيفا الخ وهذا هو الظاهر وكذا يقال فيما بعد (قوله وقد يدفع الخ) لا يقال الوجه الاول لا يلزم فيه تقدير الخبر جارا ومجرورا بل يقدر فيه ان كان عمله خير فالاعتراض وارد على التقدير المذكور لا على الرفع وكون اسم كان حينئذ نكرة وخبرها معرفة لا يضر لانا نقول لا يصح لما فى التسهيل انه يجوز رفع ماولى ان ان حسن مع كان المحذوفة تقدير فيه أو معه أو نحو ذلك مما يسوغ جعله خبرا له وان خير فخير أى ان كان فى عمله خير وان سيف فسيف أى ان كان معه سيف فان لم يحسن تعين نصب ماوليها نحو مررت برجل ان طويلا وان قصيرا اه وفى همع الهوامع واذا اجتمع نكرة ومعرفة فالمعرفة الاسم والنكرة الخبر ولا ينعكس الا فى الشعر هذا مذهب الجمهور وجوز ابن مالك العكس اختيارا بشرط الفائدة وكون النكرة غير صفة محضة اه وبهذا تعلم وجه اقتصارهم على التقدير المذكور (قوله فهذا أولى) أى لانه اذا قام حرف لفظى احادى فقط وهو التنوين مقام الجملة بتمامها فلان يقوم حرف ثنائى لفظى خطى مقام الفعل وحده أولى (قوله حرا) اسم جبل (قوله فيكون الكلام كناية الخ) ظاهره رجوعه للاحتمال الاخير ويدل له التعليل لكن الظاهر ان الكناية جارية فى جميع الاحتمالات (قوله عاثت فيهم بمهملة ومثلثة ومثناة آخرا) أى أفسدتهم واقتاتهم وأكلت منهم بكثرة استضعافا لهم (قوله ومنه قالت وان) أى فى قوله قالت بنات العم ياسلمى * (قوله بخمسة شروط) جعل مضارع كان من جملة الموضوع فلم يعده من الشروط (قوله والخامس أن يكون وصلا لا وقفا) أى لانها ترد النون فى حالة الوقف لان جزء الكلمة أولى من اجتلاب هاء السكت الواجبة فى الوقف على ذى الحرفين كام يبع ولا ترد فى القرآن لان الوقف فيه على مرسوم الخط ولانه لا يجتلب فيه هاء سكت غير ماثبت فى الوصل نحو اقتده فكذا النون فيوقف فيه

على الكاف وقد يقال ان الشرط الرابع يغني عن هذا الخامس بأن يراد بقوله وقد وليه متحرك أي نطق بالمتحرك بعده بلا فصل بشئ حتى سكتة التنفس (قوله ونحو يعيج) مبتدا خبره احد وما عطف عليه (قوله بواو) ليست هذه الواو زائدة بل هي أصلية تشبه واو الحال يدلك على هذا انه جعل زيادتها من جملة تأويل المانع (قوله مطلقا) أي سواء كان الخبر جملة موجبة بالا أم لا في ما كان وليس أو غيرهما (قوله ينحون) بالحاء المهملة أي يعطون من نفحه من باب منعه أعطاه (قوله الشزر) بالزاي معناه نظر الاعراض أو نظر الغضب كما في القاموس (قوله متعلق بسابق وضمير راجع للفريق) الذي سبقه دمه (قوله يثني) بفتح الياء (قوله والخبر محذوف) تقديره في الاول معرضين مثلا وفي الثاني صاحين أو باكين مثلا ويصح فيهما تقدير العام لحصول الفائدة بالحال بعده (قوله لغة تميم) أي لانها في هذه اللغة حرف لا عمل له كذا في شرح على باشا وظاهره الاطلاق فيشمل حال عدم الانتقاض والذي في المغني وغيره ان بني تميم يعملونها عند الانتقاض حملا لها على ما المهملة عندهم مطلقا كما حمل أهل الحجاز ما على ليس في الاعمال عند استيفاء شروطها حكى ذلك عنهم أبو عمرو بن العلاء فبلغ ذلك عيسى بن عمر الثقفي فنازعه فيه فقال له أبو عمرو نمت وقد أدلج الناس أي ساروا الليل والمراد وصفه بالتقصير ليس في الارض تميمي الا وهو يرفع ولا حجازي الا وهو ينصب ثم وجه أبو عمرو خلف الاحمر وأبا محمد اليزيدي الى بعض الحجازيين وجهدا أن يلقناه الرفع فلم يفعل والى بعض التميميين وجهدا أن يلقناه النصب فلم يفعل ثم رجعا وأخبرا بذلك عيسى وأبا عمرو فأخرج عيسى خاتمه من أصبعه ورمى به الى أبي عمرو وقال هو لك بهذا فقت الناس (قوله لان تعريفه) أي الطيب تعريف الجنس أي فلا يضر وصفه بالا التي بمعنى غير الذي هو نكرة لا يتعرف بالاضافة (قوله لزم تقدم المستثنى الخ) أي وعمل ما قبل الا وهو تنذك فيما بعد المستثنى وهو على الحسف لا يضر لان على الحسف حينئذ هو المستثنى منه باعتبار أعم أحوال ما فيه من الضمير وأيضا سهل ذلك كون الاستثناء مؤخرا رتبة عن المعمول (قوله أي فهي تنتقل من مشقة الخ) فالمشقة الاولى حاصلة من عدم انفصالها عن الاتعاب الخاص كالركوب عليها والمشقة الثانية حاصلة من اناختها مع حبسها عن المرعى والمشقة الثالثة حاصلة من الرمي بها الى بلد قفر أي خال من المرعى ويحتمل ان الرمي الى بلد قفر لموتها كما هو العادة فيما يموت من

فصل في ما ولا ولات وان المشبهات بليس

الدواب من رميه في مكان قفر (قوله والمثبت لاعمالها الخ) كل هذا لا حاجة اليه
اذ المنصوص عليه في كلام العرب وجود مرفوع ومنصوب بعدها واما العمل الذي
الكلام فيه أعني كون المرفوع اسمها والمنصوب خبرها فليس منصوصا عليه والالما
ساغ للكوفيين أن يقولوا ان المرفوع مبتدا والمنصوب منصوب بنزع الخافض
في محل رفع بناء على ان المحل لا يختص بالمبنيات أو مرفوع تقديرا بناء على انه
يختص به فلا بد من القياس على ليس حتى يثبت مدعى البصريين وبيان ذلك ان
ليس عاملة في المرفوع والمنصوب بعدها لقيام الدليل على ذلك ككون اسمها
وخبرها ضميرين متصلين والضمير لا يتصل الا بعامله فالاول نحو زيد ليس بقائم
والثاني نحو القائم ليسه زيد فيقاس عليها هذه الحروف في هذا العمل أعني كون
المرفوع اسمها والمنصوب خبرها بجامع النفي في كل وهذا ليس فيه قياس مع النص
ولا قياس في اللغة وهذا اوضح من كلام الشارح (قوله فالاعتراض) أي المبني على
ان المثبت لاعمال هذه الحروف العمل المذكور قياسها على ليس بجامع المشابهة
في المعنى (قوله ساقط جدا) أي فلا يحتاج للجواب عنه بانا لا نسلم انه يمتنع مطلقا بل انما
يمتنع في المدلولات لا في الاحكام كما في الحفني والمقصود بالحكم هنا نحو الرفع عطفا
على المحل فيما لم يرد قياسا على ما ورد لا ككون كذا معمولا لكذا قياسا على كذا لما
علمت من أن ذلك ليس من قبيل القياس في اللغة أصلا (قوله وليس كذلك بدليل
الخ) فيه ان ليس في حال انتقاض نفيها بالا دالة على النفي بجوهرها وان انتقض
بالا فليس معنى انتقاض نفيها انها لا تدل على النفي بل معناه ان نفيها كف عن
الخبر ولم يصل اليه بل هو واصل لغيره كما هو مقتضى الحصر من جمع النفي والاثبات
وحينئذ لا مانع من كون العمل لاجل النفي على ان هذا كله مبني على ان القياس
قياس علة لا قياس شبه اه شيخنا بزيادة (قوله لان الاول ان كان الخ) بني عليه ان
المراد منه كونها زائدة والزائدة مبطلة للعمل وان توقف فيه فيما يأتي وسيأتي بيانه
وحينئذ فزيادة هذا الشرط في محلها (قوله نافية مؤسسة) فتكون ما الثانية نفت
الخبر وما الاولى نفت ذلك النفي (قوله لان ايجاب البدل الخ) فيه نظر اذ المنفي
في المثال الشئ المطلق والموجب الشئ المقيد اه شيخنا (قوله جاء الارفع البدل الخ)
وكذلك يصح رفعه على انه خبر مبتدا محذوف أي الا هو شئ والا حينئذ بمعنى لكن
والحاصل ان هذا المثال يمتنع فيه اعمال ما مع نصب البدل لئلا يلزم عمل

ما فى الموجب اذ البدل على نية تكرار العامل اما الاعمال مع رفعه بوجهيه فجائز لفقد العلة وهذا هو الظاهر واما ما اقتضاه التعليل الاول من ان ابدال الموجب مانع من العمل مطلقا أى سواء رفع أم لا فغير مسلم (قوله فلينظر عبارة النكت) الامر الثانى ان ما المزيدة حكمها حكم ان فى اشتراط الخلو منها عند عامة النحويين وقد أورد هذا الشرط أبو حيان لكن أجاب ابن هشام بأن الناظم اختار فى شرح التسهيل عدم اشتراطه ولم يوافق الجمهور على اشتراطه فى شئ من كتبه وكذا لم يشترطه ابن هشام فى الشذور ولا فى شئ من كتبه بل نص فى تعليقه على ارتضاء ما اختاره الناظم فقال انه يشهد له السماع والقياس اه وقوله يشهد له السماع قيل من ذلك

لا ينسك الاسى تأسيا فما * ما من حمام أحد معتصما

اه وفيه انه يحتمل ان ما فى البيت نافية مؤكدة (قوله ان قلنا الخ) أى الذى هو أحد شقى النظر ووجه مقابله تبادر التوكيد لاتحاد اللفظ فكانه لم يفصل أجنبى بخلاف ان فانها مغايرة بحيث لوحظت الزيادة كانت فاصلة اه شيخنا (قوله خرج الانتقاض بغير) فيه نظر لان الخبر هو غير والمغايرة منفية فلا انتقاض الا انه لاحظ ان الخبر ما بعدها لكونها بمنزلة الا التى يتعين ملاحظة ما بعدها اذ هو الخبر صناعة وفى اقتصاره على اخراج الانتقاض بغير اشارة الى أن فى مفهوم الا تفصيلا اذ الانتقاض بسبب الاتيان بما أخرى نافية مؤسسة كالانتقاض بالا كما تقدم له (قوله فصح انه الخ) اذ لو حمل على حركة الفلك لم يصح كونه من بابه أى فى التأويل الآتى اذ حركة الفلك لا تدور بل هو الذى يدور (قوله على) أى ابن أبى طالب (قوله فقول سيبويه) مبتدأ خبره قوله بعد لابد من تأويله وقوله مدحهم الخ مقول القول وحاصل القصة ان سيبويه قدم على البرامكة جمع برمكى نسبة لبرمك جد يحيى بن خالد وكان يحيى اذ ذاك وزيرا عند هارون الرشيد فعزم يحيى ابن خالد على الجمع بين سيبويه والكسائى فجعل لذلك يوما فلما حضر سيبويه تقدم اليه الفراء وخلف الاحمر فسأله خلف عن مسئلة فأجاب فيها فقال له اخطأت ثم سأله ثانية وثالثة وهو يجيبه وهو يقول له اخطأت فقال هذا سوء أدب فأقبل عليه الفراء فقال ان فى هذا الرجل يعنى خلفا حدة وعجلة فسأله الفراء عن مسألة فأجابه فقال أعد النظر فقال لست اكلمكما حتى يحضر صاحبكما فحضر الكسائى

فقال

فقال له تسألني او أسألك فقال له سيبويه سل أنت فسأله عن قول العرب كنت أظن ان العقرب أشد لسعة من الزنبور فاذا هو هي فقال سيبويه فاذا هو هي ولا يجوز فاذا هو اياها فقال الكسائي العرب ترفع وتنصب أي تأتي بهي وباياها وقيل ان الكسائي أوجب النصب فقال يحيى قد اختلفتما وأنتما رئيسا بلديكما يعني البصرة والكوفة فمن يحكم بينكما فقال له الكسائي هذه العرب ببابك فيحضرون و يسألون فقال يحيى أنصفت فاحضروا فوافقوا الكسائي فاغتم سيبويه قيل وسبب علته التي مات منها هذه القصة و يقال ان العرب ارشوا على ذلك أو انهم علموا منزلة الكسائي عند الرشيد و يقال انهم انما قالوا القول قول الكسائي ولم ينطقوا بالنصب وان سيبويه قال ليحيى مرهم ان ينطقوا بذلك فان ألسنتهم لا تطوع به قال الزجاجي وقول يحيى أنصفت فيه أي انصاف في الرجوع الى أعراب وفدوا لحاجتهم وسيبويه رجل غريب وأخصامه أهل البلد والدولة وانما الحكم العارف بالفصيح وغيره وقد لا يعرف الاعرابي الا لغته الشاذة اه وجواب سيبويه هو الصحيح وأما فاذا هو اياها ان ثبت فخارج عن القياس واستعمال الفصحاء كالجزم بلن والنصب بلم والجر بلعل وسيبويه وأصحابه لا يلتفتون لمثل ذلك وان تكلم به بعض العرب وقد ذكر في توجيهه أمور أحدها ان اذا ظرف فيه معنى وجدت ورأيت فجاز له ان ينصب المفعول وهو مع ذلك ظرف مخبر به عن الاسم بعده قال الزجاجي فاذا كالنعامة قيل لها الطيري فقالت أنا جمل قيل لها احملي فقالت أنا طائر فكذلك اذا قيل لم نصبت الاسم الثاني قالت أنا بمعنى وجدت قيل لها فانصبي الاسم الاول أيضا قالت أنا ظرف مكان خبر عنه ثانيها ان ضمير النصب وضع موضع ضمير الرفع ثالثها انه مفعول به والاصل فاذا هو يساويها أو فاذا هو يشبهها ثم حذف الفعل فانفصل الضمير رابعها انه مفعول مطلق والاصل فاذا هو يلسع لسعتها ثم حذف الفعل كما تقول مازيد الا شرب الابل ثم حذف المضاف خامسها انه منصوب على الحال من الضمير في الخبر المحذوف والاصل فاذا هو ثابت مثلها ثم حذف المضاف فانفصل الضمير وانتصب في اللفظ على الحال على سبيل النيابة وقد جمعها العلامة السيد محمد الجوهري في قوله

وفي ضمير النصب تاليا اذا * تعدد التوجيه فادر المأخذا

مفعولها أو نائب المرفوع * أو نصبه بفعله المقطوع

أو انه مفعول فعل مطلقا * أو معرب حالا أنيب فارتقى

وفى المغنى مناقشة فى بعض هذه الاوجه (قوله من لم يسمع مقالة الكسائى) أى لاحتمال ان يخالف العربى لغته وينطق بما قاله الكسائى لغرض فى ذلك وقد وقع ذلك على ما تقدم (قوله ردّ بأن المنصوص الخ) تبع فى ذلك الدمامينى فى شرح التسهيل والذى يؤخذ من كتاب سيبويه انه قليل لا ممتنع كما يعلم بالوقوف عليه أفاده سيدى محمد الجوهرى (قوله مع ان التعميم الخ) أى جعل قول المصنف وسبق شاملا لنفس الخبر ومعموله (قوله وتأييده بقياسه الخ) فى النكت وما صححاه أى ابن مالك وابن هشام من منع تقديم الخبر الظرفى واجازة تقدم معموله الظرفى لا يكاد يعقل فان تقديم المعمول فرع تقديم العامل بل لو عكس فصحح الجواز فى الخبر والمنع فى معموله لكان اشبه بالصواب فان المعمول قد يمتنع حيث يجوز العامل ألا ترى ان معمول خبر كان لا يقدّم على اسمها مع جواز تقديم الخبر عليه ثم رأيت ابن هشام قال فى تعليقه فى تقديم الخبر الظرفى مذهبان أحدهما الاعمال والظرف فى موضع نصب وهو قول الجمهور وصححه الاعلم وابن عصفور والثانى الاهمال وهو فى موضع رفع وهو قول الاخفش وصححه الناظم وابنه اه فاستفدنا من ذلك ان الجواز مذهب الجمهور راه وقوله لا يكاد يعقل قال سم أقول بل هو معقول بوجه قريب لان الخبر معمول لها وهى ضعيفة لا تعمل فى المتقدم بخلاف معمول ليس معمولا لها فلا يضر تقدمه وأما قوله فان تقدم المعمول فرع تقدم العامل فممنوع كليا والحال فى ذلك فليراجع (قوله وانظر هل يجوز الخ) مقتضى القياس الجواز ولا يضر الفصل بينها وبين معمولها بالظرف لوقوع الفصل بينهما بمعمول الخبر الظرفى فى هذه امثلة (قوله ولا يكون زيد أتى) لان نفى كان مثل ما ليس كما يأتى فى قوله وبعد لا ونفى كان قد يجر (قوله بأن تولوا وجوهكم) كذا فى التصريح والمغنى فلا وجه لتخطئة بعضهم (قوله أعطى الوصف ماله مفردا) أى ما يستحقه حال كونه مفردا عن السببى والاجنبى كليس أو ما زيد قائما ولا قاعدا والذى يستحقه فى هذه الحالة النصب أو الجر على التوهم كما أفاد ذلك بقوله فينصب الخ (قوله ورفع به السببى) عطف على أعطى (قوله أو جعلا) أى الوصف والسببى مبتدأ وخبرا على التقديم والتأخير وهو مقابل اعطائه ماله مفردا من نصبه أو جره على التوهم مع رفع السببى به وقوله ولك ان تجعل الخ احتمال ثالث فى الوصف المذكور مع السببى ففى الوصف الوالى للعاطف بعد خبر ليس أو ما مع السببى التالى له احتمالات ثلاثة والظاهر انه يجوز

كون الوصف معطوفا على خبر ليس والسببي معطوفا على الاسم فيكون من العطف على معمولي عامل واحد كما سيأتي فيما اذا تلا الوصف أجنبي وكذا يجوز جر الوصف بباء مقدرة عطفا على خبر ليس المجرور بالباء الزائدة ورفع السببي عطفا على الاسم (قوله وان تلاه أجنبي) أي تلا الوصف الوالي للعاطف أجنبي (قوله عطف بعد ليس الخ) والظاهر جواز رفع الوصف على انه خبر مقدم والاجنبي مبتدأ مؤخرا وعلى انه مبتدأ والاجنبي مرفوعه أغنى عن الخبر لاعتماده على النفي سواء جر خبر ليس بالباء أولا والعطف من عطف الجمل نعم يمتنع جعل الوصف معطوفا على الخبر والاجنبي مرفوع به لئلا يلزم الاخبار عن اسم ليس الاول بما هو أجنبي عنه (قوله وان جر) أي خبر ليس (قوله على الاصح) مقابله عدم جواز جر الوصف حذرا من العطف على معمولي عاملين ورد بأن الباء مقدرة في المعطوف وبالسماع كذا في الهمع (قوله جر الوصف) أي بالعطف على الخبر مع كون الاجنبي عطفا على الاسم كما يدل له ما بعده (قوله لان جر المعطوف) بباء مقدرة فيه ان العامل في المعطوف هو العامل في المعطوف عليه فلا معنى لهذا الا ان يقال معناه ان الوصف مجرور بباء مقدرة ومجموع الجار والمجرور معطوف على المجموع الاول (قوله غيران واخواتها) أي أخذا من قول الشارح ولم تعرف في غير ذلك الخ (قوله وغير كاد الخ) أي لما سيأتي ان خبرها مضارع كذا قيل (قوله واعجل) بمعنى عجل فالعجل على هذا والاجشع أي الزائد في شدة الحرص على الاكل وأما الذي عنده أصل الجشع فهو أدون من العجل كأن يتطلع الى الاكل عند حضوره مثلا وانما أول أعجل بعجل ليظهر بذلك تعليل قوله لم أكن بأعجلهم اذ أعجل فيه بمعنى عجل ولا بد بقرينة المدح وقوله ولا بقاء أعجل الخ وجهه ان الاعجل على هذا الاجشع أي زائد شدة الحرص في الاكل فيكون من عنده أصل الجشع هو العجل واستقامة التعليل باعتبار ما يستفاد من الذوق والسياق من ان أصل الجشع مذموم فتكون العجلة مذمومة فقد علمت من هذا ان محل الكلام بين التصريح والمحشي هو أعجل الثاني لا الاول لانه على غير بابه ولا بد (قوله وان أوهمته عبارته فيه ان) عبارة الشارح فيما هو أوهم يشعر بذلك ما ذكره الشارح في التنبيه الاول تأمل (قوله كان احتمال الظرفية هو الظاهر الخ) رتبه على ما قرره ولك ان تقول المعنى لا يتوقف على الظرفية ولا القلب اذ الاسم جنس الخبر النافع المعتبر أي ليس الخبر النافع المعتبر المقصود ذخيرا بعده

يعنى الخبر المعتبر جنس الخبر المعتبر يعنى
النار بل هو ما ليس بعده نار فالمقصود نفى بعدية النار عن جنس الخبر المعتبر لم يحتج الظرفية
افى الخبر المعتبر ما لم يعقبه نار فتى قيد الخبر الاول بالنافع المعتمد به لم يحتج الظرفية
ولا للقلب والا لم يصح المعنى ولو بالظرفية والقلب فان عنوان الخبرية فى الجزء الثانى
يمنع صحة الحمل مطلقا فظهر ما للسيد الحفنى تدبر اه شيخنا الا ان يكون عنوان
الخبرية فى الجزء الثانى مغايرة أو مشاكلة فيستغنى عن تقييد الاسم بكونه نافعا
معتبرا (قوله أنسب بالنكرات) عبر بأفعل التفضيل لتأتى ذلك فى نحو المعرف بال
الجنسية . (قوله على معنى عملا) المناسب على معنى اعمالا الا ان يقال انه أقام اسم
المصدر مقام المصدر ويبعده انه أشار الى انه مفعول مطلق لمقدر أى فعملت عملا
تأمل (قوله وفيه انا لو سلمنا الخ) هذا ايراد على صاحب القيل بناء على زعمه تعين
الشطر الثانى للاستشهاد والا فالشطر الثانى يأتى فيه الاحتمال (قوله ويشترط
لاعمال لات الخ) محصل ما أشير اليه انه يشترط لاعمال ما الشروط الاربعة
المتقدمة ولاعمال لا ولات وان ماعدا الشرط الاول منها ولا يشترط غير ذلك فى ان
وتختص لا بتنكير معمولها وان لا تكون لنفى الجنس نصا وتختص لات بتنكير
معموليها او كون معمولها اسمى زمان وان يحذف أحدهما
ماذكر بالفعل من معمولها فشروط لات ستة ولا خمسة وان ثلاثة (قوله بالنسبة الى معمول الخبر) مبنى على
ان عامل البدل هو عامل المبدل منه الا ان يقدر مضاف أى نظير الخبر (قوله ولاهفة
فى بعض النسخ أولاهفة) أى انه هو الخبر وعليك متعلق بلهفى وهو صحيح أيضا (قوله
أى أحزن عليك الخ) يحتمل انه رثاء أى أحزن عليك لاجل تحزن هذا الخائف
الذى يطلب جوارك فلو كنت موجودا لاجرته ويحتمل ان المقصود مدحه فى حياته
كأنه يقول أنا الآن حزين على فقدك الذى يحصل فى المستقبل لاجل تحزن الخائف
الذى يطلب جوارك ولا يجدك ويحتمل انه نصيحة أى أحزن عليك لاجل تحزن
الخائف الذى يطلب جوارك فى الوقت الذى لا يمكنك فيه جواره فربما أجرته فحصل لك
ضرر من الاعداء ثم رأيت نقلا عن العليدى انه من قصيدة يرثى بها الشاعر منصور
ابن زياد (قوله لزيادة المبالغة) أى للمبالغة الزائدة على المبالغة المأخوذة من صيغة
فعال لان المبالغة مقولة بالتشكيك فليست الاولى عين الثانية لا يقال صيغة فعال
كما تصدق بالاقل تصدق بالاكثر فلا مانع من حملها على الاكثر فلم يبق شئ تزيد به
التاء على ما يستفاد من صيغة فعال لانا نقول الاولى ان يخص كل من التاء

والصيغة

والصيغة بافراده قرينة ان التأسيس خير من التأكيد وعلى نحو من علم
وانصراف فعال لافراد الاكمل محله ما لم يكن هناك شئ يدل على الكمال كالتاء
ويحتمل ان التاء للمبالغة التى هى بعينها مدلولة لصيغة فعال والتأكيد انما هو من
مجامعة التاء للصيغة فالتاء موضوعة لمطلق المبالغة وكل من المبالغتين فرد من
الافراد كان من جملتها أصل المبالغة فى نحو راوية وليست للتأكيد أصلا
لعدم وضعها له ونظير ذلك زيد زيد قائم فان زيدا الثانى ليس موضوعا للتأكيد بل
موضوع للذات كالاول والتأكيد انما هو من الاجتماع فقولهم التاء فى نحو
علامة لتأكيد المبالغة لا يؤخذ ظاهره من أنها موضوعة للتأكيد كما اختاره
المحقق الامير (قوله بدليل قموعه) أصلهما أوقى وأوعى حذفت الياء للامر ثم
الواو حملا على المضارع ففيه جمع بين اعلالين واما حذف الهمزة فللاستغناء عنها
فلا يعد حذفها اعلالا اه شيخنا وقوله قضايا أصله قضائى بياءين أولاهما مكسورة
قلبت همزة ثم فتحت الهمزة فتحركت الياء الثانية وانفتح ما قبلها فقلبت الفا ثم
قلبت الهمزة ياء لوقوعها بين الفين فكأنه توالى ثلاثة أمثال ويمكن دفع كلام هذا
البعض بأن المرفوض فى كلامهم اعلالان لذات حرفين لمقتض أصلى فيهما واعلال
قموعه لامر خارج كيقه المجزوم ولم يتغير فى قضايا وخطايا تغير ذاتى الا الياء
الثانية فانها قلبت ألفا بخلاف الياء الاولى فانه آل الامر الى تغييرها من
الكسر الى الفتح واما قلبها همزة وبقية الاعمال فهى وسيلة يؤيد ذلك النظر
فى ماء وشاء ويطدو يتد (قوله واستدل لكونها الخ) وقولهم كدت بالكسر لا يدل
على ان عينها ياء لاحتمال انه لبيان حركة العين كخفت (قوله قال الدماميني الخ) هذا
ككلام الشمني بعد مبنى على ان محل الطمع والاشفاق مفعول الفعل الواقع بعد
عسى أعني شيئا فكأنه قيل عسى أن تغزوا وعسى أن تقعدوا وانت خبير بأنه
مخالف للقاعدة والموافق لها ان محل الطمع والاشفاق هو المصدر الذى هو
فاعلها فى الآية لانها فيها تامة وعلى هذا فهى للاشفاق فى الموضعين المكنى به عن
تقبيح فاعلها أى أخاف أن تكرهوا شيأ هو خير لكم وهو الغزو وأخاف أن
تحبوا شيأ هو شر لكم وهو القعود أى ان تلك الكراهة قبيحة وان تلك المحبة
قبيحة فينبغى أن تحبوا ما كرهتموه وأن تكرهوا ما أحببتموه أو الباقى على حقيقته
لكنه معتبر بالنسبة لغير المحبين لذلك والكارهين كنبينا صلى الله عليه وسلم

أفعال المقاربة

وجاعته الضادقين أى خافوا من ذلك أى وقوعه ممن يقع منهم اه شيخنا ثم ان قوله
أى خافوا الخ يفيدان الاشفاق بمعنى التشفيق وقوله لكنه معتبر بالنسبة الخ غير
لازم ففى الامير على المغنى بعد نقله مانقله المحشى عن الدماميني والشمني مانصه ولك
أن تقول كلاهما للاشفاق فان كلا من كراهة الخير وحب الشر مكروه ثم هو
من الله بمعنى التشفيق والتخويف اه وسيأتى فى المحشى ان الاشفاق هو توقع
المخوف فالتشفيق هو الامر بالاشفاق فكانه يقول للمخاطبين النبى وأصحابه
اشفقوا أى توقعوا هذا الامر المخوف الذى حصل لغيركم أو يقول لمن يقع منه ذلك
اشفقوا أى توقعوا هذا الامر المخوف الذى يحصل منكم والله أعلم بأسرار كتابه
(قوله أى تغليب بعض أنواع الخ) أى وهو مجاز علاقته المجاورة وقوله من باب
تسمية الكل الخ لاينافى التغليب بل يجامعه الاان بيان علاقة المجاز فيه بماذكر
معترض بمانقله عن الناصر وقوله فتغليب أى بالمعنى العام المتحقق فى فرد غير
ماذكر فلا ينافى ان ماذكر تغليب أيضا اذ التغليب يوجد فيما اعتبر فيه التركيب
نحو ولله يسجد من فى السموات ومن فى الارض بناء على انه تغليب وانه اعتبر
الهيئة المجتمعة كما قيل بذلك وان ضعف هذا ولامانع من ابقاء المحشى على
ظاهره وان التغليب لايكون الافيما لم يعتبر فيه التركيب نحو القمرين والعمرين
ولله يسجد من فى السموات ومن فى الارض بناء على الظاهر من انه من باب الكناية
(قوله من الرجاء) الظاهر أن من تعليلية بدليل قوله لان رجاء الفعل الخ فليست صلة
المقاربة لانه مرجو بالفعل اه شيخنا (قوله لتقدير) الظاهر ان اللام للتعليل (قوله
يلزمه اقرب منه) أى لانه ماشرع فيه الابعد ان قرب منه (قوله لاتغليب أيضا) أى كما
انه لااطلاق لاسم الجزء على الكل أو كما انه لاتغليب على القول بأنه من اطلاق اسم
الجزء على الكل المردود فيما تقدم بناء على اجراء المحشى فيما تقدم على ظاهره
(قوله فخائر الخ) والتبادر من الاسم بالفاعل يأتى له فيه الكلام (قوله أى واخواتها
الآتية) هذا الاحتياج اليه بالنسبة لحرى لانه سيأتى فى قوله وكعسى حرى أى فى العمل
والدلالة على الرجاء بخلاف البقية فانه لم ينص على عملها حتى كرب واما قوله ومثل
كاد فى الاصح كربا فليس المقصود منه بيان العمل أيضا لانه يبعده قوله فى الاصح
اذلم يذكر وامقابل الاصح بالنسبة للعمل الا أن يقال ان مايأتى نص صريحا وتلويحا
فان ذكرها فى الباب يشير لعملها العمل المذكور قرينة على المحذوف هنا ومثل هذا

لا يعد تكرارا وقال شيخنا ليس مقصود المحشي ان في المتن اكتفاء بل هو ايضاح وبيان لما آل اليه الامر (قوله ويجاب أيضا الخ) هذا هو المرضي لما يرد على الاول انه يحتاج الى اثبات وروده ظرفا ومجرورا (قوله أي رجعت وكذا آيبا) أي راجعا وتمام البيت * وكم مثلها فارقتها وهي تصفر * وكم خبرية بمعنى كثير مبتدأ ومثلها بالجر تمييزها وفارقتها خبره وتصفر بالفاء مضارع صفر كتعب يتعب أي خلا أو مضارع أصفر كأكرم بمعناه أيضا (قوله أي من العذل) أي المذكور أول البيت وهو أكثرت من العذل ملحا دائما وصائما أي ممسكا عن خطابك أو استماع كلامك (قوله من المرفوع) لم يقل اسم عسى لما سيأتي ان هذا المرفوع مع كونه مبدلا منه لا يصح جعله اسم عسى لانه في نية الطرح فليس منظورا اليه فيكون المبدل منه مرفوعا بعسى وليس اسما ولانها لا اطرحه وعدم النظر اليه وسد البدل مسده واسما ولذا قال العلامة الامير على المغني أما سده مسد الثاني فظاهر واما الاول فلانه في نية الطرح وان كان مذكورا اه وهذا أمر بعيد لما يلزم عليه من عدم دخول هذا المرفوع في باب من أبواب المرفوعات ومن اعتبار سد شيء مسده مع وجوده وابحث المحشي فيه بما يأتي ولما يلزم عليه وكذا على ما يأتي من بحث المحشي من تخالف البدل والمبدل منه في الاعراب الا أن يقال معنى سد البدل مسد الجزأين أن أحدهما مجرد حلوله محلهما لان المبدل منه كالعدم أو محله وافادته فائدتهما أو فائدته وان لم يكن معربا باعراب ما سد مسده لانه معرب باعراب المبدل منه وعلى بحثه الآتي يكون المبدل منه اسم عسى المذكورة وان والفعل بدل منه سد مسد الخبر وكذا يقال في الآية فيكون كلامه الآتي مبنيا لا سد مسد الجزأين ولا يكون المبدل منه ليس اسم عسى وأول مفعولي تحسب وهذا كله مبني كما ترى على القول بأن البدل ليس على نية تكرار العامل اما على القول بأنه على نية تكراره فيقال ان المبدل منه اسم عسى المذكورة والبدل سد مسد جزأي عسى المقدرة ومسد الجزء الثاني لعسى المذكورة أو انه لا خبر للمذكورة قياسا على مسئلة الاشتغال الا أن يفرق وكذا يقال في الآية (قوله خواص الفعل) كقبول تاء التأنيث وتاء الفاعل وقوله قد رذلك أي الوضع للزمن وقوله ومنه أي من قولنا قدر (قوله لا يكفي في كون الخ) أي اذا استعمل في غير الموضوع له وضعا تقديريا (قوله وهو ممنوع كما يأتي) أي من أن خبر عسى لا يرفع الا ضميرا اسمها أو سببيه أي المضاف لضميره لكن

يرد عليه قوله عسى فرج يأتي به الله انه * له كل يوم في خليقته أمر
فان فاعل يأتي لفظ الجلالة وهو أجنبي من الاسم وانما حصل الربط بينهما بالهاء
من به فيقتضي ذلك انه لا يشترط السببي بالمعنى المذكور بل يكفي ملابسته للضمير
بأي وجه كالهاء من وراءه ويؤيد ذلك تجويز ابن اياز كما في التصريح جعل يكون تامة
ووراءه متعلقا بها فان فاعلها حينئذ هو فرج لا ضمير الاسم والجواب بأن اسم عسى
ضمير الشأن أو بأن خبرها محذوف تقديره يأتي الرافع لضمير الفرج تكلف لا داعي
اليه (قول الشارح ان تفنوا السيوف عن السل) أي تفنونا عن سل سيوفنا لكونكم
كالاموات حين الحرب لو تفنوا أنفسكم عن سل سيوفكم لشدة خوفكم منا
وانقيادكم لنا في ذلك الوقت (قوله أمر عارض فيها) لا ينافيه قول الشارح فيما
تقدم وضعت للدلالة على قرب الخبر الخ وهو تأويله (قوله لان هذا انما هو في أوشك
الخ) أي واما أوشك التي هنا فلا يظهر فيها ذلك الا اذا كانت الهمزة الاولى
في انتفاء همزة قطع فان قطعها مع فتح الكاف يقل الرجز للكامل مع ان الواقع
انها همزة وصل (قوله قصور) أي مع كونه لا يناسب ما جرى عليه الشارح (قوله
عروقا للنداء الخ) أي جماعة كالعروق في النهداء أي الكرم مصت التراب
لفقرها هذا على كلام العيني وعلى كلام السيد الحفني فللنداء متعلق بمصت أي
مصت تلك الفرس التراب لاجل ما فيه من النداوة والرطوبة لشدة عطشها
(قوله ويؤيده الجمع الخ) وعلى كلام الحفني يكون الجمع للتعظيم اشارة الى أن
عنقها لعظمه بمنزلة أعناق (قوله فتفسير البعض الخ) فيه ان نهاية ما في العيني قيل
وهو لا ينافي صحة غيره نعم لو عينه بأن الواقعة هي ما قال لاتجه اه شيخنا (قوله يجب
ان يعد منها شرع) أي لوقوع الجملة المضارعية بعد مرفوعها كثيرا مع تسلط
معناها على مضمون تلك الجملة فلا يقال يجب أن يعد منها ابتدأ نحو ابتدأ
زيد يتكلم لعدم كثرة وقوع الجملة المضارعية بعدها فاذا وقعت بعدها تكون حالا
فليتأمل (قوله قال نعم الخ) تقدم لك ما يتعلق به في باب كان فلا تغفل (قوله بنفس
مرفوعها) أي لا بالسببي (قوله لما ذكرنا) أي من وجوب تأنيث الفعل وذلك انه
لو أعمل كاد أو ينبغي في قلوب لاضمر ضميرها في أحد الفعلين وأنثه مع انه لم يؤنث ويلزم
أيضا رفع الخبر غير ضمير الاسم لو أعملنا الثاني تأمل (قوله نظر ظاهر) وجهه بأن
الفعل في الخبر لم يرفع ضمير الاسم الا أن يخص هذا الشرط بغير ضمير الشأن لان

جملة المضارع لكونها مفسرة له كأنها عينه وذلك أبلغ فى الربط وبأن خبر ضمير
الشأن تفسير له فلا يتأتى أن يقرب من الاسم اذ قرب شئ من شئ يقتضى التغاير
لا يقال يحتمل ان الدماميني قائل باضمار ضمير الشأن على انه فاعل بكاد التامة
فيكون محض تخريج للآية لانا نقول ضمير الشأن لا يرفعه الا الابتداء أو نواسخه
لانه لا يكون الا مبتدا فى الحال أو فى الاصل كما تقدم للمحشى لكن فى التوجيه
الثانى شئ لان كون خبر ضمير الشان تفسيرا له لا ينافى القرب اذ هو تفسير له
على وجه القرب أخذا من كاد كانه قيل يقرب ان الشأن هو كذا فهذا لا محذور
فيه وفى البيضاوى وأبى السعود جواز كون الضمير للشأن وعبارة الثانى
من بعد ما كاد يزيغ قلوب فريق منهم بيان لتناهى الشدة وبلوغها الى ما لا غاية
وراءها وهو اشراف بعضهم على أن يميلوا الى التخلف عن النبى عليه الصلاة
والسلام وفى كاد ضمير الشأن أو ضمير القوم الراجع اليه الضمير فى منهم وقرئ
بتأنيث الفعل وقرئ من بعد ما زاغت قلوب فريق منهم يعنى المتخلفين من المؤمنين
كأبى لبابة وأضرابه (قوله أى ربع مية) أى فى قوله

وقفت على ربع لمية ناقتى * فما زلت أبكى حوله وأخاطبه

(قوله أى السكر) وقد روى المكر بدل الثمل وهو الموافق لما بعده وهو

وكنت أمشى على رجلين معتدلا * فصرت أمشى على أخرى من الشجر

(قوله وعن خبرى عامل الخ) فى الدمامينى ان خبر عامل المبدل منه مقدر رافع لضمير
الاسم تقديره فى الاول كاد يكامنى وفى الثانى جعلت أثقل اه وهو لا ينافى
ما للمحشى لاحتمال انه معترف بذلك الا ان الخبر المذكور أغنى عن المقدر وما فى
الدمامينى بيان للاصل ويحتمل ان المحشى قائل بعدم التقدير وان المذكور يغنى عن
اعتبار خبر العامل المبدل منه مخالفا للشيخ الدمامينى تأمل (قوله محذوف) أى
يبلغ به هذا منظور فيه للظاهر والا فالصلة فى الحقيقة هى جملة يقال فيه المقدرة
وهى مشتملة على العائد وهو الضمير المجرور بفى نعم تقدير الضمير لتصحيح كون هذا
القول مقولا فى شأن مدلول هذا الموصول وكذا يقال فيما بعد (قوله وضع الظاهر)
أى الذى هو غاضرة الذى هو اسم للجارية التى عاد عليها ضمير تراها فمقتضى الاضمار
أولا أن يضمر ثانيا (قول الشارح اسم فاعل من كرب التامة) قد يقال مثله فى كاد
فى البيت الاول لاحتمال انه من كاد التامة أى بالذى أنا قريب من فعله ثم رأيت

سم نقله عن الحفيد وماذكره الشارح من ان الصواب ان كائنا في البيت الاول بالموحدة هو ماذكره الموضح ثم رجع عنه في شرح الشواهد الكبرى فقال والظاهر ما انشده الناظم أي وهو كائنا بالهمز وقد كنت أقتمدته على مخالفته وقد ذكرت ذلك في توضيح الخلاصة ثم اتضح لي ان الحق معه اه تصريح (قوله وقد يدفع هذا الجواب الخ) ان قرئ الجواب بالرفع وتجويز بالنصب مفعولا به كان تقوية للجواب وردا للتجويز و يكون المعنى انه يدفع التجويز عند المانعين لذلك في باب المبتدا المجيبين بما سبق فلا يجوز عندهم وان قرئ الجواب بالنصب مفعولا مقدما وتجويز بالرفع فاعله مؤخرا كان ابطالا للجواب لكن يرد عليه ان المجيب لا يقول بما قاله الاشموني لانه اما مبني على جواز تقدم الخبر الفعلي في باب المبتدا أو مشكل ان لم يكن مبنيا عليه اه شيخنا لكن سيأتي دفع اشكاله و يؤيد الثاني من الترديد عبارة المدابغي حيث قال فليتأمل فان هذا الجواب قد يدفعه تجويز تقدير ذلك أي الاسم الظاهر مبتدأ مؤخرا لكن لا يلزم موافقة المحشي له و يؤيد الاول منه الاشكال الآتي عن سم (قوله و يشكل على تجويزه الخ) لا اشكال الا ان كان المجوز من المتحرزين في باب المبتدا اه شيخنا وعلى ثبوت كونه من المتحرزين في باب المبتدا يجاب بان باب النواسخ يجوز فيه ما امتنع في غيره فيستثنى من قوله كذا اذا ما الفعل كان الخبرا كما نقله السيد البليدي عن الشيخ يحيي ولعل وجهه ان فعلية النواسخ انقصها كلافعلية (قوله فلعدم السماع) جزم المحشي بعدم السماع والذي في الحفني عن بعض المحققين التردد فيه حيث قال ان كان ذلك لعدم سماع غيره فذاك والا فالمانع من أن يقال الزيدان حرى أن يكتبا (قوله فقلت عساها الخ) تمامه * تشكى فآتي نحوها فأزورها * وكاس اسم امرأة وأصل تشكى تتشكى كذا في الشواهد ووجه دلالته لمذهب سيبويه دون مذهب الاخفش ظاهر وأما دلالته له دون مذهب المبرد فلانه لا يقال ان نار حقه أن يكون خبرا لعسى فجعل اسما لان خبرها لا يكون مفردا الا نادرا ولان خبرها بعد العكس يكون هو الضمير وهو مفرد الا ان يخص ندرة الافراد بغير حالة العكس وهذا الثاني لا يخص هذا المثال بل يجري في نحو عساه أن يقوم (قوله ومعناها اشتد) قال عدي

لولا الحياء وان رأسي قد عسى * فيه المشيب لزرت أم القاسم

أي قد اشتد (قوله أي كان حقه الخ) فاذا قلت عساني قائم فأصله أنا قائم فلما

اتصلت بها عسى جعل المبتدا الذي كان حقه أن يجعل اسما لعسى خبرا لها والخبر الذي كان حقه أن يجعل خبرا لعسى اسما لها قول الشارح كما في الحديث هو انكم تختصمون لدي فلعل بعضكم أن يكون ألحن بحجته من بعض فأقضي له وانما أقضي له بقطعة من النار معناه انه اذا ادعى اثنان بين يديه صلى الله عليه وسلم وزوق أحدهما كلامه وأظهر ان الحق معه بواسطة فصاحته مع انه مبطل في الواقع فحكم له النبي صلى الله عليه وسلم بالحق عملا بالظاهر لانه أمر أن يحكم بالظاهر والله يتولى السرائر كان حكم النبي له حكما عليه بقطعة من النار وقوله يا ابن الزبير هو لاعرابي من حمير يخاطب به عبد الله بن الزبير وبعده انفدن سيفنا افقيكا خلا فالما توهم من انه يخاطب نفسه ويقول يا ابن الزبير لطال ما عصيت الله ولم ترجع وطال ما اتعبتنا وانه تواضع منه (قوله وورد حذف المرفوع الخ) فيه ان الكلام في المرفوع والمنصوب بالفعل لا بالحرف كما قاله قبل وأي داع لا لتناس بالبعيد مع وجود علاك القريب (قوله بمعنى اتوقع الخ) نفسير القصار بتم ان تفسدوا ولو قال أو بمعنى اتوقع الخ وجعله معنى ثانيا لكان أولى وهذا التوقع باعتبار من عرف حالهم خلافا لما يفيده كلامه وفي البيضاوي فاذا عزم الامر أسند العزم وهو الجد الى الامر وهو لاصحابه مجازا وعامل الظرف محذوف أي خالفوا أو تخالفوا وقيل هو قوله فلو صدقوا الله على طريقة قولك اذا حضر في طعام فلو جئتني لأطعمتك أي فلو صدقوا الله فيما قالوا من الكلام المنبئ عن الحرص على الجهاد بالجري على موجبه لكان أي الصدق خيرا لهم وقيل فلو صدقوا في الايمان وواطأت قلوبهم في ذلك ألسنتهم وأيا ما كان فالمراد بهم الذين في قلوبهم مرض وهم المخاطبون بقوله تعالى فهل عسيتم الخ بطريق الالتفات لتأكيد التوبيخ وتشديد التقريع أي هل يتوقع منكم ان توليتم أمور الناس وتأمرتم عليهم ان تفسدوا في الارض وتقطعوا أرحامكم تناحرا على الولاية وتجاذبا لها والمعنى انهم لضعفهم في الدين وحرصهم على الدنيا أحقاء بأن يتوقع ذلك منهم من عرف حالهم ويقول لهم هل عسيتم اه بايضاح وحذف (قوله وجعله كثير الخ) هذا هو الاولى ليكون لهذا المشهور وجه ومحصله على هذا ان معنى كاد زيد يفعل انه لم يفعل وعليه قوله تعالى يكاد زيتها يضيء أي انه لم يضئ ومعنى ما كاد زيد يفعل انه فعل أي لم يقتصر على مقاربة الفعل بل فعل وعليه قوله تعالى فذبحوها وما كادوا يفعلون أي انهم فعلوا

بدليل انه بحذوها والا تناقض وجرى على ذلك الشيخ العراقي في فرع من الفقه فقال في فتاويه لو قال لامرأته ما كدت أطلقك يكون اقرارا بالطلاق فيحكم عليه بالوقوع نقله ابن السبكي في نظائره وقوله فالشق الاول وهو ان اثباتها نفي مسلم وقوله والثاني وهو ان نفيها اثبات غير مسلم أي كما يدل عليه قوله تعالى لم يكد يراها وقوله لم يكد رسيس الهوى من حب مية يبرح * اذ المقصود نفي الرؤية ونفي البراح وهكذا جميع استعمالات العرب وأما الآية فيجاب عنها بما في الشارح الا ان يقال ان الشق الثاني مفروض فيما اقترن به قرينة كالآية (قوله وقد يمنع الاستلزام) أي بان من حصل منه الفعل ملتبس به حتى قاربه فالقرب حاصل مع التلبس وان كان لا يقال ذلك عرفا كما تفهمه عبارة المغني (قوله ويمكن حمل الاول على هذا) أي بأن يقال ان مراده يستلزم انتفاءه عرفا (قوله وعلى الشئ الثابت الخ) على هذا جعل اضافته للهوى بيانية وعليه فقول الشارح لم يقارب حتى لا يشير لخصوص أول احتمالي من البيانية (قوله أل في المبتدا) والخبر هذا على ما في بعض نسخ الشارح من قوله وترفع الخبر اما على ما في بعض آخر من قوله وترفع خبره فيقال أل في المبتدا او الاضافة في خبره للجنس تأمل (قوله كالطلبي والانشائي) لعل وجهه ان التأكيد لا يكون الا فيما يتأتى فيه الانكار والشك والطلب والانشاء ليسا كذلك لكن لبحث فيه مجال اذ التوكيد انما هو لنسبة الخبر للاسم لا للنسبة الواقعة في الخبر الطلبي أو الانشائي وكلام من المتمني والمترجي لا بد أن يكون مستقبلا ومدلول الطلب والانشاء واقع في الحال ودافع التوهم صريحا انما هو الخبر لا الطلب والانشاء وخبر كان مفرد يصح التشبيه وبناه على ما يأتي ولك توجيه آخر بأن ان وأخواتها انما عملت بالحمل على كان وخبرها لا يكون طلبيا أو انشائيا والفرع لا يزيد على الاصل فليحرر (قوله ان جاء تي نعم وبئس) أي وشبههما بدليل ذكر الآية الثانية (قوله ولم يجعلوهما للانشاء) أي لم يجعل استعمالهما الغالب ذلك كما يدل على ذلك قوله بعد أو جعلهما واردين الخ (قوله ينبغي أن يستثنى الخ) بوجه الاستثناء بأنه ليس المقصود من ان حينئذ التوكيد بل الاهتمام بما بعدها لكن هذا التوجيه للممنوع ولا يقال نظيره في ان المشددة (قوله وحذف أحدهما الخ) من حذف الخبر لدليل قوله سلوه برفق هل جنيت جناية * فان قال اني فاسألوه عسى يعفو (قوله يحكيك قادمة) الجزء الثاني على هذا مفعول به فقول المحشي أولا بأن الجزء

ان واخواتها

الثاني حال أي مثلا (قوله لئلا يلزم الاخبار الخ) فيه ان الخبر التشبيهي لا يشترط فيه التطابق بدليل انك تقول كأن هند رجلان أي هي تشبه الرجلين في القوة لا يقال يلزم تشبيه الاثنين بالواحد لانا نقول لا مانع منه على ان هذا حاصل معنى تقديره كان اذ معنى كان يشابهان (قوله غير مناسب) قد يقال المراد بالخفة قلة مسافة ما بين القدمين اللازم لها خفة نقل القدم عادة والضم الذي قاله الجماعة مناسب خصوصا وفيه السلامة من ارتكاب الضرورة (قوله أي الاضمار) في الامر على المغني أي الفرس (قوله بدليل جواز الخ) فتقول علمت ان زيدا قائم وعمرو بالرفع لان ان ومعمولها وان كانت في قوة كلمة فيكون العطف على الاسم كالعطف على جزء الكلمة الا انها لما كان أصلها المكسورة التي يكون ما بعدها باقيا على جمليته مراعى فيه معنى الابتداء جاز العطف لكن سيأتي ان جواز العطف بعد المفتوحة اذا كان حكم الجملة باقيا بان تقدمها علم كما تقدم أو ما في معناه نحو وأذان من الله ورسوله الى الناس يوم الحج الاكبر ان الله بريء من المشركين ورسوله لان الجملة حينئذ قائمة مقام المفعولين وهما بحسب الاصل جملة أحدهما مسند اليه والآخر مسند فان لم يكن حكم الجملة باقيا لم يجز العطف على اسمها بالرفع نحو أعجبني ان زيدا قائم وعمرو لانها ليست في حكم المكسورة وارادة الاصل بعيدة لانها في موضع مفرد من كل وجه وسيأتي بيان ذلك عند قوله وألحقت بان لكن وان (قوله وقد أسلفنا الخ) ولك دفعه عن العلة الثانية بان ما واخواتها لما قلبت الاثبات الى النفي كانت أقوى من هذه فصارت كالاصل فروعي فيها ما روعي فيه أو بان العلة مجموع الامرين ولا ترد ما واخواتها لفقد الجزء الاول بما ذكره المحشي والثاني بمفرده لا يقتضي الحكم اه شيخنا ويؤخذ من الاول دفعه عن العلة الاولى أيضا بغير ما سلكه المحشي بان يقال لم ينبه على الفرعية تنبيها على انها في حكم الاصول بسبب القلب المذكور ويعكر على قوتها بسبب القلب ما يأتي عن سم من ان هذه الحروف أقوى لمشابهتها الافعال لفظا من حيث كونها على ثلاثة أحرف فصاعدا ومبنية على الفتح ومعنى لانها بمعنى أكدت وشبهت وتمنيت الخ ولانها مشبهة بفعل متصرف وهو كان وما مشبهة بفعل جامد وهو ليس والفعل المتصرف أقوى وبدليل جواز تقديم الخبر اذا كان ظرفا أو جارا ومجرورا هنا وامتناعه هناك الا ان يقال ان ما واخواتها أقوى

من هذه الجهة فلا ينافي قوة هذه الحروف من جهة أخرى وقد اعتبرت العرب الجهتين بعد ذلك (قوله على الصحيح) مقابله انهما التوكيد الايجابية فقط وأما السلبية فتوكيدها بلا التبرئة ورد بقوله تعالى ان الله لا يظلم الناس شيئا وله ان يجيب بان مثل هذه الآية معدولة المحمول (قوله بنفي ما يتوهم ثبوته نحو زيد شجاع فانه يتوهم منه ثبوت الكرم فتنفيه بقولك لكنه ليس بكريم وقوله أو باثبات الخ نحو ما زيد شجاع فانه يتوهم منه نفي الكرم فتثبته بقولك لكنه كريم ولم ينظر وا في المثال الاول لكونه يتوهم فيه نفي البخل فتثبته بقولك لكنه بخيل و في الثاني لكونه يتوهم فيه ثبوت البخل فتنفيه بقولك لكنه ليس بخيل نظرا الى ان المناسب توهم النفي من السلبي والثبوت من الايجابي ولم ينظر وا أيضا لكون المتوهم ثبوت الكرم في المثال الاول ينفي بقولك لكنه بخيل اذ ثبوت البخل نفي للكرم لزوما ولكون الكرم المتوهم نفيه في المثال الثاني يثبت بقولك لكنه ليس ببخيل لزوما لان المراد النفي والاثبات الصريحان لا اللزوميان فاندفع ما يقال ان أحد الشقين يغني عن الآخر (قوله وهو جعل نفيه بالجر الخ) فيه ان هذا لا يصح التعريف لانه يصير المعنى عليه أو برفع ما يتوهم ثبوت نفيه أي حصول نفيه وهو فاسد لانك اذا قلت ما زيد شجاع وتوهم منه السامع ثبوت نفي الكرم لا تستدرك عليه برفع الكرم الذي يتوهم ثبوت نفيه بل باثبات الكرم المذكور انما الصحيح اما عطفه على ثبوت مقدر قبل ما والضمير لما بقطع النظر عن الثبوت متعلق الصلة بل بملاحظة النفي ويصير المعنى أو برفع نفي ما يتوهم نفيه لكن رفع النفي ضمنا بالاثبات صريحا أو عطفه على ثبوت المذكور مع تقدير مضاف قبل ما أي أو برفع نفي ما يتوهم نفيه ورفع النفي اثبات والمقصود الرفع ضمنا على ما تقدم أو جعل محط الرفع الصلة أعني توهم الثبوت أو توهم النفي أي تعقيب الكلام بازالة توهم ثبوت ما يتوهم ثبوته أو بازالة توهم نفي ما يتوهم نفيه (قوله كذا في حاشية البعض) هي طريقة في التوحيد لكن الاحسن ما سلكه المحشي وعليه فلعل مستعارة لتقبيح الخبر عقلا وشرعا ومحل اختصاصها بالممكن اذا كانت باقية على أصلها (قوله باعتبار حال المخاطبين) فيه انه لا يطرد اذ لا يظهر في لعلكم تتقون ونحوه (قوله وفيه نظر ظاهر) لانه ان أريد الوقوع بالفعل فالغالب خلافه وان أريد الاخبار بانه يقع ورد عليه انه يلزم الخلف في نحو لعلك تارك بعض ما يوحى اليك ولعله يذكر أو يخشى ولانه

لا مانع من انه صلى الله عليه وسلم قد يكون غير واثق بحصول الشئ فيترقبه (قوله لعل
موضوعة الخ) المشهور ان لعل مشتركة بين أمرين متقابلين هما الترجي والاشفاق
وعلى هذا جرى الشارح والذى حققه الرضى ان معناها الترجي وهو ارتقاب شئ
لا وثوق بحصوله ويدخل فى الارتقاب المذكور الطمع والاشفاق فالطمع ارتقاب
أمر محبوب والاشفاق ارتقاب أمر مكروه وكلام التفتازاني يميل اليه (قوله من
المتكلم) نحو لعلى أبلغ الاسباب ولعل الله يرحمني وهذا هو الاصل الشائع
فى الاستعمال لان معانى الانشا آت قائمة به (قوله من المخاطب) أى تنزيلا له
منزلة المتكلم فى التلبس التام بالكلام الجارى بينهما نحو لعله يتذكر أو يخشى
وهو مرتبط فى المعنى بقوله اذهبا الخ والمعنى باشرا الأمر بانفسكما على رجائكما
وطمعكما ان هذا الامر يثمر ولا يخيب سعيكما وانما أمرهما مع الرجاء ليجتهدا
ويجدا فيه لانه شأن الراجى بخلاف من أيس من شئ فانه لا يجد فيه ولا يباشره
مباشرة تامة عن صميم قلب والفائدة فى ارسالهما والمبالغة عليهما فى الاجتهاد
المأخوذة من قوله لعله الخ مع علمه بأنه لا يؤمن الزام الحجة وقطع المعذرة واظهار
ما حدث فى تضاعيف ذلك من الآيات والتذكر للتحقق والخشية للتوهم فالمعنى
باشراه على رجائكما تحقق فرعون صدقكما فيتذكر ويتعظ أو توهمه فيخشى ولذا
قدم الاول كأنه يقول ان لم يتحقق صدقكما ولم يتذكر فلا أقل من أن يتوهم فيخشى
وهذا هو ما جرى عليه البيضاوى وهو أولى من جعلها للتعليل كما صنعه الشارح
تبعا للتسهيل اذ لا حاجة للعدول عن الاصل مع امكانه على انه سيأتى عن الزمخشرى
انه غلط (قوله من غيرهما) نحو قوله تعالى فلعلك تارك بعض ما يوحى اليك
بناء على ان المعنى انه بلغ بك الجهد فى تبليغهم الى أن صار رواية يتوقعون منك ترك
التبليغ لبعض ما أوحى اليك وقيل انها لأمر النبى صلى الله عليه وسلم بالتوقع
والمقصود من أمره بتوقعه لما لا يقع تحريضه على تركه وتهييج داعيته اليه كما أشار
اليه فى الكشاف وقيل انها للتبعيد كما تقول العرب لعلك تفعل كذا لمن لا يقدر عليه
فالمعنى لا تترك وقيل انها للاستفهام الانكارى وفى أبى السعود بعد ذكره ان
التوقع قد يكون من المتكلم وقد يكون من المخاطب ما نصه وقد يعتبر تحققه بالقوة
بضرب من التجوز ايذانا بأن ذلك الامر فى نفسه مئنة للتوقع متصف بحيثية مصححة
له من غير أن يعتبر هناك توقع بالفعل من متوقع أصلا انتهى وجعل من ذلك لعلكم

تتقون فانه يصح فيه اعتبار تحققه بالقوة والجملة حال من مفعول خلقكم وما عطف عليه أى خلقكم واياهم حال كونكم جميعا بحيث يرجو منكم كل راج ان تتقوا فانه سبحانه وتعالى لما براهم مستعدين للتقوى جامعين لمباديها كان حالهم بحيث يرجو منهم كل راج ان يتقوا لا محالة وهذه الحالة مقارنة لخلقهم وان لم يتحقق الرجاء قطعا (قوله للاطماع) أى ايقاع الغير فى الطمع فى أمر محبوب تميل اليه النفس نحو لعلكم تفلحون فان المقصود اطماعهم وترغيبهم فى الفلاح الذى تميل اليه نفوسهم بخلاف نحو لعلكم تشكرون ولعلكم تتقون فان التكاليف شاقة على النفس فلا تتوقعها وترغب فيها فلا يأتى فيها الاطماع (قوله وانه يجزمه الخ) أى انه لا فرق بين اطماعه فى شئ وبين جزمه باعطائه لاقتضاء كرمه ذلك (قوله ولما كان مابعدها الخ) بيانه كما يؤخذ من عبد الحكيم نقلا عن التفتازانى فى حاشيته على الكشاف انه لما كان مابعد لعل الاطماعية قطعى الحصول صالحا لأن يكون غرضا مما قبلها زعم ابن الأنبارى وجماعة من النحو يين ان لعل قد تكون بمعنى كى حتى حملوها عليه فى كل موضع امتنع فيه الترجى سواء كان اطماعيا كما فى نحو لعلكم تفلحون أولا كما فى نحو لعلكم تشكرون لعلكم تتقون ورده الزمخشرى بأنها لا تصلح لمعنى العلية اذ لم توضع لذلك ولا علاقة مصححة بينه وبين معناها الحقيقى حتى يكون مجازا فعدم صلاحها لهذا المعنى بمقتضى قواعد الاستعمال يأباه أى يابى هذا المعنى وهو كونها بمعنى كى التعليلية ومحصله ان منشأ غلط ابن الانبارى ومن معه انه لما كان مابعد لعل الاطماعية صالحا للعلية توهموا انها مستعملة فى التعليل ولا شك انه باطل اذ مجرد صلاحية مابعدها لذلك لا يصحح كونها للتعليل بل لابد من اثبات وضعها له أو بيان علاقة مصححة بين معناها الحقيقى و بينه غاية الامر انه يرجع المعنى الحاصل بعد ربطها بما قبلها الى التعليل وأين هذا من ذاك ويؤيد هذا قول السيد فى شرحه على المفتاح قد وقع فى عبارتهم ان معنى لعلكم تتقون كى تتقوا فتوهم بعضهم ان لعل هنا بمعنى كى وليس بشئ بل ماذكروه بيان للمعنى الحاصل من كيفية ربط لعل بما قبلها بعد الاستعارة التى حققناها وبين وجه كونه ليس بشئ بقوله اذ لم يثبت كون لعل بمعنى كى حقيقة ولا مناسبة مصححة للتجوز كما بين الارادة أو الطلب والترجى ووجه كونه بيانا الحاصل المعنى بأنه اذا أراد منهم الاتقاء كان هذا هو الباعث على خلقهم فقد ظهر من كلامه ان جعل لعل بمعنى كى

حقيقة أو مجازا غير صحيح وانه بعد استعارتها للارادة أو الطلب يؤول المعنى الى التعليل وفرق بين أن يستعمل اللفظ فى شئ وبين أن يعود حاصله اليه بعد استعماله فى معناه لكن فيه مخالفة لما تقدم من جهة ما نشأ منه الغلط اذ المنشأ على الأول هو انه لما كان ما بعد لعل الا طماعية الخ وعلى هذا هو ما وقع فى عباراتهم من ان معنى لعلكم تتقون كى تتقوا الخ واستعمال لعل فى الارادة مبنى على مذهب المعتزلة من جواز تخلف المراد عن الارادة (قوله اما كونها ليست للاشفاق الخ) بقى عليه كونها الترجى غير المتكلم والمخاطب ولعله لم يذكره لظهور انتفائه لظهور رتا ما اذ لم يقع ترج من غيرهما (قوله فلانهم لم يكونوا الخ) ولا يجوز جعلها حالا مقدرة لان المقدر والمنوى حال الخلق التقوى لا رجاؤها قال الله تعالى وما خلقت الجن والانس الا ليعبدون اه عبد الحكيم وعلى جعلها حالا منوية فالمقدر والمريد هو الله تعالى والمعنى مقدرا تقواكم بصيغة اسم المفعول وهذا كله مبنى على انها حال من مفعول خلقكم كما رجحه الزمخشرى اما على جعلها حالا من فاعل اعبدوا أى اعبدوا ربكم راجين أن تنتظموا فى سلك المتقين الفائزين بالهدى والفلاح فتكون لعل الترجى المخاطبين ورجح هذا الوجه البيضاوى تبعا لكثير من المفسرين وتمام الكلام عليه يعلم من مواده (قوله والتقوى ليست كذلك) أى لانها فعل المخاطبين والذى يطمع فيه انما يكون من جهة المتكلم وهذا بحسب الظاهر فان نظر للحقيقة وانها بتوفيق الله لم يصح كونها للاطماع أيضا لانها من الأفعال التكليفية الشاقة (قوله لحالة شبيهة بالترجى الخ) أى فالاستعارة تمثيلية بأن شبهت الصورة المنتزعة من حاله تعالى بالقياس الى العباد فى انه مكنهم من التقوى وطلبها منهم ووضع فيهم زمام الاختيار بحيث يتأتى منهم الفعل والترك فيكون حالهم مترددا بين الامرين الفعل والترك مع ترجح جانب الفعل بصورة حال المرتجى بالقياس الى المرتجى منه فى انه ترجى منه الفعل القادر عليه وعلى تركه مع رجحان جانب الفعل واستعير اللفظ الدال على الصورة المشبه بها غاية الامر انه اقتصر على ما هو العمدة فيه وهو كلمة لعل (قوله لتردد) هو باللام لا بالكاف خلافا لما فى بعض النسخ (قوله أو مجاز فى الطلب) أى بالاستعارة التبعية بان شبه الطلب الكلى بالترجى الكلى بجامع تعلق كل منهما بمن يتأتى منه الفعل والترك مع رجحان جانب الفعل فسرى التشبيه من الكليين للجزئيين اللذين هما طلب التقوى منهم بعد اجتماع أسبابها

ودواعها والترجي المخصوص فاستعيرت لعل من الثاني للاول وقد ذكروا احتمال كون الاستعارة بالكناية بان شبهت ذواتهم بمن يرجى منه التقوى وحذف واثبت بعض لوازمه وهو الرجاء (قوله عند من لا يمنع تعليل الخ) اشتهر ان أفعاله تعالى لا تعلل بالاغراض عند الاشاعرة خلافا للمعتزلة لكن قال صدر الشريعة أفعاله تعالى معللة بمصالح العباد عندنا مع انه لا يجب عليه الاصلح وقد أبعد عن الحق من قال انها غير معللة بها فان بعثة الانبياء لاهتداء الخلق فمن انكر تعليل بعض الافعال لا سيما الاحكام الشرعية كالحدود فقد أنكر النبوة ولذا كان القياس حجة وأما الوقوف على ذلك في كل محل فلا يلزم والحق ان الخلاف في هذه المسئلة لفظي فان فسرت العلة والغرض بما يتوقف عليه ويستكمل به الفاعل امتنع ذلك في حقه تعالى وان فسرت بالحكمة والثمرة المترتبة على الفعل فلا شبهة في وقوعها كما قيل من عرف الله أزال التهمه * وقال كل فعله لحكمه

(قوله كانت للظن الخ) خالف فيه الرضي فقال انها للتشبيه في ذلك أيضا والمعنى في كان زيدا قائم كان زيدا شخص قائم فتغاير المشبه والمشبه به الا انه لما قام الوصف مقام الموصوف وجعل الاسم بسبب التشبيه كأنه الخبر بعينه صار الضمير من الخبر يعود على الاسم لا على الموصوف المقدر كما تقول كأني أمشي وكأنك تمشي والاصل كأني رجل يمشي وكأنك رجل يمشي فالضمير بحسب الاصل كان غائبا تابعا لمرجعه المحذوف ثم تبع الاسم في التكلم والخطاب قال عبد الحكيم ولا يخفى ما فيه من التكلف اذ مقصود القائل من كان زيدا قائم افادة الظن بقيامه لا تشبيهه برجل قائم اه والظاهر انه لا يطلق القول في ذلك بل يعول على القرائن المفيدة للظن أو التشبيه أو التقريب أو التحقيق (قوله والشيء لا يشبه بنفسه) في همع الهوامع ان الشيء يشبه في حالة بنفسه في حالة أخرى فاذا قلت كأن زيدا قائم كأنك شبهت زيدا وهو غير قائم به قائما وانه يجوز ان التقدير كأن هيئة زيد هيئة قائم (قوله أولى ما قيل الخ) عبارة المغني الرابع أي من معاني كأن التقريب قاله الكوفيون وحملوا عليه كأنك بالشتاء مقبل وكأنك بالفرج آت وكأنك بالدنيا لم تكن وبالآخرة لم تزل وقول الحريري كأني بك تنحط أي تنحدر من علو الى أسفل وقد اختلف في اعراب ذلك فقال الفارسي الكاف حرف خطاب والباء زائدة في اسم كان وقال بعضهم الكاف اسم كان وفي المثال الاول حذف مضاف أي كأن زمانك مقبل بالشتاء ولا حذف

فى كأنك بالدنيا لم تكن بل الجملة الفعلية خبر والباء بمعنى فى وهى متعلقة بتكن وفاعل تكن ضمير المخاطب وقال ابن عصفور الكاف والهاء فى كأنك وكأنى كافتان لكان عن العمل كما كفتها ما والباء زائدة فى المبتدا وقال ابن عمرون المتصل بكان اسمها والظرف خبرها والجملة بعدها حال بدليل قولهم كأنك بالشمس وقد طلعت بالواو ورواية بعضهم ولم تكن ولم تزل بالواو وهذه الحال متممة لمعنى الكلام كالحال فى قوله تعالى فما لهم عن التذكرة معرضين وحكى وما بمعناها فى قولك ما زلت بزيد حتى فعل وقال المطرزى الاصل كأنى أبصرك تحط وكأنك تبصر الدنيا لم تكن ثم حذف الفعل وزيدت الباء اهـ وقوله الحريرى اعلم ان الحريرى فى حدود الخمسمائة فضمير حملوا للنحاة السادق بمن تأخر عن الحريرى أو المراد مثل قول الحريرى وقوله الكاف حرف خطاب قياسه ان الباء فى كلام الحريرى حرف تكلم وقوله وقال بعضهم الخ هو لا يظهر فى كلام الحريرى وقوله وقال ابن عمرون الخ ورفع مقبل عليه لانه خبر لمحذوف والجملة حال والباء للملابسة اهـ أمير (قوله أى تلحى) أى فهو مضارع لحيت الرجل بفتح الحاء أى الحاء اذا لمته (قوله كأنك تبصر بالدنيا الخ) أى وكان باقية على معنى التشبيه أى أنت فى هذه الحالة تشبه من يرى الدنيا غير كائنة والاصل كأنك رجل يبصر هكذا اختار الرضى نظير ما سبق عنه وبهذا تعلم ما فى كلام المحشى من ايهام خلاف المراد (قوله كما فى قوله تعالى فبصرت به الخ) وعلى هذا فالباء أصلية لان فعل بالضم وما تصرف منه لازم (قوله من التأويل هذا) أى بأن يجعل الفعل شاملا للواجب والجائز والسد شاملا للازومى وغيره (قوله وكان عليه ان يزيد الخ) قال بعضهم فيه ان كلام الشارح بصدد تصوير سد المصدر مسدها وليس هذا منه فليس داخلا حتى يحتاج لاخراجه اهـ وفيه نظر اذ تفسير السد تصويره كالتعريف وبترك هذا القيد يتناول وقوع انه قائم فى المثال المذكور ونحوه موقع المفعول مع انه ليس من السد فيكون غير مانع اهـ شيخنا (قوله لعدم الرابط) فيه انه لا حاجة للرابط لان المعتقد مضمون الجملة فهو من الجمل التى هى عين المبتدا فى المعنى اهـ شيخنا وهو مبنى على ما تقدم له من ان المراد بكون الجملة عين المبتدا أن يكون المبتدا مفردا مدلوله لفظ الجملة أو مضمونها فالاول نحو حديثى زيد قائم والثانى نحو قل هو الله أحد أى الشأن والحال هو الاحدية ويلزم عليه سد المصدر الذى هو المضمون مسد ان المكسورة

مع بعد واتها أمع ان هذا من خواص ان المفتوحة فالحق انه لم يقصد في ذلك المضمون
فتم ما قالوه (قوله اعتقاد بكون الخ) برفع كون خبرا عن اعتقاد (قوله لاختلاف
الضمير الخ) بيانه أن الضمير على الفتح يكون راجعا بحسب الظاهر للاعتقاد
الواقع مبتدأ مع انه بحسب الحقيقة راجع لاعتقاد آخر كاعتقاد الوحدانية مثلا
وهو غير الاعتقاد الواقع مبتدأ اذ الاعتقاد الواقع مبتدأ هو كون اعتقاد الوحدانية
حقا فهو بمعنى المعتقد (قوله غير الاعتقاد الخ) أي بحسب الحقيقة (قوله لان هذا)
أي لاعتقاد الواقع مبتدأ (قوله هو المتعلق) فيه ان الاعتقاد الواقع مبتدأ لم يتعلق
بالكون بل هو عينه كما علمت الا ان يقال المراد بتعلقه به ارتباطه به على وجه العينية
أو تعلقه به قطع النظر عن تأويله بالمعتقد أو المراد ان الاعتقاد الذي هو في ضمن
الاعتقاد الذي بمعنى المعتقد هو المتعلق (قوله بكون ذلك) أي الاعتقاد الواقع عليه
الضمير (قوله فاحكم بأنها مكية) فيه انه انما يلزم كون الآية مكية لا السورة لان
من السور ما نزل آيات منه بمكة وآيات منه بالمدينة قال عطاء بن أبي مسلم كان اذا
نزلت فاتحة سورة بمكة كتبت مكية ويزيد الله فيها ما شاء بالمدينة قاله الشمني قال
الامير ولك ان تقول لا يرد اعتراضه لان قصد هؤلاء الجماعة بقولهم فاحكم بأنها
مكية فاحكم بأنها نزلت بمكة قبل الهجرة للمدينة لان ذلك زمن العتو ومعنى نزلت
افتتح نزولها لان ذلك كاف في كونها مكية كما قال ولا شك ان كون آية من السورة
نزلت بمكة يلزمه افتتاح نزول تلك السورة بمكة قطعا فتدبره اه وقوله قبل الهجرة
الظاهر انه تفسير لقوله بمكة اذ الارجح من خلاف كثير ان المكي ما نزل قبل الهجرة
ولو في غير مكة وان المدني ما نزل بعد الهجرة ولو في مكة أو عرفة كما في حاشية الجمل
وقوله افتتح نزولها أي ان أول ما نزل منها نزل بمكة وان لم يكن هو الاول بعد الترتيب
وقوله لان ذلك كاف الخ أي المدار في كون السورة مكية نزول آية منها بها وان لم تكن
هي الاول بعد الترتيب وقوله يلزمه افتتاح نزول الخ أي ان أول ما نزل منها نزل بمكة
وان لم يكن هو أول السورة بعد الترتيب ولا يخفى ان كلام الشمني مبني على ان معنى
قول عطاء كان اذا نزلت فاتحة سورة الخ انه اذا نزلت آية منها هي أول بعد الترتيب
وحينئذ فلا لزوم لاحتمال ان أول السورة نزل بعد الهجرة بعد نزول آية منها بمكة
(قوله لان أكثر ما نزل التهديد الخ) فيه نظر لان لزوم المكية انما يكون عن
اختصاص العتو بها لا عن غلبته على أنا لو سلمنا اختصاص العتو بمكة نقول

لا مانع من كون آية كلا أو سورتها نزلت بالمدينة زجرا لاهل مكة عن عتوهم السابق على نزول الآية وأجاب العلامة الامير عن الاول نقلا عن القارى بأن لعل هذا القائل أراد الغالب كما قال بعضهم خطاب يا أيها الناس لاهل مكة ويا أيها الذين آمنوا لاهل المدينة (قوله وقال أبو حاتم الخ) كل من الكسائى وأبى حاتم والنضر بن شميل قائل بان معناها الزجر وانها تكون لغيره فى بعض المواضع واختلفوا فى الغير فقال أبو حاتم انه معنى الا الاستفتاحية وقال الكسائى انه معنى حقا وقال النضر انه معنى أى الجوابية كذا فى المغنى (قوله مخالف للاصل) فان الاصل عدم الاشتراك خصوصا اذا تباين نوعا المعنيين (قوله علة لبنائها) كقول الرضى علة بنائها مشابهتها لفظ الحرفية (قوله وخرج التنوين الخ) المخرج هو الزمخشرى ومحصله ان الزمخشرى جعل التنوين بدلا من حرف الاطلاق المزيد فى رأس الآية كقواريرا وحرف الاطلاق يبدل تنوينا للتغنى بالغنة كما فى قول الشاعر

اقلى اللوم عاذل والعتابن * وقولى ان أصبت لقد أصابن

الا انه وصل بنية الوقف هذا هو المراد خلافا لما يتوهم من عبارة الهمع واعترض كلام الزمخشرى بان كلا فيه ألف أصلية فلا مساغ لحرف الاطلاق فيها الذى يبدل نونا بخلاف قوارير الا ان يتكلف حذف الاصلية أو المراد انها مبدلة من شبيه حرف الاطلاق وذكر الزمخشرى وجها آخر بناء على ان القراءة لا يلزمها التوقيف وهو ان صاحب القراءة ممن تطبع برواية الشعر ومرن لسانه على صرف غير المنصرف (قوله من حرف الاطلاق التعبير به فى القرآن لا يخلو من شئ فانه غالب فى الشعر اه أمير (قوله ثم وصل الخ) أى لان ابدال حرف الاطلاق نونا انما يكون فى الوقف للتغنى بالغنة اه أمير (قوله من خبر) أى ان جعلت ان ومعمولاها مبتدأ وقوله أو فعل أى ان جعلا فاعلا لفعل محذوف (قوله وهو ممتنع مع ان) أى التأويل ممتنع مع ان (قوله وان كان للبحث فيه مجال) أى لانه يقال ما الفرق بين التأويل مع ان حيث قلتم بامتناعه وبين التأويل مع المصدر الصريح أو المؤول بسبب ان المصدرية الناصبة للمضارع مثلا حيث قلتم بجوازه (قوله من غير تأويل) أى أصلا أى لاشتمال ما بعد الحرف المصدرى على المسند والمسند اليه والنسبة بخلاف المصدر الصريح لا يخبر به عن الذات الا مع التأويل لعدم الاشتمال المذكور وما تقدم من التأويلات فى نحو عسى زيد أن يقوم انما هو على غير ما نقل

عن السيد كما تقدم للمحشي فافهم (قوله في بعض التراكيب) أي الواردة عن العرب نوعا (قوله وقد مثل الشارح لهما) فيه انه لم يمثل الا للاول نعم امثل للثاني في المفهوم (قول الشارح اتقول انك الخ) تمامه * وقد استبحت دم امرئ مستلم * وقوله ما أعطياني أي الخليلان في قوله

دع عنك سلمى اذ عزمطلها * واذكر خليليك من بني الحكم

وقوله واني لحاجزي كرمي أي مانعي من أن آخذ منهما أو أسألهما زيادة على ما يكفيني (قوله والكسران في الآية الخ) يقال نظيره في الآية الاولى والبيت (قوله و يتعدى الى مفعولين الخ) وعلى هذا فالمرفوع في أرى فاعل لا نائب فاعل (قوله جعلني الخ) هذا تأويل بالمآل اذ اصل معناه أعلمني والاعلام هنا بالاخبار والاخبار يفيد الظن أي جعلني ظانا باخباره اه شيخنا (قوله لكن في شرح المرادي الخ) وعلى هذا فالمرفوع أرى نائب فاعل (قوله كذلك أي مبنيا للمفعول متعديا الى ثلاثة (قوله ونافع ممن فتح الخ) أي لان الكسر لكونه الاحسن في القياس لا يحتاج لائتناس بسبق مثله (قوله ولابد في كل حال الخ) فيه ان قولك أفضل الناس بكر صحيح ولا يحتاج الى تأويل أل بالعهدية بل المراد الاستغراق وكذا هنا انما يقال مصدوق خبره والخبر نعم الداعي الى هذا اشتراط كون القائل واحدا اه شيخنا وفيه انه حيث كان مصدوق خبره والخبر كان فاعل القول الواقع عليه المبتدا هو فاعل القول المخبر به عن ان فلا يكون الداعي ما ذكره ولك تصحيح كلام المحشي بان مقصوده انه لابد من جعل أل للعهد ليتحقق صدق التركيب والا كان كذبا اذ خير القول ليس هو خصوص حمد المتكلم اذ من الخير حمد الانبياء والاصفياء والتهليل بل ما ذكر أعلى فقوله بخاص عن عام أي بواحد عن متعدد وان كان اصدق الاخبار بذلك لطريق آخر غير جعل أل للعهد كالمبالغة (قوله أي قولي أو القول مني فيه ان قولي والقول مني كل منهما عام لاني أحمد وغيره فالعموم باق خلافا لما يفيده كلامه من ان العموم انما جاء من شمول القول لقول غيره وهو مبني القيل الآتي فلعل الاولى ان يقول قولي المعهود أو القول مني المعهود (قوله لئلا يلزم الاخبار بخاص عن عام) أي لان القول الواقع خبرا مسندا الى ضمير المتكلم فلو جعلت أل للاستغراق صار المعنى خبر كل فرد من القول الصادر مني ومن غيري هو هذا الفرد الصادر مني وكذا اذا جعلت أل للجنس هذا توضيحه كذا قيل وهذا

ظاهر

ظاهر على الفتح وكذا على الكسر ان حمل على ان المعنى خير القول هذا اللفظ الصادر مني اما ان حمل على ان المعنى خير القول هذا اللفظ الواقع مني ومن غيري فلا وبعد ذلك فيه ما تقدم فتنبه (قوله على هذا الوجه) أي وهو ما اذا أريد بالعمل المعمول الثاني الخ (قوله اذ ليس الكلام الخ) ربما يقال هو يؤول الى الحكاية اذ الاخبار عن المقول بانه هذه الجملة يستلزم انها قيلت اه شيخنا وفيه نظر (قوله داخلة في كلامه) أي في عموم قوله وفي سوى ذاك اكسر أي وجوبا أو جوازا (قوله مخالفة هي) مخالفة غير مضرة اذ الشارح جار على القول الاول (قوله الا الطهر مقابله صحة كونها جارة (قوله بسيطا) نعت حرف استفتاح وفيه اشارة الى ان ما مر في الا مبسوط (قوله وان همزتها تحذف الخ) فيه الباس بما النافية (قوله على الظرفية الاعتبارية أي كان الحق مكان (قوله كما قاله الفارسي الخ) لكن موضوع الفارسي اسم وحرف صورة وفي المعنى جملة لنيابة يا عن أدعو وموضوع ابن خروف جملة صورة في تأويل اسم وحرف لان ان المفتوحة مع معمولها في تأويل المفرد (قوله وانها عند هذا البعض الخ) أي اتفقا على انها بمعنى حقا وان كان البعض يقول بالاسمية وابن خروف يقول بالحرفية كما يعلم بالوقوف على عبارة المغني (قوله فلا ينافي انها تصحب المبتدا) في تقريره على كون الحصر اضافيا نظر لان اللام لم تصحب الخبر أصلا لا بعد ذات الكسر ولا بعد غيرها بل صحبت المبتدا (قوله تأخره عن الاسم) فلو قدم لم تدخل عليه لئلا يتوالى حرفا تأكيد (قوله وكونه مثبتا) أي لئلا يجمع بين متماثلين في لم ولما وان وليس وحمل الباقي عليها كما (قوله وغير ماض) أي لبعد شبهه بالاسم (قوله وغير جملة شرطية) فلا تدخل في الشرط نحو ان زيدا لئن تأته يأتك لئلا تلتبس بالموطئة فانها تصحب اداة الشرط نحو لئن لم يغفر لنا ربنا ويرحمنا وحق المؤكد أن لا يلتبس بغيره ولا في الجواب نحو ان زيدا من يأته يحسن اليه نص على ذلك الكسائي والفراء وعليه المغاربة (قوله أو ماضيا غير متصرف) أي لان الفعل الجامد كالاسم (قوله أو ظرفا الخ) أي بشرط ان لا يقدر المتعلق ماضيا أما ان قدر ماضيا فلا تدخل عليه الا ان معمول الفعل الماضي لا تدخل عليه اللام خلافا للاخفش (قوله بدليل الخ) قد يقال ما في الآية ظرف متوسع فيه فلا يصلح للرد على ابن الناظم اه حفني وتركه المحشي لان ظاهر كلام ابن الناظم الاطلاق (قوله لدخولها على المبتدا الخ) لو قال لان أصلها الدخول

على المبتدا السكان أولى (قوله وفيه نظر قد يدفع) بانه لا مرادفة مع اختلاف الخواص لان اللام تخالف ان في العمل والاختصاص بالدخول على الاسم أو انه يشترط في المرادف ان لا يكون له معنى غير ما رادف به واللام له معان ولو سلمت المرادفة نقول معنى كلام شيخ ان شرط التأكيد بالمرادف مفقود اذ شرط التوكيد به عدم اللبس وهنا لو اجتمع اللام وان لربما توهم ان اللام حرف جر وان اما مكسورة وهمزة ان مفتوحة ويصير مبنى الكلام على التعليل وربما يؤيد هذا الهنك لعدم عهدية التعليل وتبديل الهمزة المفتوحة (قوله دعاثر جمع) دعثور كعصفور على غير قياس وهو الحوض الذى لم يتنوق فى صنعته أى لم يتأنق فيها بحيث يعمل باتقان أو المثلم المتهدم أفاده فى القاموس والمشهور رواية البيت أجل جير وهو الموافق لما فى الصحاح (قوله سهله زوال صورة الخ) يفيد ان الذى له الصدارة خصوص ان بالهمز وأما اذا نطق فيها بها ابدل الهمزة فلا تستحق الصدارة وفيه وقفة فان المعنى باق فلو قيل فى الجواب ان هذا اشادة تنبيها على الاصل المتروك كما هو عادتهم اذا رفضوا أصلا ينبهون عليه فى بعض المواضع لم يكن بعيدا وقد يقال المراد زوال صورة ما اشتهر فى ان له الصدارة بخلاف هن فانها لم تشتهر بذلك وهذا الكلام يفيد ان مانع الاجتماع الصدارة مع ان المانع اجتماع مؤكدين فكان المناسب ان يقول لزوال الصورة ما اشتهر فى التوكيد (قوله أى أخروا) تفسير له على كلا الضبطين (قوله ولان صدارتها الخ) أى وحينئذ يكون حقها الدخول على ان لا على ما بعدها كزيد فى المثال (قوله دليل الاول) أى صدارتها بالنسبة لما قبل ان وقوله ودليل الثانى أى عدم صدارتها بالنسبة لما بعدها (قوله لانها تدخل على الجملة الخ) أى لان ان المكسورة الخ (قوله ولا تغير معناها) أى فكان حكم المبتدا باق التى هى أصل فى الدخول عليه تأمل (قوله من عمده العشق الخ) ويروى لكميد بالكاف من الكمد وهو الحزن وصدره * يلومونني فى حب ليلى عواذلى * وقيل لا يعلم له تتمة ولا قائل كما فى العينى والامير على المغنى وأوله الزمخشرى بان الاصل لكن اننى فحذفت الهمزة بعد نقل حركتها الى لكن ثم أدغم فلم تدخل اللام الا فى خبر ان (قوله ليس المراد الخ) يوهم ان المراد ما يشمل المتصل والمنفصل باداة النفى مع انه لابد من الفصل بها ومن هذا يعرف ان الخبر المنفى ما بعد اداة النفى اه شيخنا (قوله باداة النفى متعلق بالفصل (قوله كان الاولى) أى ان نظر الى التسامح فى اطلاق المفعول

على

على البدل لان البدل من المفعول مفعول وان لم يسم بذلك اصطلاحا والاشارة على اسم الاشارة وقوله بل الصواب أى ان نظر للحقيقة وان مراده ان اللام نفسها مفعول به اصطلاحا وان الاشارة هى فعل الفاعل اذ ذلك خطأ (قوله وكان حقه الخ) أى لانه يلزم من نفى التشابه والتقارب نفى المساواة عرفا اذ لا يقال عرفا فى المتساويين انهما غير متشابهين ولا يلزم عرفا من نفى التساوى نفى التشابه (قوله وقال ابن غازى الخ) هو المعول عليه لانه عليه يكون الاعتماد على ما صرح به فى المتن لا على تعليل ربما لا يذكر للمتعلم ونظر المحشى قد يدفع بان الخبر المنفى هو ما بعد اداة النفى ولو باعتبار التأويل ويرتكب التوزيع فينظر للظاهر فى غير ليس وينظر للتأويل فيها فنحو ان زيدا ليس أبوه قائما فى تأويل ان زيدا ما أبوه قائم ويصدق بذلك بناء على هذا الاعتبار ولا يلى ذى اللام ما قد نفيا أو بان المراد بما قد نفيا ما لابسه النفى سواء كان واقعا عليه أو به ولا يرد خبر لا نها ليست للنفى بل للمغايرة وان لزمها النفى (قوله وهو غفلة عجيبة الخ) يمكن ان يقال مراده بقوله بل هو صرح به الخ انه صرح بما يفيده وقوله بقوله بدل من قوله به تأمل (قوله والفرق بينهما الخ) قد يقال ان التمييز قد يكون محولا عن الفاعل والمفعول واذا قدم الفاعل كان مبتدأ واذا رفع المفعول كان نائبا عن الفاعل فاذا قدم كان مبتدأ الا ان يخص التمييز فى كلامه بما اذا لم يكن محولا أو الظاهر منعها فى المستثنى والمفعول معه أيضا ثم ان هذا الفرق ظاهر فى المفعول به كما هو فرضه وكذا المفعول المطلق ولا يظهر فى الظرف الغير المتصرف ولا فى الجار والمجرور والمفعول لاجله مع ان المعمول المتوسط شامل لذلك الا ان يقال كل من الظرف والجار والمجرور محل توسع فجاز دخول اللام عليه والمفعول لاجله لما كان علة للحكم ولولاه ما حصل كان ملحقا بالعمد فى جواز دخول اللام (قوله الفصله بين الخبر والصفة) أى فى بعض الصور والا فقد يكون الخبر غير صالح لاطلاق التابع فضلا عن النعت وكذا يقال فيما بعد (قوله فيما الخبر فيه نكرة) أى ولم يكن المبتدأ معرفا بلام الجنس هذا على ما قالوه والا فلام الجنس ليست بقيد فكان المناسب التعبير بجنس اللام (قوله قصرا لا اله على الوحدة) هذا حل معنى والا فمضمون الجملة هو وحدة الاله (قوله نزل المخاطبون الخ) أى لانهم لم يحصل منهم اعتقاد ادعاء الاشتراك (قوله قصر قلب أيضا) أى لانهم لما اعتقدوا بطلان الوحدة وجزموا بصحة التعدد وانه لا يجوز غيره وجاه

الحصر بانما الهكم اله واحد نافيا للتعدد وموجبا للوحدة كان فى ذلك قلب وتغيير لاعتقادهم من كل وجه فهذا القصر ليس مبنيا على التنزل بخلاف ما قبله (قوله ولا يضر فوانه الخ) على انه قد يقال لا يفوت عند التقدير بان يقال فى تأويل انما الهكم الخ وحدة الاله المقصور عليها (قوله قال الشمنى الخ) مبنى على دعوى العدول فى قضايا النفى أى انها معدولة المحمول وانه حكم بثبوت النفى لا بنفى الثبوت وقد يجاب أيضا بأن مراد صاحب هذا القيل ان ان ملاحظة من حيث استعمالها للاثبات لا انها دائمة له ولا يخفى اصالة الاثبات (قوله فلا ترد ليت لظاهره ان المتوهم هو ورود ليت فقط وهو مبنى على وجوب اهمال الباقى وحينئذ فكان الاولى ان يقول المراد بابطال اعماله ما يشمل ابطال وجوبه فلا ترد ليت (قوله ولو قال رفعك تالى عاطف) أى ويكمل البيت بما يناسب وليس المراد ابدال معطوفا بتالى عاطف مع بقاء بقية البيت على حاله والاوردان العدول الى ذلك لم يفد شيأ الا أن يقال المراد ابدال معطوفا بذلك مع جعل على بمعنى بعد فانه حينئذ يشمل الاوجه بخلاف جعلها بمعنى بعد مع بقاء كلام المصنف على حاله تأمل (قوله فالقياس الخ) وجهه ان رفع بقية التوابع على الابتداء وحذف الخبر خروج عن الغرض من كونها توابع وكذا ان قلنا بالعطف على الضمير المستتر فى الخبر لان الاتباع له والاتباع غير ممكن فى النعت والتوكيد اذ الضمير لا ينعت ولا يؤكد فى بعض الصور وطرد فى الباقى لقوة الشبه بهما (قوله أى استئنافية) مراده بها التى لا محل لها من الاعراب لعطفها على ما هو كذلك فلا يقال الاستئناف ينافى العطف (قوله وفى عبارته أمران الخ) قد يقال مراده بكون الجملة المعطوفة ابتدائية انها مستقلة أى غير متممة لاسنادما قبلها بدليل المقابلة بالمفرد المعطوف على ضمير الخبر فانه متمم للاسناد و بكون الجملة المعطوف عليها ابتدائية انها مستقلة عما بعدها وان ما بعدها ليس من تمامها بالدليل المتقدم ومراده بالابتداء الجملة المبتدأ بها أعنى الاولى وقوله عطف الخ معناه انها معطوفة على الجملة الاولى المبتدأ بها باعتبار محلها وجودا وعدما وللاعتناء بهذا الاعتبار قدم المحل فى العبارة فعبارته لا غبار عليها اه شيخنا (قوله قال ثم لم لا يجوز الخ) فيه ان هذا خروج عما فرضوا فيه كلامهم لان كلامهم فى رفع تالى العاطف وعلى جعل الجملة معترضة لا عطف (قوله وقال الرضى الخ) بيان التعليل آخر منتج لمنع الرفع

بالعطف على محل اسم ان (قوله فيعمل عاملان الخ) هذا انما يتم على مذهب
البصريين اما على مذهب الكوفيين فلا يلزم ماذكر لان ان لم تعمل عندهم في الخبر
على انه قد يقال ما المانع من جعل العامل مجموعهما الا كلا مستقلا كما قالوه في ان
زيدا وان عمرا قائمان الا أن يفرق باختلاف العاملين هنا كما سيأتي في باب لا (قوله
ومقتضى هذا التعليل الخ) قد يقال ان المقصود بالتعليل المذكور التعليل بلزوم
هذا اللازم في بعض الصور فمنع الرفع لاجله فيه وفي الباقي لطرد الباب اه شيخنا
(قوله وان جعله البعض الخ) هو ما يظهر من كلام الشارح لان قوله واجاز
الكسائي الخ مقابل لقوله تعين النصب الذي موضوعه العطف قبل الاستكمال
خصوصا وأمثلته كلها من هذا الموضوع (قوله فان سمع الخ) قد يقال كل ما خفي فيه
اعراب المعطوف يمكن انه منصوب ولا داعي لرفعه فلهذا أهملوه والمحوج للكلام
عكسه فلذا تكلموا فيه وبه يعرف ما في كلام الروداني أيضا اه شيخنا وهذا ان
كان الكلام في تخريج المسموع اما لو كان الكلام فيما يشمل اختراع تركيب قصد
فيه رفع المعطوف خفي الاعراب فلا (قوله قضية التعليل الخ) يفيد ان علة الامتناع
عند الفراء هي التنافر لا ما سبق من لزوم العطف قبل التمام أو تقدم المعطوف
على المعطوف عليه أو لزوم توجه عاملين لمعمول واحد ولا تنافر عند الخفاء (قوله
بهمزة التكلم) انظر ما وجه هذا الضبط (قوله ولا يخفى انه الخ) قد يقال ليس
القصد منه ماذكر بل بيان مذهب سيبويه وانه مخالف لمذهبهما (قوله وفيه ما فيه)
ابطال لكونه جمعا بأن فعولة بالتاء ليس من أوزان الجمع (قوله أو تشبيهه به) ظاهره
ان الضمير الاول للمسند والثاني للمسند اليه كما بعده وليس كذلك اذ المراد تشبيه
المسند اليه بالمسند (قوله وان يكون خبرها صالحا الخ) أي لاجل أن تدخل عليه
اللام لدفع اللبس بالنافية فان لم يكن صالحا كأن كان ماضيا متصرفا خاليا من قد
امتنع التخفيف لئلا يلتبس بالنافية ولا يتأتى دخول اللام لدفعه لعدم الصلاحية
ولما كانت هذه العلة مفقودة في الخبر المنفي جاز معه التخفيف لان ان النافية
لا يكون الخبر معها منفيا حتى يحصل اللبس فقوله ويستثنى الخبر الخ أي يستثنى من
مفهوم الشرط الثاني ويلزمه أيضا استثناء نحو * وان مالك كانت كرام المعادن
(قوله لا يتوهم معه ان ان نافية) أي لان خبرها لا يكون منفيا لعدم السماع وفي
شرح التسهيل لعلي باشا تعليل عدم توهم كونها نافية باستبعاد نفيين في كلام واحد

(قوله فان ولهما فعل الخ) ذكر بعض المفسرين ان ان مخففة من الثقيلة واسمها
ضمير الشأن فى وان كانت لكبيرة الخ وان وجدنا أكثرهم الخ وان نظنك الخ الى غير
ذلك من الآيات فلعل فى المسئلة قولين (قوله وانه اذا قصد الاجمال الخ) فيه ان
الذى يحصل عند عدم القرينة الالباس لا الاجمال (قوله وقد يجاب الخ) هذا مخالف
لما سيأتى عن أبى حيان فى الارتشاف ولما مر من اشتراط كون خبرها صالحا
لدخول اللام فلعل الاولى الجواب بالنسبة للاول بأنه ان ثبت فهو شاذ لا يقوم به حجة
وبالنسبة للثانى ان وصلها بالفعل سهل دخول اللام على ما ذكروا المسهل للشذوذ
فى الاول والمسوغ للوصل بالفعل فى الثانى هو التخفيف الا أن يحمل جوابه على
ذلك ولهذا أمر بالتأمل وسيأتى تتميم الكلام (قوله يجوز ترك اللام وذكرها) أى
وذكرها أكثر من تركها (قوله اذ لو أريد ما ذكر الخ) فيه انه جىء بنفى النفى
فى ما زال زيد قائما فالظاهر أن وجه كون لا قرينة ان الخبر بعد ان النافية لا يكون
الا مثبتا ولو مقرونا بالا فكانت لا قرينة على انها المخففة اذ هى كالمشددة يكون
خبرها منفيا كما يكون مثبتا اه شيخنا (قوله واما عدم قوله الخ) فيه ان دخولها على
كرام مساو فى المنع لدخولها على كانت اذ هو معمول مؤخر وقوله يرده تصريح الخ
هذا الذى رده هو عين ما أجاب به عن حجة الفارسى وارتضاه فيما سبق فلو قال لولا
القرينة لدخلت اللام على كانت أو كرام خلافا لابن حيان لكان ظاهرا ان كان
الحق هو ما تقدم (قوله فيصدق بالكثرة) أى كما يصدق بالغلبة والمساواة وغيرهما
(قوله لكان المفهوم الخ) أى لانه يصير المعنى اتصال غير الناسخ بها فى الغالب
منتف فمفهومه ان اتصال الناسخ بها فى الغالب لم ينتف فيكون غالبا مع ان القوم
انما ذكروا الكثرة (قوله انما ذكروا الكثرة لا الغلبة) اى التى هى فوق الكثرة
فقابل الغلبة الندور ومقابل الكثرة القلة والنادر أقل من القليل كما يفيده قولهم
النادر لا حكم له فهو كالعدم ثم ان كلام سم المذكور مشكل وذلك انه اذا علق غالبا
بالنفى أفاد الكلام ان اتصال غير الناسخ بان نفيه غالب فيكون ثبوت اتصاله بان
نادرا ومفهومه ان اتصال الناسخ بان ليس نفيه غالبا بل الاتصال كثير واذا كان
اتصال الناسخ كثيرا لزم بمقتضى مفهوم التقييد بالناسخ فى المفهوم ان اتصال
غير الناسخ ليس كثيرا بل قليل اذ الكثرة انما يقابلها القلة وكيف يحكم بالقلة مع
الحكم اولا بالندرة مع انه فرق بينهما عن كلامه فلزم التناقض الا أن يقال

مفهوم التقييد في المفهوم مع ظار أو ان الكثرة يقابلها الندرة كما يقابلها القلة فقلا وان كان العرف على مقابلتها بالقلة ويقصر المقابل على الندرة بالقرينة ولو جعلت الكثرة في كلام القوم والغاية في كلام المصنف شيأ واحدا وكذلك الندرة والقلة لم يحتج لهذا كله ويرشحه جعل الاقسام فيما يأتي أربعة ثم لا تتوهم من كثرة الاتصال في الناسخ ان عدم الاتصال فيه قليل بل هو كثير أيضا تأمل (قوله ودخول اللام الخ) لا تتوهم منافاة هذا لما قلناه فيما سبق فان هذا فيما اذا كانت ان موصولة بالفعل وذاك فيما اذا كانت موصولة بالاسم (قوله لكن أنما تدخل الخ) يقتضي دخول اللام على الفاصل ولو تأخر في نحو قولك ان ضرب عمرا زيد وقول التصريح فان اجتمع الفاعل والمفعول فعلى السابق منهما ما لم يكن ضميرا متصلا يقتضي خلافه (قوله في الجملة) أي لوجود مبتدا وخبر في الاصل في حيزها وان كانا ليسا مدخولين لها حقيقة بل مدخولان لمدخولها (قول الشارح بأنك ربيع الخ) متعلق الجار والمجرور في قوله قبل ذلك

لقد علم الضيف والمرملون * اذا اغبر افق وهبت شمالا

والمرملون الفاقدون للزاد (قوله وبه) أي بقوله لئلا يظهر (قوله وبهذا) أي باعطاء الاصل للاصل والفرع للفرع (قوله ليس على بابه) عبارة شرح ابن عقيل وقال فرقة منهم المصنف يجوز الفصل وتركه والاحسن الفصل اهـ وصريحه ان تركه حسن على هذه الطريقة فافعل التفضيل في كلام المصنف على بابه بالنسبة لمذهبه وهذا أنسب بكلام الشارح حيث قال وأشار بقوله فالاحسن الخ اذ لا قبح في البيت بل فيه خلاف الاولى كما قرره المحشي (قوله لظهور رفع المضارع الخ) أي بعد غير العلم والا فالفارق هو الوقوع بعد العلم سواء أوقعت بعد الظن نحو ظننت أن تقوم بالرفع أو لم تقع بعده أيضا بل وقعت بعد غيرهما كما في ان تم بطين فان زعيم بمعنى كفيل لا بمعنى علم أو ظان كما جرى عليه المحشي فيما يأتي وهذا على طريقة الكوفيين الذين لم يشترطوا سبق المخففة بعلم أو ظن اما على طريقة البصريين المشترطين ذلك فلا يكون ظهور رفع المضارع فارقا الا بعد الظن كالمثال المتقدم وكما في ان تهبطين ان جعل زعيم بمعنى ظان لا بعد العلم والا كان الوقوع بعده هو الفارق ولا بعد غيرهما لامتناع المخففة حينئذ عند البصريين ولذا حملوا ان يتم الرضاعة بالرفع على اهمال ان المصدرية وسيأتي لذلك مزيد في اعراب الفعل (قوله باعتبار الغالب وهو وقوعها

بعد غير العلم والظن مطلقا أو بعد الظن بالنسبة للفصل بغير لا وهذا على كلام الكوفيين المتقدم (قوله أو لتكون كالعوض الخ) فيه انه يلزم حينئذ عدم الفرق بين الاسمية والفعلية التى فعلها جامد أو دعاء وبين غيرهما التأتى التعويض مع انهم فرقوا وقد يدفع بأن هذا تنكيت لما سمع (قوله أى كان النحر والاضافة) فى ثدياه لادنى ملابسة أو الكلام على حذف مضاف أى ثديا صاحبه والاظهر ان اسم ان ضمير عائد على الصدر ثم ماذكره مناسب على رواية ونحر مشرق اللون (قوله أى الصدر المناسب) لما سبق له عن الدماميني أى النحر (قوله مطلقا) أى سواء كانت بعد لا العاملة عمل ان أو عمل ليس أو بعد غيرهما (قوله لان الموضوع الخ) أى لان الموضوع لنفى الجنس عند عدم الاتيان بمن لفظا والاتى أنى بمن لفظا وجد نفى الجنس نصا على سبيل الاستغراق سواء كان النفى بلا أو بغيرها (قوله لا متضمنة الخ) فيه تسامح اذ المتضمن انما هو الاسم (قوله الا ان يقال الخ قد يقال أيضا ان لا العاملة عمل ليس لا يتوهم فيها الرفع بالابتداء لان عملها النصب فى الاسم الذى ليس ملاصقا لها يدل على عملها فى الملاصق لها بالاولى بخلاف لا النافية للجنس لرفع الاسم بعدها اه شيخنا بولاقى وفيه ان عمل النصب فى غير الملاصق لا يدل على العمل فى الملاصق فان كان على كلام الكوفيين عملت النصب فيما ليس ملاصقا ولم تعمل فى الملاصق على انه يحتمل أن يكون النصب بعامل محذوف الا ان يقال لا ينظر لذلك لضعفه (قول الشارح وهو مع المفردة على سبيل الوجوب الخ) محصله انه اذا قصد نفى الجنس نصا بلا فان كانت مفردة تعين عملها عمل ان نحو لا رجل فى الدار اذ لا يتم المقصود الا بذلك وان كانت مكررة نحو لا حول ولا قوة لم يتعين العمل المذكور اذ التنصيص على نفى الجنس حاصل بواسطة تكررها على ما يفيده ما يأتى وفى شرح على باشا تعليل جواز الغاء المكررة بشبهها بالمكررة مع المعرفة فكما لا تعمل تلك لا تعمل هذه (قوله الى ان المبنية) أى المبنى معها الاسم أو النكرة المبنية التى هى اسمها (قوله من قوله عمل ان الخ) أى مستفاد من ذلك تلويحا بواسطة المقدمة الخارجية المذكورة (قوله وبحث فيه الخ) فالاولى ان يقال ان عدم جواز الفصل بغير الخبر معلوم من قوله و بعد ذاك الخبر اذكر رافعه لانه ان كان امتناع تقدم الخبر للفصل فالامر ظاهر وان كان لوجوب الترتيب فلانه يعلم منه انها ضعيفة فلا تعمل مع الفصل وأيضا شأن المعمول ان يتصل بعامله (قوله مثل لولم يخف الخ) أى فى ان

لوليست امتناعية بل بمعنى ان للتعليق على أبعد النقيضين ليعلم التعليق على القريب بالاولى (قوله فالتصويب الخ) قد يقال ان التصويب في محله اذ لا وجه لارتكاب الاحتمال الشاذ مع تأتي غيره (قوله حال من ما أو صفة) أى لانه بيان لما وبيان المعرفة حال وبيان النكرة صفة على المشهور (قوله أو عطف نحو لا ثلاثة وثلاثين) غير علم بأن أريد مطلق جماعة بهذا العدد اذ العلم لا تعمل فيه لا ومثله فيما يظهر ما اذا أريد جماعة معينة هذه عدتهم لانه حينئذ يجب تعريفهما بال فتهمل لا وتكرر مع شئ آخر معطوف فان أريد بالثلاثة جماعة معينة وبالثلاثين جماعة أخرى كذلك أهملت وكررت في الثاني فيقال لا الثلاثة ولا الثلاثون (قوله لان الصفة وموصوفها الخ) أى بخلاف المضاف والمضاف اليه فشيئان في المعنى (قوله وأوله جماعة) أى أولوا نحو لا أبالك الخ (قوله لكن جاء أبالك الخ) المناسب أن يقول لكن جاء أبا وأخا من لا أبالك ولا أخالك الخ لان الكلام في ذلك (قوله على لغة القصر) أى اعرابه كفتى وعلى هذا فهو مبنى على فتحة مقدرة على الالف كاعرابه على تلك اللغة (قوله وجعل حذف التنوين) أى فاذا حذف التنوين رجعت الالف وهذا مبنى على لغة القصر أيضا كما لا يخفى (قوله أيضا) أى كما أمكن تخريجه على مذهب البغداديين (قوله ما استحقت به الخ) وهو أربعة أمور ذكرها في التصريح وهي ان كلا من لا وان يدخل على الجملة الاسمية وان كلا منهما للتوكيد وان لا نقيض ان والشئ يحمل على نقيضه كما يحمل على نظيره وان كلا منهما له صدر الكلام بل ومشابهة ان لفظا عند التخفيف كما مر في الشارح (قوله ولم نفعل ذلك في اسم ان) أى بناء على ما تقدم في الشرح من عدم صحة العطف باعتبار المحل (قوله أى ان النصب بالتبعية) أى فتحة طريفا فتحة اتباع لم يطلبها عامل وأما تنوينه فلانه معرب والاتباع اعتبر في الحركة وحدها لا فيها مع التنوين وعلامة الاعراب ضمة مقدرة كما هو واضح (قوله لان العامل واحد) وهو مجموع المبتدأين المتعاطفين (قوله مايرده) حاصله منع ان هنا عاملين بل العامل مجموع الحرفين وهو متحد وهو الحق سلمنا التعدد لكن محل المنع مالم يتماثل العاملان لفظا ومعنى (قوله ويرشحه الخ) واحتمال الضرورة الاصل عدمه لكن هذا انما يرشح جواز تقديم معمول الخبر عليه اذا كان ظرفا لا غيره ومقتضى ما قبله الاطلاق (قوله فصور الخ) سبق في باب المعرب المبنى ان الفتح نوع من أنواع البناء وهو الفتحة

وماناب عنها فيشمل الياء والكسرة فلا قصور وتفرقة الشارح الآتية يمكن حملها على بيان ان الفتح أقسام فتحة وهي ماسبق في الامثلة وياء وكسرة وهما في المذكورات بعد اه شيخنا (قوله تخفيفا ارد بأنه) لم يعهد حذف التنوين الا لمانع صرف أو اضافة أو وصف العلم بابن أو ملاقاة ساكن أو وقف أو بناء (قوله كلامه يوهم الخ) وجه الايهام انه اقتصر في البيان على نحو لا رجل في الدار وأيضا ترتيب البناء على التضمن يوهم ان غير المبني وهو المضاف والشبيه به غير مضمن معنى من لانه لو تضمن لبني وان كان المراد ترتيب البناء على التضمن المخصوص أي الذي لم يوجد معه معارض (قوله كتضمن الحال الخ) أي من حيث انها مقدرة في نظم الكلام الا انها حذفت اختصارا (قوله لا يصلح علة لاصل البناء) أي والا لوجب بناء بعلبك وحضرموت (قوله وتوارد أسباب الخ) أي كما في حذام فانها بنيت لما فيها من العلمية والتأنيث والعدل ورد هذا السبب بأن أذربيجان فيه خمسة أسباب العلمية والعجمة وزيادة الالف والنون والتأنيث لانه علم بلدة والتركيب ومع ذلك هو معرب قاله الحفيد ويجاب بأنهم نهوا باعرابه على ان اجتماع الاسباب مجوز للبناء لا موجب اه سم أفاده المحشي في باب ما لا ينصرف لكن هذا الجواب مناف لما هنا من ان توارد الاسباب من أسباب البناء العارض الواجب ووجدت بخط بعض الافاضل وأذربيجان بفتح الهمزة وسكون الدال المهملة وفتح الراء وكسر الباء بعدها تحتية ساكنة ثم جيم كما ضبطه المحشي بالقلم وضبطه بعضهم بفتح الهمزة والذال المعجمة وسكون الراء وكسر الموحدة بعدها تحتية ساكنة ثم جيم وضبط أيضا بفتح الهمزة والراء وسكون الذال المعجمة بينهما ومنهم من يقول آذربيجان بمد الهمزة وضم الذال وسكون الراء اه فليحرر (قوله فليس هذا التضمن الخ) أي لان التضمن هنا بمعنى انه خلف الحرف في افادة المعنى الجزئي الغير المستقل زيادة على معناه المستقل مع قطع النظر عن الحرف لا بمعنى انه ملاحظ في نظم الكلام ومقدر اختصارا كما في تضمن الظرف والحال معنى في والتمييز معنى من فان هذا التضمن لا يقتضي البناء كما علم تدبر (قوله لان سبب البناء وارد) لا يقال سبب البناء وارد في المضاف وشبهه أيضا فلم قيل بالمعارضة لانا نقول لما كان المضاف والمضاف اليه كأنهما مستقلان اعتبر ورود سبب البناء على الجزء الاول ثم اعتبرت الاضافة الى الجزء الثاني وكذا يقال في الشبيه بالمضاف بخلاف المثنى

والجمع

والجمع (قوله ولا يخفى ان القائل الخ) تقدم في ذلك كلام فارجع اليه (قوله الجملة صفة للنكرة) أي جملة وقد عنتهم شذوذ (قوله وجوّز بعضهم تنوينه قياسا) أي على جمع المذكر السالم لان التنوين فيه كالنون في الجمع المذكر وقد ثبت في لامسلمات لك كما تثبت في لامسلمين لك اه همع (قوله وهو منقوض بنحو يامسلمات) أي فانه لا يقول بتنوينه مع ان قياسه يجري فيه (قوله يبطل تعيين أحدهما) عبارة الهمع واما جمع المؤنث السالم ففيه أقوال أحدها وجوب بنائه على الكسر لانه علامة نصبه الثاني وجوب بنائه على الفتح وعليه الفارسي والمازني الثالث جواز الامرين وهو الصحيح للسماع فقد روى بالوجهين قوله ولا لذات للشيب وقوله لا سابقات الخ (قوله أضعف الاوجه) أي لان القياس مع وجود لا بنائه ولا نصبه وأيضا لا الاولى لا تعمل النصب في لفظ الاسم لكونه مفردا فكيف تعمل في لفظ تابعه المفرد قاله بعضهم (قوله وخبر الثانية محذوف الخ) فيه نظر لان لا الثانية زائدة لان خلة في البيت منصوب منوّن كما هو صريح استشهاد الشارح به ونصبه بالعطف على محل الاسم والعطف من عطف المفردات والكلام جملة واحدة كما سيأتي للمحشي فيما كتبه على قول الشارح واما النصب فبالعطف الخ (قوله يجوز على هذا الخ) هذا لا يتم الا ان قلنا ان اسم لا المركب معها لا يجب أن يكون مستقلا غير معطوف على ما قبله والا تعين تقدير خبر لكل منهما كما هو الظاهر (قوله والمنفي) أي مدخول حرف النفي (قوله هي التي لا عمل لها أصالة) أي بأن كان مدخولها غير صالح لكونه معمولا لها اذ متى قصد العطف على محل اسم لا الاولى لم يكن ما بعد لا الثانية مبتدأ وهي انما تنسخ المبتدأ وقوله هي التي لها عمل اصالة الخ أي بأن كان مدخولها صالحا لكونه معمولا لها بأن قصد رفع ما بعد لا الثانية على انه مبتدأ فانها صالحة للعمل فيه لانها تنسخ المبتدأ لكنها أهملت ومنعت من العمل فلذلك قيل انها ملغاة لا زائدة وهذا فرق دقيق (قوله هو الذي لا معنى له) هذا هو محل المنافاة وما بعده لا دخل له فيها وانما ذكره تتميما لقولهم (قوله والا وجه الفرق الخ) أي لخفاء الاول وان تقدم لنا توضيحه لا للمنافاة المتقدمة والا امر عه (قوله ولا في مجمنا مركبة) أي مع الاسم الاول وتركيبها باق حتى مع النظر للعمل في الاسم المعطوف واذا كانت مركبة فلا تعمل في الخبر لا بالنسبة للاسم الذي تركبت معه ولا بالنسبة لغيره فلا يقال انه لا تركيب بالنسبة للعمل في الاسم

المعطوف تأمل (قوله ما قوم) أي من أن تقدير خبر بل يصير العطف من عطف الجمل والفرض انه من عطف المفردات لان نصبه بالعطف على محل اسم لا الاولى (قوله على ما مر) أي من ان العاملين متماثلان لفظا ومعنى فهما كالشيء الواحد أو ان العامل المجموع وهو الحق (قوله لذلك) أي لبعض ذلك وهو توارد عاملين على معمول واحد واما البعض الآخر وهو كون الخبر الواحد مرفوعا منصوبا فليس موجودا على هذا التقدير (قوله أو مرفوع بالعطف على محل لا مع اسمها) هذا لا يظهر الا اذا كان الاول مفتوحا وهو الوجه الاول اما اذا كان مرفوعا بوجهيه فالرفع انما هو بالعطف على المرفوع بعد لا الاولى الواقع مبتدأ أو اسما فكان الاولى أن يقول أو مرفوع بالعطف على ما بعد لا الاولى (قوله ونصب ما بعد الثانية) ان اعتبرت انه تارة ينصب على المحل أو على لفظه والحركة اتباعية زادت الصور الواقعية والعقلية (قوله مفعول مقدم) مقتضى قولهم نعت النكرة اذا تقدم عليها اعرب حالا واعربت بحسب العوامل أن يكون مفردا حالا ونعتا مفعولا الا أن يقال ان هذا أغلبي أو محله اذا لوحظ فيه انه كان نعتا ثم قدم بخلاف ما اذا لم يلاحظ ذلك أو ان مفردا صار اسما لغير المضاف وشبهه فلم يلاحظ فيه معنى الوصفية (قوله فليس مرادفا) أي متحدا معنا ه معه (قوله ولا مساويا) أي متحدا في الماصدق بحسب الارادة مع اختلاف اللفظ والمعنى وقيل ولا مساويا أي في الابهام (قوله حتى يكون بدلا) أي بدل كل لانه الذي يعتبر فيه الاتحاد في الماصدق بحسب الارادة مع اختلاف اللفظ ولا يصح كونه بدل بعض اذ المقيد ليس بعضا من المطلق اذ البعض لا يكون الا من كل مركب من أجزاء أو أفراد والمطلق دال على الماهية بلا قيد فليس فيه تركب (قوله وقد جوزوا التوكيد الخ) هذا لا يصلح سندا اذ ناصية في الآية توكيد للناصية المعرفة بأل في قوله بالناصية والتعريف بأل قائم مقام الوصف ففرق بين ما هنا وما في الآية تأمل (قوله وقال في التسهيل الخ) لعل وجهه انه أريد من ما الاول الماء البارد فيتحدان ماصدقا بحسب الارادة ولا يعتبر عنده فيهما اختلاف اللفظ والمعنى بخلاف المنع السابق فانه مبني على ان ما الاول مراد منه مطلق لقصد الاجمال ثم التفصيل بما بعد (قوله لان حاصل الوجه الاول اتحاد الخ) قيل وحينئذ فيكون الثاني مرادفا للاول وبلفظه فيكون توكيدا لا مساويا له في الابهام فقط من غير لفظه حتى يكون بدلا

(قوله لا من الابدال) أي لما علمت من انه يعتبر الاختلاف لفظا ومعنى مع المساواة
ماصدقا بحسب الارادة (قوله جرى على الغالب الخ) فيه ماسبق فلا تغفل (قوله
اختار يس الخ) صريح كلام الشارح حيث اعتبر تركيب الصفة مع الموصوف
وانهما صارا بالتركيب كاسم واحد قبل دخول لا ثم دخلت لا بعد ذلك مثل لا خمسة
عشر ان اسم لا الذى فى محل نصب هو مجموع النعت والمنعوت لصيرورتهما اسما
واحدا قبل دخولها كخمسة عشر وهذا هو الظاهر خلافا لما اختاره يس لانه ان
بناه على انه ركبت الصفة مع الموصوف أولا ثم دخلت لا فلا يظهر الا أن يكون من
باب اعطاء الجزء حكم الكل الا انه لا داعى اليه وان بناه على انه بنى الاسم لتركيبه
مع لا والنعت بنى لتركيبه مع الاسم أو على انه بنى الاسم لتضمنه معنى من ولما
كان الوصف من تمامه كان كاسمهما تضمناه فبنيت أيضا فهو تكلف وخروج
عن الظاهر مخالف لما فى الشرح والتوضيح وغيرهما (قوله لان الصفة) هى
المنفية فى المعنى فيه ان قولك لا رجل ظريف قائم نفى فيه القيام عن الرجل
الظريف اما لعدم وجود رجل ظريف أو لوجوده مع عدم قيامه فليست الصفة هى
المنفية وقد يقال المراد ان الصفة منفية لزوما بمعنى انه يلزم من نفى القيام عن
الرجل الظريف نفى الظرافة عن الرجل القائم واما الجواب بأن المراد بكون الصفة
منفية ان نفى الخبر عن الاسم انما هو باعتبارها فيرد عليه ان المنادى هو الاسم
باعتبار صفته لا مطلقا فتأمل (قوله فيه ان هذا خلاف الخ) فيه ان كلام الشارح
فى فتح الصفة وقد علله بتركبها مع الموصوف واما فتح البناء العارض بواسطة لا فهو
مقدر على مجموع الصفة والموصوف نظير لا خمسة عشر وهذا هو الذى سببه
تضمن معنى من كما جرى عليه الشارح فيما تقدم لا تركب الاسم مع لا كما هو القول
الآخر وبالجملة فالموضوع هنا غير الموضوع فيما سبق لان السابق فى بناء الاسم
وما هنا فى فتح الصفة الا أن يقال مقصود المحشى ان الذى ذكره الشارح هنا
فى علة فتح الصفة الحاصل قبل دخول لا مخالف لما اختاره فيما سبق فى علة فتح
اسم لا الحاصل بها ولو وافق ماسبق لجعل علة فتح الصفة هى تضمن الصفة معنى من
بواسطة كون الموصوف متضمنا له لانها من تمامه كما تقدم بيانه لكن تقدم ان
اعتبار التضمن فى الصفة تكلف وخروج عن الظاهر (قوله حيث يتعين فيها
النصب) أي ولم يصح فيها الضم اتباعا للفظ كما صح الرفع هنا الذى هو نظير الضم

هذا هو المراد والا فلا يتوهم صحة الرفع هناك على محل مدخول يا قبل دخولها اذلا محل لمدخولها (قوله غير ظاهر) لو حمل الطول على ما يعم طول المركب بما هو منه وعلى طول كلام بما ليس منه المبدله عما يتركب معه وهو لا ظهر اه شيخنا (قوله الذي هو أي الفاصل منه) أي المجموع وقوله الطول بالنصب خبر يكون وقوله وكان ينبغي الخ الاولى التفريع (قوله أو بالعطف) صوابه أو بالتبعية اه شيخنا (قوله وفيه انه يمنعه الخ) فهم ان مراد الشارح تناول العبارة للمنعوت غير المفرد بالنسبة لحكمه وليس كذلك بل المراد تناولها له بالنسبة لحكم نعته ففي قوله لا تبن بالنسبة لكون غير المفرد هو المنعوت لا تبن نعته وكذا يقال فيما بعده وحينئذ لا اشكال ويدل على هذا صريح كلام الشارح فتدبر (قوله مثله عطف البيان) لعل علته الحمل على البدل والا فعلة البدل لا تأتي فيه (قوله وتعليل امتناع الخ) هذا لا يتم الا اذا كان هذا المعلل جعل كونه على نية تكرار العامل الخ علة لعدم مطلق البناء لكن الظاهر من قوله فهناك فاصل مقدر ان المعلل بذلك انما هو عدم البناء بواسطة تركيب البدل مع المبدل منه وعلى كل فليس ردا لقول الحفني قال أبو حيان ولا يجوز ان يجعل المبدل منه والبدل بمنزلة اسم مركب كما جاز ذلك في النعت لانه على نية تكرار العامل فبينهما حاجز مقدر اه لان هذا التعليل لعدم التركيب لا لعدم مطلق البناء فلو قال المحشي وهذا التعليل وان انتج عدم التركيب مع المبدل منه لا ينتج امتناع البناء مطلقا لوجود تركب البدل مع لا المقدرة لأجاد (قوله الاولى حذفه الخ) قد يقال ان الشارح راعى الموضوع وهو لا العاملة عمل ان (قوله فارتباط) مبتدأ خبره بعود (قوله وبأم) صوابه وبالهمزة كما في بعض النسخ (قوله أخربت) في بعض العبارات أفسدت وفي قوله يد الغفلات استعارة مكنية حيث شبه الغفلات بالفاعل المكتسب وأثبت اليد تخييلا (قوله ولا يعقل الخ) أي فبطل كلام الخليل وسيبويه واحد الاحتمالين في كلام المازني والمبرد (قوله أو بمؤول به) كما اذا قلت الا ذكرني بمعنى تذكرني (قوله كما سيأتي) أي في بابه (قوله أراد ان يتزوج الخ) في العباب كان الرجل يشارط المرأة على شئ بأجل معلوم ويعطيها ذلك فيستحل بذلك فرجها ثم يخلي سبيلها من غير تزوج ولا طلاق نقله عنه في المصباح وان كان المعروف في الشرع ان نكاح المتعة هو الموقت في العقد عند الجمهور والخالي عن الولي والشهود عند ابن عباس سمي بذلك على

قول

قول الجمهور لان الغرض منه مجرد التمتع دون التوالد وغيره من اغراض النكاح (قوله ترونني بضم) التاء ماضيه رباعي اه أمير (قوله بان طلب رجل الخ) قال الدماميني الدعاء قد يشعر بالطلب كقول السائل رحم الله امرأ أعانني وأجاب الشمني بان الطلب المذكور هو المقصود وفرق بين القصد والأشعار (قوله هذه صفته) يعني بدل الخ (قوله وأجيب بان ذلك جائز الخ) على ان الفصل بالجملة لازم وان لم تقدر مفسرة اذلا تكون صفة لأنها انشائية اه مغني قال الدماميني يمكن انها صفة بتقدير القول أي مقولا فيه جزاه على ان الفصل بالدعائية المعترضة شائع (قوله كقوله ان امرؤ الخ) فليس له ولد صفة لامرئ واغتفر الفصل بالمفسرة لانها دالة على العامل كالمؤكدة له فكأنها ليست أجنبية وماقيل أن ليس له ولد حال من ضمير هلك رد بانه انما ذكر لمجرد التفسير فلا يناسب تقييد فاعله اه أمير (قوله وبون الاسم للضرورة لا حاجة اليه على القول بان موصوف الجملة من الشبيه بالمضاف (قوله لا خبر لا) أي كما هو عند جماعة زعموا ان لفظ الجلالة خبر وبين ذلك السنوسي في شرح الصغرى بما يطول فراجعه (قوله لانه لم يذكر الخ) أي وحيث كان مذكورا لبيانه فلا يكون خبرا لان القصد من الخبر الحكم على المبتدأ لا بيانه (قوله من نحو وما محمد الا رسول فان رسول مستثنى من محذوف ومع ذلك وقع خبرا عن محمد والتقدير وما محمد شيئ الا رسول أي ليس موصوفا بصفة الا بكونه رسولا هذا هو المراد وان كان مقتضى سياقه انه خبر عن المستثنى منه المحذوف مع انه ليس كذلك وقيل التقدير وما نعت محمد الا رسول (قوله وقيل بدل من محل لا مع اسمها) أي بناء على عدم تأويل كلام سيبويه ومغايرا لما بعده وكتب المحشي في باب الاستثناء على قول الشارح ولا أحد فيها الا زيد برفع زيد مراعاة لمحل لا مع اسمها أو اسمها قبل دخول الناسخ أما الاول فذهب اليه في المغني ووجهه بانهما في موضع رفع بالابتداء عند سيبويه ويصح احلال البدل محلهما فيقال زيد فيها واستشكله الدماميني وأسلفنا في باب لا تأويل كلام سيبويه بما يرجعه الى الثاني وأما الثاني فنقله في المغني عن الاكثرين واستشكل بعدم صحة احلال البدل محل المبدل منه وأجاب الشلوبين بان هذا الكلام على توهم مافيها أحد الا زيد وهذا يمكن فيه الاحلال بان يقال مافيها الا زيد وهذا القول الثاني انما يأتي على عدم اشتراط وجود الطالب المحل وذهب كثير الى انه بدل من الضمير المستكن في الخبر والاقوال

الثلاثة تأتي في رفع الاسم الشريف من كلمة التوحيد لكن على الاول يذكر الخبر عند الاحلال فيقال الله موجود كما في المغني وعلى الثاني يكون الاحلال لكون المعنى ثاني الوجود له الا الله وهذا يمكن فيه الاحلال وقيل رفع الاسم الشريف على الخبرية وضعفه في المغني بما نقل الدماميني جوابه ومر في باب لا كلام في ذلك وقد ينصب على الاستثناء من الضمير المستكن في الخبر المقدر اه وقوله وهذا القول الثاني انما يأتي الخ أي لانه انما اعتبر المحل قبل دخول الناسخ لكن تقدم بناء على تأويل كلام سيبويه بان المحل عنده باق لكون لا عاملا ضعيفا (قوله باذا الشرطية الخ) أي انها في بعض النسخ شرطية لرسم ألف بعد الذال وفي بعض آخر تعليلية لعدم رسم ألف بعدها (قوله نوزع في نسبته الى حاتم) أي لانه قيل بانه لرجل من بني النبيت قبيلة من العرب اجتمع هو وحاتم والنابغة الذبياني عند امرأة خاطبين لها فقدمت حاتما عليهما فقال الرجل

هلا سألت النبيتيين ما حسبي * عند الشتاء اذا ما هبت الريح
ورد جازرهم حرفا مصرمة * في الرأس منها وفي الاصلاء تمليح
اذا اللقاح غدت ملقى أصرتها * ولا كريم من الولدان مصبوح

الى آخر ما قال وبذلك يعلم وجه التلفيق والجازر الذي ينحر الابل والاصلاء جمع صلا وهو ما حول الذنب وتمليح أي شيء من الشحم يشبه الملح في البياض واللقاح جمع لقوح وهي الناقة الحلوب والاصرة جمع صرار خيط يربط به ضرع الناقة لئلا يرضعها ولدها وانما يلقى اذا لم يكن ثم در (قوله جرى على الغالب الخ) منشاؤه فهم ان المراد الدخول التركيبي بمعنى التقدم عليهما في التركيب وان الاستثناء سابق ولو فهم ان المراد بالدخول التسلط بالعمل ولو مع التأخر وبقوله بعد استيفاء الفاعل ان هذا التسلط زيادة على التسلط عليه لم يحتج للغلبة اه شيخنا أو ان البعدية رتبية (قوله المسميين بالاسم) عبارة الحفني المسميين بالاسمين اه وأل في الاسم للجنس لا يقال أولى من ذلك المسمى بالاسمين لانا نقول قول المحشي كما هو الواقع يفيد أن المسمى متعدد في الواقع بالنسبة لاسمه ورتبي (قوله وفيه ان القائل ظننت الخ) الاولى حسبت زيدا عمرا لانه المثال المتقدم وان كان المعنى واحدا (قوله فينبغي التعبير الخ) فيه ان هذا التأويل وان أمكن بعد دخول العامل لا يصح به عند اعتقاد التغاير تركيب مبتدا وخبر منهما اذ لا يسند الشيء الى مغايره فيرجع الاشكال فيتعين

ظن وأخواتها

السيرافي ما قاله الحفني أو يدفع بان الاسناد في زيد عمرو ومع اعتقاد التغاير على تقدير اداة التشبيه كذا قيل وفيه ان المراد انه يصح الاخبار بعمرو عن زيد باعتبار ما اعتقده حين الرؤية من كون زيدا في الواقع هو عمرو وأما الجواب بالتشبيه فهو تأويل لا يشير اليه التركيب بعد العامل كما أشار الى الاول في صيرت الطين خزفا (قوله تقله اشتهر ضم لامه على انه من قلا يقلو كدعا يدعو ووجدت كذلك في بعض شراح الحديث وفي الصحاح والقاموس والمختار ما يقتضي كسرها على انه من قلي يقلي كرقي يرقي أو فتحها عند طيئ فقط على انه من قلي يقلى كرضي يرضى لا ضمها المشتهر (قوله يستثنى منه الخ) أي يستثنى مما يفيده كلامه من ان مادة الرؤية بمعنى العلم كثيرا أرى المجهول فانه ليس بمعنى أعلم بل بمعنى أظن هذا محصله وليس محصله ان مادة رأى من غير همز تتعدى لمفعولين كما أفاده هنا فاذا دخلت عليها الهمزة تعدت لثلاثة كما يأتي وان محل كونها تتعدى لثلاثة بعد دخول الهمزة اذا كانت مبنية للفاعل فان كانت مبنية للمفعول كما في وكنت أرى زيدا كما قيل سيدا تعدت الى اثنين كما في حالة عدم وجود الهمزة لانها بمعنى أظن المتعدى الى اثنين ولم تستعمل بمعنى أعلم مبنيا للمفعول حتى يكون متعدية الى ثلاثة أولها نائب الفاعل وان استعمل أريت مبنيا للفاعل بمعنى أعلمت كذلك متعديا بالثلاثة (قوله وهذا صريح) أي لا نص لاحتمال كون التعدي لواحد مخصوصا برأى وعلم المذكورين في كلامه (قوله وهو قابل للبحث) أي بان يقال لا نسلم انه لابد من استقلال الاول بل هو موطئ للثاني المقصود فاذا أتى بمصدره وأضيف الى الاول حصل المقصود (قوله على غير قياس) أي لان قياس حروف المضارعة في غير الرباعي المبني للفاعل الفتح (قوله أي انهزمت) يحتمل عند عدم علم الرواية فتح التاء للمخاطب فيكون البيت للذم وهو الظاهر ويحتمل ضمها للمتكلم فيكون للمدح أي ان المتكلم انهزم مع المنهزمين اتكالا على شجاعة الممدوح ويحسن حينئذ في زيادة المدح جعل ظن فيه لليقين (قوله ساق كلام السيرافي الخ) في الاستدلال به على الدعوى المذكورة نظر اذ الزعم على كلام السيرافي هو القول اللساني المعتبر معه الاعتقاد وحينئذ فليست زعم من افعال القلوب التي الكلام فيها اذ المعنى التضمني الذي هو الحدث لم يقم بالقلب فكلام السيرافي مباين لما نحن فيه ولو مع التأويل الذي ذكره الا ان يقال ان الاستدلال مبني على ان المقارن هنا داخل في المدلول لا خارج فيكون الزعم هو

القول والاعتقاد معا وحينئذ فينبغي كون زعم من أفعال القلوب ان بعض حدثها وهو الاعتقاد من أفعال القلوب فالمراد بالمعاني التضمنية في كلام المحشي سابقا ما يشمل الحدث بالنسبة لغير زعم وجزأه بالنسبة لها الاتمام ماعدا الزمن والنسبة فيكون قول الشارح بمعنى الرجحان اقتصارا على جزء الجزء الحدثي ويحتمل ان المراد بالقول في كلام السيرافي القول النفساني أي حديث النفس التابع للاعتقاد لانه يطلق عليه ولذلك احترز عنه بأفواههم في قوله تعالى يقولون بأفواههم ما ليس في قلوبهم كما جرى عليه بعض المفسرين وحينئذ فالجزء الحدثي بتمامه قلبي والاظهر من هذا كما جعل كلام السيرافي وما بعده مقابلا لما قبله فقوله قال السيرافي على حذف الواو ويؤيد ذلك التصريح بها في بعض النسخ (قوله أو بالرجحان ماعدا اليقين) فيه ان هذا يشمل الوهم والشك والشمول غير مراد على انه يلزم على هذا كون الدليل أخص من المدعي فلو قال أو بالرجحان الاعتقاد لتم (قوله بناء على ان المراد الخ) أما اذا أريد بالاعتقاد ما يشمل العلم فبينهما العموم والخصوص المطلق (قوله من وجه) أي لاطلاق الاول عن قيد عدم الصحة مع تقييد قول ابن الانباري بذلك ولاطلاق قول ابن الانباري عن قيد الاقتران بالاعتقاد مع تقييد الاول بذلك فيجتمعان في قول ناشئ عن رجحان غير مطابق وينفرد الاول في قول ناشئ عن رجحان مطابق وينفرد قول ابن الانباري في قول لم يطابق ولم ينشأ عن ترجيح (قوله العموم والخصوص المطلق) والمنفرد الزعم على قول ابن الانباري في قول لم ينشأ عن اعتقاد (قوله وتقرير البعض الخ) عبارته قوله قال السيرافي الخ ظاهر كلام الشارح حيث حكى الاقوال اثر قوله للرجحان انها لاتخالفه وفيه نظر لان القول المقرون بالاعتقاد في الاول ليس الرجحان اذ الاعتقاد المشروط فيه هو الحكم الجازم وهو مناف للرجحان المحتمل للغير وكذا العلم المشروط في الثاني لان العلم قسيم الظن ومنافاة الثالث أظهر فانه قال يستعمل في القول من غير صحة فكيف يكون راجحا ويمكن التوفيق بأن كلا من الاعتقاد والعلم مستعمل في الرجحان مجازا مرسلا لعلاقة الاطلاق والتقييد والثالث عدم الصحة فيه واقعية فلا ينافي ترجيح الزاعم الصحة فلا تنافي اه ومعناه ظاهر كلام الشارح موافقة كل قول منها لمعنى الرجحان السابق حيث ساقها مساقا واحدا غير مقابل بها ما قبلها وهذا ظاهر وحل المحشي وان ظهر في ذاته لا يوجب ان هذا ناشئ عن عدم التأمل

اه شيخنا (قوله ناشئ عن عدم التأمل) أي لان فيه بعدا وارتكاب تعاسيف عديدة باخراج كل قول من الاقوال الثلاثة عن ظاهره وصيرورتها كلها قولا واحدا وهو خلاف ظاهر الشارح لا سيما قول ابن الانباري مع تأييده له بقوله ويقوى هذا قولهم زعم مطية الكذب أي مطية لنسبة الكذب الى الغير أو مطية الكاذب أي يتوصل بها الى حكاية الكذب بقوله زعم فلان ليبرئ نفسه من اختلاقه وكلام المحشي سالم من هذا كله هذا بيانه فافهم (قوله عبارة الهمع الخ) لا تنافي كلام الشارح لانها بمعنى كفل متعدية بنفسها الواحد كما في الهمع وهذا لا ينافي انها بمعنى تكفل تتعدى تارة بنفسها وتارة بالباء كما في الشارح وعبارة القاموس الآتية تدل على انها بمعنى تكفل تتعدى بالحرف الا انه لا حصر فيها فلا تنافي كلام الشارح فليس المقصود الاعتراض على الشارح بل مجرد البيان (قوله أي المشدودة الخ) اشارة الى ان المراد هذه المادة المهيأة بفتح الهمزة فتنتاول ما ذكر والا فالمنطوق به شرحا ر بما يفهم القصر عليه قبل المثال لكن الاولى تصريح التصريح حيث قال والاكثر في زعيم هذا وقرهه على ان بتخفيف النون أو ان بتشديدها وصلتهما (قوله فالمتنته) أي قابلت فطنتي بفطنته (قوله وهو تمني الخ) تفسير له بمعنى الغبطة وليس بمراد هنا اذ ليس المراد دم على تمني مثل ما للغير بل دم على هذه الخصلة التي دريت بها وغبطك الناس عليها فالاولى ان يقول وهو فعل ما يغبط فاعله كوفاء العهد هنا اه شيخنا (قوله على ما ذكره الزمخشري) بل وعليه اذا المعنى صير واعتقاد أو ظنا الاخارجا اذ لا يتأتى لهم نعم ان حمل على معنى صير واقولا فالتمثيل مبني على غيره اه شيخنا (قوله وذلك متعذر هنا) أي لان الفاعل الذي هو الفريق ليس في وراء ظهره نفسه (قوله مثلها في ذلك) أي في افادة التصيير وعدم صحة التعلق (قوله اذ لا شك في صحة أبصرت الخ) أي على ان الظرف متعلق بابصرت ويكفي في صحة تعلقه به احتواؤه على متعلقه الذي هو الهلال ولقائل ان يقول لا نسلم صحته بناء على ذلك بل هو صحيح بناء على ان الظرف صفة للهلال أو حال منه (قوله فلا نسلم الخ) أي لانه اذا صح التعلق بالفعل فلا داعي الى الحمل على التصيير مع تأتي المعنى المحقق (قوله تأكيد لمثل الاولى) والمضاف انما هو مثل الاولى اذ التأكيد ليس بمقصود لذاته كما ان قام الثاني في قام قام زيد لم يحتج لفاعل لذلك (قوله وأجيب الخ) فيه ان هذا شاذ في خصوص اللام التي للاضافة على

معناها بدليل انه لم يسمع فى غيرها كما تقدم فلا يتم التنظير به (قوله فلا يرد جريان الخ) ولا يرد أيضا الالغاء فى كان كزيد كان قائم بناء على ماذهب اليه بعضهم من انها فيه ملغاة لازائدة وفى شرح الكافية مايساعده كما فى النكت (قوله فى نحو فكر الخ) نحو فلينظر أيها أزكى طعاما فستبصر ويبصرون بأيكم المفتون يسألون أيان يوم الدين ويستنبؤنك أحق هو عرفت من أنت ونسيت أيهم زيد لكن التعليق فى غير الافعال المذكورة خاص بالاستفهام كما فى الامثلة (قوله والاكثرون لا) أى لعدم السماع (قوله والحق بها فى ذلك الخ) وجه الالحاق فى الاولين والخامس مشاركتها لرأى ووجد القلبيتين لفظا وفى الثالث والرابع انهما نقيضا وجد الذى معناه فى أصل الوضع أصاب ثم استعمل بمعنى علم فحملا عليه حملا للنقيض على النقيض اه جامى بايضاح (قوله ووجد) أى بمعنى لقى (قوله وعلله سيبويه بالاستغناء عنه الخ) أى فلا حاجة لنا بجواز نحو ضربتنى ولا يتأتى لنا الاستغناء بالنفس فى افعال القلوب لعدم سماع النفس فيها اذ المسموع فيها الضمير فكلام سيبويه ليس بيانا للحكمة ماوقع من العرب والا فلا يتم بخلاف مابعده فانه بيان للحكمة بدليل انتفائه فى افعال القلوب كما بينه بعد (قوله وقيل لئلا يكون الفاعل) فى الجامى انه لا يجوز فى غير افعال القلوب وما الحق بها أن يكون الفاعل والمفعول ضميرين متصلين لشئ واحد فلا يقال ضربتنى وشتمتنى بل يقال ضربت نفسى وشتمت نفسى وذلك لان أصل الفاعل أن يكون مؤثرا أى أصل مدلول الفاعل النحوى أن يكون مؤثرا والاصل مايبتنى عليه غيره فان نحوز يد من طال زيد انما أطلق عليه الفاعل لكونه على طريقته وصفته وأصل المفعول به أن يكون متأثرا وأصل المؤثر أن يغاير المتأثر فان اتحدا معنى كره اتفاقهما لفظا فقصد مع اتحادهما معنى تغايرهما لفظا بقدر الامكان فمن ثمة قالوا ضربت نفسى ولم يقولوا ضربتنى فان الفاعل والمفعول فيه ليسا بمتغايرين بقدر الامكان لاتفاقهما من حيث كون كل واحد منهما ضميرا متصلا وان اختلفا من حيث كون أحدهما مرفوعا والآخر منصوبا بخلاف ضربت نفسى فان النفس باضافتها الى ضمير المتكلم صارت كأنها غيره لغلبة مغايرة المضاف للمضاف اليه فصار الفاعل والمفعول فيه متغايرين بقدر الامكان واما افعال القلوب فان المفعول به فيها ليس المنصوب الاول فى الحقيقة بل مضمون الجملة فجاز اتفاقهما لفظا لان الفاعل والمنصوب الاول ليسا فاعلا

ومفعولا

ومفعولا به أى مؤثرا ومتأثرا أما الفاعل فلعدم كون افعال القلوب من التأثير وأما المنصوب الاول فلعدم تعلق الفعل به بل بمضمون الجملة وأما الملحقات بها فلما تقدم اه بايضاح (قوله ولم تقع حركة الخ) لاحتمال سبق اللسان فيها اذ السبق فى الحركات كثيرا مايقع (قوله فمفعولاه ليس المنصوب الخ) أى فلم يلزم كون الفاعل مفعولا اذ الياء فى ظننتنى قائما ليست مفعولا به بل المفعول به القيام المضاف اليها ولم يلزم اجتماع ضميرين مرفوع ومنصوب لان الياء مجرور بالمصدر فى الحقيقة اذ التقدير ظننت قيامى واجتماع مرفوع بعامل ومجرور بآخر لا يضر فقوله فيما سبق أحدهما مرفوع والآخر منصوب أى ظاهرا وباطنا (قوله لان علم الانسان الخ) هذا لا ينتج انتفاء غلبة المغايرة فى افعال القلوب فلو قال وأيضا لا يسبق الفهم الى خلاف المقصود فى نحو علمتنى قائما لان علم الانسان الخ لكان أولى (قوله ويمتنع) بالبناء للمجهول والاتحاد نائب فاعل (قوله فلا يقال ان تعليل الخ) أى وترتب الالغاء والتعليق ليس على مطلق الضعف بل على ضعف مخصوص لا يؤدى الى الاجحاف فاندفع مايقال ان الشارح رتب الالغاء والتعليق على الضعف فاذا زاد كان الترتب أولى فلا يندفع الايراد بما ذكره المحشى ثم الاظهر التعليل بأنهما لما لم يتصرف فى لفظهما لم يتصرف فى عملهما فكما لزم لفظهما صيغة واحدة لزم عملهما حالة واحدة وانظر هل المراد بعدم الغاء ماذكر انه يجب النصب مع تأخر الفعل أو يمتنع تأخره أصلا وبعدم تعليقه عدم دخول المعلق بعده أصلا أو انه يدخل ويلغى والظاهر فيهما الاول (قوله لا ينصبان مفعولين) أى لان أفعل التفضيل لا ينصب مفعولا أصلا على الاصح وعلى مقابله انما ينصب واحدا وافعل التعجب لا ينصب الا واحدا (قوله اذا أكد الفعل بمصدر) نحو زيد قائما ظننت ظنا والظاهر أن التوكيد باعادة اللفظ كذلك نحو زيدا قائما ظننت ظننت أخذا من العلة (قوله لمنافاة الخ) أى لان التوكيد دليل الاعتناء بالعامل والالغاء ظاهر فى عدمه فبينهما تناف ظاهرا وان كان لا تنافى فى الحقيقة (قوله ويقل الخ) أى لعدم صراحتهما فى المصدر اه على باشا (قوله على الاسم) أى المفعول الاول اذ الغالب عليه أن يكون اسما لا صفة مشتقة بخلاف المفعول الثانى والاولى التعبير بالمفعول الاول ليوافق الاصطلاح (قوله لبناء الكلام على النفى) أى فلا بد من نصب المعمولين ليكون أول الكلام هو النفى فلا يحصل تشويش للسامع اذ لو ألغى الفعل المنفى لم يكن النفى

أول الكلام بل أوله الجملة الاسمية فيتوهم ان ماقبله مثبت فيناقض نفي الفعل
بعده لتوجهه في المعنى اليه ثم الظاهر انه عند نصب المعمولين لابد من تأخرهما ان
كان النفي بما لان لها الصدارة المانعة من عمل ما بعدها فيما قبلها تدبر (قوله
بعدم منافاته الخ) مردود أخذا من توجيه السابق (قوله وبقول الشاعر الخ)
قد يقال النفي انما ينافي الالغاء اذا تقدم أحد المعمولين أو كلاهما أخذا من
التعليل المتقدم أعني لابتناء الكلام على النفي بخلاف ما اذا تقدم النفي كما في البيت
فلانه لابتنائه على النفي من أوله لايحصل التناقض المشوش للسامع وأيضا سيأتي
ان العامل في هذا البيت ليس ملغى بل هو آت على أحد التأويلين الآتيين في كلام
المصنف ولعل هذا من جملة ما دخل تحت قوله على ما فيه وان قال بعضهم ان قوله على
ما فيه اشارة الى قوله في النكت ولا يبطل هذا بقوله وما خال لدينا منك تنويل
لان أداة النفي داخلة في المعنى على ما بعد خال اه وفي الحفني بعد ذكره الشرط
الثاني ما نصه قال سم وفيه نظر بوجه انه يبطله قوله وما خال لدينا منك تنويل
وقول أبي حيان ان أداة النفي فيه داخلة على ما بعد خال مردود (قوله فوقع
في الخلل) ان أول قوله فلا يجوز بانه نفي للجواز المعين الوجوب أي بل يجب وقوله
في الثاني فلا يجوز بمعناه يمتنع فلا خلل الا انه يتبادر منه ان الاول كالثاني في ارادة
الامتناع لكن السعي في التصحيح أولى من الحمل على ما به الفساد نعم ان أراد المحشي
بالخلل مطلق الايهام فلا دافع له تأمل (قوله وكل من التعليلين الخ) وجه التساوي
في نحو قول الشاعر شجاك الخ على تقرير الشارح بان كلا من العاملين ضعيف
لان شجاك ضعف باعتراض الجملة وأظن ضعف بتقدم أحد معموليه فاستويا
في الضعف (قوله على تقرير الشارح) احتراز عن تقرير الدماميني وغيره الآتي
قريبا فانه يجري فيه التعليلان (قوله والغاء ما بين الخ) استدل البصريون بقول
الشاعر شجاك البيت فانه يروى برفع ربع ونصبه ولا يتأتى النصب الا على قولهم
ونوزع في هذا الدليل بانا لانسلم ان شجاك فعل ومفعول بل هو مضاف ومضاف اليه
فعلى تقدير رفع ربع يكون شجاك مبتدأ وربع الظاعنين خبره والعامل ملغى
لتوسطه بين المعمولين وعلى تقدير نصبه يكون شجاك منصوبا بفتحة مقدرة على
الالف على انه مفعول أول تقدم وربع الظاعنين مفعول ثان وأظن عامل كما يأتي
عن الدماميني وغيره على ان مذهب البصريين في ذلك لايصح في نفسه لما يرد عليه

انه

انه لا ينتصب بافعال هذا الباب الا ما كان مبتدأ أو خبرا بحسب الاصل وبان انه افعل
وفاعل لا مبتدأ وخبر اذ لا يصح اعتبار زيد مبتدأ مؤخرا وجملة قام الخبر مقدما
وادخلت أظن بينهما لنسخ حكمهما لما تقدم عن التسهيل انه يجب لمعمولي هذا
الباب من التقديم وضده ما لهما مجردين ومن المعلوم انه يمتنع تقديم الخبر الفعلي
على المبتدا فالحق في هذه المسئلة مع الكوفيين وان تبع الشارح فيها البصريين
ولذلك قال أبو حيان ان مذهب الكوفيين هو الذي يقتضيه القياس لان الاعمال
مترتب على كون الجزءين كانا مبتدأ وخبرا وليسا هنا كذلك والا لأدى الى تقديم
الخبر الفعلي على المبتدا اهـ الا ان يقال ان كون معمولي هذا الباب أصلهما المبتدأ
والخبر غالب لا لازم وتقدم ما يؤيده (قوله جائز) فنحو قام أظن زيد يجوز فيه رفع
زيد وهو ظاهر ونصبه على انه المفعول الاول والفعل المتقدم وضميره المستتر فيه
في موضع المفعول الثاني اهـ عبد الحكيم (قوله خلافا للكوفيين) أي حيث
أوجبوا الالغاء معللين بان الاول يطلب فاعله والاسم فاعله من حيث المعنى فلا يمنع
عنه لانه الغاء لما يجب اعماله فيجب عندهم الرفع في المثال المتقدم ولا يصح النصب
اهـ عبد الحكيم وعلى باشا (قوله ان مراده بمرفوع الفعل الخ) فيه انه اذا كان
مراده ذلك لا يصح قوله لا واجب خلافا للكوفيين فانه يقتضي ان الكوفيين يوجبون
الغاء ما بين الفعل وما يصلح مرفوعا له مع ان الالغاء فيه جائز باتفاق البصريين
والكوفيين كما قال وان جوازهما الى أن قال وهو كلام صحيح لا ينبغي الخ وقوله وكيف
يدعي أحد الخ يقال له على مقتضى ما فهمت كيف يدعي الكوفيون وجوب الالغاء
مع فرض عدم التزام واحد بعينه من الرفع والنصب كذا قيل وقد يدفع ذلك بان قوله
لا ينبغي أن يقع الخ نفي لانتفاء الوقوع وهو لا ينافي الوقوع فيكون توركا على
الكوفيين المانعين للنصب عند عدم التزام واحد بعينه وتوهينا لمذهبهم لكن قد
علمت ان الحق معهم وان قال عبد الحكيم والصحيح مذهب البصريين وبه ورد
السماع اهـ فتدبر (قوله أي يخفكم) تفسير ليرهبكم على الضبطين وحذف
الياء بعد الخاء من يخفكم يدل على ان لا ناهية (قوله أي اعطاء) المراد به هنا
دنو مودتها (قوله مثل الادب المذكور) أي في قوله قبله

أكنيه حين أناديه لأكرمه * ولا ألقبه والسوأة اللقب

(قوله فلا حاجة الخ) وكذا لا حاجة لقوله بعد النافيتين لان ان ولا معطوفان على

ما المضاف اليه نفى اضافة صفة الى موصوف (قوله وقال فى محل آخر الخ) وفيه أيضا ان جميع مايقع فى جواب القسم له الصدر (قوله المعلقة) أى المعلق عنها العامل (قوله وسيتره حتم نصب) بيت المصنف الآتى

وبعد فا جواب نفى او طلب * محضين ان وستره حتم نصب

(قول الشارح أو مقدر) الدليل على تقديره وجود التعليق مع ان أولا اذ كل منهما لا يقتضى ذلك الا اذا كان فى جواب القسم فوجود التعليق دليل على وجود تقدير القسم (قوله ولو بهل على الصحيح) فى عبد الحكيم اعلم ان الاستفهام على قسمين قسم يكون جوابه بالتعيين وهو ما يكون بام واله مزة وبالاسماء المتضمنة للاستفهام وقسم يكون جوابه بنعم أولا وهو ما يكون بالهمزة فقط أو بهل فاختار بعضهم ان القسم الثانى لا يقع بعد باب علمت لان مضمون الجملة الاستفهامية لا يتعلق العلم به لتنافيه الا بتأويل ان يقال علمت جواب هذا الاستفهام فاذا كان الجواب بالتعيين يكون مشتملا على النسبة فان زيدا مثلا فى جواب أزيد قائم أم عمرو معناه زيد قائم فيصح تعلق العلم به فمعنى قولنا علمت أزيد قائم أم عمرو علمت أحدهما بعينه على صفة القيام أى علمت قيامه واغا لم يقل علمت زيدا قائما لداع يدعوه الى ابهامه واذا كان الجواب بنعم أولا لا يكون مشتملا على النسبة فلا يصح تعلق العلم به لانه يستدعى النسبة فاذا قيل علمت هل زيد قائم كان معناه علمت نعم أولا فلا يصح والا كثرون على انه يقع القسمان بعد باب علمت لان أداة الاستفهام التى بعده ليست لاستفهام المتكلم حتى لا يتعلق العلم بمضمون الجملة المشتملة عليه بل لمجرد الاستفهام فى جميع الصور المعنى علمت الذى يشك فيه فيستفهم عنه الا أن المشكوك فيه المستفهم عنه فى القسم الاول نسبة الفعل الى هذا المعين أو ذاك من المذكورين وفى القسم الثانى نسبته الى المذكور أو عدم تلك النسبة اليه فلا حاجة الى التأويل المذكور ولو سلم فلا نسلم ان نعم أولا ليسا بمشتملين على النسبة فان المقدر بعدهما جملة ولذا يصح الجواب بهما فاحفظه فانه ينفعك فى مواضع (قوله واللام على الاول زائدة) فى البيضاوى ان أحصى فعل ماض وأمدا مفعوله ولما لبثوا حال منه أو مفعول له وقيل انه المفعول واللام مزيدة وما موصولة وأمدا تمييز اه فكلام المحشى جار على ماحكاه بقيل (قوله لا يقال ماله الصدارة الخ) قيل كيف يقال هذا حتى يحتاج للجواب عنه بما ذكره مع قوله قبله بلصقه والا فاسم الاستفهام الخ

اه وقد يقال خلعه الاستفهام والصدارة على المضاف انما هو بعد الاضافة والعمل فحينئذ يقال كيف أضيف وعمل فيما له الصدر تأمل (قوله فيه خلاف) أى لان الزمخشرى يقول ان التعليق هو أن يوقع بعد العامل ما يسده مسد منصوبيه جميعا (قوله لا معنى لقولك علمت زيد الخ) أى لانه لا بد من صحة الاخبار بالمفعول الثانى عن الاول ولا يصح أن تقول زيد جواب هذا الاستفهام لان جوابه انما هو مشخصات زيد لان من يسأل بها عن المشخصات فتقول فى الجواب التاجر أو ابن عمرو أو نحو ذلك ولا تقول زيد فزيد لا يجاب به عن هذا الاستفهام فلا يصح الاخبار (قوله ويمكن دفعه الخ) أى لصحة الاخبار حينئذ عن الاول بالثانى بان تقول زيد هو متعلق هذا الاستفهام اذ لا شك فى تعلقه به لكن فيه ان المعنى المقصود غير موجود على هذا لانه ليس المراد علمت ان زيدا هو متعلق هذا الاستفهام بل المقصود علمت صفات زيد التى يجاب بها هذا الاستفهام ولك أن تقول يصح تقدير جواب والاخبار صحيح لان زيدا متحد مع التاجر أو ابن عمرو مثلا الذى يجاب به الاستفهام ما صدقا وسيأتى من العلامة الامير ما يؤيده نعم يرد عليه ما أوردناه على تقدير متعلق (قوله فى لفظ كل من الجزأين) نحو ظننت لزيد قائم وقوله أو فى محله أى محل كل من الجزأين كما فى نحو لقد علمت ما هؤلاء ينطقون لكن هذا لا يظهر فى نحو وسيعلم الذين ظلموا أى منقلب ينقلبون ونحو وتظنون ان لبثتم الا قليلا اذ الذى فى محل نصب هو الجملة قبل التعليق وبعده وهذا على فرض التسلط عند حذف المعلق والا فالتسلط غير ممكن اذ لا يقال وسيعلم الذين ظلموا ينقلبون وتظنون لبثتم كما يقال فى ظننت ما زيد قائم ظننت زيدا قائما وقد أنكر بعضهم التعليق فى مثل ذلك لما ذكر ويجاب بأن المراد بكونها معلقة عن العمل فى اللفظ كونها معلقة عن ذلك لو فرض ما يصح التسلط عليه لفظا واعتبار صحة التسلط فيما دخلت عليه لفظا غير شرط وأما نحو علمت ان زيدا لقائم فالفعل فيه عامل فى محل الجملة عند وجود المعلق وفى لفظ المصدر المتصيد من الصلة عند عدمه لا فى محل الجملة لانه ليس معلقا عنها والا لكسرت ان ولا يضر على القول بعدم تقدير مفعول ثان كون المعمول حينئذ مفردا لتضمن ان ومعموليها المسند والمسند اليه صريحا وحينئذ فكان الاولى للمحشى أن يزيد أو فى مفرد تأويلا ليدخل فيه نحو علمت ان زيدا لقائم تأمل (قوله جائز لا واجب) لجواز كونه من عطف الجمل

كما يأتي في البيت (قوله والبكا مفعول به) أي وموجعات عطف عليه والمفعول الثاني
محذوف أي ماهما (قوله ولا بد من تقدير ماهي الخ) وحينئذ يكون العطف
للمفردات فموجعات عطف على محل الجملة من حيث سدها مسد الاول وماهي
عطف على محلها من حيث سدها مسد الثاني (قوله أو اعتبار ان موجعات الخ)
وحينئذ فعطف موجعات على محل الجملة من حيث سدها مسد المفعولين معا
لقيام هذا المفرد المعطوف مقام الجملة (قوله والالزم عمل أدري الخ) لا يقال هذا
لا يرد الا حيث اذا كان التابع بدلا لانه على نية تكرار العامل فيلزم العمل في مفرد
اما اذا كان من باب العطف فلا يضر لزوم ذلك لان المعطوف تابع غير مستقل
بدليل جواز ان زيدا مسرور وعمرا بالعطف على زيد من غير تقدير لفهم حكمه من
حكم المعطوف عليه مع انه لا يقال يلزم عمل ان في اسم من غير خبر لانا نقول
الموجب لذلك هنا ان العطف على الجملة فلا بد من كون المعطوف جملة حقيقة
أو حكما كما قرره تأمل (قوله أي شيء بصاحبكم) المناسب للآية الممثل بها
أن يقول بصاحبهم (قوله ورد بأن الجملة الانشائية الخ) يحتمل ان مرادهم انها
حال بتقدير القول (قوله شأن زيد) والاضافة للعهد والا كان بدل بعض وقد يقال
معنى عرفت زيدا من هو عرفت زيدا جواب من هو أي التاجر أو ابن عمرو
أو نحو ذلك وهو نفس زيد فيتعين حينئذ بدلية الكل بدون حذف ولا يظهر غيرها
أصلا اه أمير ومثل عرفت زيدا من هو عرفت زيدا أبو من هو وانما اقتصر
العلامة على ذلك لانه الممثل به في المغني (قوله بدل اشتمال) أي لان من يسأل بها
عن المشخصات وزيد مشتمل عليها اه أمير (قوله بتضمينه معنى علمت) ان اراد
التضمين النحوي وهو اشراب كلمة معنى أخرى فلا يظهر الا على القول بتغاير المعرفة
والعلم معنى اما على القول بالاتحاد فلا نعم ان فسر التضمين النحوي بأنه الحاق مادة
بأخرى لاتحاد المعنى نحو احسن بي أي لطف أو تناسبه ظهر على القول بالاتحاد
أيضا وان أراد التضمين البياني فالامر ظاهر على كلا القولين (قوله لا يقاس)
قيل هذا النحوي وأما البياني على مغايرته له فحذف لدليل يقاس ولعل القول بعدم
قياسية النحوي مع ان بعضهم يجعله مجازا وهو يكفيه سماع النوع انه يزيد الالحاق
في العمل والتعدية وقيل حقيقة ملحوظ بغير معناه وقيل جمع بينهما اه أمير (قوله اذا
قلت علمت زيد لابوه قائم) هكذا في النسخ الصحيحة بلام الابتداء داخلة على أبوه

وفي

وفى بعضها كتابة أنه [illegible] بعد لا فتكون نافية والذى فى المغنى ما فى النسخ الاول (قوله وخالف بعضهم الخ) تقدم لك ما يؤخذ منه رده (قوله أى التركيب) والمعنى على هذا وقد نبهت فى شرحى لجزئيات الافعال على استعمال غير علم وظن فى تركيب مغاير للتركيب الذى تتعدى فيه الى مفعولين (قوله سببية) أى على الثانى (قوله ويمتنع كونه مستقرا الخ) والمعنى على هذا حالة كون علم قبل المفعولين ويجعل كناية عن عدم الغاء رأى وقد استفيد عدم تعليقها من قوله طالب مفعولين اذ المتبادر منه المفعولان الصريحان فيكون فيه رد على من جوز الغاءها وتعليقها فهذا أولى مما جرى عليه الشارح لانه عليه لمجرد الايضاح (قوله ولك أن تقول الخ) بل لك أن تقول المراد بالمرافقة هنا الاجتماع الجسمى لا الصداقة المحققة كما يعطيه النظر السديد قاله بعض الافاضل والظاهر انه لم يخرج عن جواب المحشى (قوله ظاهر صنيعه الخ) أى حيث جمع مع طالب مفعولين وساقهما مساقا واحدا (قوله لانعدام الفائدة الخ) هذا مبنى على اشتراط تجدد الفائدة وفيه خلاف وهذا فى الصورة الاولى اما فى الثانية فعدم الفائدة فيها ناشئ من امر فاسد كما يأتى بيانه فلذلك أوجب المنع اتفاقا (قوله اما فى الثانى فظاهر) بيان ذلك ان المفعول فى الحقيقة هو مضمون المفعولين كقيام زيد فى ظننت زيدا قائما وحينئذ فالظن لا يصح ارتباطه بزيد وحده ولا بقائم وحده بل اذا قصد تعلقه بمفعوله فلا بد من اعتبارهما معا فهما بمنزلة كلمة واحدة فحينئذ لا تحصل فائدة أصلا عند التعلق بأحدهما لفساد هذا التعلق لخروجه عن القاعدة فلذلك جعله المحشى ظاهرا مستغنيا عن البيان بخلاف ما اذا حذفا معا فانه يتوهم فيه الفائدة اذا قصد الاخبار بنسبة الفعل الى الفاعل فلذلك علله بقوله فلان الشخص الخ وبهذا اندفع ما يقال انه عند حذف المفعولين لم يكن هناك فائدة أصلا وعند حذف أحدهما هناك فائدة وان لم تكن تامة لانك اذا قلت ظننت زيدا أفاد هذا التركيب السامع ما كان يجهله وهو تعلق الظن بزيد بخلاف حصول مطلق ظن فكيف يجعل عدم الفائدة عند حذف أحدهما واضحا لا يحتاج لبرهان وعند حذفهما غير واضح محتاجا له وهل هذا الا عكس للمعقول وكيف يجعل تقييد الفعل بظرف أو جار ومجرور مفيدا وتقييده بالمفعول غير مفيد وهل هذا الا تحكم وارتكاب لامر غير مقبول (قوله بخلاف المفعول فى غيره) أى غير هذا الباب كأعطيت وضربت (قوله وابهام الظنون الخ) أى انه نزل

قوله بعض الافاضل هو العلامة الخضرى فى حاشية ابن عقيل اه منه

الفعل منزلة اللازم وابهم المفعول فى الواقع لنكتة كالخوف من اظهاره (قوله ولا ينافى ذلك نص البيانيين الخ) أى لا ينافى كون الاقتصار للتنزيل نص البيانيين الخ ومحصل المنافاة ان قول البيانيين ان المنزل لا مفعول له ينافى كون حذف المفعولين هنا أو أحدهما لغير دليل سببه التنزيل المذكور لانه مع التنزيل ليس هناك مفعول أصلا حتى يقال انهما حذفا أو أحدهما لغير دليل ومحصل الدفع انه لا خلاف بين البيانيين والنحويين فالفريقان متفقان على ان المنزل لا مفعول له وانه لا يصح هنا الاقتصار على الفعل بسبب التنزيل لعدم الفائدة غاية الامر انهما اختلفا فى العبارة فالنحويون يقولون بأنه فى حالة التنزيل سقط المفعولان أو أحدهما اعتبار الحالة الوضع فان الفعل له مفعولان بحسبها والبيانيون يقولون بأنه ليس فى حالة التنزيل مفعولان أصلا اعتبارا لتلك الحالة فالخلاف لفظى (قوله ووافق فى المغنى الخ) أى وافق فى العبارة (قوله ضعف القول بالمنع) وجهه ان وجه المنع حينئذ عدم الفائدة وتجدد الفائدة غير شرط على الاصح (قوله وضعف القول بالجواز الخ) وجهه انه اذا لوحظ التعلق بالمفعولين وقصد افادة السامع ذلك كان الاقتصار على الفعل مع عدم دليل على المحذوف عبثا زيادة على ما فيه من عدم الفائدة (قوله انما أجمع الخ) استفيد منه ان علة منع حذف أحدهما عدم الفائدة الحاصل من تعلق الفعل بأحدهما الخارج عن القواعد بخلاف عدم الفائدة فى حذفهما فانه ليس ناشئا من أمر فاسد فلذلك جرى فيه الخلاف لعدم الاتفاق على اشتراط تجدد الفائدة (قوله ولى فى كون الحذف الخ) على ان ذكر المفعول المطلق المبين للنوع أوجب الفائدة فخرج من محل الخلاف (قوله أى مسموعة حقا) هذا مبنى على ان الاقتصار حذف المفعولين الملاحظ تعلق الفعل بهما من غير اقامة دليل أو حذف أحدهما كذلك (قوله ومنهم من تخلص الخ) هذا التخلص مبنى على ان الاقتصار هو حذف المفعولين أو أحدهما للتنزيل ومحصل التخلص المذكور انا لا نسلم انه قصد التعلق بالمفعولين وأقيم الدليل عليهما حتى يكون من قبيل الاختصار بل حذفا من غير دليل بسبب تنزيل الفعل منزلة اللازم وهو الاقتصار المدعى (قول الشارح آخر الحروف) أى حروف الهجاء احتراز من النطق بالتاء كما فى المقابل وقول بعضهم المراد بالآخر هنا الاول لا طلاقه عليه كالعكس بجامع ان كلا ليس بجانبه شئ مبنى على فهمه ان المراد آخر حروف تحسين

(قوله

(قوله موهم خلاف المراد) أى ان متى التى فى كلام الشارح غير التى فى كلام الشاعر كما هو مراد الشارح لكن يتوهم من العبارة انها عينها (قوله فى الالغاء والتعليق) أى وفى كون فاعله ومفعوله ضميرين متصلين لمسمى واحد (قوله ويشهد له النهى عن تتبع الخ) فيه ان النهى انما هو عن تتبع الرخص من مذاهب متعددة لا من مذهب واحد كما هنا وهو محمل حديث ان الله يحب أن تؤتى رخصه (قوله بأى حجة أحمل السلاح الخ) فيه تساهل والاولى بأى سبب تظن انى أحمل السلاح الخ لما تقدم من أن الاستفهام فى البيت انما هو عن سبب القول (قوله بمعنى الخ) أى كما قال وفعل لاسم رباعى عد الخ خلافا لما اشتهر من قراءته بتشديد اللام مفتوحة والا كان مفرده قاصا أو قاصة كما قال وفعل لفاعل الخ كذا قيل (قوله وعليه فيشترط فى الاستفهام الخ) أى ان كان متعلقا بالقول اما اذا كان متعلقا بغيره فلا كما هو ظاهر (قوله بعوامل) كتى فى البيت وقوله أو معمولا لها كمن أبوك على ان أبوك خبر (قوله وهل يعملونه باقيا الخ) لا يخالف ما يأتى فى الخاتمة لانه مبنى على رأى الجمهور (قوله واستدلوا الخ) فى العينى ان معنى قالت فى البيت ظنت ويدل له أو يرشحه قوله وكنت رجلا فطينا قاله بعضهم (قوله مقتضاه عدم الفتح الخ) قد يقال معنى كلام الشارح ان الفتح بعد قلت وشبهه خاص بلغة سليم وهو لا ينافى الفتح عند غيرهم بعد خصوص قول المستوفى لبقية الشروط فالخاص بسليم العموم تدبر (قوله يقتضى اعتبار كونها الخ) هذا الاعتبار انما هو فى خصوص الماضى اما المحكى بالمضارع والامر فهو حال بالنسبة للاول أو مستقبل بالنسبة لهما (قوله أو انطلاق عمرو) ظاهره انه لا تعتبر فى حكاية المعنى صفات النسبة من قصر وعدمه اذ الاصل لا قصر فيه وهذا فيه قصر (قوله ان الاطلاق من التقييد الخ) الاولى أن يفسر الاطلاق على هذا بعدم التقييد بحكم أو حال لا عدم التقييد بخصوص ما ذكره (قوله اما ماض مبنى للمجهول) فيه ان توصل لازم فلا يبنى للمجهول وعلى القول بجوازه يحتاج الى تكلف جعل نائب الفاعل ضمير المصدر المفهوم من الفعل لا الالف لانها ليست مفعولا به بل تكون للاطلاق ولا المجرور قبله لتقدمه الا ان قلنا بجواز تقدم نائب الفاعل اذا كان مجرورا لعدم الالتباس بالمبتدا فالاولى أن يذكر بدل هذا الاحتمال كونه ماضيا معلوما وألفه للتثنية عائدة على علم ورأى فى البيت الاول كالف تعديا ولا يلزم على هذا الاحتمال الا الاحتياج

مطلب أعلم وأرى

التقدير فقد الاى اقتصر عليه المحشى فى التضعيف ويحتمل ان تو صلا مضارع
حذفت منه احدى التاءين فتح للروى والالف للاطلاق او الفاعل ضمير عائد على
احدى اللفظتين أعنى اعلم وأرى أو ضمير المخاطب أو ألف التثنية عائدة على
اللفظتين المذكورتين وحذفت النون للتخفيف أو لمناسبة الروى وعلى كل من
هذين فالمضارع خبر مبتدا محذوف بدليل وجود الفاء لكن هذا تسكاف لا داعى
اليه (قوله من تشبيه المجموع) أى انه شبههما معا بهما معا وقوله وانه فى غير الخ لازم
لما قبله وقوله بدليل ان الاول لا يكون جملة أى لا يتوهم فيه كونه جملة وهذا دليل
لقوله وانه فى غير الخ أى انه اذا شبه المجموع بالمجموع لزم ان امتناع كون الثانى
جملة ليس من جملة وجه الشبه لعدم صحة كون امتناع الاول جملة من وجه الشبه
ووجه الاستدلال ان تشبيه المجموع بالمجموع يستلزم كون وجه الشبه موجودا
فى الفردين المجموعين وامتناع كون الاول جملة لا يعتبر فى وجه الشبه لعدم توهم
خلافه فلا يلاحظ اعتبار امتناع كون الثانى جملة من وجه الشبه أيضا اذ لا بد فى وجه
شبه المجموع من كونه موجودا فى كل من الفردين المجموعين اللذين قصد تشبيههما
وتفصيل المقام أن يقال انه لا يصح أن يكون من جملة وجه الشبه امتناع كون الثانى
جملة لان هذا ليس من تعلقاتهما معا حتى يكون وجه شبه بل من تعلقات الثانى
ولا أن يكون وجه الشبه امتناع كون كل من المفعولين فى المشبه والمشبه به جملة لان
المفعول الاول فيما نحن فيه أصله الفاعل فلا يمكن كونه جملة وأيضا لم يقع المفعول
الاول جملة أصلا فى جميع الافعال المتعدية لاكثر من مفعول وكذا المفعول الاول
فى المشبه به لا يمكن كونه جملة فجملية الاول غير متوهمة حتى ينبه على امتناعها
بجعله وجه شبه انما المتوهم جملية الثانى لوقوعه جملة فى بعض الصور كما اذا كان
هناك معلق فهو المحتاج للتنبيه على امتناع كونه جملة فيما عدا مسائل التعليق فتبين
ان وجه الشبه فى تشبيه المجموع بالمجموع غير امتناع كون الثانى جملة أو كونهما
جملة كعدم صحة الاخبار باحدهما عن الآخر وجواز حذفهما وعدم جواز
الغائهما واذا كان هذا هو وجه الشبه لم يعلم امتناع كون الثانى جملة فلذلك شبه
الثانى بالثانى ليفيد ذلك لا يقال يحتمل تشبيه الثانى بالثانى بالنسبة لبعض
الاحكام لا نا نقول هذا الاحتمال مدفوع بقرينة التفريع ويحتمل أن المراد
بالمجموع البعض وقوله وانه فى غير امتناع الخ أى اذا كان البعض هو الثانى يتعين

ان

ان وجه الشبه غير امتناع كون الثاني جملة اذ لو اعتبر وجه شبه لا تستفيد بطريق المفهوم ان الاول يكون جملة مع انه لا يكون جملة وهذا معنى قوله بدليل الخ فان أريد بالبعض الاول كان عدم التعرض لامتناع كون الثاني جملة واضحا (قوله أثبت مصدرا) أي لان الكيفية هنا بمعنى الصفة والحال وأما اعتبار كونها مصدرا بسبب ادخال باء المصدرية وتأنيثها على كيف فلا يصح هنا لان معنى الكيفية على هذا السكون كيف كما تقول الاسدية أي السكون أسدا وهذا غير مراد هنا (قوله وانما هو من باب التضمين) أي ان هذه الافعال تتعدى بحسب معناها الاصلي الى واحد بالنفس والى آخر بالباء كما تقول أخبرت زيدا بعمرو وأى بحاله وتعديتها الى ثلاثة انما هو بسبب تضمين معنى اعلم (قوله والسفاهة كاسمها) فيه ان اسمها وهو لفظ سفاهة ليس قبيحا في ذاته وانما جاء القبح من مدلوله الا ترى لفظ نباهة ولم يقل أحد بقبحه لان مدلوله غير قبيح بل هو وصف ممدوح كذا قيل فليتأمل (قوله فاسد) لافساد لان تعود بنى مفعولية على اسقاط الخافض والعامل عليك من حيث نيابته مناب المتعلق (قوله أثر فاعل) قيل لعله على حذف مضاف أى أثر فعل فاعل (قوله وكلاهما فيه لا في المقدر) أي لان البدل بالنسبة للمقدر فاعل به فهو داخل (قوله رفاعل اسم الفاعل) أي في نحو زيد قائم فان الضمير فاعل بقائم لا في نحو أقائم الزيدان لان الاسناد فيه تام (قوله وفيه نظر يعلم مما قدمناه) أي عن الرضى من ان كان تدل على حدث يقيده الخبر فاذا قلت كان زيد قائما فكانك قلت حصل زيد أي شئ زيد حصل القيام فيكون في الكلام اجمال ثم تفصيل فكان مسند الاسمها لكن على تقدير مضاف (قوله بفتح فسكون الخ) راجع للاثنين (قوله لان الفعل فيهما) من ظرفية المطلق في المقيد بمعنى تحققه فيه (قوله هنا) أي في باب الفاعل واحترز به عن السابك في غيره فانه أعم (قوله ان المفتوحة) نحو أولم يكفهم أنا أنزلنا (قوله وان الناصبة للفعل) نحو ألم يان للذين آمنوا ان تخشع قلوبهم (قوله وما) نحو يسر المرء ماذهب الليالي أي ذهابها (قوله دون كي ولو) أي لان كي لا بد ان يتقدمها اللام الجارة لفظا أو تقديرا فالمصدر المؤول معها مجرور والمصدر مع لو المصدرية لا بد ان يكون مفعولا لعامل من مادة المودة نحو ود أحدهم لو يعمر اه يس (قوله وانما يقدر منه ان الخ) نحو ومار اعنى الا يسير أي الا ان يسير أي سيره (قوله خبرا) أي لان (قوله وجملة القسم وجوابه مفسرة لذلك) لكن المصنف

في الحقيقة للجواب وجملة القسم تأكيد له فصح قوله لان القسم هنا الخ ولا تنافي اه أجهر (قوله وقيل تقع ان عاق عنها الخ) فيه نظر لان أداة التعليق أشبه بان تكون مانعة من ان تكون مجوزة لان ماقبلها لا يعمل فيما بعدها سلمنا ان المعلق يجوز لكن لا يصح هنا اذ كيف يعلق القسم عما هو منه كالجزء الذي هو الفاعل وبعد فعندي ان وقوع الجملة فاعلا في المذكورة ونظائرها لفظ صحيح ولكن مع الاستفهام خاصة دون سائر المعلقات وعلى ان الاسناد الى مضاف محذوف لا الى الجملة الاخرى ان المعنى ظهر لي جواب أقام زيد أي جواب قول القائل ذلك وذلك لابد من تقديره دفعا للتناقض اذ ظهور الشئ والعلم به منافيان للاستفهام المقتضي للجهل به فان قلت ليس هذا مما نحن فيه الاضافة الى الجمل قلت قدمضى لنا عن قريب ان الجملة التي يراد بها اللفظ يحكم لها بحكم المفردات اه مغني بالمعنى وقوله وذلك لابد الخ فيه وفي قول المحشي وهذا التقدير لابد منه الخ ماتقدم عن عبد الحكيم فتأمل (قوله بفرق) هو ان المصدر اذا أضيف زال طلبه الى آخر ما يأتي في العبارة المنقولة عن السيد الحفني (قوله أحسن منه الخ) عبارة الحفني وأورد على ماذكر انهم صرحوا بان المصدر اذا أضيف الى فاعله تضمحل حالة رفعه فيقطع النظر عنها حتى لا يجوز في تابعه الرفع فما الفرق بين مجرور الحرف ومجروره قال بعض المحققين ويمكن الفرق بان المصدر اذا أضيف الى فاعله زال طلبه الفاعل استغناء بالمجرور من غير احتياج الى تأويله بغير المضاف بخلاف المجرور فانه لا يسقط طلبه ولذا قدر زيادة الحرف وجعل المجرور مرفوع المحل كما في كلام الشارح أفاده الهوتي اه قال بعضهم ويؤخذ من الايراد ان الرفع في المصدر اضمحل فلا تبقى له قوة فلا يقوى على تبعية لقوة الجار ولا شك ان الرفع مع الحرف له قوة لضعف الجار فالمحشي رحمه الله باع عليه ما اشتراه منه اه وفيه انه حيث كان الايراد مشيرا لذلك فما معنى طلب الفرق والعدول الى فرق آخر فهذا مما يوجب زيادة في الاعتراض على السيد الحفني رحم الله الجميع (قوله فانظر من أين الخ) فيه ان الذي قرره السيد الحفني أحد طرق تأتي في شرح البيت فلو اعترض بانه لا يوافق ما عليه المتن لكان أحسن وعبارة الشارح عند شرح هذا البيت تنبيه ظاهر كلامه جواز الاتباع على المحل في جميع التوابع وهو مذهب الكوفيين وطائفة من البصريين وذهب سيبويه ومن وافقه من أهل البصرة الى انه لا يجوز الاتباع على المحل وفصل

أبو حيان وقد أجاز في العطف والبدل ومنع في التوكيد والنعت والظاهر الجواز لورود السماع والتأويل خلاف الظاهر (قوله بناء الفعل للمجهول) فيه ان النائب قام مقام المنوب عنه فكأنه لا حذف خصوصا والفعل المبني للمجهول لا يسند للفاعل بل للمفعول فلا حذف للفاعل في باب النيابة (قوله والفعل المؤكد بالنون) فيه أن حذفه لعلة تصريفية مع الدلالة عليه بضم ما قبله أو كسره فهو كالثابت فكأنه لا حذف والكتابة كافية بدليل قوله فيما يأتي فكان المحذوف غيرها هل والاعتراف بالحذف لا يضر وبهذا كان لا اعتراض السيد الحفني معنى (قوله وبقي سادس الخ) بل وسابع نحو قتلتهما رجل رجل حيث حذف الفاعل وأقيمت الحال مقامه فارتفعت ارتفاعه على ما مر قريبا لكن فيه ان الفاعل الآن هو المرفوع المذكور (قوله وقد يقال الخ) ان كان يلزم ابراز الضمير مع الاخبار خروجا عن تصحيح ما نطق به وان حذف مع الابعد الابراز جمع الامر على ما كان بعد التعب وان استتر مع الالم يعقل اذ الحرف لا يستتر وان نطق بالابعد خرجنا عن صحة ما نطق به في تركيبنا وتأخرت الاعن الحكم فالحق ما قرره يس اه شيخنا الا ان يقال المراد ان الفاعل ضمير مستتر وان المعنى على اعتبار الاقبل الضمير بقرينة الا المذكورة وان لم يصح التصريح بها حالة كونها قبله اذ الضمير المستتر لا ينطق به ثم رأيت في المحشي في خاتمة باب التنازع الجواب عن استشكال كون هذا المثال ونحوه من باب التنازع بما هو سديد نقلا عن المحقق الروداني وينبغي استحضاره هنا فارجع اليه ولما كتبناه عليه ولولا خوف الاطالة لنقلته لك (قوله وفاعل برضيك الخ) فيه ان فاعل برضيك مستتر عائد على المحذوف من الاول كما كان مستترا قبل حذفه اه شيخنا (قوله من ان الاصل في الاستفهام الخ) أي ففي هذا الاحتمال موافقة الاصل لكن سيأتي ان المسؤل عنه بالهمزة هو ما يليها والمسؤل عنه الذوات لا الفعل فلا يكون واليا للهمزة (قوله أي بعد كل فعل الخ) أي فيصير كلام المصنف مفيد الامرين الاول ان كل فعل لا بد له من فاعل وعلى هذا استثناء المحشي الثاني ان الفاعل لا بد ان يكون بعد الفعل لا قبله وعلى هذا خروج الشارح على المتن بقوله والى هذا الثالث الخ والذي أحوجه لتقدير كل افادة الاول بعد ان كان لا يفيده الا ايما يفهم من قوله فان ظهر الخ (قوله ان ما مصدرية) أي في الامثلة المذكورة ونحوها (قوله ان ايلاءها) الاولى ايلاءه أي الفعل (قوله وقلما وصال)

قال صاحب المغنى فى بعض تعاليقه المناسب وقلما وداداذم الصدود لا وصال أصلا ولك ان تقول المراد بالوصال التواصل الباطنى وهو الوداد أو المراد قل وصال بعد الصدود على ان الذى فى الشواهد أنه يعاتب نفسه على صده وانهن لا يصلنه على ذلك اه أمير (قوله وكل فعل صالح الخ) فكذلك ما بعده اه وهو فعل المراد منه العموم (قوله أى الفاعل الاصطلاحى) الظاهر انه تفسير لذلك فالضمير راجع للفاعل المعنوى ويحتمل انه تفسير للضمير فذلك اشارة للفاعل المعنوى (قوله فلا اتحاد بين الشرط الخ) وجه الاتحاد انه يعلم من ظهور الفاعل الاصطلاحى كونه فاعلا اصطلاحيا وهو عين الجواب على انه يتحد المبتدا مع الخبر فى الجواب مالم يلاحظ الاختلاف بالاعتبار وقد يقال لا مانع من كون فاعل ظهور الفاعل الاصطلاحى وكذا الضمير المبتدا وأما اسم الاشارة فهو راجع للفاعل الاصطلاحى المفاد تأخره فكأنه قال فان ظهر الفاعل الاصطلاحى فهو الفاعل المفاد تأخره تأمل (قوله لان هذه الحال تصلح خبرا عن المبتدا) أى لانها حال من ضميره بخلاف التى لا تصلح فانها الحال التى من ضمير عائد على معمول المبتدا أو على معمول ما أضيف اليه المبتدا نحو ضربى العبد مسيئا وأتم تبيينى الحق منوطا بالحكم (قوله نحو قاما زيد وعمرو الخ) المناسب حذف الالف والواو من الفعلين لان الكلام فى لغة التجريد (قوله ومنع أبو حيان الخ) المناسب كتابة ذلك وماقبله على قوله على لغة قليلة كما فى بعض النسخ (قوله وضعفه فى المغنى الخ) حيث كان أبو حيان مستندا للسماع لم يرد عليه ماذكر وأيضا لفظ الجمع يشاكل بالعلامة اه أمير وحمل عليه اسم الجمع (قوله قال وهذا الخ) أى صاحب المغنى (قوله وجوب استتار الضمير كان وجه وجوب الاستتار الفرار من اجتماع صورتى ضمير اه أمير (قوله من غرائب اللغة) أى لعدم وجود فعل للغائبين استتر فيه الضمير فضلا عن وجوبه بخلاف فعل الغائب المفرد فان وجوب الاستتار فيه معهود فى التعجب والاستثناء اه أمير (قوله مع ان حقه أكلتنى) فيه ان هذا حقه على اللغة الفصحى والكلام ليس فيها بل فى اللغة التى تلزم العلامة فحقه عليها ما بعد (قوله بصورة المذكر) أى كدعد وقوله وبالعكس أى قد يكون بصورة المؤنث والمراد منه مذكر كطلحة (قوله فانه لا احتمال فيه الخ) فيه انه قد يسمى شخص بالمثنى والجمع فالاحتمال والايهام موجودان فالعلامة فيهما للتمييز كتاء التأنيث الا ان يقال ان باب التسمية بما ذكر نادر فلا يعول عليه (قوله فلو

قال وهو بعيد الخ) فيه أن الدليل حينئذ لم ينتج المدعى كذا قيل (قوله جملة السؤال فعلية حقيقة) هذا أحق لأن الاسمية التي خبرها فعل فعلية حقيقة عند علماء المعاني ولذا تفيد التجدد الا انها أوردت في صورة الاسمية لنكتة معنوية كالتقوى أو التخصيص أو لفظية كتضمن الاسم الاستفهام لكن بيانه بأن الاستفهام بالفعل أولى فاصر لأنه يرد عليه ان المعادلة بين مدخول أم والهمزة أولى كما اعترف بعضهما تقدم وان الاصل ان يلي المسؤل عنه الهمزة وههنا السؤال عن تعيين الفاعل وتحقيق المقام ان السؤال ليس عن نفس الفاعل ولا عن نفس الفعل بل عن الفاعل من حيث انه أسند اليه الفعل أو عن الفعل من حيث انه أسند الى الفاعل وكل منهما يستلزم الآخر انما الشأن في ان أحدهما أولى فنقول السؤال في الآية سؤال عن الفعل من حيثية المذكورة لان المقصود منه الزام المشركين بالحجة على نفي الشريك بأنكم تعترفون بأن الخالق الذي هو مناط العبادة منفرد به الله تعالى فيكون منفردا بالعبادة كما يدل عليه آخر الآية قل الحمد لله أي على الزام الحجة عليهم فيكون قوله من خلق جملة فعلية قدم فيها الفاعل وجعل مبتدا لتضمنه الاستفهام فالمطابق له تقدير الفعل ليكون نصا فيما هو أهم أعني اسناد الخلق اليه تعالى لا تقدير المبتدا قال القاضي ليقولن الله لوضوح الدليل المانع من اسناد الخلق الى غيره بحيث اضطرهم الى اذعانه وفي الكشاف في قوله تعالى خلقهن العزيز العليم انه في اسناد خلقها الى من هذه صفاته ولذا كلما وقع الجواب مكملا في التنزيل وقع بتقديم الفعل الا لنكتة كما في قل الله يحييكم قال تعالى خلقهن العزيز العليم ماذا احل لهم قل أحل لكم الطيبات قل يحييها الذي أنشأها وأما المطابقة اللفظية فانما تراعى بعد حصول المعنوية أفاده عبد الحكيم وتعقبه بعض المغاربة منتصرا للسيد وليس المحل محل تحقيق ذلك فان أردت زيادة البيان فعليك بمواد التلخيص في باب أحوال المسند عند قوله ولا بد للحذف من قرينة كوقوع الكلام جوابا لسؤال محقق نحو ولئن سألتهم الخ وبهذا تعلم ما في كلام المحشي بعد (قوله ولم يقولك هنا التنبيه الخ) لم لا يجوز أن يكون الله فاعل يحييكم محذوفا على حد أشربهم دونما قاله يس (قوله ونكتة ترك المطابقة الخ) في عبد الحكيم السائل غير متردد في الحكم والسؤال انما هو ليقر المجيب به والتقوى لا يناسبه والمطابقة اللفظية تفوت المطابقة المعنوية التي هي أهم اه ورده بعض المغاربة بأن التقوى هنا

مناسب و يكون من تلقي المخاطب بغير ما يتطلب للاشارة الى ان هذا الاخبار
قوي الى النهاية وانه يقع منهم باهتمام وعناية فالمعنى انهم ان سئلوا يقولون هذا
القول البليغ الذي هو بتقدير التكرير للتقوي لقوة اذعانهم واعتنائهم (قوله هذا
يعارض الخ) معارضة في غير محلها اذ المدعي ترجيح الفاعلية على الخبرية بعلة الحمل
على النظائر وهذا لا ينافي مساواة الابتدائية لها من جهة أخرى وهذه العبارة مذكورة
في التصريح الا ان المحشي نقلها على غير وجهها فحصل الخلل ونص عبارته ثم قال
أي السعد والدليل على ان المرفوع فاعل فعل محذوف لا مبتدا انه جاء عند عدم
الحذف كقوله تعالى ولئن سألتهم من خلق السموات والارض ليقولن خلقهن
العزيز العليم اه وهو معارض بالمثل فيقال والدليل على انه مبتدأ الخ اه وأجاب
بعضهم عن المحشي بأنه لما كان لا فرق بين كون الجواب به خبرا أو مبتدا في كون
الجملة اسمية وهي تقابل الفعلية على كونه فاعلا صحت المعارضة لان المراد المقابلة
بين الاسمية والفعلية على أي كيفية . (قوله فات وقوعه فاعلا الخ) أو يقال ان
التقديم لافادة الاختصاص كما تقدم عن السيد خلافا لما في التصريح (قوله كزيد
في جواب من القائم) فيه ان المعضد موجود وهو وقوع الجواب فيما هو على طريقته
جملة فعلية كالآيات التي في الشرح الا ان يقال انها ليست على طريقته اذ الآيات
على طريقة نحو من يقوم مما أخبر فيه عن من بجملة فعلية لا على طريقة نحو من
القائم مما أخبر فيه عن من باسم وبهذا تعلم ما في قول المحشي سابقا من حيث ان
كلا سؤال عن شيء فتأمل (قوله والظاهر ان المراد الخ) أي لان العلة في كونه فاعلا
لمحذوف المطابقة لدخول النفي في الفعلية فلو جعل خبر مبتدا لم يطابق كما يؤخذ من
التصريح قيل لا حاجة لهذا التقييد لانه مثال لجواز حذف الفعل الذي لم يقيد
بالراجحية (قوله يستلزم سقي الماء الخ) فيه ان الساقي هنا هو السحاب كما قرره قبل
الا ان يقال يلزم من حيث ان المطر بواسطة السحاب سقي السحاب وهذا ربما
يفيده. كل ملث مفعول أول مؤخر لانه الفاعل في المعنى وعدوات ثان مقدم فمعنى
أسقى الاله الخ جعل الماء ساقيا لعدوات الوادي وجوانبه اه شيخنا ويحتمل ان
المراد من كل أجش المطر وما في المحشي بيان لاصل معناه (قوله ولا يقدح في ذلك)
أي الاستلزام المفيد تغاير اسقى وسقى ووجه عدم القدح ان هذا استعمال آخر غير
استعمالهما بمعنى (قوله لا كتفير البعض) عبارته وبيان الاستلزام المذكور

ان

ان أسقى معناه جعل كذا ساقيا وذلك يستلزم السقى المذكور لكن يرد عليه تصريحهم بأن أسقى لو سقى بمعنى واحد ويدل عليه قوله تعالى وسقاهم ربهم شرابا طهورا الا ان يقال ان سقى له استعمالان اه ولعل في نسخته ترابا بدل قاطع وأسقيناهم ماء غدقا في الدليل بهمزة أسقى في قوله الا ان يقال الخ ويكون العبارتان متحدتين في المآل اه شيخنا (قوله الوصف) أي غير ما يستوي فيه المذكر والمؤنث كفعيل بمعنى مفعول وفعول بمعنى فاعل اذ لا تلحقه التاء (قوله كالمضاف الى المؤنث) أي كمصدر القناة (قوله اجراء الباب الخ) يضعفه عدم الاتيان بالتاء في قن (قوله نحو قمت) أي للمؤنثة فهو بكسر التاء خطابا أو بضمها بأن كانت هي المتكلمة وكذا قمنا المثنى اهاوقمن لجمعها (قوله لعدم الحاجة اليها) أي لان التكلم والخطاب يعينان المقصود والنون متعينة للمؤنث فلا التباس ومقتضى التعليل المذكور امكان الاتيان بها فيما ذكر وفي المدابغي خلافه حيث قال بعد ذلك بل لا تمكن التاء (قوله فيكون المصنف حذف قيدا الخ) فيه ان معنى الاتصال في الضمير غير معناه المراد هنا وان كان لازما له فالاولى ان يقال انه حذف قيد الاتصال هنا لفهمه من البيت بعد (قوله يرد عليه اسم الجنس الخ) قد يقال هو مستثنى أيضا انظر ما يأتي وفي المدابغي نقلا عن ابن قاسم ولا يرد انه يستلزم غير ما ذكر كواحد اسم الجنس الذي يفرق بينه وبين واحده بالتاء لان الكلام فيما يؤتى به للتأنيث لا للفرق وأيضا الكلام فيما تلزمه من الافعال الماضية لان هذا تفصيل لقوله تلزم الماضي اه وفيه أيضا والحاصل ان علامة التأنيث تجب في صورتين اذا كان الفاعل ضميرا متصلا مطلقا أو ظاهرا متصلا حقيقي التأنيث والعامل غير نعم وبئس فيهما وتترجح في الحقيقي المفصول بغير اداة الاستثناء وفي فاعل نعم وبئس على ما ذكره الشارح وفي الظاهر المجازي المتصل وتضعف في المفصول باداة الاستثناء ظاهرا كان أو ضميرا مجازيا أو حقيقيا ويستوي الامران على ما قاله السيوطي في جمع التكسير لمذكر أو مؤنث وفي اسم الجمع كذلك واسم الجنس وتمتنع في المسند الى ضمير المتكلم المؤنث كقمت أو الى ضمير الغائبات كقمن فالاحوال خمس فلتحفظ اه وبهذا تعلم ان قوله يرد عليه اسم الجنس أي واحده (قوله لا يؤنث) أي مراعاة للفظ وكذا ما بعده كما ذكره بعد فعلم ان الاستدلال على ان نملة سيدنا سليمان كانت أنثى بقوله تعالى قالت نملة وهم

اسم عدم تمييزها وكل ذلك في الحقيقي أما المجازي فذو التاء مؤنث جوازا والمجرد منه كرجوعا الا ان يسمع تأنيثه كشمس وأرض وسماء (قوله والظاهر ان تاء الغائبات) أي اذا كان فاعل الغائبات ظاهرا نحو قوم الهندات فان كان ضميرا استغنى عنها بالنون كيف يصح الا ان يقفون بل يعملن وانظر هل يمتنع الاتيان بها حينئذ لاستغناء عنها بالنون كالماضي أولا فليحرر (قوله وانما أتى الشارح الخ) لجعله قيدا احترز به عن خصوص الفصل بالا لكان أولى (قوله لتوهم كون الظرف قيدا) أي المتوهم ان الفصل بغير الا حالتين حالة ترجيح الترك وحالة لا ترجيح (قوله الاثبات بالعلامة) هكذا في بعض النسخ بالمثلثة مع أل وفي بعضها بالمثناة الفوقية وفي بعض آخر بالمثلثة مع حذف الجار وأل في الموضعين وهما أظهر من الاولى (قوله الى ظاهر غير حقيقي) أي مع الفصل بغير الا كما هو الفرض (قوله ونازعه مم الخ) يؤيد منازعته انه يلزم على ما استظهره الدماميني مساواة حالة الفصل لحالة عدمها في أرجحية الاثبات وهو يؤدي الى عدم تأثير الفصل (قوله بمعنى الطلاق الخ) ان كان هذا المعنى حقيقيا للتأنيث تم به الرد على السيد الحنفي والافلا (قوله المؤنث ذي المجاز) أي صاحب الكلمة المجازية الدالة عليه (قوله لاجل التأسيس وقوله لاجل الردف) قضيته أي ترك الثناء لاجل ما ذكر وليس هذا فرضا (قوله فدخل اسم الجمع) أي وحينئذ فقول الشارح وكذا اتصل باسم الجمع ليس من زيادته على المصنف كما يوهمه صنيعه (قوله ان الجمع السالم) المراد به المعرب بالحروف فلا ينافي القيد بعده (قوله اذا لزم فيه تغيير الواحد) كبنين وقوله أو غلب أي غلب فيه تغيير الواحد كأرضين بفتح الراء جمع أرض بسكونها فان التغيير غالب وأما سكون الراء في الجمع فنادر كما في قوله

لقد ضجت الارضون اذ قام من بني * سدوس خطيب فوق أعواد منبر

وقوله كأرضين أي بسكون الراء فانه غير متغير فيه الواحد لا لزوما ولا غلبة لكنه لم يستوف الشروط لان مفرده ليس بعلم ولا صفة ولو مثل بأهلين لكان أولى (قوله نحو لدات) جمع لدة بمعنى الترب فان التاء فيه عوض عن فاء الكلمة وقد تغير في الجمع بناء المفرد اذ لم يذكر فيه فاء الكلمة ولا عوضها (قوله في المجازي) أي كائنة (قوله أي وجوبا) الصواب حذفه لان الكوفيين لا يوجبون تأنيث جمع أصلا وانما يصح هذا الوحمل هذا الشعر على كلام البصريين بأن يراد بكل جمع ما عدا جمع المذكر

السالم ويحمل التأنيث على الواجب كما في جمع المؤنث وعلى الجائز كما في غيره (قوله وأما الثالث فلان أل الخ) وأيضا تقدم تقييد اسم الجمع بالمعرب وهذا مبني على أنه يقال انه معرب حكما من حيث ظهور علامة الاعراب على ما بعده (قوله بانه معترك الالزام) أي لازم للكوفيين أيضا (قوله لان دخول من أفاد الخ) وقيل ان التأنيث للفصل بمن (قوله فيجوز عجبت مما زيدا تضرب) وكذا وددت لو زيدا تضرب (قوله ومقتضى قواعدهم الخ) أي لانها حرف جواب فتكون في صدره (قوله أقسام كثيرة) أي لان المعرب التقديري اما مقصور أو مضاف لياء المتكلم والمحلي اما اسم اشارة أو اسم موصول فهذه أربعة في الفاعل تضرب في أربعة مثلها في المفعول وأما المنقوص فيظهر رفعه الفاعل من المفعول لانه ان ظهرت عليه الفتحة كان مفعولا والا كان فاعلا (قوله ورد شيخنا ذلك الخ) فهم ان الرد وما بعده من كلام شيخه وليس كذلك وعبارته ثم قال سم على الشارح واما بالنسبة للوجه الاخير فكأنه يريد ما ذكره المرادي بقوله ولا يلزم من ايراد الزجاج الوجهين في الآية جواز مثل ذلك في ضرب موسى عيسى لان التباس الفاعل بالمفعول ليس كالتباس اسم زال بخبرها وذلك واضح اه وهذا لا ينفع في كلام الناظم لانه لا يفرق الى آخر ما نقله المحشي عنه فتوهم المحشي ان لفظة انتهى من كلام شيخه بيانا لانتهاء كلام سم وان قوله وهذا لا ينفع الخ من كلام شيخه وليس كذلك بل لفظة انتهى من كلام سم بيانا لانتهاء كلام المرادي وقوله وهذا لا ينفع الخ من كلام سم كما يستفاد من الوقوف على عبارته ونصها بعد قوله وذلك واضح اه وأقول هذا الجواب لا ينفع في كلام ابن مالك لانه لا يفرق بين الاسم والخبر وبين الفاعل والمفعول قال في التسهيل فصل يجب وصل الفعل بمرفوعه ان خيف التباسه بالمنصوب اه قال المصنف في شرحه وعبرت بالمرفوع ليدخل الفاعل واسم كان والنائب عن الفاعل اه وعبارة أبي حيان في شرحه متصلا مرفوع الفعل يشمل الفاعل والمفعول الذي لم يسم فاعله واسم كان وأخواتها ويظهر ان المصنف لا يسلم للزجاج ما نقله ويؤيده منعه ان النحويين منعوا تقديم الخبر على المبتدا في غير النسخ اذا خيف الالتباس ولا يظهر الفرق بينهما فتأمل (قوله أو الالباس الغير الضار) أي كما في آية فما زالت تلك دعواهم على تجويز الزجاج الوجهين وهذا مبني على ان التباس الاسم بالخبر لا يضر وتقدم له ما فيه (قوله كما يدل عليه قوله انحصر) أي لانه لازم وهو لا يأتي منه اسم مفعول (قوله من حصر

الصفة على الموصوف) فيه ان ضاربية الفاعل ليست صفة للمفعول بل للفاعل ومضروبية المفعول ليست صفة للفاعل بل للمفعول الا أن يراد انها صفة للمفعول في الأول من حيث أثرها أو تعلقها وللفاعل في الثاني من حيث تحصيلها أو تعلقها وللفاعل في الثاني من حيث تحصيلها أو تعلقها فتدبر (قوله في بيت بعده) هو

تسلى باخرى غيرها فاذا التي * تسلى بها تغرى بليلى ولا تسلى

(قوله لفظ الذي) أي ولفظ هو (قوله وقبل كلامه ازاد) أي والفاعل ضمير يعود على المتكلم المتقدم (قوله وهو نوع) فيه ان المفسر عين المفسر دائما والاختلاف انما هو بالاجمال والتفصيل كما في قل هو الله أحد والمعنى في الآية ما هذا المجهول شيء من الاشياء الا حياتنا الدنيا فلا حاجة الى ما قرره من قوله والاصح الخ (قوله وان أجيب الخ) غاية في الاولوية لان ما لا يحتاج لجواب أولى مما يحتاج وهذا جواب عن الايرادين معا (قوله السبب الباعث) أي سواء كان مترتبا أم لا وقوله لا الفائدة الخ أي لا خصوص الفائدة الخ (قوله لا يظهر في جميع ما ذكره) أي لانه لا يظهر في العلم والجهل ونحوهما كالخوف منه والخوف عليه ان أخذا بظاهرهما فان أريد السلامة منهما كانا من قبيل الفائدة المذكورة (قوله انما يقتضي أن لا يصرح الخ) وهذا صادق بالحذف بالكلية وبالتصريح بالاسم العام وقوله لا ان يحذف الخ أي لا يقتضي خصوص ذلك ومحصله ان الجهل لا يتسبب عنه خصوص الحذف بالكلية بل المسبب عنه عدم التصريح بالاسم الخاص المتحقق اما فيما ذكر واما في الاتيان بالاسم العام فكيف يجعله سببا للحذف ومحصل الجواب الذي أشار اليه بقوله وقد يقال الخ انه لا يشترط في كون شيء سببا لشيء أن لا يكون سببا لغيره فحينئذ يصح جعله سببا للحذف كما يصح جعله سببا للاتيان بالاسم العام وغاية ما في الباب ان الشارح اقتصر على أحد المسببين لسكون الكلام فيه نعم يقال اختيار المتكلم أحد المسببين دون الآخر لا بد له من نكتة وتقرير الجواب والاعتراض بذلك أولى من تقريرهما بأن الجهل يقتضي عدم التصريح بالاسم الخاص بأن يؤتى بالاسم العام ولا يقتضي الحذف لانه ليس من مقتضياته لان الحذف أرقى من الاتيان بالاسم العام ومقتضى الأدنى لا يقتضي الأعلى فكيف يعد من مقتضيات الحذف وبأن محصل قوله وقد يقال الخ تسليم أن الجهل من أسباب عدم التصريح بالاسم الخاص ومنع كونه ليس من

مطلب نائب الفاعل

اسباب

أسباب الحذف و يصح كون الشئ الواحد سببا لشيئين لانهم لم يشترطوا فى كون الشئ سببا لشئ أن لا يكون سببا لغيره (قوله لا يشترط فى الغرض الخ) هذا يفيد ان الغرض باق على حقيقته فخالف ما مر من اختياره انه بمعنى السبب ليظهر فى نحو الجهل وقد يقال مراده بالغرض من الشئ سببه و بقوله أن لا يحصل من غيره أن لا يكون سببا لغيره لان السبب حاصل من المسبب باعتبار العلم وان كان العكس باعتبار الوجود و بعضهم جعل الغرض بمعنى السبب ومن فى قوله من الشئ بمعنى اللام ومن فى قوله من غيره زائدة ويحصل بتشديد المهملة المكسورة و بعض آخر جوز ان أصل العبارة لا يحصل منه غيره وان الضمير المجرور ربما سقط من قلم المحشى (قوله والظاهر ما فى التوضيح) هذا مبنى على ان الغرض بمعناه الحقيقى وهو ما ترتب على الفعل وقصد حصوله منه وجهل المتكلم بالفاعل ليس كذلك (قوله وعندى الخ) مبنى على ما سبق له من أن المراد بالغرض مطلق السبب الباعث (قوله اسم مصدر الخ) الاول مصدر لانه لم ينقص عن حروف نال (قوله بمعنى النوال) فى الصحاح النوال العطاء والنائل مثله اه لكن المراد هنا الشئ المعطى لانه تمثيل لانابة المفعول به لا المصدر (قوله كما يجوز جعل ما أضيف الخ) ولا الباء لان المعنى واحد على الاحتمالين (قوله ومنهم من يسكنه) أى كقوله * لو عصر منها البان والمسك انعصر (قوله وهو الاعتماد) يقال انتحيت جهة كذا أى اعتمدتها فى السير وملت اليها (قوله وقيل الاعتراض) يقال انتحيت فلانا عرضت له وانتحيت السكين على حلقه عرضتها له (قوله فسميت باسمها) فيه تساهل لا يخفى (قوله والمطاوعة حصول الخ) المشهور انها قبول فاعل فعل أثر فاعل فعل آخر (قوله لان الأصل فى التوصل الخ) يفيد انه سكنت أولا راء رمس ثم أتى بالتاء توصلا للنطق بها وفى يس نقلا عن الدنوشرى اعلم المراد بالتاء الزائدة المعتادة التى لها معنى بخلاف تاء ترمس فان زيادتها غير معتادة لكونها لا معنى لها اه والمعنى الذى جاء من التاء فى تغافل هو التكلف فان معنى تغافل تكلف الغفلة بخلاف غفل فانه لا يفيد ذلك وفيه أيضا نقلا عن بعضهم ان المعتادة هى التى تصير الفعل المتعدى لازما والتاء فى ترمس ليست كذلك لان الفعل معها باق على التعدى اه وفيه ان المعتادة حينئذ هى تاء المطاوعة لا تاء نحو تغافل اذ لم تصير الفعل لازما بل هى كتاء ترمس فى ذلك (قوله نحو عور وصيد) كل على وزن

فرح والاول بمعنى ذهب حس احدى عينيه والثانى بمعنى مال عنقه كما فى القاموس وفى التمثيل بهما نظر لانهما لازمان لا يبنيان للمجهول والكلام فيما يبنى له فالاولى التمثيل بنحو طوى ولوى فان عينهما لم تعل لئلا يجتمع اعلالان اذ لامهما معلة الا ان يقال يبنيانهما للمجهول عند انابة الجار والمجرور مثلا (قوله واعتور) يقال اعتوروا الشئ وتعوروه وتعاوروه تداولوه كذا فى القاموس وفى التمثيل به أيضا نظر اذ الكلام فى الفعل الثلاثى وهذا ليس منه (قوله المفخمة) بالفاء والخاء المعجمة (قوله والزكاة والحياة) الاولى حذفهما لان ورشا لا يفخمهما (قوله أو نون الاناث) نحو يعن (قوله فانه حقق الخ) اعلم ان صيغة المعلوم مختصة بما قام به الحدث وصيغة المجهول مشتركة بين ما وقع عليه وهو المفعول به وبين باقى اللوازم من الزمان المعين والمكان المعين والآلة وغير ذلك وكون اسناده اليه مجازا انما هو على تقدير قصد النسبة الايقاعية اليه كما صرح به فى المطول من ان ايقاع الفعل على غير ما حقه ان يوقع عليه مجاز وفى اقامة غير المفعول به مقام الفاعل لا يلزم قصد ايقاع الفعل عليه بل قد تكون النسبة باقية بعد الاقامة كما كانت قبلها كما فى اقامة المفعول به مقام الفاعل فيكون الاسناد حقيقيا فمعنى ضرب فى الدار انه أوقع الضرب فيها ومعنى جلس امام الامير أو يوم الجمعة انه أوقع الجلوس فى ذلك ومعنى ضرب بسوط انه أوقع الضرب به ومعنى ضرب ضرب شديد انه أوقع ضرب شديد وقد لا تكون باقية على حالها بأن يقصد ايقاع النسبة على غير المفعول به كايقاعها عليه فيكون الاسناد مجازا (قوله أى بالمنع) المناسب حذفه لان أحق خبر عن امتناع لا عن سير (قوله أى الحول) بضم الحاء وفتح الواو كذا ضبطه الاشمونى فى خطه بالقلم قاله الشهاب كذا فى يس (قوله أو جعله) أى المرجع (قوله لا يخفى ما فيه) أى من المنافاة بين جعله اللام للاستغاثة وجعله بالبيت للنداء لان مدخول لام الاستغاثة هو المنادى المستغاث به فيتعين حيث جعلت اللام للاستغاثة جعل يا للنداء (قوله وفى المدام بحث الخ) فرق بعضهم بين المفعول وغيره دافعا للبحث بأن المفعول اقتضى الفعل المتعدى له واستلزامه اياه كاستلزام الفعل من حيث هو الى الفاعل شبيه بالفاعل الذى هو أحد ركنى الاسناد وان كان الاستلزام الى مطلق مفعول ومطلق فاعل لا لشخصه المعين اذ المعين فرد من افراد المطلق اللازم للمتعدى واشعاره بالمطلق اشعار بفرده المعين فصار بهذا الاشعار والاستلزام كجزء حقيقى

من أجزاء جملته لا من جملة أخرى بتقدير السؤال فنسبة الفعل اليه شبيهة بنسبة الفعل لفاعله فهو بالعمدة أشبه اه وفي الجامي بعد قول ابن الحاجب واذا وجد المفعول به تعين ما نصه أي لوقوعه موقع الفاعل لشدة شبهه بالفاعل في توقف تعقل الفعل عليهما فان الضرب مثلا كما انه لا يمكن تعقله بلا ضارب كذلك لا يمكن تعقله بلا مضروب بخلاف سائر المفاعيل فانها ليست بهذه الصفة (قوله فقد سلم) ويمثل له بنحو امتلأ من ماء والاصل امتلأ الحوض من ماء وسيأتي في الشرح ان الكسائي أجاز نيابة التمييز فتقول في امتلأت الدار رجالا امتلئ رجال وعليه فالتمييز المجرور مثله (قوله أربعة) بل خمسة بمذهب الناظم من انه المجموع (قوله وفيه انهم ان أرادوا الخ) الشق الاول من الترديد هو المراد بدليل رد الشارح عليه بما ذكره ويشير اليه اقتصار المحشي عليه أولا في الحل فهذا مجرد توسعة في الدائرة (قوله فكان الاولى الخ) فيه ان هذا التعليل كغيره مجاب عنه بما في الشارح فلا خصوصية لهذا حتى يترك دون غيره (قوله منع) أي بما قاله الشارح (قوله كما هو مبني كلام الثلاثة) أي ابن درستويه ومن معه محصله ان ابن درستويه ومن معه فهموا أن ضمير كان راجع لكل أولئك فانحصر الامر حينئذ في أحد أمرين اما كون نائب الفاعل هو المجرور واما كونه ضمير المصدر والجمهور لا يقولون بالثاني فتعين عندهم الاول فحينئذ يلزمهم تقدم نائب الفاعل وابن درستويه ومن معه يقولون بالثاني فرارا من ذلك وأجاب الجمهور عن ذلك بانا لا نسلم ان ضمير كان عائد على كل أولئك بل هو عائد على المكلف فيكون نائب الفاعل ضميره فلم يلزم ما ذكر (قوله في عدم جواز التقدم على الابتداء) أي انه لا يصح أن تقول بزيد مر على ان المجرور مبتدأ كما انه لا يصح أن تقول من أحد لم يضرب على انه مبتدأ فالاشتراك بينهما في ذلك وان لم يصح التقديم أصلا في المنظر به وصح في النظير لا على انه مبتدأ بل على انه في محل نصب مفعول مر ونائب الفاعل ضمير المصدر المختص بأل العهدية (قوله لكن هذا البحث لا يمنع الخ) فيه ان شرط انابة ظرف المكان اختصاصه أيضا والا فلا تحصل الفائدة والفعل لا دلالة له على المختص أصلا فالثلاثة على حد سواء في ذلك فلم تتم الاولوية بما ذكره نعم يقال في توجيهها ان ظرف المكان المختص من جنس ما يدل عليه الفعل التزاما بخلاف المصدر وظرف الزمان المختصين فانهما من جنس ما يدل عليه الفعل وضعا فلا مشابهة بينهما للمفعول بخلاف ظرف المكان

(قوله وقد يتوهم الخ) فيه ان تأنيث الفعل مقو للبس لان كلا من رفع الثاني وتأنيث الفعل لاجله يوهم انه الاول وانه الفاعل في المعنى مع كون المراد انه ثان وانه مفعول في المعنى فلا يتأتى هذا التوهم وقد يوجه بأنه يمكن ان يتوهم متوهم انه متى أتى بتأنيث الفعل لاجل الاسم الذي ذكر ثانيا تعين على المتكلم ان يقصد انه الاول وانه الآخذ وان ما قبله هو الثاني وانه المأخوذ ليكون قصده موافقا لظاهر التركيب فحينئذ لا لبس لموافقة الظاهر للمراد ومحصل رد هذا التوهم أن يقال هو توهم في غير محله اذ غاية ما تقتضيه التاء ان المؤنث هو نائب الفاعل لا انه الاول فيحصل كلام سم على ذلك الا ان الصواب أن يقول ولا يلزم من كونه النائب انه المفعول الاول لجواز انه الثاني بدل قوله ولا يلزم الخ (قوله وأقوى من جوابه الخ) فيه نظر اذ يكون الاصل انابة ما هو الفاعل معنى معتاد ان ذلك هو الغالب بدليل اعطى زيد درهم وحينئذ فلا يعارض ما هو لازم لا يتخلف من ترتيب المفعولين وعدم صحة تقدم أحدهما على الآخر فيما يلبس كما هو الفرض فاذا كان المخاطب عالما بهذا اللزوم علم عند انابة الثاني انه مفعول في المعنى على خلاف القاعدة سلمنا المعارضة لكن نقول لا لبس معها اذ الذي معه الاجمال فنعم الجواب جواب سم ثم بعد مدة رأيت بعضهم أجاب بجواب ثالث وهو انه فرق بين ما هنا والمقيس عليه بأن الزام الثاني محله وهو التأخر هنا الزام لخلاف الاصل وهو اتصال الفاعل أو نائبه بالفعل فلم يلتفت اليه محذرا وان ترتب عليه دفع اللبس بخلاف المقيس عليه اذ الزام الرتبة فيه لدفع اللبس موافق للاصل في كل من تقديم الفاعل على المفعول والمبتدا على الخبر قال وهذا أقوى من جواب العلامة الصبان الذي جعله أقوى من جواب سم لاقتضائه بقاء الايهام مع هذا الالتزام مع ان السامع اذا علم ان التزام ايقاعه في محله وامتناع تقدمه لاجل دفع التباسه كما هو الفرض لا يتوهم فاعليته معنى البتة حتى يعارض تأخره لزوما اه وفيه تأييد لما قلناه فتدبر (قوله بل لا يتصور له متعلق) أي لانه اذا كان المجرور في محل رفع نائب فاعل لا يصح تعلقه بمحذوف والا كان في محل نصب بذلك المحذوف بخلاف المجرور في مر بزيد فانه في محل رفع لا غير وان تعلق بمر لان متعلقه مبني للمجهول وهو لا يطلب المنصوب فلا ضرر في التعلق بالمذكور (قوله وفيه نظر الخ) ايضاحه ان مجموع الجار والمجرور قبل النيابة عن الفاعل في محل نصب من حيث قيامه مقام المتعلق اذ هو المفعول به في الحقيقة و بعد النيابة في محل رفع

من تلك الحيثية أيضا وأما المجرور في الحالتين فهو في محل نصب من حيث تعلقه بعامله فظهر انه لابد من التعلق وان محلية الرفع لمجموع الجار والمجرور وعند النيابة لا للمجرور فقط بخلاف مر بزيد فان المجرور في محل نصب قبل النيابة وفي محل رفع بعدها والفرق بينهما ظاهر والعلامة سم اشتبه عليه الحال فجعل المجرور وحده فيما نحن فيه في محل رفع كما في مر بزيد وفرع عليه انه غير متعلق بمحذوف لما تقدم وليس كذلك لما علمت على انه لا يلزم من كون المجرور في محل رفع من حيث النيابة عدم تعلقه بمحذوف فيها اذ كونه في محل نصب أيضا من جهة أخرى وهي تعلقه بالمحذوف المبني للفاعل لا يضر لاختلاف الجهة تأمل (قوله هذا الاحتجاج) أي بالدليل الاول أخذا من العلة واما بالدليل الثاني فينهض ابتداء والانسب الآتي رده أيضا (قوله ومن غير شرط) تفسير لما قبله أي ان المنع لا يتقيد بشرط اللبس بل هو حاصل مع وجوده كما في الصورتين الاولتين ومع عدمه كما في الثالثة (قوله وردّ بمنع هذه الحجة الخ) فقد يقال هي مقتضية للمنع عند المستدل اذ غير الصريح بمنزلة الجار والمجرور وهو لا ينوب مع وجود المفعول به (قوله عطف سبب الخ) فيه انه اذا انتفى السبب انتفى المسبب وقد نفى هذا السبب بقوله وقد يمتنع الخ مع ان عدم الفائدة حاصل فهذا دليل على انه ليس سبب عدم الفائدة وقد يقال مراده انه من جملة أسباب عدم الفائدة فلا ينافي ان هناك سببا غيره كما بينه في القولة قبل وحينئذ لا يلزم من نفي السبب الخاص نفي المسبب لوجود سبب آخر تأمل (قوله كما لو اعتبر ذلك الخ) أي وان لم يجر عليه الشارح فيما يأتي (قوله ومقابلة لفظا الخ) أي مع النظر للقيد بل هو محل الظهور (قوله في ارادة ذلك) أي كون اللفظي هو ما يتوصل اليه العامل بنفسه الخ (قوله ووسطوا ذكره الخ) فيه ان أول المنصوبات المفعول به في باب تعدي الفعل ولزومه وقد ذكر بعده التنازع فيه مع انه يرفع وينصب فكان ينبغي على هذا توسيطه أيضا وقد يقال اعتبر المحشي ان أول المنصوبات المفعول المطلق لذكره في التبويب وان المقصود من تعدي الفعل ولزومه معمول العامل اللازم والمتعدي وهو لا يخرج أيضا عن المنصوب والمرفوع فجميع ما وسطه من الابواب الثلاثة المقصود فيها بعضه منصوب وبعضه مرفوع فلا ايراد تأمل (قوله بعضه من المرفوعات) كما في وان أحد من المشركين استجارك (قوله وبعضه من المنصوبات) كما في زيدا اضربه

مطلب الاشتغال

(قوله نصبا) أي ولو محلا نحو وزيدا امررت به فان الضمير في محل نصب (قوله الفعل المتصرف) نحو زيدا اضربه (قوله واسم الفاعل) نحو زيدا أنا ضاربه وسيأتي التكلم على اعراب ذلك عند قول الناظم وسوّ في ذا الباب الخ (قوله واسم المفعول) نحو الدرهم أنت معطاه ولم يذكر أمثلة المبالغة لادخاله لها في اسم الفاعل ومثالها زيدا أنت ضرابه (قوله دون الصفة المشبهة) نحو زيد وجهه حسنه أي ودون اسم التفضيل نحو زيدا أكرم منه عمرو كما في شرح على باشا وسيأتي في المحشي (قوله والمصدر) نحو زيدا ضربا اياه (قوله واسم الفعل) نحو زيدا دراكه (قوله والحرف) نحو زيد انه قائم (قوله كفعلي التعجب) نحو زيدا ما أحسنه أوما زيدا أحسنه (قوله ومع ليس الخ) نحو زيدا لست مثله أي باينت زيدا لست مثله (قوله عن حال) نحو راكبا جاء زيد اياه أو جاء زيد (قوله وتمييز) نحو عندي برقعه بزازاه (قوله ومصدر مؤكد) نحو ضربا ضربه زيد لكن سيأتي في المفعول المطلق نيابة الضمير عن كل من المصدر المؤكد والمبين الا ان يكون جرى هنا على قول (قوله كحتى) نحو الرأس أكلت السمكة حتاه فيكون من قبيل الاشتغال لوضع منصوب الفعل محلا كما في زيدا امررت به اذ الجار والمجرور متعلق بها كلت فهو العامل المقصود لا حتى فاندفع ما يقال ان العامل هنا حتى وتقدم ان الحرف غير صالح للعمل فلا حاجة لذلك بعد ما تقدم (قوله لمكان) مصدر ميمي بمعنى الوجود (قوله لا دنى ملابسة) دفع به ما يقال ان اضافة مضمر الى اسم تقتضي انه لابد ان يكون الاسم السابق مرجعا للضمير (قوله ضميرين) أي ليس أحدهما راجعا الى الآخر لان هذا هو المتوهم عدم شموله من ظاهر الاضافة بخلاف ما اذا كان أحد الضميرين راجعا الى الآخر نحو اياي فأكرموه فانه مشمول مع ظاهر الاضافة لما تقدم في باب الابتداء من انه لا مانع من كون مفسر الضمير ضميرا (قوله من حاقه) لا يلزم عليه اجتماعهما مع الفاء الاولى أو الواو لانهما داخلتان على جملة الشرط وجوابه (قوله فالفاء الشرطية) أي الواقعة في جواب الشرط وأما الفاء الاولى أو الواو فهي داخلة على جملة الشرط وجوابه (قوله يقع) لعله في غير نحو فاياي فارهبون تأمل (قوله الا ان يقال الخ) محصله ان المراد اسم واحد على سبيل الاصالة وما به التعدد تابع في ذلك وأحسن منه ان يقال العطف صير الاسماء كاسم واحد فمراد الاسم الواحد حقيقة أو حكما فدخل هذا وخرج المتعدد فيما اذا كان العامل واحدا كما

جوزه الاخفش وفيما اذا كان متعددا كما جوزه الرضي فان المصنف لا يقول
بقوله ماقال فان أردت الشمول فقل المراد جنس الاسم (قوله أزيدا جاءت عنده)
والتقدير اشاركت زيدا الى المنزل أولابست زيدا جاءت عنده (قوله وهو يقتضي
الخ) قد يقال لا اقتضاء لاحتمال ان يقال انه من باب مطاوي التفسير لا من باب
الاشتغال (قوله لان مايأتي أعم الخ) أي لان الواسطة في تعدي العامل الى
الضمير هي خصوص حرف الجر فقط والفاصل بخلاف مايأتي فانه شامل للفصل
بحرف الجر وحده وله مع غيره (قوله لكن فيه الخ) قد يقال هو من باب الحذف
والايصال فيكون المرفوع حينئذ ضميرا مستترا (قوله فلا اعتراض) أي بان الجمع
بين البدل والمبدل منه ثابت لغة وبلاغة وبان في جواز حذف المبدل منه خلافا
وسيأتي عن أبي على انه لم يثبت وبانه لا مانع من الجمع تأكيدا ويحصل دفع هذا
الاعتراض الذي أشار اليه ان المعترض التبس عليه البدل اللغوي الذي هو
العوض بالبدل الاصطلاحي الذي هو التابع المقصود بالحكم والمراد هنا الاول
لا الثاني والجمع بينهما على وجه التأكيد ينافي العوضية لان معناه انه نائب عنه في
اللفظ ومع الجمع تستحيل النيابة في اللفظ واندفع بهذا أيضا اعتراض آخر
وهو ان البدل يكون في محل المبدل منه وما هنا ليس في محله ويحصل دفعه ان البدل
هنا بمعنى العوض وهو لا يشترط كونه في محل المعوض عنه كما في عدة (قوله
في اشتغال المنصوب) أي الاشتغال عنه (قوله جملة التفسير الخ) أي سواء كانت
من باب الاشتغال أم لا أخذا من التمثيل بوعد الله الذين آمنوا الخ (قوله وفي نحو
وعد الله الخ) أي لان وعد يتعدى لاثنين وليس الثاني لهم مغفرة وأجر عظيم لان
ثاني مفعولي باب كسا لا يكون جملة بل هو مفرد محذوف والجملة مفسرة له تقديره
خيرا عظيما أو الجنة وعلى الثاني فوجه التفسير اقامة السبب مقام المسبب اذ الجنة
مسببة عن استقرار الغفران والاجر (قوله فنحن نؤمنه) الاصل فنؤمنه نؤمنه
حذف الفعل الاول فانفصل الضمير (قوله وضعف الاحتجاج الخ) قد يقال هو
تأنيس في الجملة لان الجزم وان ظهر في الفعل وحده لا الجملة وهو في الحقيقة
المفسر الا أنه مع الفاعل كالشئ الواحد اه أمير (قوله في تفسير الجملة بالجملة)
فيه ان كلامنا في التفسير بالجملة سواء كان لجملة أو لمفرد بدليل وعد الله الذين
آمنوا فالمناسب ان يقول في التفسير بالجملة (قوله ولم يثبت الجمهور الخ) قال

الدماميني أجاز الجمهور رد قوله تعالى أمدكم بما تعلمون الآية ان أمدكم بانعام الخ بدل بعض وأجاب الشمني بان القائل بذلك البيانيون لا النحاة قال العلامة الامير وفيه انهم لا يخالفون النحاة في مثل ذلك الا ان يقال انهم أرادوا انها بمنزلة البدل (قوله وقال أبو علي الخ) مقصوده بيان القول بالمنع في المبدل منه (قوله الا في ضرورة) أي نحو محمد تفد نفسك كل نفس أي مع ان كلا جازم (قوله بجواب ان الاولى) أي ولو مقدرا كما في لا تعجز عن الخ اه أمير والمراد بالجواب ما هو بمنزلته وهو دليله أو هو مبني على كلام الكوفيين (قوله اذا رأته في حيزها) أنث لاكتساب التأنيث من المضاف اليه أو مراعاة للمعنى (قوله وطارئ عليها بالتطفل الخ) أي لانها في الاصل بمعنى قد المختصة بالفعل فربما توهم فيها حين التطفل انها لا تدخل دائما الا على الفعل مراعاة لاصلها فنبهوا على انها تدخل على الاسم اذا لم تر الفعل في حيزها ولا تدخل الا على الفعل اذا رأته في حيزها دفعا لذلك التوهم أو انها لما تطفلت على الهمزة ربما توهم جواز الدخول عليهما كالهمزة فنبهوا على الفرق بخلاف غيرها فانه لم يتطفل على الهمزة لان الاستفهام فيه تضمني بأصل الوضع (قوله وان) أي المشددة (قوله لطلب التصديق) أي فتجاب بلا أو نعم (قوله ولطلب التصور) أي فتجاب بالتعيين بان يقال زيدا وعمرو ولا بلا أو نعم (قوله قلت لما كان الاختلاف الخ) أي مع كون الذي في الجواب ظاهرا في الغالب هو أحد الشخصين أو الوصفين فلا بد من هذه الضميمة حتى يتم ما ذكر والا فالتصور حاصل من قبل أيضا كالتصديق تدبر (قوله الاولين) أي في كلام المحشي وهما التصديقان المعينان وقوله الاخيرين أي في كلامه أيضا وهما غير المعينين (قوله أو قيد من قيودهما) كما اذا قلت أجاء زيد راكبا أم ماشيا وأزيد قائم في الدار أم في المسجد (قوله كما في قوله الخ) والقول باحتمال ان أم في الحديث منقطعة للاضراب مع استفهام آخر لا معادلة لهل حتى تكون لطلب التعيين والمعنى بل هل تزوجت ثيبا يرد عليه تكلف الحذف لان المنقطعة انما تدخل على جملة مع بعده معنى لان النبي صلى الله عليه وسلم كان عالما بأصل زواجه وطلب تعين المتزوج بها وانما يلاقي هذا المعادلة وليس المراد استفهامه عن أصل تزوج البكر ثم ابتدا استفهاما عن أصل تزوج الثيب حتى يتم ما ذكر (قوله لطلب التصديق) أي لا لطلب التعيين لانه لا يؤتى لها بمعادل فثبت ان من أدوات الاستفهام غير

هل

هل والهمزة لطلب التصديق فيفنا في قولهم بقية الادوات لطلب التصور (قوله المقدرة ببل والهمزة الخ) نحو أم له البنات ولكم البنون أي بل أله البنات ولكم البنون واحترز بذلك عن المنقطعة المقدرة ببل فقط نحو هل يستوى الأعمى والبصير أم هل تستوي الظلمات والنور فانها ليست دالة على الاستفهام كالمتصلة (قوله أو الهمزة فقط) اى كما في قول الاخطل

كذبتك عينك أم رأيت بواسط * غلس الظلام من الرباب خيالا

قال أبو عبيدة المعنى هل رأيت لكن نقل ابن الشجري عن جميع البصريين الا سيبويه انها ابدا بمعنى بل والهمزة وان الكوفيين خالفوهم في ذلك قال في المغني والذي يظهر قول الكوفيين اذ المعنى في نحو أم جعلوا لله شركاء ليس على الاستفهام ولانه يلزم البصريين دعوى التوكيد في نحو أم هل تستوي الظلمات اه وأما سيبويه فأجاز مجيئها للاضراب فقط وقد يقال لا مانع من كونها للاستفهام في نحو أم جعلوا لله شركاء توبيخا وقال التفتازاني ان الخلاف لفظي وان البصريين يثبتون مجيء أم لمجرد الاضراب لكن لا يسمونها منقطعة كما لا يسمونها متصلة وعلى هذا فسد الرد على البصريين بما ذكر لكن قال السيوطي لا نعلم للتفتازاني سلفا على ذلك من النحاة (قوله وعن عدأم) أي مطلقة لا بقيد المنقطعة المذكورة (قوله فلان مدخولها معطوف الخ) هذا في أحد قسمي المتصلة الذي هو أم التي يطلب بها وبالهمزة التعيين نحو أزيد قائم أم عمرو وأما القسم الثاني وهو أم الواقعة بعد همزة التسوية نحو سواء عليهم أأنذرتهم أم لم تنذرهم فليس فيه استفهام اصلا فلذا تركه في البيان فهي بقسميها لمجرد العطف (قوله كما بسطه في المغني) محصله ان أم المتصلة التي تستحق الجواب وهي التي لم تقع بعد همزة التسوية انما تجاب بالتعيين لانها سؤال عنه فاذا قيل أزيد عندك أم عمرو قيل في الجواب زيدا وقيل عمرو ولا يقال لا ولا نعم واذا عطف بعد همزة الاستفهام بأو كان الجواب بنعم أو بلا وذلك انه اذا قيل أزيد عندك أو عمرو فالمعنى أأحدهما عندك أم لا فان أجبت بالتعيين صح لانه جواب وزيادة ويقال الحسن أو الحسين أفضل أم ابن الحنفية فتعطف الاول بأو والثاني بأم ويجاب عندنا بقولك أحدهما وعند الكيسانية بفتح الكاف طائفة من الرافضة منسوبون الى المختار بن أبي عبيدة الملقب بكيسان بابن الحنفية ولا يجوز ان تجيب بقولك الحسن أو بقولك الحسين لانه لم يسأل عن الافضل من الحسن وابن الحنفية ولا من

الحسن وابن الحنفية وانما جعل واحد منهما لا بعينه قرينا لابن الحنفية فكأنه
قال أحدهما أفضل أم ابن الحنفية اه (قوله ولا يجوز ان تجيب الخ) ربما نافى قوله
قبل فان أجبت بالتعيين الخ والجواب ان ما سبق حيث لوحظ الاحد لا بقيد ابهامه
فيتضمنه المعين بخلاف ما اذا لوحظ بقيد ابهامه وشيوعه فلا يتضمنه المعين حتى
يكون جوابا أو زيادة وعلى هذه الحالة يحمل عدم الجواز (قوله فلا نسلم ان الاستفهام
الخ) أى بل اداة الاستفهام مقدرة بعدها لكن هذا خلاف ما عليه النحاة فان
ظاهر كلامهم ان المنقطعة تدل على الاستفهام حقيقة فهى من أدواته (قوله جزء
معناها) أى فيما يتوهم فيه انها بمعنى بل والهمزة معا (قوله أو أحد معنييها) أى
فيما يتوهم فيه انها بمعنى الهمزة فقط (قوله لعلهم انما عدوا الخ) لا يخفى ان هذا
بعيد من كلامهم كما قاله العلامة الامير (قوله ملازمة للاستفهام الحقيقى) أى فى أحد
قسميها وهو التى يطلب بها وبالهمزة التعيين (قوله أو المجازى) أى فى القسم الاخر وهو
أم التى تقع بعد همزة التسوية فان همزة التسوية ليست استفهاما حقيقيا بل صورتها
صورة الاستفهام الحقيقى وليس المراد بالمجازى الانكارى أو التوبيخى مثلا اذ
المتصلة لا تستعمل معهما تأمل (قوله ما سبق فى نحو الخ) أى من انه لطلب التصديق
الخاص فى الواقع وان قولهم المطلوب فيه التصور تسمح (قوله قلت فرق بينهما الخ)
هذا الفرق ظاهر فيما اذا قال السائل من جاءك أما اذا قال زيد وعمرو وبكر من
جاءك منهم فهو لطلب التصديق الخاص كما فى نحو أزيد قائم أم عمرو فلا فرق بينهما
فى نحو هذا المثال وكونه للتصور فى ذلك انما هو على التسمح المتقدم (قوله أى كونه
مبتدأ) لا ولى أى كون الاسم ولى ما يختص بالفعل لان كونه مبتدأ استفيد مما قبله
اذ قوله لانه لو رفع أى على انه مبتدأ كما هو المتبادر (قوله أى فى باب الاشتغال) أى
اللازم له امارات الفعل فى حيزها (قوله أى وأما ثمود فهديناهم) انما قدر العامل
مؤخرا عن الفاء لانه لا يفصل بين أما والفاء بأكثر من اسم كما سيأتى للمحشى (قوله
أو هو جار الخ) عطف على ويستثنى الخ والضمير للشارح أى أو نقول ان الشارح
جار على القول بان أما ليست اداة شرط بل هى لمجرد التفصيل فحينئذ لا استثناء فى
كلامه (قوله لو ذات سوار الخ) أراد بذات السوار الحرة وقال ذلك حين لطمته
جارية وجواب لو محذوف أى لهان على ذلك أو انها للتمنى فلا جواب لها (قوله
لو غيرك قالها) الضمير لكلمة أبى عبيدة بن الجراح وذلك ان عمر بن الخطاب لما

توجه الى الشام سمع ان بها وباء فعزم على الرجوع فقال له أبو عبيدة أفرارا من قضاء الله فقال له نعم نفر من قضاء الله الى قضاء الله أرأيت لو كان لك ابل فهبطت الى أرض بين مخصبة ومجدبة أما تنزل بها الى المخصبة مع ان كلا هما من قضاء الله لو غيرك الخ وجواب لو محذوف أي لادبناه أو ما لشاه أو نحو ذلك أو هي للتمني نظير ما مر (قوله وللرد على المقابل الخ) فيه ان القول بجواز النصب مبني على ان لا اختصاص والغرض في كلامه الاختصاص اه شيخنا وفيه انه تأكيد الرد بابداء مازال حاصلا (قوله الابتكاف) أي تقدير مضاف أي ذات المفاجأة (قوله بل في حالة كون الخ) أي ولو لم يفصل لتوهم انها كاذا وليتها في الاختصاص مطلقا ولا يقال ان التمثيل بنحو خرجت الخ دافع لان المثال لا يخصص اه حفني (قوله لام الابتداء) اذ لو نصب مدخولها لزم دخولها على ماض متصرف مجرد من قد وهي لا تدخل عليه كما قال المصنف ولا من الافعال ما كرضيا وبذلك ظهر وجه التقييد بقوله اذا كان الخ (قوله مدخولها) بدل من الاسم أو عطف بيان عليه (قوله أليت حب الخ) تمامه والحب يأكله في القرية السوس (قوله وحذف تمييزها) وهو منصوب مفرد خلافا للكوفيين بخلاف تمييز الخبرية فانه واجب الخفض وتارة يكون مفردا وتارة يكون مجموعا (قوله أو مفعول لآتينا) وعلى هذا فآية مفعول آتينا المقدر لا المذكور لانه غير مقصود لذاته (قوله لعدم الواجع حينئذ الى كم) وجملة الخبر لا بد لها من رابط والاشتغال لا بد له من ضمير يعود على المشغول عنه (قوله والجملة) أي جملة كم آتيناهم من آية (قوله المحذوف) صفة الآيات (قوله عن الآيات الخ) هذا هو المحذوف (قوله المائح) هو الذي يمتح الماء من البئر (قوله دونكا) أي خذ (قوله لان فعل التعجب لجموده الخ) من هذا يعلم ان المراد بقول الشارح وانما وجب الرفع الخ وجوبه على الابتداء لا بفعل مضمر كما في وان أحد من المشركين استجارك لان فعل التعجب لا يصلح للعمل لذاته فلا يفسر عاملا وأيضا لا يصح تسلط المقدر على زيد بدون باء لكن هذا الاخير لا يتم الا اذا لم يلتزم صحة حلوله عند حذف العامل نعم قد يقال بصحة الرفع بفعل محذوف دل عليه المذكور (قوله والا وجب النصب) أي نصب زيد (قوله انما يوجب دخول الخ) فيه انه عند النصب لم تدخل الهمزة على الاسم بل على الفعل المقدر وما استدل به لا يدل له اذ فرق بين التسلط الرتبي والتقديري بدليل انهم أجازوا أهل زيدا رأيته ومنعوا أهل زيدا رأيت كما تقدم

التنبيه عليه (قول الشارح ومنها النفي بما الخ) المناسب ومنها ما ولا وان النافيات (قوله وعندي انه يقوم الخ) وعلى هذا فيكون من تتمة ماقبله (قوله فغير صحيح الخ) فيه ان مراد السيد الحفني التساوي عند سيبويه فلا يصادم ما للشارح اذ هما حينئذ طريقتان على انه يرد على تعليله انه يلزم القول بذلك في كل مايغلب دخوله على الفعل ولا يختص بهذه الثلاثة وظاهر الشارح الاختصاص بل صرح به العلامة الشنواني (قوله يساوي عنده) المناسب عندهما كما هو ظاهر (قوله كقوله تعالى سواء عليكم الخ) في البيضاوي انما لم يقل أم صمتم للمبالغة في عدم افادة الدعاء من حيث انه سوى بالثبات على الصمات أو لانهم ما كانوا يدعونها لحوائجهم فكأنه قيل سواء عليكم احداثكم دعاءهم واستمراركم على الصمات عن دعائهم اهـ وقوله لم يقل أم صمتم أي مع انه مقتضى القياس الشائع كما في سواء عليهم أأنذرتهم أم لم تنذرهم وحاصل الجواب الاول انه عبر بالاسمية لتفيد ان هذا الدعاء كالصمت الدائم في عدم الافادة فكأنهم لم يدعوا أصلا ولو عبر بالفعلية لفات هذا المعنى وحاصل الثاني ان المستوي بين هنا احداث الدعاء والاستمرار على الصمات لا احداثه وذلك يقتضي ان يجعل قسيم احداث الدعاء ما يدل على الثبات على الصمات لانهم كانوا اذا حزبهم أمر دعوا الله تعالى دون أصنامهم لقوله تعالى واذا مس الناس ضر دعوا ربهم فكانت حالتهم المستمرة أن يكونوا صامتين عن دعوة الاصنام فلذلك قيل ان دعوتموهم لم يكن فرق بين احداثكم دعاءهم وبين ما أنتم عليه من عادة صمتكم عن دعائهم (قوله عاطفتين) أي على القانون السابق حتى يكون من المسئلة السابقة وهذا لا ينافي احتمال العطف في القولة بعد فصح التعليل ولم يناف مانحن (قوله والا فهو الخ) ولك ان تجعل مرجع الضمير الاستفهام بدون قيده (قوله اسم للوجود الخ) لكن يخص بغير الله وصفاته تخصيصا عقليا لامرية فيه (قوله ان كل شئ مخلوق) أي ولم يقيد بكونه لله بخلافه على المعنى الثاني ودفع شيخنا جواب السعد بأن مراد الرضي ان الوجود سواء كان معتبرا في مسمى الشئ أو قيدا فيه لا يصح اعتباره قيدا للموضوع على الرفع وجعل خلقناه خبرا لاقتضائه خلق ذاته وصفاته ولا على النصب لاقتضائه ذلك ولا حاجة لاعتباره على الرفع وجعل خلقناه صفة والا مكان كذلك لا يصح لاقتضائه الكذب في النصب والرفع مع جعل خلقناه خبرا ولا يحتاج اليه عند جعل خلقناه صفة فتعين اعتبار

المخلوقة

المخلوقية والمراد بها المخلوقية لله فمآل التركيب على النصب انا خلقنا كل شئ مخلوق لنا بقدر وعلى الرفع وجعل خلقناه خبرا كل شئ مخلوق لنا خلقناه بقدر نوع على الرفع وجعله صفة كل شئ مخلوق لنا كائن بقدر ومحط الفائدة بقدر فى الشكل اذ ليس المقصود افادة الخلق بل كونه بقدر مع النظر لبرهان ان لا خلق لغير الله كقوله الله خالق كل شئ فمآل المعنيين واحد وجواب السعد مبنى على ظاهر التركيب (قوله ضعيف عن احتمال الخ) فيه انه وان كان ضعيفا غنه الا انه يمنع النصية التى ادعاها الشارح (قوله حزازة) أى لان قوله عطفت عطف على ضمير الاسم الاول فتحصل العبارة الى قولنا بشرط أن يكون فى الثانية ضمير الخ وأن يكون فى الثانية عطفت ولا يخفى ما فيه ولو جعل قوله عطفت عطفا على يكون اسهلت الحزازة (قوله واستدل لذلك الخ) لا الاخفش والسيرافى أن يقولا بأن العطف فى الآية على الكبرى (قوله معنوى) أى لان الاخفش والسيرافى يقولان بمنع النصب لعدم الرابط والفارسى ومن معه يقولون بجوازه لعدم اشتراط الرابط والغرض ان العطف على الصغرى على كلا المذهبين فكل لا يقول بما يقوله الآخر (قوله لفظيا) أى لان الاخفش والسيرافى يقولان بجواز النصب اذا كان العطف على الكبرى والفارسى ومن معه يقولون بالنصب اذا كان العطف على الصغرى وكل من الفريقين يشترط الرابط فكل يقول بما يقوله الآخر ولا استثناء (قوله انه الظاهر) مقابله تعلقه بالرفع او كونه حالا من ضمير رجع (قوله وكسر الكاف) أى يكون وصفا لا فعلا (قوله واوضح) أى لسلامته من تشتيت الضمائر ومن بعد الوقوف على المقصود وقوله وأولى أى لسلامته من ايهام حذف المتن نائب الفاعل كما توهمه الجماعة مع انه لا يجوز ولامكان جعل ان ترده بدل اشتمال كما قاله المحشى لم يقل صوابا (قول الشارح عمرو) هو فاعل بما تقدم من الافعال الثلاثة التى أولها أمر بفتح الميم (قوله الاولى بقية الاحكام) أى لان الظاهر ان اسم الاشارة راجع الى ما ذكر من الحكمين (قوله فالمراد بقية أمثلة الاحكام) هذا ربما يوهم انه ذكر بعض أمثلة الاحكام الثلاثة غير الحكمين المذكورين فى الشارح فالمناسب لدفع هذا الايهام أن يقول فالمراد أمثلة بقية الاحكام والاوضح للشارح بناء على ارجاع اسم الاشارة الى ما ذكر من أمثلة الحكمين ان يقول امثلة البقية (قوله سهو) أى لان الشاغل فى الثانى سببى الاسم السابق وهو أخاه وكان السيد

الحفني توهم ان الشاغل هو الضمير الذي أضيف اليه الأخ وليس كذلك (قوله أي فيما قبله) لو جعله أعم وادخل المخرج هنا في مفهوم قوله ان لم يك مانع الخ بأن يجعل المانع شاملا للذاتي والعرضي لكان له وجه وجيه اه شيخنا وحينئذ يكون الشرط اما النصب في بعض الصور أو لعده من باب الاشتغال في بعض آخر (قوله خبر مبتدا آخر) ولا يضر كون جملة المشغول غير جملة المقدر اذ هو الواقع في نحو زيد اضربه تأمل (قوله وحينئذ لا يرد الخ) هذا مبني على ان ايرادهم على المثال المذكور وليس كذلك اذ محصل ايراده ان الفرق وان أجدى فيما ذكر من المثالين لا يجدي فيما ذكره الشارح سابقا في تمثيله المفصول فيه بانت مع أداة الاستفهام فلا حاجة لانت حتى يعتذر بالفرق بأنها للحاجة فكأنه لا فاصل والجدي في دفع ما ساهم ان يقال محصل الشارح ان الوصف محتاج لانت في الجملة بخلاف الفعل فلا يحتاجه اصلا فصح الفصل واغتفر ولو مع الاستفهام ولو اعتمد على ما سلكه المحشي لورد على الشارح ان ما فيه استفهام ليس حكمه ما ذكر اه شيخنا (قوله كما صرحوا به الخ) أي حيث قالوا لو جعل أنت مبتدا وراغب خبرا مقدما لزم الفصل بأجنبي بخلاف ما لو جعل فاعلا براغب أغنى عن خبره فانه لا يلزم ما ذكر لو علق عن آلهتي براغب (قوله ويجاب بأن المراد الخ) هذا الجواب غير نافع اذ سبق ويأتي ان شرط ان لم يك مانع حصل انما هو لا صلا لعده من باب الاشتغال ولو كان كذلك لامتنع النصب هنا مع انه محقق والجواب النافع هو الثاني اه شيخنا (قوله اذ الفعل لا يكون الخ) أي كما أشار لذلك المصنف بقوله وان تلا السابق ما بالابتدا الخ وقوله كذا اذا الفعل الخ فيلزم من التسوية شرط فقد المانع فالتصريح به ضائع هذا هو المراد وليس المراد ان هذا معلوم من خارج (قوله فالظاهر انه هو ومعموله خبر) أي لا الفعل النائب عنه اسم الفعل لان الحكم على ما ناب عنه اسم الفعل بالخبر به يقتضي ان الافعال التي نابت عنها أسماء الافعال ملاحظة في الكلام مثل الافعال التي سدت المصادر مسدها وهو بعيد من كلامهم والفرق واضح لان المصادر معمولة لتلك الافعال فلهذا لوحظت في الكلام اه يس (قوله متعلقة بمحذوف) أي ارادتي اياهم مثلا (قوله مما يحل) أي كما في يعجبني ضربك زيدا (قوله وبالاسم) صوابه وبنفس الاسم (قوله وجها آخر) أي غير هذا الوجه الذي حل به أولا كلام المتن من أن العلقة

بمعنى الارتباط والوجه الآخر هو ما أشار اليه بقوله ويجوز أن تكون الخ (قوله لا ضمير فيه أصلا) أى لان مرادف الاجنبى الذى هو خال من الضمير لا يكون الا خاليا منه أيضا (قوله فالتقسيم غير مستوف) أى تقسيم المتن العلاقة الى أقسام المشبه والمشبه به وقوله لدخل ما ذكر أى فيكون تقسيم المتن مستوفيا اه شيخنا (قوله أى بشرط أن لا يعاد الخ) فيه انه عند اعادة العامل لم يكن هو التابع المعطوف على الاجنبى الشاغل كما هو الفرض بل المعطوف الجملة بتمامها كما سيقول فلا معنى للاشتراط (قوله لكان أولى) أى لايهامه ان العلقة بظرفيته فى التابع مع انها مصاحبة له كما فى زيدا أكرمت عمرا وأخاه (قوله اما اذا قدرتها زائدة الخ) ينبغى أن محط الحكم فى الشارح كون الرفع بالابتداء أى لا بالفاعلية كما يدل عليه كلام يس الآتى وحينئذ فيكون فى مفهوم الشرط تفصيل فى الزائدة بالابتداء أيضا وفى المصدرية بالفاعلية واما جواز النصب فى الزائدة فزائد لا يضر لان المعنى اذ قصد الاشتغال رفع وكان الرفع بالابتداء وهذا لا ينافى جواز النصب الذى يخرج به من الاشتغال اه شيخنا (قوله فانهم قائلون الخ) أى وبعدم اشتراط تقدم الطالب كالمبرد ومتابعيه والاولى ثم (قوله أقيس الخ) وذلك لان الفعل عند من يقول بجواز التقدم يكون من قبيل ما يعمل فيما قبله بالفعل فيصح أن يفسر العامل فيه بخلافه عند من يقول بعدم الجواز فانه انما يعمل فيه لولا مانع التقدم (قوله وفيه كما قال المصرح الخ) أى استفادة الكلام الموضح ونظر فيه الدنوشرى بأن ابن مالك صرح فى قوله تعالى اسكن أنت وزوجك الجنة بأن التقدير وليسكن زوجك وهذا الموضح له لا تضمر فلا سلم ان ذلك شاذ اه يس (قوله فهى من قسم اللازم) أى كما اذا كانت بمعنى حصل وقوله والمتعدى أى كما اذا كانت بمعنى غزل نحو كنت الصوف أى غزلته (قوله بقرينة فانصب الخ) أى وكون المراد بالمفعول ما يشمل خبر كان وأخواتها اذ يطلق عليها ذلك مجازا كما أفاده الشارح خلاف المتبادر (قوله أى على ما يستفاد الخ) مراده ان نفى الواسطة انما هو بالعروض على ما يستفاد من كلامه لا لانه الواقع اذ لا يصح لان الجمهور بل والمصنف قائلون بثبوتها (قوله كما فى حوقل) يحتمل أن يكون اسما فى القاموس الحوقل الذكر وان يكون فعلا مصدره الحوقلة التى من معانيها سرعة المشى والعجز عن الجماع واعتماد الشيخ بيديه على خصره كما فى القاموس (قوله وكوثر) هو اسم لمعان منها

مطلب تعدى الفعل ولزومه

الكثير من كل شئ وتمر في الجنة كما في القاموس (قوله لمعنى حقل) يحتمل أن يكون اسما فقد ذكر في القاموس الحقل بفتح الحاء وبكسرها وان كلا أتى لمعان منها في الاول قراح طيب يزرع فيه وفي الثاني الهودج وان يكون فعلا على وزن فرح بمعنى حصل للفرس وجع في بطنها (قوله وكثر) يحتمل أن يكون على وزن عدل وصفا من الكثرة نقيض القلة أو على وزنه أو محركا اسما لمعان منها جمار النخل كما في القاموس أو فعلا على وزن كرم فليحرر (قوله غير الالف) أي الهمزة (قوله أبيض) أي فان وزنه أفيعل والظاهر ان الزائد فيه للالحاق احدى الضادين لا الياء لانه من البياض فوزنه اما أفعلل أو افعاض فليحرر كذا قيل لكن في القاموس مواد أخرعليها تكون الياء زائدة فليتأمل (قوله كهد) هو كمنع كما في القاموس (قوله واياك أن تتوهم الخ) وحينئذ فكلام الشارح هنا ليس بيانا لمفاد المتن بل هو افادة للاحكام وتوسيع في المقام وان لم يحتمله كلام المتن نظير ما تقدم له في قوله علامة الفعل المعدى الخ بخلاف كلامه الآتي فانه لبيان مفاد المتن فانه في الموزونات بعضها مع بعض لا في الموزونات مع الاوزان لكن على ماقاله السيد الحفني يكون كلام الشارح هنا موافقا لمفاده ولما يأتي له في التنبيه (قوله احونصل) على وزن افوعل وفي القاموس احونصل ثنى عنقه وأخرج حوصلته فتأمل (قوله وحلية) هي الصفة الظاهرة والسجية الباطنة وكلاهما لازم بخلاف العرض والدعج سعة العين وسوادها والشنب عذوبة الاسنان وبرودتها وصفاؤها وحدتها اه أمير وتمثيل الشارح لافعال السجايا بحسن يدل على ان المراد بها ما يشمل أفعال الحلية ان أريد الحسن الظاهري فعليه لا حاجة لزيادة ذلك وكذلك مادل على لون فانه ان كان لازما فهو من السجايا ان لم تخص بالباطنة وان لم يكن لازما فهو من العرض فليحرر (قوله الا على فعيل) اما اذا كان له فعيل وفاعل فيتعدى نحو علم فهو عليم وعالم اه أمير (قوله كذل وقوى) فيه انه ان كان المعنى فيهما ثابتا فهما داخلان في السجايا والا كانا داخلين في العرض (قوله وفيه بحث الخ) قد يدفع بأنه يكتفي في المطاوعة بالافضاء الغالبي ولا يشترط الاستلزام بدليل تصريحهم بالتخلف ويكفي في الفرق بين علمته فتعلم وبين أضجعته فنام التلاقي في الاشتقاق في الاول وعدمه في الثاني (قوله اثباتا) أي نحو علمته فتعلم وقوله ونفيا نحو ما علمته فتعلم لنفيهما معا أو رفعا نعلم (قوله وانه يجوز) عطف على ان علم

الخ (قوله وتضنيه الخ) أي لانه يفيد بظاهره ان شأن المطاوعة تصييرالمتعدي قاصرا ولو بالنسبة لما زاد على الواحد في المتعدي لأكثر فهي قضية ظنية لا قطعية فلا يقال نهاية ما في المتن ان مطاوع المتعدي لواحد لازم والباقي مسكوت عنه (قوله وزعم أبو علي الخ) وعلى شمول المطاوعة لذلك يكون تعدد الفاعل باعتبار تعدد الفعل اذ الاول مخالف للثاني لفظا وهو ظاهر ومعنى لان الثاني أثر للفعل الاول والا فالفاعل فيهما واحد ذاتا تأمل (قوله منع من المصاحبة) المناسب منعت لانه رفع ضمير مجازي التأنيث (قوله اشارة الخ) المناسب حذفه لان الاخبار عن المصدر وهذا من العجز وكذا يقال في نظائره لكن جرت عادتهم بذلك لبيان منتهى الصدر واتصاله (قوله على انه خبر الخ) أو والجملة مقول قول محذوف (قوله بقرينة قوله الخ) مرتبط بالمتجه ووجه بعضهم ما قاله شيخ الاسلام بانه يستفاد عليه صراحة لا لزوما سماعية النصب ايضا بعد الحذف وعدم ظهور النصب بعد حذفه في ان وان خص الاطراد فيهما بالحذف وقيض سماعية النصب المترتب على الحذف قياسية الجر المترتب على عدم الحذف لا قياسيته مع الحذف (قوله نقيض النصب) أي مخالفه لا النقيض الاصطلاحي (قوله ظاهر تمثيله الخ) اي لان الامثلة التي ذكرها كلها فصيحة غالبة (قوله ومثل ذهبت الشأم الخ) فلا يجوز توجهت المدينة ولا مطرنا البلد ولا ضرب فلان الظهر والرجل (قوله وكلام الشارح يفيد الخ) عبارة بعضهم وهل المنصوب بعد دخلت ونحوه مفعول به حقيقة أو على التوسع بحذف الحرف أو ظرف شذوذا لان ظرف المكان شرطه الابهام وهذا مختص خلاف المكن القول الثالث لا يأتي في ذهبت وتوجهت لانه على معنى الى لا في فتنبه اه وبها تعلم ما في المحشي (قوله كخالف) أي الملك وتمام البيت كما تقدم * والحب يأكله في القرية السوس * (قوله أي مع هز الكف) اشارة الى أن في بمعنى مع والضمير للكف على تقدير مضاف والظاهر ان في على حالها متعلقة بمعسل ولا تقدير (قوله نحو دخلت المسجد) أي فيجوز الحذف مع دخلت أي في أي تركيب سمع أو لم يسمع كما تقدم (قوله ونحو اعتكفت الخ) ليس المراد انه يجوز الحذف مع اعتكفت في أي تركيب سمع أو لم يسمع نظير ما قبله لاقتضائه انه لا يجوز الحذف في غير اعتكفت مع انه يجوز نحو وقت يوم الجمعة بل المراد انه يجوز الحذف مع الظرف سواء كان يوم الجمعة أو غيره وسواء كان العامل اعتكف أو غيره

ومقتضى هذا ان الاصل فى الظرف الجر بفى فلذلك كان الظرف المنصوب على تقدير الحرف وتقدم فى بيان وجه عدم بناته مايفيد ذلك وانه انما حذف اختصارا وكذا يقال فيما بعده وعبارة الاسقاطى قال ابن هشام وكذا يطرد فى مواضع أحدها الظرف نحو اعتكفت فى يوم الجمعة الثانى المفعول له نحو جئتك لاكرامى اياك الثالث العامل المعلق عن الجملة نحو فلينظر أيها أزكى طعاما ليت شعرى هل قام زيد والحذف فى هذه واجب (قوله اعراب آخر) هو كون شعرى بمعنى مشعورى اسم ليت ومابعده خبر (قوله نخبة قومه) أى المختار منهم وأشار بذلك الى انه بدل كل فلا يحتاج لرابط (قوله ماوراء الحلق) بفتح الحاء وسكون اللام بخلاف الثانى فانه بضمهما والدميم الاول بالمهملة والثانى بالمعجمة (قوله كما فى المرادى) أى الذى هو أصل شارحنا فقد نقل عنه انه قال لولا المرادى مابلغت مرادى أى فى شرح هذا المتن (قوله وبأيهم فرو الخ) يرد عليه انه لا يحذف الجار فى عجبت مما تضرب زيدا فان ما المصدرية حرف ومع ذلك لم يحذف معها الجار (قوله ولذا يقال الخ) أى لكون الاصل سبق ما لا يجر على ما يجر صح التركيب الاول لعود الضمير فيه على متأخر لفظا لا رتبة ولم يصح الثانى لعوده على متأخر لفظا ورتبة الا على مذهب من أجاز زان نوره الشجر (قوله وهذا أولى الخ) يمكن أن يقال ان التركيب الذى زيدت فيه القرينة غير التركيب الذى لم يؤت بها فيه فالتركيب مع القرينة داخل فى قول الرودانى ونحو ذلك فلا أولوية نعم ما قرينته حالية غير داخل فى كلامه فكان الاولى للمحشى التمثيل به (قوله لكان أعم) أى ليشمل الحال والتمييز ونحوهما (قوله ورأى البيانيين مبتدا خبره انه الخ) وتقدم للمحشى الجمع بين كلام النحاة وكلام البيانيين وانه لا خلاف بينهما فى الحقيقة خلاف ما جرى عليه هنا تبعا للمغنى (قوله وكحذف المفعول) فى الاشتغال ان كان المراد به الشاغل كان جاريا على القول بوجوب ذكره لا على القول بان ذكره اكثرى وان كان المراد به المشغول عنه كان داخلا فيما حذف عامله الذى نص عليه الشارح (قوله أجوف) أى وسطه حرف علة فقوله واوى مخصص وأصله يضور من ضاره الامر يضوره ضورا فحذفت الواو عند دخول الجازم لالتقاء الساكنين (قوله فى مثل هذا) خرج ما اذا كان فاعل الفعل اسما ظاهرا فانه يجوز تقدم الخبر الفعلى نحو نعم الرجل زيد على ان الجملة خبر مقدم والمخصوص مبتدا مؤخر (قوله

وكونه

وكونه مبتدأ الخ) أي قبل دخول كان ثم صار بعد دخولها المبتدأ اسمها والخبر خبرها وفيه انه لا يصح قبل دخول كان كونه مبتدأ مؤخرا خبره يقوم لان الخبر الفعلي لا يتقدم على المبتدأ وهذا هو ما أشار اليه بعد بقوله ولا يخفى الخ فلو قال بدل ذلك وكونه اسمها مؤخرا وخبرها يقوم لا يندفع عنه هذا (قوله وأجاب الشمني الخ) أي فيكون زيد المؤخر اسمها ويقوم المقدم خبرها أولا يلزمه موافقة ابن عصفور (قوله كذا قيل) لعله لمجرد العزو والا فهو الذى اختاره المحقق الامير (قوله وتارة يكون غيرها) أي كالسببية كما في شرب بماء البحر (قوله وفي كونه مقيسا) خلاف ولعل وجه القول بعدم القياسية مع كونه مجازا على أحد الاقوال وهو يكفيه سماع النوع انه يزيد الالحاق في العمل والتعدية وقيل حقيقة ملمح بغير معناه وقيل جمع بينهما اه أمير (قوله ولا تناسب العامل) كذا بالتاء الفوقية في بعض النسخ وفي اخر بالياء التحتية وهو المناسب لان فاعله ضمير المعمول (قول الشارح لقصد المبالغة) اعلى وجهها ان الضم يشعر بان الفعل من أفعال السجايا لان الغالب فيها الضم (قوله بنات الواو) أي ذوات الواو (قوله يشفى) هكذا في النسخ بالتحتية والمناسب تشفى بالفوقية (قوله أو الادغام فيهما) قيل أو بمعنى الواو لان تضعيفهما يؤدي الى اهمالهما معا اه وقد يقال عطف بأو اشارة الى استقلال كل بالمنع (قوله فانه لازم) أي لا يكون الا لازما كما في الحفني وعلى هذا لا يقال استحجرت الطين بمعنى صيرته حجرا (قوله المستطرق) أي بالفعل اه أمير (قوله ووجه الروداني الخ) فيه ان كون الجواب على سنن السؤال أمر مستحسن لا واجب فلا ينتج امتناع التنازع فيما ذكر على ان هذا التوجيه خاص بنحو هذا المثال ولا يظهر فيما حذف فيه العامل لا لقرينة غير السؤال ولذلك نقل الدنوشري عن شيخه جواز التنازع فيما ذكر (قوله بالعاطف مطلقا) أي من غير تقييد بحرف أو أحرف من حروفه لكن في النكت ويمتنع التنازع في المعطوف بأو ونحوها مما لا يجمع بين الشيئين كقوله

وهل يرجع التسليم أو يكشف العنا * ثلاث الاثافي والرسوم البلاقع

اه وفي الحفني وانظر هل يكفي الربط بنحو بل وينبغي نعم (قوله وفيه تسمح) أي لان كما لحنتم صفة مصدر محذوف معمول اظنوا (قوله أو نحو ذلك من أوجه الارتباط) أي ككون الثاني مسببا عن الاول كما في هاؤم اقرؤا كتابيه كما

مطلب التنازع

أفاده الموضح في الحواشي وكلام قصاد في نحو قام قام زيد على انه من باب التنازع
(قوله لاحتمال عمل كان الخ) تقدم انه لا يعدل الى ضمير الشان متى أمكن غيره
(قوله نعم لا تنازع في قام اظن الخ) لا يقال لا حاجة لما ذكره لان امتناع التنازع
فيما ذكر لعدم الارتباط بين العاملين اذ ليس فيه وجه من أوجه الربط كالعطف
نعم لو قال لا تنازع في قام وأظن الخ لا يتجه لانا نقول الربط حاصل معنى لان الظن
متعلق في المعنى بقيام زيد المأخوذ من قام زيد (قوله تعين اعمالها في ضميره) أي
بان يذكر لانه يضمر في الثاني كل ما يحتاجه متى أعمل الاول كما هنا اذ الغرض رفع
زيد بالاول نعم لو كان المثال بنصب زيد لكان من باب التنازع (قوله ونحو ما ضربت
الخ) سيأتي التكلم على ذلك آخر الباب (قوله هو نفس طلب القليل) يؤخذ
منه صحة الترتب بالنسبة للطرف ان قلت السعي الطلب البليغ فيكون اخص من
الطلب ونفي الخاص لا يستلزم نفي العام قلنا المراد بالسعي هنا الطلب مطلقا لان
كفاية القليل من المال موقوف على الطلب لادنى وجه المعيشة لا على الطلب
البليغ اه عبد الغفور (قوله وقال الكوفيون الخ) فيه انه يجب ذكر الضمير
في الثاني ولم يذكر الا أن يقال انه حذف للضرورة او الكوفيون ومن تبعهم
لا يسلمون وجوب ذلك وسيأتي بيان الخلاف في ذلك (قوله ونظر فيه) في المغني
عبارته وفيه نظر لان المعنى حينئذ لو ثبت ان السعي لادنى معيشة لكفاني القليل
في حالة أني غير طالب له فيكون انتفاء كفاية القليل المبين بعدم طلبه موقوفا على
طلبه له فيتوقف عدم الشيء على وجوده اه (قوله فيكون انتفاء الخ) ولي حذف
انتفاء لان التعليق بين الجواب والشرط نفسه لا بين الشرط وانتفاء الكفاية
(قوله موقوفا على طلبه هو معنى السعي لادنى معيشة وقوله عدم الشيء أي عدم
الطلب اذ قيد المعلق معلق وهذا صحيح خلافا لما في الدماميني اه أمير وتحصل
تنظير المغني ان الشرط والحال هنا متناقضين بخلاف المثال وفي عبد الغفور لا تجوز
الحالية للزوم تقييد الجزاء بنقيض الشرط وفي عبد الحكيم الحالية تستلزم تقييد
الجزاء بنقيض بناء على ان الشرط قيد أيضا كالحال (قوله يدل على هذا
المحذوف الخ) ان قلت يلزم عدم صحة الاستدراك بقوله ولكنما أسعى اذ التقدير
مفعول لم أطلب الملك اذ مضمون لم أطلب على هذا هو مضمون ولكنما أسعى الخ
قلنا انما يلزم عدم صحة الاستدراك اذا كان لم أطلب معطوفا على الجزاء داخلا

تحت لو فيكون مفاده ثبوت طلب الملك وهو ممنوع لم لا يجوز أن يكون حالا من فاعل كفانى مفيدة لتقييد الكفاية بحال عدم طلب الملك أو معترضة بين المعطوف والمعطوف عليه أو معطوفة على مجموع الشرطية وعلى التقادير تكون باقية على معنى السلب مفيدة لعدم طلب الملك فى الزمان الماضى فيكون قوله ولكنما الخ استدراكا لحفظ الدخول زمان الحال والاستقبال فى ذلك الحكم المنفى فكأنه يقول لم أطلب فى الزمان الماضى الملك لكنى أطلبه فى الحال والازمنة الآتية ولو سلم كونه معطوفا على الجزاء مفيد الثبوت طلب الملك فنقول ان الاستدراك ليس باعتبار أصل الفعل أعنى طلب الملك بل بالنظر الى الاستمرار المستفاد من صيغة المضارع فى قوله ولكنما أسعى وبيان ذلك انه لما قال طلبت الملك كان أن يتوهم أن يتوهم انه طلب الملك فى بعض الازمنة الماضية اذ من شأن العاقل القناعة وعدم الانكباب على طلب ما يفنى فدفعه بقوله ولكنما أسعى الخ أفاده عبد الغفور وقال عبد الحكيم الاظهر أن يقال ان لكن ههنا لمجرد التأكيد كما فى لو جاءنى زيد لاكرمته لكنه لم يجئ فاكدت ما أفادته لو من الامتناع اه واستظهر العلامة الامير ان الطلب منزل منزلة اللازم أى لم احتج لطلب (قوله فى غير الهمزة الخ) أى على رأى الزمخشرى حيث قدر فيه تأخير الهمزة لا على رأى الجمهور من انها فى محلها داخلة على محذوف أى اقعدوا فلم يسيروا (قوله مع كونها فى غاية البعد) أى لان التنازع فى المرفوع المتقدم يؤدى الى اعمال أحد العاملين فيه مع ان الفاعل لا يتقدم وأيضا شرط التنازع صحة توجه العاملين للمعمول ولا يصح توجه كل منهما للمتقدم على انه فاعل وقد يقال لا بعد فضلا عن كونه فى الغاية فان الكوفيين يجوزون تقديم الفاعل على الفعل واذا جاز تقديمه جاز فيه التنازع بلا شبهة كالمنصوب اذ لا فرق بينهما على مذهبهم (قوله تحتاج الى سند) قد يقال السند هو القياس على المنصوب اذ لا فرق بينه وبين المرفوع على مذهب الكوفيين كما تقدم (قوله ويظهر ان اسم المصدر الخ) كأن يقال من قبلة الرجل ومسه امرأته الوضوء قال بعضهم ولم أر من ذكر الصفة المشبهة وأفعل التفضيل ولا مانع منهما فيما يظهر كزيد اضبط القوم وأجمعهم للعلم وزيد حذر وكريم أبوه (قوله انهما تحل محلها) أى او بدل صناعى بواسطة الواو وقوله البدل الصناعى أى بلا واسطة (قوله لضعف الحرف) أى عن ان يطلب المعمول المفصول منه بالاجنبي

واذا انتفى الطلب فلا تنازع وعن التصرف فى معموليه أو احدهما بالحذف (قوله وهذا يتأتى فى الحروف) فيه انه وان تأتى فى الحروف لكن لا يتم الا فى المعمول الفضلة أما العمدة فعنى اضماره استتاره فى نفس العامل لا اعتباره ضميرا مع حذفه لانه لا يجوز فاذا كان معمول الحرف عمدة فات فيه شرط التنازع وهو صحة الاضمار لان الحرف لا يضمر فيه وحذف العمدة لا يجوز واما حذف الضمير فى علم أن سيكون مع انه عمدة لان أصله المبتدا فخصوصية لضمير الشأن كذا قيل نعم يتأتى التنازع فى الحروف على طريقة من جوز حذف العمدة (قوله وذلك يستلزم الخ) من كلام شارح المفصل وليس من جملة مقول القول قبله (قوله وليس بواضح الخ) رد لقولهم لو أعمل الاول الخ أى انه لا تنازع فى خارج لان عسى لا تطلبه اذ لا يكون خبرها الا فعلا مقرونا بان وقد يقال ليس فى كلامهم ما يقتضى ان التنازع فى هذا المثال فى الخبر أيضا لاحتمال انه فى الاسم فقط وان خبر عسى فعل مقرون بان حذف لدلالة خبر لعل عليه فى الجملة (قوله حذف منصوب عسى) أى واما اسمها فهو ضمير مستتر عائد على زيد (قوله وانظر ايضا أى محذور الخ) هذا مبنى على ان قوله وهذا ايضا يستلزم الخ رتبان لقولهم المذكور كان قوله اولا وذلك يستلزم الخ رد لقولهم الاول وليس ذلك بلازم لاحتمال أن يكون كل منهما مجرد استنتاج من كلامهم وعلم من كلام شرح المفصل أن التنازع يكون فى الحرف وفى الفعل غير المتصرف (قوله قال الروداني الخ) أى اخذا من تعليلهم المنع بالفصل بين الجامد ومعموله كما فى التصريح (قوله المتنازع طلبت الخ) قيل هذا على رواية قعدت بالقاف فالعين أما على رواية فقدت بالفاء فالقاف فان المتنازع أربعة والمعنى ليتنى فقدت طلبه أو ليتنى وجدت سائبا معبدما (قوله أى والجملة فى المثال) الاولى حذف قوله فى المثال هنا وذكره بعد قوله أى مع ضميريهما اذ البيت كالمثال فى كون الجملة خبر المبتدا الاول (قوله ويلزم على هذا الخ) قد يقال المضر تقديم الخبر الفعلى الذى يلتبس فيه المبتدا بالفاعل وفيما نحن فيه لا لبس لعدم جواز كون السببى فاعلا على ما قرره الشارح اذ لو جاز لجاء التنازع والغرض عدمه (قوله سهو) لعل هذا فى نسخة وقعت له والذى فى حواشيه التى بأيدينا تقديم الخبر الفعلى (قوله فلا بد من ضمير) أى مذكور ولذلك قيده بقوله ان أعملت الاول بخلاف ما اذا أعملت الثانى فانه ليس هناك ضمير مذكور يعود على

السببى

السببي المتأخر بل هو محذوف وعود الضمير على السببي المتأخر انما يضر اذا كان الضمير ملفوظا به لكن في التصريح ما نصه ومنع الشاطبي التنازع في السببي المنصوب وعلله بأنك ان أعملت الاول أو الثاني فلابد من ضمير الخ اه وهو لا يتم الا اذا كان العود على المتأخر يضر مطلقا سواء كان الضمير مذكورا أو محذوفا وليس كذلك أخذا مما يأتي (قوله وان اغتفر ذلك) هنا للضرورة فيه فيه لا ضرورة لاندفاعها باعمال الثاني كما في سم والاسقاطي والحفني (قوله أي اذا لم يستلزم الخ) لا وجه لهذا التقييد فان كلام الشارح الآن في جواز اعمال كل منهما والذي منعه الكوفيون انما هو الاضمار قبل الذكر فبعضهم يحذفه وبعضهم يضمره مؤخرا وهم موافقون لغيرهم في جواز اعمال الثاني مطلقا كالاول فما هنا مقام وما يأتي مقام آخر وسيأتي في المحشي ما يؤيده نعم يقال محل جواز اعمال كل منهما على حدته ما لم يتفق العاملان في طلب المرفوع والا كان العامل المجموع لا كلا على حدته كما هو مذهب الفراء على ما يأتي فقوله ان كان الضمير للاعمال فغير مسلم وان كان للاضمار قبل الذكر فسلم ولكن لا يضرنا لانه مقام مغاير لما نحن فيه الا أن يقال يختار الاول ويراد بالكوفيين الفراء ومن تبعه فان مذهبه على ما نقله عنه الجمهور انه يجب اعمال الاول عند الاختلاف كما سيأتي في المحشي وعلى هذا فقوله فلا منافاة بين ما هنا وبين ما يأتي أي يأتي لنا نقله (قوله أي في حال اعمال الخ) ارجع السيد الحفني اسم الاشارة لضمير ما تنازعاه وانظر أي داع لعدول المحشي عنه ولعله لدفع ما يرد عليه من لزوم الاظهار في مقام الاضمار في قوله من مطابقة الضمير (قوله والا أضمر مفردا الخ) قد يقال ان الذي يستوي فيما ذكره هو الوصف نفسه وأما الضمير الذي فيه فتارة يكون مفردا مذكرا وتارة يكون غيره بحسب المرجع والوصف مفرد مذكر على كل حال وهذا هو المفهوم من كلامهم (قوله أقائم هما الخ) أي على اعمال الثاني وقوله وأقائم وذاهب الخ اى على اعمال الاول والمثالان الاولان للتنازع في الظاهر والآخران للتنازع في المضمر (قوله الظاهر ان مثله الخ) ينبغي تقييد المنصوب بالعمدة لعدم جواز حذفها دون غيرها هذا اذا كان قول الفراء بعمل العاملين فرارا من الاضمار قبل الذكر ومؤخرا وحذف الفاعل (قوله لانه يمنع الخ) اى انه لا يلزم عود الضمير على متأخر لفظا ورتبة وهو لا يجيزه (قوله يجوز الحذف الخ) لا يقال ان

الكسائي موجب لا مجوز لانا نقول مجوز بمعنى مصحح (قوله على انه عهد حذف الفاعل الخ) تقدم لنا الكلام على ذلك هنالك فتنبه (قوله وبحث فيه) اى فى الدليل المذكور وبحث فيه ايضا بان القياس على ما هو خارج عن القياس لا يصح (قوله الاستكاف) اى تقدير المضاف والمعنى استغربة البقرة بالارطى لحمايته نفسها اوجنه حالا من الارطى اوصفة لها (قوله وتمنية نحو يزالخ) جعل ذلك قضية لامدلولا للجواز الذى فى الشارح لحمله له على الصحة أو محط القضية قوله بالاولى أوجعل مقابل ذلك هو الحذف فقط (قوله فلابد ان يقول اياه) متقدما فيه ان الكوفيين نصوا تقديم العمدة الصريح كالفاعل فهذا أولى اه شيخنا (قوله كما توهمه البعض) عبارته قوله التقديم أى تقديم الخبر كان عليه أن يقول وذكر الفضلة ولعله لم ينص على ذلك بل ذكر ما يقتضى جوازه فلذلك سكت عنه (قوله وفى نسخ بالكاف) وفى نسخ ذا عمدة وأسهل من بيت الشارح قول الفارضى

واحذفه لكن مع لبس أو خبر * أو مبتدا أخره فهو المعتبر

لكنه نوقش بأن قوله فهو المعتبر محض زيادة لان معناه فهو أى التأخير المعتبر أى الواجب وهذا مستفاد من قوله أخره فالأولى منه ما قيل

وأخرن ضمير جزأى ابتدا * كذا الذى فى حذفه لبس بدا

(قوله أى ضمير المتنازع فيه) أى لولا المانع أو عن ما سيأتى تحقيقه عن سم من ان المفعول الثانى متنازع فيه باعتبار كونه مطلوبا لكل من العاملين بقطع النظر عن صفته أما على رأى ابن هشام وتبعه الشارح فليس الظاهر بدل ضمير المتنازع فيه تأمل (قوله ما تقدم نقله الخ) أى من ان شرط جواز الحذف عندهم أن يكون المحذوف مطابقا للمثبت افرادا وتذكيرا وفروعهما والا لم يجز حذفه نحو علمانى وعلمت الزيدين قائمين فلابد أن يقول اياه متأخرا أو متقدما على ما تقدم (قوله مطلوبا لكل الخ) أى فكل من العاملين يطلبه مفعولا ثانيا مطابقا لمفعوله الاول افرادا وتثنية فاذا طابقت به أول مفعولى أحد العاملين انقطع طلب الآخر له ألا ترى ان العاملين اذا كان أحدهما يطلب الاسم مرفوعا والآخر يطلبه منصوبا فتنازعهما فيه صحيح لكن مع قطع النظر عن الاعراب فاذا رفعته بطل طلب الناصب له وبالعكس وحينئذ فطلب العامل انما هو توجهه الى مادة لفظ المعمول على ان صورة التثنية انما حصلت بعد تسلط أظن واعماله (قوله على اعمال

الثانى) أى وحذف ضمير الحال من الاول لكونه فضلة كذا قيل لكن مقتضى
تقديره فى هذه الحالة على اعمال الاول أن يكون المقدر كذلك على اعمال الثانى
و يحذف تأمل (قوله ان القياس الخ) أى لان المحصور فيه لابد أن يكون اسما
ظاهرا أو ضميرا منفصلا مؤخرا كل منهما (قوله الا زيد هو) أى على اعمال
الثانى أى أو الا هو زيد على اعمال الاول (قوله اتصال هذا الضمير بعامله)
أى استتاره فيه (قوله مع ظهور معنى الحصر) أى صحة اعتباره من التركيب
اعتبارا جاريا على القواعد (قوله لوجود دليله) أى طريقه المؤدية له وهو تأخيره
الاصلى كما سيأتى له بيانه (قوله تعين ذلك) أى الاتصال (قوله ثم بسبب عوده الخ)
هذا ظاهر على اعمال الثانى اذ لا تكون بعدية الاسم الظاهر لفظا ورتبة الا حينئذ
أما على اعمال الاول فبعدية الاسم الظاهر لفظية فقط لان حقه التقديم بلصق
عامله (قوله يلزم أن يكون هو الخ) محصله ان الضمير وان عاد على متأخر لفظا
ورتبة الا انه يجب أن يكون ذلك الضمير متأخرا من حيث ان رتبة الضمير واصل
وضعه أن يكون مؤخرا عن مرجعه و يلزم من كونه مؤخرا عن مرجعه وقوعه
منفصلا بعد الا فيكون موجبا محصورا فيه فتأخيره الاصلى دليل على ايجابه
وحصره وعروض تقديمه لاصلاح اللفظ لا يكون مانعا من الحصر الحاصل
بمقتضى الاصل السابق ولزوم اتصال الضمير المحصور فيه انما هو فى ضمير جاء على
أصله ولم يتعرض لبيان دليل الحصر على اعمال الاول وقد يقال دليله ان الضمير
وان عاد على متأخر لفظا لا رتبة الا ان رتبته وأصل وضعه أن يكون مؤخرا عن
مرجعه لفظا ورتبة فتأخيره الاصلى منفصلا بعد المرجع الواقع بعد الا دليل على
ايجابه وحصره لا يقال لا حاجة لذلك لان عوده على متقدم فى الرتبة كاف فى افادة
الحصر لانا نقول هذا ممنوع قطعا اذ لا بد من وقوع الضمير منفصلا بعد الا حتى
يجيء الحصر فمدار افادة الحصر على الوقوع منفصلا بعد الا لا على مجرد التأخر عن
المرجع بدليل انك لو قلت ما قام الا زيد وقعد على ان فى قعد ضميرا مستترا راجعا الى
زيد لم يفد التركيب حصر القعود فى زيد بل نفيه عنه فاذا كان هذا فى المرجع
المتقدم لفظا فما بالك بالمتقدم رتبة (قوله قياس التنازع فيها الخ) أى لما تقدم
من انه لا بد من كون المحصور فيه اسما ظاهرا أو ضميرا منفصلا مؤخرا كل منهما
فمجرد وقوع الضمير مستترا فى الفعل الواقع بعد الا لا يكفى فى الحصر وفى الجامى

المفعول المطلق

وحواشيهما لتسكلم على نحو ماضربت واكرم الا أنا (قوله أى توكيد) مصدر عامله هذا التقدير محتاج اليه فى نحو ضربت ضربا الا فى نحو فان جهنم جزاؤكم جزاء مما العامل فيه نفس المصدر (قوله لرفع توهم التجوز) أى فى المسند اليه بأن يراد بالامير بعض غلمانه لتشبيهه به بجامع ملابسة الفعل لكل أو بالحذف كما فى واسأل القرية أو فى الاسناد فالمجاز فى كل منهما يدفع بتأكيد المسند اليه أما المجاز فى المسند بأن أريد بالقطع الامر به فلا يدفع بتأكيد المسند اليه بل بتأكيد المسند كما فى عبد الحكيم (قوله ولو غير مصدر) اعلم ان لهم فى كيفية الاحتراز مسلكين الاول أن لا يعتبر فى محترز كل قيد ثبوت ماعداه من القيود فمحترز القيد الاول هو ما انتفى فيه ذلك القيد وثبت فيه ماعداه ومحترز الثانى هو ما انتفى فيه هذا الثانى وثبت فيه ماعداه مما قبله ومابعده وهكذا الثانى أن لا يعتبر فى محترز الاول ثبوت ماعداه من القيود بل ما انتفى فيه القيد الاول هو محترزه سواء ثبت ماعداه من القيود أم لا وأن لا يعتبر فى محترز الثانى ماعداه من القيود بعده بل ماقبل فقط وهكذا وظاهر كلام الشارح الجرى على المسلك الاول وعليه لا يقال من كل ماهو خبر لو غير مصدر اذ هذا انما يقال على المسلك الثانى فقول الشارح لانحو المصدر الخ أى كالمصدر المبين للعدد فى ضربت ضربتان (قوله يتبادر الخ) هذا جرى على المسلك الاول وهو خلاف ماجرى عليه فى القولة قبل ولو جرى على سابقه لقال نحو الحال من كل ماليس بمصدر وان لم يكن فيه تأكيد وقوله فاعل الخ رجوع للمسلك الثانى الذى قرره أولا وقد علمت ان ظاهر الشارح انما هو المسلك الاول وعليه فيقال نحو الحال المؤكدة الحال المبينة للنوع نحو سار زيد مسرعا وسار زيد سائرا برفق فان سائرا حال مبينة لنوع عاملها بسبب تعلق برفق بها والمبينة للعدد نحو صام زيد مسكا يومين فانها مبينة بسبب التعلق تأمل (قوله أى اطلاق لفظ المفعول) أى سواء كان على وجه الاخبار به أم لا فهو أعم مما بعده (قوله بل لفظ المصدر) أى من حيث معناه لا من حيث ذاته والا لم يكن مفيدا فى نحو أعطى عطاء ومثله اسم الفعل على القول بانه اسم للفظ (قوله بان المفعول المطلق هو الاثر الخ) أى ماصدقاته كضربا من قولك ضربت ضربا لان لفظ مفعول مطلق اسم للفظ الذى ليس خبرا من مصدر الخ (قوله فاعل الفعل المذكور) أى فى عبارة المتكلم بنحو ضربت ضربا (قوله كما صرح به التفتازانى) أى والسيد وقرره العلامة العدوى

وكثيراما يتوهم أن المعنى المصدرى نفس الحركات والسكنات والحاصل بالمصدر هو الهيئة الناشئة عن ذلك ازر بما يومى لهذا كلام حسن جلبى على المطول عند الكلام على التعقيد اهـ أمير (قوله ويطلق المصدر الخ) أى ماصدقاته والا فلفظ مصدر مدلوله اللفظ المخصوص والمراد ان كل واحد من ماصدقاته يصح استعماله فى أحد المعنيين مالم يقع مفعولا مطلقا والا تعين استعماله فى الاثر كما مر (قوله مما ليس فيه تأثير فاعل الفعل المذكور اذلا تأثير لزيد وعمرو فى قولك حسن زيد حسنا ومات عمرو موتا بل هناك مصادر لا يوصف فاعلها بالتأثير أصلا كاحمر الثوب احمرارا الا أن يقال كون المفعول المطلق هو الاثر المذكور مبنى على الغالب وفى الامير ما يستروح به لذلك حيث قال فوامهم المعنى المصدرى هو التأثير أى تعلق قدرة فاعل الفعل المذكور بالمقدور والحاصل بالمصدر هو الاثر الناشئ عن ذلك التعلق أغلبى اذ المعنى المصدرى فى نحو حسن زيد حسنا هو الاتصاف بصفة الحسن والحاصل بالمصدر هو الصفة المشاهدة والمعنى المصدرى فى نحو ابيض الثوب انتقاله من لونه الاصلى للبياض أو اتصافه به والحاصل بالمصدر هو البياض المشاهد وقس ولك أن تقول مورد القسمة الى المعنى المصدرى والحاصل بالمصدر هو الفعل الذى يقال فى اللغة ان الفاعل حصله كالاماتة والاحياء والكسر والضرب فخرجت الافعال المطاوعة كالموت والانكسار والابيضاض لانها ليست محصلة لفاعلها بل هى قبول أثر فعل فاعل آخر كأماته الله فمات وبيضت الثوب فابيض وكسرت الحجر فانكسر وخرج أيضا ماليس مطاوعا بالنظر لفاعله المجازى الذى لا يقال انه حصله نحو كسر الحجر الزجاج اذ ليس المحصل للكسر الحجر بل الشخص والحجر مكسور به فلا يقال فى جميع هذه معنى مصدرى ولا حاصل بالمصدر بالنظر لفاعلها لانها بالنظر له ليست أفعالا حقيقية اهـ مع نوع تغيير (قوله يطلق بالاشتراك الخ) فى الامير ان استعمال صيغ المصادر فى نحو الضاربية أو المضروبية مجاز كاستعمالها فى الفاعل نحو ضرب بمعنى ضارب وعدل بمعنى عادل وان كلا من نحو الضاربية ونحو المضروبية خارج عن المعنى المصدرى والحاصل به وأما استعمالها فى المعنى المصدرى والحاصل به فذهب بعض فضلاء الروم الى انه حقيقة فى كل منهما زاعما انه مذهب السيد ونقل عن حسن جلبى على المطول ان استعمالها فى المعنى المصدرى حقيقة وفى الحاصل به مجاز والذى

انهم عكس هذا وهو انه حقيقة فى الحاصل بالمصدر مجاز فى المعنى المصدرى علاقة اللزوم بين الاثر والتأثير وذلك ان العرب كانت تستعمل المصادر مريدة بها الحركات والسكنات التى يفعلها الفاعل وما تعلق القدرة فلا يعرف انه معنى المصدر الامن دقق النظر فى العلوم وما كان متبادرا فى استعمال العرب بدون قرينة يحكم عليه بالحقيقة وليس هذا مما يقال العوام كالهوام لا عبرة بهما اه وهو يفيد بظاهره انه لا خلاف فى مجازية صيغ المصادر اذا استعملت فى نحو الضاربية والمضروبية فينا فى كلام المحشى فليحرر وفيه أيضا وجه التسمية بمعنى مصدرى وحاصل بالمصدر ظاهرة على ماسبق عن حسن جلبى من ان لفظ المصدر حقيقة فى المعنى المصدرى فقولهم حاصل بالمصدر أى حاصل بمعنى المصدر الحقيقى وهو ظاهر اذ الاثر حاصل بالتأثير وأما على ماقلناه من عكس هذا وعلى ماسبق عن بعض فضلاء الروم فهى تسمية اصطلاحية لانكتة لها أو يقال المصدر المنسوب اليه محل الصدور فى الظاهر وهو القدرة الحادثة وظاهر ان التأثير أمر منسوب لها كأنه وصف لها فسمى معنى مصدريا والحركات مثلا حاصلة بالقدرة فقيل لها حاصل بالمصدر (قوله هو المختلف فى كونه الخ) أى واما المعنى المصدرى فهو أمر اعتبارى لا يتعلق به خلق أصلا اذ لا يكون الخلق الا للموجودات فهو ليس من متعلقات القدرة وتوقف فيه بعض المشايخ وجعله من متعلقاتها (قوله وهو المكلف به) فالواجب علينا الصلاة بمعنى الحركات المخصوصة لا بمعنى تعلق القدرة وهذا وان اشتهر انه التحقيق فالذى يطمئن له فهمى ان التحقيق ان التكليف انما هو بالمعنى المصدرى وذلك لانه لا معنى لكون هذه الحركات واجبة عليك من حيث ذاتها انما الواجب عليك تحصيل هذه الحركات ولا معنى لتحصيلها الا تأثيرك فيها وكسبك لها بقدرتك الذى هو المعنى المصدرى فالظاهر حينئذ ان التكليف انما هو بالفعل بالمعنى المصدرى وان كان خلاف ماقالوه وأظن هذا لا يخفى عليك وان توقف بعض المشايخ فى صحة التكليف بالمعنى المصدرى فأجابه بعض آخر بأن التكليف به من حيث مايترتب عليه لكن أنت خبير بأن مايترتب عليه هو نفس الحاصل بالمصدر فعلى هذا الجواب يكون مرجع القولين ان التكليف بالمعنى الحاصل بالمصدر والخلاف لفظى ويبعده قولهم التحقيق ان التكليف بالحاصل بالمصدر اذ التحقيق انما يعبر به فى الخلاف الحقيقى اه أمير (قوله ولى فيه بحث الخ)

محصله انه لا وجه لكون التأثير غير مكاف به انما الوجه كونه مكافأ به أيضا وهو غير بحث العلامة الامير المتقدم (قوله ملاقى له) كيمينا من قولك حلفت يمينا (قوله وبالعكس كبذر) ولا دخل لهذا في الايراد (قوله فلان دلالة اللفظ الخ) صوابه فلانه أي التضمن أي دلالته مشروطة الخ اذ الشرط في دلالة التضمن لا في دلالة اللفظ مطلقا اذ هنا الدلالة حاصلة من جهتين قطعا ويجاب بان المعنى فلان دلالة اللفظ على جزء معناه مشروطة الخ أي من حيث التسمية بدلالة التضمن (قوله وسند المنع الخ) هذا لا يصلح سندا الا ان سلم الشاطبي ان الدلالة فيه تضمن والا فهو من قبيل ما اعترض به فيكون الاعتراض به أيضا (قوله أي بمصدر مثله الخ) أي بقطع النظر عن كونه مفعولا مطلقا بدليل التمثيل بالآية (قوله رد لفظ الى آخر) أي ولو مجازا (قوله في الحروف) أي الاصول فان اتفقا في كلها على الترتيب فاشتقاق صغير كناطق ونطق بمعنى التكلم حقيقة أو الدلالة مجازا وان اختلفا ترتيبا فقط فاشتقاق كبير كما في جذب وجبذ وان اختلفا في بعض الاصول فاشتقاق اكبر كثلب من الثلم فمناسبة المعنى شرط في الجميع (قوله فراجعه) قال بعد ما ذكر وقد يقال الكلام في الالفاظ أي ومن شأن الفرع فهاذلك والا فلا فائدة فيه وفيه نظر لانه ان كان انقص من الاصل ففائدته الاخبار بذلك المعنى الانقص اذا تعلق الغرض بالاخبار به وحده وان كان مساويا ففائدته التوسعة في طرق التعبير (قول الشارح فالمؤكد كسرت الخ) فرق الشارح كثبات المتن والاولى له جمعها تدبر (قوله لان مراده التمثيل الخ) يبعده ذكر النيابة بعد في قوله وقد ينوب عنه الخ اذ يتبادر منه ان ما قبله في الاصلي (قوله اذ يستحيل الخ) يقتضي ان فعل نفسه المضاف ليس من النيابة وليس كذلك اذ نحو سرت سيري ان قصد به تشبيه سيري الآن بسيري السابق المعهود بيني وبينك فهو من النيابة وان قصد به الاخبار عن ذلك السير المعهود فليس منها (قوله والظاهر ان المعرف بأل الخ) أي ان قصدت تشبيه سيرك الآن بسير آخر سابق معهود بينك وبين المخاطب سواء كان منك أو من غيرك اما ان قصدت الاخبار عن ذلك السير المعهود الذي وقع منك بعينه فلا نيابة (قوله نحو وانبتها نباتا حسنا) أي ونحو وتبتل اليه تبتيلا الخائفين (قوله وهو ما كان من لفظ عامله) يرد عليه سرت سير ذي رشد فان المصدر فيه نائب مع كونه من لفظ عامله (قوله ومن نيابة) الصفة الاولى ومن نيابة المصدر النائب عن الصفة الثانية عن المصدر الذي هو مفعول

مطلقا (قوله أو غير ذلك) أي كآلة أو بل بالمكان أو المحل أو ان فعيلا يستوى فيه المؤنث وغيره (قوله في النائب عن المصدر) المبين للنوع الاولى اسقاط لفظ للنوع لان كلامه الآن في النائب عن المصدر المبين مطلقا بقرينة قوله الثالث عشر عدده الا أن يكون العدد نائبا عن مبين النوع كأن يقال التقدير فاجلدوهم الجلد المعهود وهو ما كان النوع المخصوص بهذا العدد (قوله فسقط ماقيل) هذا تفريع على قوله بمعنى التعذيب وقوله والمراد عذابا عظيما وحاصل ماقيل ان التمثيل بالآية معترض من جهتين الاولى ان الضمير في لا أعذبه راجع لعذابا في قوله قبل أعذبه عذابا وهو ليس بمصدر فالضمير ليس نائبا عن المصدر كما هو الفرض وأجاب عن ذلك بقوله بمعنى التعذيب فصح كونه ضمير المصدر الثانية ان الضمير راجع للعذاب المتقدم فلم ينب الضمير عن مبين والكلام في النيابة عنه وأجاب بأن المراد عذابا عظيما أخذا من التنوين والوصف بقوله لا أعذبه فصح كون الضمير نائبا عن المبين (قوله أعذبه الاول) أي المذكور في قوله فمن يكفر بعد منكم فاني أعذبه (قوله بل عن المصدر النائب الخ) وذلك لان الاصل لا أعذب تعذيبا مثل التعذيب المذكور فحذف المفعول المطلق اصالة وهو الموصوف وانيبت الصفة منابه فصار لا أعذب مثل التعذيب المذكور ثم حذفت الصفة وأنيب المضاف اليه منابها فصار لا أعذب التعذيب المذكور ثم حذف التعذيب المذكور وأتى بضميره نيابة عنه (قوله وانما الفرق الخ) هذا فرق من جهة اللفظ وتقدم الفرق من جهة المعنى (قوله كما مر) أي في قوله ترضا أوضوء العلماء (قوله شنآ) بسكون النون وقوله ويثلث أي يضبط وسطه وهو عينه بالحركات الثلاث الضم والفتح والكسر كما في حاشية الطيبي عليه خلافا لقول بعضهم أي تحرك شينه بالحركات الثلاث وقوله وشناءة بسكون النون و بهمزة بعدها كما هو مضبوط بالقلم في نسخ القاموس المطبوعة وفي حاشية الطيبي انه بوزن شناعة وهو كثير في المكسور ككره كراهة وقوله ومشنأ ومشنأة هما بفتح النون فهمزة وقوله ومشنؤة بفتح الميم وضم النون كمقبرة كما في حاشية الطيبي وقوله وشنآنا بسكون النون ومد الهمزة بعدها وفي القاموس بعد ذلك وشنآنا محركة قال المناوي في شرحه على القاموس قرأ نافع وابن عامر وعاصم ولا يجرمنكم شنآن قوم بالتسكين والباقون بالتحريك قال الطيبي قلت المشهور عن نافع هو التحريك والسكون رواية لاسماعيل وكل من التحريك والسكون شاذ

فالتحريك

فالتحريك شاذ فى المعنى لان فعلانا تمامه ومن بنات ما كان معناه الحركة والاضطراب كالخفقان والضربان والتسكين شاذ فى اللفظ قاله الجوهرى وذكر الطيبى انه كان الاولى له تقديم شنىء كسمع لانه أشهر وأفصح وأكثر استعمالا وانه خلط مصادر الفعلين فلم يميز ما للاول وما للثانى وانه وان ذكر مصادر هذه المادة على ما حرره وتفوق بها على من لم يذكرها ففيه قصور بالغ فانها تزيد على ذلك فراجعه ان شئت (قوله فاندفع الخ) فيه ان غاية ما ذكر التصحيح ولا يدفع الاولوية (قوله لكن نص الخ) كان الاستدراك لدفع توهم معنوية الخلاف فى كونه اسم مصدر أو اسم عين أخذا من تعبيره أولا بأو وبالجمع بأنه اسم مصدر ابتداء واسم عين انتهاء اذ مصدر نبت اسم مصدر أنبت اه شيخنا أو المقصود بالاستدراك افادة اعتبار ثالث وهو انه مصدر لدفع توهم الحصر فى الاولين والحاصل ان لك فى نباتا اعتبار كونه اسم مصدر لأنبت ومصدر النبت واسم عين للنابت من زرع وغيره فلا خلاف فى المعنى (قوله ما نقص فيه الخ) تخرج تبتيلا فانه لم ينقص عن حروف تبتل لان الياء فى تبتيلا عوض عن التاء الثالثة فى الفعل (قوله صيغ لغير الثلاثى الخ) أى كوضوء فانه صيغ لغير الثلاثى وهو توضأ مع انه للثلاثى وهو وضوء (قوله اصدقه بكون الخ) أى وان كان صادقا على نفى التأبيد أى لا تدم توحيد غير المؤكد (قوله وعجت عجيجا الخ) قبله * بكى الخز من روح وأنكر جلده * والخز الحرير وروح بفتح الراء اسم رجل أراد الشاعر ان يذمه بأن الحرير يبكى من كونه قد لبسه هذا الشخص وأنكر أى الخز جلد هذا الشخص وعجت أى صوتت وهو مجاز عن المباينة وعدم اللياقة وجذام اسم القبيلة التى منها هذا الشخص فى القاموس جذام كغراب قبيلة بجبال حسمى من معد اه فذمه أولا بخصوصه وذم ثانيا قبيلته التى هو منها والمطارف الثياب الرقيقة (قوله مطلقا) أى سواء قصد به التقوية والتقرير معا أو قصد به التقرير فقط (قوله وفيه ان نحو وأنت سيرا الخ) قد يقال ان المصنف لا يقول بالحذف قياسا فى نحو أنت سيرا بل الحذف فيه سماعى فليس هناك مسائل قياسية يجوز فيها الحذف والاظهار عنده وما ورد يحفظ فلا حاجة لاستثنائه لان المقصود انما هو ضبط الامور العامة القياسية ولذلك اقتصر عليها فى الاستثناء (قوله ويدل على ذلك الخ) لا دلالة لانه قد يقال ان عدم جواز الجمع بينهما لعارض النيابة لا بالنظر لذاتها (قوله وانه لا خلاف فى عدم الخ) لا دلالة فيه أيضا لاحتمال ان من قال بعمل النائب يراه

من المؤكد ولكن اختص بمزية اقتضت عمله وهي نيابته عن فعله (قوله زيادة أقسام الخ) أي وهو ولا يقول بها أخذا من حصره الاقسام في الثلاثة بقوله توكيد الخ (قوله في قوة الاستثناء من قوله الخ) فيه انه في قوة الاستثناء أيضا من غيره وفي سواه نظر لدليل متسع بدليل قوله كذا ذو التشبيه فانه من المبين للنوع لا من المؤكد على ان المكرر وذا الحصر ألا يكون كل منهما مبينا للنوع كما يكون مؤكدا (قوله أما فعل مرادف الخ) فيقدر في نحو ويل زيد وويحه أحزن الله زيدا وويله وأحزن الله زيدا ويحه لان الويل والويح بمعنى الحزن قاله أبو البقاء وقيل يقدر أهلك لانهما بمعنى الهلاك وقيل يقدر ويل وويح رحم لانها كلمة ترحم وقيل ويل عذب اه تصريح (قوله عند الجمهور) صوابه عند غير الجمهور وهو المصنف كما تقدم (قوله والجمع عطف) على معمول يمكن (قوله لكان أنسب) أي بقوله كقوله على حين الخ على ما في بعض النسخ أو بقوله كندلا على نسخة في قوله على حين الخ والاتيان بالكاف في المعطوف لنكتة مغايرته لما قبله من جهة جمعه الامر والنهي كما ان نكتة الفصل في ومنه فضرب الرقاب مغايرته لما قبله من جهة كونه مضافا بخلاف ما قبله (قوله ولا يخفى ان القاصر الخ) فيه انه على هذا لا يكون المثال مما نحن فيه ولا يوجد حينئذ مثال للمصدر الواقع بدلا من فعله في النهي مع انهم صرحوا بوقوعه فيه ولا يبعد ان يخص المنع من حذف مجزوم لا الناهية بما اذا لم يقم المصدر مقامه بدليل ما ذكروه هنا (قوله ثم انه يحتاج الخ) أي ليناسب الامر قبله في الانشائية اه شيخنا أي ولان المعنى عليه (قوله اعلم ان من هذه المصادر الخ) محله انه يجوز في نحو سقيا لك رفع المصدر بالابتداء خبره الظرف بعده والمسوغ له معنى الفعل كسلام على آل ياسين وأما المصدر المضاف نحو بعدك وسحقك فلا يرفع لعدم خبر له وأما وال فرفعه أحسن كالويل له والخيبة له لكن ادخال أل سماعي عند يس فلا يقال السقي له لعدم سماعه وقاسه الفراء والجرمي هذا ما في الهمع واستظهر المحشي قولهما ومقتضى ما في التسهيل جواز رفع المضاف أيضا واستوجهه المحشي معللا بأنه لا مانع من تقدير خبر وفي التسهيل مع شرحه للدماميني جواز رفع مفيد الطلب على انه خبر او مبتدا كقوله صبر جميل وجواز رفع المكرر والمحصور والمؤكد نفسه وغيره والمفيد خبرا انشاء أو غيره على انه خبر واستظهر المحشي ان المصدر المفصل كذلك واستوجه اطراد الرفع فيما

ذكركما يفيده كلام ابن عصفور (قوله مبتدا أو خبرا) حال من المفيد طلبا الواقع نائب فاعل يرفع (قوله وخبرا عطف على مبتدا) والمكرر عطف على المفيد طلبا ويقال فيما بعده بما يناسبه فتنبه (قوله أى ولك كرامة) هذا يفيد انه مبتدا خبره محذوف فيقتضى ان قول التسهيل والمفيد خبرا غير انشائى تقديره أو مبتدا المفيد خبرا غير انشائى وهو خلاف ظاهره اذ الظاهر ان التقدير أو خبر المفيد خبرا غير انشائى فلو جرى على هذا الظاهر لقال أى ونعلى كرامة أى اكرامهم (قوله وهو متجه اذا كان الخ) تقدم لك فى آخر باب المبتدا والخبر ان قولهم بعدم تعلق الجار والمجرور بالمصدر المذكور لامتناع خطابين لاثنين فى جملة واحدة انما هو فى صورة بيان المفعول والمصدر نائب عن فعل المخاطب والمجرور ضمير المخاطب فان ناب عن غير فعل المخاطب أو كان المجرور غير ضمير المخاطب كانت اللام لتقوية العامل ومدخولها معمول للمصدر وان علة امتناع التعلق بالمصدر فى صورة بيان الفاعل ان الفاعل لا يجر باللام وان فاعل فعل الامر لواحد لا يكون بارزا ولا اسما ظاهرا فكذا المصدر النائب عنه ان كان نائبا عن فعل الامر فان جعل تأكيدا الفاعل المستتر فيه فلا يصح أيضا لان التأكيد لا يجر باللام فلا فرق فى مبين الفاعل بين ان يكون ضمير خطاب أولا ولا بين كون المصدر فيه نائبا عن فعل المخاطب أولا لعموم العلة هذا تحقيق المسئلة فدع عنك الاوهام (قوله ولو مجردا عن الاستفهام) أى كقوله

خمولا واهمالا وغيرك مولع * بتثبيت أسباب السيادة والمجد

وقد يقال ان هذا على اضمار همزة التوبيخ كما يضمر الاستفهام الحقيقى اه اسقاطى (قوله بحسب الصورة) أى لان صورته صورة الاستفهام الحقيقى الدال على طلب فهم الجواب (قوله وباعتبار استلزامه الطلب) أى فان التوبيخ على التوانى يستلزم طلب الاجتهاد (قوله والار بعة ستأتى الخ) أولها قوله وما تفصيل الخ ثانيها قوله كذا مكرر وذو حصر الخ ثالثها قوله ومنه ما يدعونه مؤكدا الخ رابعها قوله كذاك ذو التشبيه الخ (قوله كذا قال الدمامينى الخ) وللرضى تفصيل آخر حيث قال الذى أرى ان هذه المصادر وأمثالها ان لم يأت بعدها ما يبينها ويبين ما تعلقت به من مجرور بحرف أو باضافة المصدر اليه فليست مما يجب حذف فعله بل يجوز ذكره كحمدت حمدا وشكرت شكرا وسقاك الله سقيا وأما ما بين فاعله باضافة نحو كتاب الله وسنة الله ووعد الله وصبغة الله وحنانيك ودواليك أو بحرف جر

كسعدالك أي بعدا أو بؤسا لك أي شدة أو بين مفعولها باضافة كضرب الرقاب وسبحان الله ولبيك وسعديك ومعاذ الله أو بحرف كحمدا لك وشكرا أو عجبا منك فيجب حذف الفعل في جميع هذا قياسا والمراد بالقياس أن يكون هناك ضابط كلي يحذف الفعل حيث وجدوه وما سمعته من ذكر الفاعل أو المفعول لا لبيان النوع احترازا من نحو ومكروا مكرهم وسيق لها سعيها فانظره (قوله ويحذف الخ خبره) سواء وعامله يحذف الخ خبره (قوله والذي يخصه الخ) لا يخفى ان المصدر لم يسند الا بعد رفعه أما بالنظر له بدون الرفع فليس مسندا بل المسند فعله أي الجملة الفعلية فكان المعنى ان كان اسناد الجملة الفعلية بنصب المصدر الى عين وجب حذف العامل وان كان اسنادها الى معنى لم يجب حذفه بل يتعين رفع المصدر لان المقصود من الفعل حينئذ حدثه فيغني عنه اسناد المصدر فاسناد المصدر فرع الغنا عن اسناد الجملة الفعلية فظهر انه للاحتراز اه شيخنا (قوله يجوز الحذف الاولى يحذفه لانه ليس عند المصنف مسائل يجوز فيها الحذف اذ ما عدا المستثنيات يجب فيها الذكر عند النصب كما هو قضية جعل قوله والحذف حتم الخ في قوة الاستثناء من قوله وحذف عامل المؤكد الخ هذا على ما تقدم للمحشي من ان الاستثناء من قوله وحذف عامل المؤكد امتنع أما على ان الاستثناء من ذلك ومن قوله وفي سواه لدليل متسع فظاهر لان المستثنى منه الثاني حكمه الجواز فحينئذ صدق ما ذكر بجواز الحذف ظاهر وقوله ووجوب الذكر مرفوع عطفا على انه خروج عما يعطيه مقتضى الاستثناء وقوله أو منصوبا هذا بالنسبة للمؤكد ففي كلامه اجمال (قوله بالتسمية) أي تسميته بالمؤكد لنفسه (قوله ولو جمع الخ) أي لو جمع فقال فكأنها نفسه وكأنه نفسها لكان أحسن لان فيه مراعاة الامرين معا أعني التسمية والقول المذكور (قوله لكن هذا الخ) أي كون حقا هنا بمعنى حقيقة (قوله قال الرضي الخ) محصله ان حقا مؤكد لنفسه لان الجملة تدل عليه نصا من حيث انه مدلول لفظها وأما احتمالها للكذب فأمر عقلي لا مدلول للفظ بل هو نقيض مدلوله وكذا جميع الاخبار وحينئذ فانما سمي هذا مؤكدا لغيره مع انه كالاول لانك انما تؤكد بمثله اذا توهم المخاطب ثبوت نقيض الجملة في نفس الامر وغلب عنده كذب مدلولها فكأن الجملة محتملة له ولنقيضه فقيل مؤكد لغيره وأما الاول فلا يؤتى به لمثل هذا الغرض (قوله غير حق) بالنصب وانما لم يجز ذلك لان زيد قائم لا يدل

على

على عدم الحقيقة فكيف يكون غير حق توكيداله وهو لا يقتضيه ولا يدل عليه وقد تقرر ان المؤكد لغيره مؤكد لنفسه فيكون ما تقدمه بعينه في المعنى وانما قالوا لغيره لما تقدم وكذا يقال في قوله قولا باطلا (قوله وقال الدماميني الخ) محصله ان حقا يرفع احتمال بطلان الاقرارية لاحتمال الجملة قبله الصدق والكذب فتصير به نصا في الثبوت وسمي مؤكدا لغيره لان الجملة مغايرة له لفظا ومعنى (قوله أرجح من الرفع) أي لايهام الرفع انه عين الاول والنصب سالم منه (قوله أو هما مستويان) أي نظرا الى ان النصب محوج الى تقدير الفعل والاصل عدمه فيتكافآ مع الرفع (قوله وارجاع الضمير) أي الذي صدر به الحفني وعبارته وفاعله أي فاعل المصدر المحدث عنه ويحتمل رجوع الضمير للمعنى قبله (قوله لان نصب صوت) أي هذا اللفظ (قوله بمنزلة يفعل) أي الفعل المضارع بأي هيئة كانت أي وانما يكون ماقبله بمنزلة يفعل اذا كان المصدر الواقع فيما قبل دالا على الحدوث لا يقال ان الدلالة على الحدوث انما هي معتبرة في المصدر المنصوب لا في المصدر المشتملة عليه الجملة قبل كما هو ظاهر كلام الشارح وهذا يقتضي أن المصدر المشتملة عليه الجملة لابد فيه من ذلك أيضا لانا نقول لا نسلم أن ظاهر الشارح ذلك لانه اعتبر ان الجملة لابد فيها من معنى المصدر المنصوب فاذا كان المصدر المنصوب دالا على الحدوث كان المعنى الذي اشتملت عليه الجملة معتبرا فيه الحدوث أيضا بالضرورة (قوله في غاية العجب) لا عجب فان السيد الحفني بناه على مايتبادر من قول الناس عليه قوام كقوام البان فعليه نوع معناه انه ينوح أي فالمناسب للشارح التمثيل بصريح في المقصود اه شيخنا (قوله فعليه يصح الخ) أي و يكون من غير الغالب لفقد ما اعتبر في غالب الصور وهو كونه بدلا أو مؤولا بالحرف والفعل (قوله بل قال الدماميني الخ) هذا ترق من اعتبار ماذكر في الغالب الى عدم اعتباره فيه لان ظاهر كلام سيبويه صحة النصب بالمصدر مع فقد ماذكر من غير ندرة (قوله في حالة تصويت ومعالجة) أي ففيه معنى الحدوث فلذلك صح النصب به (قوله ومفاد مامر عن المرادي الخ) سيأتي في باب اعمال المصدر انه لابد في عمله على القول بالاشتراط من كونه بدلا أو كونه مؤولا بالفعل مع ان أو ما اذا أريد المضي أو الاستقبال نحو عجبت من ضربك زيدا امس أو غدا أي من أن أو ما ضربت زيدا امس أو من أن أو ما تضربه غدا وان شاملة للمخففة نحو علمت ضربك

زيدا أى علمت ان قد ضربت زيدا فان مخففة لانها واقعة بعد علم وان المصدرية لا تقع
بعده ولا تسد مسد مفعوليه أو بالفعل معها اذا أريد الحال نحو عجبت من ضربك
زيدا الآن أى مما تضرب والمقصود هنا الحال فقوله ما والفعل ثم ان قول الشارح
وليس واحد منهما الا ثانيا فى كون المصدر التشبيهى بدلا عن الفعل لان كلامه فى
المصدر الاول لا الثانى تأمل (قوله والمعنى ان هذا الفرس الخ) الذى فى حاشية
الامير على المغنى ان هذا البيت من جملة قصيدة لابى كبير بالموحدة عامر الهذلى
جاهلى يصف فيها تأبط شرا وقد تزوج عامر المذكور أم تأبط شرا وهو صغير فتنكر له
لما رآه يكثر الدخول على أمه وخاف منه أبو كبير فأشارت عليه أمه بان يقتله فتحيل
على قتله فى قصة طويلة فلم يمكنه ذلك لشدة تيقظ تأبط شرا فقال هذه القصيدة
يمدح تأبط شرا فهما انه شجاع متيقظ للامور ثابت الجنان الى غير ذلك ومن هذه
القصيدة قوله أم لا سبيل الى الشباب وذكره * اشهى الىّ من الرحيق السلسل
وهذا البيت هو الذى استشهد به صاحب المغنى على كون الى بمعنى عند ومنها

ولقد سريت على الظلام بمغشم * جلد من الفتيان غير مهبل

الى ان قال فأتت به حوش الفؤاد مبطنا * سهدا اذا ما نام ليل الهوجل
مان يمس الارض الخ واذا نظرت الى أسرة وجهه * برقت كبرق العارض المتهلل
والمغشم بكسر الميم وسكون الغين وفتح الشين المعجمتين الذى لا يتحامى عن شئ
والمهبل كثير اللحم وحوش الفؤاد بضم الحاء المهملة آخره معجمة حديد الفؤاد ومبطنا
ضامر البطن وسهدا بضمتين لا ينام والهوجل الثقيل الكسلان واسناد النوم
لليل مجازا اخرج أبو نعيم فى الدلائل والخطيب وابن عساكر بسند حسن عن
عائشة رضى الله عنها قالت كنت قاعدة أغزل والنبى صلى الله عليه وسلم يخصف
نعله فجعل جبينه يعرق وجعل عرقه يتولد نورا فبهت فقال مالك بهت قلت جعل
جبينك يعرق وجعل عرقك يتولد نورا ولو رآك أبو كبير الهذلى لعلم انك أحق
بشعره حيث يقول واذا نظرت الخ (قوله متجاف كتجافى المحمل) عبارة بعضهم
فالمعنى انه مدمج الخلق مدمك بعضه فى بعض ومطوى كطى المحمل وهو علاقة
السيف أى كدمجه فى بعضه بالضمر (قوله وتطلق على الانسان بتمامه الخ) وقيل
بمعنى القبيلة العظيمة كما فى الامير (قوله أى لاجل أن تكون شاكرا) أى
وليس المراد لاجل ان يشكرك الناس لعدم الاتحاد فى الفاعل حينئذ (قوله
وفيه نظر) أى لان الشكر لا يدل على الطاعة واجاب شيخنا بان الطاعة

المفعول له

شكر

شكراه وعن العلامة القويسني ان الطاعة اعم من الشكر والخاص يدل على العام (قوله ان التأديب) هو الضرب اذلم يصدر عن الفاعل الا فعل واحد هو الضرب فهما واحد بالذات وان اختلفا بالاعتبار فان الضرب من حيث ملابسته للمضروب ضرب وباعتبار ايجابه التأدب تأديب فظهر فساد ما قيل ان التأديب احداث التأدب والضرب سبب الاحداث ووسيلة اليه فلا يكون عينه اه عبد الحكيم وفي عبد الغفور ان التأديب والضرب وان كانا واحدا بالذات الا أن التأديب حاصل بالضرب ومترتب عليه باعتبار ما تضمنه التأديب أعني التأدب ويدل لذلك قول الرضي العلة الحاملة التأدب لا التأديب وانما نصب التأديب لتضمنه العلة الحقيقية يعني التأدب ومشاركته الحدث في الفاعل والزمان ولو صرحت بالعلة الحقيقية بأن قلت ضربته تأدبا لم ينتصب عند النحاة لان شرط النصب اتحاد فاعل الفعل والمفعول له اه أي وأما عند الرضي فيصح انتصابه لعدم اشتراطه الاتحاد المذكور وأقره عبد الحكيم وذكر انه لا يكفي في دفع ذلك التغاير الاعتباري بان يقال الضرب من حيث ملابسته للمضروب معلل ومن حيث ايجابه للتأدب علة لان الحامل للمتكلم على الضرب تأدب المضروب لا تأديبه اياه كما صرح به الرضي وبهذا تعلم ما في المحشي (قوله بناء على عدم اشتراطه الاتحاد) وقتا وفاعلا لا حاجة لبنائه على عدم اشتراط الاتحاد في الوقت لان التأدب يحصل اثناء زمن الضرب أو آخره فهما متحدان وقتا كما في جنتك املاحا للحالك بل لا حاجة لبنائه على عدم الاتحاد في الفاعل على ما تقدم عن عبد الغفور (قوله هو الباء) نحو فبظلم من الذين هادوا حرمنا الخ (قوله وفي) نحو دخلت امرأة النار في هرة الخ (قوله زاد الشاطبي الخ) زاد بعضهم أيضا عن نحو وما نحن بتاركي آلهتنا عن قولك (قوله وان الكاف الخ) ينبغي ان على كذلك (قوله فلعله بطريق المقايسة) أي وان كان يمكن أن يقال بجواز تقدم المجرور لتوسعهم فيه دون المنصوب فلا يصح القياس مع وجود الفارق (قوله ولعله) باعتبار الكينونة فيه فامام الامير في قولك زيد امام الامير صفة زيد والليلة في قولك الهلال الليلة صفة الهلال باعتبار المتعلق نظير ما قبله والمراد هذا باعتبار البعض والا فلا يظهر في يوم الجمعة من قولك صمت يوم الجمعة الا ان يقال ان يوم الجمعة من حيث كينونة الصوم فيه صفة الصوم فلا يلزم ان الكينونة مأخوذة من المتعلق (قوله مجراه) أي مجرى أحدهما ووجه كونه جرى مجراه ان العرب نصبته على انه متعلق بمحذوف خبرا مع تضمنه معنى في وهذا شأن الظرف (قوله نحو سرت عشرين الخ) فعشرين للتمييز

المفعول فيه

يوما وهو من أسماء الزمان عرضت له اسمية الزمان وثلاثين لما ميزه من يوما وهو من أسماء المكان عرضت له اسمية المكان (قوله ليس بهذا المعنى) بل بمعنى القياسية (قوله وهو أهدى سبيلا) الصواب حذف الواو لانها ليست فى التلاوة (قوله لانه ليس ذا علا الخ) أى والتمييز بعد أفعل التفضيل محول عن الفاعل (قوله القوانسا) جمع قونس ومعناه أعلا البيضة من الحديد ويطلق أيضا على العظم الناتئ بين أذنى الفرس وعلى أعلا الرأس (قوله وفيه نظر) أى لانه حيث ورد به القرآن فلا يشتد ضعفه والتأويل خلاف الظاهر (قوله ويظهر لى فى الفرق الخ) انظر الافعال الكثيرة الداخلة على مكانا هل هى دخل وسكن ونزل ومارادفها أو أعم من ذلك نحو جلس ثم رأيت فى الشارح بعد ان يقال جلست مكانك (قوله فانها قليلة دخل الخ) أى هذه الالفاظ الثلاثة فقط وليس مثلها ما رادفها والا كانت كثيرة كأفعال السير الداخلة على فرسخا (قوله ومعدود غير مختص) المراد بالمختص المعلوم فيومين وثلاثة أيام غير مختص لانه غير معلوم وليس المراد به ما سيأتى فى كلام الشارح والالم يظهر التمثيل بيومين وثلاثة أيام ونحو ذلك (قوله معرفة كان أو نكرة) قيل انه تعميم فى الذى يصلح فى ذاته بدليل تعقيبه هذا الصالح لكم فقط لا يكون معرفة والا صلح لمتى والصالح لهما لا يكون نكرة اه نعم لو قيل بأن من المختص النكرة الموصوفة بصفات معينة صح رجوعه للصالح لهما (قوله أو سرت) أى سرت ليلا (قوله وكذا الأبد الخ) أى فهى للتعميم كما فى سم والاسقاطى (قوله وما سوى ذلك الخ) صادق بصورتين ما يصلح جوابا لمتى فقط وما لا يصلح لواحد منهما فظاهره جواز التعميم والتبعيض فيهما والذى فى الاسقاطى والحفنى تخصيص جواز الامرين بالواقع جوابا لمتى فقط أما ما لا يقع جوابا لواحد منهما فلا يتأتى فيه تعميم ولا تبعيض لابهامه كحين ووقت وربما يرشد لذلك أمثلة المحشى هذا ان قلنا ان الموصوف بصفات معينة من المختص والا تأتى فيه نحو سرت حينا صمت وسريت فيه (قوله جائز فيه التعميم والتبعيض) محل جوازهما ان صلح الظرف لهما كسرت يوم الأحد والا حمل على التعميم فقط أو التبعيض فقط كصمت يوم الخميس ومات زيد يوم الجمعة كما فى الحفنى (قوله لان الشئ الخ) قد يقال ان شهر اسم لثلاثين يوما واضافته لما بعده من اضافة الاعم الى الاخص أو من اضافة المسمى الى الاسم ويقال نحوه فى يوم الجمعة فشهر المحرم كالمحرم (قوله محل المنع الخ) خلاف ما يفيده التعليل بالاجتماع المذكور فانه يقتضى العموم اذ لم ينظر المصرح للفائدة ولا لعدمها نعم يقال اذا علم المضاف اليه

كأنه لا قطع لانه حينئذ بمنزلة الثابت فلم يوجد الاجتماع المذكور (قوله لمن ذكر أمر القادم الخ) كأن يقول لك شخص انقطار السكر أدركته بمهم فحينئذ قولك له حينئذ الآن أي كان ما تقوله واقعا حين اذ كان النصفان لهما وقع فاترك هذا الكلام واسمع ما أقوله لك الآن (قوله أعاد الضمير أولا) في قوله ما نصبه وقوله وثانيا أي في قوله فيه وهذا الاستخدام كما لا يخفى أغنى عن تقدير مضاف الثاني أما تقدير المضاف الاول فلا بد منه على كل حال (قوله الا أن يقال الخ) هذا الجواب لم يفد شيئا (قوله كما انتصب المبهم منه) الاولى منها اذ الضمير عائد على الامكنة وان صح ماله باعتبار التأويل بالمذكور (قوله ولا يلبس) لا يقال يمكن الالباس في اسم الزمان نحو خفت يوما لانا نقول المتبادر الظرفية لا المفعولية فلا الباس (قوله ولو استعملت الدار الخ) لا يقال هذا الالباس موجود في المبهم نحو اشتريت مكانا أو فرسخا لانا نقول المكان والفرسخ عامله ما المخصوص بغير نحو وما هو من مادة الشراء كما تقدم نعم يقال هلا جاز نصب نحو الدار وخص عامله بغير نحو ما هو من مادة الشراء فافهم (قوله ومنه ظاهر) الضمير راجع لما بمعناه (قوله عدم صحة نصب نحو داخل الخ) كيف مع اتفاقهم على صحة نصب امام الدار مع كونه أخص من خارج الدار (قوله وهو يؤيد كلام الشارح) أي لانه لما خص ما لا يصح نصبه بهذه الخمسة ونحوها مما فيه اختصاص أفاد ان نحو فوقا وجانبا ونحوهما مما لا اختصاص فيه يصح قاله بعضهم (قوله غير الفعل والمصدر) أي المجرد وانما أخرج ذلك لاجل أن يصح قوله هل هو الفعل أو المصدر لانه اذا كان المراد ما يشمل الفعل لا يتأتى أن يقال المشتق منه هو الفعل واذا كان المراد ما يشمل المصدر لا يتأتى أن يقال المشتق منه هو المصدر (قوله لا يناسب الخ) اذ البعد والقرب غير مستقرين في المزجر والمناط والمقعد والمقعد حتى تكون ظروفا كما هو الغرض بل هي حينئذ منصوبة على نزع الخافض مع حذف مضاف والمعنى على التشبيه أي بعده كبعد مزجر الكلب وهكذا يقال في الباقي (قوله فلا يظهر) الا أن يقال جملة خبر ثان مفصلة للخبر الاول فيكون من باب الاجمال ثم التفصيل الذي هو أوقع (قوله لان مجلس زيد الخ) مقتضى كلامهم الفرق بين مرمى زيد وامام الامير بان يكون مرمى زيد اسما للمكان المتخص المحدود أطرافه بخلاف امام الامير وعلى ما قاله سم لا فرق وانظر لو أريد بامام الامير امام معهود له حدود هل يكون كالدار لا يصح نصبه على الظرفية أم لا وقوة كلامهم تقتضي الاول (قوله من

أسماء الجهات) بيان للغير (قوله وأجاز بعض النحويين الخ) رد لكلام السهيلي (قوله
بوجههما) أي فوقك وتحتك على انهما مبتدآن خبر كل منهما ما بعده (قوله بخلاف ما
فوق الرأس الخ) أي بخلاف لفظ فوق اذا ذكر مع ما فوق الرأس ولفظ تحت اذا ذكر مع
ما تحت الرجل فانهما لا يتصرفان بل يلزمان النصب تفرقة بينهما أي بين لفظ فوق مع
الرأس ولفظ تحت مع الرجل وبينهما مع ما فوق الرأس وما تحت الرجل (قوله والذي
حكاه الاخفش الخ) رد لما رد قبله (قوله وبين عطف) على غير من قوله كغير الاربعة
(قوله وحية) أي بقطة كما في القاموس (قوله حين انتهى) أي حين انتهائه ووصوله الى
القرار (قوله في حيث) أي فقد استعملت حيث متصرفة بوقوعها مضافا اليها (قوله
حقيبتي) الحقيبة وعاء يحفظ فيه المتاع ويحمل على حقو البعير ويصح أن يراد به ما يلزم
حفظه مما يتعلق به مجازا (قوله كقوله) أي في وصف السحاب كما في الهمع (قوله كالبراع)
هو ذباب يطير ليلا كأنه نار (قوله أو سرج) جمع سراج (قوله المجدل) هو القصر
(قوله طورا يخبو الخ) أي يسكن ويطفو في حالة ويضيء في اخرى وهذا بيان لوجه
الشبه (قوله كان اسما) أي غير ظرف بمعنى متصف كما أفاده بعد (قوله ومن بيننا
وبينك حجاب) صرح بعضهم بأن بين في ذلك غير المتصرف وقد سبق قريبا انها من
متوسط التصرف وسيأتي قريبا أيضا يقول فان فقد التركيب أعرب وتصرف
ولعلهما قولان (قوله كاذ عند اضافته الخ) فيه انها من الظروف المتصرفة أضيف
اليها اسم زمان أولا غاية الامر ان اضافة اسم الزمان اليها دليل تصرفها فلو قال كاذ
بدليل اضافة اسم الزمان اليها نحو الخ لكان أولى (قوله ان غدوة) صوابه بكرة كما
في بعض النسخ (قوله بالتاء) دفع به توهم قراءته المتصرف بالنون (قوله أي وقتا)
صاحب هذا الاسم أشار به الى أن المراد من صباح ومساء ونحوهما لفظهما (قوله
لقلة الخ) أي والقليل أخف من المستقبح على ان اضافة المسمى الى الاسم لازمة
لغتهم أيضا (قوله اذ لا فرق) يؤخذ منه ان عشية وعتمة ان اعتبرا علمي جنس
منعا قصد بهما معين أم لا وان اعتبرا نكرتين صرفا قصد بهما معين أم لا كما تقدم
في غدوة وبكرة فقصد تعيين الشخص وعدمه لا دخل له بل المدار على التعيين
النوعي وعدمه وظاهر كلام الشارح ومسايرة المحشي له ان اختلاف العرب
في صرف عشية ونحوه وعدمه انما هو عند ارادة التعيين الشخصي ومقتضى
القياس على غدوة وبكرة عدم التقييد بذلك واليه يشير قول المحشي اذ لا فرق

كما علمت (قوله وهو يوم حنين على المواطن) أى المعطوف على المواطن والضمير للزمان ولو قال كيف عطف الزمان وهو يوم حنين على المكان وهو المواطن لكان أوضح (قوله فلا يجوز جعل أحدهما الخ) فيه نظر اذ الترجيح فى مثل ذلك بالارادة بدليل صحة العطف فى جاء زيد وعمرو اذا كانت نسبة المجىء اليهما على حد سواء (قوله كما لا يعطف المفعول فيه الخ) قد يقال هو قياس مع الفارق المؤثر (قوله وبان ظرف الزمان الخ) هذا فارق غير مؤثر كما لا تأثير لاختلاف بالتعيين والابهام فى جاء زيد ورجل (قوله وبعدم سماع الخ) ربما يقال لا مانع من القياس على انه يكفى فى السماع ظاهر لقد نصركم الله فى مواطن كثيرة ويوم حنين اذ الاصل عدم التقدير (قوله جئت وزيدا) أى فان العدول عن العطف الى النصب يدل على قصد المعية

المفعول معه

(قوله كاستوى الماء والخشبة) أى ان اريد بالاستواء الارتفاع كما سيأتى بيانه (قوله كانت للعطف اتفاقا) أى لانه المتبادر منها ولا قرينة على المعية فى عبد الغفور شرط بعضهم كون المعمول فاعلا نظرا الى ان عمرا فى قولك ضربت زيدا وعمرا معطوف اتفاقا لا مفعول معه وينتقض ما قاله بنحو حسبك وزيدا فان الكاف فى المعنى مفعول اذ المعنى يكفيك اه وقوله اتفاقا كذا فى الرضى وعلله بأن أصل الواو للعطف وانما يعدل الى النصب نصا على المصاحبة وفى قولك ضربت زيدا وعمرا لا يمكن التنصيص بالنصب على المصاحبة لكونه فى العطف أظهر فعلى هذا كفاك وزيدا درهم لا يجوز أن يكون مثالا للمفعول معه لكن فى التسهيل وفى رأسه والحائط وامرأ ونفسه وشأنك والحج على المعية أو العطف بعد اضمار دع فى الاول والثانى وعليك فى الثالث وفى شرحه فالتقدير دع رأسه والحائط فرأسه مفعول به ويجوز فى الحائط النصب على المعية والعطف وكذا التقدير فى الثانى دع امرأ ونفسه فامرأ مفعول به وفى نفسه الوجهان وأما شأنك والحج فالتقدير فيه عليك شأنك فشأنك مفعول به وفى الحج الوجهان هكذا قدره سيبويه عليك شأنك بلفظ الاغراء وظاهره جواز تقدير عليك وهو اسم فعل وأسماء الافعال لا تعمل مضمرة وكلام المصنف رحمه الله فى باب أسماء الافعال مشعر بجوازه وقد تأولوا كلام سيبويه على انه تقدير معنى لا تقدير اعراب وتقدير الاعراب ألزم وفى تجويز سيبويه فى هذه المثل النصب على المعية رد على من يقول ان المفعول معه لا يكون الا مع الفاعل فنحو انى ضربت زيدا وعمرا المعية وقالوا اذا لم يرد المفعول معه أتى بالاصل وهو مع اه وهذا يدل على جواز كفاك وزيدا درهم وضربت زيدا وعمرا على المفعول معه عند سيبويه وفى المغنى ما يدل لذلك أيضا ونصه ما يحتمل المفعول به

والمفعول معه نحو أكرمتك وزيدا يجوز كونه عطفا على المفعول به وكونه مفعولا
معه ونحو أكرمتك وهذا يحتملهما وكونه معطوفا على الفاعل لحصول الفصل
بالمفعول به وقد أجيز في حسبك وزيدا درهم كون زيد مفعولا معه وكونه مفعولا به
بإضمار يحسب وهو الصحيح لانه لا يعمل في المفعول معه الا ما كان من جنس
ما يعمل في المفعول به اه وقوله وينتقض الخ قال الرضي وفي شرح التسهيل زعم
الزمخشري ان زيدا في قولهم حسبك وزيدا درهم مفعول معه وليس كذلك لان
المفعول معه لا يعمل فيه الا الفعل أو ما يجري مجراه وليس حسبك مما جرى مجرى
الفعل لانه اسم جامد ومذهب سيبويه انه منصوب بفعل مقدر وهو مفعول به
والتقدير يحسب زيدا وهو مضارع أحسبه اذا أعطاه حتى يقول حسبي وما ادّعاه
من ان الكاف في موضع نصب لا يصح لان اضافة حسب محضة وزعم الزجاج ان
حسبك اسم فعل والكاف في موضع نصب وليس بصحيح لدخول العوامل عليه لقوله
تعالى فان حسبك الله وقول العرب بحسبك درهم اه عبد الحكيم بتصرف
وزيادة وبهذا تعلم ما في المحشي (قوله فانها لمجرد العطف) المفيد المشاركة
في الحكم فقط وجدت معية أم لا لكونها لمطلق الجمع (قوله وقد أجيز في حسبك
الخ) ما ذكره مبني على ان حسب صفة مشبهة بمعنى كاف مبتدأ ودرهم خبر أما اذا
جعل اسم فعل بمعنى يكفي فزيدا مفعول معه ودرهم فاعله والكاف مفعوله كما سيأتي
في المحشي وفيه ان المتبادر من الواو حينئذ العطف على الكاف لا المعية فلا يكون
زيدا مفعولا معه بل معطوفا لكن قد علمت مما تقدم ان احتمال العطف لا يمنع
المعية عند صاحب المغني والتسهيل تبعا لسيبويه تأمل (قوله الا ما كان من
جنس الخ) هذا هو مأخذ الوجه فان أفراد الصفة المشبهة وأفعل التفضيل
ليست من جنس ما ينصب المفعول به وزاد لفظ جنس ليدخل الفعل اللازم في نحو
سرت والنيل فانه وان لم ينصب المفعول به الا انه من جنس الفعل وهو ينصب
المفعول به تأمل (قوله وعن بقاء اعطاء القيود بالمثال) أي فاعطاء القيود بالمثال
ليس متوقفا على كون في نحو قيدا بل هو حاصل مع زيادة كما (قوله بناء على طريقة
المصنف الخ) هذا لا يحتاج اليه الا اذا كان التمثيل مستأنفا أما على جعله قيدا كما
ادعى فهو مبني على جميع الطرق وقد سايره المحشي في ذلك (قوله ان كان الخ) أي
لان الخشبة التي توضع ليعلم بها نهاية علو الماء لا ترتفع بل هي ثابتة في مكانها انما
الذي يرتفع الماء (قوله فهو لا يصح فيه العطف) بل الظاهر حينئذ وجوب رفع
الخشبة عطفا على الماء لان العامل لا يقوم الا باثنين كاشترك زيد وعمرو (قوله

وعليه فالمراد الخ) قد يقال الذى قصد الشارح اخراجه انما هو الفعل أما المصدر المؤول فلا مانع من اعتباره منصوبا على انه مفعول معه ودخوله فى التعريف (قوله ينبغى أن يكون الخ) ظاهره ان المفعول معه هو الفعل لكن باعتبار تأويله فالاختلاف بين منصوب ان ومنصوب العامل السابق على انه مفعول معه انما هو بالاعتبار والذى يظهر ان الفعل مع ان المصدر المؤول بالذات وهو ما يفيده ما تقدم لنا آنفا وما سيأتى للمحشى من قوله فتأمل الواو اسم فى الحقيقة (قوله يعنى اصح الخ) أو يقال المراد وجوب الاتصال اذا وليها الضمير أى انه لا يجوز الانفصال اه حفنى (قول الشارح حرف مختص) قد يقال لا نسلم ذلك لدخوله على الفعل فى نحو لا تأكل السمك وتشرب اللبن ويجاب بأنه اذا دخل فى ذلك على اسم تأويلا (قوله بدليل تخطى العامل أى بخلاف الواو فان العامل لا يتخطاها لانها هى نفس العامل على هذا القول (قوله أى مخالفة ما بعدها الخ) أى مخالفة المفعول معه للاسم قبله فى اعتبار اسناد الحكم السابق للاسم قبله دونه (قوله ولم يثبت النصب بالمعانى) فيه انه ثبت النصب بنزع الخافض على القول بأنه العامل كما تقدم (قوله قول رابع) رد بأن فيه احالة لباب المفعول معه اه حفنى وفيه ان هذا لا يضر فالاولى الرد بأن الاصل عدم التقدير (قوله والواو فى الاصل حرف) يفيد انها الآن اسم وعليه فما بعدها مجرور باضافتها اليه بحركة مقدرة منع من ظهورها حركة العارية (قوله لئلا يلتبس بالمفعول به) فيه ان الواو فى نحو ضربت وزيدا مانعة من ذلك وأما نحو ضربت زيدا وعمرا فلا يصح فيه كون عمرا مفعولا معه لان الواو ليست نصا فى المعية اذ المتبادر العطف فهى للعطف لا غير اتفاقا كما قاله المحشى أول الباب وتقدم ما فيه فيتعين حمل هذا على الطريقة الثانية (قوله والناقص) عطف على المتعدى (قوله أجيب بدعوة الداعى الخ) قد يقال مما يأتى عن يس اضمار الفعل فى قوله أزمان قومى والجماعة الخ مع انه ليس فيه استفهام ولا ظرف يقتضى تقديره الا ان يقال هذا التخريج مقصور على المسموع فلا يرتكب فى الامثلة المصنوعة نحو هذا لك وأباك (قوله بناء على ان حسب اسم فعل الخ) فيه ان الواو حينئذ ليست نصا فى المعية كما هو الشرط لنصب ما قبلها وصحة تسلط العامل على ما بعدها كما فى ضربت زيدا وعمرا فانها للعطف فى ذلك اتفاقا كما تقدم للمحشى وكذلك لا يصح النصب على المعية فى جمعت وخشا غيبة الخ وان أفاد كلام الشارح خلافه بخلاف * ولا أقبح والسوأة اللقبا * فان العطف بظاهره لا يصح لعدم صحة تسلط العامل وفى عودوا كل أسرة والليالى بنا * فان العطف مجروح لانه ضعيف فكانت الواو نصا فى المعية لكن تقدم لك

ما فيه فلا تغفل (قوله والضحاك مفعول به لمحذوف) في شواهد السيوطي ما محصله القصد ان الضحاك هو نفس السيف فالمفيد لذلك هو واو المعية أي مع صحبة الضحاك تجريدا والرفع على انه مبتدا وسيف خبره وقوله فحسبك على معنى فاكتف فتدبر اه أمير (قوله عاطفة جملة الخ) يلزم عليها العطف قبل تمام المعطوف عليه (قوله أي كذوي تجمل) لعل المقصود وصفهم بالكرم أي ان أتى بعضهم يكونوا مسرعين بالكرم كالذين يعقرون سنام البعير السمين لضيفهم والاقرب ان المقصود الذم فان كان ضمير يكونوا للجماعة المتكلم في شأنهم لا لبعضهم كان المعنى فان أجتمع مع بعض هؤلاء الجماعة في قتال تسكن الجماعة بارسالهم ذلك البعض لقتالي كجماعة عجلوا الى سنام سمين الا كل منه يجازيهم وله تعالى مجل كل والمراد انه لا يبالي بذلك البعض المرسل اليه لسهولة البطش به وان كان لذلك البعض كان المعنى فان أجتمع بهذا البعض يكن بتعريض نفسه الى كذوي الخ ولك على هذا الاقرب ان لا تقدر المضاف واضافة تجميل لما بعده اضافة صفة لموصوف (قوله أي بسبب ان لا تميل) أي لزمه الاجل كونه الا تميل فيتمكن من الركض (قوله مطلق النسبة) أي ارتباط العامل بما بعد الواو سواء كان على وجه المشاركة في الحكم أو على وجه مصاحبة معموله له في زمنه (قوله المحل لفاء التفريع) أي على قوله أحق وأرجح ولك ان تقول هو مقابل قوله برفع ما بعد الواو فعلى هذا المحل للواو (قوله اذلا يقال أجمع الخ) أي لان أجمع بالهمزة انما يتعلق بالمعاني لا بالذوات بخلاف جمع فانه يتعلق بها نحو فجمع كيده جمع مالا وقيل ان أجمع يستعمل في الذوات أيضا وعليه فلا اشكال في العطف (قوله اذ الايمان لا يتبوأ) أي لان التبوء معناه اتخاذ المنزل (قوله احتمل أن يكون معطوفا الخ) أي وأن يكون منصوبا على المعية (قوله كما في أكل امرئ الخ) أي فان التقدير وكل نار حذف المضاف وأبقى المضاف اليه على حاله وانما لم يعطف على امرئ الاول لئلا يلزم العطف على معمولي عاملين مختلفين (قوله والاول أولى) قد يقال الثاني أولى بدليل قوله أما اذا امتنع مع امتناع العطف لفعل الموضوع امتناع العطف على ما يتبادر منه وهذا بعينه هو القسم الاخير (قوله لا من باب التضمين) أي لعدم بقاء المعنى الاصلي (قوله حيث بوب الخ) أي وحيث أتى له بمثال من عنده فقال في نحو سيري والطريق مسرعة

تم الجزء الاول ويليه الجزء الثاني (أوله مطلب الاستثناء)